

ص: ٥

المجلد الثالث

الجزء الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ قُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَ يُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا [الأحزاب: ٧٠ و ٧١] وَ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَ الرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَ الصِّدِّيقِينَ وَ الشُّهَدَاءِ وَ الصَّالِحِينَ وَ حَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَ كَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا [النساء: ٦٩ و ٧٠]

ص: ٧

تقديم و بيان

(تقديم) رأينا أن نخصص هذا الجزء - وهو الخامس -؛ لأهم المسائل الفقهية و نضع أمام القارئ صورة حية واضحة؛ تكشف لنا عن الخلافات الحاصلة بين الشيعة و السنة، و بين المذاهب السنية أنفسها بل بين المنتسبين للمذهب الواحد، في موافقة رئيس المذهب و مخالفته مما يدل على حرية الرأي و عدم الالتزام باتباع رئيس المذهب، و ذلك قبل أن يفرض الحجر السياسى فى وجوب اتباع أقوال أئمة المذاهب. و إن موضوع الكتاب يتطلب ذلك من حيث الوقوف على أهم ناحية يجب أن نأخذ عنها صورة واقعية فى دراسة موضوعية، لإيضاح ما أحاط بها من غموض، و ما اكتنفها من عقبات و هى مسألة الخلاف بين السنة و الشيعة فى الفقه، فقد أصبح من نتائج سوء الفهم بأن يقال: إن السنة و الشيعة يفترون افتراقا كليا فى الفقه، و إن الفقه الإسلامى هو للمذاهب الأربعة فحسب، و كل ذلك نتيجة لعوامل التعصب و الجهل بحقيقة الأمر و ليس أضر على الدين من العصبية و لا أشد فتكا بالعقول من سوء الفهم.

و لهذا كان أكبر همى الوصول إلى دراسة فقه المذاهب لتوضيح مدى الخلاف بين المذاهب السنية و بين مذهب الشيعة، و كلما حاولت الاختصار فى الدراسة التاريخية حول التعرف على شخصيات أئمة المذاهب و الوقوف على عوامل انتشار مذاهبهم دون غيرها أجد الموضوع يتسع أمامى، و الحاجة تدعو إلى مزيد من البيان، و قد تركت ورائى أشياء كثيرة لم أتعرض لها، و رميت كثيرا منها فى سلة المهملات، لعدم الاهتمام بها و طلبا للاختصار، و لأصل إلى الغاية المطلوبة.

و عند ما أخذت فى إعداد مسودات هذا الجزء، و تقديمها للطبع و صلتنى أبناء

ص: ٨

كتاب: حياة الإمام الصادق لمؤلفه الأستاذ محمد أبو زهرة، العالم المصرى الشهير، و صاحب المؤلفات القيمة، و الدراسات الواسعة، و بالأخص فيما يتعلق بموضوع المذاهب الأربعة، فقد ألف و نشر حول هذا الموضوع، و إنى أكبره و أقدر له أتعابه و جهوده.

و قد قرأت كتابه عن الإمام الصادق - بعد مدة من صدوره - قراءة إمعان و تدبر، لا قراءة سطحية تبعد بالقارئ عن هدف المؤلف و أغراضه، و قد وقفت فيه على أمور لا يمكن أن أخطأها بدون أن أبدى عليها ملاحظاتى.

و حيث كان موضوع الأستاذ أبو زهرة يتصل اتصالا مباشرا فى موضوع هذا الكتاب، فلذلك أدخلت تلك الملاحظات فى هذا الجزء.

و الذى تجدر الإشارة إليه هو أنى لم أذكر هنا كل ما يلزم مناقشته، و إبداء الملاحظة عليه، فهو أكثر من أن يحويه جزء، بل نعتبر ذلك مختصرا بالنسبة لما يستلزمه البحث فيما نختلف فيه أو نتفق عليه كما سيقف القراء على ذلك قريبا إن شاء الله بعد أن نستمر فى تمهيدنا للبحث بما يستلزم الموضوع كما هو نهجنا فى جميع الأجزاء و من الله أسأل العون و عليه أتوكل و هو حسبى و نعم الوكيل.

ص: ٩

تمهيد

إن البحث عن المذاهب و دراسة الظروف و الملابسات التى أحاطت بها يجب أن تدرس دراسة تأريخية بعيدة عن التعصب و التحيز، لأن التحيز لجهة و التعصب على أخرى يغير صور الحوادث، و يشوه الحقيقة، و هذا هو الظلم الأدبى كما يقولون. و إذا كان دافع البحث هو حب الحقيقة فلا بد أن يكون بصدق و موضوعية بعيدا عن التأثير بعوامل أخرى، و بذلك يكون الباحث قد نال شرف خدمة الحق و اتباعه.

و لا بد لنا أن نلمس خطورة البحث و أهميته، و لهذا يلزمنا أن نتجرد عما يخالف الحقيقة، بل يجب أن نخوضه بروح صادقة، و نية خالصة لمعالجة هذا الموضوع الذى له دخل فى واقع المسلمين فى الحاضر و الماضى، و إن الحوادث المؤلمة التى توالى على مسرح حياتنا فى جميع الأدوار، و ما أدت إليه من نتائج سيئة فى المجتمع الإسلامى، و إن كانت نتيجة عوامل كثيرة متداخلة، إنما يعود إلى التعصب المذهبى، فهو المؤثر الأكبر و العامل القوى فى تفرق المسلمين شيعا و أحزابا، و قد انقسموا على أنفسهم انقساماً شائناً، فكل يتهم الآخر بالانحراف عن الدين، و كل طائفة اعتزلت الأخرى، ترميها بما لا يتفق و روح الإسلام و نظمه.

و مما يؤسف له أنهم قد أسرفوا فى الجدل إسرافاً أخرجهم عن ميزان العدل، فقد راحوا يلتمسون على ذلك ألواناً من الحجج يبدو فيها التكلف و يتجلى فيها البطلان. و قد غلب عليهم الجمود الفكرى و التزموا بالتقليد فى أخذ الأحكام عن أئمة المذاهب،

إذ لا يمكن فى نظرهم أن يصل أحد إلى ما وصلوا إليه من العلم، فهو مقصور عليهم، و الاجتهاد فى الأحكام من اختصاصهم دون غيرهم.

ص: ١٠

لقد مرت أجيال و هم يعتقدون أن ليس لأحد بعد الأئمة الأربعة أن يجتهد فى الشريعة الإسلامية، و الخارج عن المذاهب الأربعة- و هو رأى الجمهور- صاحب بدعة، و كل بدعة ضلالة، و كل ضلالة فى النار.

و من المضحكات (بل المبكيات) أن تتغلغل هذه العقيدة فى الجماهير الإسلامية، حتى نجد من يسأل عن مذهب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أ شافعى أم مالكى؟ و غفلة العوام من غفلة الخواص. هكذا يقول الدكتور زكى مبارك و عليه عهدة ما يقول.

و نحن لا تعوزنا النصوص التاريخية على تأييد قوله، فقد وقفنا على رأى من يزعمون بأن رئيس مذهبهم كان أعلم من النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى القضاء «١».

و آخرون يقال لهم: قال رسول الله فيقولون: قال فلان. كما أن الكثير منهم (تمسكوا بأقوال أئمتهم تمسكا جعلهم يقدمونها على كتاب الله و سنة رسوله) «٢» و مهما يكن من أمر فإن تلك الاتجاهات التى سار عليها المتعصبون بعيدة عن روح الإسلام و مفاهيمه، فهى أمور ارتجالية، غذتها الأنانية و تولت بثها دعاية التضليل تقويضا لصرح تماسك الأمة، الذى يقف حائلا دون كل خطر يهدد المجتمع الإسلامى فى الداخل و الخارج.

نعم ليس من روح الإسلام و مفاهيمه، تحامل طائفة على أخرى و اتهامها بالزندقة، و الخروج عن الإسلام، لمجرد الخلاف فى الرأى. فالشافعى يكفر الحنبلى، و الحنبلى يكفر الشافعى، و هكذا بدون التفات إلى واقع الأمر، و ما ينبج من ذلك من خطر على الأمة الإسلامية.

و إن تلك المساجلات الجدلية حول المذاهب، قد خرجت عن النطاق العلمى إلى الأمور التافهة من الهزل و المجون، و من أظرف ما جرى بين الحنفية و الشافعية قول الحنفية لهم: ما جسر إمامكم أن يخرج إلى الوجود حتى مات إمامنا. و يجيبهم الشافعية: بل إمامكم ما ثبت لظهور إمامنا «٣» و ذلك أن الشافعى ولد فى السنة التى مات فيها أبو حنيفة سنة ١٥٠ هـ و قيل فى

---

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٤١٢.

(٢) هم ذوى الأبصار ص ٥١.

(٣) الغيث المنسجم فى شرح لامية العجم ج ١ ص ١٦٥.

اليوم الذى مات فيه. و قد بقى الشافعى فى بطن أمه أربع سنين أو أقل «١».

و كذلك جرت مساجلات شعرية هى أقرب إلى المساجلات الأدبية فلا حاجة لذكرها. و قد بلغ الأمر حدا مؤسفا من تكفير طائفة لأخرى، و إباحة دماء أبنائها، كما أثبت ذلك وقوع تلك الحوادث الدامية، فى الشام، و خراسان و الرى و غيرها.

و نحن عند ما نقف على بعض الأقوال كقول المظفر الطوسى الشافعى: (لو كان لى من الأمر شىء لأخذت على الحنابلة الجزية) «٢» و قول محمد بن موسى الحنفى:

(لو كان لى من الأمر شىء لأخذت على الشافعية الجزية) «٣». فإننا نجد اتساع الخرق، و وقوع ما لا تحمد عقباه من الخروج عن الموازين العلمية إلى الأمور الانفعالية التى لا صلة لها بالإسلام و نظمه.

و كذلك نستوحى معلومات أكثر فأكثر عند ما نصغى إلى النداء بدمشق و غيرها:

من كان على دين ابن تيمية، حل ماله و دمه «٤» و قد أفتى بعضهم بتكفير من يسمى ابن تيمية بشيخ الإسلام «٥» و ابن تيمية هذا هو شيخ الحنابلة و قد لقبوه بشيخ الإسلام، و معنى هذا النداء بأن كل حنبلى كافر. و بجانب هذا نجد الشيخ أبا حاتم، يرى و يفتى: (بأنه من لم يكن حنبليا فليس بمسلم).

و هكذا أدى النشاط المذهبى إلى هذه الأمور التى فجرت المآسى المؤلمة فى المجتمع الإسلامى، من تفكك و تباعد، و وجود مشاكل يصعب حلها إلا عن طريق التروى و التنبه لأثر البعد عن روح الأخوة و السقوط فى و هدة التعصب.

و استمرت عجلة الزمن تدور و الأمر يشتد، و ظهر ذلك الانقسام فى صفوف الأمة بوضوح، و تعاقبت على المسلمين أدوار سوداء ذهبت بكثير من الأرواح و الأموال، و ملأت النفوس حقدا، و القلوب غيظا.

و أسرفت الطوائف فى الخصومة كما بالغوا فى اتخاذ وسائل الانتصار

(١) المنتظم ج ١٠ ص ٢٣٩.

(٢) مرآة الزمان ج ٨ ص ٤٤.

(٣) تاريخ دول الإسلام للذهبى ج ٢ ص ٢٤.

(٤) مرآة الجنان لليافعى ج ٢ ص ٢٤٢.

لمذاهبهم، من افتراء فى القول و كذب فى النقل، و وضع أحاديث عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم بما يؤيد المذهب، و يشد عضد أنصاره، من أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم بشر برئيس المذهب الذى يتبعونه قبل ولادته، و وضع آخرون منامات مبشرة، و هى فى الاعتبار عندهم كاليقظة من وجوب الأخذ بها، و كلا الأمرين لا يصح منه شىء، لأنها ادعاءات وهمية يقصدون بها تقويم شخصية إمامهم من وفور علم، و علو منزلة، و شرف بيت، حتى قال بعض الحنيفة: إن أهل الكوفة كلهم موال لأبى حنيفة «١». أى أنهم كانوا عبيدا فأعتقهم، مع العلم بأن أبا حنيفة كان فارسى الأصل.

و بهذه الزوائد ملأوا صفحات كتب المناقب، كما وصفوهم ببطولات لا يعترف التاريخ بها، و أحاطوا شخصياتهم بهالة من آيات المديح و الإطراء، بما يضى عليهم لباس قدسية رفعتهم عن مقام البشرية، و صورّتهم بمنتهى درجة من الكمال تبلغ بهم العصمة، و إن لم يصرحوا بها.

و مهما يكن من أمر: فإن تلك الأقوال الناتجة عن مؤثرات سياسية أو اجتماعية عقيمة النتائج إذ هى مبالغات و غلو أو جد هما النشاط المذهبى، عند ما عظم الخلاف بين أتباع أئمة المذاهب (و دب التقليد فى صدورهم ديبب النمل و هم لا يشعرون، و كان سبب ذلك تراحم الفقهاء و تجادلهم فيما بينهم) «٢».

و قد مرت الإشارة إلى الظروف القاسية التى مرت بالمسلمين من جراء الاختلاف بين معتقى المذاهب فأصبحوا أعداء متباعدين، بعد أن كانوا إخوة متحابين، و أدى الأمر إلى القتل و النهب و حرق الأسواق، و تخريب المساجد و هدم الدور، و لا ندخل هنا فى تفاصيل تلك الحوادث المؤلمة، و نكتفى بما أشرنا إليه فى الأجزاء السابقة.

و الآن و قد لخصنا باختصار أثر ذلك الانقسام الذى حل بالمسلمين يجدر بنا أن نولى وجوهنا شطر المسلمين من أتباع مذهب أهل البيت - و هم الشيعة - لنرى ما نالهم من أثر ذلك الانقسام و ما أدى إليه ذلك التدخل من أعداء الدين، الذين يبشون العدا و يثيرون الأحقاد لإيقاع الفتنة و يخوضون تلك المعارك بوجه مقنع. فلا بد أن ننظر

---

(١) مناقب أبى حنيفة للمكى ج ١ ص ١٧٤.

(٢) حجة الله البالغة للدهلوى ج ١ ص ١٢٣.

إليهم من زاوية الواقع لا زاوية الخيال التي فتحها المغرضون من أعداء الأمة، و رسموا للشيعة صورا غريبة، و حاكوا لهم تهما وهمية، و نسبوا لهم عقائد مفتعلة، و آراء بعيدة عن واقع الأمر، و رشقوهم بسهام نقد من هنا و هناك حتى آل الأمر إلى إبعادهم عن حظيرة الإسلام زورا و بهتاناً.

و لا ذنب لهم إلا عدم مسايرتهم لحكام الجور، و تمسكهم بالانتصار لآل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أهل الحق المضيق، و هذا أمر واقع قد يكون إنكاره من المكابرة و التعنت، و تكشف النظرة السريعة و العجلى إلى معالم تاريخ الشيعة عن أسرار موجات العدا و تيارات النقمة عليهم، و قد التقت في قيام هذه الموجات و التيارات قوى عديدة تمثلت فيها السلطة الزمنية و القضائية و الحزبية و الاجتماعية و لا أصف من لبس لبوس الفقه و تزييا بزى العلم بالسلطة الدينية فحاشى الإسلام و سلطته الروحية أن تطلق يوما على من يناصر ظلما أو يغض عن جور أو يسهم في انتهاك حرمة أحد، و إنما هم قوم عملوا في الفقه فباعوا دينهم بدنياهم، و قد تقدم معنا بعض مواقفهم في تعضيد دور الحكام- تكشف هذه النظرة عن ثبات نهج الشيعة و دوام مواقفهم، و هذا النهج و الموقف هما سبيل اتباع محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و التمسك برسالة السماء. و يبدو أن الكثيرين يهملون حقائق التاريخ و يسيئون إلى صفات التعقل و الوعي سواء كانوا حكاما أو متعاطين للعلم و الثقافة. فمن مرتكب لذات الجرائم التي ارتكبتها الأمويون و العباسيون بحق الشيعة، و من معرض عن الحق مستسلم لبواعث التفرقة و العدا و لا يشينه أن يكون مع الظلمة، فأين روح العصر الحديث و الوعي الموضوعى و مسئولية القلم و التزام الكلمة؟ و لا أريد أن أدخل في تفصيل ما نال أتباع آل محمد من بلاء نتيجة للتعصب الأعمى و الطائفية الرعناء، فلنقتصر على بعض ما يهنا عرضه الآن:

بين الواقع و الخيال:

و ليس من الغريب أن يتنكر الإنسان لما يعرف من الحقائق فيبرزها بصورة غير صورتها، إذ من السهل جدا أن يغض الإنسان عينيه عن واقع الأمور و محاسن الأشياء، فيذم حيث لا موجب للذم، و يمدح حيث لا موقع للمدح، و ما ذلك إلا لتعصب شائن و تحامل بغض يبئلى به كثير من الناس.

و بهذا فقد أساءوا لأنفسهم بصورة خاصة، و لمجتمعهم بصورة عامة، و راحوا

ص: ١٤

يلتمسون الحجج الواهية للضعة بمن يتعصبون عليه و لرفعة من يتعصبون له، و هم يجعلون أنفسهم حكام عدل، و رواد حقيقة، و لكنهم عكس ذلك.

و منهم من غلب عليه الجمود الفكرى فقلدوا غيرهم في النقل بما يروق لهم و يوافق رغباتهم، و إن اتضح لهم خلاف ذلك، و بهذا فلم يعطوا الأشياء ما يلزم أن تعطى حسب الواقع. و بصورة خاصة أولئك الكتاب الذين يكتبون عن تاريخ الشيعة، فنرى أكثرهم يتخبط في بيداء التهجم، و يسير في طرق ملتوية لا تؤدي به إلى الغرض المطلوب منه في أداء حق التاريخ، الذى هو مرآة الأمم السالفة للأجيال القادمة، لأنه بهذا العمل يصدأ مرآته و يذهب بمحاسنه.

و لو أنهم درسوا تلك الفترة و ما نجم عنها من آراء و أحكام تنافى روح الإخاء و روابط الإيمان و ما شاع من اتهامات دراسة مستفيضة من جميع نواحيها، و ما يحيط بها من ملاسبات، و فكروا فيما يرتثون فى استخلاص النتائج لإبداء الرأى الحر الذى يبعد بهم عن المؤثرات، لكان ذلك أنفع لهم و للأمة جمعاء، و لكنهم قد تعمدوا التشويه و الخلط، لغرض فى أنفسهم و ميلا مع الأهواء.

و من نتائج توالى الملوك الجائرين و الحكام العتاة الذين ناصبوا أهل البيت العدا و نصبوا الحرب لشيعتهم، كما أن من نتائج دوام الشيعة على وقوفهم بوجه الطغاة هو انتشار آراء الملوك السابقين و شيوع أغراضهم و مواقفهم ضد الشيعة و تداولها عبر الأجيال دون انتباه إلى ما يعنيه ذلك من تأييد لسياسات الظلم و الانحراف.

و لقد أثرت حول الشيعة عواصف اتهامات باطلة، مهدت السبيل لمن يريد أن ينفث سمومه فى جسم الأمة الإسلامية، و يطعن فى عقائدها، عند ما التبست الحقائق التاريخية بالأكاذيب، و الحوادث الواقعية بالأساطير، فاتسع المجال أمام المتدخلين و المندسين فى صفوف المسلمين؛ ليعملوا عملهم، و يضربوا ضربتهم، انتصارا لمبادئهم، و انتقاما لعروشهم التى دك الإسلام صروحها، و هدم كيائها، فانهزموا أمامه مخذولين. و قد عجزوا عن مقابلته و جها لوجه، فراحوا يتلصصون فى الظلام، و يعملون من وراء الستار.

لقد اتهم اتباع مذهب أهل البيت و أنصارهم بتهم كثيرة، و وصفوا بصفات متناقضة بعيدة عن الواقع، بل هى مجرد إشاعة مغرضة، و أقوال كاذبة، و افتراءات صريحة.

ص: ١٥

و كان من أعظم تلك التهم التى وجهت إليهم هى: أن الشيعة يعبدون عليا و يؤلهونه، أو أنهم يعبدون الأئمة أجمع، و أن الأئمة عندهم أنبياء يوحى إليهم، و أن لهم أحكاما هى غير أحكام الإسلام. و إنهم يشتمون أصحاب محمد و يكفرونهم جميعا، و إنهم و إنهم ... إلى آخر تلك الأقوال و التقولات التى أوحى بها الشيطان ليوقع الفتنة و ينشر الفساد.

و قد رأينا فيما تقدم أن السياسة كانت تشد أزر المتهجمين، و تحمى من تاه فى غوايته، لتنتقم من أنصار أهل البيت الذين أعلنوا انفصالهم عن الدولة التى يتحكم فيها حكام انتحلوا إمرة المؤمنين، و ادعوا الولاية على المسلمين خلافا لما يقتضيه نظام الإسلام، و تمردا على مفاهيمه، و خروجا عن حدوده و قواعده.

و قد وقف الشيعة مواقف حاسمة و بذلوا كل ما فى وسعهم أن يبذلوه فى مقاومة كل سلطان يحكم بغير ما أنزل الله، فكان مصيرهم السجون و التشريد و القتل.

و الخلاصة: أن عدم تعاون الشيعة مع حكام الجور و أئمة الضلال، أدى إلى اتخاذ شتى الأساليب و إيجاد مختلف العوامل للفضاء عليهم حفظا للمملكة، و صيانة لها عن المؤاخذات التى تقوم على مبادئ العدل الإسلامى.

لقد تضاعفت القوى لمحاربة الشيعة، و توالى عليهم الحملات، لأن الدولة لا تسمح لمن يخالفها فى رأى أن يتمتع بحرية إبداء رأيه، و ترى من الحزم القضاء عليه، و قد ذهب كثير من العلماء ضحية أفكارهم و آرائهم، و لحق الاضطهاد بكثير من الفقهاء (و كان أكثرهم عرضة للقتل إذ لم يكن له أحد يحميه فى قصر الملك أو الأمير لأن القوم أصبحوا و نفوسهم لا تستفى ممن يخالفهم فى معتقد أو فكر إلا أن تضرب عنقه) «١».

و على هذا النهج سار ولاة الأمر، و بهذه السياسة الخرقاء كانوا يعاملون حملة العلم و أبطال الفكر، و أعظم من هذا أنهم نسبوا تلك الأمور إلى الدين بدعوى أن فى قتل هؤلاء ضم شمل الجماعة، و إغلاق باب الفرقة، و القضاء على البدع و الضلالات، و قد اتخذوا من علماء السوء مطايا لأغراضهم فكانوا يستفتونهم فى إراقة الدماء، حفظا للدولة من مؤاخذة العامة.

---

(١) الحضارة العربية ج ٢ ص ٨٨.

ص: ١٦

فالمخالف للسلطة فى نظر علماء السوء و أتباعهم زنديق ملحد كافر إلى آخر ما تتسع له صحيفة الاتهامات، و كما يشاء ولاة الأمر و تقتضيه سياستهم، و تدعو إليه رغباتهم فى قمع أى حركة معارضة لهم، أو أى إنكار على سوء عملهم.

و قد استخدموا لنشر تلك الاتهامات شيوخا يقصون على الناس بأساليب خداعة، و أحاديث جذابة، مزجوها بمناقب و فضائل تعود لمصلحة الدولة، كمناقب العباسيين و غيرهم و البشارة بدولتهم، و فضائل بعض الشخصيات التى ناقش المفكرون أعمالهم، و حاسبوهم على سوء تصرفهم، و هذا أمر لا ترغب فيه السلطة لأنه يشد أزر المخالفين لهم.

و بهذه العوامل الخداعة صوروا مذهب الشيعة، و رسموا صورته بإطار الشذوذ، و أن أسسه قد قامت على غير التعاليم الإسلامية. و تقدم الكذابون يوضع أساطير قصدوا بها التقرب لولاة الأمر، كوضع أسطورة عبد الله بن سبأ اليهودى، كما صورها سيف بن عمر المشهور بالكذب و الزندقة و المعروف بالوضع، و تناولها الحاقدون على الشيعة، و المبعضون لأهل البيت فأحاطوها بهالة من التهويل و أبرزوها بإطار ما كر خداع، و هم يقصدون توسيع شقة الخلاف، و إيقاد نار الفتنة.

و أصبح بمقتضى هذه الأسطورة و غيرها من الأساطير أن مذهب الشيعة قامت أسسه على التعاليم اليهودية، و أن مؤسسه عبد الله بن سبأ اليهودى، و هو شخصية موهومة رسمتها ريشة رسام البلاط العباسى. و ما أكثر البسطاء الذين يتأثرون بالقصص الوهمية.

و قامت حول هذه الافتراءات دعايات التضليل، و نفخت أبواب الباطل و ما أسهل الانخداع بهذه الأكاذيب ممن لا يقوى على تمحيصها بفكر ثاقب و عقل راسخ.

و كانت السلطة من وراء ذلك تشد أزر أولئك المخدوعين، و تتولى نشر تلك التهم و تأييدها بكل حول و قوة، لتركيز فكرة خروج الشيعة عن الإسلام، و طبع عقائدهم بطابع الكفر، ليجعلوا من ذلك حصانة للدولة عن مؤاخذة المسلمين لهم و إنكارهم



عليهم، و لأجل أن تصبح تلك الثورات التي قام بها الشيعة ثورات على الجماعة الإسلامية. حتى عرفوا في قاموس لغة السياسة: (أنهم أمة هدامة أو حزب ثورى لا يعترف بنظام الحكم القائم) و لهذا أصبح الانتماء إلى التشيع ذنبا لا يغفر،

ص: ١٧

لأنه ينتمى إلى جماعة مخربة تحاول القضاء على الدولة الشرعية التي يترأسها سلطان يعمل بأمر الله و هدايته.

و كل ذلك ادعاء باطل و تدخل شائن، كما بذلوا جهودهم فى خلق تهمة و إشاعات يحاولون من ورائها إبعاد الشيعة عن المجتمع الإسلامى.

إن ذلك التدخل السياسى قد أوقع كثيرا من الكُتّاب فى حدود ضيقة، و حرّمهم من حرية الفكر و صواب الرأى.

و لا بد لنا فى هذا الموضوع أن نلفت أنظار القراء الكرام إلى الدور الذى لعبه المستشرقون فى كتاباتهم حول الشيعة، و التى أصبحت مصدرا يستمد منه كُتّاب عصرنا الحاضر معلوماتهم بدون مناقشة، كأنها هى عين الحقيقة و الصواب، فلا يتطرق إليها وهن و لا ينال منها أى نقاش.

و صار أولئك الكُتّاب يطلقون تلك الآراء الشاذة، و الأقوال التى تحمل طابع التزييف و الخداع، كدليل جاءوا به من عند أنفسهم أو نتيجة بحث موضوعى قائم على حرية الرأى و المنطق الصحيح. و لو أنهم أعطوا لعقولهم مدىّ يسيرا لتكون نظرتهم مشتملة على شىء من الواقعية و التمحيص لما تلبسوا تلك الأقوال احتراماً لعقيدتهم و لأنفسهم.

و نحن إذ نقدم هنا أمثلة لما نقول - و الألم يحز فى نفوسنا - لما بلغت إليه الحالة من الانحطاط و التدهور، فى أخذ آراء قوم احترقت قلوبهم بنار الحقد على المسلمين حتى باتت رمادا، و قد وجهوا حملاتهم العنيفة ضد الإسلام و نبيه الأعظم صلى الله عليه و آله و سلم، باتهامات باطلة و أقوال فارغة (و قد حفلت كتبهم بالاتهامات و الشتائم، و كلها تتصف بالافتراءات الغريبة التى تدل على تفكير سقيم) «١».

فاندفعوا بأقلامهم المسمومة، و خيالهم الواسع مستغلين فرصة الخلاف بين الطوائف، و اتهم بعضهم بعضا، فراحوا يختلقون أشياء كثيرة و يضعون خططا للتعن فى العقيدة الإسلامية من طرق مختلفة حسب الخطط المرسومة، و الهدف المقصود.

---

(١) انظر حضارة الإسلام للمؤرخ الهندى خدابخش من ص ٤٥ إلى ص ٦٠ تجد هناك بعض تلك الاتهامات ذكرها هذا المؤرخ من مصادرها و ناقشها.

ص: ١٨

آراء المستشرقين فى التشيع:

وإن لكثير من المستشرقين خططوا يقومون بتنفيذها عن طريق الكتابة، أو خططوا استعمارية يقوم بتنفيذها كثير من المستشرقين في البلدان الإسلامية، و المتتبع يجد ذلك فيما يكتبونه فهم يثيرون أحقادا، و يوقظون الفتنة، و كل ينتصر إلى جهة، و قد اشتدت حملتهم على الشيعة من بين الفرق الإسلامية لأسباب نوضحها فيما بعد.

و لسنا الآن بصدد عرض ما قاموا به من النشاط في صفوف المسلمين لفتح باب الخلافات، و لكننا نريد أن نعطي صورة عما قاموا به من تزييف الحقائق و المغالطة، ليطعنوا في العقائد الإسلامية من باب أين ما أصابت فتح.

و قلدتهم في ذلك بعض الكتّاب عن دراية أو غير دراية، فمن تلك الآراء التي تقوم على تزييف الحقائق التاريخية، أو الجهل المزرى هو ما ذهب إليه جويينو بقوله حول تشيع الفرس: (كانت هذه النظرية عقيدة سياسية (و هي التشيع) غير متنازع فيها عند الفرس، و هي أن العلويين وحدهم يملكون حق حمل التاج، و ذلك بصفتهنّ المزدوجة لكونهم وارثي آل ساسان من جهة أمهم بي بي شهربانوه ابنة يزدجرد آخر ملوك الفرس، و الأئمة رؤساء هذا الدين حقا).

ثم يأتي من بعده بارون فيؤيد هذه النظرية بإيضاح السبب الذي استمال الفرس إلى التشيع معتمدا على ما قاله جويينو في هذا الصدد فيقول بارون: (إنني أعتقد أن جويينو قد أصاب فيما قاله: أن نظرية الحق الإلهي و حصرها في البيت الساساني كان لهما تأثير عظيم في تاريخ الفرس في العصور التي تلتها).

إلى أن يقول: و من جهة أخرى فإن الحسين و هو أصغر ولد فاطمة بنت النبي و على ابن عمه قد قالوا: إنه تزوج من شهربانوه ابنة يزدجرد الثالث آخر ملوك آل ساسان.

هذا هو منطق المستشرق جويينو و هذه عقليته، إذ يجعل التشيع فارسيا بحثا و أن تشيع الفرس كان منهم تعصبا لا تدينا؛ لأنهم أصهار آل علي عليه السلام فالذي دفعهم لمناصرة آل علي (في نظره) هو علاقة المصاهرة؛ لأن الحسين عليه السلام قد تزوج إحدى بنات يزدجرد، اللاتي جيء بهن سبايا في أيام خلافة عمر بن الخطاب، و كن ثلاث بنات، فاشترهن الإمام علي عليه السلام و دفع واحدة لعبد الله بن عمر فأولدها سالما،

ص: ١٩

و دفع الثانية إلى محمد بن أبي بكر فأولدها القاسم، و دفع الثالثة لابنه الحسين عليه السلام «١» فأولدها زين العابدين عليه السلام.

فعلى بن الحسين زين العابدين عليه السلام و القاسم و سالم هم أبناء خالة، لأنهم أولاد بنات يزدجرد.

فدليل هذا المستشرق على ارتباط التشيع بالفرس و مناصرة أبناء فارس لأهل البيت إنما كان للمصاهرة، كما يذهب جويينو و غيره، و هذا من خطل الرأي و سقم التفكير.

و يقول (و لهو سن): إن العقيدة الشيعية نبتت من اليهودية أكثر مما نبتت من الفارسية مستدلا بأسطورة ابن سبأ الخرافية. و ما أكثر من يصدق بالأساطير و يخضع للخرافات.

و يقول (دوزى) و غيره من المستشرقين: إن أصل التشيع فارسى. مستدلين بالمصاهرة المذكورة، و إن الفرس تدين بالملك و بالوراثة فى البيت المالک، و الشيعة تقول بوجود طاعة الإمام.

و يقول (نيبرج) فى مقدمة طبعة كتاب الانتصار للخياط: و كانت الشيعة محل امتزاج الثنوية بالإسلام خاصة ... الخ.

إلى كثير من تلك الأقوال المفتعلة، و الآراء الشاذة المنافية للحقائق، من جعل التشيع فارسيا بحتا، و غرضهم فى ذلك هو أن تصيح عقيدة الشيعة ذات صلة بعقائد الفرس القديمة، و بهذا فهم يطعنون فى العقيدة الإسلامية فى الصميم كما أنهم قد جعلوا إسلام أبناء فارس إسلاما عنصريا لا إسلاما حقيقيا منبعثا عن عقيدة راسخة.

هذا هو منطقهم الخاطئ، و هذه هى آراؤهم الشاذة، و أقوالهم الكاذبة، و هم لا يلامون على ما ارتكبوه لأنهم خصوم الإسلام، و هل يرتجى الخير من خصم يحترق

---

(١) هذه القصة يرويها ابن خلكان فى الوفيات ج ٣ ص ٤ و ج ١ ص ٤٥٥ طبعة بولاق عن ربيع الأبرار و انها كانت فى خلافة عمر، و هذا بعيد جدا، لأن وفاة عمر كانت سنة ٢٣ هـ و كان يزدجرد فى ذلك الوقت حيا قوى الجانب كثير العدة و لم يذكر أحد من المؤرخين سبى بناته فى حياته و لم يقتل إلا سنة ٣١ هـ. هذا من جهة و من جهة أخرى أن محمد بن أبى بكر كان صغير السن آن ذاك لأن ولادته كانت فى حجة الوداع.

ص: ٢٠

قلبه بنار الغيظ و قد آن لهم أن يشفوا غيظهم، و ينفثوا سموهم بين المجتمع الإسلامى. فلا لوم عليهم و لكن اللوم كل اللوم على كتاب يدعون الحمية على الإسلام و أهلهم، فيقررون فى بحوثهم تلك الآراء، و يثبتون تلك الطعون و كأنها مكرمة جاءوا بها للأمة؛ حتى بلغ الانحراف و الشذوذ ببعضهم أنه نسب إلى أصحاب محمد صلى الله عليه و آله و سلم و خريجي مدرسته بأنهم قد أخذوا بآراء ابن سبأ اليهودى و تأثروا بتعاليمه. «١»

و هذا من أعظم الجنايات و أقبح الأمور، و لكن هذا القائل قد بلغ حدا فى مناصرة الباطل جعلنا نتهاون فى أمره، فآلقيناه فى سلة المهملات غير مأسوف عليه، لأن الانشغال بكل ما بدر من أعداء الإسلام يفوق الطاقة و لذا فهو من مهمات المسلمين جميعا.

و نجد أحمد أمين فى بحوثه - و بالأخص فى فجر الإسلام - قد أخذ بهذه الآراء و أقرها كأنها مصدر وثيق لا يتطرق إليه وهن، و لا يداخله أى نقاش.

و كذلك الدكتور حسن إبراهيم حسن فى تاريخ الإسلام السياسى، و الشيخ محمد أبو زهو فى كتابه الحديث و المحدثون، و مصطفى الشكعة و غيرهم، فالجميع قد ساروا على هذا الخط الذى رسمه أمثال هؤلاء المستشرقين بدوافع واحدة و أغراض معينة لا تبعد عن محاولة الإساءة للإسلام و تشويه عقائده بدون رجوع إلى الوثائق التاريخية التى تفند هذه المزاعم، و لا يتسع المجال إلى عرض أقوال هؤلاء الكتاب المقلدين و للمثال نضع فى هذا المورد قول أحد الكتاب المعاصرين و هو الأستاذ مصطفى الشكعة إذ يقول: و المنطق فى ذلك أن الفرس يعتقدون أنهم أنسباء الحسين، لأنه تزوج جهان شاه (سلافة) ابنة يزيدجرد بعد أن وقعت أسيرة فى أيدي المسلمين، و لقد انجبت سلافة عليا زين العابدين، و إذن فهم أخوال على، و يمكن الربط بين تحمسهم لابن ابنتهم و بين تشييعهم. فتشييعهم و الحال كذلك لا يمكن أن يقال أنه تشييع عقيدة خالصة، بل هو أقرب إلى تشييع العصبية منه إلى تشييع العقيدة، و تشييع العصبية يساوى تشييع السياسة، ففكرة التشييع من ناحية الفرس على الأقل فكرة سياسة خالصة،

---

(١) رسالة حملة الإسلام ص ٢٣ تأليف محب الدين الخطيب، و هو رجل معروف بشذوذه الفكرى و أسلوبه التهجمى.

ص: ٢١

بل أن بعض الفرس قد أعلن انتصاره لعلى زين العابدين لما يربط بين الفرس و بين بيت الحسين من نسب «١».

التشييع و الفرس:

هذا هو منطق الأستاذ الشكعة، يتعاطاه بدون انتباه إلى الأخطاء التى أحاطت به فأخرجته عن جادة الصواب.

لقد أبدى الأستاذ رأيه و كأنه هو السابق إليه إذ لم يذكر الذين سبقوه بهذه الأخطاء، و كأنه يقصد بذلك أن ينفى عنه التقليد لغيره فبرز بهذه المكرمة المبتكرة، لينال الثناء على عظيم فكرته، و رجاحة عقليته.

و كان اللازم عليه و على غيره ممن اعتمدوا على آراء المستشرقين ألا يقفوا عند الحدود الضيقة، التى وقف بها أولئك المتعصبون، لأن العلم يأبى الانقياد و الأخذ دون دليل.

و كان الأجدر بهم و هم رسل الثقافة، و حملة أمانة التاريخ، بأن يفكروا فى صحة تلك الأقوال و صواب تلك الآراء. و نحن نطالب الأساتذة و منهم الدكتور حسن إبراهيم و الأستاذ الشكعة و غيرهم بأن يسائلوا أنفسهم عن صحة رأى جويينو و بارون و غيرهم فى الأمور التالية:

١- لم ناصر الفرس ابن أختهم زين العابدين؟ و لم يناصروا ابن أختهم سالما، الذى كان هو و أبوه من أنصار الدولة الأموية، و كانت لعبد الله بن عمر اليد الطولى فى انتصار جيش أهل الشام على جيش أهل المدينة يوم الحرة فقد كان يخذل الناس، و يدعو إلى الوفاء ببيعة يزيد، و لما ذا لم يدخلوا فى الحزب الأموى تعصبا لصهرهم ابن عمر، و ابن أختهم سالما و لما ذا لم ينتصروا لأبى بكر و هم أصهاره؟

٢- إن انتشار المذهب الحنفى فى بلاد فارس أكثر من غيره من المذاهب الإسلامية و إن العلماء الذين نشره و خدموه بمؤلفاتهم أكثرهم كان من أبناء فارس.

فهل كان ذلك أمرا واقعيًا؟ أم أنهم تعصبوا له لأن أبا حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى كان من بلاد فارس فاعتناقهم لمذهبه تعصبا له لأنه ابنهم.

---

(١) إسلام بلا مذاهب ص ١١٢.

ص: ٢٢

٣- هل أن إسلام رجال الحديث من العلماء الذين هم من أبناء فارس كالبخارى و الحاكم و البيهقى و غيرهم، كان واقعيًا أم تعصبا لجهة، أم تقليدا لآبائهم و اتباعا لقومهم؟

و لعلمهم يقولون إن إسلام العصبية كان خاصا بمن يتشيع، فهذا شىء لا نعرفه و لا نجيب عما لا نعرف مما يخرج عن قواعد التحقيق و نواميس الواقع.

٤- هل كان تشيع بلاد فارس بالصورة التى هو عليها الآن فى القرون الأولى أم القرون المتأخرة؟ و من هم الذين نشروا التشيع هناك؟

و لو أن هؤلاء الكتّاب كانوا يهدفون إلى الحقيقة لاستقاموا فى أبحاثهم، و نهجوا نهج المؤرخ الذى يحاول إظهار الواقع و جلاء الغامض، و لظهر لهم هناك أن انتشار التشيع فى إيران كان فى القرن السابع الهجرى و ان الذين تولوا نشره فى الزمن الأول هم الفاتحون من كبار المسلمين و دعاة أهل البيت و كانت البلاد تختلف باتجاهاتها و نزعاتها.

و باختصار إن تلك الآراء الشاذة و الأقوال التى لا تستند إلى وثائق تاريخية كان الباعث لها حقد أولئك القوم الذين تغلى قلوبهم بنار الغيظ على الإسلام.

و إن كانت هناك فئة تتصف بالاتزان و مراعاة الحقيقة فهم قليلون بالنسبة للكثرة التى يتصف بها أولئك الحاقدون، من المستشرقين و الزنادقة المتداخلين فى صفوف المسلمين.

و خلاصة القول: إن الانحراف الذى وقع فيه بعض كتّاب العصر الحاضر يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها: عدم رعاية الأبحاث العلمية و إعطاء الموضوع حقه من النظر و التفكير، و الوقوف على مدى تأثير الوقائع فى الآراء، و أنهم قد أهملوا جانب العدل و الاستقامة، و ركنوا إلى أمور وهمية. و بعبارة أوضح إنهم يكتبون بوحي العاطفة و التعصب الأعمى، فجمدوا على ما يكتبه سلف عاش فى عصور التطاحن و التناحر.

هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تذوقهم لقراءة ما يكتبه أولئك الحاقدون من المستشرقين جعلهم فى غفلة عمّا اشتملت عليه كتبهم من التناقض و مخالفة الحق و لو تنبهوا لذلك لما جعلوا شيئاً منها محورا لأبحاثهم، و لم يستندوا إلى تلك الأقوال و كأنها صادرة من منبع صدق لا يتطرق إليه أى شك و لا يداخله أى احتمال.

ص: ٢٣

ولهذا فقد أهملوا دراسة العوامل التى انتشر بها المذهب الشيعى فى بلاد فارس فى فترات متعاقبة و أدوار مختلفة. و لو درسوا ذلك لما ظلموا أمة تدين بالإسلام عن عقيدة خالصة و نية صادقة، و لهم مواقف مشهودة، فجعلوا إسلامها تعصبا لا تدينا: كل ذلك مما يهدف إليه المرجفون و الذين يحاربون الإسلام من طريق الطعن فى العقيدة.

الشعبة و المستشرقون:

و إذا ألقينا نظرة سريعة على أسباب تحامل المستشرقين على الشيعة بالأخص وجدنا أنها حاصلة من مؤثرات متداخلة أهمها امتناع الشيعة عن ملامستهم و مواكلتهم مما بعث فى نفوسهم حقدا مضاعفا، و قد اشتملت مؤلفات الأوروبيين الذين عاشوا بين ظهرانى الشيعة على بيان ذلك، و نكتفى بما ذكره البعض منهم.

قال الدكتور بولاك الذى قضى أعواما طويلة فى فارس متقلدا منصب الطبيب الخاص للشاه ناصر الدين:

إذا قدم أوربى مصادفة و على غير انتظار فى بداية تناول الطعام يقع الفارسى فى الحيرة و الارتباك، و يسقط فى يده، لأن الآداب تمنعه من أن يأمر زائرته بالانصراف، و إذا سمح له بالدخول تخرج؛ لأن ما يلمسه الكافر من طعام تلحقه النجاسة، و الفضلات التى تبقى من طعام الأوروبيين يأبى أن يتناوله الخدم و يتركونها للكلاب.

ثم يقول: يلزم الأوربى أن لا يغفل أن يعد لنفسه إناء يشرب منه، فليس من أحد يعيره شيئا، فعقيدة الفرس أن كل إناء يتنجس إذا ما استخدمه الكافر.

و كذلك قال «فولنى» فى كتابه (رحلة فى سوريا و مصر) و قرر فى مشاهداته هذه الأمور التى تحز فى نفوسهم.

و جاء فى مشاهدة آخرين من السائحين شبيهة بهذه المشاهدات فى الحجاز من النخالة و غير الحجاز من البلدان الإسلامية.

و بهذا وجه المستشرقون حملتهم الشعواء على الشيعة و زادوا على ما شاهدوه:

بأن هذه النزعة تشمل غير الكفار.

يقول أجناس جولد زيهير: إن هذه النزعة المتعصبة عند الشيعيين الصادقين فى

تشيعهم لم تقتصر على الكفار بل شملت المسلمين من مختلف النحل والمذاهب، وكتب الشيعة تفيض بالدلالة على هذا البغض والتحامل «١».

وهنا نلمس أثر ذلك الانفعال الحاصل من رد الفعل في نفوس هؤلاء المستشرقين لعدم ملامسة الشيعة لهم، وتجنبهم مؤاخذتهم، مما حملهم على افتعال هذه الأمور تشفيا منهم.

وهم عند ما يعودون من رحلاتهم يصورون الشيعة بصور مشوهة، ويحكمون عليهم بأحكام جائرة، ولعجزهم عن الإلمام بتاريخ الشيعة ليكتبوا وفقا لما يتطلبه منهج البحث التاريخي، دونوا في كتبهم ما هو بعيد عن جوهر التشيع، وجرّدوا المبدأ من جميع مفاهيمه الدينية وأسس الأخلاقية، فوصفوا معتقيه بكلمات نابية، إذ فسحوا المجال لخيالهم، وناقدا وراء شعور الحقد.

وعوضا عن أن يتأملوا بنظرات مستنيرة ليدخلوا باب الأبحاث التاريخية، راحوا يصورون بدون تثبيت، و يتخبطون في مجالات البحث بصورة تدلنا على الغرض الذي كتبوا من أجله ونستشف الدافع الذي دفعهم لذلك، وقد جمعوا عدة طعون غذاها الحقد وأملها الخيال وسجلوها في قائمة المؤاخذات على الدين الإسلامي، ليرموا المسلمين بها عن كتب.

يضاف إلى ذلك أنهم استمدوا أكثر معلوماتهم من كتب أناس عاشوا في عصر اشتد فيه الصراع بين الطوائف وتلاطمت فيه أمواج الفتنة، فكان أتباع مذهب أهل البيت أشدهم عناء، وأعظمهم محنة، لتدخل السلطة حين بذلت جهدها في القضاء على مذهب أهل البيت ومن ينصره.

فكانت التهم تكال جزافا، والحرب بين الشيعة وبين السلطة ونفوذها- من أعوان ومؤيدين- سجالا، حتى حكموا عليهم بالكفر والخروج عن الدين واتهموهم بالشرك وإنهم يعبدون الأئمة وإن التشيع حزب سياسي ... الخ فأخذ المستشرقون وغيرهم ممن يكيدون للشيعة تلك التهم فازادوها وأبرزوها للعالم بأسلوب ماكر خداع، طلبا لاتساع رقعة الخلاف وإيقاد نار الفتنة.

---

(١) العقيدة و الشريعة في الإسلام ص ٢٠٩.

و المنتبج لما يكتبونه يجد لهم كثيرا من الآراء الشاذة، فمثلا انهم يقولون: إن أصل التصوف في الإسلام مأخوذ من أصل مجوسى.

و إذا طالبتهم بالدليل قالوا: إن عددا كبيرا من المجوس ظلوا على مجوسيتهم في شمال إيران بعد الفتح الإسلامى، و أن كثيرا من كبار مشايخ الصوفية ظهروا من إيران.

و بهذا القياس العقيم و الاستنتاج الغريب حكموا على أن المتصوفة مجوس، و هم يحاولون أن يطعنوا الإسلام، بتجريده من الروحيات و جعله دينا جامدا لا صلة له بالروحيات و الحب الإلهي.

و على أى حال: فإن عواصف الاتهامات التى أثيرت حول الشيعة كانت من وحى الخيال، سداها الهوى و لحميتها الحقد، و إن قليلا من التأمل فى حوادث التاريخ و وقائع الزمن و اختلاف الظروف يكفى - بطبيعة الحال - للكشف عن الواقع و جلاء الغامض.

و لا أبعد عن الواقع إن قلت: إن مهمة المؤرخ عن الشيعة هى أعسر من مهمة من يؤرخ لغيرها من طوائف المسلمين، لوجود عواصف الاتهام و زوابع الافتراء.

و السبب الأساسى لذلك هو انفصال الشيعة عن الدولة، و معارضتهم للحكم القائم على الظلم، طبقا لنهج أهل البيت عليهم السلام الذى ساروا عليه.

و الواجب يقضى على كل مؤرخ و باحث أن لا يغفل هذه النقطة الأساسية التى لها أثرها فى توجيه المجتمع، لتحقيق ما وراءها من هدف، فالاستسلام لكل قول، و الأخذ بكل رأى دون تمحيص جنابة على التاريخ و تمرد على الواقع.

و مما لا جدال فيه و ما يلزمننا الاعتراف به: أن كلا من الدولتين الأموية و العباسية، قد تنكرتا لأهل البيت، و أصبح من عرف بالولاء لهم هدفا للنقمة، إذ الولاء لآل محمد صلى الله عليه و آله و سلم كما هو مفهوم تلك السياسة خطر يهدد كيان الدولة، و ذلك ذنب لا يغفر.

و كم أريققت بذلك من الشيعة دماء، و هدمت دور، و نهبت أموال، و أزهدت نفوس، و اهتزت مشانق، و ملئت سجون.

و كان أسهل شىء على من يخشى سطوة الدولة أو يتهم بالانحراف عنها، أن

ص: ٢٤

يتظاهر بالعداء لأهل البيت و ذم شيعتهم، و يظهر ذلك فى نظم أو نثر أو تأليف كتاب، أو وضع حديث أو خلق حكاية تحط من كرامة الشيعة.

و قد أصبح ذلك طريقا لكسب المغنم، و حصول الجوائز أيضا.

و من أظرف الأشياء ما قاله المرزبانى: إن رجلا دخل على الرشيد فقال:

لقد هجوت الرافضة - و يقصد بهم الشيعة - طبعاً.

قال الرشيد: هات. فأنشد:



فقال الرشيد: فسره لي. قال: لا، و لكن أنت و جيشك أجهد من أن تدرى ما أقول.

قال الرشيد: و الله ما أدري ما هو. و أجازته بعد ذلك.

و منها: أن رجلا بالكوفة اسمه علي، اشتكى إلى الحجاج بن يوسف ظلامته من أهله، فسأله عن ذلك، فأجاب: إنهم ظلموني فسموني عليا.

لأن التسمية باسم علي تستوجب الاتهام و قطع الصلة، و هكذا مما يطول به الحديث، و التاريخ حافل بالأعمال الإرهابية التي اتخذها الحكام في توجيه الطاقات الاجتماعية، لبناء مجتمع يخضع لإرادتهم و تكييف الجماعات لبغض أهل البيت، و كان الدور الأموي يلحق أبناءه بغض علي و يوجيئون شتمه علنا، فكان في المملكة الأموية سبعون ألف منبر يشتم عليها علي بن أبي طالب عليه السلام «١» و كان المحدثون و القصاص يختمون مجالسهم بشتم علي عليه السلام.

قال جنادة بن عمرو بن الجنيد: أتيت من حوران إلى دمشق، لأخذ عطائي فصليت الجمعة، ثم خرجت من باب الدرج، فإذا عليه شيخ يقال له أبو شيببة يقص على الناس، فرغّب فرغبنا، و خوّف فبكينا، فلما انقضى حديثه، قال: اختموا مجلسنا بلعن أبي تراب. فالتفت إلي من على يميني فقلت له: فمن أبو تراب؟! فقال: علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله، و زوج ابنته، و أول الناس إسلاما، و أبو الحسن و الحسين.

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي.

ص: ٢٧

فقلت: ما أصاب هذا القاص؟؟ فقلت إليه و كان ذا و فرة فأخذت و فرته بيدي، و جعلت أطم وجهه، فصاح و اجتمع أعوان المسجد، فجعلوا ردائي في رقبتي، و ساقوني إلى هشام بن عبد الملك، و أبو شيببة يقدمني و يصيح: يا أمير المؤمنين قاصك و قاص آبائك و أجدادك، أتى إليه اليوم أمر عظيم.

قال هشام: من فعل بك هذا؟

فقال: هذا. (و أشار إلى جنادة).

و لما سألتني هشام أخبرته بالخبر.

فقال هشام: بس ما صنع، ثم عقد لى على السند، و قال لجلسائه: مثل هذا لا يجاورنى هاهنا فيفسد على البلد فباعدهته إلى السند «١» و لم يكن بوسع هشام إلا أن يفعل ذلك مضطرا.

و صفوة القول إن الأمويين كانوا يبذلون جهودهم فى توجيه المجتمع لإخفاء مآثر على عليه السلام فلا يسمح لأحد أن يروى عنه أو يتحدث بحديثه، حتى صار المحدثون يكونون عنه عليه السلام بأبى زينب «٢».

أما من يروى حديثا فى فضله أو فضل أهل بيته، فمصيره إلى التعذيب، و نهايته إلى الموت و على العكس فإن من يضع رواية فى ذمه (و هو المبرأ) فذاك هو المقرب و له ما يحب من صلتهم و رفدهم.

و قد أعلن و لاتهم على المنابر - بشكل رسمى - إلزام الناس شتم على عليه السلام و البراءة منه، و أثاروا الشكوك و الريب حول أتباعه و أنصاره، و كانوا يتخذون من تكنية النبى صلى الله عليه و آله و سلم له «بأبى تراب» ذريعة لتنقيصه، و قد لقي المسلمون فى ذلك أذى و تنكيلا.

و باختصار: فإن ما نال الشيعة من وطأة الظلم بأنواعه، إنما كان لأجل انتصارهم لأهل البيت و انفصالهم عن دولة الظلمة، و إعلانهم الغضب على تلك الأعمال التى ارتكبتها أولئك الحكام، و قد رفع الشيعة لواء المعارضة على ممر العصور و الأدوار،

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساکر ج ٣ ص ٤٠٧.

(٢) مناقب أبى حنيفة للموفق ج ١ ص ١٧١.

ص: ٢٨

و قدموا التضحيات المجيدة، و هذه حقيقة يجب أن يسير الباحثون على ضوءها فى البحث عن تاريخ الشيعة.

و يلزم أن يقدروا أثر تدخل السلطات فى تغيير الحقائق و تصوير الحوادث، لأنه النول الذى حيكت عليه التهم الكاذبة، و التى كان سداها الهوى و لحمتها الحقد، بل هو القانون الذى يستمد منه علماء سوء أحكامهم الجائرة فى حق الشيعة.

نعم إن ذلك التدخل هو مصدر الصعوبات و المشاكل التى تقف أمام رواد الحقيقة الذين يحاولون الوصول إلى الأمر الواقع، عند ما تنطلق أقلامهم من قيود الطائفية الرعناء، و تتحرر أفكارهم من أساطير الأوهام و خرافات الماضى.

و نحن نشدد باللائمة على رجال الفكر و أعلام الأدب، و حاملى شهادات الدراسات العالية، إذ لم يتحملوا صعوبة البحث و مشقة التنقيب عند ما حاولوا معالجة مواضيع لها علاقة فى الشيعة، إما حول تاريخهم أو آرائهم أو فقههم أو غير ذلك.

فإننا وجدنا الكثير منهم قد خلطوا فى كثير من الأمور فزادوها تعقيدا و أصدروا أحكامهم بدون تحقيق علمى أو ضبط تاريخى، و هذا نقص يؤاخذون عليه. و على سبيل المثال نضع بين يدي القراء ما يلى:

الدكتور شلبي و الشيعة:

قال الدكتور أحمد شلبي أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة أندونيسيا:

المصادر الرئيسية للشريعة الإسلامية هي القرآن الكريم و الأحاديث الصحيحة، إلى أن يقول: و لكن الشيعة يعتقدون في أئمتهم أن الله يؤتيهم من مخزون علمه و حكمه ما لا يؤتبه غيرهم، و تنزل عليهم الملائكة، و تأتيهم بالأخبار، و إذا أراد الإمام أن يعلم شيئا أعلمه الله إياه، و هم من أجل هذا لا يحتاجون إلى الرأى و القياس، فكلما جد أمر ليس فى القرآن و لا فى أحاديث الرسول إجابة صريحة عنه، تلقى الإمام من الله الرد على هذا السؤال، كما كانت الحالة مع الرسول تماما، و من أجل هذا يبطل استعمال القياس و الرأى.

و بناء على اختلاف الأسس التى تؤخذ منها الشريعة و سبب المصدر الجديد الذى اعتمده الشيعة أصبح لهم فقه خاص بهم يختلف و يتفق مع فقه السنة؛ و فيما يلى

ص: ٢٩

أمثلة لفقه الشيعة مقتبسة من الترجمة العبرية للعلامة غلام حليم بن قطب الدين الهندى:

الطهارة: طهارة الخمر.

لا يحتمون طهارة مكان الصلاة ما دامت النجاسة لا تعلق بالثوب.

الصلاة: يجيزون الجمع بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء من غير عذر.

لا يجيزون القصر لصلاة المسافر إلا إذا كان مسافرا إلى مكة و المدينة أو الكوفة أو كربلاء.

تختلف عدد التكبيرات على الميت تبعا لمكانته.

الصوم: صوم اليوم الثامن عشر من ذى القعدة سنة مؤكدة.

لا يبحثون عن هلال رمضان، و لا عن هلال شوال و دائما يبدأون رمضان قبل أهل السنة بيوم أو يومين، و رمضان عندهم كامل دائما.

لا تجب الزكاة فى أموال التجارة.

النكاح: يجوزون نكاح المتعة.

لا يقع الطلاق إلا بشاهدين كالزواج.

الميراث: يقدمون القرابة على العصبية.

يقدمون البنت على الولد في الميراث لا يورثون الجد عند وجود ابن الابن.

الأذان: يزيدون فيه عبارة: حتى على خير العمل «١».

هذا ما يقوله الدكتور الشلبي، و لنمر أولا مر الكرام على ما قاله حول اعتقاد الشيعة بالأئمة عليهم السلام: من أنهم تنزل عليهم الملائكة و تأتيهم بالأخبار و أن حالهم حال النبي صلى الله عليه و آله و سلم فالحديث حول هذا يطول و هذه التهمة من محدثات عصور التطاحن و التناحر. و ليست هذه الفرية على الشيعة مما يصح السكوت عنها و قد مر بنا في

---

(١) تاريخ التربية الإسلامية ص ٣٤٥.

ص: ٣٠

الجزء الرابع عند بحث مشكلة الغلاة، و في الأجزاء السابقة أيضا. و لكن ضيق المجال يدعونا إلى الإعراض عن المناقشة هنا كما يدعونا ذلك إلى ترك التعرض لما ذكره في مسألة القياس و رأى الشيعة فيه. و قد مر في الجزء الثاني من هذا الكتاب بحث حول رأى الشيعة في القياس.

و أما ما نسبته إلى الشيعة من الفروع الفقهية التي جعلها أنموذجا و مثالا فهي خلط و خبط و تزوير و جهل و تعصب، و سيقف القراء على حقيقة ذلك في بحث الفقه المقارن.

و من أعجب الأشياء قوله: إن الشيعة لا يجيزون قصر الصلاة للمسافر إلا إذا كان مسافرا إلى مكة، و المدينة، أو الكوفة و كربلاء، و هذا قول بعيد عن الصواب تماما، فإنهم يوجبون القصر في الصلاة إجماعا، و يقولون بالتخيير بين القصر و الإتمام في هذه الأماكن الأربعة و القصر عندهم أفضل.

و أما قوله باستحباب صوم اليوم الثامن عشر من ذى القعدة فهذا بهتان يعجز عن إثباته، إذ لا يوجد قائل بهذا أبدا إلا الأستاذ الشلبي.

و أما طهارة الخمر فهو كذب و لا أثر لذلك، بل إن الشيعة تشددوا في نجاسة الخمر، و قالوا بنجاسة كل مسكر مائع بالأصالة و إن صار جامدا بالعرض. و أما ما ذكر من نكاح المتعة و الجمع بين الظهرين و حضور شاهدين في الطلاق فهذه أبحاث علمية و للمسلمين في ذلك خلاف يأتي فيما بعد إن شاء الله.

و الذى نود أن نشير إليه هو أن الدكتور لم يكلف نفسه عناء البحث و لم يعط من وقته للتنقيب و إن قال إن الوقت ثمين، فيجب أن تكون الكرامة أثنى من الوقت، و إن ظهور النقص لعدم اطلاعه أو كذبه هو حط فى كرامته، إذ لا يوثق بنقله و هو موجه جيل و معلم فئة و رئيس جامعة، و ربما له عذر النقل من مصدر و هو غير معذور بصفته عالما موجهها فيلزمه البحث و التدقيق.

هذه صورة من صور التجنى على الحقائق و الخروج عن القواعد العلمية، و سيجد القراء زيادة بيان فى الدراسات الفقهية الآتية، و فيها ما يفند هذه المزاعم و المفتريات، و الخلط و الخبط فى الأمور الواضحة. مما يدلنا بوضوح على عظيم

ص: ٣١

التأثر بدعايات التضليل، المسيطرة على أذهان الكثيرين من المنتورين فى البلاد الإسلامية.

مناقشة أخطاء المؤلفين:

و من المفيد فى هذا المجال توضيح ما ذهب إليه بعض المؤلفين فى حقيقة هى أجلى من رائعة النهار، و ذلك أنه مزج بين المذهب الشيعى و المذهب الشافعى اشتباها، أو جهلا بالموضوع و هو الحاج خليفة «١»:

قال: و الكتب المؤلفة على مذهب الإمامية الذين ينسبون إلى مذهب ابن إدريس، أعنى الشافعى رحمه الله، كثيرة منها: شرائع الإسلام، و الذكرى، و القواعد، و النهاية ... الخ.

و يقول تحت عنوان الكتب المؤلفة على مذهب الإمامية: البيان، و الذكرى و شرائع الأحكام، و حاشيته، و القواعد، و النهاية، و من أقوالهم الباطلة: عدم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة، و وجوب الغسل بعد غسل الميت، و وجوبه لصوم المستحاضة، و كراهية الطهارة بماء أسخن فى غسل الميت، و وجوب المسح على القدمين، و عدم لزوم الاستيعاب فى التيمم و كفاية مسح الجبهة. و قال معلقا:

و يطلقون ابن إدريس على الشافعى.

و قال عند ذكر تفسير الشيخ الطوسى فقيه الشيعة: هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى فقيه الشيعة الشافعى، كان ينتمى إلى مذهب الشافعى المتوفى سنة ٤٤٠ هـ سماه مجمع البيان لعلوم القرآن «٢».

و نحن هنا أمام حقيقة يلزم أن نجلو عنها غشاوة الأوهام، و لا أرانى بحاجة إلى التعليق على وقوع مثل هذا الخلط بأكثر من أن أقول: إن الذى أوقع هذا المؤلف

---

(١) هو الشيخ مصطفى بن عبد الله الحنفى المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ ولد باسطنبول سنة ١٠١٧ هـ و هو معروف بين العلماء بلقب (كاتب جلبي) و بين زملائه الكتاب بلقب حاج خليفة، لقبوه بذلك بعد أن حج و ترقى بين الكتاب - فى القسم الذى كان موظفا

فيه - إلى رتبة النيابة عن رئيس القسم على مصطلح العثمانيين، و ذلك ان صغار الكتاب يسمون الملازمين و فوهم الخلفاء، فلذا سموه حاج خليفة و يسميه المستشرقون (حاجى قالفه) على طبق ما يلهج به العوام هناك و قد ألف كتباً كان أشهرها كشف الظنون على أسامى الكتب و الفنون.

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٨١ - ١٢٨٦ و ج ١ ص ٤٥٢.

ص: ٣٢

بشبكة المؤاخذة: هو إغماض عينيه عن الطريق الموصل إلى الحقيقة ليسلم من ذلك.

و الذى يؤاخذ عليه الأمور التالية:

١- قوله: كتب الإمامية المنتسبين إلى محمد بن إدريس الشافعى.

٢- قوله: يطلقون ابن إدريس على الشافعى.

٣- قوله: عند ذكر تفسير الشيخ الطوسى، هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، فقيه الشيعة الشافعى، كان ينتمى إلى مذهب الشافعى المتوفى سنة ٤٦٠ هـ.

سماه مجمع البيان لعلوم القرآن.

و لتعرض لإيضاح هذه الأمور التى وقع فيها المؤلف بشبكة المؤاخذة هنا عن دراية أو غير دراية.

١- إن الفرق بين المذهب الشيعى و المذهب الشافعى لا يحتاج إلى زيادة بيان، فلكل مذهب مقوماته و منابعه، و هذه النسبة غير صحيحة فالإمامية لا يأخذون بمذهب الشافعى، و لئن التقت أقوالهما فى بعض الموارد فلا يدل ذلك على وجود هذه الملازمة، فمذهب الشيعة هو أقدم نشأة من مذهب الشافعى، بل أقدم المذاهب كلها، و هو يستقى تعاليمه من ينبوع أهل البيت الذين هم عدل القرآن، و ورتة صاحب الرسالة، و باب الاجتهاد عندهم مفتوح على مصراعيه، و عند غيرهم موصد لا ينفذ منه قول، و لا يسمح لأحد أن يلجه.

و إن مذهب الشيعة هو كسائر المذاهب الإسلامية بعضها مع بعض فى نقطة الاتفاق و الافتراق، فربما تتفق جميعها على قول و ربما تختلف، فالقول بانتساب الشيعة إلى الشافعى خطأ بيّن و جهل صريح.

و لتقف على مبعث هذا الخلط و أسبابه و هو ما صرح به فى القول الثانى: من أن الشيعة يطلقون اسم ابن إدريس على الشافعى.

هذا هو مبعث الخلط و مثار التشكيك، و ذلك أن الحاج خليفة صاحب كشف الظنون وقف على نقل الشيعة لأقوال محمد بن أحمد بن إدريس العجلي الحلى، عالم الشيعة و فقيهم، و المبرز فى علمه و فضله؛ و هو مؤلف كتاب السرائر فى فقه

الإمامية، و مختصر تبيان الشيخ الطوسي، فظن صاحب كشف الظنون أن المقصود بمحمد بن إدريس هو الشافعي.

و الإمامية إذ يستشهدون بأقوال محمد بن أحمد بن إدريس الحلبي المتوفى سنة ٥٩٨ هـ فإنهم يطلقون عليه ابن إدريس و يقصدون به شيخ فقهاء الحلة في عصره محمد بن أحمد بن إدريس صاحب كتاب السرائر.

و بهذا الإطلاق اشتبه الأمر على صاحب كشف الظنون و ليس ذلك بغريب، إذ الأمور لم تكن مبنية على دراسة و استنتاج للحوادث و تتبع يوصل إلى النتيجة، فحكم الحاج خليفة بهذا الحكم بدون تحقيق علمي و ضبط تاريخي ظلما للعدالة و تمردا على الموازين.

مع أنا لم نجد أحدا استشهد بقول الشافعي فأطلق عليه ابن إدريس و إنما يقولون: قال الشافعي.

و لكن المؤلف اعتمد على أوهم الظنون، و خيل له أن إطلاق لفظ ابن إدريس إنما المقصود به الشافعي، و هذا اصطلاح لا يعرفه أحد بل هو من وحي الخيال.

٢- قوله إن الشيخ الطوسي كان ينتمي إلى مذهب الشافعي و إن له تفسيراً سماه مجمع البيان لعلوم القرآن.

و هذا خطأ من جهتين:

١- إن الشيخ أبا جعفر محمد بن الحسن الطوسي شيخ الطائفة و صاحب كتابي التهذيب و الاستبصار، اللذين هما من أهم المصادر عند الإمامية للحديث، و كونه شافعيًا خطأ يتفرع إما عن اشتباهه الأول أو لأنه وجد ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي «١».

و هذا لا حجة فيه لأن الشافعية قد ترجموا لكثير من العلماء و ليسوا من اتباع مذهب الشافعي، بل منهم من هو رئيس مذهب برأسه كأحمد بن حنبل إمام الحنابلة و إسحاق بن راهويه المروزي و علي بن إسماعيل أبي الحسن الأشعري و غيرهم «٢».

إذا فليس من الصحيح أن يعد منهم كل من ترجم له في طبقات المذهب. فإننا

(١) طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ٥١-٥٢.

(٢) طبقات الشافعية ج ١ ص ١٩٩ و ج ١ ص ٢٣٢. و ج ٢ ص ٢٤٥.

نجد جميع كتاب الطبقات يعدون رجالا ليسوا من اتباع ذلك كما أن الحنابلة ترجموا للشافعي وغيره وهكذا.

و من جهة ثانية إن الشيخ الطوسي كان غزير العلم واسع الاطلاع و له إحاطة بفقهاء جميع المذاهب. و يدل على ذلك كتابه القيم في الفقه الإسلامي أسماه «الخلاف» ذكر فيه فقه الشيعة مقارنة مع فقه جميع المذاهب و كان الشيخ الطوسي له كرسى أيام المقتدر يلقي عليه الدروس و يحضره جمع من علماء الشافعية و غيرهم و له ببغداد مكتبة عامرة و لكنها أحرقت عند ما اشتد المتعصبون عليه و هاجر إلى النجف الأشرف.

٢- قوله إن له تفسيراً سماه مجمع البيان لعلوم القرآن، وهذا خطأ فإن مؤلف مجمع البيان: هو الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل المعروف بالطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ أحد علماء الإسلام و فقهاء الإمامية له عدة مؤلفات.

و قبل أن نتحول من هذا الموضوع الذي أوجزنا فيه القول لا بد لنا من أن ننبه القراء الكرام بأن نسبة كثير من الأمور إلى الشيعة تقع على هذا النمط و بهذه الصورة، لأن الدراسة حول ما يتعلق بهم هي دراسة سطحية تفتقر إلى الدقة و التحقيق، فينبغي لكل باحث أن يعطى الموضوع حقه، لأن التساهل في الأمور يوقع في الخطأ.

و لهذا فإن خطأ صاحب كشف الظنون كان منشأه عدم إحاطته بالموضوع، و تساهله في النقل، و قد أخطأ هو و أوقع غيره في الخطأ من كتاب عصرنا الحاضر، و منهم: المحامي صبحي محمضاني فاستقى معلوماته من هذا الينبوع.

إذ يقول: أما في فروع الفقه فمذهب الشيعة لا يختلف كثيراً عن مذهب الشافعي، حتى أن بعضهم يعتبرونه مذهباً خامساً إلى جانب المذاهب السنية الأربعة.

و من مسائل الخلاف في الفروع: جواز المتعة، أو الزواج الموقت، و بعض مسائل الإرث و غيرها «١».

و يقول تحت عنوان الشيعة الإمامية: و أدلة التشريع في هذا المذهب هي القرآن الكريم ثم السنة التي تعود بإسنادها إلى أهل البيت (بيت النبي) و تسمى بالأخبار، ثم الإجماع المشتمل على قول الإمام المعصوم. أما القياس فهو مقبول عند البعض فقط.

---

(١) فلسفة التشريع في الإسلام ص ٥٥.

ص: ٣٥

و هذا المذهب لا يختلف كثيراً عن المذهب الشافعي في فروع الفقه. و هو يسمى أحياناً بالمذهب الجعفري نسبة إلى الإمام جعفر الصادق، و قد تقرر تدريسه مؤخراً في جامعة الأزهر إلى جانب المذاهب «١».

و لا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما جناه كتاب الفرق و المؤلفون في موضوعها من آثار، و اجترحوه من سيئات، فجنوا على الأمة فيما اقترفوه و ما افتعلوه، من إحداث عقائد لا يوجد من يعتنقها، و أقوال لا يعرف قائلها، فألحقوها بطوائف من الأمة، و



سجلوها ضمن سجل الواقع ظلما للحق، و تمردا على الحقيقة، فتمت مع الأجيال و تطورت مع الزمن، و أصبحت كأنها حقيقة ملموسة و هي خيال لا واقع لها.

فلنلق نظرة سريعة على ما كتبوه و نسر معهم قليلا لنقف على حقيقة الأمر.

مع كتاب الفرق:

لا أريد أن أتحدث هنا عن الفرق و تعدادها، و لا أريد أن أتعرض للحديث الوارد في ذلك من حيث الثبوت أو النفي كلا أو بعضا، و لا نريد أن نتساءل عن المراد بالفرقة المشار إليها في حديث الافتراق، هل يكون ذلك في العقائد أو في الآراء، مع التسليم لصحة الحديث و عدم مناقشته.

و هل استطاع كتاب الفرق أن يحصروا العدد المطلوب و هو ثلاث و سبعين فرقة؟

كما هو منطوق الحديث، أم أن هناك زيادة أو نقصانا؟

و لكننا نريد هنا أن نتساءل عن كتاب الفرق الذين دونوا في هذا الموضوع و قد أصبحت كتبهم مصدرا لمن يريد أن يتحدث عن الفرق و عقائدها!! فهل فسروا مراد النبي صلى الله عليه و آله و سلم في الحديث الوارد عنه في افتراق أمته إلى ثلاث و سبعين فرقة، و الناجية واحدة فقط؟ و هل حكموا على ما ذهبوا إليه بحجة ظاهرة ليسلموا من المؤاخذة و عظيم الحساب.

و نسأل أيضا هل تجرد أولئك الكتاب عن العصبية الرعناء، فكتبوا للواقع من حيث هو، بدون تحيز و تحامل لتبدو الحقيقة واضحة كما هي؟

---

(١) المبادئ الشرعية و القانونية ص ٣١.

ص: ٣٦

أهم المصادر:

و لعل أهل المصادر التي يرجع إليها في تعيين الفرق و تعدادها هي:

١- الفرق بين الفرق: لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٤٢٩ هـ له مؤلفات كثيرة، أهمها كتاب الفرق بين الفرق طبع في مصر سنة ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م و ترجم «المستشرق هالكن» جزءا منه إلى اللغة الإنكليزية.

٢- كتاب الملل و النحل: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني الشافعي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م في القاهرة.

٣- كتاب التبصير: لأبي المظفر شاهفور بن طاهر بن محمد الأسفراييني الشافعي المتوفى سنة ٤٧١ هـ.

٤- الفصل: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ مطبوع بهامش الملل و النحل في الطبعة الأولى.

هذه هي أقدم الكتب التي دونت في الفرق، و أصبحت مصادر يرجع إليها في البحث عن الفرق و عقائدها، و الطوائف و آرائها.

و هنا نتساءل أيضا هل كان أصحابها ممن يوثق بنقلهم تلك الأقوال و عددهم لتلك الفرق؟

و هل جرّدوا أنفسهم عن رداء العصبية العمياء؟ و رفعوا عن عيونهم غشاوتها السوداء؟

و هل نقلوا تلك الآراء عن مصدر يوثق به؟ و لعلنا نكتفي بالإجابة عن هذه الأسئلة بما تقدمه هنا من آراء بعض العلماء في ذلك:

١- قال (الرازي) في مناظرته مع أهل ما وراء النهر في المسألة العاشرة عند ذكره لكتاب (الملل و النحل) للشهرستاني: إنه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلا أنه غير معتمد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى (بالفرق بين الفرق) من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي، و هذا الأستاذ كان شديد التعصب على المخالفين، و لا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح. ثم أن

ص: ٣٧

الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب فلماذا السبب وقع فيه الخلل في نقل هذه المذاهب «١».

هذا ما يتعلق بذكر هذين الكتابين و لا حاجة إلى نقل النصوص على ما فيهما من التعصب، فإن نظرة واحدة من منصف يجد صحة ما نقول، فإنهما نسبا للشيعة بالأخص أقوالا و ابتكرا آراء ليست لها من الواقع نصيب، و لا تمت إلى اعتقاداتهم بصلة، إذ لم ينقلوا تلك الآراء من مصدر موثوق.

٢- و لا أبعد بالقارئ الكريم في إعطاء صورة عن هؤلاء جميعا و التعرف عليهم و لنقدم له ما يقوله العلامة الشيخ محمد شلتوت شيخ الجامع الأزهر في العصر الحاضر فهو يصفهم بقوله:

لقد كان أكثر الكتابين عن الفرق الإسلامية متأثرين بروح التصعب الممقوت، فكانت كتاباتهم مما تورث نيران العداوة و البغضاء بين أبناء الملة الواحدة، و كان كل كاتب لا ينظر إلى من خالفه إلا من زاوية واحدة، هي تسخيف رأيه، و تسفيه عقيدته بأسلوب شره أكثر من نفعه، و لهذا كان من أراد الإنصاف لا يكون رأيه عن فرقة من الفرق، إلا من مصادرها الخاصة، ليكون هذا أقرب إلى الصواب، و أبعد عن الخطأ «٢».

و يقول: و لكن عصور التعصب المذهبي حملت للمسلمين تراثا بغيضا من التراشق بالتهم و الترامى بالفسوق و الضلال، فتبادل الفقهاء- أصحاب الفروع- نوعا من التهم، و تبادل المتكلمون- أصحاب العقائد- مثل ذلك، و تلقف المخدوعون من الخلف هذه التهم، و ملأوا بها كتبهم فى الاعتداد بها حتى جعلوها ما يقبل من الآراء أو يرفض ... «٣».

٣- و يقول الكوثرى فى مقدمة الفرق بين الفرق بعد مدحه لأبى طاهر البغدادى: و المؤلف شديد الصولة على المخالفين كما هو شأن حراس العقيدة، و الحراسة غير التاريخ المجرد لكن تعويله فى عزو الآراء إلى الفرق على كتب الخصوم

---

(١) المناظرات ص ٢٥ طبع حيدرآباد.

(٢) مقدمة إسلام بلا مذاهب ص ٧.

(٣) الإسلام عقيدة و شريعة ٦٨.

ص: ٣٨

يوقع فى أخطاء، و لو اقتصر فى العزو إلى ما وجده فى كتب أهل الفرق أنفسهم لكان أحوط و أقوم حجة، لأن الخصم قد يعزو إلى خصمه ما لم يفه به من الآراء مما يعد لازم قولهم، فى حين أنه ليس يلازم قولهم لزوما بيينا فلا يصح إلزامهم به و لا سيما عند تصريحهم بالتبرى من ذلك اللازم «١».

هذا ما يقوله الكوثرى مع تساهله مع المؤلف و مدحه و إطرائه له، و لست أدرى ما معنى قوله: و الحراسة غير التاريخ المجرد؟

و قد ظهر لنا أن أكثر كتّاب الفرق كانوا يستمدون معلوماتهم من كتاب أبى منصور البغدادى، و قد عرفنا مقدار تعصبه و تحامله، و نقله الأقوال على غير الوجه الصحيح كما يقول الفخر الرازى.

و أما الشهرستانى مؤلف كتاب الملل و النحل، و الذى استمد معلوماته من كتاب أبى منصور، فقد طعنوا فى اعتقاده و نسبه إلى الإلحاد، و أنه متخبط فى اعتقاده، يميل إلى أهل الزيغ و الإلحاد، و يناصر مذاهب الفلاسفة و يذب عنهم و من كان هذا حاله يجب أن يترى فى قبول قوله و صحة نقله «٢».

و أما كتاب التبصير: فهو و كتاب الفرق بين الفرق توأمان، بل هما شىء واحد، إلا الاختلاف فى التسمية و بعض الزوائد و التقولات، لأن صاحب كتاب التبصير هو تلميذ أبى منصور و صهره.

و إما ابن حزم فهو فارس الحلبة، و بطل المعركة، فقد تقوّل و افتعل و تهجم على جميع المسلمين، و نسب لكثير منهم أقوالا مكذوبة، و آراء مفتعلة، و كان يتحامل على الشيعة بصورة خاصة، و ينسب إليهم أقوالا لا قائل لها، و يلحق بهم فرقا لا وجود لها، كل ذلك تعصبا منه، لأنه كان أموى النزعة و معروفا بموالاته لبنى أمية.

قال ابن حيان: و كان ابن حزم مما يزيد فى سبابه تشييعه لأمرأى بنى أمية، ماضيهم و باقيهم، و اعتقاده بصحة إمامتهم، حتى نسب إلى النصب. و قال القاضي أبو بكر بن العربى: و زعم ابن حزم أنه إمام الأئمة يضع و يرفع، و يحكم و يشرع، ينسب

---

(١) مقدمة الفرق بين الفرق ص ٣.

(٢) الشافعية للسبكي ج ٣ ص ٧٩.

ص: ٣٩

إلى دين الله ما ليس فيه، و يقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب عنهم «١».

و قال أبو العباس بن العريف: كان لسان ابن حزم و سيف الحجاج شقيقين «٢».

و قال ابن العماد: و كان ابن حزم كثير الوقوع فى العلماء المتقدمين، لا يكاد يسلم أحد من لسانه، فنفرت منه القلوب «٣».

و قال السبكي فى الطبقات عند ذكره لكتاب الملل و النحل للشهرستاني:

(و مصنف ابن حزم أبسط منه إلا أنه مبدد ليس له نظام، ثم فيه من الحط على أئمة السنة، و نسبة الأشاعرة إلى ما هم بريئون منه، ثم ابن حزم نفسه لا يدري علم الكلام حق الدراية على طريق أهله) «٤».

من هذا يظهر أن الخطة التى سار عليها كتاب الفرق لم تكن خطة تحقيق و استناد إلى مصادر موثوق بها بل هى تخمين و ظنون و أساليب خداعة.

و قد انخدع الكثيرون بتلك الأساليب فجعلوها ميزانا للنقد، و مقياسا للشخصيات، و دليلا يوصل إلى معرفة أجيال مضت، و قرون خلت، و ربطوا بين الحاضر و الماضى، و قاسوا الأمة بالفرد تقليدا و محاكاة لأولئك المتعصبين، من دون إعطاء العقل حرية النظر فى تمييز الأمور، و هذا هو من أهم أسباب الخلاف، يقول الشيخ محمد أبو زهرة:

و من أسباب الخلاف تقليد السابقين و محاكاتهم، من غير أن ينظر المقلد نظرة عقلية مجردة، و إن نزعة التقليد متغلغلة فى نفوس الناس. توجههم و هم لا يشعرون، و إن سلطان الأفكار التى اكتسبت قداسة بمرور الأجيال تسيطر على القلوب، فتدفع العقول إلى وضع براهين لبيان حسناتها و قبح غيرها، و من الطبيعى أن يدفع ذلك إلى الاختلاف و المجادلة غير المنتجة، لأن كل شخص يناقش و هو مصفد بقيود الأسلاف من حيث لا يشعرون؟ ...

و إنه ينشأ عن التقليد التعصب، فإن قداسة الآراء التى يقلدها الشخص تدفعه إلى

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٣٢٤-٣٢٧.

(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٠ و لسان الميزان ج ٤ ص ٢٠٠.

(٣) الشذرات ج ٣ ص ٢٠٠.

(٤) طبقات الشافعية ج ٤ ص ٧٨.

ص: ٤٠

التعصب لها و حيث كان التعصب الشديد كان الاختلاف الشديد «١».

و إن قليلا من التأمل فيما كتبه هؤلاء المؤلفون و غيرهم حول الفرق و فرق الشيعة بالأخص يلقي أضواء على خلطهم و افتعالهم حتى بلغ بأحدهم الجهل فقال: إن فرق الشيعة تبلغ ثلاثمائة فرقة. و هو قول بلا دليل و خبط يدل على الجهل المخيم على تلك العقول التي سيطر عليها الهوى فحجبها عن النظر إلى الواقع.

و كيف كان فإن موضوع الفرق و تعددها، و مصدر ذلك و صحته هو موضوع مضطرب شائك، و لا يستطيع الكاتب أن يجزم بصحة ما نقله كتاب الفرق عن أهل المقالات و الآراء، لأن أولئك الكتاب قد تطرفوا إلى أبعد حد، و تقبلوا كل نسبة بدون تثبت و تأمل.

و قد رأينا كيف كان تعصبهم على من يخالف آراءهم، فينقلون عنه على غير الوجه الصحيح.

و من المقرر: أنه لا يصح قول مخالف ما لم يؤيد ثبوته من غير طريقه.

و ليس باستطاعة أولئك الكتاب أن يثبتوا شيئا من الآراء التي نسبوها إلى الشيعة؛ فكوّنوا منها فرقا تجاوزت الحد المعقول من الحصر.

و قد بلغ الأمر إلى استعمال الخيال بما يغذى العاطفة فاخترعوا فرقا و ابتكروا آراء تزيدوا فيها من الأوهام، و صقلوها بأسلوب لطيف حتى أخرجوا ذلك و كأنه حقيقة لا نقاش فيها!! و يتضح لنا بعد التأمل بأن الدوافع التي أدت بهؤلاء الكتاب و غيرهم إلى أن يعملوا ضمن المخطط الذي ارتتوه لأنفسهم في تعداد الفرق و التزديد فيها مع الخلط و الخبط إنما هي العصبية العمياء أو الجهل بالواقع.

و من الوهن أن نقف أمام نقلهم موقف التسليم و التصديق؛ لأن ذلك يؤدي إلى العجز عن الوصول إلى الحقيقة التي يتطلبها كل منصف، و ليس من الإنصاف أن يتضح لنا شيء خلاف واقعه فنقرّه.

خذ مثلاً بأن بعضهم قد نسب إلى الشيعة بأنهم يجيزون الشهادة زوراً على من

---

(١) المذاهب الإسلامية ج ١ ص ٨.

ص: ٤١

خالقهم في المذهب أو العقيدة مع أننا لم نجد أثراً لهذا الزعم، ولا قاتل به من الشيعة. ونحن في أمور الفقه نفترض في المخالف الصدق فنعمل على التحرر حتى نجد أدلة رده.

و بعد التتبع و البحث وجدنا أن هذا ناشئ من الجهل أو التعصب. بيان ذلك:

إنهم وجدوا بأن الخطابية يجيزون الشهادة على من خالفهم، فاستنتج هؤلاء بأن الخطابية فرقة أدخلوها في قائمة فرق الشيعة و هذا القول لهم، فهو إذن لجميع الشيعة.

هذا بالإعراض عن مناقشتهم حول الأسباب التي دعت إلى إلحاق هذه الفرقة بفرق الشيعة مع أنهم يعلمون، و يعلم كل أحد و بإجماع المؤرخين أن هذه الفرقة نشأت في مدة قصيرة في أيام الإمام الصادق عليه السلام فأعلن براءته منها، و أمر شيعته في محاربتها، و قد قضى عليها بذلك، فمحييت من صفحة الوجود.

إذا فمن هم الخطابية الذين ينسب إليهم هذا القول؟

و الجواب: بأن الخطابية الذين يذهبون لهذا الرأي هم فرقة من المجسمة، و الذين ينتمون إلى الحنابلة، و لترك تعريفهم و بيان ذلك إلى أحد علماء السنة المبرزين؛ و هو أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي «١» قال:

و قد بلغ الحال بالخطابية و هم المجسمة في زماننا هذا، فصاروا يرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة، لا سيما القائم عليهم بكل ما يسوؤه في نفسه و ماله، و بلغنى أن كبيرهم استفتى في شافعي أ يشهد عليه بالكذب؟

فقال: أ لست تعتقد أن دمه حلال!!! قال: نعم.

قال: فما دون ذلك دون دمه، فاشهد و ادفع فساده عن المسلمين.

قال السبكي: فهذه عقيدتهم، يرون أنهم المسلمون، و أنهم أهل السنة، و لو عدوا عددا لما بلغ عماؤهم و لا عالم فيهم على الحقيقة مبلغا يعتبر، و يكفرون غالب علماء الأمة، ثم يعززون إلى الإمام أحمد بن حنبل و هو منهم برىء.

و بهذا يتضح أن الفرقة الخطابية الأولى التي نشأت لأغراض سياسية و عقائدية

ضد الإسلام عامة، و ضد أهل البيت بصورة خاصة، قد اتفقت بالتسمية مع المجسمة من الحنابلة، فإطلاق هذا الاسم يشمل الطرفين و لكن من أين لنا الحصول على من يقف موقف المنصف المثبت، فيعطى الموضوع حقه و لا تأخذه فى الحق لومة لائم، فيميز بين الصحيح و الفاسد و الحق و الباطل.

و قد قلت سابقا: إن اتهام الشيعة بكثير من الأشياء لما لم تكن مبنية على أساس و ثيق أو قاعدة بينة - كثر الخلط و الخبط، و الكذب، و الافتعال فأخذ السليم بالسقيم، و البرىء بالمتهم، و على سبيل المثال ذكرت هناك الاشتباه الحاصل من التسمية فمثلا:

أن اسم الجعفرية أصبح علما لأتباع الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام. و لكن توجد هناك فرقتان للمعتزلة بهذا الاسم «١» و لهما أقوال و آراء فخلطوا أقوال الجميع و نسبوا ذلك إلى الشيعة لأنهم يعرفون بالجعفرية.

و كذلك قولهم فى المقنعية اتباع المقنع الخراسانى المقتول سنة ١٦٣ هـ بأنها فرقة من الشيعة، مع عدم الصلة بين الشيعة و بين المقنع، و لكن الاشتباه نشأ من التسمية، و ذلك أن اسم المقنع هو هشام بن الحكم، و من المعروف أن هشام بن الحكم هو اسم رجل من كبار تلامذة الإمام الصادق عليه السلام و من العلماء و المتكلمين، فاتفق اسم المقنع مع اسم هشام، فنسبت آراء المقنع إلى هشام بن الحكم بدون تمييز و تمحيص.

و كذلك نسبوا إلى هشام فرقة تعرف بالهشامية، و هم أصحاب هشام بن عمر الفوطى، و هو من المعتزلة و كان معاصرا إلى هشام، و كانت له آراء و أقوال، فخلطوا بين الاسمين عن عمد أو غير عمد.

و لا يسعنا بهذه العجالة أن نلم بأطراف هذا الموضوع من حيث أهميته، فإنه موضوع مهم، و قد تلاعبت به رجال استمالهم الهوى فحدادوا عن طريق الواقع، و خلطوا بين الآراء و خبطوا خبط عشواء، إذ لم يقفوا موقف المؤرخ الواقعى الذى يستنتق الحوادث، و يقابل و يقارن، و يقارب و يوازن، و يدرس الدوافع التى أدت إلى إيجاد كثير من تلك الأمور التى سجلت على ما فيها من نقض و مخالفات للحقيقة.

(١) إحداهما أتباع ابن مبشر الهمداني المتوفى سنة ٢٢٦ هـ و الثانية أتباع جعفر بن حرب الثقفى المتوفى سنة ٢٢٤ هـ.

و الناظر فيما سجله كتاب الفرق حول الآراء و المعتقدات، و بالأخص ما نسب إلى الشيعة يقطع بأن سيرة هؤلاء الكتاب هي واحدة في النقل، بل هي أقرب إلى التقليد و التلقين، إذ لم نجد منهم من يعالج الموضوع معالجة علمية، ليخرج بنتيجة مرضية.

و هكذا بقي موضوع الفرق بدون أن يحظى بإنصاف المؤرخين و عناية المحققين، الذين يهمهم إظهار الحقيقة، حتى جاء دور المستشرقين فزادوا الطين بلة، و أضافوا إلى الموضوع تعقيدا بأخطائهم، و إن أخطاء المستشرقين قد أوقعت كثيرا من الكتاب بأفطع الأخطاء، لما كانت تندى به أقلامهم من تعابير أو تصوير كلها لا تلتئم مع الحقيقة.

إذ من الواضح أن الاستشراق يرجع كله في نشأته الأولى إلى التبشير بالدين النصراني، و إن معظم المستشرقين كانوا من الرهبان، لأن المؤسسات التي أسست للتبشير في النصرانية هي المصدر لهؤلاء المستشرقين، و هم آلة للحصول على السيطرة، و القضاء على الإسلام. فهم يحرفون النصوص و يغيرون الصور.

و من المؤسف له أن أكثر كتابنا اليوم يطلّون على التاريخ الإسلامي أو تاريخ الفرق بالأخص، من الزاوية التي فتحها الغرب بواسطة المستشرقين، و ناهيك بما وراء ذلك من صور و ألوان مخالفة للحقيقة.

و بهذا أصبح الإطار العام للأحداث هو غير الإطار الذي يجب أن توضع فيه.

و حيث كان موضوع البحث عن الفرق يحتاج إلى دقة و تأمل في سير الحوادث و التطور، و هو إلى الآن لم ينل - بمزيد الأسف - دراسة عادلة، و خوضا دقيقا و تمحيصا. فنحن نأمل أن ينال هذا الموضوع دراسة دقيقة، لإخراج الزوائد، و إيضاح ما أبهم، و بيان ما اشتبه بعضه ببعض، في توجيه أشعة التاريخ الصحيح، على تلك النسب، و تدقيق تلك الأقوال، من حيث صحة أصلها و دقة روايتها، و كونها في ذاتها قابلة للتصديق، و كذلك من حيث المستوى العقلي و الخلقى و العقائدي لكتابها، مع البحث عن الدوافع التي تحوط بها.

و بعد هذا يمكن الحكم على كثير من تلك الأمور بأنها حقيقة، أو أنها أكاذيب لا واقع لها، بل هي أحاديث سمر و أقوال مجون.

ص: ٤٤

و هناك يظهر زيف تلك الأخطاء الشائعة، و الأساطير المشهورة، التي احتلت مكانا من التاريخ، و هي ظالمة له فترغم حينذاك على التخلي عن ذلك الإطار الذي برزت فيه مدة من الزمن.

فيكون ذلك انتصارا للعلم و خدمة للحق و كبتا للنفوس المريضة التي تضرب على وتر العصبية العمياء و تترنح لنغمات الطائفية الرعناء.

قاتل الله الطائفية التي طالت لياليها السود، و امتد ظلها الحالك، فجنت على الإسلام جنابة لا تغفر، و نحن نتطلع إلى اليوم الذي يتقلص فيه نفوذ سلطان الطائفية، و يزول ظلها المخيف، فتتحرر العقول من أوهاام موروثه، و خرافات ممقوته، و ما أحوجنا إلى



التفاهم فى الوقت الذى يقف الإسلام فيه موقف الصراع مع أولئك، الذين يحاولون أن يتغلبوا على عقول أبنائه، ليجردوهم من عقائدهم، و يسخروهم لأغراض سياسية أو غير سياسية.

إن الواجب يقضى علينا أن نتنبه لهذا الخطر، و أن نسدل اليوم دون حوادث الماضى حجابا كثيفا، و نسعى قلبا و قالبا، ليتناسى المسلمون ما شَعَبَ وحدثهم فى الدهر الغابر، فالخلاف مهما كان و كانت الدواعى إليه، قد انقضت عصره، و إن أهل بيت واحد يرون الخطر يتهددهم من كل مكان، لأحرياء بأن يتناسوا ما بينهم من اختلافات طفيفة، و يهبوا يدا واحدة للقضاء على من يريد بهم السوء، و يستغل ما شجر بينهم، ليدلهم و يجعلهم مطية لمطامعه و أغراضه.

و إن تلك العوامل المتداخلة فى تفرق المسلمين شيئا و أحزابا، و ما كان من وراء ذلك من حوادث مؤلمة، ملأت صفحات من الكتب فغيرت مجرى التاريخ، و أوقعت كثيرا من النكبات و الكوارث كان أهمها و أشدها أثرا هو التعصب للمذاهب، و الخلاف فى الرأى، و يصحب ذلك وجود الفرصة المناسبة لخصوم الإسلام الذين نظروا إليه نظرة معادية، فنظموا حملات الانتقام فى ظل ذلك الصراع الفكرى و العقائدى، لتفرقة الصف و قطع عرى الأخوة.

و نحن المسلمون بحاجة ماسة إلى أن نبني علاقاتنا على أسس الإيمان بالله و ما جاء به النبى صلى الله عليه و آله و سلم و أن نزيح عن طريقنا تلك العقبات التى أوجدتها الطائفية الرعناء، فإن الإسلام يمر اليوم بمرحلة هى من أعظم المراحل التى يجتازها فى تاريخه.

ص: ٤٥

الإمام الصادق تاريخ محنه و مشاكله

المنصور و الإمام الصادق:

للدولة العباسية حلم تسعى لتحقيقه، دعما لنفوذها، و صيانة لسلطانها، و هو إسباغ أبراد القدسية عليها، و إبرازها بشكل يقضى على المعارضين لسياستهم المعوجة، و المخالفة لنواميس الشرع و تعاليمه.

و قد لجئوا إلى ادعاء لون من الإمامة يتغذى على صفة شاحبة و لون باهت، و اقتربوا من الكيسانية التى واجهها الأئمة بالتفنيد، و تصدوا لجعل حججهم داحضة، و التى كان من نتائجها عدول الكثيرين و عودتهم إلى الحق كما حدث للشاعر إسماعيل بن محمد الحميرى، و قال العباسيون إن أبا هاشم بن محمد بن الحنفية الذى قالت الكيسانية بإمامته بعد أبيه، أوصى إلى على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، و على بن عبد الله أوصى إلى ابنه محمد بن على، و إن محمدا أوصى إلى ابنه إبراهيم الملقب بالإمام، و إن إبراهيم أوصى إلى أخيه أبى العباس السفّاح.

و قد مات أبو هاشم عند على بن عبد الله، و كانت هذه الدعوى التى جعلتهم من بين الكيسانية بحسب هذه العلقه التى يسعون من ورائها إلى ادعاء الإمامة بأى سند كان، مع أن الكيسانية كلها لا إمام لها و إنما ينتظرون الموتى «١».

و انتهى سعيهم إلى الراوندية الخرمينية الذين قالوا بالغلوّ و التناسخ، و أخذوا بالشطط و الشذوذ. على أن العباسيين تكتنموا على هذه الدعوى و لم يدعوا الناس إليها إلا بطريقة سرية تنماشى سوية مع الإفصاح عن وجود إبراهيم رأسا لهم و إماما.

---

(١) التوبختى ص ٣٦.

ص: ٤٦

أما عند المجامع العامة و المواطن التي تحرك فيها الناس انتقاما لأهل بيت النبوة فكانوا يدارون المشاعر و لا يجرون على القول بإمامتهم هذه التي لا يعرفها الناس إلا من خلال جهد الأئمة في علاج الكيسانية و أوهاهم التي تبعثها العاطفة المكبوتة فتؤثر في السلوك و المواقف ثم ما تلبث أن تتوب إلى الواقع بتصدى أئمة أهل البيت لتطويعها و تخفيف غمرة الانفعال عنها، و تسكين موجة التأثير تأسيا و تألما لما أصاب آل بيت النبوة من أهوال و فجائع، فاعتاض الناس بالخيال و الأوهام و راحوا ينسجون على منوال العاطفة أحوالا من النعيم و أوضاعا من الجنة في الجبال العالية.

و على أى حال كان العباسيون يريدون بذلك أن ينظر الناس إليهم كخلفاء للرسول صلى الله عليه و آله و سلم و أمناء على شريعته، و أنهم ظل الله في أرضه، و رعاة عبادته، مع عدم الصفات المؤهلة لهم إذ لم يبرزوا بالشكل الذي يحقق ذلك.

و كان المنصور هو أول من جاهر بالخطبة و باشر بالتنفيذ، و قد أعلن ذلك على المنبر يوم عرفة بقوله:

أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه و تسديده، و أنا خازنه على فيئه، أعمل بمشيئته، و أقسمه بإرادته، و أعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلا إذا شاء أن يفتحنى لأعطيائكم و قسم فيئكم فتحنى الخ «١».

و خاطب أهل خراسان بقوله: ابتعثكم الله لنا شيعة و أنصارا، فأحيا الله شرفنا و عزنا بكم و أظهر حقنا، و أصار إلينا ميراثنا من نبينا صلى الله عليه و آله و سلم، فقر الحق في قراره، و أظهر الله مناره، و أعز أنصاره، و قطع دابر القوم الذين ظلموا و الحمد لله رب العالمين «٢».

و هذه اللهجة كانت لهجة خادعة و مغالطة يحاول أن يسيطر بها على عقول أولئك البسطاء، ليخفق فكرة المعارضة التي تؤدي بسلطانه إلى الانهيار، و ليستغل تلك الاستعدادات التي في نفوسهم لمناصرة الخلافة الحققة و يربط بين شعورهم و بينه، فإن هدف الثوار في تلك النهضة التي أطاحت بالحكم الأموى، هو إقامة دولة تحكم بكتاب الله و سنة رسوله و كانت الهتافات للدعوة إلى الرضا من آل محمد. و ظل العباسيون في غمار الثورة يحتفظون بادعائهم للإمامة كما أخفوا نواباهم التي بدأ

---

(١) الطبرى ج ٩ ص ٣١.

(٢) مروج الذهب ج ٣ ص ٣١٤.

المنصور بإظهارها بالتدريج و يعلن عنها كما فى كلامه لأهل خراسان:

يا أهل خراسان أنتم شيعتنا و أنصارنا، و لو بايعتم غيرنا لم تبايعوا خيرا منا و إن ولد أبى طالب تركناهم، و الذى لا إله إلا هو فلم نعرض لهم بقليل و لا بكثير؛ إلى أن يقول: فلما استقرت الأمور على قرارها من فضل الله و حكمه العدل، وثبوا علينا حسدا منهم، و بغيا لهم بما فضلنا الله عليهم و أكرمنا من خلافته ميراثنا من رسول الله «١».

و بهذا و غيره فقد تمكن من وضع طابع الدولة الشرعى سوريا، ليكسب لنفسه و لأحفاده من بعده حق وراثته النبى صلى الله عليه و آله و سلم، فإن استدراج البسطاء بأساليب التمويه و الخداع من السهولة بمكان، و لكن من العسير عليه أن يخدع ذوى الأفكار الواسعة، و العقائد الراسخة. لذلك كان يحسب لهم ألف حساب.

إنه يريد أن يتربع على دست الحكم، و يصبح خليفة للمسلمين و أميرا للمؤمنين، و بهذا يلزمه العمل بكتاب الله و سنة رسوله، و أن ينصح للمسلمين ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فإمرة المسلمين ليست شيئا هينا يستطيع كل من ولى أمر المسلمين أن يتلقب بها، و إنما هى تصور الأعباء الثقال، و العناء المتصل، و الجهد الذى ليس فوقه جهد فى إقرار العدل و رفع الظلم، و إنصاف الضعفاء من الأقوياء، و تحقيق المساواة بين الناس و القيام فيهم بأمر الحزم كل الحزم حتى لا يطمع إلى ما لا ينبغى أن يبلغه، و فوق هذا كله إنصاف الناس من نفسه كإنصاف بعضهم من بعض.

و المنصور لا يتصف بشيء من ذلك فهو ظالم فى حكمه، جائر على رعيته، قد استأثر بأموال الأمة و جعل بيت المال ملكا له دون المسلمين، و كانت سيرته لا ترتبط مع تعاليم الإسلام و مفاهيمه، و قد تعرضنا فيما سبق عن سوء سيرته و قبيح أعماله، كما و قد مرت الإشارة إلى قبضه على زعماء الطالبين، و قتل جماعة منهم، و سجن آخرين ماتوا كلهم فى السجن نتيجة للتعذيب الوحشى، و المعاملة القاسية التى سار عليها لتثبيت دعائم ملكه.

و لم يبق أمام عينه إلا الإمام الصادق عليه السلام و هو زعيم العلويين و سيد أهل البيت فى عصره، و قد اشتهر ذكره و أقبلت الأمة على الأخذ منه، و كانت مدرسته

---

(١) المصدر السابق.

يقصدها طلاب العلم و رجال الحديث على اختلاف نزعاتهم و كان ذكره حديث الأندية، و كل ذلك يشق على المنصور و ترتعد فرائضه كلما ذكر عنده جعفر بن محمد بخير.

و كم فكر المنصور فى القضاء عليه و إحقاقه بقائمة الشهداء من أهل البيت، فلم يجد طريقا لذلك لأنه يخشى عاقبة الأمر فالإمام الصادق عليه السلام كان يزداد على مرور الأيام تمكنا فى القلوب، و شهرة فى الشعوب، تجبى إليه الأموال، و تشد لمدرسته الرجال، و تهوى إليه الأفئدة، و لم يعرف عنه أنه دعا إلى ثورة دموية، أو نازع فى سلطان علنا ليكون ذلك من المبررات للوقعة فيه، و قد اتخذ المنصور شتى الحيل فى اتهامه فلم يستطع لذلك سبيلا «١» لأنه يرى أن دعوة الإمام الصادق و هى الدعوة الإصلاحية من أهم المشاكل التى تقف أمام تحقيق أهدافه، من انتحال السلطان الشرعى، و أن كل ما يفعله بإرادة الله و إذنه كما تقدم، فهو بتلك الإيحاءات يحاول أن يوجه الناس إلى الاعتقاد بصحة خلافته و أن الخروج عليه خروج على إمام المسلمين، و قد اتخذ شتى الأساليب فى تنمية هذه الروح، ليسلم من المؤاخذة على ما يرتكبه من الفتك برجال الأمة، فهو يوجه الناس بأقواله ليجعلهم يؤمنون بصحة أعماله لأنها تصدر بمشيئة الله كما يزعم هو.

و كان الإمام الصادق عليه السلام يهدم ما بينه المنصور و يكذب ما يدعيه، فقد كان يعبر عنه بالطاغية و لم يخاطبه بأمر المؤمنين قط، و ما ورد فى مساجلاته معه عند مقابلته بأنه خاطبه بهذا اللفظ، فإنما هو من تعبير الرواة و لهجتهم و تأتى فى النصوص المنقولة مما يجب الانتباه إليه.

كيف تتحقق أهداف المنصور و لم يكسب رضا أعظم شخصية إسلامية، و أكبر زعيم دينى، و هو الإمام الصادق الذى كان نسيجا وحده فى الاستقامة و الحرص على هداية الأمة، و لم يعرف الناس عنه إلا أنه داعية إلى الله مجاهد فى نصرته الدين، محافظ على وحدة المسلمين فى التمسك بتعاليم الإسلام و نبذ الحزازات و ترك الخرافات.

---

(١) راجع الجزء الرابع فى: خلاصة الصراع بين دعوة الإمام الإصلاحية و دولة المنصور العباسية.

ص: ٤٩

و كان هو بنفسه عليه السلام يصل من قطعه و يعفو عن ظلمه، و لا يرى فى النهار إلا صائما و فى الليل إلا قائما، و كان من العلماء العباد الذين يخشون الله. كما حدث عنه تلميذه مالك «١».

فكانت شخصيته عليه السلام تزداد تمكنا فى القلوب و شهرة فى جميع الأقطار الإسلامية و سارت الركبان بذكره، و قصده كبار الفقهاء و رجال الحديث من مختلف الأقطار، على اختلاف نزعاتهم يسألونه عن مختلف المسائل و شتى العلوم.

و الشئ الذى نريد أن نقوله هنا هو أن المنصور كان يعد الإمام الصادق منافسا خطيرا أعياه أمره، إذ لم يتمكن من القضاء عليه كما لم يتمكن من تحصيل تأييده، فيحقق هدفه، بل الأمر بالعكس.

فلقد كان رأى الإمام الصادق فى الدولة العباسية كرايه فى الدولة الأموية، من حيث الظلم للرعية، و الاستبداد فى الحكم، و الابتعاد عن الإسلام. و قد نهى عن المؤازرة للدولة الجديد، كما نهى عن المؤازرة للدولة المنقرضة و صرح بذلك فى عدة مواطن.

فمثلاً: سئل عليه السّلام عن البناء لهم و كراية النهر فأجاب: ما أحب أن أعقد لهم عقدة، أو وكيت لهم وكاء، و لا مدة بقلم، إن أعوان الظلمة يوم القيامة فى سرادق من نار، حتى يحكم الله بين العباد.

كما نهى عن معاونتهم حتى فى بناء المساجد، لأنه عليه السّلام يرى أن أموالهم مغصوبة، لا يحق لهم التصرف فيها بأى نوع كان، و المعاونة لهم فى ذلك تشجيع لهم، و مضاعفة لبلاء الأمة فى تركيز عروش الظالمين.

و أعلن غضبه على الفقهاء الذين يسيرون فى ركب الدولة و حذر الناس منهم، لأن شرهم أعظم بكثير من غيرهم، عند ما يخونون أمانة العلم و رسالة الإسلام. فكان يقول عليه السّلام: الفقهاء أمناء الرسل فإذا رأيتم الفقهاء قد ركبوا إلى السلاطين فاتهموهم.

---

(١) التوسل و الوسيلة لابن تيمية ص ٥٢، و مالك لمحمد أبو زهرة ص ٢٨ نقلا عن المدارك للقاضى عياض ص ٢١٢.

ص: ٥٠

و كان عليه السّلام ينهى عن الترافع إلى القضاة و لا يرى نفوذ حكمهم و يعتبر الترافع إليهم محرماً، لأنهم يحكمون بغير ما أنزل الله، بل كان يؤنب من يجتمع به من القضاة، و يبين له سوء هذا العمل، و يحذره من العذاب و على سبيل المثال نذكر القصة التالية:

قال سعيد بن أبى الخضيب البجلي: كنت مع ابن أبى ليلى (القاضى) مزاملة حتى جئنا إلى المدينة، فبينما نحن فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذ دخل جعفر بن محمد، فقلت لابن أبى ليلى: تقوم بنا إليه.

فقال: و ما نضع عنده؟

فقلت: نسأله و نحدثه.

فقال: قم. فقمنا إليه فسألنى (جعفر) عن أهلى، ثم قال: من هذا معك؟

فقلت: ابن أبى ليلى قاضى المسلمين.

فقال: أنت ابن أبى ليلى قاضى المسلمين؟! قال: نعم.

قال: تأخذ مال هذا و تعطيه هذا، و تفرق بين المرء و زوجته، لا تخاف فى ذلك أحدا؟! ..

ثم قال: فما تقول إذا جىء بأرض من فضة و سماء من فضة ثم أخذ رسول الله بيدك فأوقفك بين يدي ربك فقال: يا ربى هذا قاضى بغير ما قضيت.

قال سعيد: فاصفر وجه ابن أبي ليلى مثل الزعفران «١».

و هذه الأمور- و كثير من أمثالها- تبعث في نفس المنصور أثرا يجعله يشتد في امتحان الإمام و الفتك به، إذ ليس من الهين عليه رد ما يدعيه من الاستقلال بالإمامة، و أنه خليفة الله في الأرض و وارث نبيه، و خازن مال الله، ثم يبدو ما يكذب هذه الدعوى، من شخصية لها مكانتها في المجتمع.

و لا يبعد عن تفكيرنا ما أحدثه التأثير في نفس المنصور من شهرة الإمام الصادق عليه السلام و اتساع مدرسته من أشياء مختلفة في المجتمع الإسلامي أهمها

---

(١) رجال المامقاني ج ٢ ص ٢٤.

ص: ٥١

محاولة ربط العلم بعجلة الدولة، و تحديد الفتوى، و حمل الناس على الأخذ بما تقره الدولة و ترتضيه، و لا نريد هنا أن نتجاوز الموضوع بتفصيل ذلك و بيانه بعد أن مرت الإشارة إليه.

و لكننا يجب أن نتصور مدى المشكلة التي واجهها الإمام الصادق في عصره، و ما تحمله من خصمه الألد، الذي قبض على زمام الحكم، و قضى على كل معارض، و فتك بكل من يهتمه بالمعارضة له، من دون توقف و تريث، فلا رحمة و لا عدل.

و لقد بذل كل جهده و استعمل حيله في القضاء على الإمام الصادق و لكن جهوده باءت بالفشل.

و قد أشرنا في الأجزاء السابقة إلى محاولات المنصور اختلاق الأعذار للقضاء على الإمام الصادق و كيف كان الإمام الصادق يحرص على أن لا يبدر منه ما يتذرع به المنصور و هي روايات في مصادرنا تحتاج إلى تحقيق في بعض العبارات التي تروى على لسان الصادق. لأنها على غير المعهود عنه عليه السلام فهو يتحاشى اتهام المنصور و يخاطبه بعبارة بليغة لا تثير غضبه كما لا تطمعه فيه أو يلجأ إلى الاعتصام بالله كما حدث عند ما استدعاه المنصور في المرة الثالثة بالربذة برواية إبراهيم بن جبلة عن مخرمة الكندي قال أبو جعفر المنصور: من يعذرني من جعفر هذا ... يا ابن جبلة، قم إليه فضع في عنقه ثباته ثم ائتنى به سحبا. قال إبراهيم: فخرجت حتى أتيت منزله فلم أصبه فطلبته في مسجد أبي ذر فوجدته في باب المسجد، قال: فاستحييت أن أفعل ما أمرت فأخذت بكمه فقلت له: أجب أمير المؤمنين، فقال عليه السلام: إنا لله و إنا إليه راجعون، دعني حتى أصلي ركعتين.

بقى الإمام الصادق عليه السلام أيام المنصور تحت رقابة شديدة، و أخباره تصل إلى المنصور في كل وقت، و لكن لم يجد وسيلة تبرر له أن يفتك بالإمام، لأنه يخشى العقاب لما يعلمه من تعلق الناس بشخصية الإمام فكان المنصور على أحر من الجمر، إذ يرى أن سلطانه مهدد، و ملكه زائل إن طال الوقت و استمر الزمن. و أراد أن يقرب ما يرومه، و ذلك في فرض الإقامة على الإمام في الكوفة ليكون قريبا منه، و عسى أن تصدر منه بادرة لينقض عليه.

و لما قدم الإمام الكوفة التف الناس حوله و ازدحم رجال العلم عليه، و كان محل تقدير جميع الطبقات، مما جعل المنصور يحذر منه أشد الحذر، لأن الناس التفوا حول الإمام عليه السّلام (و فتنوا به) على حد تعبير المنصور الدوانيقي، كما حدث بذلك أبو حنيفة قال: بعث إلى المنصور و قال لى: إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد فهبيئ له مسائل شدادا، فلخصت أربعين مسألة و بعثت بها إلى المنصور، ثم أبرد إلى (أى أرسل إلى بالبريد) فوافيته على سريره و جعفر بن محمد عن يمينه، فتدخلني من جعفر هيبة لم أجدها من المنصور فأجلسنى.

ثم التفت إليه قائلا: يا أبا عبد الله هذا أبو حنيفة.

فقال عليه السّلام: نعم أعرفه.

ثم قال المنصور: سله عما بدا لك يا أبا حنيفة، فجعلت أسأله و يجيب الإجابة الحسنة حتى أجاب عن أربعين مسألة. فرأيته أعلم الناس باختلاف الفقهاء فبذلك أحكم أنه أفقه من رأيت «١».

و خاب أمل المنصور و أصبح أبو حنيفة يعلن للملا، و يحكم بأن أفقه الأمة جعفر بن محمد الصادق عليه السّلام كما كان يرى أنه إمام الحق و يتكتم بذلك.

سأله رجل يوما فقال: يا أبا حنيفة، ما تقول فى رجل وقف ماله للإمام فمن يكون المستحق؟

فأجابه أبو حنيفة: المستحق هو جعفر الصادق لأنه هو إمام الحق «٢».

قال هذا بعد أن تأكد من الرجل فى كتمان ما قاله، و هذا أحد الأسباب التى أدت إلى القضاء على أبى حنيفة بحجة امتناعه عن القضاء.

و لا أستبعد أن قصة القائد الذى دعا الإمام الصادق إلى المائدة و أحضر عليها الشراب كان بوحي من المنصور لينال من كرامة الإمام عليه السّلام، فتلك واحدة من محاولات العباسيين بدرت من غير واحد منهم.

قال هارون بن الجهم: كنا مع أبى عبد الله عليه السّلام بالحيرة حين أقدمه

(١) جامع مسانيد أبى حنيفة ج ١ ص ٢٢٢ و مناقب أبى حنيفة للموفق ج ١ ص ١٧٧.

(٢) تاريخ العلويين لمحمد أمين غالب ص ١٤٠.

المنصور، فختن بعض القواد ابنا له و صنع طعاما و دعا الناس، و كان أبو عبد الله فيمن دعى، فاستسقى رجل ماء فأتى بقدح فيه شراب لهم، فلما أن صار القدح بيد الرجل قام أبو عبد الله عن المائدة. و قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «ملعون ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر».

و فى رواية أخرى: «ملعون ملعون من جلس طائعا على مائدة يشرب عليها الخمر».

و ناهيك بما أحدثته هذه القضية من أثر فى الاجتماع، عند ما يطلق أبو عبد الله هذه العبارة معبرا بها عن غضبه، و استهانة بكرامة ذلك القائد حفظا لكرامة الإسلام، فمن يا ترى يسمع هذه الكلمة من الصادق، و ينظر إلى تأثره، و يبقى على تلك المائدة.

فذلك نهج الإمام فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر الذى يرسخ أحكام القرآن و يرعى بذور الإيمان. أما الذين باعوا دينهم بدنياههم و ارتضوا أن يكونوا أتباعا لحكام الجور و الفجور فلهم أن يروا فى موقف الإمام ما يناسب مصالحهم و يحميها لتبقى بطونهم ملىء بكل عفن و عقولهم سكرى بالضلال و الانحراف.

و بالاختصار فإن وجود الإمام الصادق فى الكوفة كان أعظم على المنصور من كل شىء، فعدل عن حكمه بالإقامة الجبرية على الإمام و أرجعه إلى المدينة و هكذا عدة مرات.

و كان عليه السلام يلجأ إلى الله فى مهماته و يسأله دفع شر خصمه و مكروه.

قال رزام بن قيس الكاتب مولى خالد العشرى: أرسلنى المنصور إلى جعفر بن محمد بن على بن الحسين عليه السلام، فلما أقبلت عليه و المنصور بالحيرة و علونا النجف نزل جعفر عن راحلته، فأسبغ الوضوء فصلى ركعتين، ثم رفع يديه فدنوت منه فإذا هو يقول: اللهم بك أستفتح و بك أستنجح و بمحمد عبدك و رسولك أتوسل، اللهم سهل حزونته و ذلل لى صعوبته، و أعطنى من الخير أكثر ما أرجو، و اصرف عنى من الشر أكثر مما أخاف. ثم ركب راحلته، فلما وقف بباب المنصور و أعلم بمكانه فتحت الأبواب، و رفعت الستور، فلما قرب من المنصور قام إليه فتلقاها و أخذ بيده،

ص: ٥٤

و ما شاه حتى انتهى به إلى مجلسه، ثم أقبل عليه يسأله عن حاله ... الخ «١» و أنجاه الله من شره، و تغير المنصور عما عزم عليه كل مرة يلقى فيها الإمام، من أسرار سيرة الإمام الروحية.

و حدث الربيع بأن المنصور أمر بإحضار جعفر بن محمد مرارا و قال و الله لأقتلنه، فلما لم ير بدا من إحضاره، و لما دنا الإمام الصادق من الباب قام يحرك شفثيه. و كان يدعو «٢» ...

و قد مر تفصيل هذه الحوادث و بيانها فى الجزء الثانى و الإشارة إليها فى الجزء الرابع من هذا الكتاب، و أن المنصور أحضره بين يديه للفتك به و القضاء عليه مرارا.



و على كل حال: فإن الإمام الصادق عليه السلام قد واجه منا و تحمل مصاعب، فى سبيل الدعوة إلى الخير و تهذيب النفوس، بنشر التعاليم الإسلامية الكفيلة بتنوير العقل الإنسانى، و إرشاده إلى أقوم سبيل الخير و السعادة، فكان المنار الذى اهتدت به القافلة الضالة، فيمر تاريخه عبر مراحل التاريخ، و يتخطى ذكره الزمن فتخلده الأجيال، و تعتر به العلماء، و ترجح أقواله و أحكامه فى منار الجدل و مجالات النزاع العلمى، فيكون قوله الفصل و حكمه العدل.

و تمر قرون و قرون و هو ذلك الصادق فى القول، الموجه فى دعوته و المعلم الأول لجميع المذاهب، و يبقى ذكره رغم الحواجز و العقبات، و ينتشر مذهبه بقوة الحق و وضوح الحجة، لا بقوة الحكومات و نفوذ السلطة.

و من العجيب أن يسمح البعض من كتّاب اليوم لنفسه بالتقول بما ليس له نصيب من الصحة، فيذهب إلى ادعاء صفاء العلاقة بين الإمام الصادق و المنصور، و أن المنصور هو الذى أطلق لقب الصادق على الإمام و ذلك مما يناهى الحقيقة، فقد رأينا كيف كان الإمام الصادق يواجه محنة دائمة بسبب المنصور، و كيف كان المنصور يواجه مشكلة مستعصية تتمثل فى نهج الإمام و مدرسته و سلوكه و ميل القلوب إليه حتى أعجزه أمره لأن المكانة الروحية للإمام، و المنزلة العلمية التى طبعت ذلك الجيل بطابعها و تركت الناس يلهجون بذكر الإمام الصادق، ليس بسهل على المنصور

---

(١) تاريخ ابن عساکر ج ٥ ص ٣٢٠.

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٠٨.

ص: ٥٥

إنكارها أو تجاهل نتائج القضاء على الإمام الصادق بين أوساط العلماء و هو الذى يتودد إليهم و يحاول أن يركز سلطانه بصفة تتجاوز حدود الإمامة، كما يسعى إلى تركيز شخصيات عساها تؤثر على انصراف الناس إلى الإمام الصادق.

و لا يعنى فى واقع الأمر شيئاً ما يطلقه المنصور على الإمام الصادق قدحا أو مدحا و أنه وصف الإمام بالصادق لأنه رفض أن يستجيب لدعوة بنى عمه الحسينيين، إذ كان يرى أن بنى العباس قد تهيئوا للأمر و أكل قلوبهم حب الحكم، فصرح عليه السلام بأن الأمر سيكون لهم، و إنما كان ذلك من خلال حركة الدين و العلم إذ ضجت المراكز و مساجد الصلاة بالعلماء و هم يحدثون عن الإمام جعفر بن محمد فى زمن كثر فيه ادعاء العلم و نشطت فيه حركة الوضع، فكان كل منهم يقول: حدثنى الصادق، أو (أخبرنا العالم) إشارة إلى الإمام جعفر وارث علم النبيين و الراوى بسلسلة ذهبية تنمى إلى جده المصطفى صلى الله عليه و آله و سلم، حيث صار من يدعى العلم ممن هو إمعة بيد السلطان الجائر يسير فى ركابه و ينفذ أغراضه الدنيئة ممن تسمى بجعفر أيضا يرمى بالكاذب تمييزاً عن جعفر الهدى و الصدق و سيد أهل عصره.

و يمكننا القول أن لقب الصادق كان أصل إطلاقه لأجل المكانة العلمية و المنزلة الروحية، ثم كان سبباً فى إطلاق لقب الكاذب على من حمل اسمه و قصد الإساءة لنهج أهل البيت، فهو فى الأساس لصفة الصدق الغالبة فى العلم و الحديث، و هى من

خصائص أهل البيت، ثم كانت في مواجهة الانحراف عن السلوك المحمدي. فالواقع أن هناك من يرى أن اللقب وجد في هذه الظروف الأخيرة و هو اشتباه أيضا.

ص: ٥٧

الإمام الصادق لمحات من أخلاقه و آدابه

تمهيد:

و جريا على ما نهجناه في الأجزاء السابقة من ذكر طرف من تعاليم الإمام الصادق عليه السلام و سيرته و حكمه، التي تتمثل فيها مفاهيم الإسلام، في نهج التربية، و حسن السلوك في الحياة، و قد رأينا هناك كيف كان حرصه على تربية من يتصل به تربية صحيحة، يوجهه و يرشده إلى طريق الحق و نهج الصواب.

فقد كان لا يدع فرصة مناسبة إلا اغتنمها للإرشاد ببلوغ قوله، و حسن بيانه و نورد هنا بعضا مما لم نذكره هناك من أخباره و حكمه، و آدابه و مواعظه و توجيهاته، تيمنا بذلك، و لئلا يخلو هذا الجزء من ذلك التراث القيم الذي أفردنا له جزءا خاصا.

تعاليمه:

قال عنبسة بن نجاد: لما مات إسماعيل بن الإمام جعفر بن محمد عليه السلام و فرغنا من جنازته، جلس الإمام و جلسنا حوله و هو مطرق، ثم رفع رأسه إلينا و قال:

أيها الناس هذه الدنيا دار فراق و دار التواء، لا دار استواء، على أن لفراق المألوف حرقه لا تدفع، و لوعة لا تقلع، و إنما يتفاضل بحسن العزاء، و صحة الفكر، فمن لم يشكل أخاه تكله أخوه، و من لم يقدم ولدا كان هو المقدم دون الولد، ثم تمثل بقول الهذلي:

فلا تحسبي أنى تناسيت عهده  
و لكن صبرى يا أميم جميل

و كان يقول لأصحابه: إن الله أوجب عليكم حبنا و موالاتنا، و فرض عليكم طاعتنا، ألا فمن كان منا فليقتد بنا، و إن من شأننا الورع، و الاجتهاد و أداء الأمانة إلى

ص: ٥٨

البر و الفاجر، و صلة الرحم و إقراء الضيف، و العفو عن المسيء؛ و من لم يقتد بنا فليس منا، لا تسفهوا، فإن أئمتكم ليسوا بسفهاء.

قال صفوان بن يحيى «١»: جاءني عبد الله بن سنان «٢» فقال: هل عندك شيء؟

قلت: نعم. فبعثت ابني و أعطيته درهما يشتري به لحما، فقال لى عبد الله: أين أرسلت ابنك؟ فأخبرته، فقال: ردّه ردّه؛ عندك زيت؟ قلت: نعم. قال: هات فينى سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: هلک امرؤ احتقر لأخيه ما يحضره و هلک امرؤ احتقر لأخيه ما قدم إليه.

و قال عليه السّلام: المؤمن لا يحتشم من أخيه و لا يدرى أيهما أعجب: الذى يكلف أخاه إذا دخل أن يتكلف له، أو المتكلف لأخيه.

و قال هشام بن سالم: دخلنا مع ابن أبى يعفور على أبى عبد الله و نحن جماعة، فدعا بالعداء فتغدينا و تغدى معنا، و كنت أحدث القوم سنا، فجعلت أقصر و أنا آكل فقال لى عليه السّلام: كل، أ ما علمت أنه تعرف مودة الرجل لأخيه بأكله من طعامه.

قال ابن أبى يعفور: رأيت عند أبى عبد الله عليه السّلام ضيفا فقام يوما فى بعض الحوائج فنهاه أبو عبد الله عن ذلك، و قام بنفسه إلى تلك الحاجة و قال عليه السّلام: نهى رسول الله عن أن يستخدم الضيف.

و قال الجارود بن المنذر: قال لى أبو عبد الله عليه السّلام: بلغنى أنه ولد لك ابنة فتسخطها، و ما عليك منها، ريحانة تشمها و قد كفيت رزقها، و قد كان رسول الله أبا بنات.

و قال عليه السّلام: إن أبى إبراهيم سأل ربه أن يرزقه ابنة تبيكه و تندبه بعد موته.

---

(١) صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي المتوفى سنة ٢١٠ هـ، كان من أصحاب الإمام موسى بن جعفر، و قد روى عن أربعين رجلا من رواة الإمام الصادق، و كان معروفا بالزهد و العبادة، و كان قد تعاقد هو و عبد الله بن جندب، و على بن النعمان؛ أن من مات منهم صلى من بقى منهم صلاته و صام صيامه فماتا و بقى صفوان، فكان يصلى فى كل يوم مائة و خمسين ركعة فرضا و نفلا، و يصوم فى السنة ثلاثة أشهر، و كان مؤلفا و له كتب يربو عددها على الثلاثين ذكره النجاشى و غيره.

(٢) عبد الله بن سنان بن طريف الحنظلى، كان من ثقات أصحاب الصادق عليه السّلام و قد مرت الإشارة إليه.

ص: ٥٩

كلماته الحكمية:

و قال عليه السّلام لولده موسى الكاظم عليه السّلام: يا بنى افعل الخير إلى كل من طلبه منك، فإن كان من أهله فقد أصبت موضعه، و إن لم يكن له بأهل كنت أنت أهله، و إن شتمك رجل عن يمينك ثم تحول إلى يسارك و اعتذر إليك فاقبل منه.

و قال عليه السّلام: ليس شىء إلا و له حد. فقال له أبو بصير: جعلت فداك فما حد التوكل؟ قال عليه السّلام: اليقين.

فقال أبو بصير: فما حد اليقين؟ قال عليه السّلام: أ لا تخاف مع الله شيئا.

و قال عليه السّلام: من صحّة يقين المرء المسلم ألا يرضى الناس بسخط الله، و لا يلزمهم على ما لم يؤتته الله، فإن الرزق لا يسوقه حرص حريص و لا يرده كراهة كاره.

و قال عليه السّلام: حسن الظن بالله أن لا ترجو إلا الله و لا تخاف إلا ذنبك.

و قيل له عليه السّلام: أى الجهاد أفضل؟ فقال: كلمة حق عند إمام ظالم.

و قال عليه السّلام لأصحابه: لا تشعروا قلوبكم الاشتغال بما فات فتشغلوا أذهانكم عن الاستعداد لما يأتي.

و قال محمد بن العلاء و إسحاق بن عمار: ما ودعنا أبو عبد الله الصادق قط إلا أوصانا بخصلتين: بصدق الحديث و أداء الأمانة إلى البر و الفاجر، فإنهما مفتاح الرزق.

و قال عليه السّلام:

ينبغى للعاقل أن يكون مقبلا على شأنه حافظا للسانه عارفا بأهل زمانه.

أربع يذهبن ضياعا، مودة تمنح من لا وفاء له، و معروف يوضع عند من لا يشكره، و علم يعلم من لا يستمع له، و سر يودع من لا حصانة له.

إصلاح المال من الإيمان.

أنفق و أيقن بالخلف، و اعلم أنه من لم ينفق فى طاعة الله ابتلى بأن ينفق فى معصية الله، و من لم يمش فى حاجة ولى الله ابتلى بأن يمشى فى حاجة عدو الله.

و سئل عليه السّلام عن الزاهد فى الدنيا فقال: الذى يترك حلالها مخافة حسابه و يترك حرامها مخافة عذابه.

ص: ٦٠

و وصفوا عنده رجلا بالدين و الفضل و العبادة و غيرها.

فقال عليه السّلام: كيف عقله؟ إن الثواب على قدر العقل.

و قال لداود الكرخى حينما أراد أن يتزوج: انظر أين تضع نفسك.

و قال عليه السّلام: لا يصلح المرء المسلم إلا بثلاث: التفقه فى الدين و التقدير فى المعيشة و الصبر على البلايا.

اصبر على أعداء النعم فإنك لن تكافى من عصى الله فيك من أن تطيع فيه.

من لم يكن واعظ من قلبه و زاجر من نفسه و لم يكن له قرين مرشد استمكن عدوه من عنقه.

اجعل قلبك قرينا تزاوله، و اجعل علمك والدا تتبعه، و اجعل نفسك عدوا تتجاهده و اجعل مالك عارية تردها.

جاهد هواك كما تتجاهد عدوك.

العاقل من كان ذلولا عند إجابة الحق، جموحا عند الباطل، يترك دنياه و لا يترك دينه، و دليل العاقل شيئان صدق القول و صواب العمل.

الملوك حكام على الناس و العلماء حكام على الملوك.

و قال له رجل من أصحابه: جعلت فداك ما أحب إلى من الناس من يأكل الجشب، و يلبس الخشن، و ينخشع فيرى عليه أثر الخشوع.

فقال عليه السلام: ويحك إنما الخشوع في القلب أو ما علمت أن نبيا ابن نبي كان يلبس أقبية الديباج مزرورة بالذهب، و كان يجلس و يحكم بين الناس فما يحتاج الناس إلى لباسه، و إنما احتاجوا إلى قسطه و عدله. كذلك إنما يحتاج الناس من الإمام إلى أن يقضى بالعدل، إذا قال صدق، و إذا وعد أنجز، و إذا حكم عدل، إن الله عز و جل لم يحرم لباسا أحله، و لا طعاما و لا شرابا من حلال، و إنما حرم الحرام قل أو كثر، و قد قال الله عز و جل: قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ [الأعراف: ٣٢].

و سئل عليه السلام عن رجل دخله الخوف من الله تعالى حتى ترك النساء و الطعام الطيب و لا يقدر أن يرفع رأسه إلى السماء تعظيما لله تعالى؟

ص: ٦١

فقال عليه السلام: أما قولك في ترك النساء فقد علمت ما كان لرسول الله منهن، و أما قولك في ترك الطعام الطيب فقد كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يأكل اللحم و العسل، و أما قولك دخله الخوف من الله حتى لا يستطيع أن يرفع رأسه إلى السماء، فإنما الخشوع في القلب، و من ذا يكون أخشع و أخوف من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟! فما كان هذا يفعل؟! و قد قال الله عز و جل: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْآخِرَ [الأحزاب: ٢١].

و قال عليه السلام: إن عليا كان يقول: ينبغي للرجل إذا أنعم الله عليه بنعمة أن يرى أثرها عليه في ملبسه ما لم يكن شهرة.

و سأله رجل فقال: يا ابن رسول الله هل يعد من السرف أن يتخذ الرجل ثيابا كثيرة يتجمل بها و يصون بعضها من بعض؟

فقال عليه السلام: لا، ليس هذا من السرف.

وقال: أربح خصال يسود بها المرء: العفة، والأدب، والجود، والعقل.

لا مال أعود من العقل، ولا مصيبة أعظم من الجهل، ولا ورع كالكف، ولا عبادة كالتفكير، ولا قائد خير من التوفيق، ولا قرين خير من حسن الخلق، ولا ميراث خير من الأدب.

لا يتكلم الرجل بكلمة هدى فيؤخذ بها إلا كان له مثل أجر من أخذ بها، ولا يتكلم بكلمة ضلالة إلا كان عليه مثل وزر من أخذ بها.

الإمام العادل لا ترد له دعوة، والمظلوم لا ترد له دعوة و من قواصم الظهر سلطان جائر يعصى الله و أنت تطيعه!! هذا غاية ما يسمح لى الوقت به من ذكر بعض أخباره و حكمه و آدابه عليه السلام، و قد مر فى كل جزء من الأجزاء السابقة بعض منها و سننشر ما بقى من ذلك و ما ذكر سابقا فى جزء مستقل ليكون أعم نفعاً و أسهل تناولا فإن ذلك التراث الفكرى الخالد و تلك الآداب التى كان عليه السلام يؤدب بها من يتصل به هى أشمل لنظام الحياة لاتصالها بواقع المسلمين من حيث الأخذ بتعاليم دينهم الذى يتكفل لهم السعادة.

ص: ٦٢

صفاته:

لقد كان الإمام الصادق عليه السلام مثلاً أعلى للصفات الكاملة، و المزايا الحميدة، و الأخلاق الفاضلة، فهو الصادق فى القول، و الناطق بالحق، و العالم العامل بعلمه، و الموجه للأمة بدعوته، و ما أجمع علماء الإسلام على اختلاف طوائفهم كما أجمعوا على فضله و علمه.

و قد كان قويا فى دينه، لا يهن لشدة، و لا يتزلزل عند النوازل، و لا يضعف عند النكبات، بل يتلقى كل ذلك بعزم راسخ و جنان ثابت.

و لقد وصفه المنصور و هو خصمه الألد بقوله: إنه ممن اصطفاه الله، و كان من السابقين فى الخيرات.

شهد الأنام بفضله حتى العدا و الفضل ما شهدت به الأعداء

و قد وصفه تلميذه مالك بن أنس بأنه: كان من العلماء العباد الذين يخشون الله.

و وصفه أبو حنيفة بأنه: أعلم أهل زمانه و ما رأى أعلم منه و أن هيئته تفوق هيبة المنصور صاحب الملك و الصولجان.

و وصفه عمرو بن المقدم بقوله: ما نظرت إلى جعفر بن محمد إلا و علمت أنه من سلالة النبيين.

و قد ثبت عن الإمام زيد بن علي عليه السلام أنه قال: إنه (أى الصادق) حجة الله، لا يضل من تبعه، و لا يهتدى من خالفه.

و لا بد لنا من الإيجاز هنا فيما يتعلق بصفاته و مميزاته بعد أن ذكرنا بعضا من ذلك فى الأجزاء السابقة، و لنا عودة فى بيان صفاته و مميزاته إن شاء الله.

و الآن و قد أوشكنا على الالتقاء بالأستاذ محمد أبو زهرة الذى نوهنا عنه فى المقدمة؛ لإبداء ملاحظاتنا حول ما كتبه عن الإمام الصادق عليه السلام، و قبل أن يضمنا مجلس النقاش، و تبادل الآراء، نود هنا أن تقتطف من ذلك الكتاب بعض انطباعات الأستاذ عن شخصية الإمام، و صفاته و مميزاته، فلنترك الحديث له.

من كتاب الإمام الصادق:

ما أجمع علماء الإسلام على اختلاف طوائفهم، كما أجمعوا على فضل الإمام

ص: ٦٣

الصادق و علمه، فأئمة السنة الذين عاصروه تلقوا عنه و أخذوا، أخذ عنه مالك رضى الله عنه، و أخذ عنه طبقة مالك كسفيان بن عيينة، و سفيان الثورى، و غيرهم كثير، و أخذ عنه أبو حنيفة مع تقاربهما فى السن و اعتبره أعلم الناس، لأنه أعلم الناس باختلاف الناس، و قد تلقى عليه رواية الحديث طائفة كبيرة من التابعين، منهم يحيى بن سعيد الأنصارى و أيوب السختياني و أبان بن تغلب و أبو عمرو بن العلاء و غيرهم من أئمة التابعين فى الفقه و الحديث، و ذلك فوق الذين رووا عنه من تابعى التابعين و من جاء بعدهم و الأئمة المجتهدين الذين أشرنا إلى بعضهم.

و فوق هذه العلوم أوتى الإمام الصادق عليه السلام علما بحاجات سلوك المؤمن و متطلبات الحفاظ على الأخلاق، فسدد إلى رأى الناجح و القول الحكيم، و ألهم قدرة التقويم و التأثير فى النفوس. و قد اطلعنا على جوانب من اهتمام الإمام عليه السلام بحياة الناس و مشاكل المجتمع فكان يبذل جهده من رأى و مال و مشاركة فعلية، و جعل علم الأخلاق فى مقدمة ما يرمى إلى شيوع أصوله و قواعده المتمثلة بدعوته إلى التمسك بتعاليم الدين الحنيف، و قد أشرق علم الأخلاق من خلال قوة البرهان و نور الوجدان الدينى و فعل مواقف الإمام و سيرته فى النفوس و كانت وجوه التقوى و الورع فى مواجهة الانحراف و تقبّل الناس للرديلة.

و هكذا النفس المسئولة التى تتحمل أعباء دوام الدعوة تعالج الاعوجاج بالخلق القويم و تواجه الباطل بالحق المبين.

و لننقل لك وصيته لابنه موسى فهى خلاصة تجارب نفس مؤمنة مستمسكة تمرست بالحياة و علمت ما فيها، فقد جاء فى حلية الأولياء ما نصه:

حدث بعض أصحاب جعفر بن محمد الصادق، قال: دخلت على جعفر و موسى بين يديه و هو يوصيه فكان مما حفظت منها أن قال:

يا بنى اقبل وصيتي، واحفظ مقالتي، فإنك إن حفظتها تعيش سعيدا، و تموت حميدا.

يا بنى، من رضى بما قسمه الله له استغنى، و من مد عينيه إلى ما فى يد غيره مات فقيرا، و من لم يرض بما قسمه الله اتهم الله فى قضائه، و من استصغر زلة نفسه استعظم زلة غيره.

ص: ٦٤

يا بنى، من كشف حجاب غيره انكشفت عورات بيته، و من سل سيف البغى قتل به، و من احتفر لأخيه بئرا سقط فيها، و من داخل السفهاء حقر، و من خالط العلماء وقر، و من دخل مداخل السوء اتهم.

يا بنى إياك أن تترى بالرجال فيزرى بك، و إياك و الدخول فيما لا يعينك فتندل لذلك.

يا بنى قل الحق لك أو عليك، يا بنى كن لكتاب الله تاليا، و للسلام فاشيا، و بالمعروف آمرا، و عن المنكر ناهيا، و لمن قطعك و اصلا، و لمن سكت عنك مبتدئا، و لمن سألك معطيا، و إياك و النميمة فإنها تزرع الشحناء فى قلوب الرجال، و إياك و التعرض لعيوب الناس فمنزلة المتعرض لعيوب الناس بمنزلة الهدف ...

٢- و يقول فى ص ٩٩: إن الصادق كان على علم دقيق بالفلسفة و مناهج الفلاسفة و على علم بمواضع التهافت عندهم، و إنه مرجع عصره فى رد الشبهات، و قد كان بهذا جديرا، و ذلك لانصرافه المطلق إلى العلم، و لأنه كان ذا أفق واسع فى المعرفة لم يتسنّ لغيره من علماء عصره، فقد كانوا محدثين أو فقهاء، أو علماء فى الكلام، أو علماء فى الكون، و كان هو فى كل ذلك رضى الله عنه.

٣- و لقد اشتهرت مناظرات الإمام الصادق حتى صارت مصدرا للعرفان بين العلماء، و كان مرجعا للعلماء فى كل ما تعضل عليهم الإجابة عنه من أسئلة الزنادقة و توجيهاتهم، و قد كانوا يثيرون الشك فى كل شىء، و يستمسكون بأوهى العبارات ليثيروا غبارا حول الحقائق الإسلامية و الوحدانية التى هى خاصة الإسلام.

و يقول فى ص ٧٥: و بقى أن نقول كلمة فى صفاته و شخصيته العلمية، نتيجة لما سقناه و النتيجة دائما مطوية فى مقدماتها و كل ما أوتى به من علم، و ما أثر عنه من فقه، هو نتيجة لتلك الشخصية التى تميزها صفاته.

و أول ما يستشرف له القارئ هو أن يقدم له الكاتب وصفا جسميا يقربه إلى خياله و تصويره، و قد قال كتاب مناقبه: أنه ربة ليس بالطويل و لا القصير، أبيض الوجه أزهر، له لمعان كأنه السراج، أسود الشعر جعله أشم الأنف قد انحسر الشعر عن جبينه، و على خده خال أسود.

ص: ٦٥

و يظهر أن هذا الوصف كان فى شبابه قبل أن يعلوه الشيب فيزيده بهاء و وقارا و جلالا و هيبة.



هذا وصفه الجسمي أما وصفه النفسي والعقلي فقد بلغ فيه الذروة، وها هي ذى قبسة من صفاته التي علا بها في جيله حتى نفس حكام الأرض عليه مكانه، ولكنها هبة السماء، وآننى لأهل الأرض أن يسامتوا أهل السماء ..

الإخلاص:

قد اتصف الإمام الصادق النقي بنبل المقصد و سمو الغاية، و التجرد فى طلب الحقيقة من كل هوى، أو عرض من أعراض الدنيا، فما طلب أمرا دنيويا تتنابه الشهوات أو تحف به الشبهات، بل طلب الحقائق النيرة الواضحة و طلب الحق لذات الحق لا يبغى به بديلا، لا تلتبس عليه الأمور و إذا ورد عليه أمر فيه شبهة هداه إخلاصه إلى لبه، و نفذت بصيرته إلى حقيقته، بعد أن يزيل عنه غواشى الشبهات، و إذا عرض أمر فيه شهوة أو إثارة مطمع بدد الظلمات بعقله الكامل، و هو فى هذا متصف بما ورد فى حديث مرسل عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم إذ قال: «إن الله يحب ذا البصر النافذ عند ورود الشبهات، و يحب ذا العقل الكامل عند حلول الشهوات» و من غير الإمام الصادق يبدد الشهوات بعقله النير و بصيرته الهادية المرشدة؟! و إن الإخلاص من مثل الصادق هو من معدنه، لأنه من شجرة النبوة، فأصل الإخلاص فى ذلك البيت الطاهر ثابت، و إذا لم يكن الإخلاص غالب أحوال عترة النبى صلى الله عليه و آله و سلم و أحفاد إمام الهدى على عليه السلام، ففيمن يكون الإخلاص؟ لقد توارثوا خلفا عن سلف، و فرعا عن أصل، فكانوا يحبون الشيء و لا يحبونه إلا لله، و يعتبرون ذلك من أصول الإيمان و ظواهر اليقين. فقد قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب الشيء لا يحبه إلا لله».

و قد أمد الله تعالى الإخلاص فى قلب الإمام الصادق بعدة عناصر غذته و نمته فآتى أكله.

أولها: ملازمته للعلم و رياضته نفسه و انصرافه للعبادة، و ابتعاده عن كل مآرب الدنيا.

و لنترك الكلمة للإمام مالك يصف حاله فيقول: كنت آتى جعفر بن محمد،

ص: ٦٦

و كان كثير التبسم، فإذا ذكر عنده النبى صلى الله عليه و آله و سلم اخضرّ و اصفرّ، و لقد اختلفت إليه زمانا فما كنت أراه إلا على إحدى ثلاث خصال: إما مصليا، و إما صائما، و إما يقرأ القرآن، و ما رأيته قط يحدث عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلا على طهارة، و لا يتكلم فيما لا يعنيه، و كان من العباد الزهاد الذين يخشون الله «١».

و ثانيها: الورع، و لكن ورعه لم يكن حرمانا مما أحل الله، فلم يكن تركا للحلال، بل كان طلب الحلال من غير إسراف و لا خيلاء، و قد أخذ بقول النبى صلى الله عليه و آله و سلم:

«كلوا و اشربوا و البسوا فى غير سرف و لا مخيلة».

و لكنه مع طلبه الحلال كان يميل إلى الحسن من الثياب، و كان يحب أن يظهر أمام الناس بملبس حسن لكيلا تكون مراعاة فيما يفعل، فكان يخفى تششفه تطهيرا لنفسه من كل رياء.

و لقد دخل سفيان الثوري على أبي عبد الله الصادق فرأى عليه ثيابا حسنة لها منظر حسن، و يقول الثوري: فجعلت أنظر إليه متعجبا، فقال لي: يا ثوري مالك لا تنتظر إلينا؟ لعلك تعجب مما رأيت؟! قلت: يا ابن رسول الله ليس هذا من لباسك و لا لباس آبائك.

فقال لي: يا ثوري كان ذلك زمانا مقفرا مقفرا و كانوا يعملون على قدر إقفاره و إقتاره، و هذا زمان قد أقبل كل شيء فيه، ثم حسر عن ردن جيبته، و إذا تحته جبة صوف بيضاء يقصر الذيل عن الذيل و الردن عن الردن، ثم قال الصادق: يا ثوري لبسنا هذا لله، و هذا لكم، فما كان لله أخفيناه، و ما كان لكم أبديناه.

و ثالثها: أنه لم ير لأحد غير الله حسابا، فما كان يخشى أحدا في سبيل الله و لا يقيم وزنا للوم اللاتمين، و لم يخش أميرا لإمرته، و لم يخش العامة لكثرتهم، و لم يغيره الثناء، و لم ينه الهجاء، أعلن براءته ممن حرفوا الإسلام، و أفسدوا تعاليمه، و لم يمال المنصور في أمر، و كان بهذا الإخلاص و بتلك التقوى السيد حقا و صدقا.

نفاذ بصيرته و قوة إدراكه:

و إن الإخلاص إذا غمر النفس أشرفت بنور الحكمة، و استقام الفكر و القول

---

(١) المدارك مخطوط بدار الكتب المصرية الورقة رقم ٢١٠.

ص: ٦٧

و العمل، و لذلك الإخلاص نفذت بصيرته، فصار يعرف الحق من غير عائق يعوقه، و كان مع ذلك فيه ذكاء شديد، و إحاطة واسعة و علم غزير ... الخ.

حضور بديهته:

و كان رضى الله عنه حاضر البديهة، تجيئه إرسال المعانى فى وقت الحاجة إليها من غير حسة فى الفكر، و لا عقدة فى اللسان، و إن مناظراته الفقهية الكثيرة تكشف عن بديهة حاضرة، و انظر إليه و أبو حنيفة يسأله فى أربعين مسألة، فيجيب عنها من غير تردد و لا تلوؤ، مبينا اختلاف الفقهاء فيها، و ما يختار من أقوالهم، و ما يخالفهم جميعا فيه.

و إن مناظراته التى كان يلقم بها الزنادقة و غيرهم الحجة، ما كانت ليستقيم فيها الحق لو لا بديهة تسعفه بالحق فى الوقت المناسب و لنقل لك مناظرة له فى العدل بين الأزواج أثارها زنديق.

قال الزنديق: أخبرنى عن قول الله تعالى: فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً [النساء: ٣] و قال فى آخر السورة: وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَ لَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ [النساء: ١٢٩].

قال الصادق: أما قوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً [النساء: ٣] فإنما عنى النفقة و قوله تعالى: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ [النساء: ١٢٩] فإنما عنى بها المودة، فإنه لا يقدر أحد أن يعدل بين امرأتين فى المودة.

و إن حضور البديهة من ألزم اللوازم لقادة الأفكار و الأئمة المتبعين، فلا توجد قيادة فكرية لعبى فى البيان و لا توجد قيادة فكرية لمن عنده حبسة فى المعانى.

جلده و صبره:

لقد كان أبو عبد الله الصادق ذا جلد و صبر و قوة نفس، و ضبط لها، و إن الصابرين هم الذين يعلنون على الأحداث، و لا يزعجهم اضطراب الأمور عليهم و نيلهم بالأذى، و كان الإمام الصادق صبورا قادرا على العمل المستمر الذى لا ينقطع، فقد كان فى دراسة دائمة.

و كان مع ذلك الصبر و ضبط النفس عبدا شكورا، و إنا نرى أن الصبر و الشكر

ص: ٦٨

معنيان متلاقيان فى نفس المؤمن القوى الإيمان فمن شكر النعمة فهو الصابر عند نزول النعمة بل إن شكر النعمة يحتاج إلى صبر، و الصبر فى النعمة لا يتحقق إلا من قلب شاكر يذكر النعمة فى وقت النعمة، و الصبر فى أدق معناه لا يكون إلا كذلك، إذ الصبر الحقيقى يقتضى الرضا، و هو الصبر الجميل.

و لقد كان أبو عبد الله صابرا شاكرا خاشعا قانتا عابدا، صبر فى الشدائد، و صبر فى فراق الأحبة، و صبر فى فقد الولد: مات بين يديه ولد له صغير من غصة اعترته فبكى و تذكر النعمة فى هذا الوقت، و قال: لئن أخذت لقد أبقيت، و لئن ابتليت فقد عافيت.

ثم حمله إلى النساء، فصرخن حين رأينه، فاقسم عليهن ألا يصرخن ثم أخرجه إلى الدفن و هو يقول: سبحان من يقبض أولادنا و لا نزداد له إلا حبا. و يقول بعد أن و اراه التراب: إنا قوم نسأل الله ما نحب فيمن نحب فيعطينا، فإذا أنزل ما نكره فيمن نحب رضينا.

و ها أنت ذا ترى أنه رضى الله عنه يذكر عطاء الله فيما أنعم، فى وقت نزول ما يكره، و ذلك هو الشكر الكامل مع الصبر الكامل.

و إن الصبر مع التملل لا يعد صبرا، إنما هو الضجر، و الضجر و الصبر متضادان، و إنا نقول بحق إن أوضح الرجال الذين يلتقى فيهم الصبر مع الشكر؛ هو الإمام الصادق.

سخاؤه:

قال كثيرون من المفسرين فى قوله تعالى: وَ يُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا [الإنسان: ٨] إنها نزلت فى على بن أبى طالب كرم الله وجهه، وإن كانت هى فى عمومها وصفا للمؤمنين الصادق الإيمان، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ومهما يكن من القول فى ذلك فإنه من المؤكد أن على بن أبى طالب كان من أسخى الصحابة رضى الله عنهم، بل من أسخى العرب، وقد كان أحفاده كذلك من بعده، فعلى زين العابدين كان يحمل الطعام ليلا ليوزعه على بيوت ما عرفت خصائصها إلا من بعده.

و لم يكن غريبا أن يكون الإمام الصادق النابت فى ذلك المنبت الكريم سخيا

ص: ٦٩

جوادا، فكان يعطى من يستحق العطاء، وكان يأمر بعض أتباعه أن يمنع الخصومات بين الناس بتحمل ما يكون فيها من الخسائر.

و كان رضى الله عنه يقول: لا يتم المعروف إلا بثلاثة: بتعجيله و تصغيره و ستره. و لهذا كان يسر العطاء فى أكثر الأحيان، و كان يفعل ما كان يفعله جده على زين العابدين، فكان إذا جاء الغلس يحمل جرابا فيه خبز و لحم و دراهم، فيحمله على عاتقه، ثم يذهب إلى ذوى الحاجة من أهل المدينة و يعطيهم، و هم لا يعلمون من المعطى حتى مات، و تكشف ما كان مستورا، و ظهرت الحاجة فيمن كان يعطيهم، و جاء فى حلية الأولياء: و كان جعفر بن محمد يعطى حتى لا يبقى لعياله شيئا.

و إن السخاء بالمال يدل على مقدار قوة الإحساس الاجتماعى، و إن ستره يدل على مقدار قوة الوجدان الدينى، و ملاحظته جانب الله وحده و ليس ذلك بعجب ممن نشأ مثل نشأة الإمام الصادق.

حلّمه و سماحه:

و فى صفحة ٨١ قال:

و لقد كان رضى الله عنه سمحا كريما لا يقابل الإساءة بمثلها، بل يقابلها بالتى هى أحسن، عملا بقوله تعالى: ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِى بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِىٌّ حَمِيمٌ [فصلت: ٣٤].

و كان يقول: إذا بلغك عن أخيك شىء يسوؤك فلا تغتم، فإن كنت كما يقول القائل كانت عقوبة قد عجلت، و إن كنت على غير ما يقول كانت حسنة لم تعملها.

و كان رقيقا مع كل من يعامله، من عشراء و خدم، و يروى فى ذلك أنه بعث غلاما له فى حاجة فأبطأ فخرج يبحث عنه، فوجده نائما فجلس عند رأسه، و أخذ يروح له حتى انتبه، فقال: ما ذلك لك تمام الليل و النهار، لك الليل و لنا النهار.

على أن التسامح و الرفق ليبلغ به أن يدعو الله بأن يغفر الإساءة لمن يسيء إليه، و يروى فى ذلك أنه كان إذا بلغه شتم له فى غيبة يقوم و يتهيأ للصلاة، و يصلى طويلا، ثم يدعو ربه ألا يؤاخذ الجانى، لأن الحق حقه و قد وهبه للجانى، غافرا له ظلمه، و كان يعتبر من ينتقم من عدوه و هو قادر على الانتقام ذليلا، و إذا كان فى العفو ذل فهو الذل فى المظهر لا فى الحقيقة، بل إنه لا ذل فيه، و الانتقام إذا صدر عن القوى إذ

ص: ٧٠

أهانته الضعيف هو الذل الكبير، فلا ذل فى عفو، و لا عظمة فى انتقام، و لقد قال صلى الله عليه و آله و سلم: ما نقص مال من صدقة، و ما زاد عبد بالعفو إلا عزا، و من تواضع لله رفعه.

و إن الحلم و التسامح خلق قادة الفكر و الدعاة إلى الحق كما قال تعالى: ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَ الْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ [النحل: ١٢٥] و كما قال أمرا نبيه، و كل هاد بل كل مؤمن: خذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ [الأعراف:

.١٩٩]

شجاعته:

و فى صفحة ٨٢ قال:

أولئك ذرية على و نسله الكرام صقلتهم الشدائد، و لم تهن من عزائمهم المحن، فالشجاعة فيهم من معدنه، و هى فيهم كالجبل لا يهابون الموت، و خصوصا من يكون فى مثل أبى عبد الله الصادق الذى عمر الإيمان قلبه، و انصرف عن الأهواء و الشهوات، و استولى عليه خوف الله وحده. و من عمر الإيمان قلبه و من لا يخش إلا الله فإنه لا يخاف أحدا من عباده، مهما تكن سطوتهم و قوتهم، و قد كان رضى الله عنه شجاعا فى مواجهته من يدعون أنهم اتباع له، و هم مع ادعاء هذه التبعية الرفيعة يحرفون الكلم عن مواضعه، فهو لم يعن عن تعريفهم الحق، و تصحيح أخطائهم و عن توجيههم حتى إذا لم يجد التوجيه و الملام أعلن البراءة منهم و أرسل من يتحدثون باسمه ليعلنوا هذه البراءة.

و كذلك كان شجاعا أمام الأقوياء ذوى السلطان و الجبروت، لا يمتنع عن تذكيرهم بالطغيان تعريضا أو تصريحاً على حسب ما توجهه دعوة الحق من مراعاة مقتضى الحال، و يحكى أن المنصور سأله: لم خلق الله تعالى الذباب؟ و ذلك عند ما وقعت ذبابة على وجه المنصور عدة مرات، فأجاب الصادق معرضا بأهل الجبروت و الطغيان: يذل به الجبارين.

و قد كان هذا فى لقائه للمنصور، و قد تقول عليه الذين يطوفون بالحكام الأقاليم، و إن هذه الإجابة فى هذا اللقاء لأكبر دليل على ما كان يتحلى به من شجاعة، و إنه فى هذا اللقاء لا يكتفى بذلك، بل ينصح المنصور قائلا له: عليك بالحلم فإنه ركن العلم، و أملك نفسك عند أسباب القدرة، فإنك إن تفعل ما تقدر عليه

ص: ٧١

كنت كمن يحب أن يذكر بالصولة، و اعلم أنك إن عاقبت مستحقا لم تكن غاية ما توصف به إلا العدل، و الحال التي توجب الشكر أفضل من الحال التي توجب الصبر.

و يروى أن بعض الولاة نال من على بن أبي طالب كرم الله وجهه في خطبته، فوقف أبو عبد الله الصادق ورد قوله في شجاعة المحق المؤمن بالله وحده، و ختم كلامه بقوله: أ لا أنبئكم بأخلى الناس ميزانا يوم القيامة و أبينهم خسرانا، من باع آخرته بدنيا غيره و هو هذا الفاسق.

فراسته:

و فى صفحة ٨٤ قال:

كان الصادق ذا فراسة قوية، و لعل فراسته هى التي منعتة أن يقتحم فى السياسة، و يستجيب لما كان يدعوه إليه مريدوه، مع ما يراه من حال شيعته فى العراق من أنهم يكثر قولهم و يقل عملهم، و قد اعتبر بما كان منهم لأبى الشهداء الإمام الحسين رضى الله عنه، ثم لزيد و أولاده، ثم لأولاد عبد الله بن الحسن، و لذا لم يطعمهم فى إجابة رغباتهم فى الخروج، و كان ينهى كل الذين خرجوا فى عهده عن الخروج.

و إن الأحداث التي نزلت بأسرته و وقعت حوله، و أحيط به فى بعضها قد جعلته ذا إحساس قوى يدرك به مغبة الأمور، مع ذكائه الألمعى و زكاة نفسه فكان بهذا من أشد الناس فراسة و ألمعية، و أقواهم يقظة حس و قوة إدراك الخ.

هيئته:

و فى صفحة ٨٥ قال:

أضفى الله على جعفر بن محمد الصادق جلالا و نورا من نوره، و ذلك لكثرة عبادته، و صمته عن لغو القول، و انصرافه عما يرغب فيه الناس، و جلده للحوادث، كل هذا جعل له مهابة فى القلوب، فوق ما يجرى فى عروقه من دم طاهر نبيل، و ما يحمل من تاريخ مجيد لأسرته، و ما آتاه الله من سمت حسن، و منظر مهيب، و علو عن الصغائر، و اتجاه إلى المعالى، و حسبك ما ذكرنا من أن أبا حنيفة عند ما رآه فى الحيرة و هو جالس مع المنصور الذى لا تغيب الشمس عن سلطانه، راعه منظر الصادق و اعتراه من الهيبة له، ما لم يعتره من الهيبة للمنصور صاحب الحول و الطول

ص: ٧٢

و القوة، و لقد كانت هيئته تهدي الضال، و ترشد الحائر، و تقوّم المنحرف، و كان يلقي الرجل من دعاة رءوس الفرق المنحرفة، فإذا رأى ما عليه الإمام من مهابة و جلال و روعة تلثم بين يديه و هو اللجوج في دعايته، ذو البيان القوى، فإذا جادله الإمام بعد أن أخذته مهابته لا يلبث أن يقول ما يقول الإمام، و يردد ما يرشده إليه.

قد التقى مرة بابن أبي العوجاء، و هو داعية من دعاة الزنادقة بالعراق، فلما رأى الصادق و استرعاه ما عليه من سمت، و أخذ الصادق يتكلم لم يحر جوابا حتى تعجب الصادق و الحاضرون فقال له: ما يمنعك من الكلام؟

و يقول الزنديق: ما ينطق لساني بين يديك، فإني شاهدت العلماء و ناظرت المتكلمين فما داخلتنى هيبة قط مثلما داخلني من هيبتك.

و يختم الأستاذ هذا الفصل بقوله: تلك بعض سجايا الصادق، و إنه ببعض هذه الصفات يعلو الرجال على أجيالهم و يرتفعون إلى أعلى مراتب القيادة الفكرية فكيف و قد تحلى بهذه الصفات و غيرها، و قد كان عطوفا ألوفاً لين الجانب حلو العشرة، و كان زاهدا عابدا قنوتا شاكرا صابرا.

هذا ما أردنا ذكره - على انفراد - من انطباعات الأستاذ أبي زهرة عن شخصية الإمام الصادق عليه السلام في كتابه الذي خصصه لدراسة حياته عليه السلام و الذي نحن بصدد إبداء الملاحظات عليه، و سننتقل بالقراء إلى مجلس المناقشة معه، بعد أن نعقب على ما كتبناه هنا ببيان موجز كتمهيد للدخول في المناقشة مع الأستاذ.

استنتاج و تعقيب:

لعل ما قدمناه من البيان ينتهي بنا إلى نتيجة يحسن أن يقف عندها الباحثون عن تاريخ الشيعة، و ما اعتراه من ملبسات، و ما أحيط به من غموض. و كل ذلك يعود إلى الخصومة المتكونة بين الشيعة و بين الدولتين الأموية و العباسية. لأن أهل البيت عليهم السلام هم حملة لواء المعارضة في جميع الأدوار، و شيعتهم ينضمون إلى جانبهم مهما كلفهم الأمر، و هم أنصار تلك المعارضة، و حملة تلك الدعوة، و قد نكل بهم الأمويون أشد تنكيل و اضطهدوهم أعظم اضطهاد، و قد بلغ الأمر إلى حد مؤلم إذ أصبحت التسمية باسم علي توجب الاتهام بالتشيع، و أصبح اسم علي عليه السلام خطرا على من يذكره بخير حتى التجأ المحدثون إلى أن يكونوا عنه.

ص: ٧٣

قال ابن عساكر «١»: وفد زريق القرشي على عمر بن عبد العزيز فقال: يا أمير المؤمنين إني رجل من أهل المدينة و قد حفظت القرآن و الفرائض، و ليس لي ديوان.

فقال له عمر: من أي الناس أنت؟

قال زريق: أنا رجل من موالى بني هاشم.

فقال عمر: مولى من (أنت)؟

قال: رجل من المسلمين.

فقال عمر: أسألك من أنت و تكتنمى؟

فقال زريق: أنا مولى على بن أبى طالب و كان بنو أمية لا يذكر على بين أيديهم فبكى عمر حتى وقعت دموعه على الأرض و قال: أنا مولى على؛ حدثنى سعيد بن المسيب عن سعد أن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال لعلى: أنت منى بمنزلة هارون من موسى.

و القارئ يدرك بهذه القصة مدى التكنم من ذكر اسم على فى العهد الأموى و لعلنا فى غنى عن ذكر الشواهد لذلك، و بيان أعمال العنف التى ارتكبتها الأمويون فى معاملة شيعة على و ما سجله التاريخ مما لا يمكن إنكاره، و إن كان هناك إنكار فهو مكابرة و مغالطة.

أما الدور العباسى فقد اشتدت به الخصومة، و تضاعفت المحنة، و أصبح الأمر أشد نكاية و أعظم وقعا: و قد أظهر العباسيون فى بداية الأمر عطفهم على أبناء على، و الطلب بئأرهم، و الانتقام من خصومهم، كسبا للظرف الراهن. و لكن سرعان ما تبدل الأمر فقد تنكر العباسيون للشيعة، لأنهم قد لمسوا عدم الارتياح منهم لدولتهم، و قد فتك السفاح بمن يتهمه بالميل لآل على من القواد و الزعماء، مع تظاهره بالعطف على آل على عليه السلام.

و انقضت أيام السفاح، و جاء دور المنصور، و هو داهية العباسيين، و يعد فى الواقع هو مؤسس الدولة، فكان يحسب لأهل البيت و أنصارهم ألف حساب، لأنه يخشاهم أكثر من غيرهم، فكان يراقبهم عن كثب، و يغرى من يحصى عليهم المؤاخذات.

---

(١) تاريخ ابن عساکر ج ٥ ص ٣٢٠.

ص: ٧٤

و قد عامل العلويين بالشدة، و قابلهم بالنقمة، و عامل أنصارهم بأقسى أنواع الظلم و الإرهاب، و القتل و التشريد، بعد أن عجز عن جلبهم إليه و استخدامهم فى دولته ليأمن جانبهم، و يمضى فى حكمه بدون معارضة أو مؤاخذة.

و لكن الشيعة قد آثروا الانفصال عن الدولة، مهما نالهم من تعذيب و تنكيل، اتباعا لأوامر الإمام الصادق عليه السلام زعيم أهل البيت فى عصره، عند ما أعلن غضبه على الدولة و أمر الناس بعدم الركون إلى حكامها.



و هكذا تمر الأدوار، و تعظم الأحداث، و يذهب ملك و يأتى آخر، و موقف الشيعة موقف ثبات و معارضة فى جميع الميادين، و قد رسخت أقدامهم على ما اعتقدوه، و هان عليهم فى سبيل ذلك ما يلاقونه، من ضروب المحن، و قدموا التضحيات المجيدة، حتى عرفوا فى قاموس لغة السياسة (إنهم أمة هدامة أو حزب ثورى لا يعترفون بنظام الحكم القائم).

و ليس من الصحيح أن يؤخذ مفهوم الشيعة بأمثال هذه التعريفات، فالشيعة يعترفون بنظام الحكم الإسلامى الذى تتخذه الدولة شعارا لها، و لكن المعارضة من الشيعة إنما هى لنفس الحكام، إذ لم يسيروا على ما يوجبه ذلك النظام و قد لعبت بهم الأهواء و الشهوات، و حكموا بنظم مختلفة و آراء مضطربة، لا تتفق مع نظم الإسلام و تعاليمه، و ما يدعونه من المحافظة على ذلك فهو بعيد عن الواقع. و ثورة الشيعة و معارضتهم إنما هى من أجل تطبيق نظام الإسلام الذى رفضه حكام الجور، و أن أعمالهم التى سجلها التاريخ تعطى صورة عن تلك الأمور المتناقضة، و الإنكار على ذلك من أعظم الأخطار التى تهدد الدولة، فمن واجبها أن تقضى على المنكرين لتلك الأعمال.

و الشيعة - مما لا جدال فيه - هم حملة لواء المعارضة و باسمهم تقوم الثورات المتتالية على تلك الأعمال المخالفة للإسلام، و كان شعورهم بوجود القضاء على ذلك النظام الفاسد يبدو مرة، و يكمن أخرى، و يظهر حيناً و يختفى حيناً آخر، و هكذا حتى أصبحوا قادة المعارضة (و أبدوا فى ذلك ضروب البسالة فلم يثنهم إرهاب، و لم تلن لهم قناة، و لقد كانوا موضع إعجاب الناس و تقديرهم، و لذا فإن الخليفة الذى كان يشد قبضة الإرهاب على الشيعة كان يستفز بمسلكه جمهور المسلمين و يشير حفيظتهم) «١».

---

(١) ثورة الزنج ص ٣٦.

ص: ٧٥

و على سبيل الإجمال فإن المصادر التى بين أيدينا تتضمن تلك الحوادث، و تعطى صورة عن تلك الخصومة و اتساع دائرتها، و هى أصدق تفسير لما كان يرمى به أتباع أهل البيت، من تهمة و ما يسند إليهم من آراء و أقوال لا وجود لها. و إن استعمال تلك الأساليب الخداعة، فى تضليل الناس عن واقع الأمر، كان أقوى سلاح تستعمله السلطة فى محاربة الشيعة، فقد كان يسلم من نقمة المخدوعين (من يعرفونه دهرىا، و سوفسطائيا، و لا يتعرضون لمن يدرس كتابا فلسفيا أو مانويا، و يقتلون من عرفوه شيعيا، و يسفكون دم اسم من سمي ابنه عليا) «١».

و نتيجة لتلك الخصومة فقد استطاعت السلطة بقوة الحكم و شدة الإرهاب، و أساليب الدعاية، أن يقرن اسم الشيعة بالكفر عند ما يطلق، أو بالضلال عند ما يعرف، أو البغى عند ما يصدر علماء السوء فتوى فى وجوب قتل الشيعة و إبادتهم. «٢»

فيجب على المؤرخ أو الكاتب - إن كان هدفه الوصول إلى الحقيقة - أن يأخذ أثر تلك الخصومة التى نشبت بين الشيعة و بين ولاة الأمر على ممر الأيام، بعين الاعتبار، و يكون النظر إلى الحوادث بعين العقل من دون تقليد أو تعصب، إذ الاستسلام لكل قول، و الأخذ بكل رأى من دون تمحيص جنائية على التاريخ.

و قد قلت سابقا: إن مهمة المؤرخ عن الشيعة، هي أعسر من مهمة من يؤرخ لغيرها من طوائف المسلمين؛ لوجود عواطف الاتهام، و زوابع الافتراء، طبقا لرغبات ولاة الأمر، مما أوجد غموضا في الموضوع، و تشويها للحقيقة، و قد اندفع أنصارهم لتأييد ما يقترحونه في اتهام الشيعة، و نشرها في المجتمع، حتى نالت تلك الأوهام على ممر الأيام صبغة الواقع، إذ لم تجد من يكشف عن واقعها بيد لم تلوث بأدران التعصب.

و المؤرخ أو الكاتب إذا كان مقلدا أو متعصبا لم يتسع أفق تفكيره، بل و يضيق مسلكه، فهو لا يؤدي حق التاريخ و أمانة الأجيال، لأن جموده على عبارات سلف نشئوا في عصور مظلمة بتيارات الخلافات المذهبية يجعله أسير آراء شاذة، و ليس

---

(١) المصدر السابق ص ٣٥.

(٢) رسائل ابن عابدين ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ تجد نص فتوى أبي السعود في وجوب قتل الشيعة و جهادهم و مستنده أنهم بغاة على السلطان.

ص: ٧٦

لعقله و حرية تفكيره دخل في دراسته، و لئن بقى الأمر على ما هو عليه، فستبقى القافلة تتعثر في الظلام، كما تبقى براكين العداء تغلى، و يخشى انفجارها بين آونة و أخرى، و في كل فترة يبرز كاتب مأجور، يحمل بيده مقدحة الفتنة، ليوقد نارها فنسطلى بلهبها، و أعداؤنا يعملون عملهم الجدى، فيما يعود عليهم بالنفع و التقدم، و لا نكسب من ذلك إلا الخسران و التأخر.

و نحن الآن، و بعد أن لمسنا أضرار ذلك التفكك و الانقسام، نأمل كما يأمل كثير من الناس؛ أن تطرح المغالطات جانبا، و أن يتركز البحث على إظهار الحقيقة، ليرفع الستار و تزول الأشباح المخيفة الجاثمة من ورائه، و هناك يكون التفاهم، و يحصل التقارب الواقعي، و يخسر هنالك المبطلون الذين يعظم عليهم تقارب المسلمين، لأنهم يعيشون في الماء القذر، و لا يهمهم إلا الهوس و التهريج، و إثارة الفتنة، خدمة لأسيادهم و طمعا في الحطام الزائل.

تلك عصور مضت و أيام خلت، و ذهبت بما فيها من آلام و محن، أيام كان المسلمون يتخاصمون و يتنازعون، و يكفر بعضهم بعضا. و قد واجهت الأمة الإسلامية أعظم الأخطار، و هي تحيا حياة التفكك و الانقسام.

و الآن و قد ولت تلك الأدوار بما فيها من محن و كوارث، يلزم أن نلقى ستارا على آثار تلك الخصومات، و أن نحلل الأمور تحليلا يوصلنا إلى الحق الذى يجب أن نتبعه، و أن نوجه الأضواء الكاشفة عن حقيقة ما كتب في تلك العصور المظلمة، حول العقائد و الآراء، و لكثير من طوائف المسلمين و بالأخص الشيعة، لتظهر لنا الحقيقة كاملة و نسير على ضوء العلم و الواقع.

و نحن بهذا الوقت الحاضر لا يسعنا إلا الاعتراف بوجود وعى عام يرجى من ورائه إزالة الحواجز، التى حالت بين المسلمين و بين تقاربهم، و الدعوة إلى التآلف و التقارب لتشق طريقها بنجاح بين المسلمين جميعا.

وقد عظم ذلك على كثيرين من ضعفاء النفوس، وذوى الأقاليم المسمومة، الذين لا يروق لهم اتحاد المسلمين و تقاربهم فراحوا يثيرون الفتن و قلوبهم توقد بنار الغيظ (قل موتوا بغيظكم) فالأمة الإسلامية قد اصطدمت بواقعها، و الشعور بوجود بناء العلاقات الإسلامية على ما أمر الله به و رسوله قد انتشر، و لا يمكن مقاومة هذا

ص: ٧٧

الوعى بما تبثونه من غدر و خيانة فى نشر الخلاف و بذر الحقد بين صفوف المسلمين.

و إلى الله نبتهل بأن يجمع كلمة الأمة الإسلامية و يحقق آمال دعاة الإصلاح فى لمّ الشعث و جمع الشمل، بعد أن لعبت بهم الأهواء و فرقتهم الخصومة.

و على هذا الأمل المنشود، و الأمنية التى هى غاية كل مؤمن، نساير الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة فى مناقشاتنا له، ببعض ما ورد فى مؤلفه (الإمام الصادق) فعلى بساط الواقع، يعقد مجلسنا، و على ضوء العلم نسجل مؤاخذتنا، و خدمة الأمة هدفنا، و رضا الله قصدنا و هو حسبنا و نعم الوكيل.

ص: ٧٩

لقاء مع الأستاذ (أبو زهرة) فى كتابه الإمام الصادق

القسم الأول

ص: ٨١

تمهيد:

هنا نلتقى مع الأستاذ أبى زهرة فى مناقشات علمية، و إبداء ملاحظات حول بعض ما جاء فى كتابه الإمام الصادق.

و الأستاذ أبو زهرة من الشخصيات العلمية فى مصر، و يتمتع بشهرة واسعة فى مجتمعه و غيره، و قد درس الفقه الإسلامى و درّسه، و له اختصاص بتاريخ التشريع الإسلامى و مذاهبه، و ألف فى حياة أئمة المذاهب، كأبى حنيفة و مالك و أحمد و الشافعى، كتب بسط فيها للباحثين طرق التعرف عليهم، و الوقوف على ما يتمتعون به من شهرة، و ما لهم من منزلة، و هى أوضح بكثير من تلك الطرق التى رسمها المؤلفون فى مناقبهم و تاريخ حياتهم من بعض أتباعهم، و التى تجعل الوصول إلى التعرف عليهم و أخذ صورة عنهم من الصعوبة بمكان لما أودعوا فى بطون تلك الكتب من زوائد بل خرافات لا يقرها العقل.

فكانوا يتعصبون لهم، و لهذا شذوا عن الهدف، و أخطأوا فى الدلالة؛ لأن التعصب أفقدهم مقياس التعريف، و هم، كما يصفهم أبو زهرة بقوله:

و كتب المناقب كتبت بعقلية متعصبة شديدة التعصب، تبالغ فيمن ترفعه إلى درجة لا يستسيغها العقل، و يمجها كما يمج الفم ما لا يتفق مع الذوق السليم، و تبالغ في الحط من شأن غيره «١».

---

(١) الإمام مالك، لأبي زهرة ص ١٥.

ص: ٨٢

و هذا التعصب يجعل الدارس لحياتهم يتحمل عناء في البحث، و جهدا في التنقيب، لطول المسافة و بعد الهدف، و لكن مؤلفات (أبو زهرة) تبدو أنها أقرب الطرق و أوصلها للغاية بالنسبة لتلك المؤلفات، فهو يعالج كثيرا من الأمور و يوجهها حسب ما يراه، و ما يصل إليه تفكيره فيجعل من الشك يقينا و من اليقين شكًا، مع تساهله في النقل و تسامحه عما يرد في كثير من المواضيع التي تحتاج إلى بسط و بيان.

التقيت بالشيخ أبو زهرة في كتبه عن حياة أبي حنيفة، و الشافعي، و مالك، و أحمد، فوجدته كاتبًا غير متعصب على أحد منهم، و هو إلى الإعجاب و التقدير لهم جميعًا أقرب، فلا يميل مع أحد، و لا يتحامل على آخر، فهو كاتب للجميع لا لمذهب دون آخر، و قد أعرض عن كثير من الزوائد التي ذكرها اتباع أئمة المذاهب الذين خرجوا بها عن حدود الاتزان في الاندفاع وراء أوهام التعصب، و خداع العاطفة، و تضليل التعصب.

و الآن التقى به في كتابه عن حياة الإمام الصادق عليه السلام و هو آخر ما كتبه في الدراسات عن الشخصيات التي عنى بدراسة حياتهم، و الكتابة عنهم، و هم: أبو حنيفة، و الشافعي، و مالك، و أحمد، و ابن تيمية، و ابن حزم و زيد بن علي بن الحسين عليه السلام.

و كان هذا التأخير مبعث استغراب، إذ الواجب يقضى عليه تقديم الكتابة عن الإمام الصادق قبل غيره من رؤساء المذاهب الإسلامية و غيرهم، فهو مقدم عليهم بالرتبة الزمنية، و الرتبة العلمية، إذ هو المعلم الأول لهم و أستاذهم، فأبو حنيفة و مالك و غيرهم ممن أصبحوا رؤساء مدارس و أئمة حديث قد أخذوا عنه، فليس هو دونهم بل له فضل سبق، و لا يمكن أن يؤخر عن نقص و لا يقدم عليه غيره من فضل. كما يقول المؤلف نفسه «١».

فالتأخير يبعث على الاستغراب من كاتب للتشريع الإسلامي، و تاريخ تطوره، و نشأة مذاهبه، لأنه كاتب للجميع و يصف نفسه بالإنصاف و عدم التحيز، و لكنه اعتذر عن الكتابة في حياة الإمام الصادق بقلة المصادر «٢».

---

(١) الإمام الصادق لأبي زهرة ص ٣.

(٢) الإمام زيد ص ٤.

و هو اعتذار ربما يكون وجيها في ظاهره، لأن قلة المصادر تجعل الكاتب في أفق ضيق لا يستطيع أن يستمد معلوماته الكافية للدراسة.

كما أن الشيخ أبو زهرة على علمه و مكانته لا نظنه قادراً على تجاوز ما جرى عليه الناس من تقليد المذاهب الأربعة و العمل بها كأن ليس في تاريخ الإسلام و ميدان الفقه هذه الحركة التي تزين التاريخ الإسلامي و توشحه و التي اتسمت بالاختصاص بأهل البيت النبوي الكريم، و كان الإمام الصادق في معترك عصره و دوامة زمنه سيد الفقهاء الآخرين.

و لا يفوتني أن أشير إلى أن الأستاذ قد كتب عن الإمام الصادق في كتابه محاضرات في الميراث عند الجعفرية المطبوع سنة ١٩٥٥ بترجمة موجزة «١».

و كتاب المحاضرات لا يخلو من مؤاخذات لما وقع فيه من أخطاء لا يمكن السكوت عليها، و قد أشرت إليها في الهامش و تركت ذلك للمباحث الفقهية.

كما أنه تحدث عن حياة الإمام الصادق في كتاب الشعب «٢» الصادر في سنة ١٩٥٩ و لم يتجاوز في حديثه ما ذكره في محاضراته إلا القليل، و لم يأت بشيء يستحق أن يسمى دراسة عن شخصية الإمام، و كنا ننتظر منه أن يتحفنا بدراسة وافية عن الإمام الصادق.

وصلني كتاب (الإمام الصادق حياته و عصره آراؤه و فقهه) للشيخ (أبو زهرة) فأقبلت على دراسته، و تفرغت لمراجعته، و بعد أن قرأت الكتاب بأكمله قراءة إمعان و تدبر، إذ القراءة السريعة أو النظرة الخاطفة تبعد بالقارئ عن كثير من آراء المؤلفين و أغراضهم، و ربما يخطئ القارئ بهذا الشكل في إعطاء رأيه حول الكتاب.

وجدت أن المؤلف قد جعل من نفسه في هذا الكتاب حاكم عدل يدرس المقدمات، و يقارن و يوازن، و يستنطق الحوادث، ثم يصدر حكمه. كما أشار إلى ذلك بقوله:

و إنا على قدر جهودنا نحاول أن نصل إلى ما تطمئن إليه نفوسنا، و نرجو ألا يضيق صدر أحد حرجا بما ننتهي إليه من نتائج على أساس نظرنا، فإننا ندرس

---

(١) المحاضرات ص ٢٨ - ٣٨.

(٢) كتاب الشعب ص ٤٦٩ - ٤٨٩.

المقدمات كما يدرس القاضى البيئات يستنتظها و لا يوجهها، و يأخذ عنها، و لا يتزید عليها، حتى إذا انتهى إلى الحكم نطق به، و نقول إننا بشر نخطئ و نصيب «١».

فالمؤلف فى هذا الكتاب يقضى بالعدل لا يميل مع أحد إلا أن يكون الحق معه، فهو كما يقول يدرس القضايا و المقدمات، و ينطق بالحكم، و لا بد أن يكون حكمه عادلا، و سنرى من سير هذه الملاحظات ما يؤول إليه الأمر و يكشف الواقع، فإن كانت أحكامه عادلة شكرناه و إن كان قد أخطأ فنحن نبين ذلك، و الرجوع عن الخطأ فضيلة يحمد عليها المرء، و نحن مع الحق أين ما يكون، و لا مغضبة فى الحق و من يغضب منه فلا كرامة له و لا اعتناء به.

و قد قلت أنا لا نعير اهتمامنا إلا لرجال العلم و ذوى الفهم، و كم قد وقفنا على عشرات من الكتب التى حررتها أقلام مأجورة، لمن لا يعرفون من الحق موضع أقدامهم، فتهمجوا على اتباع أهل البيت، و كتبوا بدون حكمة و اتزان، و أبرزوا الأمور فى غير قلبها، أولئك قوم قد ضرب الهوى على عقولهم، فجاءوا بآراء غير سديدة، ذهابا مع أهواء النفس، و خضوعا لسلطان الطائفية الجائر، فترفنا عن مناقشتهم لا عجزا عن ذلك و إنما إهمالا لشأنهم.

لأننا لا نعبأ بمن يسير على غير هدى، و لا يرضخ للواقع و يهرب منه عند ما يصطدم به، و إظهار الحقيقة يشق عليه، لأن القضية قضية هوس و تهريج و هدف معين لا قضية مناقشات علمية و مبادلة آراء و معالجة للمشاكل.

و على كل حال: فإن تقديرى لشخصية الشيخ أبو زهرة و ما عهدته فيه من عدم التعصب لمذهب دون آخر، جعلنى أستغرب منه ما خالف فيه الواقع و حكم عليه بدون بينة، فكتابه الإمام الصادق الذى نحن بصدده الآن هو أهم من غيره لعدة أمور لا تخفى على القارئ النبیه، لذلك أعرناه مزيدا من الاهتمام فى الدراسة، و قد قرأته بدقة فظهرت لى أشياء كثيرة تسترعى الانتباه، و تستوجب المؤاخذه عليها و إبداء الملاحظات حولها، فسجلت عليه مؤاخذات لا تتعدى حدود النقد التزيه المتركز على الموازين الصحيحة.

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ١٨٤ - ١٨٥.

ص: ٨٥

و قد اقتصر فى مناقشاتي له على بعض دون بعض، متحريا الأهم فالأهم، أو ما يتناسب و موضوعنا، و تركى للبعض دون مناقشة لا يعد إقرارا له، أو اقتناعا بصحته، و لكن تركت الاستقصاء للأساتذة الذين هم أكثر تخصصا بالبحث، و أوسع فراغا للرد.

و الذى تجدر الإشارة إليه هو أنى ربما أتناول بعض المواضيع باختصار و البعض الآخر بالزيادة فى البيان، فإن ذلك يعود لمقتضى الموضوع، و اتساع الوقت، و لم يكن قصدى من إبداء هذه الملاحظات إلا خدمة الحقيقة و إظهارها. إذ المؤلف - كما يعبر عن نفسه - قد نصب نفسه قاضيا، يستنطق الحوادث، و يدرس القضايا كما يدرسها القاضى ثم يصدر حكمه بعد ذلك.

و لا بد أن يكون حكمه عادلا، إن سلم من نقاط الضعف، و كانت دراسته دراسة المثبت الذي يعالج القضايا معالجة المتمكن من فهم الأشياء، و استجواب البيّنات بالطرق العادلة، ثم يصدر حكمه و يعطى رأيه الخاص، و على هذا نساير الأستاذ و نطالبه بالعدل و الإنصاف.

كتاب الإمام الصادق لأبي زهرة:

يشتمل الكتاب على خمسمائة و ثلاث و خمسين صفحة و هو حجم لا بأس به.

و أول ما يطالعك من الكتاب شكله و حجمه، و قد طبع على ورق أبيض و عنوانه (الإمام الصادق حياته و عصره، آراؤه و فقهه) و نحن لا نعتبر الظواهر و الأشكال، فربما كبرت الأجسام عن ورم، و حسنت الصور عن تدليس. و الذي يهمننا محتوى الكتاب، و مواد لأهمية البحث فى دراسة حياة الإمام الصادق و ما يحيط بها من مشاكل، و ما يكتنف عصره من أحداث و ملابسات، و إعطاء الرأى الذى يقتنع به نتيجة لدراسته، و تشبع روحه بالموضوع و قد قسم الكتاب إلى قسمين:

القسم الأول: فيما يتعلق بحياة الإمام الصادق عليه السّلام و عصره ما بين سنة ٨٣ هـ و هى سنة ولادته عليه السّلام و بين سنة ١٤٨ هـ و هى سنة وفاته.

و القسم الثانى: يبدأ من ص ١٨٣ و ينتهى إلى آخر الكتاب و هو يتعلق بأراء الإمام الصادق و فقهه.

و قد تعرض فى القسم الأول إلى ذكر الفرق و أقسامها، بموجز من البيان عن

ص: ٨٦

عقائدها كما هو دأبه فى كل كتاب كتبه عن رؤساء المذاهب و غيرهم، يكرر ذلك لأن لها علاقة بما يكتبه.

و نحن هنا نساير الأستاذ فيما كتبه عن الإمام الصادق و منطلقنا الصدق و هدفنا جمع الكلمة، و رضا الله قصدنا.

و نحن كما يقول الأستاذ و اشتراطه على نفسه: نقوم بحق العلم فإن الدارس للتراث الإسلامى عليه أن يقصد إليه فى كل نواحيه، و فى شتى مذاهبه، لا يحول بينه و بين طلب الحق عصبية و لا مذهبية، و التحيز لطائفة دون طائفة و هذا نهجنا و على هذا نسير.

من هنا نبدأ:

يفتتح الأستاذ بحثه - بعد البسملة - بالحمد لله على نعمه، و الصلاة على محمد و على آله و عترته و صحابته ...

ثم يقدم اعتذاره عن تأخير الكتابة عن الإمام الصادق عليه السّلام لأن الأجدر به أن يقدم، إذ الإمام الصادق عليه السّلام أعظم شخصية إسلامية كما يوجب العلم ذلك، و من قصر النظر و ظلم الحقيقة، أن تدرس حياته كرئيس مذهب، و إمام طائفة

فحسب، بل الواقع يلزمنا أن ندرسه إماما للجميع، و موجهها للأمة الإسلامية، و عميدا لأعظم مدرسة فكرية فى الإسلام، فهو مقدم على الجميع بكل ما يقتضى التقديم، و لهذا فالأستاذ يتقدم بعذره عن تأخير الكتاب عنه، فلنصغ لحديثه و نستمتع لاعتداده إذ يقول: أما بعد فإننا قد اعتزمنا بعون الله و توفيقه أن نكتب فى الإمام الصادق، و قد كتبنا عن سبعة من الأئمة الكرام «١» و ما أخرجنا الكتابة عنه (أى الإمام الصادق) لأنه دون أحدهم، بل إن له فضل السبق على أكثرهم، و له على الأكابر منهم فضل خاص، فقد كان أبو حنيفة يروى عنه و يراه أعلم الناس باختلاف الناس، و أوسع الفقهاء إحاطة، و كان الإمام مالك يختلف إليه دارسا راويا، و من كان له فضل الأستاذية على أبى حنيفة و مالك فحسبه ذلك فضلا، و لا يمكن أن يؤخر عن نقص، و لا يقدم غيره عليه عن فضل، و هو فوق هذا حفيد زين العابدين، الذى كان سيد أهل المدينة فى عصره؛

(١) و هم أبو حنيفة، و مالك، و الشافعى، و ابن حنبل و ابن تيمية و ابن حزم و زيد بن على و كلها مطبوعة منتشرة.

ص: ٨٧

فضلا و شرفا و دينا و علما، و قد تتلمذ له ابن شهاب الزهري و كثيرون من التابعين، و هو ابن محمد الباقر الذى بقر العلم و وصل إلى لبابه، فهو ممن جمع الله تعالى له الشرف الذاتى، و الشرف الإضافى، بكريم النسب، و القرابة الهاشمية، و العزة المحمدية.

و لكننا تأخرنا فى الكتابة عنه تهييبا لمقامه، و لأن طائفة من الناس قد غالوا فى تقديره، و منهم من انحرفوا فادعوا له الألوهية، و كثيرون ادعوا أنه فى مرتبة قريبة من مرتبة النبوة، و العلماء الذين عاصروه و الذين جاءوا من بعدهم، و صفوه بأنه فى الذروة فى العلماء، و اعترفوا له بالإمامة فى فقه الدين، و لم يتجاوزوا مرتبة العالم الإمام، و المجتهد المتبع الذى يؤخذ عنه، و أخذ عنه الأئمة الأعلام، و أضاف بذلك إلى شرف النسب و طهارة العرق فضل العلم و الإمامة فيه، فاجتمع له الفضلان «١».

المناقشة:

يباغتنا المؤلف بهذه الصدمة العنيفة، و نحن فى نقطة البداية من البحث بقوله:

(و لأن طائفة من الناس غالوا فى تقديره، و منهم من انحرفوا، فادعوا له الألوهية، و كثيرون ادعوا أنه فى مرتبة قريبة من مرتبة النبوة) «٢».

و لم يكن ينتظر و لا يرتجى من المؤلف هذه المباغنة المؤلمة فى أول اللقاء. هى كلمة قالها و سجلها فى كتابه، و هى فى نظرنا لها أثرها و مغزاها، فهى تحمل فى طياتها التشكيك بما يوصف به الإمام الصادق من علو مرتبة، و عظيم المنزلة.

و هو بهذا القول يجعل الإمام الصادق شخصية أحيطت بأوهام و تعصب، و النظر إليه لا يعدو هذه الأمور الثلاثة: الغلو، ادعاء الألوهية، ادعاء مرتبة قريبة من مرتبة النبوة، أجل فأين الواقع و أين المعتدلون؟.



الغلو يدعو إلى التعصب، و التعصب يدعو إلى إطفاء شعلة العقل و تعطيل التفكير، أما ادعاء النبوة للشخص أو ادعاء الألوهية، فترك تقديره للمؤلف نفسه، فإنه اعتمد على مصادر لا يصح لمثله أن يعتمد عليها، لأنها غير صالحة للاستدلال.

---

(١) الإمام الصادق ص ٢ - ٤.

(٢) الإمام الصادق ص ٢.

ص: ٨٨

و نعود فنسائل المؤلف، و أملنا أن يتسع صدره و لا يضيق حرجا: من هم المغالون في تقدير الإمام؟ و ما هي هذه المغالاة و ما الدليل عليها؟ و من هم الذين آلهوا الإمام الصادق؟ أو ادعوا له مرتبة فوق مرتبة النبوة؟

و لعل المؤلف يريد أن يرجع عجلة التاريخ فيعيدنا إلى القرن الثاني الهجري و يقول: كان أبو الخطاب يؤله الإمام الصادق، و هذا من أغرب الأمور و أبعدا عن الواقع، إذ يتوقف عن الكتابة لوجود رأى طائفة نقل عنهم هذا، و قد قبرت آراؤهم في مهدها، و الكل يعترف بذلك.

ثم ما هي الفائدة التي نحصل عليها في عصرنا الحاضر من آراء بالية، نشأت لأغراض وقتية، و لحساب من يكون هذا.

إن تلك الآراء أوجدتها خصومة مذهبية، و قد مضى المتخاصمون، و نحن أبناء عصرنا الحاضر.

أ لست القائل يا أستاذ في غير هذا الكتاب حول تاريخ فقه الشيعة: (لقد مضى الذين تخاصموا في الدين و حسابهم عند رب العالمين و كل امرئ بما كسب رهين، و لكن علينا نحن الذين لم نشاهد تلك الخصومة و لم نعانها أن ننتفع بما خلفته من أفكار، لأنها ثروة فكرية، يجب الانتفاع بها، و ليس علينا شيء مما كان بين المتخاصمين «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت» «١» أم أنه يريد منا أن نتحول من الحقائق العلمية إلى الأمور الوهمية، و الأساطير الخيالية، فنبرزها كأنها أمور ملموسة مثل أسطورة السبئية، و مع ذلك فهو يعترف بأنها انقرضت و لا بقاء لها «٢».

و كذلك يعترف المؤلف بأنه لا يوجد اليوم من الشيعة من يؤله الأئمة «٣». و متى آله الشيعة أئمتهم؟! و لا يمكن أن يصدر هذا القول إلا ممن يجهل معاناة الأئمة من أقوال الغلاة و فضح الإمام الصادق ادعاءاتهم و عقائدهم و تبرؤهم منهم، و إجماع الشيعة على الطعن بتلك العقائد، و إنما كان الغلو ستارا لأعداء الإسلام و أهل

---

(١) المحاضرات ص ٨.

(٢) ابن حزم لأبي زهرة ص ١١٩.

البيت عليهم السلام، وكيف تبقى صلة بمثل هذه الفرق الضالة بعد حملة الأئمة من أهل البيت ضدهم؟ و حسب هؤلاء فضيحة و بعدا عن الإسلام قول الإمام الصادق «أدنى ما يخرج الرجل به من الإيمان أن يجلس إلى غال فيستمع حديثه».

و على كل حال: فما هي الثمرة من هذه الكلمة، و ما هذا الاعتذار؟ إن من واجبنا أن نشدد هنا على المؤلف، و لا معنى للتساهل مع من يتهم البريء ركونا للظنون و الأوهام، و هو مع ذلك يجعل من نفسه حاكم عدل و من واجبه أن يكون مع المتهم حتى تظهر إدانته. نعم من حقنا أن نشدد في المناقشة و لكننا نبتعد عنها، لأن الأمر الذي توخينا في نقاشنا أن تكون الحجة هي الفاصل، و العقل هو الحكم، و الخلق الأدبي هو الذي يسود النقاش.

أما ادعاء الرتبة التي هي قريبة من مرتبة النبوة فلا أدري ما ذا يقصد بهذا القول؟

لأنه لم يوضح ما قال، و ترك هذا بدون بيان يوجب تهويل الأمر و إثارة الشكوك.

و لئن سكت عن هذه النقطة هنا فقد أوضحها في غير هذا الكتاب و كان ذكرها هنا أولى و أجدر به.

يقول في محاضراته الميراث عند الشيعة: إنهم يرون (أى الشيعة) أن الأحاديث المروية عن هؤلاء الأئمة من السنة، إذ هم الذين حملوا إلى الناس علم النبي فما عندهم من علم فهو من علم الرسول صلى الله عليه و آله و سلم متبع، فعلمهم متبع أيضا.

و هكذا نرى هذه الفرقة ترفع الأئمة إلى هذه المرتبة التي لا تعلو عليها إلا مرتبة النبوة، فهم يعطون الإمام ما يعطونه للنبي صلى الله عليه و آله و سلم و يعصمونه عن الكبائر و الصغائر، و عن الخطأ و النسيان و الغفلة، و لا يعلو عليه النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلا بأنه يوحى إليه، و أنه النبي المبعوث، و أن كل علم لهم مشتق من علمه الشريف «١».

هذا ما يقوله حول ادعاء المرتبة المقاربة من مرتبة النبوة، و لا أدري ما هو مورد الاستنكار من ذلك، و ما معنى الإمامة إن لم تكن كذلك، فالإمام هو ممثل النبي، و المبلغ عنه أحكام الله سبحانه و تعالى، و هو أعلم الأمة و أروعهم، و أزهدهم و أتقاهم، و هو متصف بجميع صفات الكمال، و منزّه عن شوائب الأعمال، و معصوم

من الزلل إلى آخر صفاته، و إذا لم يكن الإمام كذلك - كما نعتقد - فما الفرق بينه و بين غيره، و ما هو اختصاصه في تحمل عبء تبليغ الأحكام و رعاية الأمة.

و أعود فأقول إن الأسباب التي ذكرها في اعتذاره عن تأخير الكتابة عن الإمام الصادق هي أسباب واهية، لا تصلح أن تكون في نظر الاعتبار مانعة، ولئن كان الغلو و ادعاء الألوهية و ادعاء الرتبة المقاربة لرتبة النبوة مانعة، فإن التأخير عن الكتابة في أبي حنيفة أولى لأن أخباره قد رفعت إلى أسمى درجة من الكمال، و هي قريبة من مرتبة النبوة، بل فوقها، و المؤلف مع ذلك يقول: إن اتباع مذهبه غالوا في النناء عليه حتى تجاوزوا فيه رتبة الفقيه المجتهد «١».

و هذه الكلمة لا تثير التشكيك، و لا تبعث على الدهشة، مع أنا وجدناهم يرفعون مقام أبي حنيفة إلى درجة لا يقاربها أحد، فهو بصورة الإنسان و سيرة الملك، كما يقول الأستاذ السيد عفيفي المحامي «٢».

و إنه وضع ستين ألف مسألة في الإسلام، ثمانية و ثلاثين ألفا في العبادات، و الباقي في المعاملات، و لولاها لبقى الناس في الضلالة «٣».

و إنه سراج الأمة. و معنى ذلك أنه دليل الهداية فاتباعه نجاة، و مفارقتة وقوع في ظلمات الضلالة، إلى كثير من أقوال الغلو التي يقصد بها تقويم شخصيته، و إعلاء مكانته، و هذا كله هين بالنسبة إلى ادعاء مرتبة تعلو على مرتبة الصحابة، بل مرتبة النبوة، و إنه كلقمان الحكيم في عصره.

كما قالوا بأن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلّم أسف أن لا يكون في أمته مثل لقمان في حكمته، فأخبره جبرئيل إن كان في أمة داود مثل لقمان يتكلم بعدد كل حبة من الصبرة حكما، فنحن نجعل في أمتك نعمان يتكلم بعدد كل حبة من الصبرة مسائل و أجوبة ...

الخ «٤».

أى أن أبا حنيفة يصبح ملهما من الله في علمه، يتكلم بما لم يتكلم به غيره،

---

(١) مقدمة كتاب (أبو حنيفة) لأبي زهرة.

(٢) مقدمة كتاب (أبو حنيفة) للسيد عفيفي.

(٣) مفتاح السعادة ج ١ ص ٧١.

(٤) المناقب للمكي ج ١ ص ١٢.

ص: ٩١

و هو بهذا يرتفع إلى درجة النبوة، و أعلى من درجة الصحابة، إذ لم يكن فيهم مثل لقمان فأسف النبي لذلك، فكان أبو حنيفة سلوته.

و أعظم من هذا أنهم ادعوا له منزلة من العلم فوق منزلة الأنبياء، فإنهم قالوا:

إن أبا حنيفة كان يعلم الخضر عليه السلام في حياته و لما مات أسف الخضر عليه السلام و ناجى ربه و قال: إلهي إن كان لى عندك منزلة فأذن لأبى حنيفة حتى يعلمنى من القبر على حسب عادته حتى أتعلم شرع محمد على الكمال، فأحياه الله و تعلم منه العلم إلى خمس و عشرين سنة إلى آخره «١».

و قالوا: إن النبي افتخر بأبى حنيفة. و تقولوا عليه: بأنه يقول: إن آدم افتخر بى، و أنا أفتخر برجل من أمتى اسمه النعمان بن ثابت.

و بصورة أخرى: الأنبياء يفتخرون بى و أنا أفتخر بأبى حنيفة، و من أحبه فقد أحبني و من أبغضه فقد أبغضني «٢».

و يطول بنا المدى إن أردنا أن نقدم للقراء نماذج من الغلو في وضع أحاديث، و خلق حكايات، و تلفيق أقوال تستوجب تأخير الكتابة عن أبى حنيفة، و استخراج صورة صحيحة له من التاريخ و المناقب ليس الطريق لها معبدا، كما اعترف المؤلف نفسه.

و كذلك القول في استخراج صورة صحيحة لغيره من رؤساء المذاهب، فالجميع قد أخطوا بهالة من الغلو و التقدير.

فمالك قد هجر أتباعه الأخذ بكتاب الله و سنة رسوله، و أخذوا بقوله فكان يقال لهم: قال رسول الله فيقولون قال مالك. إلى غير ذلك.

و الشافعي قد حصروا العلم به و أوجبوا اتباعه و التقيد بمذهبه، و أنه عالم قريش و أنه و أنه ...

و أحمد ادعى له أنه قام في الأمة مقام النبوة و أن الله أعز هذا الدين به و بأبى بكر

---

(١) الياقوتة لابن الجوزى ص ٤٨ و كتاب إشراف الساعة ص ١٢٠.

(٢) الدر المختار في شرح تنوير الأبصار ج ١ ص ٥٢، ٥٤.

ص: ٩٢

فقط و ليس في الإسلام مثل أحمد بن حنبل «١» و أن حبه علامة السنة و بغضه علامة البدعة، و أن الصلاة عليه أفضل من الجهاد في سبيل الله «٢» و أن من أبغضه كافر و لو لا أحمد لذهب الإسلام «٣» و أن من لم يرض بإمامته فهو مبتدع «٤». إلى آخر ما هنالك من أقوال، و بهذا العرض السريع أمام القراء أترك لهم الحكم و إذا ما كان الغلو يدعو إلى تأخير الكتابة عن الشخص، فلما ذا لا يدعو ذلك إلى تأخير من هو محاط بهالة من الغلو أكثر من غيره؟ و بهذا يظهر من الأستاذ أبو زهرة أن هؤلاء الذين كتب عنهم هم أقل غلوا، و الطريق إلى معرفتهم أسهل بكثير من طريق معرفة شخصية الإمام الصادق عليه السلام.

هذا ما ينم عنه قوله، و ما يعبر عنه تعبيره، و لكننا لا نترك هذا الموضوع إلا بأن نستفهم من الأستاذ عن معالجته لموضوع الغلو و لم لم يتعرض له؟

و أما التأليه للأئمة- و العياذ بالله- فلم يذكر عنه شيئاً- لأنه لم يكن هناك من شيء سوى أبواق دعاية التضليل، و خرافات و أقوال واهية لا تصلح أن تكون محل اعتبار.

أما غلو أصحاب المذاهب فقد وجهه المؤلف و عزاه إلى التعصب. و استخرج ما شاء و ترك ما شاء، و دافع أكثر من غيره، و له رأيه، و لا تتشدد في المؤاخذه عليه فنحن نخالفه في الرأي، و سنعطي رأينا حول أسباب تأخير الكتاب كما نراه.

تمهيد الأستاذ أبي زهرة:

مهد الأستاذ لدراسته عن الإمام بتمهيد لطيف بعد ذكره لكلمة الإمام الصادق عليه السلام: (إياكم و الخصومة فإنها تحدث الشك و تورث النفاق) و ذلك التمهيد يتضمن سوء عاقبة الخصومة في الدين، لأنها تحدث تشكيكا في الحقائق، و حيث كان التشكيك كان الاضطراب النفسى، و إن طلب الحق يجب أن يكون لذات الحق، فلا يستقيم الفكر إلا إذا أخلص القلب، و لا يخلص القلب إلا إذا اتجهت النفس بكلبتها

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٣٢.

(٢) نفس المصدر ص ٣٤.

(٣) طبقات الحنابلة ج ١ ص ١٣.

(٤) نفس المصدر ص ١٥.

ص: ٩٣

نحو الحقيقة، و لذلك يضيع الحق دائما وسط ما تثيره الخصومات من لجاجة، و ما يجتهد كل خصم من أن يدحض حجة صاحبه، غير ملتفت لما يكون في قوله، أو ادعائه من صواب.

و إن الخصومة حول الحقائق، و خصوصا الدينية هي آفة الأمم في قديمها و حديثها، و إن كلمة الإمام الهاشمى العلوى الفاطمى (جعفر الصادق) كلمة مصورة تمام التصوير لتلك الحقائق، و كأنها نور يشق حجب الغيب، و يصور ما وقع؛ و يهدى إلى التى هى أقوم.

ثم يذكر الفرق بين الخصومة في الدين، و اختلاف الفقهاء حول استنباط الأحكام التى ليس فيها نص قطعى الدلالة و الثبوت.

و يستمر فى البيان فيقول: و إننا وجدنا بعد أن ذهبت الخصومة التى صحبت فتنا كانت تموج كموج البحر، و قد ظهرت كقطع الليل المظلم، أن الفرق التى حملت هذه الخصومات حملت مع الافتراق علما فيه بيان وجهات النظر المختلفة، ففى كل فرقة من الفرق ميراث لعلم غزير يجب أن يدرس، و يمكن أن نستخلص منه حقائق تفيد الإسلام، و قد تتخذ سلاحا للدفاع عنه كتلك الفلسفة التى تركها المعتزلة فى تنزيه الله تعالى.

و إن فى الآراء الفقهية التى وصلت إليها بعض الفرق الإسلامية، كالزيدية و الإمامية ما يصح الأخذ به، و يكون علاجا لبعض أدواتنا الاجتماعية، و هو فى ذاته لا يخالف كتابا و لا سنة، بل استنباط حسن على ضوءهما، و قد أخذت قوانين مصر بالفعل من آراء الإمامية، و وقع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث طلقة واحدة، نعم صرحت المذكرة التفسيرية أنها أخذته من ابن تيمية، و لكن ابن تيمية صرح بأنه أخذها من أقوال الأئمة من آل البيت، و أخذ قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ بإجازة الوصية لوارث، و هو رأى عند الإمامية، و إن كان المأثور عن الإمام جعفر خلافه.

الملاحظة:

تتفق مع الأستاذ فى كثير من أقواله، و هو بحديثه هذا يبعث الأمل فى النفس بتحقيق ما يجب على كل مسلم تحقيقه، من الدعوة إلى الألفة و نبذ الخصومات، و ترك الحزازات، ليخف المصاب و يهون الخطب، و يزول سوء التفاهم، بالدعوة إلى

ص: ٩٤

التقارب فى عصر أحوج ما نكون فيه إلى التفاهم و التقارب.

فقد حلت بنا مشاكل متشابهة. و فرقنا عوامل مختلفة، و هى لا تزال تفتك بدائها رغم الوعى الذى حصل فى الآونة الأخيرة عند أكثر المفكرين، و دعاة الإصلاح، و نحن نشكر الأستاذ لهذا الشعور.

و الذى يلزمنا أن نؤاخذه فيه علميا هو نسبة الأثر عن الإمام الصادق بعدم الوصية للوارث، و الذى يظهر من الأستاذ جزمه بهذا، و الواقع خلاف ما ذهب إليه، فإن الأثر الصحيح عن الإمام الصادق هو إجازة الوصية للوارث.

قال أبو بصير: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث؟ فقال: تجوز.

و قال محمد بن مسلم: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث؟ فقال:

تجوز.

أما ما رواه القسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله عن رجل اعترف لوارث بدين فى مرضه، فقال: لا تجوز وصيته لوارث و لا اعتراف له بدين.

فقد حمل ذلك على نفى الوصية بالزائد عن الثلث، كما فى الحديث النبوى المروى عن تحف العقول أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله قد قسم لكل وارث نصيبه الميراث، ولا تجوز وصية الوارث بأكثر من الثلث.

والذى تجدر الإشارة إليه - هنا قبل مغادرتنا هذا الموضوع - هو أن عبارة الأستاذ حول إجازة الوصية للوارث فى المذهب الجعفرى توهم بأن ذلك مخالف لكتاب الله العزيز، والحقيقة أن القول بعدمها خلاف لكتاب الله إذ يقول عز من قائل:

كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ [البقرة:

١٨٠]، فهذا نص، و ادعاء نسخه بالحديث الذى رواه أبو قلابة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا وصية لوارث» فهو خير آحاد، والكتاب لا ينسخ بخبر الآحاد، وعلى مذهب الشافعى أن القرآن لا ينسخ بالسنة «١» و لذلك ادعى بعضهم الإجماع على مضمون الخبر و ذهب بعضهم إلى أن الحديث مخصص للآية «٢».

---

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٤٠.

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى الحنفى ج ٧ ص ٣٣١.

ص: ٩٥

و نحن نأمل من الأستاذ أن يترك التعبير بما يثير الشك و يطمس الحقيقة و كان الأجدر به أن يشير إلى الخلاف ليسلم من المؤاخذة فى مخالفة ما وعد فيه بتمهيده السابق.

و بعد ذلك ينتقل إلى البحث حول المتعة و ينسب إلى الإمام الصادق عن كتب الزيدية بأنه قال: هى الزنا، و يذهب لتأييده و يبدى رأيه بأن المتعة من المخادنة التى نهى الله عنها.

و هذه المسألة قد حررها العلماء و بسطوا القول فيها، و كثر فيها النقاش و الجدل، و لا جدال فى مشروعيتها فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم، و ادعى بعد ذلك نسخها، و قد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من السلف، منهم من الصحابة: أسماء بنت أبى بكر، و جابر بن عبد الله، و ابن مسعود، و ابن عباس، و معاوية، و عمرو بن حريث، و أبو سعيد و سلمة ابنا أمية بن خلف، و رواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و مدة أبى بكر و عمر إلى قرب آخر خلافة عمر «١».

و قال الحافظ فى التلخيص: و من المشهورين بإباحتها ابن جريح فقيه مكة و لهذا قال الأوزاعى: يترك من قول أهل الحجاز خمس منها متعة النساء «٢».

و روى عن عمر بن الخطاب أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان «٣».

و قال ابن بطلال: روى أهل مكة و اليمن عن ابن عباس إباحة المتعة و روى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة، و إجازة المتعة عنه أصح و هو مذهب الشيعة «٤».

و قال الشوكاني: و ممن حكى القول بجواز المتعة عن ابن جريح، الإمام المهدي في البحر، و حكاه عن الباقر و الصادق و الإمامية «٥».

و من هذا يظهر أن كتب الزيدية تنص على أن الإمام الباقر و الصادق عليه السلام كانا يقولان بجواز المتعة.

---

(١) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٥١٩.

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٥.

(٣) المحلى ج ٩ ص ٥٢٠.

(٤) العدة لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ج ٤ ص ١٩٥.

(٥) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٦.

ص: ٩٦

أما ما ذكره المؤلف هنا من أن الإمام الصادق قال عن المتعة إنها الزنا، فهو لا صحة له و مكذوب عليه، و لیت المؤلف ذكر المصدر لذلك.

و الذى أراه أنه اشتبه على المؤلف الأمر فيما ذكره الشوكاني عن الخطابى إذ يقول: و البيهقى نقل عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال: هى الزنا بعينه.

فظن المؤلف أن هذا النقل عن الشوكاني، و يعتبر ذلك كرواية يرويها عن الإمام الصادق عليه السلام و قد ذكر ذلك محمد بن إسماعيل فى العدة «١» و لا أستبعد ذلك من تساهل الشيخ فى النقل و تسرعه فى الحكم، و لتترك الحديث فى الموضوع لمحلّه فى المباحث الفقهية، و نفسح المجال للأستاذ فى حديثه، و نحن نصغى إلى ما يقول معرضين عن مناقشته فى أمور كثيرة نتحمل ما يمر على أسماعتنا من أقوال هى أبعد ما تكون عن الحق، و لا نحب أن نقطع حديثه فيما نستنكره خشية طول المكث، فالنقاش معه طويل، و نحن فى أول مرحلة من مراحل البحث، كما لا نحب مبادرته فى المناقشة، و الرد حول أمور نحاول أن نجد لها عذرا من جانبه، و لأننا نحب أن نخطو معه خطوات يسودها الاتزان، و التجرد عن النقد المرير.



خطوات تحقيق هدف سام، و غاية شريفة، و أمل منشود من قديم الزمن، و هو رفع الالتباس، و إزالة الحواجز عن طريق التقارب و التفاهم و نحن نود أن ينتهي بنا السير و لا نتفرق من مجلس النقاش إلا على ما نحب من الوصول إلى الحقيقة، و لا سلطان للعاطفة علينا، و لا أثر لغبار الطائفية في أبردنا.

نريد أن نتفاهم، و نريد أن نصل إلى الواقع، عسى أن يزول كابوس الطائفية الرعناء، التي مزقت جسم الأمة و نهشت عظامها و فرقت شملها، و من الله نستمد العون و عليه الاتكال.

بيت الإمام الصادق من سنة ٨٠ هـ إلى سنة ١٤٨ هـ

(بيته): يتكلم المؤلف تحت هذا العنوان عن بيت الإمام الصادق عليه السلام فيقول: كان البيت العلوي أكبر مصادر النور و العرفان بالمدينة المنورة، فإنه منذ نكبة الإسلام

---

(١) العدة ج ٤ ص ١٩٥.

ص: ٩٧

بمقتل الشهيد و أبي الشهداء الحسين بن علي رضي الله عنهما انصرف آل البيت إلى العلم النبوي يتدارسونه ...

ثم يتحول إلى الإشارة لجده زين العابدين و أبيه الباقر عليه السلام و قال: و كان يقصده - أي الإمام الباقر عليه السلام - من أئمة الفقه و الحديث كثيرون: منهم سفيان الثوري، و سفيان بن عيينة محدث مكة، و منهم أبو حنيفة فقيه العراق، و كان يرشد كل من يجيء إليه و يبين له الحق الذي لا عوج فيه. و لنذكر لك مناقشة جرت بينه و بين أبي حنيفة فقيه العراق، و كان أبو حنيفة قد اشتهر بكثرة القياس، حتى تناولته الألسن، و إليك بعض ما جرى بينهما.

قال محمد الباقر: أنت الذي حولت دين جدي و أحاديثه إلى القياس!! قال أبو حنيفة: اجلس مكانك كما يحق لي، فإن لك عندي حرمة كحرمة جدك صلى الله عليه و آله و سلم في حياته على أصحابه، فجلس ثم جثا أبو حنيفة بين يديه، ثم قال: إني سألك عن ثلاث كلمات، فأجبنى: الرجل أضعف أم المرأة؟

قال الباقر: المرأة أضعف.

قال أبو حنيفة: كم سهم المرأة في الميراث؟

قال الباقر: للرجل سهمان و للمرأة سهم.

قال أبو حنيفة: هذا علم جدك و لو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم، و للمرأة سهمان، لأن المرأة أضعف، ثم الصلاة أفضل أم الصوم؟

قال الباقر: الصلاة أفضل.

قال أبو حنيفة: هذا قول جدك، و لو حولت قول جدك لكان أن المرأة إذا طهرت أمرتها أن تقضى الصلاة و لا تقضى الصوم، ثم البول أنجس أم النطفة؟

قال الإمام الباقر: البول أنجس.

قال الإمام أبو حنيفة: لو كنت حولت دين جدك بالقياس لكنت أمرت أن يغتسل من البول، و يتوضأ من النطفة و لكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس.

فقام الإمام الباقر و عانقه و قبل وجهه، و من هذا الخبر تتبين إمامة الباقر للعلماء

ص: ٩٨

يحضرهم إليه و يحاسبهم على ما يبلغه عنهم أو يبدر منهم، و كأنه الرئيس يحاكم مرءوسيه ليجعلهم على الجادة ... انتهى.

هذه القصة:

ذكرها الأستاذ هنا بدون مصدر و لا سند، و هى مقلوبة و مفتعلة، و القضية كانت بين الإمام الصادق عليه السلام و بين أبى حنيفة، و كان الإمام الصادق هو الذى ساق هذه المسائل على أبى حنيفة مستنكرا عمله بالقياس، و أبو حنيفة يجيب، و قد ذكرها المؤلف على وجهها الصحيح «١» كما يلى:

عن عيسى بن عبد القرشى قال: «دخل أبو حنيفة على أبى عبد الله (أى الصادق) فقال له: «يا أبا حنيفة بلغنى أنك تقيس. قال: نعم.

قال: لا تقس فإن أول من قاس إبليس حين قال: خلقتنى من نار و خلقتة من طين، فقاس ما بين النار و الطين، و لو قاس نورية آدم بنورية النار لعرف فضل ما بين النورين و صفاء أحدهما.

ثم قال الأستاذ: و جاء فى الكافى أيضا عن أبى حنيفة: «استأذنت عليه (أى الصادق) فحجبنى و جاء قوم من الكوفة ... إلى آخر ما ذكره، و إن الإمام الصادق أنكر على أبى حنيفة قياسه و أورد عليه مسألة المقايسة بين البول و المنى، و مسألة الصلاة و الصوم و الحيض، و مسألة ميراث الأنثى، و ميراث الذكر ... الخ.

فالقصة إذن مختلفة و لا بد للأستاذ بأن يستنتق ثم يحكم حسب ما يؤدى إليه رأيه، و ما أدى إليه تتبعه، و هل القصة كانت بين الإمام الباقر و أنه هو المسئول و بين أبى حنيفة و هو السائل؟ أم كانت بين الإمام الصادق و بين أبى حنيفة كما هو الصحيح؟

و هنا يصدر المؤلف حكمه بصفته قاضيا فيقول:

إن لهذه القصة روايتين: إحداهما فى كتب أخبار أبى حنيفة، و تروى القصة مع أبى جعفر الباقر رضى الله عنهما، و تذكر أن أبى حنيفة هو الذى ساق مسألة قضاء الحائض للصوم دون الصلاة، و مسألة الاغتسال من المنى دون البول، و مسألة نصيب البنت دون الذكر.

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ٢٩١.

ص: ٩٩

و الثانية رواية الإمامية بين أبى عبد الله و أبى حنيفة، و أن السؤال كان من الصادق «١».

و بعد أن حصر المؤلف الرواية بطريقتين لا ثالث لهما أخذ يقارن و يوازن ليصدر حكمه فى ذلك فيقول:

هذه الرواية لم يسندها الكلينى إلا إلى أبى حنيفة، و من حقنا أن نوازن بينها و بين المروى عن أبى حنيفة رضى الله عنه فى مناقبه، أن المناقشة بينه و بين الباقر، و أن أبى حنيفة هو الذى أورد مسألة المقايسة ...

و ما دامت الرواية مستندة إلى أبى حنيفة فإننا نقبل كلام الرواة عنهم، لأنهم أعلم به و لأن الكلينى ليس فى درجة أبى حنيفة فى الفقه ... «٢».

و بهذا تصح الرواية الأولى و هى أن أبى حنيفة هو السائل و المنتصر فى نظر المؤلف.

و نحن من حقنا أن نقارن و نوازن و من حقنا أن ندافع و نناقش، و لم يكن غرضنا هنا إلا إعطاء صورة عن تسرع الشيخ فى حكمه و تساهله فى نقله، و ليصح لنا كما أصغينا له فنقول: قارن المؤلف هنا بين الطريقتين عند ما حصر الرواية فيهما: أولهما كتب المناقب، و ثانيهما كتاب الكافى للشيخ الكلينى رحمه الله.

و قد اعتبر ما جاء فى كتب المناقب صحيحا، و هو أوثق مما جاء عن الكلينى، إذ المؤلف متحامل عليه و ما دام كذلك فهو لا يثق بما يرويه، كما صرح مرارا و هاجمه فى عدة مواطن ظلما و عدوانا.

و نحن ننبه الأستاذ لوقوعه فى هذا الخطأ الشائن، و إن دل على شىء فإنما يدل على عدم تتبعه و إحاطته، و يكشف عن تسرعه فى حكمه.

و القصة لم تكن منحصرة فى هذين الطريقتين فقط، فقد رواها الكثيرون بأنها كانت بين الإمام الصادق و أبى حنيفة، و ما جاء فى كتب المناقب غير صحيح.

ولا نبعد بالقارئ فنقدم له مصادر أخرى، و لكننا نذكر هنا واحدا منها و هو

---

(١) الإمام الصادق لأبي زهرة ص ٥١٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٣.

ص: ١٠٠

كتاب الحلية؛ لعلم من أعلام السنة، و محدث من محدثهم، و هو أبو نعيم «١» فقد أوردها «٢» بسند عن عبد الله بن شبرمة «٣» قال:

دخلت أنا و أبو حنيفة على جعفر بن محمد، فقال لابن أبي ليلى: من هذا معك؟ قال ابن أبي ليلى: هذا رجل له بصر و نفاذ في أمر الدين.

قال: لعله يقيس الدين برأيه؟ قال: نعم.

فقال جعفر لأبي حنيفة: ما اسمك؟ قال: نعمان ... ثم قال له: حدثني أبي عن جدى أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: أول من قاس أمر الدين برأيه إبليس قال الله تعالى له: اسجد لآدم. فقال: (أنا خير منه خلقتنى من نار و خلقتنه من طين) فمن قاس الدين برأيه قرنه الله يوم القيامة بإبليس، لأنه اتبعه بالقياس.

ثم قال جعفر: أيهما أعظم، قتل النفس أو الزنا؟

قال أبو حنيفة: قتل النفس.

قال الصادق: فإن الله عز و جل قبل فى قتل النفس شاهدين، و لم يقبل فى الزنا إلا أربعة.

قال الصادق: أيهما أعظم الصلاة أم الصوم؟

قال أبو حنيفة: الصلاة.

قال الصادق: فما بال الحائض تقضى الصوم، و لا تقضى الصلاة؟! فكيف ويحك يقوم لك قياسك؟ .. اتق الله و لا تقس برأيك.

هكذا يروى أبو نعيم فى كتاب الحلية هذه القصة، و هو أوثق و أشهر من كتاب المناقب لأبي حنيفة.

(١) أبو نعيم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني المتولد سنة ٣٣٦ هـ و المتوفى سنة ٤٣٠ هـ له كتب كثيرة منها كتاب الحلية فى عشرة أجزاء و هو من حفاظ الدنيا و قد تعصب عليه الحنابلة فهجر.

(٢) حلية الأولياء ج ٣ ص ١٩٦.

(٣) عبد الله بن شبرمة الضبى الكوفى المتوفى سنة ١٤٤ هـ قاضى الكوفة، و أحد الأعلام، روى عن أنس، و أبى الطفيل، و الشعبي، و عنه شعبة و السفينان، و ابن المبارك، قال العجلي كان فقيها عاقلا عفيفا، ثقة شاعرا حسن الخلق.

ص: ١٠١

فحكم الشيخ بانحصار طريق هذه القصة غير صحيح، و لأن قدّم الشيخ كتب المناقب على كتاب الكافى و ذهب لصحتها دونه، ففى ذلك أمر لا يخفى و قصد لا يجهل، دائما يتراءى من وراء الألفاظ، و لنفرض تنزلا عدم الوثوق بما ينقله الشيخ الكلينى فكيف خفيت عليه المصادر الأخرى، كدعائم الإسلام، للقاضى أبى حنيفة النعمان المغربى، و هو أقدم من كتاب المناقب و غيره من كتب التاريخ و الحديث.

و على أى حال: فالمؤلف مؤاخذ هنا فى عدة أمور نرجو أن يتنبه لها و لا يضيق صدره حرجا لأن تساهله فى نقله من أهم ما يؤاخذ عليه.

و لقد عرنتى دهشة عند ما وقفت على نقل المؤلف لهذه المحاوراة المحورة، إذ المشهور أنها بين الإمام الصادق و أبى حنيفة فكيف استساغ نقلها و أخفى مصدرها ثم بعد ذلك يوازن و يقارن و يحكم بصحتها ... غريب ذلك.

لقد أخفى المؤلف مصدر المحاوراة و نحن لا نخفيه على القراء، إن هذه القصة أو هذه المحاوراة المقلوبة ذكرها الكردرى فى مناقب أبى حنيفة «١» و الخوارزمى فى مناقب أبى حنيفة أيضا «٢» و كلاهما يرويانها بسند عن عبد الله بن المبارك فهو شاهد عيان لهذه القصة، و هى تبدأ بمكاتبة أبى المحاسن، و سند هذه المحاوراة كلهم من الحنفية، و لا نكلف أنفسنا بالبحث عنهم و لكننا نكتفى باستنطاق عبد الله بن المبارك، فهل شاهد هذه القصة أم رواها عن أحد؟! و لا يمكن أن يكون هو المشاهد و ذلك لأننا إذا وجهنا أشعة التاريخ فإنها تكشف أن ولادة عبد الله بن المبارك كانت فى سنة ١١٨ هـ و وفاته فى سنة ١٨١ هـ «٣» و بهذا يثبت أن ابن المبارك لم يشاهد القصة، و أنها مكذوبة عليه، إذ كيف يعقل أن يدعى مشاهدة شىء و هو فى بطون الأرحام، لأن وفاة الإمام الباقر عليه السلام كانت سنة ١١٤ هـ أى قبل ولادة ابن المبارك بثلاث سنين و على ما يرويه الكردرى من أنه قبل إن ولادة ابن المبارك سنة ١٢٩ هـ فيكون الفرق أربع عشرة سنة بين ولادة ابن المبارك و وفاة الإمام الباقر.

(١) المناقب للكردرى ج ١ ص ٢٠٨.

(٢) المناقب للخوارزمى ج ١ ص ١٦٧-١٩٧.

(٣) شذرات الذهب ج ١ ص ٢٩٥ و الخلاصة للخزرجي ص ١٧٩ و مناقب أبي حنيفة للكردي ج ٢ ص ١٦٧.

ص: ١٠٢

و على كل حال: فإن مقارنة الأستاذ و حكمه بعد ذلك غير صحيح، لأن كتاب المناقب قد وضعوا أشياء كثيرة، و خلقوا حكايات و قالوا فيها أقوالا مغرقة في الكذب، و مسرفة في المبالغة، و دافعهم في ذلك تعصبهم لإمامهم، و إعجابهم به، و هذا يستوجب التثبت في الحكم بصحة ما ينقلونه و تحقق صدق ما يقولونه.

و لقد دفعهم التعصب إلى تغيير بعض المحاورات و المناظرات عن أصلها، أمثال هذه المحاورات و غيرها، و على سبيل المثال نشير هنا إلى ما ذكره الكردي في محاوره «١» مؤمن الطاق مع أبي حنيفة على غير صورتها الواقعية و قد ذكر هذه المناظرة ابن النديم في الفهرست و هو أقدم من الكردي و أوثق، و إليك نصها:

قال ابن النديم المتوفى سنة ٣٧٨ هـ في ترجمة مؤمن الطاق: و كان حسن الاعتقاد و الهدى، حاذقا في صناعة الكلام، سريع الخاطر و الجواب، و له مع أبي حنيفة مناظرات منها:

لما مات جعفر الصادق عليه السلام قال أبو حنيفة لشيطان الطاق: قد مات إمامك! قال: لكن إمامك لا يموت إلا يوم القيامة. يعني إبليس «٢».

و لكن الكردي يقلب هذه المحاورات على غير واقعها؛ تعصبا و من دون مراعاة للحقيقة و التفات للأمانة.

و لإظهار الحقيقة أطلنا النقاش هنا مع الأستاذ، و إلا فالقصة لا ترفع من مقام الإمام في واقعها، و لا تضع إن غيرت عنه، لأننا دائما يجب أن نراعي الحقيقة، و نجهد في إظهارها من بين حجب التمويه، و غبار الشكوك.

و الذي يظهر جليا أن أبا حنيفة أخذ بأمر الإمام الصادق عليه السلام و انتفع بوصيته عند ما أقام في المدينة مدة سنتين و لهذا أعلن بقوله: (لو لا الستتان لهلك النعمان).

شيوخه:

يقول الأستاذ في ص ٨٧: هنا يختلف تفكيرنا عن تفكير إخواننا الإمامية، فهم يرون أن علمه إلهامي لا كسب فيه، و نحن نقول: إن علمه كسبي فيه إشراق

---

(١) المناقب للكردي ج ١ ص ١٦٢.

(٢) تكملة الفهرست ص ٨.

ص: ١٠٣

الإخلاص، و نور الحكمة، و رياضة النفس على التقوى، و الفضيلة و سمو الروحي، و العزوف عن مناعم الدنيا و مشاغلها، و لذلك نحن نفرض أنه تلقى على شيوخ، و أخذ عنهم و دراسهم، و أنه بهذا جمع علوم الحديث، و الفقه، و القرآن، و اتصل بمعاصريه فى سبيل الحصول على هذه المجموعة العلمية، كما كان بيته بيت الحكمة و العلم.

ثم يقول الأستاذ ص ٨٧.

و إننا لا بد أن نفرض أن أساتذته ثلاثة، تلقى عليهم، و كلهم له قدم ثابتة فى العلم، و كلهم إمام يؤخذ عنه.

أولهم جده على زين العابدين رضى الله عنه، فقد مات زين العابدين و الصادق فى الرابعة عشرة من عمره أو حولها، و هذه السن هى سن التلقى و الأخذ، فلا بد أنه أخذ عنه، و خصوصا أنه بقية السيف من أولاد الحسين رضى الله عنهم.

و إن زين العابدين هذا كان يأخذ علم آل البيت و يضيف إليه علم التابعين الذين عاصروه، و كان يدخل مسجد رسول الله و يجلس فى حلقاتهم و قد روى أنه قال له نافع بن جبير بن مطعم القرشى عاتبا: غفر الله لك، أنت سيد الناس تأتى تتخطى خلق الله و أهل العلم من قريش حتى تجلس مع هذا العبد الأسود!! فقال له على بن الحسين: إنما يجلس الرجل حيث ينتفع، و إن العلم يطلب حيث كان.

و روى أنه كان يسعى للالتقاء مع سعيد بن جبير التابعى و كان من الموالى، فقيل له ما تصنع به؟ قال: أريد أن أسأله عن أشياء ينفعنا الله بها، و لا ينقصه أنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء «١».

المناقشة:

كنا نصغى لحديث الشيخ و هو يصور الشيعة بأنهم ينفون أخذ الإمام الصادق عليه السلام عن جده زين العابدين و أبيه الباقر عليه السلام، و هذا أمر لا تقول به الشيعة الإمامية، فهم متفقون على أخذ الأئمة بعضهم من بعض، و رواية بعضهم عن بعض، فأهل البيت حلقة متماسكة، و مدرسة مستقلة تتصل برسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بأوضح السبل، و أقرب الطرق.

---

(١) ابن كثير ج ٩ ص ١٠٧.

ص: ١٠٤

و الشيخ يعد هذا الاستقلال غريبا لا يهضمه التفكير و لا يقبله ذوقه، و لهذا أصبح فى موضوع علم الإمام عليه السلام فى لف و دوران، و يحوم حول الظنون و التخمينات و الافتراض و اللابدية، فهو بهذا قد خرج عن دائرة الإثبات إلى خضم الفروض و

التخمينات، و هو لا يتفق بتفكيره مع تفكير إخوانه الإمامية فى مسألة استقلال علم أهل البيت و أخذ بعضهم عن بعض، إلا أن يضم إليهم بعضا آخر من غيرهم.

و قد فرض فرضا فأدخل القاسم بن محمد بن أبى بكر فى شيوخ الإمام الصادق لأنه جده فلا بد أنه روى عنه.

و لا محل للابدية، و لا مجال للافتراض، فإن الأمر يدور حول الثوابت و الوقائع.

و لا نبخس حق القاسم فهو علم من أعلام الأمة، و من الفقهاء السبعة، و من تلامذة الإمام زين العابدين عليه السلام، و لكن لم نجد للإمام الصادق عنه رواية أو نقل قول، فالافتراض عجز، و للابدية تحكم.

و نحن لا نقيم للافتراض وزنا، فإنما المدار مدار الثبوت و الواقع، و قد سلك الأستاذ طريقا آخر فى إثبات أخذ أهل البيت عن غيرهم، فحدثنا برواية نافع بن جبيرة أن الإمام زين العابدين قد حضر عند زيد بن أسلم، و هذه الرواية قد ذكرها أيضا فى صفحة ٢٠٠ و عقبها بقوله: و قد رواها صاحب حلية الأولياء بسند متصل نعتبره نحن سندنا صحيحا صادقا.

و لا نتجاوز الموضوع بدون بيان، و لا بد لى أن أسارع هنا فأجيب عما يدعيه هناك، من اتصال السند و صحته و صدقه.

الرواية:

قال أبو نعيم حدثنا عمر بن أحمد بن عثمان، قال حدثنا الحسين بن محمد بن سعيد، قال حدثنا الربيع بن سليمان، قال حدثنا بشر بن بكر و الخصيب بن ناصح، قالا حدثنا عبد الله بن جعفر عن عبد الرحمن بن حبيب بن أزدك، قال سمعت نافع بن جبيرة يقول لعلى بن الحسين: غفر الله لك أنت سيد الناس و أفضلهم تذهب إلى هذا العبد فتجلس معه - يعنى زيد بن أسلم - فقال: ينبغي للعلم أن يتبع حيث ما كان «١».

---

(١) الحلية ج ٣ ص ١٣٧ - ١٣٨.

ص: ١٠٥

هذه هى الرواية الصحيحة السند، الصادقة المتن كما يقول، و قبل الخوض فى المناقشة نلفت نظر القارئ إلى الخلاف بين نقل الأستاذ و بين من نقل عنه فليس فى أصل الرواية (تتخطى خلق الله)، و ليس فيها لفظ (عابثا)، و ليس فيها (إنما يجلس الرجل حيث ينتفع). فهذه الأمور لم تأت بلفظ الرواية المنسوبة إلى نافع كما ذكرها المؤلف هنا.

و نعود فنسائل الأستاذ عن حكمه السريع العاجل باتصال السند و صحته و صدق الرواية فهل عرفهم و قاس ذلك بمقياس العلم؟ إذ من الخطأ الحكم على شىء قبل معرفته، و نحن بعد أن وجهنا أشعة التاريخ و إجراء الفحص الدقيق، تبين علة هذه الرواية فى موضعين.



الأول- رجال السند: فقد ظهر أن هذا السند الذى وصفه الأستاذ بالصحة فيهم من لم يعرف أو هو فى طيات الجهالة، و ليس له ذكر فى كتب الرجال و الحديث إلا الربيع بن سليمان و هما اثنان:

الأول الربيع بن سليمان بن داود الجيزى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ و لم يوثقه أحد إلا يونس.

و الثانى الربيع بن سليمان بن داود المرادى مولا هم المصرى مؤذن الفسطاط المتوفى سنة ٢٧٠ هـ.

و أما عمر بن أحمد بن عثمان فهذا الاسم ينطبق على رجلين، أحدهما الحضرمى و الثانى النهروانى، و كلاهما مجهولان و أحدهما متهم بالوضع، فلا يمكن وصف هذا السند بالصحة و ذاك القول بالصدق.

أما الحسين بن محمد بن سعيد فلا يعرف من هو حتى يوصف نقله بالصحة و قوله بالصدق، و لعل الأستاذ الذى صحح حديثه يوافينا بترجمة فنشكر له ذلك.

و أما بشر بن بكر فليس له منزلة يتحلى فيها بالصدق فيوصف حديثه بالصحة، فهو مجهول لا يعرف، بل منكر الحديث كما نص على ذلك الأزدي و غيره إلى آخر السلسلة كابن أزدك و ابن ناصح.

أما اتصال السند فنرجو من الأخ المؤلف أن يوصل لنا السلسلة بين ابن أحمد و بين الربيع بن سليمان، فإن التحقيق قد أظهر لنا الانفصال، و ذلك بطول المدة و تفاوت الوقت، و هذا من أعظم الموهنات.

ص: ١٠٦

الثانى - إننا يجب أن نحترم الحقائق قبل أن نحترم الشخصيات، و الحقيقة التى لا غبار عليها أن القول بحضور الإمام زين العابدين عليه السلام فى حلقة زيد كان من أعظم ضروب التجنى على الحقائق، لأنه أبعد ما يكون عن الواقع، و ذلك بغض النظر عن علو منزلة الإمام زين العابدين: إذ هو أفاقه قريش فى عصره، بل أفاقه الأمة على الإطلاق. و ليس فى عصره من يدانيه فى منزلته، أو يماثله فى علمه و معارفه.

و بعد أن فحصنا سند الرواية، و ظهرت علتها يلزمنا أن نفحص الرواية نفسها، و قد انكشف لنا أن زيد بن أسلم لم تكن له حلقة درس فى عصر الإمام زين العابدين، لأن زيدا كان حدث السن لم يتجاوز عمره الخامسة و العشرين عند وفاة الإمام زين العابدين عليه السلام فإن ولادة زيد سنة ٦٦ هـ و وفاته سنة ١٢٦ هـ. و كانت ولادة الإمام زين العابدين عليه السلام سنة ٣٨ هـ و وفاته سنة ٩٢ هـ فالإمام زين العابدين عليه السلام أكبر من زيد بثمان و عشرين سنة.

فهل يستطيع أحد أن يفرض حلقة درس لشاب حدث السن مع وجود شيوخ المدينة، و سادات قريش، و كبار رجال العلم، مع أن علماء الرجال قد ذكروا زيد بن أسلم فى عداد تلامذة الإمام زين العابدين و رواة حديثه «١» و هو أصغرهم سنا، و إن أبى الشيخ إلا الإصرار على رأيه فإنى لا أتهمه هنا فى علمه، بل أتهمه فى عاطفته و جدله، فهو يقر بهذا الأمر، كما يقول فى كتاب الإمام زيد «٢» بعد أن ذكر التقاء زيد بواصل بن عطاء: أ يصح أن نقول إن زيدا تتلمذ على واصل؟ إن الرجلين فى سن واحدة،

فقد ولد كلاهما فى سنة ٨٠ من الهجرة النبوية أو قريبا من ذلك «٣»، و يظهر أنهما عند ما التقيا كان زيد فى سن قد نضجت، لأن واصلا «٤» لا يمكن أن يكون فى مقام من يدرس، إلا إذا كان فى سن ناضجة.

(١) الخزرجى فى خلاصة تذهيب الكمال ص ١٣١ و تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٢٤ و تهذيب الأسماء و اللغات للنووى ج ١ ص ٢٠٠ و غيرها من كتب الرجال.

(٢) كتاب الإمام زيد لأبى زهرة ص ٣٩.

(٣) الصحيح أن ولادة زيد كانت سنة ٦٦-٦٧ و ما ذكر هنا غير صحيح، و إن ذكر ذلك بعض المؤرخين، لأن النابت أن أم زيد اشتراها المختار بن أبى عبيدة، و كان قتل المختار سنة ٦٧ هـ.

(٤) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال المتولد سنة ٨٠ هـ و المتوفى سنة ١٣١ هـ رئيس المعتزلة الأول، و هو واضح الأصول الخمسة التى يرتكز عليها الاعتزال، و روى الجاحظ عنه أنه كان يزعم أن جميع المسلمين كفروا بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و هو تلميذ الحسن البصرى، و اختلف معه فى مسألة مرتكب الكبيرة و اعتزل عنه، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمى هو و أصحابه معتزلة.

ص: ١٠٧

هكذا يقرر الأستاذ هذه الحقيقة، و نحن نشكره للتنبية عليها، فقد نسب كتاب الفرق - الذين يكتبون بدون تثبيت - لزيد أنه أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء و تلمذ له، و هذا بعيد عن الصحة.

و ما أجدر ذلك بالمؤلف لو التفت فى المورد الذى نبخته من كتابه: الإمام الصادق لهذه الحقيقة فيقررها، فإن حضور الإمام زين العابدين عليه السلام فى حلقة زيد و هو شيخ قد قارب الستين، و زيد شاب لم يتجاوز السادسة و العشرين من عمره، شىء لا يمكن، هذا مع الإعراض عما يحوط الرواية من الأمور النافية لذلك.

و إن استدلال المؤلف بهذه الرواية، و تكريره لها فى عدة مواطن من كتابه أمر لا يتفق مع الواقع، و هو مكذوب و لا أصل له.

و أما الرواية الثانية فهى مرسله لا تصلح للاستدلال، و لا أتردد فى القول إن كلا الروايتين هما من وضع الموالى، إذ الرواة كلهم منهم، و هم يحاولون رفع مكانة أبناء قومهم بكل وسيلة، لأن زيد بن أسلم كان من الموالى، فأرادوا أن يرفعوا من شأنه فجعلوه أستاذ حلقة يحضرها كبار قريش و علماءهم، و من الأمور المستغربة حكم المؤلف بصحة الرواية و استنتاجه ما يؤيد به قوله، و هو أوهى من بيت العنكبوت.

و الخلاصة: أن الشيخ حكم بصحة هذه الرواية بدون التفات إلى ما يحوط بها من أمور يجب أن يلاحظها قبل إطلاق حكمه ثم يأتي بعد ذلك بأمر لا نعرفه و لا ندرى ما يقصد به و هو قوله:

و لا يضيق صدر إخواننا حرجا، إذا استشهدنا بكتب ليست من كتبهم، فإننا قد رأينا أفاضل من كتبهم يستشهدون على فضل الصادق نقلها عنها، و لا بد أنه اعتبره صادقا فى نقله، و من وصف بالصدق فهو صادق فى كل ما ينقل، فالصدق خلة فى الصادق لا تتجزأ «١».

و نحن نقول:

لا يضيق صدر أخينا حرجا إذا استشهدنا لرد قوله بكتب ليست من كتبه، فإننا قد رأينا يستشهد على تأييد أقواله نقلها عنها، و لا بد أنه اعتبرها صادقة.

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ٢٠١.

ص: ١٠٨

و أما قوله: و من وصف بالصدق فهو صادق فى كل ما ينقل فالصدق خلة فى الصادق لا تتجزأ.

فهذا قول يثير الدهشة، و يبعث على الاستغراب و هو حكم يقرره الشيخ بدون دليل، و لا أدرى ما يريد بذلك، أ يريد منا أن نسلم لكل كتاب نقل منه شيئا من باب الإلزام بأن جميع ما فيه صادق، لأننا صدقناه فى البعض مما ينقل، و يلزم ذلك التصديق بباقيه؟

و هل التزم فضيلته بهذه القاعدة؟ أم أنه يلزم غيره و لا يلتزم، و قد رأينا يستشهد بكتب لا يقرها و لا يعترف بصحتها، ككتاب الكافى، فهو يطعن فيه و يتهجم على مؤلفه ظلما و عدوانا، و لا تخفى علينا بواعث ذلك التهجم.

و نسأله أيضا أنك اعتمدت على كتاب مسند الإمام الصادق و قد جمعه مؤلف مجهول، و عليه بنيت أكثر أبحاثك فهل تصدق بكل ما ينقل؟ و لا تتهم صاحبه بالكذب؟ و لكنه لا يلتزم و يريد أن يلزم غيره؟! و نعود و العود أحمد:

نعود لنستمع بقية حديث الأستاذ بعد أن قطعنا عليه حديثه، و سارعنا لإتمام المناقشة، و أوضحنا للقراء مدى صحة استدلاله، و قوة برهانه حول استنكاره لعلم الأئمة الاستقلالى.

و قد فاتنا أن ننبه على ما جاء فى صفحة ٦٣ تحت عنوان وفاة الإمام الصادق عليه السلام إذ يقول:

و قد قال بعض الإمامية، إن أبا جعفر المنصور دس له السم فى طعامه و لا دليل على هذا القول، بل إن الذى يذكره المؤرخون خلافه، لأن المنصور بكى عند ما بلغه نعيه، حتى أخضلت لحيته ... و استشهد بما يرويه اليعقوبى من بكاء المنصور و قد مر بيانه.

ثم يستمر فى كلامه حول فراسة المنصور، و أن عيوننه كانت يقظة متبعة، فكان على علم باعتزال الصادق السياسة العملية و جنوحه إلى العلم، يغترف من مناهله و يسقى الناس من موارده و مصادره.

و لهذا نرجح أنه مات (أى الإمام الصادق) غير مقتول بسم أو غيره انتهى.

ص: ١٠٩

و لا نود أن نقول كل ما يلزم أن نقوله، عما تنطوى عبارته: باعتزال الصادق السياسة العملية و جنوحه إلى العلم يغترف من مناهله ...

فهى عبارة ساقها بلباقة، و ظاهرها المدح، و لكنها تنطوى على تدعيم رأيه بعدم استقلال علوم أهل البيت عن غيرهم، فلا نطيل المقالة هنا حول بقية أقواله.

و لكننا نؤاخذ به بما رجّح به رأيه من نفي وفاة الإمام بالسم. فهو ترجيح بدون مرجح و تحكم على التاريخ، و لقد ذكر ذلك منهم جماعة و صرح بعضهم بأن المنصور هو الذى دس إليه السم و إليك منهم:

١- المسعودى فى مروج الذهب ج ٢ ص ٢١٢.

٢- ابن حجر فى صواعقه صفحة ١٢٠.

٣- ابن الصباغ المالكى فى الفصول المهمة صفحة ٢٤٣.

٤- الشبراوى فى الاتحاف لحب الأشراف صفحة ٥٤.

٥- الشبلنجى فى نور الأبصار صفحة ١٤٤.

٦- ٧- و القرمانى فى تاريخه، و الخفاجى فى شرح الشفاء و غيرهم مما يطول ذكره، و بهذا يظهر نسبة القول للإمامية فقط غير صحيح، و نفي وفاة الإمام الصادق غير مسموم جناية على التاريخ و ترجيح للافتراضات و اللابدية.

لو لا الستتان لهلك النعمان:

هذه كلمة مشهورة قالها أبو حنيفة تلميذ الإمام الصادق عليه السّلام لأنه صحبه عامين، و يعد ذلك نجاة له كما هو مدلول اللفظ، و لكن الأستاذ أبو زهرة أراد أن يموه أو يشكك فى صحة نسبة هذا القول لأبى حنيفة، فنسب نقل هذه العبارة لكتب الإمامية، كما يقول فى ص ٣٨: و أبو حنيفة كان يروى عنه كثيرا (أى عن الصادق عليه السّلام) و أقرأ كتاب الآثار لأبى يوسف، و الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى، فإنك واجد فيهما رواية أبى حنيفة عن جعفر بن محمد فى مواضع ليست غير قليلة.

و يقول كتاب الإمامية إنه قد صحبه عامين، و يقولون: إن أبا حنيفة قال في هذين العامين: (لو لا الستتان لهلك النعمان).

ص: ١١٠

المصدر:

لا أكلف الأستاذ بتتبع المصادر لهذه الكلمة المشهورة في كتب السنة، لأن ذلك يشق عليه، إذ هو مطبوع على التساهل في النقل، و لهذا أضع بين يديه أقرب كتاب إليه هو (مختصر التحفة الاثنا عشرية) لمحمود شكرى الآلوسى ففي صفحة ٨ من الطبعة الأولى سنة ١٣٠١ هـ في الهند يقول: (و هذا أبو حنيفة رضى الله عنه و هو من بين أهل السنة كان يفتخر و يقول بأفصح لسان: لو لا الستتان لهلك النعمان يريد السنيتين اللتين صحب فيهما لأخذ العلم الإمام جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه).

هذا نص العبارة في الطبعة الأولى الحجرية و لعل تحصيلها يشق عليه، و لا يتكلف فإني أضع بين يديه الطبعة الثانية المطبوعة في مصر سنة ١٣٧٣ هـ في المطبعة السلفية و العبارة موجودة في الصفحة النامنة أيضا.

و الشيء الذى يبعث على الاستغراب هو عدم وقوف الأستاذ على هذا الكتاب و اطلاعه عليه، إذ الكتاب له صدى في العالم الإسلامى بما أحدثه من ضجة، و ما أثاره من فتنة، يوم أراد الاستعمار أن يحقق أهدافه في بلاد الهند في إثارة الطائفية، فانتدب لهذه المهمة رجلا يسمى شاه ولى الله الهنذى فألف كتابا أسماه التحفة الاثني عشرية و ملأه طعونا على الشيعة، و مات قبل أن يتمه فاتمه ولده و ترجمه إلى العربية رجل يسمى غلام محمد سنة ١٢٢٧ هـ و اختصره محمود شكرى الآلوسى، و حدث من وراء نشر هذا الكتاب ما حدث من مآسى لحساب الاستعمار فى البلاد الإسلامية، مما يؤلم ذكره، و بعد أن هدأت الفتنة و مر الزمن، و أفلس الاستعمار و أحس بشعور التقارب و التفاهم بين المسلمين، أراد أن يرجع عجلة التاريخ، فيلعب لعبته لتربح ورقته فأعيد طبع هذا الكتاب على يد السادة السلفية عسى أن يعيد التاريخ نفسه، و لكن خاب الأمل و كفى الله المؤمنين القتال و خسر هنالك المبطلون.

و بعد ذلك يقول:

و لعل هاتين السنيتين كانتا عند ما خرج أبو حنيفة من العراق مهاجرا بدينه، و فرارا من تعذيب ابن هبيرة له، فإنه أقام حيثئذ ببلاد الحجاز، و لعله قد لازم الإمام جعفرا فى هذه المدة.

و قد جاء فى حلية الأولياء ما يؤكد رواية هؤلاء الأعلام و غيرهم عن الإمام

ص: ١١١

الصادق فقد جاء فيها: و روى عن عدة من التابعين، منهم يحيى بن سعيد الأنصارى، و أيوب السختياني، و أبان بن تغلب و أبو عمر بن العلاء و يزيد بن عبد الله الهادى، و حدث عنه من الأئمة الأعلام مالك بن أنس و شعبة بن القاسم و سفيان بن عيينة، و سليمان بن بلال و إسماعيل بن جعفر «١».

و قد رأينا كيف غالى بعض المنتسبين إلى مذهب الإمام جعفر فادعوا له علما لم يكن قد تلقاه بطرق العالم عند البشر، و من الغريب أننا نجد بجوار هؤلاء من محدثي القرن الثالث من يتشكك في رواية الإمام الصادق عترة النبي صلى الله عليه وآله و سلم، و يتكلم في الثقة بحديثه «كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولوا إلا كذبا» و لكنه التعصب المذهبي يعمى و يصم، و ليس في قول المغالين، و لا في قول المتشككين ما ينقص من مقام الإمام الصادق الجليل، فلم ينقص من مقام جده على بن أبي طالب كرم الله وجهه كذب الكذابين عليه، كما لم يضر عيسى بن مريم عليه السلام افتراء المفتريين عليه ما بين منكر لرسالته و مدع لألوهيته.

المؤلف سامحه الله قد تركت في ذهنه فكرة الغلو فهو يرددها بين آونة و أخرى، ليعتد التشكيك في كثير من الأمور، و قد مر بيان ذلك، و نحن هنا نسائل المؤلف عن الغلو و عن المغالين في الإمام بعد أن أشرنا لذلك؛ و لكننا نريد أن نسائله عن يتشكك في رواية الإمام الصادق من المحدثين؛ فإننا لم نجد منهم من يذهب إلى ذلك أبدا، نعم يسبق إلى الذهن ما ينسب إلى البخارى في توفقه عن تخريج أحاديث الإمام الصادق عليه السلام و قد قلنا إن عدم تخريج البخارى لحديث الإمام الصادق لا يضر بمقامه عليه السلام بعد أن رأينا البخارى قد خرج أحاديث عن أناس لا يتصفون بالصدق و العدالة، و منهم المتهم في عقيدته و الكاذب في لهجته.

و المؤلف لم يذكر اسم البخارى، و ربما يتبادر إلى الذهن أن هناك من المحدثين من يتشكك في رواية الإمام الصادق عليه السلام فأحببنا أن يذكره للاطلاع، و بعد أن نسائر الأستاذ مراحل عديدة، نجده يصرح بقوله تحت عنوان فقه الصادق صفحة ٢٥٢:

«و كان (أى الإمام الصادق) من الثقات عند أهل الحديث ...

و قد قالوا إن البخارى لم يقبل الأحاديث المنسوبة إليه، و أن ذلك يحتاج إلى

---

(١) حلية الأولياء ج ٣ ص ١٩٩.

ص: ١١٢

نظر، و قد أشرنا من قبل إلى أن عدم قبول البخارى للمرويات التى تنسب إليه لا يمكن أن ينال من إمامته، و الآن نقول: إنه لا يمكن أن يكون البخارى يجعل صدق من لقبه المسلمون جميعا بالصادق موضع كلام و نظر، و أنه روى عن دونه من التابعين فضلا. ثم يوجه ذلك برأيه و رأيه محترم».

و نحن نقول: إن عدم تخريج البخارى لأحاديث الإمام هو لشيء في نفس البخارى لا في الإمام الصادق عليه السلام، فقد روى البخارى عن أناس كذابين و آخرين منحرفين و قد مر الكلام حوله في الجزء الأول في هذا الكتاب.

و الخلاصة: أن صحيح البخارى قد أحيط بهالة من التعظيم و الإجلال و الإكبار، فهو عدل القرآن، و كل ما فيه صحيح، و قد تهييب أكثر الحفاظ عن نقد أحاديثه، و من أقدم على ذلك عنف «١» و من أظرف ما نقل فى ذلك أن مجلس المبعوثان فى عهد الأتراك بالعراق قد قرر مبلغا جسيما لوزارة الحرية جعلوه لقراءة البخارى فى الأسطول. فقال الزهاوى و كان عضوا فى المجلس: أنا أفهم أن هذا المبلغ فى ميزانية الأوقاف، أما فى الحرية فالمفهوم أن الأسطول يمشى بالبخار لا بالبخارى فتار عليه المجلس و شعب عليه العامة «٢».

و لا نطيل الحديث حول البخارى فنجرح عاطفة كثير من الناس كما جرح المؤلف عواطف ملايين منهم بتهجمه على الشيخ الكلينى بدون حجة، و نسبه لما لا يليق بشأنه، فهى كلمة لعمر الله قالها المؤلف بدون تأمل و تريث.

يقول المؤلف فى ص ٧١:

«و لو قلنا إن علمه (أى الإمام الصادق) كان إلهاميا خالصا ما كان مجتهدا و ما كان متعرفا للأحكام، بل كانت تلقى عليه إلقاء كما يتلقى الوحي».

ذكر هذا بعد أن مهد له تمهيدا لطيفا حول الإشراق النفسى، و بيان الإلهام الذى فسره بقوله: و ما من عالم باحث إلا شعر بأن وراء جهوده إلهاما من الله تعالى نسميه توفيقا منه و هو ولى التوفيق انظر ص ٦٩ إلى ص ٧١.

---

(١) تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٤٦.

(٢) مجلة الرسالة ص ٤٠٢ السنة الخامسة.

ص: ١١٣

أقول:

و لا أدرى كيف يصح للأستاذ أن يسمى، الإلهام بأنه وحي ينزل على الأئمة كما ينزل على الأنبياء؟! و لا أدرى من أين أخذ هذا و بأى دليل يؤيده؟! فإن الشيعة لم تدع للأئمة نزول الوحي عليهم، إذ لا نبي بعد خاتم الأنبياء، و إنما استقوا علمهم من الرسول الأعظم الذى لا ينطق عن الهوى بل هو وحي يوحى.

فدعوى أن الشيعة يدعون نبوة الأئمة و أن علمهم وحي كالأنبياء، دعوى باطلة لا تستند إلى برهان و لا يؤيدها دليل، و ما أكثر ما رميت به الشيعة من التهم، و إن ربك بالمرصاد.

و الذى أراه أن الكاتب قلد فى هذا الرأى بعض الكتّاب من الغربيين أو غيرهم، من الذين درسوا تاريخ الشيعة تحت ضغط التيارات الطائفية، فنقلوا و تقولوا كلما دعت الظروف القاسية لاختراعه حول الشيعة، لإبرازهم بالصورة التى يحب خصومهم أن يبرزوا للمجتمع فيها.

و لا أبعد عن الواقع إن قلت إنه أخذ هذا الرأى من كاتب مشهور و هو الأستاذ أحمد شلبى الأستاذ فى الجامعة الإسلامية بأندونيسيا كما تقدم ذكره، أو من كتب المستشرقين الذين يثيرون الشكوك و الريب.

حول الانحراف:

يبدل المؤلف جهده هنا فى بيان ظهور الانحراف فى العقائد و الآراء فى عامة المسلمين فيقول فى صفحة ١٢١ تحت عنوان: الانحراف بين بعض الذين يدعون التشيع: و قد ظهرت تلك الحركات فى عهد الإمامين محمد الباقر و جعفر الصادق الذى نشأ فوجد أباه فى أمر مرير من هؤلاء الذين يدعون التبعية له، و هو منهم برىء، إذ كانوا يحاولون الاتصال به و بالصادق من بعده، و لكن كان ينفر منهم نفورا شديدا.

إلى أن يقول: و كان ظهور ذلك الانحراف مع آراء أخرى حول القرآن، فقد ظهر القول بخلق القرآن الذى يقصد به إثارة الفتن لا بيان الحقيقة، و قد قاله الجعد بن درهم، و منها القول بالجبر إلى آخر بيانه من ذكر فرق الغلاة و غيرهم من خطائية و بيانية ...

و يذكر آراءهم و يبين الأسباب من ذكرهم هنا إلى أن يقول: و إذا كان هؤلاء قد تفرقوا فى الفرق الإسلامية ما بين مرجئة و حشوية و غيرهم، فلا بد أن نتصور أنهم قد نقلوا

ص: ١١٤

الأكاذيب على جعفر الصادق الإمام المفترى عليه، و لا بد أنهم دسوا فى الأحاديث المروية عنه ترهات من أباطيلهم، و أخبارا من أكاذيبهم، و أن الخطائية أول من تكلم فى الجفر، و نسب فيه الكلام إلى الصادق، فهل لنا أن نتصور أنه وصل إلى الكافى منهم؟ و هل لنا أن نتصور أن الكلام فى نقص القرآن قد سرى إلى الكافى منهم؟

لا نقول هذا تشكيكا فى المصادر التى يستمسك بها إخواننا الإمامية، و لكننا نقوله مخلصين لنتحرى الصادق النسبة إلى الإمام الصادق، الذى هو إمام من أكبر أئمة المسلمين، و ليس إماما للاثنى عشرية فقط ... الخ.

هكذا يطل بنا المؤلف على ذلك العصر، و يطلعنا على صور مؤلمة و أشباح هائلة، و هو يريد أن نتحرى الحق و أ لا نخدع بتلك الآراء.

و هكذا يتحدث المؤلف عن ظهور الآراء المنحرفة و العقائد الشاذة، و هو يظهر الأسى و الأسف عما ابتلى به أئمة أهل البيت ممن يتشيع لهم.



إنه يصور لنا عظيم الموقف و خطره، و يطيل فى بيانه، و ينتهى إلى نتائج، منها أن هذه الانحرافات كانت محصورة فى التشيع كما يفهم من عباراته و تعبيره. و منها أن وضع هؤلاء الأحاديث المكذوبة كانت فى كتب الشيعة، ثم يتحول بلباقة و مهارة إلى الطعن فى الكافى إذ يقول:

(فهل لنا أن نتصور أنه وصل إلى الكافى منهم).

و يحذف فاعل وصل و يحذفه تعبير عما يقصده، و كذلك فى الجملة التى بعدها فهو يكتب أمرا و يعبر عن قصد، و ليس هذا أول طعونه الخفية، فله أشياء كثيرة أسدلنا الستار بيننا و بينها، و كذلك نفعل هنا.

كما نسدله على مؤاخذته فى قوله تحت عنوان الخوارج: هذه هى الطوائف التى كانت تدعى التشيع لآل على. كما فى صفحة ١٣٠، فما كان قصده من ذلك؟ هل أن الشيخ تعمد أن يدخل ما يخص الطوائف التى ذكرها سابقا و يدرجها فى الخوارج؟، و هل وضع العنوان هنا خطأ عن غير قصد؟ أم كان هناك قصد و الله من وراء القصد.

و منها: أنه يجعل الفحص و الدراسة للأخبار المدسوسة لازمة لكتب الشيعة، و كأن الشيعة قد أهملوا هذه الناحية فليس لهم شروط لقبول الرواية و صفات الراوى و مؤهلاته لتصديق ما يروى، مع العلم بأنهم أشد الطوائف فحفا و أعظمهم تدقيقا فى قبول المرويات، فلم يقفوا أمام كتاب موقف قدسية و تحاش عن رد رواية يروونها ما لم

ص: ١١٥

تجمع شرائط القبول، و ليس فيهم من يقول: و لو لا هيبة هذا الكتاب لقلت إن هذا الحديث غير صحيح، كما يقوله غيرهم أمام كتب ألبسوها أبراد القدسية، و أضفوا عليها ثياب الصحة، و برأوها من كل ما يشين بسمعة أصحابها من القول بأن فيها ما لا يصح. و لا يجراً أحدهم على التصريح بالطعن فى الحديث، لأنه ورد فى كتاب الصحيح كما يدعى، فعلامة صحة الحديث عند أكثرهم هو وروده فى ذلك الكتاب، و أن الشيعة يتشددون فى قبول الروايات، و باب الاجتهاد مفتوح عندهم، و لهم أصول قوية، و هم أقدم الفرق فى وضع الأصول. و ليس هذا محلا لبيان ما يتعلق بهذا الباب، و الغرض أن المؤلف يطعن فى كتب الشيعة بصورة جلية، و لكنه يحاول أن لا يظهر عليه ذلك و قد قلت سابقا إنه يتستر بأبراد تم عما تحتها.

المختار الثقفى:

ثم يتحدث المؤلف هنا عن أثر مقتل الحسين عليه السلام فى النفوس المؤمنة فيقول: «و إن هذا الأثر قد استغله بعض من أولئك الذين يستغلون العاطفة القوية البريئة لينصروها، و يعلنوا انحرافهم من وراء نصرها، و قد كان الاستغلال شديدا بعد مقتل الحسين رضى الله عنه و صلى الله على جده و سلم.

ذلك أن المختار الثقفى الذى كان من الخوارج، ثم انتقل إلى الذين يتشيعون لعلى كرم الله وجهه، و أولاده الكرام من بعده، كان قدم الكوفة مع مسلم بن عقيل بن أبى طالب عند ما جاءها من قبل الحسين رضى الله عنه.»

ثم يتحدث عن آراء المختار «١» التي كان يبثها، و أن فرقة تسمى بالكيسانية قد تكونت تحمل آراءه، و إنها لا تقوم على الوهية أحد من أهل البيت كالسبئية، ثم يذكر بعض الآراء إلى أن يقول في صفحة ١٢١:

(إن تفكير المختار لم ينته، بل كان كالبذر الخبيث الذي يلقي فلا ينتج إلا نكدا) و يستمر فضيلته فيسود صحائف من كتابه بدون أن يستخلص النتائج التي تحجب وراءها، و هنا نلمس مهارة المؤلف و لياقته في سلوك موارد الطعن من حيث يخفى كما

---

(١) هو المختار بن أبي عبيدة بن مسعود بن عمر الثقفي، و كنيته أبو إسحاق ولد عام الهجرة، و أمه دومة بنت وهب، و قتل سنة ٦٧ هـ قتله مصعب بن الزبير، و قتل من أصحابه سبعة آلاف رجل كلهم خرجوا معه للطلب بدم الحسين عليه السلام.

ص: ١١٦

يظن، فأنت لا تنتهي من جملة حتى يصدك بجملة أخرى بلهجة قاسية و تعبير شائن، و خلط في الحوادث و مزج في الآراء، و كل ذلك نستنكر منه، و إبداء الملاحظات على كل ما جاء يطول، و تقتصر على ما يلي:

أولاً: إن حكم المؤلف على المختار بكونه كان خارجياً هو حكم قاس لا يستند إلى مادة علمية، و إنما أخذه عن قائل مجهول لا يعرف، كما نقل صاحب الإصابة بقوله: و يقال إنه كان في أول أمره خارجياً ثم صار زيدياً ثم صار رافضياً «١».

و إذا أردنا أن نسلّم كل ما يقال، فما الداعي لموازين العلم و مقاييس الرجال إذن؟، مع أن هذه العبارة هي من المضحكات، إذ ورد فيها أنه صار زيدياً، و متى كانت الزيدية في عصر المختار؟ فهو في القرن الأول و الزيدية عرفت في القرن الثاني، إذ المختار قتل سنة ٦٧ هجرية و زيد بن علي بعد لم يولد، و هو الذي تنسب إليه فرقة الزيدية، و قتل سنة ١٢٢ هـ و لنفرض أن هذا غلط مطبوع فما القول في كونه صار رافضياً؟! لأن هذه الكلمة لم تعرف إلا في عهد زيد بن علي عليه السلام بإجماع المؤرخين. و لكن الشيخ أخذ من هذا القول الكاذب بعضاً منه و ترك البعض الآخر، فجزم بصحته و أصدر حكمه.

و يلزمنا هنا أن نقيس أحكامه الآتية على المختار على هذا النمط من التساهل و عدم التثبت.

ثانياً: قوله قدم الكوفة مع مسلم بن عقيل، و هذا غير صحيح أيضاً، و لا أدري من أين أخذه، لأن المختار كان متوطناً في الكوفة و نزل مسلم بن عقيل عليه ضيفاً.

ثالثاً: كان الأجدد به و اللائق بمكانته أن يدرس الحوادث و يستنطق البيئات، لأن المختار قد أثبت حول ضجة، و اتهم بأشياء كان اللازم على من يتصدر للحكم في محكمة التاريخ أن يدرس ملبسات حياته، إذ المختار له أثره في التاريخ، فهو النائر على الأمويين، و المنتقم من أعداء أهل البيت، فما أكثر الموتورين منه. و ما أعظم خطره على الدولة الأموية، هذا من جهة و من جهة أخرى، نرى أن المؤلف كثيراً ما يعطى النتيجة بدون مقدمات، و يحكم بدون بينة، و هذا شيء لا نقره و نؤاخذه عليه،

لأنه قد أخذ على نفسه بدراسته عن المذاهب: (أن يستخلص الحق مما تأشب به و اختلط، كما يستخلص الذهب مما اختلط به من مواد غريبة عنه، وإن تم بينه وبينها المزج والاتحاد، و فى هذا السبيل نرد بعض الأقوال و نقبل بعضها كما يفعل الصيرفى، إذ يرد الزيوف من النقود و يقبل النافقة الرائجة) «١».

و ليس من الحق هنا أن يعرض عما تأشب به، و ليس من الحق هنا أن تقبل المزيف و لا ترده، و إنك يا فضيلة الشيخ نصبت نفسك هنا حاكما لا مدعيا، فكان الأجدر بك ألا تأخذ بكل ما يقال فتحكم به، و إن جزمك بوجود الفرقة السبئية يهدم أملنا بك و بأمثالك من دعاة الوحدة الإسلامية، ممن نرجو بهم إظهار الحقيقة، و القضاء على الأساطير و الخرافات، التى وضعت حجر عثرة فى طريق تقارب المسلمين، و إن أسطورة ابن سباء قد آن الأوان لانتزاعها من الأذهان، فهى حديث خرافة لا يليق برجال العلم أن يعتنوا بها. فهى من وضع الزنيدقة الذين كان جل قصدهم إثارة الفتنة بين المسلمين.

كما أن اتهام المختار بما لا يليق به هو من الأمور المزيفة التى يلزم استخلاصها و عدم قبولها على ما ألحقته به الأغراض و النوايا التى عارضتها ثورته.

هذا كله بالنظر إلى قضية اتهام المختار من حيث ذاتها مجردة عن كل الملابس، أما إذا نظرنا إليها من حيث ما جره عداء الأمويين له، و تحزبهم عليه و ساعدتهم على ذلك قوم موتورون، لأنه قد حكم السيف منتقما ممن أراق دم أبناء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فإذا تعمق الباحث فى بحثه، و مشى على ضوء الأدلة متجردا عن الهوى و العصبية، فلا يجد أى سبب لتلك الاتهامات، و المختار يرى مما علق بأبراده من درن، و كان من الواجب أن يعطى موقفه ضد أعداء أهل البيت، و موقف أبيه من قبل ضد أعداء الإسلام مزيدا من التريث فى إعطاء الحكم عليه بدون درس لقضيته و استنطاق للحوادث «٢».

و إن حكم الشيخ أبى زهرة بهذه الصورة المؤلمة، فى إسناد الأفكار الخبيثة إليه، و أن المختار هو مصدر اختلاف الآراء، و نشر العقائد أمر مخالف للحق، و بعيد

عن الواقع. و قد اعتمد على قول لا يعرف قائله، و ناهيك بما للاستسلام فى الأقوال و الانتقياد فى الآراء من جنابة على التاريخ و الأحداث، و التخلص من قيودهما من أولى مستلزمات البحث الهادف و الدراسة العلمية.

الكيسانية:

يقول المؤلف: و قد تكونت من آراء المختار التى كان ييئها فرقة تسمى الكيسانبة حملت آراءه.

ثم يذكر عقائدهم و بعد ذلك يقول: و هذه الآراء منحرفة بلا شك، و إنها و إن كانت لفرقة قد قل الذين اعتنقوها، قد فتحت بابا للأخيلة الفاسدة التى جاءت من بعد.

و إذا كان الذى أثار هذا التفكير قد ثار للحسين، و أرضى قلوب قوم مؤمنين، فقد كان بهذه الآراء مثيرا لأفكار وجد من بنى عليها، و وسع فيها و استرسل فى الخيال إلى درجة الكفر، و لذلك نقول فى المختار إنه خلط عملا صالحا بعمل كثير سيئ.

و نحن نقول:

إن عمل المختار لم يخالطه ما يسوء، و هو صالح فى نفسه و فى عمله و ما نيز به من الاتهام، و ما رمى به من سوء الاعتقاد، فهو مفتعل عليه وضعه أعداؤه، و لفق خصومه، و غذته سياسة عصره بروايات موضوعة، و أخبار مفتراة، تشويها لسمعته و شلا لاتساع حركته الانتقامية، من قتلة آل محمد.

و قد دعا له الإمام السجاد و شكره الإمام الباقر على صنيعه و أطراه و ترحم عليه، و كذلك الإمام الصادق عليه السلام و تواتر الثناء عليه و الذب عنه من علماء الشيعة، و لم يغمزه إلا من لم يقف على حاله «١».

و أما قول المؤلف: قد تكونت من آراء المختار التى كان ييئها فرقة تسمى الكيسانبة حملت آراءه: فهو قول بعيد عن الصواب، لأننا لم نجد فى المصادر الموثوق بها شيئا من ذلك.

---

(١) كتاب فرق الشيعة ص ٢٣ تعليق العلامة الجليل السيد محمد الصادق آل بحر العلوم.

ص: ١١٩

فهذا شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى قد ذكر الفرقة الكيسانبة فى الغيبة و لم يذكر انتسابها إلى المختار.

و السيد الجزائرى ذكر (فى الأنوار) جملة من الفرق و لم يذكر انتماءهم إلى أحد، مع ذكره لكثيرين تعزى إليهم المذاهب.

و السيد مرتضى الرازى «فى تبصرة العوام» ذكر أن الفرقة الكيسانبة تزعم أن أبا مسلم الخراسانى منها، و قال: إنه غير صحيح، و لم يذكر المختار أصلا.

و لو سلمنا جدلاً أن الفرقة الكيسانية تنسب إلى المختار فلا موجب لتلويث سمعته، و الحط من موالاته، و إلا لجرى ذلك في حق إسماعيل بن الصادق لانتساب الإسماعيلية إليه «١».

و قال النوبختي: إنما لقب المختار كيسان لأن صاحب شرطته المكنى بأبي عمرة كان اسمه كيسان «٢».

و الحاصل أن انتساب الكيسانية إليه لا يدل على أنه صاحب المذهب و إن كانوا قد انضموا لجيشه، و تابعوه على أخذ الثار، فهو بعيد عن تلك الآراء التي تنسب إليه، و نسبتها إليه نشأت عن ضيق في النظر، و تعصب أعمى، و فساد في الذوق، و انحراف عن الأصول التي يجب أن يتبعها الباحث، و أن التثبت في عزو الآراء و نسبة العقائد لازم قبل الحكم بذلك، كما أن فرقة الكيسانية ليس لها وجود معيّن و هي من وحي الخيال أسهمت في رسم صورتها الدوافع السياسية.

و أعود فأقول: إن فضيلة الشيخ قد جعل من آراء المختار (التي هي كالبذر الخبيث) - على حد تعبيره - أساساً لجميع العقائد الفاسدة، و الآراء الشاذة، و على ذلك نهج في ذكر العقائد و بيان الآراء، و هو يقصد أمراً و يشير إلى شيء من طرف خفي، و يحسب أنه قد أصاب الهدف و نال الغرض، و لكنه أخطأ الغرض، و ظلم في الحكم، و هو كمن يبنى قصوراً في الهواء، أو يخط صحائف في الماء.

---

(١) انظر رسالة تنزيه المختار المطبوعة مع كتاب زيد الشهيد لمؤلفهما العلامة السيد عبد الرزاق المقرم، و قد تكفلت هذه الرسالة - على صغرها - ترجمة المختار ورد الشبه عنه بالطرق العلمية بأوجز عبارة و أوضح بيان.

(٢) الفرق للنوبختي ص ٢٢.

ص: ١٢٠

إننا لم نقصد بهذا العرض تنزيه المختار - و هو المنزه - و لكن الغرض خدمة الحقيقة و التاريخ، فنحن نكتب للحقيقة و التاريخ و لم ننكر على الشيخ تهجمه على المختار بدافع العاطفة - معاذ الله من ذلك - و إنما ننكر عليه لمخالفته للحقيقة، لأننا بحثنا كل ما ورد في المختار من طعون، و ما رمى به من تهم، فوجدنا ذلك بعيداً عن الواقع، و إنما هي أمور أوجدها التحامل عليه، و البغض له من قوم موتورين، و قد استخدمت الدولة الأموية دعواتها، و اتسعت دعايتها ضده بوضع أشياء و خلق أحاديث، لتشويه سمعته و رميه بما هو برىء منه، و سنوضح ذلك في محله «١».

و الخلاصة: أن كثيراً من الكتاب يدرسون الأمور دراسة سطحية فيقعون في الخطأ و الظلم الفاحش، إذ يتقبلون كل قول، و يحكمون بدون تثبت. نسأل الله لهم الهداية لطريق الصواب و خدمة الأمة الإسلامية.

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ «٢».

الإمام الصادق و انصرافه إلى العلم:

يتحدث المؤلف عن الإمام الصادق عليه السّلام و انصرافه للعلم - بعد أن مهد للبحث - و إنه عليه السّلام قد انصرف إلى العلم انصرافا كلياً إلى أن يقول:

و لقد خاض في عدة علوم، و بلغ في أكثرها الذروة (بل في جميعها) فهو نجم بين علماء الحديث، قد علم أحاديث آل البيت العلوي، و علم أحاديث غيرهم، و خصوصاً أحاديث عائشة، و عبد الله بن عباس عن جده أبي أمه القاسم بن محمد، و استمر على منهاجه في إلقاء الحديث.

إلى أن يقول في ص ٩٥: و ساد علماء عصره في الفقه حتى كان يعلم اختلاف الفقهاء، و كان العلماء يتلقون عنه التخريجات الفقهية، و تفسير الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الفقهية ...

---

(١) ستأتي ترجمة المختار في كتابنا تاريخ الكوفة، الذي وضعناه حول حوادث الكوفة و نسأل الله إكماله و إنجازه.

(٢) الحجرات: ٦.

ص: ١٢١

و قد عنى بدراسة علوم القرآن، فكان على علم دقيق بتفسيره، و كان على علم بتأويله، يعلم الناسخ و المنسوخ، و كان ذلك مما تناول العلماء الكلام فيه، و قد قلنا إن القاسم بن محمد روى عن ابن عباس، و كان ابن عباس أشد المتأخرين من الصحابة الذين عنوا بالقرآن الكريم حتى وصف بأنه ترجمان القرآن، و نحن قد فرضنا فرضاً صادقاً أن علم القاسم بن محمد قد آل إلى حفيده الإمام الصادق فيما آل إليه من علم التابعين.

و نقول بصراحة:

إن أمر الأستاذ لمريب، و إن موقفه ليبعث على الدهشة، نحن نسير على المنهج الواقعي، و هو يبتعد عن ذلك، إننا نحاول أن نصل إلى الأمور بالبرهان، و هو يريد الفرض و التخمين، و مع ذلك يصف ما يذهب إليه بالصدق، فما أدرى أى الأمرين أعجب: افتراضه في تصويره؟! أم وصف ذلك بالصدق، و إسباغه صبغة القبول عليه؟! هذه أمور لا ترجع إلى تصور و لا تخمين، بل هي تعود للواقع من حيث هو.

و لما ذا هذا التمثل و لأى شيء هذا الابتعاد عن الواقع؟! و ما الضير في قول الحقيقة الصارخة بتلقى الإمام الصادق علم على عليه السّلام من جده زين العابدين، و أبيه الباقر فقط و أنه استقى من ذلك المنهل كما استقى ابن عباس و غيره.

و قد قلت سابقاً في الجزء الثالث من هذا الكتاب: إن القول بحضور الإمام الصادق عند أحد من التابعين، أو روايته عنهم لا يشتهه التتبع، و هو بعيد عن الصواب، بل هي كلمات يلوکها من يرسل القول على عواهنه، و يعطى الآراء جزافاً، و ينقل الأقوال بدون

تثبت و تمحيص، لأننا لم نجد في حديثه، و ما أكثر حديثه و صدقه، أنه أسند عن أى واحد من الناس سوى آباءه الطاهرين عليهم السلام، فإذا أراد أن يسند فسلسلة حديثه هكذا.

حدثني أبى الباقر، قال: حدثني أبى زين العابدين، قال: حدثني أبى الحسين، قال حدثني أبى على بن أبى طالب، قال حدثني رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و هو أصح الأسانيد عند علماء الحديث كما تقدم، و هو الترياق المجرب كما سماه العلماء.

و ربما أرسل حديثه عليه السلام بدون إسناد، و لكنه أعطى قاعدة مشهورة إذ قال:

ص: ١٢٢

حديثي حديث أبى، و حديث أبى حديث جدى، و حديث جدى حديث أبى، و حديث أبى حديث على بن أبى طالب، و حديث على حديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و نحن على هذا النهج نسير، فلا دخل للافتراض، و لا معنى للالتزام بالتصورات الخيالية، و ليس بمستطاع أى أحد أن يأتينا برواية للإمام الصادق و فى سندها أحد غير آباءه الذين هم أصدق الناس قولاً، و أعلمهم بما جاء به النبى صلى الله عليه و آله و سلم.

و من المؤسف أن الأستاذ يبرز نفسه بمظهر الاعتزاز بها، و الاعتماد على ما توحىه إليه مخيلته من دون التفات إلى ما وراء ذلك من نقص.

إنه يرى علم أهل البيت لا يكمل حتى يدخل معهم غيرهم و لو كان واحداً، و إننا ننفى ذلك، و هو مصر على رأيه، و لا ندرى إلى أى حد يصل بنا هذا الافتراق، إذ لا نسلم له حتى من باب الجدل و التنازل. و نحن نطلب منه التوسع فى الدراسة و الرجوع إلى المصادر و ترك الافتراض و التخمين، لأن الحقيقة أولى من الافتراض و ليس للشيخ استخدام هذا الفرض أمام أمر هو فى أحاديث أهل البيت من الخصائص و المميزات إلا أن يرد إقحام القاسم بن محمد بن أبى بكر فى أمر هو فى غنى عنه، و قد أشرنا إلى علمه و مكانته فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب و هو الثقة.

علم المدينة ص ١٥٨:

يتحول الأستاذ بالحديث عن علم المدينة الفاضلة، و يذكر عهد الراشدين و ما قاموا به من نشر الأحكام ...

إلى أن يأتى إلى ابن القيم فى حصر الدين و الفقه و انتشاره فى الأمة بأربعة و هم: ابن مسعود، و زيد بن ثابت، و عبد الله بن عمر، و عبد الله بن عباس إلى آخره ...

و يبدأ المؤلف ملاحظته حول هذا الرأي المخالف للحقيقة لكثرة أصحاب محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ حَمَلَةُ رِسَالَةِ الْإِسْلَام وَفِيهِمُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَ لِنَقْلِ الْقُرَّاءِ كَلِمَتَهُ فِي ذَلِكَ بِطَوْلِهَا.

فيقول في ص ١٦١: ثم إن هناك على بن أبي طالب مكث نحو من ثلاثين سنة بعد أن قبض الله رسوله إليه يفتى، و يرشد، و يوجه، و قد كان غواصا طالبا للحقائق، و قد أقام في الكوفة نحو خمس سنوات، و لا بد أنه ترك فيها فتاوى و أفضية، و كان

ص: ١٢٣

فيها المنفرد بالتوجيه و الإرشاد، و إنه قد عرف بغزارة العلم كرم الله وجهه. و عمق انصرافه إلى الإفتاء في مدة الخلفاء قبله، و المشاركة في كل الأمور العميقة التي تحتاج إلى فحص و تقليب للأمور من كل وجوهها، مع تمحيص و قوة استنباط.

و إنه يجب علينا أن نقرر هنا أن فقهه على و فتاويه و أفضيته لم ترو في كتب السنة بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، و لا مع المدة التي كان منصرفا فيها إلى الدرس و الإفتاء في مدة الراشدين قبله، و قد كانت حياته كلها للفقه و علم الدين، و كان أكثر الصحابة اتصالا برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقد رافق الرسول و هو صبي قبل أن يبعث عليه السلام و استمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه، و لذا كان يجب أن يذكر في كتب السنة أضعاف ما هو مذكور فيها.

و إذا كان لنا أن نتعرف السبب الذي من أجله اختفى عن جمهور المسلمين بعض مرويات على و فقهه فإننا نقول: إنه لا بد أن يكون للحكم الأموي أثر في اختفاء كثير من آثار على في القضاء و الإفتاء، لأنه ليس من المعقول أن يلعنوا عليا فوق المنابر، و أن يتركوا العلماء يتحدثون بعلمه، و ينقلون فتاويه و أقواله للناس، و خصوصا ما كان يتصل منها بأساس الحكم الإسلامي.

و العراق الذي عاش فيه على رضي الله عنه و كرم وجهه، و فيه اثبت علمه، كان يحكمه في صدر الدولة الأموية و وسطها حكام غلاظ شداد، و هم الذين يخلقون الريب و الشكوك حوله، حتى أنهم يتخذون من تكنية النبي له «بأبي تراب» ذريعة لتلقيصه، و هو رضي الله عنه كان يطرب لهذه الكنية و يستريح لسماعها لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قالها في محبة كمحبة الوالد لولده.

و لكن هل كان اختفاء أكثر آثار على رضي الله عنه و عدم شهرتها بين جماهير المسلمين سبيلا لاندثارها، و ذهابها في لجة التاريخ إلى حيث لا يعلم بها أحد...!!

إن عليا قد استشهد و قد ترك وراءه من ذريته أبارا أظهارا كانوا أئمة في علم الإسلام و كانوا ممن يقتدى بهم، ترك ولديه من فاطمة الحسن و الحسين، و ترك رواد الفكر محمد بن الحنفية فأودعهم رضي الله عنه ذلك العلم ...

أقول:

ذكرنا هذه الملاحظة مع طولها باختصار و فيها تقرير لحقائق يجب مراعاتها و الالتفات إليها بدون تحيز.



و نحن نأمل أن تلاحظ هذه الملاحظات عند كل باحث لإعطاء البحث عن تاريخ أهل البيت و أتباعهم مزيدا من التأمل و التريث، و عدم إرسال القول بسرعة، و إعطاء الحكم بعجالة، فإن تأثير ذلك التدخل الجائر فى شئون الأمة قد غير كثيرا من الحقائق، و أوجد كثيرا من المشاكل فى طريق الباحث المتحرر.

و إن الحصر الذى ذكره ابن القيم الجوزية «١» كان من جراء ذلك التأثير، شأنه شأن كثير من المؤرخين.

و على كل حال: فإن اتجاه الأمويين فى سياستهم ضد أهل البيت، قد وجهوا به كثيرا من الناس فى طريق الانحراف عن الواقع؛ لأنهم كانوا يحاولون القضاء على مآثر أهل البيت، فلا يسمحون لأحد أن يذكرهم بخير، أو يروى عنهم شيئا، و من خالف عوقب بأشد العقاب.

و يعطينا الحسن البصرى صورة جلية عن ذلك. فإنه على عظم منزلته فى الدولة الأموية كان لا يذكر عليا، و إذا حدث عنه يقول: قال أبو زينب و يظهر الابتعاد عن على عليه السلام حتى ظهر منه ما يوجب الإنكار عليه، فقال له أبان بن عياش: ما هذا الذى يقال عنك أنك قتلته فى على؟

فقال: يا ابن أخى أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة - يعنى بنى أمية - لو لا ذلك لسالت بى أعشب «٢».

و قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت: إن بنى أمية كانوا لا يفتون بقول على، و لا يأخذون به، و كان على لا يذكر فى ذلك باسمه، و كانت العلامة باسمه بين المشايخ أن يقولوا قال الشيخ «٣».

و لعل من المستحسن أن نعود لمناقشة الأستاذ حول كثير من آرائه، و إصدار أحكامه بدون دراسة للأمور، و معالجة للموضوع، استسلاما لما نقله بعض، أو قاله

(١) هو محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى الدمشقى الحنبلى، المتولد سنة ٦٩٠ هـ و المتوفى سنة ٧٥١ هـ كان من تلامذة ابن تيمية، و سجن معه، و له حملات على سائر الطوائف بلهجة قاسية، و له قصيدة نونية يذكر فيها عقائد الفرق و ينتصر بها للمجسمة.

(٢) الحسن البصرى لابن الجوزى ص ٧.

(٣) مناقب أبى حنيفة للمكى ج ١ ص ١٧١.

بعض آخر، فإن وجود مشكلة الضغط الأموى، و حجر الأفكار عن حريتها، يوجب التشكيك على الأقل فى كل ما يوجد من نقول غير لائقة بمن عرف بالعداء للأمويين و موالاته لآل على.

فهذا الحسن البصرى و هو فى ثغر البصرة يعدّ بقوة الدفاع عنهم أعظم من الجيوش المدربة فى ساحات الحرب، حتى قالوا: «لو لا لسان الحسن، و سيف الحجاج لوئدت الدولة مروانية فى لحدها، و أخذت من كرها» مع ذلك يخشى وقوع النقمة عليه إن ذكر عليا بخير، و قد ألجأ الأمر إلى أن ينال من علي.

و على هذا سارت الأمور، و اتسع الخرق، و اختلط الحابل بالنابل، و ظهرت المشاكل، و سار أكثر الناس زرافات و وحدانا فى ركب تلك السياسة الجائرة، يعلنون ولاءهم للدولة بإظهار البراءة من خصومهم، و يسارعون لنشر الأباطيل و خلق التهم، و وضع الحكايات.

نعم من المستحسن أن نعود و لكن المجال لا يسع لذلك، و الذى نريد أن نقوله هنا: إنه يجب على كل كاتب أن يتحرى الواقع، و أن يحسب للظروف حسابها، و يعالج الأمور معالجة المتمكن فى دراسة عميقة، و فطرة مستقيمة فى فهم الأشياء و إصدار الأحكام.

و الشيخ المؤلف قد أصدر أحكاما كثيرة بدون مراعاة للموازنين، و أظهر شىء فى ذلك إصدار حكمه فى حق النائر المجاهد المختار بن أبى عبيدة كما تقدم، و لا نطيل الحديث هنا فيطول المكث، و الوقت من ذهب.

الفقهاء السبعة:

و بعد ذلك يتحول المؤلف إلى ذكر الفقهاء السبعة فيقول ص ١٦٥: و لا بد أن نشير إليهم بكلمة لأنهم يصورون فقه المدينة، و هم كانوا أبرز أساتذته، و من جهة أخرى فأحدهم كان جد الإمام جعفر الصادق لأمه.

إن انحصار الفقه الإسلامى فى مهد تشريعه و محل تنزيله بهؤلاء السبعة فقط يبعث على الاستغراب، فالمدينة المنورة كانت تزخر برجال الأمة من أهل العلم، و فيها حلقات الفقه، و إليها يفد طلابه من مختلف الأقطار الإسلامية، و يتخرج منها حفاظ الحديث و حملة الفقه، لأنها دار هجرة الرسول الأعظم، و موطن الشرع و مبعث

ص: ١٢٦

النور، و عاصمة الحكم الإسلامى الأول، و فيها أهل بيت النبى و عترته «الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا» فهم حملة العلم «و أعلام الأنام و حكام الإسلام» قوم بنور الخلافة يشرقون و بلسان النبوة ينطقون.

و إن الحصر بهؤلاء السبعة أمر يبعث على التساؤل عن أسباب ذلك مع وجود تلك الفئة الصالحة، و لعل الجواب لا يعسر على من يدرس تلك الأوضاع، و يقف على حوادث الزمن الذى من أجله كان ذلك الحصر.

و لا نعدو الواقع إن قلنا إنه حصر سياسى يعود لمصلحة الأمويين لصرف الناس عن الاتصال بأهل البيت، و قد مرت الإشارة من المؤلف لذلك.

و أرى من اللازم الإشارة لكل واحد من الفقهاء السبعة بترجمة موجزة و هم:

١- سعيد بن المسيب:

هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب المخزومى المتوفى سنة -٩٣- ٩٤ هـ.

تزوج بنت أبى هريرة الدوسى، و كانت جل روايته عنه، و قد ضرب فى السياط مرتين لمخالفته الحكام فيما يرونه.

٢- عروة:

أبو عبد الله المدنى عروة بن الزبير بن العوام المتوفى سنة ٩٢ هـ.

كان من المبرزين فى الدولة، و كان كثير الرواية عن خالته أم المؤمنين عائشة، و كان عبد الملك يشيد بذكره حتى قال: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليُنظر إلى عروة بن الزبير و قد حضر الجمل مع أبيه الزبير فى حرب على.

٣- عبد الرحمن:

أبو بكر عبد الله بن الحارث المتوفى سنة ٩٤ هـ.

كان أبوه الحارث أخوا لأبى جهل لأمه، و كان عبد الرحمن فى جيش البصرة مع عائشة، و كان صغيرا فرد هو و عروة بن الزبير عن القتال و كان أعمى.

ص: ١٢٧

٤- عبيد الله:

أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المتوفى سنة ٩٨ هـ.

كان أكثر ما يروى عن عائشة، و أبى هريرة و ابن عباس، و قد تتلمذ له عمر بن عبد العزيز، فكان بذلك موضع إجلال و تقدير، و كان أديبا شاعرا، و من شعره ما ذكره ابن الجوزى فى كتاب ذم الهوى قال: قدمت امرأة من هذيل المدينة، فخطبها الناس، و كادت تذهب بعقول أكثرهم لفرط جمالها فقال فيها عبيد الله بن عبد الله بن عتبة:

لجدت و لم يصعب عليك شديد

أحبك حبا لو علمت ببعضه

أحبك حبا لا يحبك مثله  
و حبيك يا أم الصبي مدلهى  
و يعلم وجدى قاسم بن محمد  
و يعلم ما عندى سليمان علمه  
متى تسألى عما أقول فتخبرى  
قريب و لا فى العاشقين بعيد  
شهيدي أبو بكر فذاك شهيد  
و عروة ما ألقى بكم و سعيد  
و خارجة بيدى بنا و يعيد  
فلله عندى طارف و تليد«١»

و هؤلاء الذين استشهد بهم و هو معهم هم الفقهاء السبعة.

٥- سليمان:

أبو أيوب سليمان بن يسار أخو عطاء، مولى ميمونة المتوفى سنة ١٠٠ هـ أو ١٠٧ هـ كان أكثر ما يروى عن عائشة و أبى هريرة.

٦- خارجة:

أبو زيد المدنى خارجة بن زيد بن ثابت الأنصارى المتوفى سنة ٩٩- ١٠٠ هـ أحد الفقهاء السبعة كان قليل الحديث و كان فقيهه رأى و لم يذكره الذهبى فى حفاظ الحديث، لأنه قليل الرواية، و لكن الأستاذ أبو زهرة حكم له بكثرة الرواية و كثرة الإفتاء بالرأى.

---

(١) شذرات الذهب ج ١ ص ١٠٤.

ص: ١٢٨

تنبيهات:

١- إننا لم نتعرض لترجمة هؤلاء الفقهاء بالتفصيل حذرا من الإطالة فى الموضوع، و إن ذلك يجرنا إلى البحث حول سعيد بن المسيب و الاختلاف فى نزعته، فقد ورد فى بعض الروايات أنه كان من حوارى الإمام زين العابدين، و أخص تلامذته كرواية على بن أسباط عن أبى الحسن.

و كان يظهر المعارضة للأمويين، و ينقم على معاوية ما خالف فيه أحكام الإسلام، كإحاقه زياد بن سمية بأبى سفيان و قد ولد من الزنا على فراش أبى عبيد، و خالف بذلك الحديث المشهور (الولد للفراش و للعاهر الحجر).

و يستدل بعضهم بهذه المعارضة أنه كان على صلة تامة بأهل البيت، و إن هناك روايات تدل على ابتعاده عنهم، و الأمر يدعو إلى مزيد من البيان و لا يمكن ذلك بهذه العجالة و إعطاء الرأى الصحيح فيه.

٢- إننا تركنا التعرض لترجمة القاسم بن محمد بن أبى بكر اكتفاء بما سبق.

٣- إن قول المؤلف أبو زهرة فى أول ذكره للفقهاء السبعة: إنهم كانوا من أبرز أساتذة الإمام الصادق، لم يكن مبنيا على حجة و لا مستندا إلى دليل بل هو قول يفرضه، و رأى يرتتبه و لا يقره التبع، و ما أكثر ما يفترضه الأستاذ و ما يتخيله و لا يثبت ذلك أمام الحقائق.

و الخلاصة أن هؤلاء الفقهاء السبعة لم يكن الإمام الصادق راويا عن واحد منهم، و لم يأخذ العلم عنهم بل كان أكثر هؤلاء رواة لحديث أبيه و جده و من تلامذتهما، و قد ذكرنا فى الجزء الثالث من هذا الكتاب رد قول من يزعم أن الإمام الصادق كان يروى عن عروة بن الزبير.

و على كل حال: فإن القول بأخذ الإمام الصادق عن هؤلاء إنما هو من باب التخمين و الافتراض، و ذلك لا يثبت حقيقة و لا يدل على واقع.

٤- إن حصر الفقه فى هؤلاء السبعة أمر يدعو إلى الاستغراب و التساؤل، فهل كان ذلك أمرا واقعا بحيث أن هؤلاء هم المبرزون فى عصرهم و المجمع على فقاهتهم؟.

و هل أقر لهم أقرانهم بذلك، و شهد لهم أساتذتهم به؟

ص: ١٢٩

نحن لا نعرف لهذا أسبابا واقعية، و إنما يغلب على الظن و يتبادر إلى الذهن أنها فكرة سياسية لاستخدام التشريع الإسلامى فى أغراض الولاية، تأييدا للدولة و كسبا لرضا الأمة الناقمة على وضع النظام القائم، لانحرافه عن نظم الإسلام، و ابتعاد رجال السلطة عن العمل به.

فكان لجوؤهم إلى تعيين رجال يؤخذ العلم عنهم، و أحكام التشريع منهم، أمرا يأملون به رد المؤاخذات، و صرف الناس عن الالتقاء بمن هو خصم لهم، و لا يحبون أن يظهر أمره أو ينتشر ذكره.

و إذا أردنا أن نلقى نظرة فاحصة عن أسباب الاختصاص بهؤلاء دون سواهم فإننا نجد ذلك يرجع إلى صفات يتحلى بها هؤلاء أكثر من غيرهم.

فسعيد بن المسيب مثلاً كان جل روايته عن صهره أبي هريرة الدوسى، و كان يأخذ بقضاء عمر و فقهه حتى قيل إنه رواية عمر و حامل علمه، و كل ذلك لا يعارض أهداف السلطة الحاكمة، لأنها تهتم إذا ما ذكر على عليه السلام و نشر علمه، أو كان لأهل بيته ذكر فى المجتمع العلمى.

و عروة بن الزبير هو رواية أم المؤمنين خالته عائشة، و كان يتألف الناس بالرواية عنها، و هو من أعوان الدولة الأموية، و السائرين فى ركبها و قد روى عن أم المؤمنين عائشة أشياء لا يقبلها العقل.

و أما القاسم بن محمد فهو حفيد أبى بكر الصديق و له منزلة علمية، و مكانة لا تجهل، و إشادة الدولة بذكره يعود عليها بالنفع، و إن لم يرتض ذلك أو يقبله هو، فالسياسة تهدف إلى منافعها قبل كل شىء و هكذا بقية الجماعة من الفقهاء السبعة.

و الغرض أن هذا الحصر كان أمراً مقصوداً و شيئاً مدبراً، و ربما يلمح له شعر عبيد الله بن عبد الله السابق الذكر فى استشهاده بهؤلاء الجماعة إذ يتجلى منه أنه أمر مقرر، و شىء مشهور.

كما أن ابتعاد الناس عن الفتوى فى ذلك الزمان و دفع السائل إلى أحد هؤلاء يستنتج منه الإلزام و التعيين.

قال أبو إسحاق: كنت أرى الرجل فى ذلك الزمان و إنه ليدخل يسأل عن الشىء

ص: ١٣٠

فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس، حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتيا «١».

٥- عقب الأستاذ أبو زهرة هذا الموضوع بأشياء لا تتعرض لها و كل ذلك يدور حول أخذ الإمام الصادق عن غير أهل بيته، و لكنه لم يهتد للطريق و لم يصل إلى الهدف.

٦- إننا لم نتعرض فى إبداء الملاحظات حول موضوع الرأى و الحديث الذى جاء بعد هذا الموضوع، لأننا قد أشرنا إليه فى الجزء الأول فلا نحب الإعادة و الإطالة.

---

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ١٨.

ص: ١٣١

القسم الثانى من: لقاء مع الأستاذ (أبو زهرة) فى كتابه الإمام الصادق

(القسم الثانى)

ص: ١٣٣

آراء الإمام الصادق:

نتحول مع المؤلف من القسم الأول من كتابه إلى القسم الثاني و هو البحث عن آراء الإمام الصادق و فقهه.

و هذا القسم هو أهم من القسم الأول بكثير، نمضى مع المؤلف على منهج الدقة فى النقاش، و هنا نشدد معه فى الحساب، و لا نعى أننا نريد أن نغير من منهجنا الذى التزمنا أن نهجه معه فى القسم الأول، من التقيد بآداب البحث، و شروط النقد، أو نتعدى حدود خدمة الحقيقة و إظهار الواقع.

إن هذا القسم - كما قلت - مهم فى حد ذاته، و المؤلف يريد أن يتحدث عن آراء الإمام الصادق و فقهه، و نحن نصغى لحديثه، لنعرف مدى إلمامه بالموضوع، و إحاطته بأطرافه، فهل تشبعت روحه و هضم مادته ليستخلص النتائج التى تعطى عن الموضوع صورة واقعية؟

و هل خضع لما تقتضيه النتائج فسار على ذلك؟ أم أنه يريد أن يخضع الموضوع لطبيعته من التساهل و استعمال الافتراض، و اللابدية، و إمكان ما لا يمكن، فيتساهل فى النقل و يتسرع فى الحكم و إعطاء النتيجة من دون قياس، و يتصرف حسب ذوقه الخاص؟! و هل فكر قبل أن ينسب الفكرة للإمام الصادق ليتحقق صدق النسبة إليه؟

و هل يحاول أن يكشف على أضواء الأدلة الصحيحة حقائق كانت وراء ظلمات من الأوهام و التخيلات؟

و هل عالج المواضيع أو المشاكل - كما يقول - بعلاج ناجع؟!

ص: ١٣٤

و ما هى النتائج التى استخرجها من بحثه و تنقيبه؟، و نحن نسايره هنا و ملء صدورنا أمل بأن يكون مؤديا ما يجب عليه من بذل الجهد و استفراغ الوسع لحل هذه المشاكل التى يقف أمامها لاستخلاص الآراء الثابتة كما يقول فى ص ١٨٤: و إن استخلاص الآراء الثابتة للإمام من أعسر الأمور على الكاتب الذى يريد تحرى الحقيقة بعد أن ينحى أفكار الذين غالوا فى تقديره حتى رفعوه إلى مرتبة النبوة.

و نحن هنا ندعو الله للكاتب المحترم و الشيخ (المحقق) بأن يمدد بالعون و يلهمه الصواب للوصول إلى الحقيقة التى يتطلبها كل منصف.

كما ندعو الله بأن يوفق الشيخ لنبد أفكار منحرفة عن الواقع فى فهم حقيقة التشيع و جوهره، ليخفف من تكرار عبارات الغلو فى تقدير الإمام و يهون من خطب دعايات السوء التى أحيطت بها مفاهيم المذهب الشيعى.

وإن الذى يحقق الأمل فى هذا الفصل هو أن الشيخ المؤلف قد جعل من نفسه قاضيا فى محكمة التاريخ كما يقول: (فإننا ندرس المقدمات كما يدرس القاضى البيئات يستنطقها و لا يوجهها و يأخذ عنها و لا يتزيد عليها حتى إذا انتهى إلى الحكم نطق به).

و حيث إن الشيخ قد جعل من نفسه قاضيا فى محكمة التاريخ، فلا بد أن يتسع صدره لمشقة الدراسة، ليقضى بالحق، و يحكم بالعدل، إن الواجب يقضى عليه أن يحاسب نفسه قبل أن يخط أى كلمة، و يتحرى الحقيقة فى نسبة الآراء و العقائد، و أن لا يعتمد إلا على المراجع المعتبرة، و أن يتجنب الأخذ بالشائعات، و لا يأخذ بأقوال المخالفين و المتحاملين.

و أن يجعل نصب عينه سياسة الحكام الذين تدخلوا فى شئون الأمة فأتاروا الخلاف، و روجوا الشائعات و استعملوا دعايتهم ضد من يعارض سياستهم، و قد استخدموا أقلاما مسمومة، سخروها لأغراضهم، فكانت أمضى جرحا من السيف، و قد ذهبوا جميعا و بقيت تلك الآثار السيئة، يستعملها من يريد تفرق الأمة طمعا فى تحقيق أهدافه.

فاللازم عليه بأن يتثبت قبل الحكم و يتأكد من صدق البيئات، و أن تكون له خلوة مع أوراقه و مع ضميره و مع ربه، و يجعل حسابه نصب عينيه.

ص: ١٣٥

و نود هنا أن نسائل فضيلة الأستاذ المؤلف أو القاضى المحترم عن بينته الصادقة فى قوله ص ١٩٥ بعد ذكره لحديث الوصاية: «هذا خبر روى عن الصادق نفسه».

نسائله بوجدانه و بحرمة العدل هل قرأ هذا الخبر فى الكافى نفسه فأصدر حكمه فيه؟ إنه يجيب بأنه لم يقرأ الخبر و لم ينقله عن الكافى كما يقول فى صدر الصحيفة:

(و قد نقلنا هذا من قبل و نقله هنا فقد روى الكلينى ... الخ).

و إذا رجعنا إلى الورا نجاه قد نقله فى ص ٣٥ من القسم الأول و لكن عمن نقله و أى إنسان حدثه به!!؟ نعم مصدره كتاب الوشيعه لموسى جار الله.

و هنا يحق لنا أن نطالب الشيخ بالعدل و الإنصاف لتساهله فى قبول البيئات و نقله عن كتاب خصم للشيعه، و قد سود صحائفه بالطعن و الافتراء فى القول و الكذب فى النقل، فهو ناقد حاقد و كاتب متطرف لا يتقيد بأصول النقد و لا يتثبت فى النقل.

كتاب حاول فيه مؤلفه أن يعيد مآسى التاريخ المؤلمة، و يشهر المسلم سيفه على أخيه بدل أن يشهره على عدوه، و يثير الحرب بين أبناء التوحيد بدل أن تثار فى محاربة المشركين.

كتاب رقمه صاحبه بقلم يقطر سما، و قلب يمتلى حقا، و يكاد يتميز من الغيظ لتقارب المسلمين بعد التباعد.



كتاب أوحته طائفية رعناء بل رجة عصبية و حركة لا شعورية، و هو يأمل من ورائها تحقيق قصد، و الله من وراء القصد، و الله يدافع عن الذين آمنوا، و كفى الله الأمة الإسلامية شر ذلك الكتاب.

و المؤلف فى اعتماده على ما ينقله صاحب كتاب الشيعة لا بد و أنه يصدقه بكل ما قال كما قرر ذلك فى ص ٢٠١.

و بالطبع إنه باعتماده على كتاب الشيعة لا بد و أن يتأثر، لما فيه من مغالطة للحقيقة، و اتهام للأبرياء، و وصف الشيعة بصفات تؤثر فى النفس، و تحدث ثورة يكون أثرها محسوسا فى حكمه.

و على كل حال: فإن جعل كتاب الشيعة مصدرا للبحث و بينة للحكم أمر مخالف للعدل، و شيء نستغربه و نؤاخذ الأستاذ عليه، لأنه فى ذلك يصبح مشجعا

ص: ١٣٦

لهؤلاء المتمردين على مفاهيم الإسلام، و الضارين على وتر الطائفية ليثيروا أحقادا كامنة و يفتحوا أبواب فتن موصدة.

و نسائله أيضا- و أملنا أن يتسع صدره و لا يضيق حرجا- عن البينة التى حكم بها على الدكتور الهاشمى بأنه شيعى اثنا عشرى و ذلك قوله فى ص ١٩٨: هذا كلام عالم محقق فاضل و هو اثنا عشرى.

أطلق فضيلته هذا القول بعد البحث فى التشكيك بما يروى فى كتب الشيعة، و بالأخص الكافى فيقول فى ص ١٩٦: (و إننا نشك فى صدق هذه الأخبار لأن رواية أكثرها عن طريق الكافى و نحن نضع رواياته دائما فى الميزان).

و إنى لأعجب من الأستاذ فى إطلاق هذا القول من فمه و تحريره له بقلمه، و كأنه يصدر ذلك و هو الحافظ الحجة، الذى خاض فى علم السنة، و عرف الصحيح و الضعيف، و الموضوع و المسند و المرسل، و نقد الأسانيد بقانون علمى، و وزنها بميزان صحيح.

إنى لأعجب و أتسّم لذلك، لأنى أعرف أن المؤلف لم يقرأ كتاب الكافى، و لم يطلع عليه، بل نقل عنه بوسائط غير صحيحة كما سيوضح ذلك فيما بعد.

كما أنى أعرف عن المؤلف أنه ليس له خبرة بعلم الحديث و لا دراية له بعلم الدراية، و لست بظالم له فى ذلك.

و المؤلف كأنه يريد أن يبين لقرائه أمورا هامة فى هذا الموضوع، و لكن القارئ عند ما يقف على ما كتبه هنا، فإنه لا يعدو التشكيك فيما تعتقده الشيعة فى الإمامة و منزلة الإمام و علمه و عصمته، فيسوق أقوالا و يورد أحاديث، فيوجه و يشكك، و هو يظن بأنها هى أدلة الشيعة على ذلك لا غير، حتى يأتى إلى حديث الثقلين و هو الحديث المشهور عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم بلزوم التمسك بالكتاب و العترة للنجاة من الضلال بعده و الابتعاد عن الهلكة.

و هنا يلتوى الطريق بالمؤلف و تتحكم فيه عاطفة التأثر و تتلاطم به أمواج التفكير فتلقيه على ساحل التحريف لهذا الحديث و تغييره عن أصله فيقول سلمه الله في ص ١٩٩:

و نقول إن إخواننا الإمامية يقولون إن رواية (و عترتي) هي شبه متواترة، و لكننا

ص: ١٣٧

نقول إن كتب السنة التي ذكرته بلفظ سنتي أوثق من الكتب التي روته بلفظ عترتي.

حديث الثقلين و أسانيده:

هكذا يطلق الأستاذ حكمه بأن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي أهل بيتي. قد نقلته كتب غير موثوق بها، و لكن الكتب الموثوقة نقلته بلفظ: كتاب الله و سنتي.

فأين هي هذه الكتب و كيف حكم بأنها أوثق من الكتب التي روتها بلفظ عترتي؟

أليس هذا شيء يبعث على الدهشة، أليس هذا تجنيا على الحقائق العلمية، و ما ذا نقول حول هذا الحكم يا أخى القارئ؟! نحن فى معرض تقرير حقائق نعرضها أمامك و إليك الحكم بكل حرية و اختيار.

نحاسب الشيخ على استنباطه هنا، و لا نوجه إليه أى كلمة، و إنما نحن مع القراء فى بيان هذه الحقيقة، و هم يحاسبونه.

الشيخ يقول: إن كتب السنة التي ذكرته (أى هذا الحديث) بلفظ سنتي أوثق من الكتب التي روته بلفظ عترتي. انتهى.

و لعل هناك من يثق بقوله و لكن له أن يطالبه بالكتب التي روت بلفظ سنتي، و هو لم يشر إلى واحد منها، لأنه فى معرض لف و دوران.

و هنا نوقف القارئ على تلك الكتب التي يفهم من لفظ المؤلف أنها غير موثوقة، و غيرها أوثق منها. فصح له أن يطعن فيها و يصدر حكمه، و هذه الكتب هي:

١- صحيح مسلم:

لمسلم بن الحجاج المتوفى سنة ٢٦١ هـ، و هو أحد الصحيحين المعمول بكل ما فيها، و الموثوق عند الجميع، و قد قالوا فيه: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم «١».

أخرج مسلم فى صحيحه عن زيد بن أرقم خطبة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يوم الغدير و قوله فيها:

ص: ١٣٨

«و أنا تارك فيكم الثقلين كتاب الله فيه الهدى و النور فخذوا بكتاب الله و استمسكوا به، فحث على كتاب الله و رغب فيه ثم قال: و أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي «١».

٢- الترمذى:

صحيح محمد بن عيسى المعروف بالترمذى المتوفى سنة ٢٧١ هـ.

و قد وصفوه بأنه أنور من كتاب البخارى، و قد أخرج الحديث فى صحيحه: أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: إنى تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكنم بهما لن تضلوا بعدى، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله ممدود من السماء إلى الأرض، و عترتى أهل بيتى، و لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفونى فيهما «٢».

٣- المسند:

للإمام أحمد بن حنبل أخرج بسنده عن أبى سعيد الخدرى أن النبى قال: إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى أهل بيتى، و إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض.

و أخرجه أيضا عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: إنى أوشك أن أدعى فأجيب و إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى أهل بيتى، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض، و عترتى أهل بيتى، و إن اللطيف الخبير أخبرنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فانظروا بهم تخلفونى فيهما.

و أخرجه أيضا بهذا اللفظ فى ص ٢٦.

٤- المستدرک:

لأبى عبد الله الحاكم أخرجه من طريق زيد بن أرقم رضى الله عنه: قال لما رجع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من حجة الوداع و نزل غدیر خم، أمر بدوحات فقمى فقال:

«كأنى قد دعيت فأجبت، إنى قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر:

(٢) صحيح الترمذى ج ٢ ص ٢٠٨.

ص: ١٣٩

كتاب الله و عترتى، فانظروا كيف تخلفونى فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علىّ الحوض، ثم قال: إن الله مولاي، و أنا مولى كل مؤمن، ثم أخذ بيد على فقال: من كنت مولاه فهذا علىّ مولاه، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه- الحديث «١».

٥- تفسير ابن كثير:

و أخرجه أبو الفدا إسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ:

قام صلّى الله عليه و آله و سلّم خطيباً بماء يدعى بخرم بين مكة و المدينة فحمد الله و أثنى عليه و وعظ و ذكر ثم قال صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، و أنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله تعالى فيه الهدى و النور فخذوا بكتاب الله و استمسكوا به- و رغب ثم قال: و أهل بيتي أذكركم الله فى أهل بيتي أذكركم الله فى أهل بيتي ثلاثاً» «٢»-٦- الصواعق:

و أخرجه الحافظ ابن حجر فى صواعقه بطرق مختلفة، و قال: و لهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع و عشرين صحابياً «٣».

٧- الجامع الصغير:

و أخرجه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى فى الجامع الصغير، و قال الشيخ أحمد بن على الشافعى فى شرحه: إنه حديث صحيح و المراد أن العلماء منهم أى من عترة النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم يستمرون آمريين بما فى الكتاب إلى قيام الساعة «٤».

٨- المواهب اللدنية:

للحافظ ابن حجر العسقلانى و رواه عن أحمد بن حنبل من طريقين و قال

---

(١) مستدرک الحاکم ج ٣ ص ١٠٩.

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٨٦.

(٣) الصواعق المحرقة ص ١٣٦ ط ١.

(٤) السراج المنير فى شرح الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٦.

ص: ١٤٠

محمد بن عبد الباقي فى شرحه للمواهب: الرواية تقلين بدون ألف و فى رواية خليفين.

وقال بعد ذكر لفظ عترتى: فى الحديث تفصيل بعد إجمال أو بيان يعنى: إن ائتمرت بأوامر كتاب الله و انتهيت بنواهيته و اهتديت بهدى عترتى و اقتديت بسيرتهم اهتديت فلم تضلوا «١».

وقال القرطبي بعد ذكر هذا الحديث بلفظ عترتى:

و هذه الوصية و هذا التأكيد العظيم يقتضى وجوب احترام آله و برهم و توقيرهم و محبتهم، وجوب الفرائض التى لا عذر لأحد فى التخلف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيتهم به صلى الله عليه و آله و سلم و بأنهم جزء منه كما قال صلى الله عليه و آله و سلم: فاطمة بضعة منى. و مع ذلك قابل بنو أمية هذه الحقوق بالمخالفة و العقوق فسفكوا من أهل البيت دماءهم، و سبوا نساءهم و أسروا صغارهم، و جحدوا شرفهم و فضلهم و استباحوا سيهم و لعنهم، فخالفوا وصيته صلى الله عليه و آله و سلم و قابلوا بنقيض قصده، فما أخزاهم إذا وقفوا بين يديه و يا فضيحتهم يوم يعرضون عليه.

وقال الشريف السمهودى: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلا للتمسك به من عترته فى كل زمن إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور على التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، و لذا كانوا أمانا لأهل الأرض فإذا ذهب أهل الأرض «٢».

وقال الزرقانى بعد شرحه لهذا الحديث الشريف:

قوله أولا: إني تارك فيكم. تلويح بل تصريح بأنهما كتوأمين خلفهما، و وصى أمته بحسن معاملتهما، و إيثار حقهما و التمسك بهما فى الدين.

أما الكتاب فلأنه معدن العلوم الدينية و الأسرار و الحكم الشرعية، و كنوز الحقائق، و خفايا الدقائق.

و أما العترة فلأن العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدى إلى حسن الأخلاق و محاسنها يؤدى إلى صفاء القلب و نزاهته و طهارته، و أكد تلك

---

(١) شرح المذاهب ج ٨ ص ٧.

(٢) انظر شرح المواهب اللدنية ج ٨ ص ٧.

الوصية وقواها بقوله: (فانظروا بما ذا تخلفوني فيهما) هل تتبعوني فتسرونى أو لا فتسيئونى؟ «١».

و ربما يختلج فى نفس بعض القراء بأن هناك مصادر موثوقا بها تذكر هذا الحديث بلفظ سنتى بدل عترتى، و دفعا لذلك نشير إلى ما يحضرنا الآن من بقية المصادر التى روته بلفظ عترتى.

٩- الخطيب البغدادى أخرجه عن حذيفة بن أسيد ج ٨ ص ٤٤٣.

١٠- الدارمى فى فضائل القرآن ج ٢ ص ٤٣١.

١١- وأخرجه الطبرانى من طريق زيد بن أرقم فى الذخائر.

١٢- السيوطى فى جامعه من ثلاث طرق: عن زيد بن ثابت، و زيد بن أرقم، و أبى سعيد الخدرى.

و قال المناوى فى شرحه ج ٣ ص ١٥، قال الهيثمى: رجاله موثوقون.

١٣- الشيخ حمزة العدوى فى مشارق الأنوار ص ١٤٦.

١٤- الشيخ محمد أمين المعروف بابن عابدين فى رسائله ص ٤.

١٥- الشيخ عبد الله الشبراوى فى كتاب الأتحاف بحب الأشراف ص ٦ و هامشه إحياء الميت بفضائل أهل البيت للسيوطى.

١٦- السيد خير الدين أبى البركات نعمان الآلوسى فى غالية المواعظ ج ٢ ص ٨٧.

١٧- الشيخ عبد الرحمن النقشبندى فى كتاب العقد الوحيد ص ٧٨.

١٨- الحافظ الطبرى فى ذخائر العقبى ص ١٦ من عدة طرق.

١٩- و قد أفرد هذا الحديث بالتأليف: الحافظ محمد بن طاهر بن على المعروف بابن القيصرانى فى كتاب خاص جمع فيه طرق هذا الحديث، و قد خرجه عن ٢٧ صحابيا.

٢٠- و كذلك خرجه إسحاق بن راهويه فى مسنده.

ص: ١٤٢

٢١- و الحافظ ابن عقدة فى الموالة.

٢٢- و أخرجه فقيه الحرميين محمد بن يوسف بن محمد الشافعى الكنجى المتوفى سنة ٦٥٨ هـ فى كتابه كفاية الطالب.

٢٣- الفصول المهمة لعلى بن محمد المالكى المكى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ فى ص ٢٢ عند ذكره لخطبة يوم الغدير.

٢٤- ابن حجر الهيتمى فى شرح الهمزية ص ٢٧٨.

٢٥- إسعاف الراغبين المطبوع على هامش نور الأبصار.

٢٦- على بن محمد بن إبراهيم البغدادى المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٢٥ هـ أخرجه فى تفسيره المعروف: بتفسير الخازن فى الجزء الأول الصفحة الرابعة.

٢٧- مقدمة تفسير الجامع المحرر الصحيح لعبد الحق بن أبى بكر بن عبد الملك الغرناطى بن عطية المتوفى سنة ٥٤٣ هـ المطبوعة مع مقدمة كتاب المبانى ص ٢٥٧.

٢٨- دليل مباحث علوم القرآن المجيد لمحمد العربى الغزوزى ص ١٢. و غيرها من كتب التفسير و الحديث مما يطول بيانه.

حديث الثقلين فى اللغة:

و قد نصت كتب اللغة المعتمد عليها بورود هذا الحديث بلفظ العترة نذكر منها:

القاموس المحيط فى مادة ثقل قال: و الثقل محرك متاع المسافر و حشمه، و كل شىء نفيس مصون، و منه الحديث: (إنى مخلف فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى).

و قال محب الدين فى التاج: فى مادة ثقل عند ذكر الحديث: جعلهما ثقلين إعظاما لقدرهما و تفخيما لهما. و قال ثعلب: سماهما ثقلين لأن الأخذ بهما ثقيل و العمل بهما ثقيل.

و قال ابن الأثير فى النهاية بعد أن ذكر قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى: سماهما ثقلين لأن الأخذ بهما و العمل بهما ثقيل، و يقال لكل شىء نفيس مصون خطير ثقل ... الخ. و يقول فى الجزء الثالث بعد التعرض لاحتمالات اللفظ التى تقع فى نفوس انطوت على المناوأة و المعارضة لصالح الظلمة: «و المشهور المعروف أن عترته أهل بيته الذين حرمت عليهم الزكاة».

ص: ١٤٣

وقال الشيخ عبد الله البستاني في معجمه اللغوي البستان: الثقلان كتاب الله وعترة نبي المسلمين ومنه الحديث.

وقال ابن منظور في لسان العرب في مادة ثقل: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في آخر عمره: (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي) قال ابن الأعرابي: إن العترة ولد الرجل و ذريته من صلبه و لا تعرف العرب من العترة غير هذا.

مقاصد المؤلف من التشكيك بالروايات:

هذا ما يحضرنا من المصادر الآن في بيان هذا الحديث، و لم أكن الآن بمعرض الاستدلال حول الإمامة و عقيدة الشيعة في ذلك، و الرد على المؤلف، إذ يحاول هدم عقيدة الشيعة في الإمامة بأمور افتراضية و أشياء غير واقعية.

أنا لا أريد ذلك فللشيعة حججهم من الكتاب و السنة و العقل ما لا تخدش بأمثال هذه الافتراضات و التخمينات، و قد ملأت كتب الأخبار، و الفلسفة، و الكلام، في النقاش و الجدل، و لم يكن نصيب الشيعة إلا الثبات و الغلبة لقوة الحجة و وضوح البرهان، و إن التعرض لذلك يجرنا إلى اتساع الموضوع و إطالة البحث.

فلسنا الآن بمعرض الاستدلال على إمامة أهل البيت عليهم السلام و عصمتهم، و أن الهدى باتباعهم، و أنهم حملة علم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم و هديهم من هديه و علمهم من علمه، و قد طهرهم الله و أذهب عنهم الرجس، و هم كسفينة نوح من ركبها فقد نجا و من تأخر عنها غرق و هوى «١» و مودتهم أجز الرسالة، و هم العاملون بالكتاب و هم عدله و حملته.

---

(١) قال ابن حجر في شرح الهمزية ص ٢٧٩: و صح حديث أهل بيتي سفينة نوح من ركبها نجا و من تخلف عنها هلك.

و قال التعالبي في ثمار القلوب ص ٢٩: قال رسول الله إن عترتي كسفينة نوح. من ركب فيها نجا و من تأخر عنها هلك، و أخذ هذا المعنى أبو عثمان الخالدي فقال:

كسانيه حبي لأهل الكساء

أعاذل إن كساء التقى

بحبلهم يعتلق بالنجاء

سفينة نوح فمن يعتلق

و قال الشيخ الحفنى في تعليقه على هذا الحديث: و ما أطف قول بعضهم في مدح آل البيت:

سفن للنجاة يوم المعاد

يا بحار الندى أأخشى و أنتم

مع حبي لكم و حسن اعتقادي

لست أخشى يا آل أحمد ذنبا



و سيأتى بيان مخارج هذا الحديث.

ص: ١٤٤

و الأخبار متواترة، و الآيات متضافرة فى الدلالة على علو قدرهم، و عظيم شأنهم، و أهليتهم لتحمل عبء الإمامة و إن تمحل من تمحل فى القول، و تأول من تأول فى الاستدلال، فتلك أمور لا تقف أمام الواقع، و لا تحجب الحقيقة.

و إن الشيخ أراد أن يهدم عقيدة الإمامة أو يشكك فى الاستدلال على ذلك، بما لا يصلح للاستدلال فإنه متساهل فى أموره، متسامح فى نقله، يستوحى من جدران مكتبته خواطر لا تتعدها، نسأل الله لنا و له التوفيق.

و يستمر فضيلة الشيخ أو القاضى المحترم فى تأييد رأيه و دعم حكمه الصادر بنفى العلم الاستقلالى - كما بيناه - لأهل البيت، و الوصاية لهم، و أنهم مبلغون للرسالة المحمدية. بما يستأنس من مصادر يتعرف عليها الحق و يطبق بذلك قواعد العدل، فيذكر الرواية التى يستأنس من مصادر يتعرف عليها الحق و يطبق بذلك قواعد العدل، فيذكر الرواية التى ناقشناها من قبل، و أثبتنا كذبتها لبعدها عن الحقيقة و الواقع، و إن سندها غير صحيح فهى لا تصلح للاستدلال، و هى الرواية القائلة بأن الإمام زين العابدين (شيخ العلويين و سيد الهاشميين و أعلم أهل عصره) كان يحضر فى حلقة درس زيد بن أسلم، الشاب الذى لم تكن له أهلية التدريس فى ذلك العصر.

و لكن المؤلف استأنس لهذه الرواية، و جعلها فى درجة من الصحة، لا بصحة السند و لا بدالاتها و لكن لأنها مروية فى كتاب حلية الأولياء. و إليك نص قوله:

و قد رواها - أى الرواية - صاحب حلية الأولياء بسند متصل نعتبره نحن سندا صحيحا صادقا، إلى أن يقول: و لا يضيق صدر إخواننا حرجا إذا استشهدنا بكتب ليست من كتبهم، فإننا قد رأينا أفاضل من كتبهم يستشهدون على فضل الصادق، بنقول نقلها عنها، و لا بد أنه اعتبره صادقا فى نقله، و من وصف بالصدق فهو صادق فى كل ما ينقل، فالصدق خلة فى الصادق لا تتجزأ.

و قد ردنا هذا من قبل فلا حاجة إلى الإعادة و لكننا نقول: إن هذا الحكم الذى نطق به الشيخ، و هو أن كل من نقل عن أحد خبرا يستشهد به فلا بد أن يلتزم بتصديق كل ما ينقل، و ما أدرى من يقول هذا و من يقرره و يقره؟ أهم البيانيون أم المحدثون أم الفقهاء أم المؤرخون؟

و لعل الشيخ وحده يلتزم بهذه القاعدة و على هذا يلزمه أن يصدق بكل ما جاء فى كتب جابر الجعفى رحمه الله، لأنه استشهد بما يرويه عن الإمام الباقر عليه السلام على

ص: ١٤٥

فضل أبى بكر و عمر، و استشهد بكتاب الإمام الصادق للشيخ المظفر، و استشهد بكتاب دعائم الإسلام و غيرها، فلا بد أنه اعتبرها صادقة، و لا حق له أن يقبل البعض و يرد البعض الآخر، إذ الصدق خلة لا تتجزأ كما يقول.

و هو لا يعترف بذلك و لكنها كلمة قالها، و نترك تقديرها و إيضاها لعلماء البيان، و أهل الأدب من الكتاب و المؤرخين.

و لعلنا فى عودتنا لمناقشته نورد من كتاب الحلية الذى اعتبره بالذات صادقا فيما ينقل أحاديث لا يمكنه الاعتراف بها، و لا التصديق بموادها.

و لنطو صفحة المناقشة هنا و نتابع خطواتنا مع الأستاذ فى قراراته و أحكامه، و هنا يفتح لنا الأستاذ جهة للاستدلال على ما يدعيه من نفي الاعتقاد بالإمامة.

اتجاه آخر فى التشكيك بالروايات:

يحاول المؤلف أن يدعم حكمه بأدلة يظن أنها تنفع فى طريق الاستدلال، و تنتج فى أسلوب المقارنات، فهو هنا يذهب إلى أن الإمام الصادق ما كان يرى نفسه إماما فى عصره، و أن منصب الإمامة مملوء بوجوده، و يستدل المؤلف على هذا رأى بحادثة الأبواء عند ما اجتمع بنو هاشم للبيعة لمن يرتضونه، و أن الإمام الصادق عليه السلام قد امتنع عن بيعة محمد ذى النفس الزكية لصغر سنه، و أنه عليه السلام استعد لبيعة عبد الله بن الحسن، و قال له: امدد يدك أبايعك «١» إلى آخر ما يذكره من جهة نظره.

إن أخبار يوم الأبواء مشهورة، و حوادثه متكررة، و القول بأن الإمام الصادق عليه السلام قال لعبد الله بن الحسن: امدد يدك أبايعك. إنما ذلك من وحى الخيال و الكذب فى القول، و هو افتراء محض و تقوّل باطل، و النصوص التى تتكفل ببيان هذا الحادث لا تذكر ذلك، و إن أصح كتاب يعتمد عليه فى هذا: هو كتاب الإرشاد للشيخ المفيد، لأنه ينقل عن نسخة مقاتل الطالبين التى هى بخط المؤلف، و قد أشار لذلك ناشر كتاب مقاتل الطالبين فى مصر السيد أحمد صقر سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م بقوله: و لكتاب الإرشاد هذا أهمية خاصة لأنه ينقل عن نسخة أبى الفرج الأصفهاني نفسه.

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ٢٠٣.

ص: ١٤٦

و لنضع بين يدي القراء النص الكامل لهذه القضية:

نص الرواية:

قال فى الإرشاد: وجدت بخط على بن الحسين بن محمد الأصفهاني فى أصل كتابه المعروف بمقاتل الطالبين:

أخبرنى عمر بن عبد الله العتكي، قال حدثنا عمر بن شيبه، قال حدثنى فضل بن عبد الرحمن الهاشمى و ابن داجة، قال أبو زيد و حدثنى عبد الرحمن بن عمر بن جبلة، قال حدثنى الحسن بن أيوب مولى بنى نمير عن عبد الأعلى بن أعين، قال و حدثنى

إبراهيم بن محمد بن أبي الكرام الجعفرى عن أبيه، قال و حدثنى محمد بن يحيى عن عبد الله بن يحيى، و قال و حدثنى عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه، و قد دخل حديث بعضهم فى حديث الآخرين أن جماعة من بنى هاشم اجتمعوا بالأبواء، و فيهم إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عباس، و أبو جعفر المنصور، و صالح بن علي، و عبد الله بن الحسن، و ابنه محمد و إبراهيم و محمد بن عبد الله بن عمر بن عثمان.

فقال صالح بن علي: قد علمتم أنكم الذين يمد الناس إليهم أعينهم، و قد جمعكم الله فى هذا الموضع فاعقدوا بيعة لرجل منكم، تعطونه إياها من أنفسكم، و تواتقوا على ذلك حتى يفتح الله و هو خير الفاتحين.

فحمد الله عبد الله بن الحسن و أثنى عليه ثم قال: قد علمتم أن ابني هذا هو المهدي فهلم فلنبايعه.

قال أبو جعفر (أى المنصور): لأى شىء تخذعون أنفسكم؟ و الله لقد علمتم ما الناس أميل أعناقها و لا أسرع إجابة منهم إلى هذا الفتى. يريد به محمد بن عبد الله.

قالوا: قد و الله صدقت إن هذا الذى نعلم. فبايعوا محمدا جميعا و مسحوا على يده.

قال عيسى: و جاء رسول عبد الله إلى أبى أن ائتنا فإننا مجتمعون لأمر، و أرسل بذلك إلى جعفر بن محمد عليه السلام.

و قال غير عيسى: إن عبد الله بن الحسن قال لمن حضر: لا تريدوا جعفرا فإننا نخاف أن يفسد عليكم أمركم.

ص: ١٤٧

قال عيسى بن عبد الله بن محمد: فأرسلنى أبى أنظر ما اجتمعوا له فجتئهم و محمد بن عبد الله يصلى على طنفسة مثنية، فقلت لهم أرسلنى أبى إليكم أسألکم لأى شىء اجتمعتم؟

فقال عبد الله: اجتمعنا لنبايع المهدي محمد بن عبد الله.

قال: و جاء جعفر بن محمد عليه السلام فأوسع له عبد الله بن الحسن إلى جنبه، فتكلم بمثل كلامه.

فقال جعفر عليه السلام: لا تفعلوا فإن هذا الأمر لم يأت بعد، إن كنت ترى أن ابنك هذا المهدي فليس به و لا هذا أوانه، و إن كنت تريد أن تخرجه غضبا لله، و ليأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر، فإننا و الله لا ندعك فأنت شيخنا و نبايع ابنك فى هذا الامر!!! فغضب عبد الله، و قال: لقد علمت خلاف ما تقول و و الله ما أطلعك الله على غيبه، و لكنه يحملك على هذا الحسد لابنى.

فقال (الصادق): و الله ما يحملنى، و لكن هذا و إخوته و أبناءهم دونكم، و ضرب بيده على ظهر أبى العباس (السفاح) ثم ضرب بيده على كتف عبد الله بن الحسن و قال: إياها و الله ما هى إليك، و لا إلى ابنيك، و لكنها لهم، و إن ابنيك لمقتولان.

ثم نهض و توكأ على يد عبد العزيز بن عمران الزهرى فقال: أ رأيت صاحب الرداء الأصفر يعنى أبا جعفر فقال له: نعم. فقال إنا والله نجده يقتله.

هذا هو نص رواية الإرشاد عن مقاتل الطالبين كما هو موجود بكامله فى الطبعة الأولى و الطبعة الثانية و ليس فيه كلمة (و إن شئت بايعتك) «١».

و المؤلف قد أضاف العبارة بعد ذلك ببيانه: إن الإمام الصادق عليه السلام قال لشيخ بنى على: امدد يدك أبايك.

و إنا قد ذكرنا هذا النص بطوله ليتضح للقراء هل كان فيه ما يدل على الحكم الذى حكم به الشيخ فى نفي الإمامة بالوصاية، و ما تعتقده الشيعة؟

و كان الأجدر به و اللائق بمقامه، أن يعطى كلمة الإمام الصادق عليه السلام حقها

---

(١) إرشاد المفيد ص ٢٥٩ و ٢٦٠.

ص: ١٤٨

من الواقع و هى قوله لعبد الله: «إيها و الله ما هى إليك، و لا إلى ابنيك»، فكيف ينفى عنها و يدعو عبد الله لقبول البيعة، إن هذا من التناقض بمكان، ثم إن قوله: فإننا و الله لا ندعك و أنت شيخنا. بعد قوله تريد أن تخرجه غضبا، لم يكن المراد منه لا ندعك عن البيعة كما ذكره، بل العبارة تدل على أنا لا ندعك تخرجه و تنصبه للخلافة و نبايعه.

و الخلاصة:

أن المؤلف يحاول فيما أورده نفي الإمامة كما تعتقد الشيعة، و أنه لا وصاية هناك، و لا شىء يدل على أنها بالوراثة.

و قد أورد كلمة تقول فيها على الإمام الصادق و هى قوله: بل قال أولا لشيخ بنى على عبد الله بن الحسن: امدد يدك أبايك.

و هذا القول لم يصدر من الإمام الصادق عليه السلام، بل هو استنتاج من الشيخ و افتراض، كما هو دأبه فى كثير من أبحاثه، و على هذا الافتراض، و تلك المقدمات العقيمة الإنتاج، يحاول أن يصدر حكما و هو يظن أنه أصاب الهدف، و وصل إلى الغاية المطلوبة، و هى نفي الإمامة، سواء بالوراثة أو الوصاية. فيقول:

و ننتهى من ذلك إلى أن الإمام الصادق رضى الله عنه و عن آل بيته الكرام، لم يثبت ثبوتا قاطعا أنه اعتبر الإمامة تكون بالوصاية، و إن ثمة اثني عشر منصوصا عليهم، و إننا فى حل من أن نقول: إن نسبة هذا إليه موضع نظر «١».

و نقول: بأن الشيخ لم يطلع على نصوص الوصاية والوراثة، و لم يقف على أقوال الإمام الصادق عليه السلام فى ذلك، و نحن فى حلّ لنقول: إن هذا الحكم و هذا الاستنتاج، يدلان على قصر النظر و ضيق أفق التفكير.

و من الغريب أن الشيخ يظن أنه لا أثر وارد حول هذه المسألة، و لا رواية تدل على ذلك، و لا نص فيه إلا ما حدثه به الشيخ موسى جار الله فى كتاب الشيعة، نقلا عن الكافى حول حديث الوصاية الذى ذكره فى أول الكتاب- إن صح ذلك- فإذا أبطله أو نقضه انتهى كل شىء.

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ٢٠٥.

ص: ١٤٩

و كتاب الشيعة لموسى جار الله هو من أبرز الشواهد على الجهود السيئة و الأعمال المرفوضة التى تكشف عن الجهات التى تسعى إلى تفريق صفوف الأمة، و تمزيق وحدة المسلمين، لأن مضامينه لم تقم على وقائع مقررّة و لا حقائق ثابتة إنما احتوت و شيعة جار الله خيوطا من اتهامات باطلة و مسمومة لا تنسج إلا على منوال التعصب و التحامل على آل البيت و قد تولى السيد عبد الحسين شرف الدين رحمه الله تعالى مهمة نقض الشيعة ورد مسائلها، فكان الحجة شرف الدين بأسلوبه الرصين و علمه الفائق قد خدم الحقيقة و أدى ما عليه من أمانة. و لو استمع الشيخ أبو زهرة إلى نبرة التعصب و لهجة التعدى التى استولت على موسى جار الله لتردد كثيرا فى الاعتماد عليه و استخلاص النصوص التى يحتاجها من بين ركامات الابتعاد عن الحق و الشذوذ عن الواقع الذى يتصف به كتاب جار الله.

و أود أن أنبه المؤلف أن الأحاديث الواردة فى ذلك هى من الكثرة بمكان، و هى واردة بطرق معتبرة صحيحة، و كتب موثوق بها، لا ككتاب الشيعة، و قد ألف جماعة من العلماء فى ذلك كتبا خاصة فى الوصاية. منهم: هشام بن الحكم، و الحسين بن سعيد، و الحكم بن مسكين، و على بن المغيرة، و على بن الحسين بن الفضل، و محمد بن على بن الفضل، و أحمد بن محمد بن خالد البرقى، و على بن رئاب، و يحيى بن المستفاد، و محمد بن أحمد الصابونى، و محمد بن الحسين بن فروخ، و على بن الحسين المسعودى، و محمد بن الحسن الطوسى.

و كل هؤلاء من علماء القرن الثانى و الثالث و الرابع و غير هؤلاء من القدماء و المتأخرين، و باستطاعة المؤلف أن يرجع إلى مصادر أخرى فيما يكتب حول هذه الأمور الهامة، و إن كان الأولى و الأجدر به ترك الخوض فى أمر لم يهضم مادته، و لم تتشبع روحه موضوعه، و لذلك فقد تحكّم فى شىء لا يصح له أن يتحكّم فيه، و ليس من صلاحيته ذلك.

إن عقيدة الشيعة فى الإمامة، هى أمر جوهرى، و فيه تختلف عن سائر الفرق، و لا يكون هذا إلا عن حجة قوية، و أدلة ظاهرة، و آراء صحيحة، و هى أهم مسألة كلامية تضاربت فيها الأفكار، و كثر حولها الجدل و النقاش على ممر العصور و الأيام.

و كأن المؤلف يجهل هذا!! فاعتبرها قضية اعتيادية، أو مسألة من مسائل التاريخ تدحض بقوله فارغ، و حجة لفظية. و لا يسعنا أن نعتذر له بقصر الباع و ضيق الاطلاع

ص: ١٥٠

في مثل هذا الأمر و هو يكتب عن أحد أئمة أهل البيت الذين ترى الشيعة أن إمامة الاثنى عشر منهم من أركان الدين و هي من الأصول التي بنى عليها الاعتقاد.

إن المسألة ذات أهمية كبرى، و ليس تأييدها أو نقضها يعود إلى نقل أبي الفرج و أمثاله أو كتاب الوشيعة، أو تبنتي على ظنون و تخمينات.

و باستطاعتنا أن نقدم له بعض النصوص الصريحة في الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام، و ما ورد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ في ذلك، و ما جاء عن الإمام الصادق عليه السلام من الروايات الكثيرة.

و لكن الشيخ إنما يكتب بنظره كما يشير إلى ذلك في ص ٢٠٥ بقوله: و إننا كما قررنا نكتب عن الصادق بنظرنا لا بنظر إخواننا وحدهم - و لا ندرى من هم إخوانه-؟

و مع هذا فلا يصح أن نطيل المقام معه، لأن في نظره التشكيك فيما يروى في ذلك من أحاديث في الوصاية للأئمة.

و هل أشهر من حديث الغدير و الوصاية لعلي عليه السلام مما ملأ سمع الدنيا، و شهد به جماعة من الصحابة يربو عددهم على المائة صحابي، و ألفت فيه كتب قيمة، من جميع علماء الإسلام، و مع ذلك فهو عند الشيخ موضع نظر.

و كذلك حديث الثقلين و وروده في كتب صحيحة موثوق بها، و هو يراها غير موثوقة، بدون حجة كما تقدم، فلنترك الحديث هنا، و نتجاوز هذا الموضوع؛ و نغض الطرف عما فيه من و خزات و طعون تخالف ما يتظاهر به من الدعوة لترك الحزازات و الخصومة.

حول الصحابة:

ليست دراسة الآراء حول الصحابة باليسيرة الممهدة، لوجود عقبات تعترض السبيل و لا يمكن التغلب عليها بسهولة.

و قد أشرت لما يتعلق في هذه المسألة في الجزء الثاني من هذا الكتاب بموجز من البيان، و كان بودى عدم التعرض لها، إذ هي مشكلة وقف التاريخ أمامها ملجما، و اختفت الحقيقة فيها وراء ركام من الآراء، فالتوت الطرق الموصلة إليها، كما أثرت حولها زوايع من المشاكل و الملبسات، و لم تعالج القضية بدراسة علمية، ليبدو جوهر المسألة واضحا، و تبرز الحقيقة كما هي.

ص: ١٥١

و حيث إن المؤلف تحول إلى بيان رأى الإمام الصادق عليه السّلام فى الصحابة و بالطبع أن رأيه عليه السّلام هو ما عليه أهل البيت أجمع، فلنر ما هو رأى الإمام الصادق عليه السّلام الذى يريد أن يبينه الأستاذ لقرائه و بعده نعود لأصل المسألة و بيان الحقيقة فيها.

يقول فى ص ٢٠٧ تحت عنوان: رأيه فى الصحابة.

و كان الصادق كآبائه يعتبر الطعن فى أبى بكر و عمر و عثمان رضى الله عنهم مخالفا للسنة؛ و قد أثر ذلك عن جده زين العابدين، كما أثر ذلك عن أبيه الباقر، و قد أثر عنه أيضا أو على الأقل لم يوجد دليل على المخالفة، و الأصل الموافقة.

و إلى هنا لم يظهر لنا ما ينطبق على العنوان من بيان رأى الإمام الصادق عليه السّلام فى الصحابة، و ما ذكره لا يصلح أن يكون عاما، إذ هو لجهة خاصة فليس الكلام يدور حول الخلفاء الثلاثة، و مع ذلك فلم يبين رأى الإمام الصادق و ما ذكره عن الإمام زين العابدين من الأثر فهو لا يدل على ذلك حتى يقيس عليه- إن صح الأثر-.

ثم ننتظر من الأستاذ أن يبين لنا رأى الإمام الصادق فى الصحابة، فيذكر لنا رواية عن الحلبة بأن الإمام الصادق عليه السّلام كان يستشهد بأعمال أبى بكر بعد أن ذكر رواية جابر الجعفى، و هى عن الحلبة أيضا فى النهى عن تناول أبى بكر و عمر.

و نحن لا نريد هنا أن نناقش ما رواه صاحب الحلبة، و لكننا نريد أن يبين لنا ما يدل عليه العنوان بعمومه، فليست القضية قضية أفراد، و لا قضية الطعن فى أبى بكر و عمر.

و بعد ذلك يقرر الأستاذ، و ينطق بالحكم و هو قوله فى ص ٢٠٨:

إن أصحاب محمد جميعا كانوا محل تقدير جعفر و أبيه الباقر، رضى الله عنهما.

و نحن هنا نتساءل من أين استنتج هذا الحكم؟ و على أى بيينة اعتمد، أ يكون التقدير للبعض تقديرا للجميع؟ و هل يجعل تقدير الخلفاء الثلاثة تقديرا لباقي الصحابة أجمع، كما أن الطعن على البعض طعن على الجميع؟ هذا أمر لا نعرفه و ليس من رأى شيعة أهل البيت.

و لنصغ لبقية قوله بعد هذا فيقول: و قد سئل الإمام محمد الباقر عن قوله تعالى:

ص: ١٥٢

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ [المائدة: ٥٥].

فقال عليه السّلام: أصحاب محمد.

فقال السائل: يقولون هو على. فقال الإمام المتبع: على منهم.

رأى الشيعة فى الصحابة:

إنه ليست المسألة مسألة بيان رأى الإمام الصادق عليه السلام فى الصحابة و إنما الأمر يدور حول عقيدة الشيعة فى الصحابة، فإذا ثبت أن جميع الصحابة محل تقدير الإمام الصادق و أبيه الباقر عليه السلام، فإن الثابت أن الشيعة لا يذهبون إلى ذلك، و لا بد هنا أن نذكر بعض ما يتعلق بهذه المسألة و فروضها ثلاثة:

الأول: إن الصحابة كلهم عدول أجمعين، و ما صدر منهم يحتمل لهم، و هم مجتهدون و هذا هو رأى الجمهور من السنة.

الثانى: إن الصحابة كغيرهم من الرجال و فيهم العدول، و فيهم الفساق، فهم يوزنون بأعمالهم، فالمحسن يجازى لإحسانه، و المسيء يؤخذ بإساءته. و هذا رأى الشيعة.

الثالث: إن جميع الصحابة كفار- و العياذ بالله- و هذا رأى الخارجين عن الإسلام و لا يقوله إلا كافر، و ليس من الإسلام فى شىء.

هذه ثلاثة فروض للمسألة و هنا لا بد أن نقف ملياً لنفحص هذه الأقوال: أما القول الثالث فباطل بالإجماع و لم يقل به إلا أعداء الإسلام أو الدخلاء فيه. و أما القول الأول و هو أشبه شىء بادعاء العصمة للصحابة، أو سقوط التكليف عنهم، و هذا شىء لا يقره الإسلام، و لا تشمله تعاليمه.

بقى القول الوسط و هو ما تذهب إليه الشيعة، من اعتبار منازل الصحابة حسب الأعمال، و درجة الإيمان و ذلك:

إن الصحبة شاملة لكل من صحب النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو رآه أو سمع حديثه، فهى تشمل المؤمن و المنافق، و العادل و الفاسق، و البر و الفاجر، كما يدل عليه قول النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى غزوة تبوك عند ما أخبره جبرئيل بما قاله المنافقون: إن محمداً يخبر بأخبار السماء و لا يعلم الطريق إلى الماء، فشكا ذلك إلى سعد بن عبادة.

ص: ١٥٣

فقال له سعد: إن شئت ضربت أعناقهم. قال صلى الله عليه و آله و سلم: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه و لكن نحسن صحبتهم ما أقاموا معنا».

فالصحبة إذن لم تكن بمجرد عاصمة تلبس صاحبها أبراد العدالة؛ و إنما تختلف منازلهم و تتفاوت درجاتهم بالأعمال.

و لنا فى كتاب الله و أحاديث رسوله صلى الله عليه و آله و سلم كفاية عن التمثل فى الاستدلال على ما نقوله؛ و الآثار شاهدة على ما نذهب إليه؛ من شمول الصحبة و أن فيهم العدول من الذين صدقوا ما عاهدوا عليه الله، و رسخت أقدامهم فى العقيدة، و جرى الإيمان فى عروقهم، و أخلصوا لله فكانوا بأعلى درجة من الكمال، و قد وصفهم الله تعالى بقوله:



أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيْعِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا «١».

وهم المؤمنون الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ «٢».

وقد أمر الله تعالى باتباعهم والافتداء بهم بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ.

وفيهم وَ السَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ «٣».

هؤلاء من أصحاب محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ وَ من يستطع أن يقول فيهم ما لا يرضى اللهُ تعالى وَ يخالف قوله.

كما أن الصحبة تشمل من مردوا على النفاق، و الذين ابتغوا الفتنة من قبل و قلبوا

---

(١) سورة الفتح، آية: ٢٩.

(٢) سورة الحجرات، آية: ١٥.

(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٠.

ص: ١٥٤

لرسول الله الأمور، و أظهروا الغدر، حتى جاء الحق و ظهر أمر الله و هم كارهون.

و فيه من كان يؤذى رسول الله و قد وصفهم الله بقوله: وَ مِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَ يَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ «١» إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا [الأحزاب: ٥٧] وَ الَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [التوبة: ٦١].

و فيه المخادعون و الذين يظهرون الإيمان، و قد وصفهم الله تعالى بقوله:

وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ. يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ مَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَ مَا يَشْعُرُونَ [البقرة: ٨ و ٩] وَ إِذَا قُلُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَ إِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ [البقرة: ١٤].

وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ. فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ. فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ [التوبة: ٧٥-٧٧].

والحاصل أن الصحبة منزلة عظيمة، وفضيلة جلييلة، و هي بعمومها تشمل من امتحن الله قلبه للإيمان، وأخلص لله، وجاهد وناصر، و من رقى درجة الكمال النفساني، فكان مثالا لمكارم الأخلاق، و هم يخشون الله و يمثلون أوامره، كما وصفهم تعالى بقوله: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ «٢».

كما أنها تشمل من لم يدخل الإيمان قلبه يَقُولُونَ بِالَّذِينَ نَحْنُ عَلَيْهِمْ بِمُؤْمِنِينَ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ [الفتح: ١٨] وَ اتَّخَذُوا إِيمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ [المنافقون: ٢ و ٣].

فنحن لا نرتاب في ديننا، و لا نخالف قول ربنا و ما جاء عن رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ و أهل بيته، في تمييز منازل الصحابة، و درجاتهم فنتبع الصادقين و نوالى المؤمنين، و ندين الله

---

(١) سورة التوبة، آية: ٦١.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٢ و ٣ و ٤.

ص: ١٥٥

يحب من رضى الله عنهم، بما أحسنوا الصحابة، و أبلوا البلاء الحسن في نصره الدين، و ندعو الله في كل آن عن عقيدة خالصة بدعاء سيدنا الإمام زين العابدين عليه السلام في صحيفته المعروفة بزبور آل محمد في دعائه لاتباع الرسل:

اللهم و أتباع الرسل و صدقوهم من أهل الأرض بالغييب، عند معارضة المعاندين لهم بالتكذيب، و الاشتياق إلى المرسلين بحقائق الإيمان، في كل دهر و زمان، أرسلت فيه رسولا، و أقمت لأهله دليلا، من لدن آدم إلى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ من أئمة الهدى، و قادة أهل التقى على جميعهم السلام.

اللهم و أصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحابة، و الذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، و كانفوه، و أسرعوا إلى وفادته، و سابقوا إلى دعوته و استجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته؛ و فارقوا الأزواج و الأولاد في إظهار كلمته، و قاتلوا الآباء و الأبناء في تثبيت نبوته، و انتصروا به، و من كانوا منطوين على محبته يرجون تجارة لن تبور في مودته، و الذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، و انتفت منهم القربات إذ سكنوا في ظل قرابته فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك و فيك، و أرضهم من رضوانك، و بما حاشوا الخلق عليك، و كانوا مع رسولك دعاة لك و إليك، و أشكرهم على هجرتهم فيك ديار قومهم، و خروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه ...

هؤلاء هم محل تقدير أهل البيت، و شيعتهم لا يتعدون ما رسموه لهم و أوضحوه بتعاليمهم؛ و نشكو إلى الله ما تجناه المغرضون، و ما يقوله المهرجون من أن الشيعة يطعنون بجميع الصحابة أو يكفرونهم - و العياذ بالله - و نحن ندين الله بموالاته أصحاب محمد الذين أحسنوا الصحابة و مدحهم الله تعالى في كتابه العزيز، كما نتبرأ ممن أساء إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و آذاه و من ارتكب الجرائم و خالف أوامر الإسلام.

و نحن لا نتنازل عن بغض من ظلم أهل البيت و عاداهم، و أعلن الحرب عليهم، و آذى رسول الله فيهم، فأولئك لا نتبرأ من البراءة منهم، و نتقرب إلى الله في معاداتهم، لأنهم ظالمون.

مناقشة أبي زهرة بمسألة الصحابة:

و نعود إلى الحديث مع الشيخ و مناقشته بعد أن ذهبنا في الموضوع إلى بيان ما يتعلق بمسألة الصحابة من حيث هي، إجمالاً في البيان، و اختصاراً للكلام، و إلا

ص: ١٥٦

فالأمر يدعو إلى مزيد من البيان، و سعة في البحث، لأنها أعظم مشكلة حلت في الجامعة الإسلامية، فقد أريق دماء أتباع أهل البيت بحجة سب الصحابة، أو سب الشيخين، و قد أفتى علماء الدولة بأن سب الشيخين يقتل و لا تقبل توبته، إلى آخر ما هنالك من أمور كانت أعظم سبب في تفرقة الصف الإسلامي، و هي مثار لكثير من المشاكل التي أحاطت بالمجتمع.

نعم نعود فנסائل فضيلة الشيخ عن قوله: إن أصحاب محمد جميعاً كانوا محل تقدير جعفر و أبيه. فما هو الدليل على ذلك؟ و أى أثر استنتج منه هذا القول؟ و كيف صح هذا التعبير؟! أ يصح أن يقال: إن جميع الصحابة كانوا محل تقدير جعفر و أبيه؟! و إن كل من و سم في الصحبة هو عادل، كما هو رأى الجمهور من السنة، و بهذا تظهر مخالفة الشيعة لأهل البيت و ذلك قول لا يسنده برهان و لا تدعمه حجة.

أ يكون أولئك الذين وصفهم القرآن بصفات الكمال و العدالة و حقيقة الإيمان، هم و أهل الجرائم و من يراءون الناس فيقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم على حد سواء!!! أ تقول بعدالة الجميع و نعصب عيوننا عن تلك المشاهد المؤلمة، التي مثلها بعض من و سم بالصحبة؟! أم نصم أسماعنا عن أصوات المظلومين الذين تجرعوا الغصص و المصائب من سوء أعمال من و سموا بالصحبة?!.

و إن أجلي مثال لما نقوله، و أصدق صورة لما نبينه، هو عهد معاوية، ذلك العهد الظالم، و الدور المظلم و هو معدود من الصحابة، و قد وازره على ذلك عدد يعدون منهم: كمروان بن الحكم، و المغيرة بن شعبة، و سمرة بن جندب، و بسر بن أرطاة، و عمرو بن العاص، و غيرهم.

و لنترك الحديث للمؤلف نفسه عن ذلك العهد الأسود، و نرجع إلى الوراة قليلاً، و نصغ لبعض حديثه هناك عن أعمال معاوية و أعوانه، إذ يقول في ص ١١٤:

لقد ارتكب معاوية بن أبي سفيان أشد ما ارتكب لطمس معالم الشورى في الحكم الإسلامي، فقد عهد إلى ابنه يزيد بن معاوية، فحول الخلافة إلى ملك عضوض، بل إلى ملك فاجر، و قد زعم و هو يعهد إلى ابنه بأنه يقتدى في أبي بكر و عمر ...

ص: ١٥٧

و يقول: أما معاوية بن أبي سفيان فقد علم فيه التاريخ ما علم، و قد قال في هذا المقام الحسن البصري: «أربع خصال في معاوية لو لم تكن إلا واحدة لكانت موبقة:

خروجه على هذه الأمة بالسفهاء حتى ابتزها بغير مشورة منهم، و استخلافه يزيد و هو يسكر و يلبس الحرير، و يضرب بالطنابير، و ادعاؤه زيادا و قد قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: الولد للفراش، و للعاهر الحجر، و قتله حجر بن عدى»  
«١».

و يقول في ص ١١٦: و هنا مثل آخر لتأثير الوقائع على الآراء: ما سنه معاوية من سنة سيئة: و هي لعن على سيف الإسلام على المنابر، فإن ذلك له تأثير شديد في نفوس المؤمنين، لأن ما ثبت لعلى من سابقات مكرمات، لا يمكن أن يذهب إذا وقف منافق يلعنه، بل إن ذلك يزيد منزلته في النفوس تمكينا، إذ يحس الناس بغضاضة الظلم، و فحش العمل، فيلعنون في نفوسهم و مناجاتهم - من يلعن سيف الله الذي سله على الشرك، و لذلك سادت النقمة و لم تعلن الحروب على من يأمرون بلعن الإمام العالم، التقى رضى الله عنه، و عن آله الأبطال، و إذا كان قد روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أنه قال لعلى كرم الله وجهه: «لا يحبك إلا مؤمن، و لا يبغضك إلا منافق» «٢» فقد علم الذين شاع بينهم الخبر وصف النبوة لهؤلاء الذين سنوا سنة السوء.

و قال في ص ١١٢: و قد لام كثيرون معاوية على ذلك العمل (أى سب على عليه السلام) البالغ أقصى حدود الحقد، و لقد أرسلت أم المؤمنين السيدة أم سلمة تقول له: «إنكم تلعنون الله و رسوله؛ إذ تلعنون على بن أبى طالب و من يحبه، و أشهد أن الله و رسوله يحبانه».

و قال في ص ١١٦: و لكن تعلق معاوية في خروجه بأن الاختيار لمن في المدينة و غيرها من الأمصار، و لا حكم لعلى ما دام اختياره لم يتم بالعرب في جميع الأمصار الإسلامية كلها، و لكن ذلك التعلق لم يمنع من أن يحكم عليه بالإجماع أنه كان باغيا، و إن ترفق بعضهم فسماه متأولا، و لكن يجب على المترفق أن يقول: إن تأويله كان

---

(١) المنية و الأمل و حجر بن عدى خرج على معاوية ثم آمنه ثم قتله غدرا.

(٢) روى هذا الحديث مسلم في صحيحه ج ١ ص ٦٤ و النسائي في الخصائص ص ٢٧ و الطبري في ذخائر العقبى ص ٩١ و ابن عبد البر في الاستيعاب ج ١ ص ٣٧ بهامش الإصابة و الخفاجي في شرح الشفاء ج ٣ ص ٤٥٧ و غيرهم.

ص: ١٥٨

باطلا لا يبرر خروجه على مثل إمام الهدى على بن أبى طالب، إن كان للدين سلطان على نفسه.

هذا بعض ما حدثنا به المؤلف عن أعمال معاوية و حزبه، و فيهم من وسموا بالصحبة و كانوا فى عداد الصحابة؛ و على هذا أ يصح أن يكون أمثال هؤلاء محل تقدير جعفر و أبيه؟ و هم يعلنون سب على عليه السلام حتى ورد أنه كان فى أيام بنى أمية أكثر من سبعين ألف منبر يلعن عليها على عليه السلام بما سنه لهم معاوية بن أبى سفيان.

و أخرج الدار قطنى: إن مروان بن الحكم قال: ما كان أحد أذفع عن عثمان من على.

فقيل له: ما لكم تسبون على المنابر؟ فقال: إنه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك.

و قد أشار إلى ذلك العلامة أحمد الحفيظ الشافعى فى أرجوزته:

و قد حكى الشيخ السيوطى أنه	قد كان فيما جعلوه سنه
سبعون ألف منبر و عشره	من فوقهن يلعنون حيدرته
و هذه فى جنبها العظام	تصغر بل توجه اللوائم
فهل ترى من سنها يعادى	أم لا و هل يستر أو يهادى
أو عالم يقول عنه نسكت	أجب فإنى للجواب منصت
و لبت شعرى هل يقال اجتهدا	كقولهم فى بغيه أم الحدا
أ ليس ذا يؤذيه أم لا فاسمعن	إن الذى يؤذيه يؤذى من و من
بل جاء فى حديث أم سلمه	هل فيكم الله يسب منه له «١»
عاون أخا العرفان فى الجواب	و عاد من عادى أبا تراب

فكيف يكون هؤلاء محل تقدير جعفر و أبيه كما يقرره المؤلف؟؟!! أ يكون المغيرة بن شعبة الذى كان يلعن عليا على منبر الكوفة؛ و يدعو الناس إلى البراءة منه محلا للتقدير؟؟.

أم سمرة بن جندب الذى أراق دماء المسلمين؛ و هتك الحرمات عند ولايته على البصرة من قبل زياد فى عهد معاوية؟ و كان ممن يحث الناس على الخروج

(١) هكذا ورد الأصل و الوزن لا يستقيم و المعنى غير واضح.

ص: ١٥٩

لحرب الحسين عليه السلام؛ و قد وضع أحاديث فيما يؤيد معاوية و يشد عضده.

أم بسر بن أرطاة ذلك السفاك لدماء المسلمين؛ و من هتك حرمتهم و قد سبى نساء المسلمين فى اليمن؛ و أقامهن فى الأسواق للبيع؛ فكان يكشف عن سوقهن فأيهن أعظم ساقا اشترت «١».

أم أبو الغادية قاتل عمار بن ياسر رضوان الله عليه و قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا عمار تقتلك الفتنة الباغية.

و هكذا مما لا يسع المقام تعدادهم؛ و هم الذين آزروا الحكم الأموى الغاشم، و أعلنوا الحرب على أهل البيت؛ و اشتركوا فى إراقة تلك الدماء الزكية.

و لا نريد هنا أن نعود إلى زمان النبى صلى الله عليه و آله و سلم فنعطى صورة عمى و سموا بصحبته و لكنهم انصرفوا عن الحق و خالفوا أوامره «٢».

و نحن ندين الله بحب من أحسن الصحبة؛ و نتبرأ ممن أساء و انحرف عن الحق.

و نعود مع الشيخ من جديد إلى الرواية التى أوردها حول آية الولاية و لعله استنتج منها حكمه السابق و إن كانت لا تنتج شيئا.

آية الولاية:

هذه الآية الكريمة و هى قوله تعالى: **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ. وَ مَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ** «٣».

هذه الآية الكريمة نزلت فى الإمام على عليه السلام؛ و يكاد المفسرون يجمعون على ذلك؛ و رواه كثير من حفاظ الحديث عن على عليه السلام؛ و عبد الله بن عباس؛ و عمار بن ياسر، و أبى رافع.

و أخرجه الخطيب فى المتفق؛ و ابن مردويه فى مسنده، و كنز العمال و منتخبه، و إسحاق النيسابورى فى تفسيره.

و قد نقل إجماعهم هذا القوشجى فى مبحث الإمامة من شرح التجريد. و أخرج

(١) الاستيعاب بهامش الإصابة ج ١ ص ١٥٨.

(٢) قد ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب بعضاً منهم فراجع.

(٣) سورة المائدة، آية: ٥٥ و ٥٦.

ص: ١٦٠

الطبراني في الأوسط بسند عن عمار بن ياسر قال: وقف سائل على بن أبي طالب و هو راعٍ في تطوع فنزع خاتمه فأعطاه السائل؛ فنزلت إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

و قال السيوطي في اللباب: و له شاهد: قال عبد الرزاق: حدثنا عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الْآيَةَ.

و أخرج ابن جرير عن مجاهد و ابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل مثله فهذه شواهد يقوى بعضها بعضاً «١».

و قال الواحدى في أسباب النزول: إن هذه الآية نزلت في على بن أبي طالب لأنه أعطى خاتمه سائلاً و هو راعٍ؛ و عن ابن عباس: إن النبي صلى الله عليه و آله و سلم خرج إلى المسجد و الناس بين قائم و راعٍ فنظر سائلاً فقال صلى الله عليه و آله و سلم: هل أعطاك أحد شيئاً؟

قال: نعم خاتم.

قال صلى الله عليه و آله و سلم: من أعطاكه؟

قال: ذاك القائم و أشار بيده إلى على عليه السلام.

فقال صلى الله عليه و آله و سلم: على أى حال أعطاكه؟

قال: أعطاني و هو راعٍ فكبر رسول الله ثم قرأ: وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ [المائدة: ٥٦].

هذا بعض ما ورد حول هذه الآية نذكره بإيجاز للتنبيه على عدم صحة ما نسب للإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام حول آية الولاية أنها لجميع الصحابة.

و قد ورد عنه عليه السّلام بطرق صحيحة، أنه عليه السّلام قال: أمر الله عز و جل بولاية علي عليه السّلام و أنزل قوله تعالى: **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ** [المائدة: ٥٥].

و كذلك ورد عن ولده أبي عبد الله الصادق عليه السّلام كما رواه عبد الأعلى قال:

قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السّلام: الأوصياء طاعتهم مفترضة؟.

قال: نعم هم الذين قال الله عز و جل فيهم: **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ الْآيَةَ**.

---

(١) اللباب للسيوطي ص ٩.

ص: ١٤١

و عن الحسين بن أبي العلاء قال: ذكرت لأبي عبد الله قولنا في الأوصياء: إن طاعتهم مفترضة.

فقال عليه السّلام: نعم هم الذين قال الله عز و جل فيهم: **أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ** [النساء: ٥٩] و هم الذين قال فيهم: **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا** [المائدة: ٥٥].

و على أي حال: فإن المؤلف لم يبين لقرائه رأى الإمام الصادق عليه السّلام في الصحابة، و لم يأت بأثر عنه في ذلك، و الواقع أن الغرض لم يتعلق ببيان رأى الإمام الصادق عليه السّلام في ذلك، و لكن الغرض يدور حول معتقد الشيعة - و قد أشرنا إليه - و هل أنهم يتبعون أهل البيت أم لا؟.

أما الجهة التي تعرض لها و هي الطعن في الشيخين أو الخلفاء فإننا نقول: من هو الذي يقول إن الأئمة يجوزون ذلك؟ و إن الشيعة يعتقدون هذا؟ و لتترك الجواب لسماحة الأستاذ الأكبر المغفور له حجة الإسلام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله.

قال بعد ذكر الاختلاف في الخلافة في بحث الفروق الجوهرية بين الطائفتين «١»: «نعم و نريد أن نكون أشد صراحة من ذلك، و لا نبقي ما لعله يعتلج أو يختلج في نفس القراء فنقول: لعل قائلًا يقول: إن سبب العداء بين الطائفتين أن الشيعة ترى جواز المس من كرامة الخلفاء، أو الطعن فيهم، و قد يتجاوز إلى السب و القدح، مما يسىء الفريق الآخر و يهيج عواطفهم فيشتد العداء و الخصومة بينهم.

و الجواب أن هذا لو تبصرنا قليلا و رجعنا إلى حكم العقل، بل و الشرع أيضا لم نجده مقتضيا للعداء أيضا.

أما أولا: فليس هذا من رأى جميع الشيعة، و إنما هو رأى فردى من بعضهم، و ربما لا يوافق عليه الأكثر، كيف و في أخبار أئمة الشيعة النهى عن ذلك؟! فلا يصح معاداة الشيعة أجمع لإساءة بعض المتطرفين منهم. الخ.



و ما أكثر الشواهد على تفنيده تلك المزاعم و كذب تلك الأقوال حول عقيدة الشيعة فى الصحابة.

(١) مجلة الإسلام السنة الثانية العدد ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ تحت عنوان: بيان للمسلمين.

ص: ١٦٢

و مما تجدر الإشارة إليه أن المؤلف يوافق القائلين بأن الشيعة يطعنون على جميع الصحابة بدون استثناء، كما أشرنا لذلك، و لكنه بعد برهنة من المضى فى بحثه يعترف بخطئه و يستغفر من ذنبه، و ذلك بعد أن وقف على ما نقله عن ابن أبى الحديد و أورده فى ص ٢٠٩ عقبه بقوله: و لا شك أن هذا الرأى معتدل فى هذا الجزء كل الاعتدال، و يكون تعميم الحكم عليهم بأنه فى ماضيهم يستسيغون سب الصحابة، و إذا كانت بعض عباراتنا فيما كتبنا تفيد التعميم فإننا نستغفر الله عنها، و نقول: يجب تخصيص هذا العام.

و هكذا يتراجع الشيخ عن رأيه و ينقض حكمه، و يعترف بخطئه و يستغفر من ذنبه. و أن هذا الحكم الجائر: و هو تعميم سب الشيعة لجميع الصحابة أو بعضهم هو أمر دبر ليل، و خطة مرسومة من قبل ولاة أمر حاولوا القضاء على أتباع آل محمد، فقد جعلوا ذلك وسيلة للقضاء عليهم، إذ رموهم بالزندقة و الكفر و قد وجدت السياسة بهذا الحكم الجائر أقرب طريق للقضاء على الشيعة، و هم خصوم لا تلين قناتهم، و لا يرهبهم الموت، و لا تفزعهم أهوال الإشاعات الكاذبة، ما داموا على بينة من أمرهم فى المحافظة على وصية النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى آله، فهم أهل الحق و أئمة الهدى و مهما كلفهم الأمر فى ذلك من تحمل المحن، و مواجهة المصاعب فهم لا يزدادون إلا إيماناً، و رسوخ عقيدة، و لم تقعد بهم تلك الإشاعات المغرضة، و الأقوال المكذوبة التى كان يروجها دعاة السوء و أعوان الظالمين.

و إن الشيخ أبو زهرة قد أطلق حكمه بدون دراسات للبيانات، أو وقوف على حقيقة الأمر، و إنما كان ذلك لتأثره بتلك الدعايات الكاذبة، و قد اعترف بخطئه و استغفر من ذنبه.

و فيما قدمناه كفاية عن الإطالة، لأننا قررنا الاختصار فى البحث و ترك المناقشة لأمر استوجبت ذلك. إننا نترك الكثير من الأشياء التى تلفت النظر و تستوجب المناقشة، و نشير للبعض بموجز من القول حتى ننتهى إلى الحد الذى تقرر الوقوف عليه و الافتراق منه.

و لهذا فإننا نسرع الخطى، و لا نتقف عند أكثر نقاط المناقشة، فنمر على ما يذكره حول رأى الإمام الصادق عليه السلام فى شروط الإمامة ص ٢١١ و قوله: إننا لا نتفق مع

ص: ١٦٣

إخواننا الإمامية فى الإمامة كانت بالنص إلى آخر ما يقوله و لا تتعرض له بشيء، لأننا قد بينا هناك ضعف أدلته، و عقم استنتاجه، فلنتركه و رأيه.

كما أننا نترك التعليق على ما يقوله فى ص ٢١٢: إننا لا نعرف للإمام رأيا مقطوعا بنسبته فى ذلك، لأن الذين كانوا يتشيعون له ... الخ.

و هنا لا نقف معه، لأن المقطوع به أن الأخر المؤلف لم يصل بدراسته إلى إيضاح رأى من آراء الإمام الصادق عليه السلام، و لم يوضح لقرائه من ذلك شيئا.

و من الحق أن نقول: إن المؤلف قليل العدة من المصادر التى يتعرف على آراء الإمام الصادق عليه السلام منها، و لهذا أصبح فى دائرة ضيقة مع فسحة المجال فى ذلك.

و نستمر مع الأستاذ بعجالة فنمر على كلمته التى تحز فى النفس و تبعث على الأسف لما وصل إليه من التساهل فى الحكم و هى قوله فى ص ٢١٣: و قد مديده (أى الإمام الصادق عليه السلام) ليبياع عبد الله بن الحسن.

و هذا أمر لم تشر إليه المصادر التاريخية مطلقا، و لا يكون أبدا، و لكن المؤلف استنتجه بدون مقدمات، و قد أشرنا له.

و بعد هذا نسرع أكثر من قبل، و نعرض عن ذكر أى شىء فنتحول من ص ٢١٣ إلى ٢٥٢ و إنما قطعنا هذه المسافة بسرعة لأن الحديث فيها يدور حول آراء الإمامية بالذات، و يذكر آراء الإمام الصادق عليه السلام بالعرض، و هو خلاف موضوع البحث فتركه عن النقاش، و نصل إلى موضوع:

فقه الإمام الصادق:

و هو موضوع مهم، و عنوان شيق، إنه يريد أن يحدثنا عن فقه الإمام الصادق عليه السلام، و بدون شك، إننا نهتم بهذا غاية الاهتمام، و هو مدار بحثنا.

ما ذا يريد أن يقول المؤلف تحت هذا العنوان؟ أ تراه يريد أن يقدم دراسة تاريخية عن مدرسة الإمام، و نشاطها و كثرة المنتمين؟ أم تراه يريد أن يتحدث عن تراث الإمام العلمى، و مكانته فى المجتمع، و أثره فى بعث الفكر الإسلامى؟ و هل يحاول أن يقدم لقرائه عن فقه الإمام الصادق عليه السلام ما يتفق مع الواقع؟

نريد أن نترث و نترك الاستعجال و لنصغ لبعض حديثه حول الموضوع إذ يقول:

إنه بلا ريب كان الإمام الصادق من أبرز فقهاء عصره إن لم يكن أبرزهم، و قد شهد له

ص: ١٦٤

بالفقه فقيه العراق الإمام أبو حنيفة، الذى قال فيه الشافعى: الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة.

ثم يستمر بالحديث حول رواية الإمام الصادق، و الرواة عنه، و يتعرض للتشكيك في صحة ما يروى عنه عليه السلام، لا من حيث ذاته، و لكن من حيث سند الرواية، ثم يمزج بين الخطيئة و أصحاب المغيرة و غيرهم فيمن روى عنه الأكاذيب.

إلى أن يأتي لتأييد ما يراه و قرره في نظره سابقا من أن الإمام الصادق كان يروى عن غير آبائه الكرام و يورد رواية كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر. الخ. كما في ص ٢٥٣ و هكذا حتى تنتهي إلى آخر البحث ص ٢٥٥.

و لتقف هنا مليا- رغم إصرارنا على عدم الوقوف- و نشر إلى ما تجدر الإشارة إليه بدون إسهاب، و بعد فحص ما ذكره الأستاذ لم نلمس شيئا حول بيان فقه الصادق، و لم يتبين لنا ما يندرج تحت العنوان، سوى ألفاظ لا تؤدي إلا إلى التشكيك، و لا تخلو من و خزات.

و الذى نود التنبيه عليه هو رواية أبي حنيفة، فإنه أسند عن جعفر بن محمد عن سعيد بن جبير، و هذا أمر لا يخلو من مناقشة، فإن التاريخ لم يثبت لنا التقاء سعيد بن جبير بالإمام الصادق عليه السلام لأن ولادة الإمام الصادق عليه السلام كانت سنة ٨٣ هـ و كان سعيد مع ابن الأشعث في حربه على الحجاج، و قد شهد وقعة دجيل سنة ٨٢ هـ و وقعة دير الجماجم سنة ٨٣-٨٥ هـ و هرب سعيد إلى بلاد إيران، و بقي متخفيا هناك خائفا من الحجاج و اعتمر متخفيا و كان يأوى إلى الشعاب و الوديان، و ألقى عليه القبض، و قتله الحجاج في شهر شعبان سنة ٩٥ هـ و كانت مدة اختفائه اثنتي عشرة سنة، و لم يلتق بالإمام الصادق عليه السلام و كان عمره عليه السلام، يوم قتل سعيد أحد عشر عاما.

و الغرض نحن نشك في صدق هذه الرواية، كما نشك في صدق ما أورده من قول الشافعي في أبي حنيفة.

و تنتهي من الحديث عن فقه الإمام الصادق، و لكن بدون نتيجة لأنه لم يتعرف على فقه الإمام الصادق عليه السلام لما ساوره من تشكيك، و ما اعترض طريقه من عقبات و بدون شك أنها وهمية.

ص: ١٦٥

و هنا يحاول أن يتصل به من طريق آخر و هو طريق الشيعة فيضع العنوان المتقدم و يقول في ص ١٥٦:

و لذلك لا بد لتعرف فقه الإمام الصادق من الشيعة، و نخص منهم بالذكر الاثنى عشرية، لأنهم متمسكون بالقول: بأن فقههم ينتهي إلى الإمام الصادق و سائر الأئمة الأحد عشر عليهم السلام؛ لأن الثاني عشر مغيب لا يعرف علمه في غيبته.

ثم يمضى المؤلف في كلامه حول الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام بما يشاء أن يتكلم به، مما يطول نقله و نبعد عن الطريق في نقاشه، إلى أن يقول في صفحة ٢٥٨:

الأمر الثاني الذى يعترض الباحث عند ما يدرس الروايات عن الإمام الصادق عليه السلام و غيره أنه إن طبق أصول الإسناد التى يطبقها علماء الحديث لا يجد السند متصلا بينها و بين الإمام فى كل الأحوال، ذلك أن أقدم المؤلفين الذين جمعوا أحاديث

الصادق و أفعاله و أقواله هو الكليني فى كتابه الكافى، و إذا لو حظ أن الكليني توفى سنة ٣٢٩ هـ أى بعد وفاة الإمام الصادق رضى الله عنه بنحو من ١٨١ و لم يذكر السند المتصل إلى الإمام الصادق فى كل الأحوال. نعم إنه يروى الكثير عن تلاميذه و لكن من المؤكد أنه لم يلتق بتلاميذه إلا إذا فرضنا أن تلاميذه امتدت أعمارهم إلى أكثر من مائة سنة أو فرضنا عنده سندا متصلا غير منقطع و من تلاميذه من مات فى حياته كالمعلى بن خنيس.

قد يقال: إن تلك الأحاديث و الأخبار كانت مدونة عند تلاميذ الصادق و إنه نقل هذه المدونات، و لكن يجب أن تكون هذه المدونات قد اشتهرت و عرفت، و تكون هى الأصل الذى يعتمد عليه، و لا يكون الأصل هو الكافى وحده، أو غيره من الكتب التى جاءت من بعده، بل يعد الأصل تلك المدونات التى دونها أصحابه كالشأن فى المجموعين اللذين أسندا إلى الإمام زيد رضى الله عنه، فإنهما نسب جمعهما إلى تلميذه أبى خالد، و عرف من تلقاهما عن أبى خالد، و من تلقاهما منه جيلا بعد جيل حتى اشتهرا و صارا ككل كتاب مشهور معروف تتوارثه الأجيال بعد هذا الاشتهار، و قد يقول قائل: إن هذه الكتب قد اشتهرت و توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل. و نقول: إن الكلام فى الفترة ما بين الكليني و من بعده من الرواة و بين الصادق رضى الله عنه، فإن هذه الفترة فجوة ربما تقطع السند و يمنع اتصاله، إلا إذا كان السند موصولا بطرق أخرى.

ص: ١٦٦

و مهما يكن فإننا نريد أولا أن ندرس رواية فقه الإمام الصادق دراسة موضوعية، و لا مانع من أن نبدى رأينا فيما تواضع عليه إخواننا من غير أن نجرح مبادئهم، و لا نمس اعتقادهم، و لكن نقول: بنظرنا دون نظرهم عند ما نتجه إلى إبداء رأينا، و اختلاف أوجه النظر لا ضرر فيه و إنما الافتراق هو الذى يكون فيه الضرر من غير ريب. انتهى.

هنا يجب على المؤلف أن يستغفر الله ألف مرة لهذا الحكم المرتجل بوصفه للأسانيد بأنها مقطوعة فلا يصح الاعتماد عليها كما يراه، و الصحيح أنه لم يستنطق البيئات و لم يترث فى الحكم. و هو - غفر الله له - قد جاء هنا بأمر لا يمكن السكوت عنه، و إسدال الستار عليه، إنه يتحدث عن فقه الشيعة بالذات، و لكنه يطعن فى أسانيدهم إلى الإمام الصادق، و إذا و هن السند فلا قيمة للاستدلال.

المؤلف - هده الله - يعتبر نفسه باحثا و منقبا و يريد أن يصل إلى الواقع من أوضح الطرق، و هو هنا يظهر لقراءه مشكلة تقف أمامه عند البحث عن فقه الإمام الصادق حينما يطبق أصول الإسناد.

و كأنه قد درس دراسة موضوعية صحيحة، فلم يجد اتصالا بين الإمام الصادق عليه السلام و بين من يروى عنه فى كل الأحوال، و بالأخص ما يرجع إلى رواية الكليني، و أنه يروى عن أناس لم يلتق بهم، و يعطى صورة أوضح من ذلك و هى:

إن الكليني يروى عن أناس ماتوا فى حياة الإمام الصادق عليه السلام كالمعلى ابن خنيس، فالشيخ الكليني يروى عن المعلى بدون إسناد.

هذا ما يورده المؤلف و لا نتعب أنفسنا بعناء الرد عليه فيما أورده.

و لكن نحيل القراء إلى كتاب الكافي ليقفوا على صحة هذه الفروض التي افترضها المؤلف أو صدق الأقوال التي قالها.

نعم ربما يظن أن المؤلف على حق فيما يقول حول الكافي؛ و لكن بعد الفحص و التتبع يجد القارئ أن ما قاله المؤلف أبعد ما يكون عن الحق. لأننا إذا رجعنا إلى الكافي نفسه نجد السند متصلا و لا صحة لما جزم من عدم الاتصال.

فمثلا يقول: إن الكليني يروى عن المعلى بن خنيس، و قد مات المعلى في حياة الإمام الصادق عليه السلام و قد أكد ذلك في آخر الكتاب ص ٤٣٧ بقوله: و يجب أن

ص: ١٦٧

ننبه هنا إلى أن الكليني قد يروى عن أشخاص قد ماتوا في حياة الصادق، كروايته عن المعلى بن خنيس، فقد روى عنه عدة أخبار من غير أن نرى من توسط بينه و بين الكليني فيما تحت أيدينا من إسناد، و لنضرب لذلك مثلا قد نقلناه في ما مضى من قولنا و هو: عن المعلى بن خنيس قال قلت لأبي عبد الله: إذا جاء حديث عن أولكم، و حديث عن آخركم، بأيهما نأخذ؟ فقال: خذوا به حتى يبلغكم عن الحى.

قال: ثم قال أبو عبد الله: إنا و الله لا ندخلكم إلا فيما يسعكم، و فى حديث آخر خذوا بالأحدث.

و إنه ثبت أن المعلى قتل فى عهد الصادق، قتله داود بن على والى المدينة من قبل المنصور.

هذا ما يقوله المؤلف حول رواية الكافي، و انقطاع السند فيما يرويه، و لنترجع إلى الكافي نفسه يتضح لنا الأمر إذ الشيخ أبو زهرة لم يراجع الكافي عند نقله. و لو راجع لوجدها كما يلى: روى الكليني عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس، عن داود بن فرقد، عن المعلى بن خنيس، قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا جاء حديث عن أولكم، و حديث عن آخركم بأيهما نأخذ؟ «١».

فأنت ترى أن سند الرواية هم على بن إبراهيم و أبوه، و إسماعيل بن مرار، و يونس، و داود بن فرقد، هؤلاء خمسة رواة بين الشيخ الكليني رحمه الله و بين الإمام الصادق عليه السلام و لكن المؤلف أنكر الخمسة و أبرز الرواية بدون واسطة، و على هذا قرر حكمه السابق فى ص ٤٥٨ «بأن الباحث لا يجد السند متصلا بينها و بين الإمام».

و لا ندري ما معنى هذا التساهل، و ما هو هذا التسرع، فى إعطاء النتائج التي تدعو إلى التشكيك فى أخبار الكافي.

و نحن ناشد المؤلف: هل وقف على كتاب الكافي، و اطلع على أسانيده فبان له عدم الاتصال فيها حتى يوجه هذا النقد و يورد هذا التشكيك؟ أم أنه نقل ذلك بالواسطة، و ادعى الإشراف و الاطلاع عليه؟ فإن كان قد قرأ كتاب الكافي فكيف يصح

له أن يصف أسانيده بعدم الاتصال في جميع الأحوال!! إذ الأمر خلاف ما يقول، كما ذكرنا في رواية المعلى بن خنيس، و أنها متصلة السند، و لكن المؤلف يدعى بأنها غير متصلة فما أدرى بأى منظار ينظر. و كيف أسقط عدة رواة فجزم بحكمه الجائر.

و إن كان لم يطلع بل اعتمد على نقل الغير، فليس من شأن الباحث الفاحص أن يحكم على شىء بدون اطلاع عليه.

و من المؤسف له أن المؤلف يدعى قراءة الكافي و الاطلاع عليه، إذ يقول فى ص ٤٣٨: هذه نظرات فى كتاب الكافي ألقيناها، و نقلنا إلى القارئ صورة ما انطبع فى نفوسنا عند قراءته.

هذا ما يقوله المؤلف بأنه أعطى صورة عن الكافي عند قراءته و لعل قراءه يصدقون ذلك.

و نحن نقول: إنه لم يقرأ الكافي و لو قرأه لما حكم على بعض الروايات بأنها مقطوعة السند، و على الأقل أنه لا يصدق بمن نقل ذلك، إذ الروايات التى ادعى أنها مقطوعة السند عند قراءته للكافي أو قراءة من نقل ذلك هى متصلة الإسناد غير منقطعة، و إليك بيان ما ذكره المؤلف فى ص ٤٣٥ عن الكافي:

١- الكافي عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال: من زعم أن الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، و من زعم أن الخير و الشر إليه فقد كذب على الله.

هكذا يورد المؤلف هذه الرواية و يقول بعد ذلك: و نرى فى هذا أن الذى يصل السند واحد فقط، و ليس من المعقول أن يكون قد لقبه؛ لأن ما بين وفاة الصادق و وفاة الكليني نحو ١٨٠ سنة.

و نحن نقول: ليس من المعقول أن الشيخ المؤلف قد قرأ كتاب الكافي فيورد هذا النقد إذ لو قرأه لوجد السند متصلاً و إلى القراء ذلك.

سند الرواية:

الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد عن الحسين بن على الوشاء عن حماد بن عثمان، عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال: من زعم «١» ..

(١) الكافي ج ١ ص ١٥٦ طبعة دار الكتب الإسلامية.

الرواية. فهؤلاء الرواة قد أنكر المؤلف وجودهم، و حكم على أن السند منقطع بدون حجة ظاهرة.

ولزيادة البيان نذكر ما أورده على الرواية الأخرى «١» و هي: الكافي عن حفص بن قرط عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله. الحديث.

وهذه الرواية أوردها المؤلف على أنها منقطعة السند والصحيح أنها متصلة السند و هي:

الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن حفص بن قرط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من زعم أن الله يأمر بالفحشاء .. الحديث.

وبهذا يظهر كلامه حول رواية الكافي بدون روية و تريث، فهو يصف كل رواياته بالإرسال، و ضرب لنا مثلا في ذلك و نسي نفسه، بأنه يتصف بصفة الباحث المنقب، أو القاضى العادل، إذ لم يسلك المسلك الذى يلزمه أن يسلكه بما وصف نفسه فيه.

و لتحول مع القراء إلى نقده للشيخ الصدوق عليه الرحمة صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه، نعطي للقراء صورة عن تساهل الشيخ و تسرعه فى حكمه، و إن هذا الكتاب تتصف رواته بالإرسال.

فيقول فى ص ٤٤٥:

و للصدوق كتاب آخر غير من لا يحضره الفقيه اسمه التوحيد، كل ما فيه رواية، و فيه ذكر لكلام الصادق فى العقائد، و المسلك الذى سلكه فى كتاب من لا يحضره الفقيه هو المسلك الذى سلكه فى كتابه التوحيد، من حيث الإرسال، و الاعتماد على الكتب التى قبله، و لتقبض قبضة منه. تريك منهاجه فى الرواية .. انتهى.

و إن القارئ يتصور عند ما يقف على تعبير الشيخ فى نقده، بأنه يتحدث عن خبرة و دراية، و أنه نقل من الكتاب ما يريد أن يصور فيه منهاج الشيخ الصدوق فى كتاب التوحيد، و إن مسلكه هنا هو مسلكه فى كتاب من لا يحضره الفقيه من حيث

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ٤٣٥.

ص: ١٧٠

الإرسال «١» و قد قبض قبضة من مرويات كتاب التوحيد و قدمها لقرائه، دليلا على ما يقول، و حجة على ما يذهب إليه من ادعاء الإرسال فى الروايات.

فلنصغ لحديثه عن روايات التوحيد، و نعدده لمعرفة واقع الحال، و حقيقة الأمر، و هل كان الأمر كما حدث به الشيخ أم لا؟

قال المؤلف:

١- جاء فى كتاب التوحيد عن هشام بن الحكم قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما الدليل على أن الله واحد؟

قال: اتصال التدبير، و تمام الصنع، كما قال عز و جل: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا [الأنبياء: ٢٢].

٢- و فى كتاب التوحيد قال قوم للصادق: ندعو فلا يستجاب لنا؟ فقال:

لأنكم تدعون من لا تعرفون.

و نرى أنه من هذا لم يذكر حتى من روى عن الصادق، فدل هذا على أنه أخذ من كتاب لا من سند مرسل أو متصل.

٣- و جاء فى التوحيد عن أبى بصير عن أبى عبد الله قال: قلت: أخبرنى عن الله عز و جل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ فقال: نعم. و قد رآوه قبل يوم القيامة.

فقلت: متى؟

قال: حين قال لهم: أ لست بربكم؟ قالوا: بلى، ثم سكت (الإمام الصادق) ساعة ثم قال: و إن المؤمنين ليرونه فى الدنيا قبل يوم القيامة، أ لست تراه فى وقتك هذا؟ قال أبو بصير: فقلت له: جعلت فداك فأحدث بهذا عنك؟ فقال: لا، فإنك إذا حدثت أنكركه منكر جاهل بمعنى ما تقوله.

٤- و فى التوحيد عن الصادق عليه السلام أنه قيل له: إن رجلا منكم ينتحل موالاتكم أهل البيت يقول: «إن الله تبارك و تعالى لم يزل سميعا بسمع و بصيرا ببصر

---

(١) من المؤسف له أن الشيخ أبا زهرة يتحدث عن مسلك الصدوق فى الرواية بدون وقوف على الحقيقة، و ذلك أن الشيخ الصدوق حذف الأسانيد اختصارا و ذكرها فى آخر الكتاب، و لو أن أبا زهرة وقف على كتاب من لا يحضره الفقيه لعرف مسلكه و لم يقع فى هذا الخطأ.

ص: ١٧١

و عليما بعلم و قادرا بقدرة فغضب عليه السلام و قال: من قال ذلك ودان به فهو مشرك و ليس من ولايتنا على شىء، إن الله تعالى ذاته عليمه سميعه بصير قادرة.

و نرى أن هذه الرواية لم تذكر بسند قط، فهى من القسم الذى أخذه من الكتب.

هذا ما ذكره المؤلف عن دراسته لكتاب التوحيد و ألقاه على تلامذته و حدث قراءه. و كأنه واثق من صحة ما يقوله، لأنه اعتمد على كتاب جاءت هذه الأخبار مرسله نقلا عن كتاب الصدوق، و قد حذف الناقل إسنادها.



فإن هذه الأخبار التي ساقها المؤلف أو القبضة التي قبضها من كتاب التوحيد ليبين للقراء منهاج الصدوق، لم تكن مرسله كما يدعى المؤلف، بل هي مسندة، و إلى القراء بيان ذلك بعد مراجعة كتاب التوحيد، و الوقوف عليها و هي كما يلي:

الخبر الأول:

قال الصدوق: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (ره)، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عمير عن هشام بن الحكم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما الدليل على أن الله واحد؟

قال: اتصال التدبير، و تمام الصنع، كما قال عز و جل: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا [الأنبياء: ٢٢].

هذا هو الخبر الأول الذي يدعى المؤلف أنه مرسل، و هو كما ترى موجود في كتاب التوحيد صفحة ١٧٨ طبع طهران سنة ١٣٧٥.

الخبر الثاني:

قال الصدوق: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المروزي المقرئ، قال:

حدثنا أبو عمرو محمد بن جعفر المقرئ، قال: حدثنا محمد بن الحسن الموصلي ببغداد، قال: حدثنا عياش بن يزيد بن الحسن بن علي الضحاك مولى زيد بن علي، قال: حدثني أبي، قال: حدثني موسى بن جعفر قال: قال قوم للصادق عليه السلام:

ندعو فلا يستجاب لنا؟ قال: لأنكم تدعون من لا تعرفونه.

هذا هو الخبر الثاني أورده الصدوق عليه الرحمة بهذا الإسناد في كتابه التوحيد كما في صفحة ٢٠٦ منه.

ص: ١٧٢

الخبر الثالث:

قال الصدوق: حدثنا أحمد بن محمد بن عمران الدقاق (ره) قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال: قلت له: أخبرني عن الله عز و جل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم و قد (رآه) «١» قبل يوم القيامة.

فقلت: متى؟.

قال حين قال لهم: أ لست بربكم؟ قالوا: بلى .. ثم سكت ساعة (أي الإمام الصادق) ثم قال: و إن المؤمنين ليرونه في الدنيا قبل يوم القيامة. أ لست تراه في وقتك هذا؟.

قال أبو بصير: فقلت له: جعلت فداك فأحدث بهذا عنك؟ فقال: لا، فإنك إذا (أحدثت) «٢» به فأنكر منكر جاهل بمعنى ما نقوله (ثم قدر أن ذلك تشبيهه بكفر، و ليست الرؤية بالقلب كالرؤية بالعين، تعالى الله عما يصفه المشبهون و الملحدون).

هذا هو الخبر الثالث أورده الصدوق رحمه الله بهذا الإسناد كما جاء في كتاب التوحيد في صفحة ٧٠ منه. و ليس الأمر كما يقول المؤلف و قد حذف أبو زهرة- عن قصد أو غير قصد- من هذا الخبر ما فيه تمام فائدته و قد جعلنا ما حذفه بين قوسين و إن الحذف يغير معنى الخبر و يكون دالا على معنى رؤية الباصرة كما تدعيه بعض الفرق، و هذا لم يكن من رأى أهل البيت عليهم السلام.

الخبر الرابع:

قال الصدوق: حدثنا محمد بن علي بن ماجيلويه رضى الله عنه، قال: حدثنى عمى محمد بن أبى القاسم، قال: حدثنى محمد بن علي الصيرفى الكوفى، قال:

حدثنى محمد بن سنان عن أبان بن عثمان الأحمر، قال: قلت للصادق جعفر بن محمد عليهم السلام: أخبرنى عن الله تبارك و تعالى لم يزل سميعا بصيرا عليما قادرا؟ قال:

نعم.

---

(١) هكذا فى الأصل و الصحيح رأوه.

(٢) هكذا فى الأصل و الصحيح بحذف الهمزة.

ص: ١٧٣

فقلت له: إن رجلا ينتحل مولاتكم أهل البيت يقول: إن الله لم يزل سميعا بسمع و بصيرا ببصر و عليما بعلم و قادرا بقدره. فغضب عليه السلام ثم قال: من قال ذلك ودان به فهو مشرك و ليس من ولايتنا على شىء إن الله تبارك و تعالى ذاته عليمة سمیة بصيرة قادرة.

هذه هى الأخبار التى أوردها المؤلف لبيان منهاج الصدوق فى رواياته و أنها مرسله، و ها أنت ذا قد رأيت أن الصدوق عليه الرحمة يروى الحديث بسند متصل، و هو يذكر الرجال و آباءهم، و صفاتهم، و ألقابهم، و لكن المؤلف ينكر ذلك، و نحن ننكر عليه أشد الإنكار، لأن ما ذهب إليه و ما حكم به أمر يثير التشكيك و يبعث على عدم الثقة، و إن كان المؤلف يدعى البراءة من ذلك، كما يقول بعد إيراد هذه الأخبار ص ٤٤٧: هذه نظرات ألقيناها على رواية من لا يحضره الفقيه، و كتاب التوحيد، و كلاهما لابن بابويه القمى، و قد قصدنا بهذه النظرات أن نقل صورة للكتاب فى روايته و فى منهاجه، و ما قصدنا أن ننير غبارا من الشك أو التشكيك حوله، و ليس لنا أن نتهجم على مقدسات إخواننا و لكننا أردنا التوضيح و البيان.

هذا ما يقوله!! و هو يحاول إقناع قرائه بأن يأخذوا برأيه حول طعنه فى روايات هذه الكتب، و يدعى أن قصده الإيضاح و البيان فى إعطائه هذه الصورة، و هو يزعم أنها طبق الأصل. و بمزيد من الأسف إن الأستاذ لم يقل الحقيقة، فهو يدعى اطلاعه على هذه الكتب، و نقله منها و لكنه لم يطلع عليها، بل نقل عنها بالواسطة.

و نظرا لحصول أشياء كثيرة من أمثال هذه الأمور التى خالف المؤلف فيها ما يوجب عليه الحق من سعة الاطلاع و التتبع، فإن متابعة ذلك يدعو إلى اتساع البحث، و استيعاب هذا الجزء كله، و ربما يتعداه إلى الجزء السادس فأثرنا الاختصار، و الاكتفاء بالإشارة لما يلزم التنبيه عليه. و قد ألف الأستاذ الكبير الشيخ عبد الله السببى كتابا فى الرد على أبى زهرة و كذلك الأستاذ العلامة السيد حسين بن يوسف المكى العاملى.

و فى الختام نقول:

كنا نأمل من الشيخ المحترم أن يكون قلمه رائدا لحرية الفكر، لأنه يتحدث عن نفسه فى هذه الدراسة: إنها بروح خالية من الطائفية «١» و إنه يدرس و يوازن، و يختار

---

(١) الإمام الصادق لأبى زهرة ص ١٣.

ص: ١٧٤

فأخذ ما هو الأصلح لغذاء العقول و النفوس، و أقواها فى بناء المجتمع على أسس تشتق من الماضى قوتها، و تلائم الحاضر، و لا تنافى الصالح العام «١» و هو كقاض يدرس البنات يستنطقها و يأخذ عنها حتى إذا انتهى إلى الحكم نطق به «٢» إلى كثير من أقواله التى تدل بظاهاها على حرصه الشديد فى إظهار الحقيقة، و مناصرة الحق بدراسة عميقة، و تتبع واسع، و بذل جهد فى الحصول على ما يتفق مع الحقيقة.

و لقد ساءنا- كما ساء كثيرا من القراء- ما لمسناه من تساهله فى النقل و اعتماده على مصادر لا يليق بالباحث المنقب الاعتماد عليها، و كان الأجدر به أن يتأمل فيما يكتب، و يتوثق ممن ينقل عنه، لأنه يبحث عن أمور لها أهميتها من الواقع و ما يترتب عليها فى بناء المجتمع بإزالة رواسب خلقها أفكار بالية و غذتها طائفية رعناء.

و على كل حال: فإن جوهر الخلاف بيننا و بين المؤلف فى إبداء هذه الملاحظات هو ما استنكرناه من الأمور المخالفة للحقيقة و البعيدة عن الصحة لأنى لمست منه الاسترسال و عدم التتبع، فى حكمه على كثير من الأمور بدون بينة، و إعطاء النتائج بدون مقدمات، مما أوقعه فى أخطاء كثيرة، و هو مؤاخذ على ذلك، و لا يغفر له و لأمثاله، ممن نأمل منهم أن ينظروا إلى الأمور بمنظار الواقع، و يتأملوا فيما يسجلونه، فإن الإسفاف وراء سراب الخداع و الإشاعات المغرضة، ليس من شأن العلماء الذين يعتصمون بغزارة علمهم لأنهم يحترمون الحقائق أكثر من غيرهم، و يحاولون رفع ما يتأشب به الحق من الأباطيل.

ولهذا فقد ترفعنا عن مناقشة من يدعى العلم وهو جاهل، و ينتحل الدفاع عن الإسلام و يطعنه فى الصميم، لأن هؤلاء يبذرون الشقاق، و يوقدون نار الفتنة، بما تقذفه أقلامهم من سموم، و لم يتعظوا بمآسى التاريخ، و ما حل بالمسلمين من ويلات الدمار، و عوامل الانهيار، و ما جلبه عليهم انشقاق كلمتهم من الذل و الهوان.

و الغرض أننا نظرنا إلى الشيخ بعين الإكبار و التقدير و سايرناه فى بحوثه نظرا لشهرته الواسعة و كثرة إنتاجه، و لكنه بمزيد الأسف لم يعط الموضوع ما يستحقه من التتبع و كثرة المصادر، بل أقول بكل صراحة إن دراسته هذه أعطتنا عنه صورة غير ما

---

(١) نفس المصدر ص ١١.

(٢) نفس المصدر ص ١٨٥.

ص: ١٧٥

كنا نتصوره، و الشىء الذى نود التنبيه عليه هو اعتماد المؤلف على مصادر لا يصح الاعتماد عليها ككتاب الشيعة لموسى جار الله و قد أشرنا له من قبل.

كما أنه جعل المرأة الكاشفة عن كتب الحديث عند الشيعة: كتاب المسند المنسوب للإمام الصادق، و هو كتاب مجهول المؤلف، و ليس له مقدمة و لا تقديم من أحد، و لا يعرف منهاجه و لا يدري قصده، و ليس فيه ما يدل على جعله فى ميزان الاعتبار.

و هو كمجموع لبعض الأحاديث اختارها مؤلفه المجهول من كتب الحديث و حذف إسنادها، و مع هذا سماه (مسند الإمام الصادق).

و إن الأستاذ أبو زهرة تصور فى خياله الواسع، أن هذا الكتاب لجماعة فى النجف إذ يقول فى ص ٤٣٥: و لقد وجدنا إخوانا بالنجف يجمعون الكتب الأربعة فى كتاب سموه المسند، و قد صدر عدة أجزاء منه من دار الفكر ببيروت «١».

و هذا القول جدير بالتأمل و التعجب، لأننا لا ندري بأى دليل يستدل الأستاذ على أن المسند لجماعة من إخوانه فى النجف، و هل استنتج ذلك من مقدمة الكتاب و ليس له مقدمة، أم من تقديم لأحد و لا تقديم له، أم تقريظ له و كل ذلك لم يكن أبدا!!! و إنما هى ظنون و تساهل، و لا نقول: إنه تعمد ذلك حتى يتسنى له النقد، و الطعن فى أمور لا يصح له تقدها، و لكنه يعتذر بأنه اعتمد على كتاب إخوانه فى النجف الذين أخفوا أسماءهم فى هذا الكتاب كما يزعم المؤلف، و إن اعتماده على أمثال ذلك هو من الغرابة بمكان و ليس هذا من شأن المحققين.

و لنترك الحديث عن المسند و حديثه شجون- و لا نطيل الوقوف مع أبى زهرة بعد أن قررنا أن نفترق فلنطو بساط البحث، و أملنا أن نعود لمناقشته فى كتاب الإمام الصادق و غيره من مؤلفاته التى تعرض بها لذكر الشيعة، أو أفردها للبحث عن فقهم

(١) أصدرت دار الفكر ببيروت كتابا في جزءين مجموع صفحاته ٢٤٤ بقطع الربع كتب عليه: الإمام الصادق - المسند - دار الفكر بيروت - دار الولاء النجف، و ليس للكتاب مقدمة، و لا تقديم، و لم يذكر اسم مؤلفه، و قد جمع أخبارا من الكتب الأربعة بدون إسناد، و ما كنا نعتقد أن أحدا يأخذ مثل هذا الكتاب بعين الاعتبار و لكن أبو زهرة استأنس له، و اعتمد عليه و جعل ينظر إلى الكتب الأربعة بواسطة هذا الكتاب.

ص: ١٧٦

و أصوله، فإنه عافاه الله قد ارتكب - في كثير منها - أخطاء لا يصح لمثله أن يرتكبها، لما اتصف به من كثرة التأليف و هو - بمزيد الأسف - قد بنى أبحاثه على التساهل و عدم التعمق بالبحث، فذكر أشياء على غير وجهها الصحيح، و قد تركت هنا كثيرا من الأمور التي أخطأ فيها، لأن استقصاءها يقصينا عن منهج البحث، و ما ذكرناه في هذا العرض إنما هو صورة مصغرة عن متطلبات الموضوع قدمناها للقراء و لهم الحكم، و من الله نسأل أن يجمع شمل المسلمين و يوحد كلمتهم و ينصرهم و ما النصر إلا من عند الله.

ص: ١٧٧

الفقه الإسلامي بين الشيعة و السنة

من أهم المواضيع التي يجدر بنا التعرض لها بالبحث هو موضوع الخلافات في المسائل الفقهية بين الشيعة و السنة؛ لإيضاح ما أبهم أمره على كثير من الناس، حتى تسرب سوء الفهم إلى بعض الأدمغة و أثمرت حملات الظالمين و أقوال المفتريين، فجعل الشيعة بمعزل عن فقه المسلمين، و أنهم ينفردون بمذهب خاص لا يلتقي مع غيرهم، أو كما يذهب ابن خلدون: إلى شذوذ أهل البيت في مذاهب ابتدعوها و فقه انفردوا به.

كلمة قالها ابن خلدون، و مرت مع الزمن تعمل عملها في نفوس البسطاء كما تعمل غيرها من كلمات الكذب و الافتراء، التي تطلق بدون قيد و شرط.

غريب و أيم الحق أن يصل الأمر إلى هذا الحد و لكن للعلم كلمته الفاصلة، و ما دام هو المتكفل بوضع الأشياء في مواضعها، فالحكم للعلم و حكمه العدل، و قوله الفصل. و لا حاجة بنا إلى الإطالة في عرض الأقوال، و بيان الآراء حول فقه الشيعة و أصوله، مما يبعث على العجب و الاستغراب، لصدورها من أناس يدعون المعرفة، وسعة الاطلاع.

و أمر آخر يحضرني الآن و أود أن أنبه عليه: ذلك أن أكثر من كتب عن التشريع الإسلامي يقصرون الفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة، و لا يبحثون عن سواها، كأن لم يكن الفقه للجميع، فلم يتعرضوا إلى فقه الشيعة بما يكشف عن واقعه، كأن الشيعة ليسوا من المسلمين، أو أنهم أمة انقرضت فلا يعتنى بالبحث عن فقههم، و ربما تعرض أولئك الكتاب إلى فقه المذاهب البائدة التي لا يوجد بها عامل واحد اليوم.

أما الشيعة الذين يزيد عددهم على المائة مليون فلم يكن لهم نصيب من

ص: ١٧٨

الاشتراك فى بيان التشريع الإسلامى و ذكر فقهم، و ما عندهم من ثروة فقهية هى أعظم ثروة إسلامية، و ينبوع متدفق يتصل بالمشرع الأول و الرسول الأعظم، بواسطة آله الأطهار.

و لئن تعرض لهم كاتب فإنما هو تعريض بهم إذ يأخذ بأقوال شاذة و آراء فاسدة، و ينهج نهج المقلد الذى ليس لتفكيره حظ من التصرف، كأن لم تكن الشيعة فى طبيعة الفرق الإسلامية إلى جميع العلوم، و هم السابقون إلى التدوين، و المحافظون على التراث الإسلامى، و بفتح باب الاجتهاد قد صانوا الفقه عن الجمود الفكرى، و وسعوا مجاله جريا مع الزمن و تطورا مع الحوادث، إذ لم يهمل الإسلام حكمها، فلكل واقعة حكم، و لكل قضية قاعدة إذ هو عام شامل لجميع أدوار الحياة الإنسانية.

إنهم أهملوا فقه الشيعة و هو فقه أهل البيت أو صيائه النبى و حملة علمه، و أهل البيت أدرى بالذى فيه.

كأن الذين أهملوا فقه الشيعة أو طعنوا فيه قد خدموا الإسلام، أو جردوه عن زوائد ليست لها صلة فيه، و فى الحق - و ما أضيع الحق - أنهم قد جنوا على الإسلام جناية لا تغفر، إذ خضعوا لعوامل زمن اشتد فيه الصراع بين طوائف المسلمين، فكفر بعضهم البعض، و ابتعد بعضهم عن بعض، كأن الإسلام لم يأمرهم بالتمسك بحبل الله، و الاعتصام به، و أن يكونوا جميعا و لا يتفرقوا، ليصبحوا قوة متماسكة، تقضى على كل محاولة ضد الإسلام لينتشر العدل، و تجف الأرض من الدموع و الدماء، و يصبح الناس إخوانا و ليس فى قلوبهم غل، و لا أثر للأثرة، و لا مكان للاستغلال فى المجتمع.

إن تلك الرواسب التى خلفتها عصور التطاحن يجب أن يخلو الطريق منها، و نزعات يجب أن تقبر، و هياكل و همية يجب أن تزول. و قد نسبوا إلى الشيعة آراء فى الفقه ليست هى آراؤهم، و لا يقول بها أحد أبدا، و إن وجدوا قولاً شاذاً لواحد ينسب إليهم جعلوها للمجموع و ادعوا عليه الإجماع، و إذا نسب لفرد رأى فى عقيدة كان ذلك الرأى للجماعة كأن الجماعة هى الفرد، و الفرد هو الجماعة.

كل ذلك مبعثه التعصب الذى ضرب ستارا بين الواقع و بين ما يقولون، و قد مرت الإشارة لبعض ذلك، و من المؤسف و المؤلم أن يمضى الكثير على ما اختلقه طغاة الأمس و بغاة الماضى و يبقوا غشاوة التحامل على عيونهم فيحكموا مقلدين بدون

ص: ١٧٩

دليل و يهجروا ما فى أيدى الشيعة من فقه و علم و أدب، و سنشير لبعض الآراء الفقهية أو الفتاوى الشاذة التى نسبت إلى الشيعة و لا قائل منهم فى ذلك. و قد لعبت الدعايات الكاذبة دورها فى الأفكار و اتجاه الجماعات حتى أصبح الرجل يهون عليه أن يتهم بالزندقة و الإلحاد و لا يتهم بالتشيع. و اشتهر قول بعض من ينسب إلى العلم: آكل ذبيحة اليهودى و النصرانى و لا آكل ذبيحة الشيعى أو الراضى.

و ما أكثر الأقوال فى ذلك و لا ذنب للشيعه من حيث الواقع، و لكنها السياسة التى أعلن الشيعة الانفصال عنها، و استقلوا بتعاليمهم من دون مؤثرات على نهج تعاليمهم، و نفذوا أيديهم من غبار أطماعها، فانفصلت مدرستهم انفصالا تاما فى جميع الأدوار، فلا مدارس تشاد لهم من قبل الحكومات، و لا وظائف تدريس، و لا رواتب لطلاب، و لا تشجيع لهم من جميع الجهات التى لها اتصال بتلك السياسة الجائرة.

نعم كانت هناك مراقبة و معارضا، و مقاومة شديدة، تحاول القضاء عليهم.

و قد اجتازت مدرستهم فى أدق المراحل و أفسى الظروف خطوات واسعة، و عقبات شديدة، و دكت صروحا، و أحرزت النصر، فكان لهم أثر عظيم فى خدمة الإسلام، و انتشار علومه، و نمو فقهه و باب الاجتهاد مفتوحا عندهم.

و إن ما خلفته أقلام أعلام الشيعة من تراث علمى فى جميع المجالات شىء يبعث على الفخر، و يفوق حد الحصر، و إن مؤلفاتهم التى نشرت و التى لم تنشر هى من الكثرة بمكان، و هذه المؤلفات الموجودة هى بقية التلف إذ صارت مؤلفات الشيعة و قودا للحمامات، و طعمة للأبهار، فى أيام تحكم الطائفية و انتشار التعصب المذهبى، الذى لعب دورا فى التاريخ.

و الشىء الذى تجدر الإشارة إليه - لأهميته - هو ما بلغت إليه الحالة من جراء التعصب و اشتباك عوامل الخلافات، أن بعضهم قد التزم مخالفة الشيعة فيما يفتنون به مع وضوح الدليل، و قوة المآخذ، و هو يرى أن ذلك أولى من القول بما تقوله الشيعة، و يظهر أثر ذلك فى كثير من المستحبات و الواجبات.

يقول ابن تيمية فى منهاجه - عند بيان التشبه بالشيعة -: و من هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات، إذ صارت شعارا لهم (أى للشيعة) فإنه و إن لم

ص: ١٨٠

يكن الترك واجبا لذلك لكن فى إظهار ذلك مشابهة لهم فلا يتميز السنى من الرافضى، و مصلحة التمييز عنهم لأجل هجرانهم، و مخالفتهم أعظم من مصلحة المستحب.

و قال مؤلف كتاب الهداية: إن المشروع التختم باليمين و لكن لما اتخذته الرافضة (أى الشيعة) جعلناه فى اليسار.

و قال الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية فى صفة عمامة النبى صلى الله عليه و آله و سلم كما روى الإمام على عليه السلام فى إسدالها على منكبه حين عممه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن الحافظ العراقى قال: إن ذلك أصبح شعار كثير من فقهاء الإمامية فينبغى تجنبه لترك التشبه بهم.

و قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن فى كتاب رحمة الأمة: السنة فى القبر التسطيح و هو أولى على الراجح من مذهب الشافعى و قال أبو حنيفة و أحمد: التسليم أولى لأن التسطيح صار شعارا للشيعة.

و قال الغزالي: إن تسطيح القبور هو المشروع و لكن لما جعلته الرافضة شعارا عدلنا عنه إلى التسليم.

و غير ذلك مما ستقف عليه في هذا الموضوع في كثير من المسائل الفقهية.

و إن موضوع البحث عن آراء رؤساء المذاهب و اتباعهم أمر ليس من السهل الإحاطة فيه، لأننا نجد أن أقوال صاحب المذهب مختلفة، كما أن أصحابه الذين عليهم المعول في أخذ الأحكام و نشر المذهب تختلف أقوالهم، فمرة يوافقونه و مرة يخالفونه. و هناك آراء فردية يذهب إليها البعض.

فالحنفية يوردون في كتبهم أقوال أئمتهم الأربعة: أبو حنيفة، و أبو يوسف، و محمد بن الحسن، و زفر، فربما يكون في مسألة واحدة أربعة أقوال لكل واحد منهم قول يخالف فيه الآخر، حسب ما يظهر لهم من الآثار و المعاني. و يأتي المتأخرون بآراء يخالفون بها سلفهم.

و قد حاول بعض الحنفية أن يجعل أقوالهم المختلفة أقوالا لأبي حنيفة رجع عنها، و الواقع إننا نجد هؤلاء يخالفون أبا حنيفة عن أدلة و استنتاج، و هم غير مقلدين له في ذلك «١».

---

(١) انظر هذا المبحث في الجزء الأول من هذا الكتاب في مواضيع متفرقة.

ص: ١٨١

كما أن الشافعي له أقوال مختلفة و فقهه يعرف بالقديم و الجديد، أي أن له فقها رجع عنه فسمى بالقديم، و قد نهى عن العمل به «١».

و كذلك جميع أئمة المذاهب لا تتفق أقوالهم، و كثير من أصحابهم يخالفونهم في كثير من المسائل، و هذا أمر مجهد لا يمكن استقصاؤه، و نحن نحاول قدر الاستطاعة أن نتعرض لأشهر الأقوال عندهم.

و ناحية أخرى و هي اختلاف المذاهب فيما بينها كما أن كثيرا من العلماء ألفوا كتباً للرد على رؤساء المذاهب بما خالفوا فيه الكتاب و السنة، و أول من كتب في هذا الليث بن سعد أحد رؤساء المذاهب البائدة في رسالته للإمام مالك يرد عليه.

و قد ذكر يحيى بن سلام قال: سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب يحدث عن الليث بن سعد أنه قال: أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه و آله و سلم مما قال مالك فيها برأيه.

و الشافعي وضع كتاباً في الرد على مالك و معارضة أقواله، و كان يقول: قدمت مصر و لا أعرف أن مالكا يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثاً، فنظرت به يقول بالأصل و يدع الفرع، و يقول بالفرع و يدع الأصل. و تعرض الشافعي في رده على مالك للمسائل التي ترك فيها الأخبار الصحيحة بقول واحد من الصحابة، أو بقول واحد من التابعين، أو لرأى نفسه «٢».



و لعل هذا هو الذى حمل أكثر المالكية فى وضع الكتب للرد على الشافعى فيما خالف الكتاب و السنة، و قد ألف جماعة منهم فى ذلك: كأحمد بن مروان المتوفى سنة ٢٨٩ هـ، و أحمد بن يعلى المتوفى سنة ٣٩٩ هـ، و حماد بن إسحاق المتوفى سنة ٢٦٩ هـ، و أبو عمر يوسف بن يحيى المتوفى سنة ٢٨٨ هـ، و يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى المتوفى سنة ٢٨٩ هـ.

و لإسماعيل بن إسحاق القاضى كتاب الرد على الشافعى، و كتاب الرد على أبى حنيفة «٣» و غير ذلك مما يمثّل الصعاب التى تواجه الباحث عن الفقه الإسلامى

---

(١) فصلنا ذلك فى الجزء الثالث من هذا الكتاب فى ترجمة الشافعى.

(٢) انظر جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر. ج ٢ منع القول بالرأى.

(٣) انظر الديباج المذهب تجد الكثير من ذكر الكتب المؤلفة فى الرد على أئمة المذاهب.

ص: ١٨٢

و اختلاف الآراء فى كثير من مسائله، و منشأه الاختلاف فى الأصول و المبانى العامة التى يعتمدون عليها فى استنباطهم. و اختلافهم فى مدى انطباق القاعدة أو النص أو الأصول التى يتخذونها طريقا للاستدلال.

اختلاف الفقهاء فى الفتوى:

و نظرا للاختلاف الحاصل من تفهم أدلة الاستنباط، فقد انفرد رؤساء المذاهب بمسائل لا يقول بها صاحب المذهب الآخر، كما انفرد بعض أعيان المذاهب بأقوال لا يقول بها رئيس مذهبه و لا غيره، و هذا شىء كثير يمكن حصره من تتبع الأقوال المختلفة.

و قد حاول بعضهم حصر تلك الأقوال المنفردة، و لكن التتبع يضيف إلى ذلك كثيرا منها. و قد نقل صاحب كتاب الفوائد العديدة عن كتاب الإفصاح للوزير عون الدين يحيى بن هبيرة، ما انفرد كل مذهب فيه عن سائر المذاهب، و نظرا لما فى ذلك من الفائدة و الإيضاح نقل هنا تلك الأقوال التى اختص بها كل واحد عن غيره، بدون تعليق على ذلك أو بيان لما يحتاج إلى بيان.

أبو حنيفة:

قال فى الإفصاح: اعلم أن الإمام أبا حنيفة تفرد بخمس عشرة مسألة:

١- العفو عن مقدار الدرهم من النجاسات، و الأئمة يوافقونه فى الدم.

٢- عدم النية فى الوضوء و الطهارة.

٣- جواز التوضؤ بالمائعات.

٤- الخروج من الصلاة بما ليس منها.

٥- عدم الطمأنينة فيها، إلا ما رواه أبو يوسف.

٦- كل إهاب يطهر بالدباغ عنده.

٧- جواز الربا فى دار الحرب.

٨- إن للمرأة ولاية النكاح.

٩- قتل النفس بالنفس مطلقا.

١٠- عدم جواز الوقف فى المنقول.

١١- عدم القضاء على الغائب.

ص: ١٨٣

١٢- ميراث الذين عقدت أيمانكم.

١٣- طهارة الخمر بالمعالجة.

١٤- عدم جواز الجمع إلا فى عرفة و مزدلفة.

١٥- ثبوت الربا فى الجص، و النورة، و الزرنيخ.

مالك بن أنس:

و أما ما اختص به الإمام مالك:

١- الإرسال فى الصلاة (أى إرسال اليدين).

٢- طهارة الكلب.

٣- جواز القراءة للحائض خوف النسيان.

٤- عدم التوقيت للمسح على الخفين.

٥- قتل المرتد من غير استنابة.

٦- وجوب الغسل للجمعة.

٧- تفضيل المدينة على مكة.

٨- تجاوز الميقات بلا إحرام، إذا مر عليه و لم يكن له.

الشافعي:

و أما ما اختص به الإمام الشافعي:

١- وجوب قراءة الفاتحة على المأموم.

٢- وجوب التشهد الأخير.

٣- زواج البنت من الزنا.

٤- اتخاذ أواني الذهب و الفضة من غير استعمال.

٥- لعب الشطرنج.

٦- نجاسة الأوراق مطلقا.

أحمد:

و أما ما اختص به الإمام أحمد:

١- وجوب المضمضة و الاستنشاق.

ص: ١٨٤

٢- وجوب غسل اليدين عند القيام من النوم.

٣- الاقتصار على المفصل في اليد في مسح التيمم قياسا على السرقة.

٤- مؤاخذة المقر بإقراره، و إن استثنى أنه أعطى فلا يقبل منه و إن كانت البيئته.

ما انفرد به ابن تيمية:

١- القول فى قصر الصلاة فى كل ما يسمى سفرا طويلا كان أو قصيرا، و هو مذهب الظاهرية.

٢- إن البكر لا تستبرئ و إن كانت كبيرة، و هو قول ابن عمر و اختاره البخارى.

٣- إن سجود التلاوة لا يشترط له وضوء، و هو مذهب ابن عمر و اختاره البخارى.

٤- القول بأن من أكل فى شهر رمضان معتقدا أنه ليل، فبان نهارا لا قضاء عليه، كما هو الصحيح عن عمر، و ذهب إليه بعض الفقهاء و التابعين.

٥- إن المتمتع يكفيه سعى واحد بين الصفا و المروة، كالقارن و المفرد و هو قول ابن عباس و رواية عن أحمد.

٦- جواز المسابقة بلا محلل.

٧- القول باستبراء المختلعة بحيضة، و كذلك الموطوءة بشبهة و المطلقة آخر ثلاث تطبيقات.

٨- إباحة وطى الوثنيات بملك اليمين.

٩- جواز عقد الرداء فى الإحرام و لا فدية.

١٠- جواز طواف الحائض و لا شىء عليها إذا لم يمكنها أن تطوف طاهرة.

١١- القول بجواز بيع الأصل بعصيره كالزيت بالزيتون و السمسم بالشيرج.

١٢- جواز الوضوء بكل ما يسمى ماء مطلقا كان أو مقيدا.

١٣- جواز بيع ما يتخذ من الفضة للتحلى و غيره بالفضة متفاضلا و جعل الزيادة فى الثمن فى مقابلة الصنعة.

١٤- المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير قليلا كان أو كثيرا.

ص: ١٨٥

١٥- جواز التيمم لمن خاف فوات العيد و الجمعة باستعمال الماء.

١٦- جواز التيمم فى مواضع معروفة.

١٧- الجمع بين الصلاتين فى أماكن مشهورة.

١٨- و كان يميل أخيراً إلى القول بتوريث المسلم من الكافر.

١٩- و من أقواله المشهورة التى جرى بسببها و الإفتاء بها محن: قوله بالتكفير بالحلف و إن الطلاق لا يقع إلا واحدة، و إن الطلاق المحرم لا يقع و إن جميع أيمان المسلمين مكفر «١».

الخلافاً بين المذاهب:

و إذا أردنا أن نتابع للوقوف على الأقوال التى ربما يقال إن أصحابها انفردوا عن مذاهبهم بالذهاب إليها، فإن طول المسافة يبعدنا عن الهدف المقصود. كما أن الخلافاً بين المذاهب بعضهم مع بعض شىء لا يمكن إنكاره لكثرتهم، و قد أحصى الخلافاً بين مذهب أحمد بن حنبل و مذهب الشافعى فكانت المسائل المختلف فيها أكثر من عشرة آلاف مسألة.

و صنف القاضى عز الدين الحنبلى فى المفردات المخالفاً للمذاهب الثلاثة كتاباً ذكر فيه أكثر من ثلاثة آلاف مسألة.

و ذكر صاحب الفواكه العديدة: أن مذهب الإمام أحمد وسط بين المذاهب فى كثير من المسائل مما تدعو حاجة الناس إليه من مذهب الإمام أحمد؛ منها:

١- القول بطهارة بول جميع الحيوانات المأكولة اللحم، و روثها كالغنم، و البقر، و الخيل، و الدجاج، و الإبل، و الإوز، و غير ذلك.

٢- إن منى الآدمى و منى ما يؤكل لحمه طاهر و هذا أيضاً فيه رخصة.

٣- جواز المسح على العمامة و الجورب و فيه أيضاً رخصة.

٤- صوم رمضان بالغيرم و التتر ليلة الثلاثين من شعبان.

---

(١) الفوائد العديدة فى المسائل المفيدة لأحمد بن محمد التيمى النجدى ص ٤٨-٥٠، نقلاً عن كتاب الإفصاح للوزير عون الدين يحيى بن هبيرة.

ص: ١٨٦

٥- صحة البيع بالمعاطاة.

٦- للوالد أن يملك من مال ولده ما شاء.

٧- إن الخلع فسخ لا ينقص به عدد الطلاق.

٨- عدم وقوع الطلاق من السكران.

٩- الرد في باب الفرائض و توريث ذوى الأرحام.

١٠- إن الكافر إذا مات حكم بإسلام من لم يبلغ من ولده.

١١- جواز الاستمناء «١» باليد و نحوها لمن خاف العنت و هى رخصة عظيمة و كذلك المرأة بشيء.

١٢- جواز الوقف فى إحدى الروايتين عن أحمد.

١٣- جواز بيع الوقف و المناقلة إذا تعطلت منافعه و بيع المسجد و نقله إذا تعطل نفعه أو لم ينتفع به.

١٤- فسخ النكاح لعدم النفقة و الوطء.

١٥- الحكم بالشهادة على الخط و غير ذلك.

و على أى حال: فإن الاختلاف بين المذاهب فى الفقه أمر لا يمكن حصره، و نحن بهذا العرض نحاول إعطاء صورة عن البعض من ذلك، و قد ألف علماءنا الأعلام كتباً فى الخلافات الفقهية بين السنة و الشيعة، و بين المذاهب السنية أنفسها.

و لما كان هذا الموضوع من أهم الأمور التى يلزمنا البحث فيها، رأينا أن نختصر البحث، و نقتصر على ما يتعلق بالصلاة و مقدماتها، و أفعالها، و نذكر طرفاً من مسائل الطهارة فى هذا الجزء، و أفعال الصلاة فى الجزء السادس، و نستدرک بقية المباحث الفقهية فى كتاب مستقل يرتبط بهذه السلسلة كمستدرک لها، و إنى لا أضمن لنفسى السلامة من الخطأ، فربما يكون هناك شيء لم أتعمده، و أمر لم أقصده، و من الله أطلب التسديد و عليه أتوكل و هو حسبى و نعم الوكيل.

---

(١) الاستمناء باليد هو المعروف بالعادة السرية المنهى عنها شرعاً، و قد أيد الطب ذلك و أنها تورث (الهستيريا) و لعل المراد بقوله و نحوها هو: جواز التفكير بجمال امرأة أو النظر إليها لإنزال الشهوة أو العبث بالذكر، و قد جوز الأحناف ذلك لمن كان أعزب لتسكين شهوته كما جاء فى شرح مراقى الفلاح ص ١٧ و عندنا كل ذلك حرام مخالف للأدلة.

ص: ١٨٧

الطهارة الوضوء و الغسل و التيمم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [المائدة: ٦].

أجمع المسلمون على وجوب الطهارة للصلاة:

وهي في اللغة النظافة والنزاهة من الأذناس، وفي الشرع: اسم للوضوء، أو الغسل أو التيمم، على وجه له تأثير باستباحة الصلاة.

وعرفها الشهيد الأول: بأنها استعمال طهور مشروط بالنية، و الطهور هو الماء و التراب.

وقال في التذكرة: إنها وضوء، و غسل، و تيمم يستباح به عبادة شرعية.

وقال القرطبي: الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف: وضوء، و غسل، و بدل منهما، و هو التيمم. وقال ابن حمدان الحنبلي: الطهارة تحصل عند وجود سببها قصدا و اتفاقا.

وقال الشوكاني: إنها صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه أو له.

ص: ١٨٨

وقال في الروض الندى: هي ارتفاع حدث و ما فى معناه، و زوال خبث أو ارتفاع حكم ذلك.

وقال فى شرح مراقى الفلاح: حكم يظهر بالمحل الذى تتعلق به الصلاة لاستعمال المطهر «١».

و الطهور اسم للماء و التراب لقوله تعالى: وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا» و سيأتى بيان ذلك.

و مهما يكن من اختلاف فى تعبير الفقهاء فى تعريف الطهارة، فلا خلاف بينهم فى وجوبها للصلاة، و أنها اسم للوضوء، و الغسل، و التيمم، و إن الصلاة تتوقف على إزالة الحدث فى ذلك.

و قد وقع الخلاف فى هذه الأشياء لا من حيث وجوبها، بل من حيث موجبها و واجباتها و سننها و شرائطها.

الوضوء

لا خلاف بين جميع المسلمين فى وجوب الوضوء للصلاة لقوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ... و لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ.

كما لا خلاف بينهم فى أن أعضاء الوضوء مغسولة و ممسوحة، و إنما الخلاف فى الرجلين كما سيأتى:

و للوضوء فروض، و سنن، و شروط و قد وقع الخلاف فى ذلك بين جميع المذاهب.

فروضة:

فروض الوضوء عند الشيعة خمسة:

١- النية و هى: الإرادة، أو القصد إلى الفعل على أن يكون الباعث إليه أمر الله

---

(١) شرائع الإسلام للمحقق الحلى ص ٢ و شرح اللمعة الدمشقية للشهيد الثانى طبع مصر ص ١٢ و تذكره الفقهاء ص ١ و بداية المجتهد للقرطبى ص ٦ و الروض الندى شرح كافى المبتدى ص ٢١ و الفواكه العديدة ص ٦ و شرح مراقى الفلاح ص ٢ و غيرها.

ص: ١٨٩

تعالى، و لا بد فيها من الإخلاص، فلو لم يكن مخلصا لا يصح على تفصيل يذكره الفقهاء فى باب النية بداعى امتثال أمر الله، و إطاعته.

٢- غسل الوجه: و هو ما دارت عليه الإبهام. و الوسطى عرضا، و ما بين قصاص الشعر إلى طرف الذقن طولا، و يجب الابتداء بأعلى الوجه إلى الأسفل.

٣- غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، و المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد و يجب غسله مع اليد.

٤- مسح مقدم الرأس و يكفى فيه المسمى، و لو قدر أصبع إلى ثلاثة أصابع.

٥- مسح الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين، و هما قبتا القدم.

و شرائط الوضوء: طهارة الماء و إطلاقه، و عدم استعماله فى التطهير من الخبث، و طهارة أعضاء الوضوء، و عدم المانع من استعمال الماء لمرض أو عطش، و الموالاتة و الترتيب كما سيأتى بيانه.



هذه هي فروض الوضوء عند الشيعة كما دلت عليه الأدلة من الكتاب و السنة النبوية بما هو مذكور في محله من كتب الفقه «١» فهم يتفقون مع المذاهب في أمور و يفترون عنها في أمور، فلننظر في ذلك لنرى مدى الاتفاق و الافتراق بينهم و بين غيرهم من المذاهب، كما ننظر إلى الاتفاق و الافتراق بين المذاهب الأربعة نفسها.

اتفق جميع العلماء على اشتراط النية في الوضوء و غيره من أنواع الطهارة من الحدث، و إنها فرض كما تقول به الشيعة، إلا أبو حنيفة فإنه لم يشترط النية في الوضوء و الغسل و اشترطها في التيمم.

و حجته أن المكلف إنما أمر بغسل جسمه أو غسل هذه الأعضاء، و لو غسلهما للتبريد أو التنظيف فقد فعل ما أمر به، و قاس ذلك على إزالة النجاسة، فإنها تجزى بلا نية عند الجميع.

و قال مالك، و الشافعي، و أحمد بن حنبل، و الليث بن سعد: بوجوب النية.

---

(١) شرائع الإسلام للمحقق الحلي، و التذكرة للعلامة الحلي، و الخلاف للشيخ الطوسي، و العروة الوثقى للسيد اليزدي، و المستمسك للسيد الحكيم، و المختصر النافع للمحقق، و غيرها من كتب الفقه.

ص: ١٩٠

و عقد الإجماع على اشتراط النية لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إنما الأعمال بالنيات و لكل امرئ ما نوى.

غسل الوجه:

لا خلاف بين جميع المسلمين في وجوب غسل الوجه مرة واحدة و قد اختلفوا في تحديده.

فمذهب الشيعة: أن حده من قصاص الشعر إلى منتهى الذقن طولاً، و ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً.

و مذهب مالك أن البياض الذي بين العذار و الأذن ليس من الوجه، و بهذا يتفق مع الشيعة، و لكنه فرق بين الأُمرد و الملتحي، كما هو مذكور في محله «١».

و ذهب أبو حنيفة، و الشافعي «٢»، و أحمد إلى أن البياض الذي بين العذار و الأذن من الوجه فيجب غسله «٣».

و كذلك اختلفوا فيما تحت الذقن، فالمشهور عن الشافعي أنه يوجب غسل ما تحت الذقن، و عند الحنفية أن حد الوجه ما بين قصاص الشعر و أسفل الذقن (طولاً) و شحمتي الأذنين «٤» (عرضاً).

و سبب هذا الاختلاف هو خفاء تناول اسم الوجه لهذه المواضع.

غسل اليدين:

اتفق المسلمون على أن غسل اليدين و الذراعين من فروض الوضوء، و اختلفوا في موضعين:

الأول: في إدخال المرافق فيها، فذهب الجمهور، و مالك، و الشافعي، و أبو حنيفة «٥» و أحمد بن حنبل «٦»، إلى وجوب إدخالها في الغسل، و هو مذهب الشيعة

---

(١) المنتقى في شرح موطأ مالك ج ١ ص ٣٥.

(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠.

(٣) الروض الندى ص ٣٥.

(٤) غنية المتملى في شرح منية المصلى ص ٨.

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠.

(٦) الروض الندى ص ٣٦.

ص: ١٩١

و ذهب بعض أهل الظاهر، و بعض متأخرى أصحاب مالك، و زفر بن الهذيل - من أصحاب أبي حنيفة - و الطبري إلى أنه لا يجب إدخالها في الغسل.

الثاني: كيفية الغسل؛ فمذهب الشيعة أن الابتداء بالغسل من المرافق إلى أطراف الأصابع، و لا يجوز غسلها من الأصابع إلى المرافق، لأن إلى في الآية الكريمة بمعنى مع كقوله تعالى: تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ و قوله تعالى: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ و أراد بذلك (مع).

و إنها لبيان المغسول لا لكيفية الغسل و يحتاج ذلك إلى بيان، و قد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ من طريق أهل البيت أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ غسل من المرافق إلى أطراف الأصابع.

مسح الرأس:

أجمع المسلمون على وجوب مسح الرأس للآية الشريفة و لفعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ في ذلك، و لكنهم اختلفوا في مقدار المسح فهل يمسح كله أو بعضه؟.

فالإمامية أوجبوا مسح البعض من مقدم الرأس و قالوا: يجزى ما يسمى مسحا، و يشترطون أن يكون ذلك بنداوة الوضوء، فلو استأنف ماء جديدا بطل الوضوء.

و احتجوا بقوله: وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ و الباء للتبعيض.

و لأن ذلك من المعروف من فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله و سَلَّمَ كما رواه المغيرة بن شعبة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله و سَلَّمَ توضع فحسر العمامة عن رأسه و مسح على ناصيته.

و روى عن أبي جعفر الباقر عليه السّلام قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع.

و عن الإمام الصادق عليه السّلام أنه قال: امسح على مقدم الرأس و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن «١».

و وافقهم الشافعية في ذلك، إذ الواجب عندهم ما يقع عليه اسم المسح و إن قل، قال أبو العباس بن القاص: أقله ثلاث شعرات كما تقول في الحلق في الإحرام.

و قال في المهذب: إنه لا يتقدر لأن الله أمر بالمسح و ذلك يقع على القليل و الكثير و المستحب أن يمسح جميع الرأس «٢».

---

(١) الكافي ج ٣ ص ٢٩.

(٢) المهذب للشيرازي ج ١ ص ١٧.

ص: ١٩٢

أما الحنفية فاختلّفوا في المقدار، فعن أبي حنيفة و أبي يوسف أن المفروض ربع الرأس، و عن محمد بن الحسن أن المفروض ثلاثة أصابع إذا اعتبر الممسوح به عشرة أصابع، و ربعها إصبعان و نصف، إلا أن الاصبع الواحد لا يتجزأ فجعل المفروض ثلاثة أصابع «١».

و قال زفر: يجوز أن يمسح باصبع واحد مقدار ربع الرأس «٢».

و ذهب مالك إلى أن الواجب مسح الرأس كله، و خالفه بعض أصحابه و جعل فرض المسح بعض الرأس، و من أصحاب مالك من حد هذا البعض بالثلث و بعضهم بالثلثين «٣».

و أوجب الحنابلة مسح جميع الرأس، و يكره غسله بدلا من المسح إن أمر يديه «٤». و في إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل أنه اكتفى بمقدم الرأس «٥».

قال النووى فى شرح مسلم: و أجمعوا على وجوب مسح الرأس و اختلفوا فى قدر الواجب فيه، فذهب الشافعى فى جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم و لو شعرة واحدة، و ذهب مالك و أحمد إلى وجوب استيعابه و قال أبو حنيفة فى رواية الواجب ربه «٦».

و كذلك وقع الاختلاف فى عدد المسح، فقال الشافعى و جماعة إن المستحب ثلاث مرات، و ذهب أبو حنيفة و مالك و أحمد إلى أن السنة مرة واحدة و لا يزداد عليها.

و قال الإمامية: لا تكرار فى المسح.

الأرجل:

اختلف علماء الإسلام فى نوع طهارة الأرجل من أعضاء الوضوء، فذهب

---

(١) انظر المبسوط للسرخسى ج ١ ص ٦٥.

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٥.

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١١.

(٤) غاية المنتهى ص ٣١.

(٥) نيل الأوطار: ج ١ ص ١٥٥.

(٦) شرح صحيح مسلم للنووى ج ٤ ص ١٠٧.

ص: ١٩٣

الكثيرون منهم إلى وجوب الغسل، و منهم الأئمة الأربعة، إلا ما ينقل عن أحمد بن حنبل فى إحدى الروايات، بأنه جوز المسح «١».

و عند الأوزاعى، و الثورى، و ابن جرير، و الجبائى، و الحسن البصرى إن الإنسان مخير بين الغسل و بين المسح.

و قال بعض علماء أهل الظاهر بوجوب المسح و الغسل «٢».

وأجمعت الشيعة تبعاً لأهل البيت على وجوب المسح و دليلهم على ذلك كتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه و آله و سلم لما روى عن الأئمة عليهم السلام فى بيان كيفية وضوء النبى صلى الله عليه و آله و سلم و أنه مسح على رجليه كما يأتى.

أما الكتاب فقوله تعالى: وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ قرىء بنصب أرجل و خفضها، أما قراءة الخفض فهى الحجة، و أما النصب فكذلك منصوبة إما على إسقاط الخافض أو أنها بفعل محذوف.

فأوجب سبحانه و تعالى على الوجوه بظاهر اللفظ الغسل، ثم عطف الأيدى على الوجوه، و أوجب لها بالعطف مثل حكمها و هو الغسل فكأنه قال: اغسلوا وجوهكم و اغسلوا أيديكم، ثم أوجب مسح الرؤوس بصريح اللفظ كما أوجب غسل الوجوه كذلك، ثم عطف الأرجل على الرؤوس، فوجب أن يكون لها حكم الرؤوس و هو المسح بمقتضى العطف، و لو جاز أن يخالف فى الحكم المذكور الرؤوس الأرجل جاز أن يخالف حكم الأيدى فى الغسل الوجوه.

و سواء قرىء بنصب الأرجل أم خفضها فكلا القراءتين يدلان على وجوب المسح، كما ذهب إليه كثير من الصحابة و التابعين، و دلت عليه الآثار الصحيحة من صفة وضوء النبى صلى الله عليه و آله و سلم بأنه مسح على رجليه، كما روى ذلك عنه أهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين.

و أما القول بأن قراءة الخفض فى أرجلكم إنما كان للمجاورة فهو غير صحيح، لأن ذلك لا يجوز إلا مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصوله فلا يجوز «٣».

---

(١) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ج ١ ص ١٩ بهامش ميزان الشعرانى.

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ١٦٨.

(٣) انظر هذا المبحث فى كتاب المسائل الناصرية، و كتاب الانتصار للسيد المرتضى، و تفسير التبيان لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسى ج ٣ ص ١٥٢-١٥٧، و تفسير مجمع البيان لأبى على بن الفضل بن الحسن الطبرسى ج ٦ ص ٣٧ ط دار الفكر، و الغنية لأبى المكارم عز الدين حمزة بن على بن زهرة الحلبي، و غيرها من كتب الفقه و التفسير.

ص: ١٩٤

و أما حمل بعضهم الأمر بالمسح هنا على الغسل فهو بعيد جدا و هو تعسف و صرف لظواهر الكتاب عما تدل عليه.

و على كل حال: فإن كلا القراءتين يفهم منهما وجوب مسح الرجلين و قد وافقنا على ذلك جماعة من علماء المسلمين ممن لا يقول به و لترك الحديث لبعضهم:

قال الفخر الرازى فى تفسيره حول الاحتجاج بهذه الآية الكريمة:

حجة من قال بوجوب المسح مبنى على القراءتين المشهورتين فى قوله تعالى:

وَ أَرْجُلُكُمْ فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَ حَمْزَةٌ، وَ أَبُو عَمْرٍ، وَ عَاصِمٌ - فى رواية أبى بكر - بالجِ، وَ قرأ نافع، وَ ابن عامر، وَ عاصم - فى رواية حفص عنه - بالنصب.

ثم قال: فنقول أما القراءة بالجِ فهي تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرءوس، فكما وجب المسح فى الرأس فكذلك فى الأرجل.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: هذا كسر على المجاورة كما يقال: جحر ضب خرب.

قلنا: هذا باطل من وجوه: (الأول) أن الكسر على الجوار معدود فى اللحن الذى قد يتحمل لأجله ضرورة فى الشعر، و كلام الله منزه عنه.

و ثانيها: أن الكسر على الجوار إنما يصار حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما فى قوله: جحر ضب خرب، فإن من المعلوم بالضرورة، أن الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر، و فى هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل.

و ثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، و أما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب.

و أما القراءة بالنصب فقالوا أيضاً توجب المسح و ذلك لأن قوله: وَ أَمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ فرؤوسكم فى محل النصب بامسحوا لأنه المفعول به، و لكنها مجرورة لفظاً بالباء، فإذا عطفت الأرجل على محل الرءوس جاز فى الأرجل النصب عطفاً على محل الرءوس، و جاز الجِ عطفاً على الظاهر.

ص: ١٩٥

فإذا ثبت هذا فنقول: ظهر أنه يجوز أن يكون عامل النصب فى قوله تعالى:

و أرجلكم هو قوله: و امسحوا. و يجوز أن يكون هو قوله فاغسلوا، لكن العاملان إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى، فوجب أن يكون عامل النصب فى قوله تعالى: و أرجلكم هو قوله تعالى: و امسحوا.

فثبت أن قراءة و أرجلكم بنصب اللام توجب المسح أيضاً «١» ..

هذا ما قرره عالم من كبار علماء الشافعية، و من أشهر المفسرين، و هو موافق لما يذهب إليه الشيعة، و ما أجمعوا عليه من وجوب المسح للأرجل، كما دلت عليه آية الوضوء، و إن كان هذا العالم ذهب إلى الغسل نظراً لوجود أخبار تدل عليه إذ يقول:

إن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل و الغسل مشتمل على المسح، و لا ينعكس، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط، فوجب المصير إليه، و على هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الأرجل يقوم مقام مسحهما.

و أنت ترى ما فى هذا الاستدلال من البعد عن الواقع، و هو تمحل و تكلف، و ستأتى الإشارة إلى الأخبار فى هذا الباب.

و قال الجصاص:

أحمد بن الرازى الحنفى المتوفى سنة ٣٧٠ ه فى كتابه أحكام القرآن:

و لا يختلف أهل اللغة أن كل واحدة من القراءتين محتملة للمسح بعطفها على الرأس، و يحتمل أن يراد بها الغسل بعطفها على المغسول، لأن قوله تعالى:

و أرجلكم، بالنصب يجوز أن يكون مراده فاغسلوا أرجلكم، و يحتمل أن يكون معطوفا على الرأس فيراد بها المسح، و إن كانت منصوبة فيكون معطوفا على المعنى لا على اللفظ، لأن الممسوح مفعول به كقول الشاعر:

معاوى إننا بشر فاسجح  
فلسنا بالجبال و لا الحديد

فنصب الحديد و هو معطوف على الجبال بالمعنى.

و يحتمل قراءة الخفض معطوفة فيراد به المسح، و يحتمل عطفه على الغسل

---

(١) تفسير الرازى ج ٣ ص ٣٧.

ص: ١٩٤

و يكون مخفوضا بالمجاورة كقوله تعالى: يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ثم قال تعالى:

وَ حُورٌ عِينٌ فَخَفَضَهُمْ بالمجاورة.

إلى أن يقول: فثبت بما وصفنا احتمال كل واحدة من القراءتين للمسح و الغسل .. «١».

و قال إبراهيم الحلبي:

قرأ السبعة بالنصب و الجر، و المشهور أن النصب بالعطف على وجوهكم و الجر على الجوار، و الصحيح أن الأرجل معطوفة على (برءوسكم) فى القراءتين، و نصبها على المحل، و جرهما على اللفظ، و ذلك لامتناع العطف على المنصوب للفصل بين العاطف و المعطوف بجملة أجنبية، و الأصل أن لا يفصل بينهما بمفرد فضلا عن الجملة، و لم يسمع فى الفصيح نحو ضربت زيدا

و مررت بعمر و بكر، بعطف بكر على زيد، و أما الجر على الجوار فإنما يكون على قلة في النعت كقول بعضهم: هذا جحر  
ضرب خرب، بجر خرب و في التأكيد كقول الشاعر:

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم      أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بجر كلهم على ما حكاه القراء.

و أما في عطف النسق فلا يكون، لأن العاطف يمنع المجاورة «٢».

و قال ابن حزم:

و أما قولنا في الرجلين فإن القرآن نزل بالمسح قال الله تعالى: **وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ** و سواء قرىء بخفض اللام أو  
بفتحها هي على كل حال عطف على الرؤوس: إما على اللفظ و إما على الموضع لا يجوز غير ذلك، لأنه لا يجوز أن يحال بين  
المعطوف و المعطوف عليه بقضية مبتدأة، و هكذا جاء عن ابن عباس: نزل القرآن بالمسح. يعنى في الرجلين في الوضوء «٣».

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٢٢.

(٢) هامش غنية المتملى ص ٨.

(٣) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٢٠٧.

ص: ١٩٧

الأخبار:

إن أخبار الغسل لا يمكن أن يخصص بها الكتاب إذ هي أخبار آحاد، و منها ما لا دلالة فيه على المدعى، كخبر عبد الله بن  
عمرو بن العاص في الصحيحين أنه قال: تخلف عنا النبي صلى الله عليه و آله و سلم في سفر سافرنا معه فأدركنا و قد حضرت  
صلاة العصر، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنأدى ويل للأعقاب من النار.

و هذا الخبر كما ترى يدل على مسح الأرجل و شهرته بين المسلمين، و لم يصدر من النبي صلى الله عليه و آله و سلم إنكار  
عليه، و إنما أنكر عليهم قذارة أعقابهم، و لا سيما في السفر، و قد نالها في الطريق أوساخ و قذارات لا يجوز الدخول في  
الصلاة معها، إذ فيهم أعراب جفاة، لا يتنزهون عن قذارة.



و يؤيد هذا ما قاله ابن رشد القرطبي بعد إيراد هذا الحديث: قال: وهذا الأثر وإن كانت العادة قد جرت بالاحتجاج به في منع المسح، فهو أدل على جوازه منه في منعه، لأن الوعيد إنما تعلق فيه بترك التعميم، لا بنوع الطهارة، بل سكت عن نوعها، و ذلك دليل على جوازه و وجوب المسح هو أيضا مروى عن بعض الصحابة و التابعين «١».

و منها ما حكاه حمران مولى عثمان بن عفان من وضوء مولاة عثمان، و أنه غسل كل رجل ثلاثا، ثم قال رأيت رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يتوضأ مثل وضوئي.

و مثله ما روى عن عبد الله بن زيد بن عاصم، و قد قيل له توضحاً لنا وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فتوضأ ثم غسل رجليه إلى الكعبين، كما روى ذلك مسلم في صحيحه «٢».

و الحاصل أن عمدة ما في الباب هو هذه الأخبار، و الأصل المعتمد عليه هو خبر حمران مولى عثمان بن عفان؛ و كل ذلك لا يصلح أن يكون مقابلاً لحكم الآية أو ناسخاً لها.

و عليه فقد صرح بالمسح جماعة من السلف كابن عباس، و أنس بن مالك و الشعبي و عكرمة و غيرهم.

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ١٥.

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ج ٤ ص ١٢١-١٢٣.

ص: ١٩٨

و قد اشتهر عن ابن عباس إنكاره على من يغسل رجليه فكان يقول: الوضوء غسلتان و مسحتان.

و كان يقول: افترض الله غسلتين، و مسحتين، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين، و ترك المسحتين «١».

و قال الشعبي: إنما هو المسح على الرجلين، ألا ترى أن ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم و ما كان عليه المسح أهمل.

و قال عكرمة: ليس في الرجلين غسل، إنما نزل فيهما المسح «٢».

و قال موسى بن أنس لأنس: يا أبا حمزة إن الحجاج خطبنا بالأهواز و نحن معه فذكر الطهور فقال: اغسلوا حتى ذكر الرجلين و غسل العراقيب.

فقال أنس: صدق الله و كذب الحجاج. قال الله سبحانه: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

فكان أنس إذا مسح قدميه بهما و قال نزل القرآن بالمسح. و جاءت السنة بال غسل «٣».

و نحن لا نستبعد تدخل السلطات فى هذه القضية، فالحجاج عند ما يأمر الناس بحكم فبدون شك أنه لا يوجد من يخالف، و كثير من يؤيده، و من تكلم بغير ما يأمر فمصيره إلى الفناء، و ليس لمحتج عليه من سبيل، و لا لقائل على خلاف قوله إلا أن يكذب، إن كانت له بقية من حياة و امتداد فى عمر.

و على أى حال: فإن لنا بكتاب الله العزيز، و ما ورد عن عترة رسوله العظيم، ما يكفينا عن الاستدلال فى الحكم، فإن القرآن ناطق بذلك و لا سبيل إلى صرفه إلى غيره و لا تتسخه أخبار آحاد لا تصلح للاستدلال.

و قد أخرج أبو داود من حديث أوس بن أبى الثقفى أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتى كضامة قوم و مسح على نعليه و قدميه.

---

(١) تفسير الخازن ج ٢ ص ١٦ و معالم التنزيل للبغوى ص ١٦ ج ١ بهامش الخازن.

(٢) تفسير الخازن ج ٢ ص ١٦.

(٣) أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٧٤.

ص: ١٩٩

و جاء من طريق همام عن إسحاق بن أبى عبد الله: حدثنا على بن خالد عن أبيه عن عمه - هو رفاعة بن رافع - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: (إنها لا تجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز و جل: يغسل وجهه و يديه و يسمح رأسه و رجله إلى الكعبين.

و عن إسحاق بن راهويه: حدثنا عيسى بن يونس، عن عبد خير عن على عليه السلام (كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح، حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يمسح ظاهرهما).

و روى شعبة عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن ميسرة أن عليا عليه السلام صلى الظهر ثم قعد فى الرحبة، فلما حضرت العصر، دعا بكوز من ماء فغسل يديه و وجهه، و ذراعيه، و مسح برأسه و رجله و قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فعل.

و روى الحسن بن على الطوسى فى مجالسه عن أبيه بسند عن أبى إسحاق الهمدانى، عن أمير المؤمنين عليه السلام فى عهده إلى محمد بن أبى بكر حين و لاه مصر أن قال فيه: و انظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة: تبيض ثلاث مرات، و استنشق

ثلاثاً، و اغسل وجهك، ثم يدك اليمنى ثم اليسرى ثم امسح رأسك ورجليك، فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يصنع ذلك، و اعلم أن الوضوء نصف الإيمان «١».

و أما ما أخرجه ابن ماجة من طريق أبى إسحاق عن أبى حية قال رأيت علياً عليه السلام توضأ فغسل قدميه إلى الكعبين ثم قال أردت أن أريكم طهور نبيكم.

فهو مما تفرد به أبو إسحاق، و قد ترك الناس حديثه لأنه اختلط و نسي، و أن أباً حية، راوى هذا الحديث، نكرة لا يعرف، و لا ذكر له فى رواة الحديث، و لعله شخصية و همية برزت فى إطار الخيال لغاية فى نفس المصور لها.

و روى الكليني بسند عن بكر بن أعين أن أباً جعفر الباقر عليه السلام قال: أ لا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه، ثم أخذ بيده اليسرى كفاً من ماء فغسل به يده اليمنى، ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من ماء

---

(١) الوسائل ج ١ ص ٣٧٧.

ص: ٢٠٠

فغسل به يده اليسرى، ثم مسح بفضله يديه رأسه ورجليه «١».

و مثله عن زرارة بن أعين و محمد بن مسلم عن أبى جعفر الباقر عليه السلام.

و روى الكليني بسند عن حماد بن عثمان قال: كنت قاعداً عند أبى عبد الله الصادق عليه السلام فدعا بماء فملاً به كفه فعم به وجهه، ثم ملاً كفه فعم به يده اليمنى، ثم ملاً كفه فعم به يده اليسرى، ثم مسح على رأسه ورجليه «٢».

و فى الخصال للصدوق بإسناده عن الأعمش عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال: هذه شرائع الدين لمن أراد أن يتمسك بها و أراد الله هداها.

إسباغ الوضوء كما أمر الله فى كتابه الناطق، غسل الوجه و اليدين إلى المرفقين، و مسح الرأس و القدمين إلى الكعبين مرة مرة، و مرتان جائز، و لا ينقض الوضوء إلا البول و الريح و النوم و الغائط و الجنابة.

و من مسح على الخفين فقد خالف الله و رسوله و كتابه و وضوؤه لم يتم «٣».

المسح على الخفين:

هذه المسألة من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الشيعة وغيرهم من المذاهب، وقد تطورت الحالة حتى أصبح المسح على الخفين من علامة السنة، و عدمه من علامات البدعة، و أصبحت هذه المسألة من أصول الاعتقاد.

و نحن نذكر ذلك بإيجاز:

قالت الشيعة، لا يجوز المسح على الخفين، أو الجوب مطلقاً، سواء في حضر أم سفر، لأن ذلك خلاف ما نزل به القرآن في بيان الوضوء، و هو قوله تعالى:

وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ فَأَوْجِبَ تَعَالَى إِيقَاعَ الْفَرْضِ عَلَى مَا يَسْمَى رِجَالًا، وَ الْخَفَ لَا يَسْمَى بِذَلِكَ، كَمَا أَنَّ الْعِمَامَةَ لَا تَسْمَى رَأْسًا.

كما أن الأخبار الواردة في ذلك لا تقابل دلالة الآية على وجوب المسح على الرجل، و عمدة ما في الباب هو حديث جرير بن عبد الله:

---

(١) الكافي ج ٣ ص ٢٤.

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٧.

(٣) الوسائل طبع مصر ج ١ ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

ص: ٢٠١

روى الجماعة أن جريرا بال ثم توضأ و مسح على خفيه، فقبل له تفعل هكذا؟

قال: نعم رأيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ بِالْ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَ مَسَحَ خَفَيْهِ، وَ قَدْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، وَ كَانَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: سَبَقَ الْكِتَابُ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

و روى زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال، سمعته يقول: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ وَ فِيهِمْ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ فَقَامَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ.

فقال على عليه السلام قبل المائدة أو بعدها؟ فقال المغيرة: لا أدري. فقال على عليه السلام: إنما نزلت المائدة قبل أن يقبض النبي بشهرين أو ثلاثة.

و قال أبو الورد: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السّلام: إن أبا ضبيان حدثني أنه رأى عليا عليه السّلام أراق الماء ثم مسح على الخفين، فقال عليه السّلام: كذب أبو ضبيان ...

الحديث.

و روى إسحاق بن عمار عن الإمام الصادق عليه السّلام: النهى عن المسح على الخفين.

و عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المسح على الخفين فقال: لا تمسح و قال: إن جدى قال: سبق الكتاب «١».

فالشيعة الإمامية يذهبون - تبعا للعترة الطاهرة - إلى عدم جواز المسح على الخفين لما ذكرناه و ما سيأتى بعد.

و قد وقع الاختلاف فى هذه المسألة على أقوال:

١- الجواز مطلقا سفرا و حضرا.

٢- الجواز فى السفر دون الحضر.

٣- عدم الجواز بقول مطلق لعدم ثبوته فى الدين، و أن القرآن على خلافه، و على كل حال فإن الاختلاف فى هذه المسألة وقع فى الصدر الأول، فمنهم من يرى

---

(١) الوسائل طبع مصر ج ٢ ص ٢٧ و الخلاف للشيخ الطوسى ج ١ ص ٢٢ و الكافى ج ٣ ص ٣٢ و المعتبر للمحقق الحلبي ص ٤١ و غيرها.

ص: ٢٠٢

عدم مشروعية المسح على الخفين، و ما يروى فى ذلك معارض لآية الوضوء، و هى متأخرة عما يروى فى ذلك، و لم تكن منسوخة إذ المائدة لم تنسخ منها آية واحدة.

و كان فى طليعة المنكرين لذلك الإمام على عليه السّلام و كفى بذلك ردا للمدعى، إذ هو باب مدينة علم النبى، و هو أعرف الناس بما يصدر عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، لملازمته إياه فى حضره و سفره، و لما سألت عائشة عن المسح على الخفين قالت: سلوا عليا فإنه كان أكثر سفرا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و قد ثبت عن علي عليه السّلام أنه كان ينهى عن المسح على الخفين.

و كذلك حبر الأمة عبد الله بن عباس، فقد ورد عنه أنه كان يقول: لأن أمسح على جلد حمار أحب إليّ من أن أمسح على الخفين.

و كانت عائشة تنكر المسح على الخفين أشد الإنكار و تقول: لأن تقطع قدماي أحب إليّ من أن أمسح على الخفين، و في لفظ: لأن أقطع رجلي أحب إليّ من أن أمسح عليهما «١».

و كان ابن عمر يخالف الناس في المسح على الخفين، و إن ادعى أنه رجع عن ذلك قبل موته فهي دعوى لم تثبت.

و سئل ابن عباس: هل مسح رسول الله على الخفين؟ فقال: و الله ما مسح رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على الخفين بعد نزول المائدة، و لان أمسح على ظهر عير في الفلاة أحب إليّ من أن أمسح على الخفين، و في رواية: لأن أمسح على جلد حمار أحب إليّ من أن أمسح على الخفين «٢».

و قد روى عن مالك بن أنس في العتيبية ما ظاهره المنع من المسح على الخفين. و قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير إنه روى عن مالك: لا يمسح المسافر و لا المقيم، و كذلك روى عن ابن وهب في النوادر عن مالك أنه قال: لا مسح في سفر و لا حضر، و يقال إن منعه كان على وجه الكراهية لما لم ير أهل المدينة يمسحون، ثم رأى الآثار فأباح المسح على الإطلاق «٣».

---

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ١٧٧ و تفسير الرازي ج ٣ ص ٣٧١ بداية المجتهد ج ١ ص ١٧.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٧.

(٣) المنتقى لابن الباجي ج ١ ص ٧٧.

ص: ٢٠٣

و على كل حال: فإن فعل جرير و استنكار الناس عليه عند ما مسح على الخفين، يؤيد أن هذا لم يكن معهودا، و مثله يلزم أن يكون مشهورا شهرة عظيمة، لا تخفى على الأكثرين.

و إن ما ذهب إليه الشيعة في عدم الجواز مطلقا هو الموافق لكتاب الله، و مبرئ للذمة، لأن المسح على الخفين لا يصدق عليه مسحا على الرجلين لا لغة و لا شرعا، كما أن العمامة لا تسمى رأسا، و البرقع لا يسمى وجهها، و ما يقال في الاحتجاج بصحة القول: وطأت كذا برجلي. و إن كان لابسا للخف فإن ذلك مجاز و اتساع بلا خلاف. و المجاز لا يحمل عليه الكتاب، إلا بدليل ظاهر.

و قد صح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى خَفِيهِ، وَرَبَّمَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ مِنَ الرَّاوِي فِي مَسْحِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى رِجْلِهِ، وَهُوَ لَابَسَ لِلْحِذَاءِ الَّذِي لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَسْحِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا بَعِيدًا لِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَشْرَعٌ وَوُضُوؤُهُ لَا يَدُّ أَنْ يَأْتِيَ بِصُورَةٍ أَكْمَلَ وَبَيَانَ أَفْضَلَ.

ثم إن الوضوء لم يكن من الأعمال التي يمكن أن تخفى لكثرة تردده واستعماله حتى يختص جرير بن عبد الله بهذا الحكم، و يتفرد بها البيان كما تقدم.

و على كل حال: فالشيعة لم تنفرد بالمنع و لم يستدلوا في هذا الحكم بغير الكتاب و سنة الرسول، و كفى بذلك أمنا من العقاب و براءة للذمة.

و مهما يكن من أمر فقد وقع الاختلاف بين القائلين بجواز المسح من حيث توقيته و كلفيته مما لا حاجة إلى ذكره.

و الشيء الذي نود التنبيه عليه هو أن مسألة المسح على الخفين أصبح لها أثر في المجتمع الإسلامي، مما دعا إلى حجر الأفكار عن الخوض في صحتها، حتى ادعى أن روايتها متواترة، و أنها ناسخة لكتاب الله، مع أنها متقدمة على نزول الآية.

و كان مالك لا يرى جواز المسح على الخفين و لكنه يجيزه لأصحابه، و قد جعل إنكار المسح طعنا على الصحابة، و نسبتهم إلى الخطأ، و لهذا قال الكرخي: أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين «١».

---

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٧.

ص: ٢٠٤

و إن المسح على الخفين من شرائط السنة، و قال أبو حنيفة: من شرائط السنة و الجماعة تفضيل الشيخين، و محبة الختنين، و أن ترى المسح على الخفين، و أن لا تحرم نبيذ التمر «١».

و قال ابن العربي: إذا ثبت وجه التأويل في المسح على الخفين، فإنهما أصل في الشريعة، و علامة مفرقة بين أهل السنة و البدعة «٢».

و ذلك أن ابن العربي قد أول قراءة الخفض في أرجلكم، و هي قوله تعالى:

وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ بِكسر لام أرجلكم، إن ذلك لبيان أن الرجلين يمسحان حال الاختيار على حائل، و هما الخفان بخلاف سائر الأعضاء، فعطف بالنصب مغسولا على مغسول (أى الوجه و الأيدي) و عطف بالخفض ممسوحا على ممسوح (أى الرأس و الخفين) و صح المعنى.

و أنت ترى ما في هذا التأويل من البعد عن الحق، فالله سبحانه و تعالى يقول:

رءوسكم و أرجلكم و هم يقولون رءوسكم و نعالكم.

و إن هذه القضية قد ارتكبت فيها ما لا يتفق مع الحقيقة و الواقع، إذ أصبحت بشكل يدعو إلى الاستغراب و التعجب، حتى ذهب بعضهم إلى لزوم الأخذ و الالتزام بما يدل على مسح الخفين مهما كان، هو أفضل لأن فيه تأييدا للسنة و طعنا في البدعة.

قال ابن المنذر: اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أم نزعهما، و غسل القدمين؟ و الذي أختاره أن المسح أفضل، لأجل من طعن فيه من أهل البدع و الروافض، و إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه «٣».

فلا نستغرب إذا عند ما يدعى إجماع الصحابة على جواز المسح من مخالفة أكثرهم، إن لم نقل كلهم إلا فردا نادرا.

و ليس من الغريب على من يجوز نصر السنة و محاربة البدعة - كما يقولون - مع

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٧٦.

(٣) الشوكاني ج ١ ص ١٧٦.

ص: ٢٠٥

مخالفة الواقع أن ينسب جواز المسح للإمام على عليه السلام مع أن المقطوع به أنه لا يجوز ذلك، و كان ينكر على من يقول به.

و من العجيب ارتكاب أعظم المخالفات في التفسير، لما ورد عن أبي إمامة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه و آله و سلم كما أخرجه أبو داود من أنه صلى الله عليه و آله و سلم كان يمسح على المأقين، و هما مؤخر العين، ففسروا المأقين بالخفين «١» حتى تكون فيه دلالة جواز المسح عليهما و أين المأقين من الخفين!!! و التحكم ظاهر إن تسامحنا في القول و إلا فهو اختلاق تم اللجوء إليه لمعالجة وضوح السياق الذي يناقض مدعاهم. على أن من قلدهم من الأمة لم يتخلص من دلالة الصحة في قول من خالفهم، فيروى أن أحد علمائهم سئل عن الرجل يرى المسح على الخفين إلا أنه يحتاط و ينزع خفيه عند الوضوء و لا يمسح عليهما؟ فقال:

أحب إلى أن يمسح على خفيه إما لنفي التهمة عن نفسه أن يكون من الروافض، و إما لأن قوله تعالى: وَ أَرْجُلُكُمْ قَرِيءٌ بِالْخَفِيفِ وَ النَّصْبِ، فينبغي أن يغسل حال عدم اللبس و يمسح على الخفين حال اللبس ليصير عاملا بالقراءة تين «٢».

فانظر كيف تحمل الأمة على الحرج و تدفع إلى المشقة مكابرة و عنادا. و ما أولى العلماء برفع الالتباس و بيان الغامض لا خلق الاختلاف و التلبس و جعل الحرج في الدين و المشقة في أداء الفرائض «ما جعل عليكم في الدين من حرج».



مسح الأذنين:

اختلف الفقهاء في مسح الأذنين هل هو سنة أم فريضة؟ و هل يجدد له الماء أم لا؟

ذهب الإمامية إلى أنه لا يجوز مسح الأذنين و لا غسلهما في الوضوء، لأن الآية لم تتعرض لذلك، و لم يثبت من فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أنه مسح أذنيه و لما ورد عن أهل البيت عليهم السَّلام في ذلك:

روى زرارة قال سألت أبا جعفر الباقر عليه السَّلام: أن أناسا يقولون: إن بطن

---

(١) تيسير الوصول للشيباني ج ٣ ص ٧٦.

(٢) شرح العناية على الهداية للبايرتي ج ١ ص ١٠٠.

ص: ٢٠٦

الأذنين من الوجه و ظهرهما من الرأس. فقال عليه السَّلام: ليس عليهما غسل و لا مسح «١».

و ذهب أبو حنيفة و أصحابه إلى أن مسح الأذنين سنة إلا أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد «٢».

و قد نسب ابن رشد إلى أبي حنيفة و أصحابه أن مسح الأذنين فرض و الصحيح ما نقلناه.

و الحنابلة يوجبون مسح الأذنين مع الرأس. قال ابن قدامة في صفة الوضوء: ثم يمسح رأسه مع الأذنين يبدأ بيده من مقدمه، ثم يمرهما من قفاه، ثم يردهما إلى مقدمه ثم يغسل رجليه ... «٣».

و المعروف عن مالك أن الأذنين من الرأس، و اختلف أصحابه بين الفرض و السنة «٤».

قال ابن ماجه بعد أن أورد حديث ابن عباس: و لا يعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلا من هذا الطريق، و قال ابن الصلاح: إن الأخبار ضعفتها لا ينجبر بكثرة الطرق، و قال ابن حزم في المحلى: و أما مسح الأذنين فليسما هما فرضا، و لا هما من الرأس لأن الآثار في ذلك كلها واهية، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان.

و قال: فلو كان الأذنان من الرأس لوجب حلق شعرهما في الحج، و هم لا يقولون هذا، و قد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء، فلو كان الأذنان من الرأس لأجزأ أن يمسحا بدلا عن مسح الرأس و هذا لا يقوله أحد.

و يقال لهم إن كانتا من الرأس فما بالكم تأخذون لهما ماء جديدا، و هما بعض الرأس؟! و أين رأيتم عضوا يجدد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائرته؟! «٥».

وقال الشوكاني: قال من أثبت الوجوب: إن أحاديث الأذنين من الرأس يقوى

(١) الخلاف للشيخ الطوسي ص ٦ ج ١.

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ج ١ ص ٤.

(٣) عمدة الفقه على مذهب أحمد ص ٩.

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ١٣.

(٥) المحلى لابن حزم ج ٢ ص ٥٦.

ص: ٢٠٧

بعضها بعضها، وقد تضمنت أنهما من الرأس، فيكون الأمر بمسح الرأس أمرا بمسحهما، فيثبت وجوبه بالنص القرآني.

و أجيب بعدم انتهاض الأحاديث الواردة لذلك، و المتيقن الاستحباب، فلا يصار إلى الوجوب إلا بدليل ناهض، و إلا كان من التقول على الله بما لم يقل «١».

و قال الشافعي: السنة أن يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا.

و قال الكاساني: وجه قول الشافعي: إنهما عضوان منفردان و ليسا من الرأس حقيقة و حكما، أما الحقيقة فإن الرأس منبت الشعر و لا شعر عليهما، و أما الحكم فلأن المسح عليهما لا ينوب عن مسح الرأس، و لو كانا في حكم الرأس لناب المسح عليهما عن مسح الرأس كسائر أجزاء الرأس «٢».

و قال القاضي أبو الوليد المالكي: فهل يمسحان فرضا أم نفلا؟ ذهب محمد بن مسلمة و أبو بكر الأبهري إلى أنهما يمسحان فرضا. و ذهب سائر أصحابنا (أى المالكة) أنهما يمسحان نفلا و هو الظاهر من مذهب مالك «٣».

المسح على العمامة:

لا يجوز المسح على العمامة و القناع و غيرهما من الحائل عند الشيعة إجماعا، لأن الله تعالى أمر بمسح الرؤوس، و العمامة ليست من الرأس.

و لأن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يمسح على ناصيته، و على رأسه العمامة. قال أنس بن مالك: رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و عليه عمامة قطرية، فأدخل يده تحت العمامة، فمسح بمقدم رأسه، و لم ينقض العمامة «٤».

و سئل جابر بن عبد الله عن المسح على العمامة فقال: لا حتى يمسح الشعر بالماء. أخرجه مالك.

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ١٦١.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٣.

(٣) المنتقى ج ١ ص ٧٥.

(٤) تيسير الوصول ج ٣ ص ٧٧.

ص: ٢٠٨

و سئل الإمام الصادق عليه السلام: عن رجل توضأ و هو معتم و ثقل عليه نزع العمامة: فقال ليدخل إصبعه «١».

و به قال أبو حنيفة، و الشافعي، و مالك. و جوزه الحنابلة بثلاثة شروط:

أحدها كون العمامة على ذكر، الثاني كونها محنكة (أى ذات حنك) الثالث أن تستر غير ما جرت العادة بكشفه «٢».

و قال ابن قدامة فى عمدة الفقه الحنبلى: و يجوز المسح على العمامة إذا كانت ذات ذوابة ساترة لجميع الرأس، إلا ما جرت العادة بكشفه «٣».

فظهر أن الخلاف فى هذه المسألة لم يكن إلا من الحنابلة، و أما بقية المذاهب فمتفقة على ما تقول به الشيعة.

قال الكاسانى الحنفى: لا يجوز المسح على العمامة، و القلنسوة، لأنهما يمتنعان إصابة الماء الشعر «٤».

و قال أبو إسحاق الشيرازى الشافعى: و إن كان على رأسه عمامة (أى المتوضأ) و لم يرد نزعها مسح بناصرته، و المستحب أن يتم المسح بالعمامة، لما روى المغيرة:

أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم توضأ و مسح بناصرته، و على عمامته فإن اقتصر على مسح العمامة لم يجزه، لأنها ليست برأس، و لا تلحق المشقة بإيصال الماء إليه «٥».

و سئل مالك عن المسح على العمامة و الخمار فقال: لا ينبغي أن يمسح الرجل و لا المرأة على عمامة، و لا خمار، و ليمسحا على رءوسهما «٦».

و قال الترمذى: و قال غير واحد من الصحابة لا يمسح على العمامة، إلا أن يمسح على رأسه مع العمامة، و هو قول سفيان الثوري، و مالك بن أنس، و ابن المبارك، و الشافعي، و إليه أيضا ذهب أبو حنيفة، و احتجوا بأن الله فرض المسح على

---

(١) الخلاف للشيخ الطوسي ص ٦.

(٢) الروض الندى ص ٣٨.

(٣) عمدة الفقه ص ١٠.

(٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٥.

(٥) المهذب ج ١ ص ١٨.

(٦) المنتقى ج ١ ص ٧٥.

ص: ٢٠٩

الرأس، و الحديث في العمامة محتمل التأويل، فلا يترك المتيقن للمحتمل، و المسح على العمامة ليس بمسح على الرأس. و أما ما ورد من الأخبار في جواز ذلك فهي أخبار آحاد معلولة لا تصلح للاستدلال، كحديث المغيرة بن شعبة الذي أخرجه مسلم في صحيحه، فقد نص ابن عبد البر على علته.

و ما روى عن سلمان الفارسي في جواز المسح على الخف و على العمامة، فهو غير صحيح لأن في إسناده أبو شريح، و هو مجهول لا يعرف، كما قال البخاري و فيه أيضا أبو مسلم مولى زيد، و هو مجهول كذلك.

و أما حديث ثوبان الذي رواه أحمد و أبو داود من أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب، فإنه معلول، لأن الراوى عن ثوبان راشد بن سعد، و قد قال فيه أحمد: لا ينبغي أن يكون راشد سمع من ثوبان لأنه مات قديما.

مسح العنق:

و هو المعروف بالتطويق فلم يرد فيه أثر، قال أحمد بن شهاب الرملي المعروف بالشافعي الصغير في شرحه لمنهاج النووي: و لا يسن مسح الرقبة، بل قال المصنف إنه بدعة قال (أى النووي): و أما خير (مسح الرقبة أمان من الغسل) فموضوع «١».

و قال بعض الحنفية: إنه أدب و ليس بسنة. و قال قاضى خان: إنه ليس بأدب و لا سنة «٢».

وقال ابن تيمية: لم يصح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى عُنُقِهِ فِي الْوُضُوءِ، بَلْ وَ لَا رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ، بَلِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي فِيهَا صِفَةُ وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَمَسُحُ عَلَى عُنُقِهِ، وَ لِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبْ ذَلِكَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: كَمَالِكٍ، وَ الشَّافِعِيِّ، وَ أَحْمَدَ، فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِمَا، وَ مِنْ اسْتِحْبَاهِ فَاعْتَمَدَ عَلَى أَثَرِ يَرَوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ حَدِيثٍ يَضْعَفُ نَقْلَهُ، أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ، وَ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَصْلِحُ

---

(١) نهاية المحتاج ج ١ ص ١٧٧.

(٢) المنية ص ١١.

ص: ٢١٠

أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً، وَ لَا يَعَارِضُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ، وَ مِنْ تَرَكَ مَسْحَ الْعُنُقِ فَوْضُوهُ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ «١».

وَ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَ لَمْ يَصِحْ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْحِ الْعُنُقِ حَدِيثُ الْبُنْتَةِ. وَ قَالَ السَّيِّدُ عَلَى زَادَهُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: وَ أَمَّا مَسْحُ الْحَلْقُومِ فَمَكْرُوهٌ. كَذَا فِي النِّقَايَةِ، وَ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، وَ غَنِيَّةُ الْفَتَاوَى «٢».

الموالة:

وَ هِيَ التَّنَابُعُ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ فِي الْغَسْلِ وَ الْمَسْحِ بِنَحْوِ لَا يَلْزَمُ جَفَافٌ تَمَامَ السَّابِقِ فِي الْحَالِ الْمَتَعَارِفَةِ، فَلَا يَقْدَحُ الْجَفَافُ لِأَجْلِ حَرَارَةِ الْهَوَاءِ أَوْ الْبَدَنِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمَتَعَارِفِ وَ هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ.

وَ الْحَنَابِلَةُ يُوَافِقُونَهُمْ فِي ذَلِكَ، قَالَ فِي غَايَةِ الْمُنْتَهَى: وَ هِيَ (أَيُّ الْمَوَالَةِ) أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَجْفَ مَا قَبْلَهُ بِزَمَنِ مَعْتَدَلٍ «٣» (أَيُّ مَعْتَدَلِ الْحَرَارَةِ وَ الْبُرُودَةِ).

وَ قَالَ فِي الْعَمْدَةِ: وَ تَرْتِيبُ الْوُضُوءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلَ عَضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ مَا قَبْلَهُ «٤».

وَ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: فَفِي الْقَدِيمِ أَنْ عَدَمَ الْمَوَالَةِ مَبْطَلٌ لِلطَّهَارَةِ، لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَبْطُلُهَا الْحَدِيثُ، فَأَبْطَلَهَا التَّفْرِيقُ كَالصَّلَاةِ.

وَ فِي الْجَدِيدِ أَنْ التَّفْرِيقَ غَيْرَ مَبْطَلٍ، لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَبْطُلُهَا التَّفْرِيقُ الْقَلِيلُ، فَلَا يَبْطُلُهَا التَّفْرِيقُ الْكَثِيرُ كَتَفْرِيقِ الزَّكَاةِ «٥».

وَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْمَوَالَةَ سُنَّةٌ وَ لَيْسَ بِفَرْضٍ «٦» وَ عِنْدَ مَالِكٍ هِيَ فَرْضٌ لَا سُنَّةٌ «٧» وَ ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَنَّ فِيهَا خِلَافًا (بَيْنَ أَصْحَابِ مَالِكٍ).

---

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٤٧.

(٢) كتاب شرعة الإسلام ص ٩٢.

(٣) غاية المنتهى ص ٢٥.

(٤) عمدة الفقه ص ١٠.

(٥) المهذب لأبي إسحاق الشيرازي ج ١ ص ١٩.

(٦) غنية المتملى ص ١١.

(٧) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٢.

ص: ٢١١

فظهر مما ذكرناه أن الاتفاق حاصل في وجوب الموالاة في الوضوء إلا من الحنفية، فإنهم يذهبون إلى الاستحباب.

الترتيب:

و هو البدء بالوجه فاليدين، فالرأس فالرجلين، وقد أجمعت الإمامية على وجوب الترتيب، للآية الكريمة: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

فبدأ تعالى في إيجاب الطهارة بغسل الوجه، ثم عطف باقى الأعضاء على بعضها بالواو، وكذلك يدل عليه فعل النبى صَلَّى الله عليه وآله وسلم وما جاء عن آل بيته عليهم السلام فيما روى عن أبى جعفر الباقر عليه السلام أنه قال لزارة: ابدأ بالوضوء كما قال الله تعالى.

ثم قال عليه السلام: ابدأ بالوجه، ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين، و لا تقدمن شيئاً بين يدي شىء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه، ثم أعد على الذراع، و إن مسحت بالرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل، ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدأ الله تعالى به.

و الحنفية لم يشترطوا الترتيب فى الوضوء فهو سنة لا فرض، و استدلوا بما رواه أبو داود فى سننه أن النبى صَلَّى الله عليه وآله وسلم تيمم فبدأ بذراعيه ثم بوجهه، و الخلاف فيهما واحد ... إلى آخره. و عندهم أن من بدأ بغسل رجليه و ختم بوجهه فوضوؤه صحيح «١».

أما الشافعية فقد ذهبوا إلى أن الترتيب واجب «٢» و كذلك الحنابلة و انه فرض لا سنة «٣».

و قد خالف أبو الخطاب و هو أحد أعيان المذهب الحنبلي، فذهب إلى عدم وجوب الترتيب، و انه خرّج رواية عن أحمد في ذلك. و وافقه ابن عقيل و اتفقا على

(١) المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٥٥ و الهداية ج ١ ص ٥ و غيرها.

(٢) نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ١٦٠ و عمدة الفقه لابن قدامة ص ٤.

(٣) عمدة الفقه ص ٨ و زوائد الكافي و المحرر على المقنع ص ٧.

ص: ٢١٢

تخريجها من رواية سقوط الترتيب بين المضمضة و الاستنشاق، و سائر أعضاء الوضوء «١» و لكن المشهور عندهم خلافه.

و ذهب مالك: إلى أن الترتيب من الشروط. روى على بن زياد عن مالك أن الترتيب شرط في صحة الطهارة.

و ذهب بعض أصحاب مالك إلى أنه ليس بشرط في صحة الطهارة، مستدلين بأن العطف بالواو في الآية الكريمة لأعضاء الوضوء بعضها على بعض، لا يدل على الترتيب، و أنها تقتضى الجمع دون الترتيب «٢».

و قد رد ابن حزم في المحلى على المالكية لعدم اشتراطهم الترتيب بقوله: و من عجب أن المالكية أجازوا تنكيس الوضوء الذي لم يأت نص من الله تعالى و لا من رسوله فيه، ثم أتوا ما أجاز الله تنكيسه فمنعوا من ذلك، و هو الرمي و الحلق و النحر و الطواف و الذبح!!! ... الخ «٣».

و قال الفخر الرازي في رده على الحنفية لعدم اشتراطهم النية و الترتيب في الوضوء، للمقارنة بين مذهب الشافعي و مذهب أبي حنيفة، و ترجيح مذهب الشافعي.

المسألة الثانية: مذهب الشافعي أنه لا يجوز الوضوء إلا مع النية و الترتيب، و قالوا: (أى الحنفية) يجوز.

دليلنا أن وضوء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ كان منويا مرتبا، فوجب وضوؤنا كذلك.

(بيان الأول): أنه لو كان غير مرتب و لا منوى لوجب علينا كذلك لقوله تعالى:

فاتبعوه. و حيث لم يجب ذلك علمنا أنه كان منويا مرتبا، و إذ ثبت هذا وجب أن يجب علينا لقوله تعالى: فاتبعوه، و أقصى ما في الباب أن قوله تعالى: فاتبعوه عام مخصوص، لكن العام المخصوص حجة في غير محل الخصوص، و إذا ثبت الوجوب ثبت أنه شرط، لأنه لا قائل بالفرق. ثم نقول: سواء صح هذا المذهب أو فسد، فإن العمل به متروك، فإنك لا ترى أحدا في الدنيا من العوام فضلا عن العلماء أن يأتي بوضوء خال من النية و الترتيب، بل لو رأوا إنسانا يأتي بوضوء منكس لتعجبوا

(١) ذيل طبقات الحنابلة ج ١ ص ٢٧١.

(٢) المنتقى للباجي ج ١ ص ٤٧.

(٣) المحلى لابن حزم ج ٢ ص ٦٨.

ص: ٢١٣

منه، فكان مذهبه (أى أبو حنيفة) فى هاتين المسألتين متروكا غير معمول به البتة «١».

و قال أيضا: إن الوضوء شرط الإيمان بفتوى النبى صلى الله عليه وآله وسلم و معلوم أنه إنما يكون كذلك إذا كان مقرونا بالنية، لأنه على هذا التقدير يكون الوضوء عبادة، فيكون جعل الوضوء شرط الإيمان، و على هذا التقدير فإن إيمان أصحابنا أكمل و عبادتهم أشرف، و إن الوضوء العارى عن النية و الترتيب و الموالاتة ليس إلا أعمال أربعة، و مع هذه الأعمال سبعة و الأكثر أشق، و الأشق أكثر ثوابا، و إن النية عمل بالقلب، و هو أفضل من عمل الجوارح، لقوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فكان الإخلاص كالروح لجميع الأعمال، فالوضوء مع النية كالجسد مع الروح، و الوضوء بدون النية كالجسد الخالى عن الروح، و العين الخالية عن النور ... الخ «٢».

نواقض الوضوء:

النواقض جمع ناقض و هو مأخوذ من الإزالة، و النقض إزالة الشىء من أصله، و المراد بها هنا الأسباب الموجبة للوضوء.

و قد وقع الاختلاف فيها بين المسلمين، فمنها ما هو مجمع عليه كالنوم و خروج الريح و البول و الغائط مع خلاف بينهم فى كيفية النوم الناقض.

و النواقض للوضوء عند الشيعة خمسة:

١-٢- البول و الغائط، من الموضع المعتاد بالأصل أو بالعارض.

٣- الريح الخارج من مخرج الغائط.

٤- النوم الغالب على العقل، و يعرف بغلبته على السمع من غير فرق بين أن يكون قائما أو قاعدا و مثله كلما غلب على العقل، من جنون أو إغماء، أو سكر أو غير ذلك.

٥- الاستحاضة كما يأتى بيانها.



النوم:

اتفق المسلمون على أن النوم ناقض للوضوء في الجملة إلا أنهم اختلفوا في

(١) مناقب الشافعي للرازي ص ١٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٤.

ص: ٢١٤

الكيفية الموجبة لنعوض الوضوء فيه، و هناك قول شاذ بعدم ناقضته مطلقا.

و مذهب الشيعة أن النوم ناقض مطلقا، من غير فرق بين الاضطجاع و غيره إجماعا.

قال الإمام الصادق عليه السلام: من نام و هو راکع، أو ساجد، أو ماش أو على أى الحالات فعليه الوضوء.

و عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن الخففة و الخفقتين.

فقال عليه السلام: ما أدري ما الخففة و الخفقتين، إن الله تعالى يقول: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ فَإِنْ عَلِيَا كَانَ يَقُولُ مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَائِمًا، أَوْ قَاعِدًا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ «١».

و قد اختلف العلماء في مسألة ناقضية النوم على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح صحيح مسلم:

١- إن النوم لا ينتقض الوضوء على أى حال كان، و هذا محكى عن أبى موسى الأشعري، و سعيد بن المسيب، و أبى مجلز، و حميد الأعرج، و شعبة.

٢- إن النوم ينتقض الوضوء بكل حال، و هو مذهب الحسن البصرى و المزنى و القاسم بن سلام، و إسحاق بن راهويه، و هو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر و به أقول، و روى معناه عن ابن عباس و أبى هريرة.

٣- إن كثير النوم ينتقض بكل حال و قليله لا ينتقض بحال، و هذا مذهب الزهري، و ربيعة، و الأوزاعي، و مالك، و أحمد في إحدى الروايتين.

٤- إنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلين، كالراکع، و الساجد، و القائم، و القاعد، لا ينتقض وضوؤه، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، و إن نام مضطجعا، أو مستلقيا على قفاه انتقض و هذا مذهب أبى حنيفة، و داود، و هو قول للشافعي غريب.

٥- إنه لا ينقض إلا نوم الراكع و الساجد، روى هذا عن أحمد بن حنبل.

٦- إنه لا ينقض إلا نوم الساجد، و روى أيضا عن أحمد.

---

(١) الوسائل ج ١ ص ٢٤٢.

ص: ٢١٥

٧- إنه لا ينقض النوم فى الصلاة بكل حال، و ينقض خارج الصلاة، و هو قول ضعيف للشافعى.

٨- إذا نام جالسا ممكنا مقعدته من الأرض لم ينتقض و إلا انتقض، سواء قل أو كثر، و سواء كان فى الصلاة أو خارجها، و هذا مذهب الشافعى، و عنده أن النوم ليس حدثا فى نفسه، و إنما هو دليل على خروج الريح، فإذا نام غير ممكن المقعدة غلب على الظن خروج الريح فجعل الشرع هذا الغالب كالمحقق، و أما إذا كان ممكنا فلا يغلب على الظن الخروج و الأصل بقاء الطهارة.

و قال النووى: و اتفقوا على أن زوال العقل بالجنون و الإغماء، و السكر، بالخمير أو بالبئج، أو الدواء ينقض الوضوء، سواء قل أو كثر، سواء كان ممكنا المقعدة أو غير ممكنها «١».

هذا ما ذكره النووى عن مذاهب العلماء فى ناقضية الوضوء أوردناه بطوله، لننبه على أمرين:

الأول- اختلاف أقوال العلماء و موافقة أكثرهم لما تقول به الشيعة، و أن فى هذه المسألة للشافعى أربعة أقوال و لأحمد قولين.

الثانى- أن بعضهم نسب إلى الشيعة القول بعدم ناقضية الوضوء مطلقا، و هو على العكس، فإن الشيعة أجمعوا على ناقضية الوضوء كما تقدم.

و منشأ هذا هو الاشتباه الحاصل مما ذكره النووى فى بيان المذهب الأول، و هو قوله: إن النوم لا ينقض الوضوء على أى حال كان، و هذا محكى عن أبى موسى الأشعري، و سعيد الأعرج و أبى مجلز و شعبة.

فاشتبه الأمر على الشوكانى، و جعل اسم شعبة شيعة، فذكر ذلك فى كتابه نيل الأوطار، و إليك نص قوله فى بحث ناقضية النوم للوضوء: (و قد اختلف الناس فى ذلك على ثمانية مذاهب ذكرها النووى فى شرح مسلم) الأول: أن النوم لا ينقض الوضوء على أى حال كان، و هو محكى عن أبى موسى الأشعري، و سعيد بن

---

(١) شرح صحيح مسلم ج ٤ ص ٧٣.

ص: ٢١٦

المسيب، و أبي مجلز و الشيعة يعنى الإمامية، و زاد فى البحر عمر بن دينار و استدلوا بحديث أنس «١».

فصاحب نيل الأوطار قد اشتبه عليه الأمر بين كلمة الشيعة و كلمة شعبة بن الحجاج العتكي المتوفى سنة ١٦٠ هـ و هو أحد الأعلام المشهورين، فظن أن هذا القول هو للشيعة و أضاف منه بأنهم الإمامية.

كما اشتبه الأمر على صاحب كتاب البحر الزخار يحيى بن أحمد الزيدى المتوفى سنة ٩٥٧ هـ فإنه بعد أن ذكر نسبة القول بعدم ناقضية النوم للوضوء إلى أبى موسى، و حميد الأعرج - كما ذكره النووى - قال: و الإمامية «٢» و لم يذكر اسم شعبة بل ذكر مكانه الشيعة الإمامية اشتباها منه.

و على كل حال: فإن العلماء قد اختلفوا فى ناقضية النوم على أقوال كثيرة، فمنهم من يرى ناقضيته بمجرد حصوله، إذ هو حدث برأسه، كما هو أحد قولى الشافعى، و إذا نام على الأرض فله فيه قولان.

و الذى يظهر من الشافعية أن النوم لم يكن حدثا برأسه، بل هو مظنة لخروج الريح من غير شعور به، فإذا نام ممكنا مقعده من الأرض فلا ينتقض وضوءه «٣» و لهذا ذهب الحنفية بأن من نام مضطجعا انتقض وضوءه، لأن الاضطجاع سبب لارتخاء المفاصل «٤» و منه ذهبوا إلى ناقضية ما يزيل العقل بأنه ناقض فى جميع الحالات، لأنه فى استرخاء المفاصل فوق النوم «٥».

و ذهب أبو يوسف إلى أن الإنسان إذا نام ساجدا غير متعمد فوضوءه باق، و إن تعمد ذلك فوضوءه غير باق.

و عن أحمد بن حنبل روايات، المختار منها: أنه إذا طال نوم القائم، أو القاعد، و الراكع و الساجد فعليه الوضوء.

---

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ١٩٠.

(٢) البحر الزخار ج ١ ص ٨٨.

(٣) مغنى المحتاج للنووى ج ١ ص ٣٤.

(٤) شرح الهداية ج ١ ص ٦.

(٥) بدائع الصنائع للكاسانى ج ١ ص ٣٠.

ص: ٢١٧

قال الخطابى هذا أصح الروايات «١» و قال الدمشقى فى الزوائد: إذا تغير النائم عن هيئته انتقض وضوءه «٢». و فى غاية المنتهى: أن النوم اليسير من جالس لا ينتقض، و ينتقض اليسير منه وضوء الراكع، و الساجد، أو المضطجع، أو المتكى «٣».

أما الخارج من السبيلين: فقد أجمع الفقهاء على ناقضيته، إلا المنى فإنه عند الشافعي غير ناقض، وإن أوجب الغسل.

أما الودي والوذى فهما غير ناقضين عند الشيعة «٤» ووافقهم مالك في غير المعتاد.

وختلف العلماء في انتقاض الوضوء مما يخرج من النجس من غير السبيلين على ثلاثة مذاهب: فاعتبر قوم في ذلك وحده من أى موضع، وعلى أى جهة خرج، وهو مذهب أبى حنيفة وأصحابه، فإنهم يوجبون الوضوء من كل نجاسة تسيل من الجسد، و تخرج منه، كالدم، والرغاف الكثير والفصد، والحجامة، وخالفهم زفر بن الهذيل، فإنه ذهب إلى نقض الوضوء بهذه الأشياء سواء سالت أو لم تسال، وكذلك القىء ناقض بمجرد حصوله، وعند أصحابه الثلاثة لا يكون ناقضا إلا إذا ملأ الفم «٥».

و ذهب الشافعي وأصحابه إلى عدم اعتبار ما يخرج من غير السبيلين من النجاسة، وغيرها، وكل شيء يخرج منهما من دم، أو حصاة، أو بلغم، وعلى أى وجه خرج على سبيل الصحة أو على سبيل المرض فهو ناقض «٦».

و ذهب مالك وأصحابه إلى عدم ناقضية الوضوء بالقىء وغيره، ولا ينقضه خروج نجاسة من غير السبيلين، وقالوا باستحباب المضمضة من القىء «٧».

---

(١) رحمة الأمة ص ١٤.

(٢) زوائد الكافي لعبد الرحمن الحنبلي ص ٨.

(٣) غاية المنتهى ص ٣٧.

(٤) الودي: ماء كدر يخرج عقيب البول أحيانا. الوذى (بالمعجمة) ماء يخرج بعد خروج المنى.

المذى: ماء لزج يخرج بلا شهوة.

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٦، والاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ٩.

(٦) المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٤.

(٧) الجواهر الزكية فى حل ألفاظ العشماوية ص ٢٦.

ص: ٢١٨

و اعتبر الحنابلة خروج النجاسة من غير السبيلين كما ذهب إليه الحنفيّة و لم يعتبروا القىء ناقضا «١».

و ذهب أبو حنيفة إلى ناقضية الوضوء بالتهتة في الصلاة استحبابا و الأثر الوارد في ذلك صحيح، كما ذكر في محله، و قد انفرد بهذا كما انفرد من بين المذاهب بجواز الوضوء بنبذ التمر، و خالفه أبو يوسف و قال: لا يجوز التوضؤ به، و ذكر في الجامع الصغير: أن المسافر إذا لم يجد الماء و وجد نبذ التمر توضأ به.

كما أجاز أبو يوسف أن يتوضأ الإنسان بماء العنب الذى يخرج من دون علاج، و كذلك يجوز عندهم الوضوء بماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه، كاللبن، أو الزعفران، أو الصابون، أو الأشنان.

و على هذا فلا ينتقل حكم من لم يجد ماء إلى التيمم مع وجود ماء العنب أو نبذ التمر، أو الماء مع اللبن و الزعفران و الصابون و الأشنان، فإنه يجوز التوضؤ بهذه الأشياء، و يأتي حكم التيمم بعد ذلك، و هو خلاف ما أمر الله به لقوله تعالى: فَإِنْ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَإِنَّهُ تَعَالَى نَقَلَ الْحُكْمَ مِنَ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ إِلَى التُّرَابِ، و لا يجوز أن ينقل الحكم من النبذ أو ماء العنب أو غيرها إلى التراب. و سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

الشك:

من يتيقن الطهارة و شك في الحدث بنى على طهارته، و لا يجب عليه الوضوء، و من يتيقن الحدث و شك في الطهارة تطهر عملا باليقين، و إلغاء الشك بدون خلاف بين الشيعة.

قال الإمام الصادق عليه السلام لبيكر: إذا استيقنت أنك توضأت، فإياك أن تحدث وضوءا أبدا، حتى تستيقن، أنك قد أحدثت.

و قال عبد الرحمن بن الحجاج سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام: أجد الريح في بطني حتى أظن أنها قد خرجت.

فقال عليه السلام: ليس عليك وضوء، حتى تسمع الصوت أو تجد الريح.

---

(١) العمدة لابن قدامة ص ١١ و التنقيح ص ٢٤.

ص: ٢١٩

و عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: لا ينقض اليقين أبدا بالشك، و لكن ينقضه بيقين آخر.

و يظهر أنه لا خلاف بين المسلمين أن من يتيقن الطهارة و شك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة، و لا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة، و حصوله خارج الصلاة.

و عن مالك روايتان: إحداهما أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة، و لا يلزمه إن كان في الصلاة، و الثانية يلزمه بكل حال، و الذى يظهر من عبارة الشيخ عبد البارى المالكي: أن الشك في الطهارة ناقض للوضوء عند المالكية «١».

و قد فصل القاضي أبو الوليد المالكي الأقوال في هذه المسألة و اختلاف الروايات عن مالك، و منها ما هو موافق لمذهب الشيعة «٢».

أما الشافعية فالظاهر إجماعهم على ذلك كما ذكر النووي بقوله: إن من تيقن الطهارة و شك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة، و لا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة، و حصوله خارج الصلاة، هذا مذهبننا، و مذهب جماهير العلماء من السلف «٣».

و قال أبو إسحاق الشيرازي: و من تيقن الطهارة و شك في الحدث بنى على يقين الطهارة، لأن الطهارة يقين فلا يزول ذلك بالشك، و إن تيقن الحدث و شك في الطهارة بنى على يقين الحدث ... الخ «٤» من حيث أثرها في النقض و عدمه.

السنن أو المستحبات:

و نرى من اللازم ذكر السنن أو المستحبات للوضوء، عند المذاهب الخمسة، إتماما للفائدة و بيانا لبعض الاختلافات في ذلك.

---

(١) حاشية الصفتى على الجواهر السنية في حل ألفاظ العشماوية ص ٣٤.

(٢) المنتقى ج ١ ص ٥٤ تجد البحث مفصلا.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٤ ص ٤٩.

(٤) المهذب ج ١ ص ٥.

ص: ٢٢٠

الشيعة:

يستحب عندهم للوضوء أشياء منها:

١- السواك و هو ذلك الأسنان بعود، و أفضله الغصن الأخضر، و أكمله الأراك، و هو سنة مطلقا، و لكنه يتأكد في الوضوء.

٢- وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين.

٣- التسمية و صورتها: بسم الله و بالله. و يستحب إتباعها بقوله:

اللهم اجعلني من التوابين، و اجعلني من المتطهرين.

٤- غسل اليدين من الزندين قبل إدخالهما الإناء الذي يغترف منه لحدث البول مرة، و للغائط مرتين.

٥- المضمضة و الاستنشاق و تليثهما، و تقديم المضمضة.

٦- تنية الغسلات.

٧- بدأة الرجل بظاهر ذراعيه، و المرأة تبدأ بالباطن «١».

الحنفية:

سنن الوضوء أو مستحباته عندهم أشياء منها:

١- غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ثلاثا إلى الرسغ.

٢- السواك، و عند فقده يستاك بالاصبع.

٣- المضمضة و الاستنشاق.

٤- النية إذ هي ليست بواجبة عندهم، و كذلك الترتيب و الموالاة كما تقدم.

٥- تكرار الغسل إلى الثلاث.

٦- استيعاب المسح للرأس.

٧- التسمية «٢».

---

(١) اللعة الدمشقية للشهيد الأول و شرحها للشهيد الثاني، و الشرائع، و البيان، و المختصر النافع للمحقق الحلبي، و النهاية للشيخ الطوسي، و الغنية لعز الدين زهرة الحلبي، و المقنع للشيخ الصدوق و غيرها من كتب الفقه عند الشيعة.

(٢) البحر الزاخر و كتاب الاختيار لتعليل المختار و مراقى الفلاح و غيرها.

ص: ٢٢١

المالكية:

١- التسمية.

٢- غسل اليدين ثلاثا.

٣- المضمضة و الاستنشاق.

٤- و تتليث الغسلات و تكره الرابعة.

٥- السواك و لو بإصبع.

٦- الابتداء بالميامن.

٧- و مسح وجهي كل أذن، و تجديد مائهما «١».

الشافعية:

١- السواك عرضا بكل خشن لا اصبعه.

٢- التسمية في أوله فإن ترك ففي أثنائه.

٣- غسل كفيه فإن لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الإناء.

٤- المضمضة و الاستنشاق.

٥- و تتليث الغسل، و المسح المفروض، و المندوب.

٦- مسح كل رأسه، ثم أذنيه ظاهرهما و باطنهما. بماء جديد، و لا يسن مسح الرقبة فإنه بدعة.

٧- تخليل اللحية الكتنة من كل شعر يكتفى بغسل ظاهره، و تخليل أصابعه.

٨- و غسل الزائد على الواجب من جميع جوانبه، و كذلك اليدين و الرجلين.

٩- الموالاة و هي التتابع و في قول الشافعي القديم إنها واجبة.

١٠- ترك الاستعانة بصب الماء عليه من غير عذر.

١١- الدعاء بعد الوضوء «٢».



(١) المختصر ص ٨ و المنتقى و الجواهر الزكية فى حل أفاظ العشماوية.

(٢) منهاج الطالبين للنوى ص ٤ و نهاية المحتاج لابن شهاب الرملى ج ١ ص ١٦٢.

ص: ٢٢٢

الحنابلة:

١- استقبال القبلة.

٢- السواك.

٣- غسل اليدين لحدث النوم، و المبالغة فى المضمضة و الاستنشاق.

فرع:

من كان على بعض أعضاء وضوئه جبيرة، فإن تمكن من غسل ما تحتها بنزعها أو بغمسها بالماء و جب، و إن لم يتمكن لخوف الضرر، أو لعدم إمكان إزالة النجاسة، أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة اجتزأ بالمسح عليها و صلى و لا إعادة لقوله تعالى: **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**.

و فى الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة فى ذراعه، أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح عليها إذا توضأ؟

فقال عليه السلام: إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة، و إن كان لا يؤذيه الماء فلينزح الخرقة ثم ليغسلها.

و عن الإمام الصادق عليه السلام أيضا أنه قال له عبد الأعلى مولى آل سام: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعى مرارة فكيف أصنع بالوضوء؟

فقال عليه السلام يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله. قال الله تعالى: **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** امسح عليه.

و ليس عليه إعادة الصلاة، إذ لا دليل عليه، و الأصل براءة الذمة ...

و قالت الحنفية: و يجوز المسح على الجبائر و إن شدها على غير وضوء، فإن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح، و إن سقطت عن برء بطل المسح. لزوال العذر «١».

(١) القدورى ص ٩ طبع الهند، و بدائع الصنائع للكاسانى ج ١ ص ٥١.

ص: ٢٢٣

و قال السرخسى: و إن كانت الجبائر فى موضع الوضوء مسح عليها، و الأصل فىه ما روى أن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ شج وجهه يوم أحد فداواه بعظم بال، و عصب عليه، فكان يمسح على العصاة، و لما كسرت إحدى زندقى على رضى الله تعالى عنه يوم حنين حتى سقط اللواء من يده، قال النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: اجعلوها فى يساره، فإنه صاحب لوائى فى الدنيا و الآخرة.

فقال (على) ما ذا أصنع بجبائرى؟ قال: امسح عليها «١».

و أجاز ذلك الحنابلة، قال ابن قدامة يجوز المسح على الجبيرة إذا لم يتعد بشدها موضع الحاجة إلى أن يحلها «٢».

و الشافعية يرون لزوم التيمم مع المسح، قال ابن القاسم فى شرحه لغاية الاختصار: و صاحب الجبائر جمع جبيرة بفتح الجيم، و هى أخشاب أو قصب تسوى و تشد على موضع الكسر ليلتحم يمسح عليها بالماء إن لم يمكنه نزعها لخوف ضرر مما سبق و يتيمم صاحب الجبائر فى وجهه و يديه «٣».

(١) المبسوط للسرخسى ج ١ ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) عمدة الفقه ص ١١.

(٣) مخطوط ص ١١.

ص: ٢٢٥

الغسل و التيمم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا [النساء: ٤٣].

[الغسل]

اتفق المسلمون على أن الغسل منه واجب، ومنه مستحب، ولا خلاف بينهم في وجوب غسل الجنابة، والحيض، والنفاس، والأموات.

و اختلفوا فيما عدا هذه الأربعة، فأوجب الشيعة غسل مس الأموات و غسل الاستحاضة كما يأتي بيان ذلك.

و أوجب الحنابلة و المالكية غسل الكافر، و ذهب الشافعية إلى استحباب ذلك، و الحنفية يوجبون الغسل للكافر إن أسلم جنبا أو أسلمت الكافرة حائضا، و قيل يجب غسل النفاس عليها أيضا.

و الكلام هنا يقع في غسل الجنابة، و موجباته، و شرائطه، و مستحباته.

[غسل] الجنابة

لا خلاف في وجوب الغسل لحدث الجنابة لقوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا** و قوله تعالى: **إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا**.

ص: ٢٢٦

و الغسل اسم لإجراء الماء على المحل، و هو بفتح الغين مصدر غسل، و اسم مصدر لاغتسل، و بضمها مشترك بينها و بين الماء الذى يغتسل به، و بكسر الغين اسم لما يغسل به الرأس من سدر و نحوه.

و الجنابة دالة على البعد و منه قوله تعالى: **وَأَجَارِ الْجُنُبِ** أى البعيد فى نسبه و إن كان قريبا فى داره.

و عن الشافعى أنه قال: إنما سمي جنبا من المخالطة. و من كلام العرب: أجنب الرجل إذا خالطه امرأته.

و كيف كان فإن موجبها عند الشيعة أمران: الأول خروج المنى. و الثانى:

الجماع و لو لم ينزل، فإذا تحقق ذلك وجب الغسل للفاعل و المفعول. لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ:

«إذا التقى الختانان وجب الغسل».

واجباته:

١- النية و لا بد من استدامتها إلى آخر الغسل.

٢- غسل ظاهر البشرة على وجه يتحقق به مسمى الغسل، و لا بد من تخليل ما يمنع وصول الماء إليها.

٣- أن يبدأ أولا بغسل الرأس و الرقبة، ثم يغسل الجانب الأيمن، ثم الجانب الأيسر، و يسقط الترتيب بالارتماس.

و يشترط فيه إطلاق الماء و طهارته و إباحته، و إباحة الآنية و المصب، و أن يباشر الغسل بنفسه إلا في حالة الاضطرار، و أن لا يكون هناك مانع من استعمال الماء لمرض و نحوه، و أن يكون العضو طاهرا.

و يستحب فيه غسل اليدين من الزندين، و قيل من المرفقين ثلاثا، و المضمضة ثم الاستنشاق ثلاثا ثلاثا، و الاستبراء بالبول قبل الغسل، و فائدته أن البلل المشتبه لا يحكم بأنه منى، لعدم بقاء شيء منه في المجرى بعد الاستبراء.

هذا موجز ما عليه مذهب الشيعة في موجبات غسل الجنابة، و واجباته بدون إطالة و تفصيل، و ذلك مذكور في كتبهم الفقهية المتكفلة لبسط الكلام و ذكر الأقوال

ص: ٢٢٧

و الآراء من حيث الأدلة و التفريع، و جميع ما يتعلق به من الكليات و الجزئيات «١».

و كيف كان فإن أكثر المذاهب تتفق مع الشيعة في كثير من الأمور المذكورة، و تختلف عنها في بعضها، كما تختلف بعضها عن بعض في ذلك.

و قد اتفق الجميع على إيجاب الغسل بمجرد الإدخال، و عقد الإجماع على ذلك، و لم يشترطوا إنزال المنى.

و اتفقوا على أن خروج المنى بشهوة يوجب الغسل، و لكنهم اختلفوا في انفصال المنى عن شهوة، و خروجه لا عن شهوة، فأبو حنيفة يوجب الغسل، و وافقه صاحبه محمد بن الحسن، و خالفه أبو يوسف في ذلك إذ لم يوجب الغسل فيه.

و الحنابلة يختلفون لاختلاف الروايات عن أحمد في إيجاب الغسل و عدمه، و كذلك المالكية، لاختلاف الروايات عن مالك.

أما إذا انفصل المنى لا عن شهوة، فالشافعية يوافقون الشيعة في إيجاب الغسل، و خالفهم الحنفية، و المالكية في ذلك، لأنهم يشترطون اقتران الشهوة في إيجاب الغسل.

و ذهب الحنفية إلى عدم إيجاب الغسل بإدخال الذكر في الفرج ملفوفا بخرقعة، كما ذكره ابن عابدين في حاشيته و غيره.

كما لا يوجبون الغسل بمجرد الإدخال في الميتة و البهيمة، و ربما وافقهم الحنابلة في مسألة الخرقعة، كما هو ظاهر عبارة الروض الندى «٢».

و من الشافعية من يذهب إلى ذلك، فلا يوجب الغسل و لا الحد على من لف ذكره بحريرة و أولجه في فرج و لم ينزل «٣» و سيأتي الكلام حول هذه المسألة في باب النكاح إن شاء الله.

---

(١) كتاب مدارك الأحكام للسيد محمد بن علي الحسيني العاملي، و رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل للسيد علي

الطباطبائي، و جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام للشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، و هداية الأنام للشيخ محمد حسين الكاظمي، و مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم، و طهارة الشيخ الطوسى و شرائع الإسلام، و نكت النهاية لأبى القاسم جعفر بن سعيد الحلبي، و كتاب الوسيلة لعمااد الدين جعفر محمد بن على بن حمزة، و غيرها من كتب الفقه الشيعي.

(٢) الروض الندى ص ٤٣.

(٣) طبقات الشافعية، ج ٣ ص ٢٤١.

ص: ٢٢٨

(الغسل): اتفق الجميع على وجوب النية فى الغسل إلا الحنفية، فلم يوجبوا النية كما تقدم فى الوضوء، و قال بعضهم: لو احتاج إلى نية لاحتاجت النية إلى نية و هكذا. و هذا القول مردود بالتزامهم وجوب النية للتيمم، و للصلاة، فما هو الفارق؟ و جميع المذاهب يوافقون الشيعة فى وجوب النية لغسل الجنابة، و انها شرط فى صحة الغسل كما هو مفصل فى محله.

أما الترتيب: فقد أوجبه الشيعة و هو الابتداء بغسل الرأس، ثم الجانب الأيمن، ثم الجانب الأيسر، لأنه الثابت من فعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم، كما تدل عليه الأخبار الصحيحة، و قد خالف الحنفية فذهبوا إلى عدم الوجوب، مع أن الثابت عندهم أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يفعل ذلك «١» و قد جعلوه من السنن لا من الفروض.

و اختلفت أقوالهم فى الابتداء، و انه بالجانب الأيمن مرة، و بالرأس مرة أخرى، و هو الأصح عندهم «٢».

و قسم الحنابلة الغسل إلى قسمين: كامل و مجزى، فالكامل: هو ما يحصل به الترتيب كما ذهب إليه الشيعة.

و المجزى: هو أن ينوى، و يسمى، و يعم بالماء بدنه «٣» و قالوا إن الغسل الكامل: هو أن يأتى بالنية و التسمية، و غسل يديه ثلاثاً، و غسل ما به من أذى و يحثى على رأسه ثلاثاً، و يفيض الماء على سائر جسده، و يبدأ بشقه الأيمن ... و هذا هو الغسل الأكمل و الأفضل.

أما إذا غسل مرة، و عم بالماء رأسه و جسده، و لم يتوضأ أجزاءه بعد أن يتمضمض و يستنشق و ينوى به الغسل، و كان تاركاً للاختيار «٤».

و قال المالكية: باستحباب الترتيب، للأخبار الواردة عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى غسله بتقديم الرأس و بداهة بالميمان، و مع ثبوت ذلك فالترتيب عندهم غير واجب «٥».

---

(١) حاشية الطحاوى على مراقى الفلاح.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٦٤.

(٣) الروض الندى ص ٤٥.

(٤) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) المنتقى ج ١ ص ٩٦.

ص: ٢٢٩

و قال الشافعية: باستحباب الترتيب، و تقديم الشق الأيمن على الأيسر «١» و ان ذلك هو الغسل الكامل كما قال النووي فى شرح صحيح مسلم.

أما وجوب ذلك فلم يقل به إلا مالك بن أنس و المزنى من أصحاب الشافعى، و ذهب الجميع إلى استحبابه، و كذلك الوضوء فى غسل الجنابة، فلم يوجب أحد من أئمة المذاهب إلا داود الظاهرى، فإنه أوجب، و من سواه يقولون هو سنة، فلو أفاض الماء على جميع بدنه من غير وضوء صح غسله. و استحباب به الصلاة، و غيرها، و لكن الأفضل عندهم أن يتوضأ، و تحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل أو بعده «٢».

و على هذا فإن غسل الجنابة لا يحتاج معه إلى وضوء للصلاة، و هو مذهب الشيعة.

هذا فى الغسل الترتيبى، و أما الارتماس فالظاهر أنه لا خلاف بين الجميع بالاكْتفاء به إذا استوعب جميع البدن و نوى الغسل.

الأحكام:

يحرم عند الشيعة على الجنب أمور:

١- الصلاة مطلقاً عدا صلاة الجنائز لقوله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا** و ذلك بعد قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ «٣»** و على هذا إجماع المسلمين.

٢- اللبث فى المساجد، بل مطلق الدخول فيها، إلا اجتيازاً بحيث يدخل من باب، و يخرج من آخر، أو لأخذ شىء منها بدون مكث، إلا المسجدين الشريفين فى مكة و المدينة، فإنه لا يجوز الاجتياز بهما و لا المكث.

و ذهب الحنفية إلى عدم الدخول إلى المساجد، و لكنه إذا احتاج إلى ذلك يتيمم سواء كان لقصد المكث أو للاجتياز «٤».

---

(١) ابن القاسم على غاية الاختصار ص ٨ خط.

(٢) شرح النووى لمسلم ج ٣ ص ٢٢٩.

(٣) المائدة، آية: ٦.

(٤) الكاسانى ج ١ ص ٣٨.

ص: ٢٣٠

و قال الشافعى يجوز له الدخول بدون تيمم إذا كان مجتازا. لقوله تعالى: وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا و المراد من الصلاة فى الآيه مكانها، و هو المسجد كما روى عن ابن مسعود «١».

و أجاز أحمد بن حنبل المكث للجنب فى المسجد بشرط أن يتوضأ، و لو كان الغسل يمكنه بدون مشقة «٢» و إذا احتاج إلى اللبث جاز عندهم بدون تيمم «٣» و ذهب مالك إلى عدم جواز المرور فى المسجد، و لكنه إذا اضطر إليه وجب عليه التيمم «٤».

٣- يحرم مس كتابة القرآن، أو شىء عليه اسم الله تعالى، تعظيما له و إجلالا حتى الدراهم التى عليها اسمه تعالى، قال الإمام الصادق عليه السلام: (لا يمس الجنب درهما و لا دينارا عليه اسم الله).

٤- يحرم قراءة سور العزائم. و هى: الم السجدة، و حم السجدة، و النجم، و العلق حتى البسملة منها، و قيل إنما يحرم قراءة آية السجدة فقط.

و يكره قراءة غيرها من القرآن.

و القول بالكرهية مروى عن جماعة من الصحابة و التابعين للأصل، و لقوله تعالى: فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ. و كان ابن عباس لم ير فى القراءة للجنب بأسا.

و فى الباب أخبار تدل على الحرمة مطلقا، و لكنها أخبار لم تسلم من خدشة و طعن فى السند، كحديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: لا يقرأ الجنب و لا الحائض شيئا من القرآن «٥».

و قد تكلم العلماء فى هذا الحديث لأن فى رواته من ليس بثقة، و فيه إسماعيل بن عباس، و رواياته عن الحجازيين ضعيفة.

و قال أبو حاتم: إن هذا ليس بحديث و لكنه من كلام ابن عمر.

---

(١) الكاسانى ج ١ ص ٣٨.

(٢) حاشية نهاية المحتاج ج ١ ص ٣٠٢.

(٣) غاية المنتهى ص ٤٦.

(٤) المنتقى ج ١ ص ١١٢.

(٥) أخرجه أبو داود، و الترمذى، و ابن ماجة.

ص: ٢٣١

و قال أحمد بن حنبل: هذا حديث باطل أنكره على إسماعيل بن عياش و أما ما يروى عن على عليه السلام أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان لا يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة «١» فقد قال الشافعي: أهل الحديث لا يثبتونه.

و قال الخطابي: كان أحمد يوهن هذا الحديث. و قال الشوكاني: إن هذا الحديث ليس فيه ما يدل على التحريم، لأن غايته أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ترك القراءة حال الجنابة، و مثله لا يصلح مستمسكا للكرهة فكيف يستدل به على التحريم؟ «٢».

و كيف كان فإن الشيعة يذهبون إلى كراهة قراءة ما زاد على سبع آيات و يحرمون قراءة سور العزائم، و غيرهم من المذاهب لم يفرقوا بين العزائم و غيرها.

و ذهب الحنفية إلى منع الجنب من القراءة، و أجاز أبو يوسف كتابة القرآن للجنب، و ذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى الكراهة، لأن الكتابة تجرى مجرى القراءة. و زاد بعضهم تحريم مس التوراة، و الإنجيل، و سائر الكتب الشرعية «٣».

و منع الشافعي القراءة مطلقا، إذا كان بقصد التلاوة، أما إذا قصد الذكر لا التلاوة فيجوز له ذلك، و يظهر من الحنابلة موافقتهم له. أما مالك فقد منع ذلك إلا المتيمم، فيجوز له أن يقرأ حزبه من القرآن، و يتنفل ما لم يجد ماء «٤».

٥- يحرم على الجنب تعمد البقاء على الجنابة لمن وجب عليه الصوم، كما يأتي تفصيل ذلك فى محله، و كذلك الطواف الواجب إن شاء الله.

و أما ما يكره للجنب فهى أشياء منها الأكل و الشرب و النوم، ما لم يتوضأ، و تفصيل ذلك فى الرسائل العملية لعلماء الشيعة و غيرها من كتبهم الاستدلالية ليس هذا محل ذكرها.

و أما السنن عند المذاهب الأخرى لغسل الجنابة فهى كثيرة لا مجال لذكرها، إذ الخلاف فى ذلك غير مهم و الله الموفق للصواب.



(١) أخرجه الخمسة.

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٢٦.

(٣) كتاب ضوء الشمس لأبي المدى ج ١ ص ١٤٨.

(٤) المنتقى ج ١ ص ١١٢.

ص: ٢٣٢

غسل الحيض:

و هو واجب عند الجميع و كفيته كغسل الجنابة، و هو فى اللغة السيل تقول العرب: حاضت الشجرة إذا سالت رطوبتها، و حاض الوادى إذا سال، و فى الشرع هو الدم الذى له تعلق بانقضاء العدة، إما بظهوره أو انقطاعه، و قيل إنه اسم لدم مخصوص من موضع مخصوص. كما عرفه السرخسى. و له تعاريف أخرى لا حاجة لبيانها.

و الكلام هنا يقع بما وقع الخلاف فيه، و هو تحديد مدته و زمانه و الأحكام المتعلقة به على وجه الإجمال:

مدته:

اختلف العلماء فى مدة الحيض، فقال الإمامية: بأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام و أكثره عشرة. و ما نقص عن الثلاثة أو زاد عن العشرة فليس بحيض إجماعاً، و وافقهم الحنفية فى ذلك.

و كان أبو حنيفة يقول: إن أقل الحيض يوم و ليلة، و أكثره خمسة عشر ثم رجع «١» إلى ما قلناه من موافقة ما يقوله الشيعة، بأن أقله ثلاثة أيام، و أكثره عشرة.

و قال الشافعى: إن أقله يوم و ليلة و أكثره خمسة عشر يوماً، و قيل يوماً واحداً و قال أصحابه: هما قولان له و منهم من قال: هو قول واحد لدخول الليلة فى اليوم «٢».

و قال مالك: إنه بقدر ما يوجد و لو ساعة، لأنه حدث لا يتقدر أقله بسائر الأحداث «٣» و يروى عنه أنه قال: لا وقت لقليل الحيض و لا لكثيره.

و حكى عبد الرحمن بن المهدي عنه بأنه كان يرى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً «٤».

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٤٠٠.

(٢) المهذب ج ١ ص ٣٨.

(٣) المبسوط للسرخسى ج ٣ ص ١٤٧.

(٤) الجصاص ج ١ ص ٤٠٠.

ص: ٢٣٣

وقال أحمد بن حنبل: إن أقل الحيض يوم و ليلة، وأكثره خمسة عشر يوما، وقال الخليل: إن مذهب أحمد لا اختلاف فيه، إن أقل الحيض يوم وأكثره خمسة عشر يوما.

وقيل عنه: إن أكثره سبعة عشر يوما «١» وبهذا القول يخالف ما ذهب إليه الشافعى.

أيام الطهر:

قال الشيعة: بأن أقل الطهر عشرة أيام، فإذا رأيت دم الحيض و انقطع مدة عشرة أيام، فالناني حيض مستقل، و ليس لأكثره حد، و قال أبو حنيفة: أقل الطهر خمسة عشر يوما. و به قال الشافعى.

و قال مالك بن أنس: بعدم التوقيت. و فى رواية عبد الملك بن حبيب عنه أن الطهر لا يكون أقل من خمسة عشر يوما.

و عند الحنابلة: أن أقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما، لأن كلام أحمد لا يختلف أن العدة تصح أن تنقضى فى شهر واحد إذا قامت به البينة «٢» و قال إسحاق بن راهويه: و توقيت هؤلاء بالخمس عشرة باطل.

سن الحائض:

و هو الزمان الذى يحكم على الدم الخارج من المرأة بصفات الحيض أنه حيض. فقد اتفق المسلمون على أن ما تراه الأنتى قبل بلوغها تسع سنين لا يكون حيضا، و كذا ما تراه بعد اليأس.

و من الحنفية من قدر سن الحائض بسبع سنين، مستدلا بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: مروهم بالصلاة إذا بلغوا سبعا، و الأمر حقيقة للوجوب، و ذلك بعد البلوغ.

و سئل أبو نصر عن ابنة ست سنين: إذا رأت الدم هل يكون حيضا؟ فقال: نعم إذا تمادى بها مدة الحيض «٣».

(١) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٣٠٨.

(٢) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٣١٠.

(٣) السرخسى ج ١ ص ١٤٩.

ص: ٢٣٤

أما سن اليأس: فقد وقع الخلاف فيه بين المسلمين:

فذهب الشيعة: إلى أن الحد الذى يتحقق فيه اليأس هو بلوغ سن المرأة خمسين سنة، إن لم تكن قرشية، و هو المروى عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: حد التى تياس من الحيض خمسون.

و عنه أيضا: المرأة التى تياس من الحيض حدها خمسون سنة.

و قال عليه السلام: إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش.

و ذهب الحنفية إلى أن حد اليأس خمس و خمسون سنة، و فى رواية عن أبى حنيفة: أن اليأس لا يحد بحد، بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها «١».

و قال محمد بن الحسن الشيبانى: أن العجوز الكبيرة إذا رأت الدم مدة الحيض كان حيضا. و كان محمد بن مقاتل الرازى يقول: هذا إذا لم يحكم بإياسها، أما إذا انقطع الدم زمانا حتى حكم بإياسها، و كانت بنت تسعين سنة أو نحو ذلك فرأت الدم بعد ذلك لم يكن حيضا «٢».

و ذهب الشافعية إلى أن حد اليأس اثنان و ستون سنة، و يلغى هذا التحديد إن رأت دما فيحكم بكونه حيضا «٣».

و عند المالكية أن حد اليأس سبعون سنة قطعا، و إن بلغت الخمسين و رأت دما يسأل عنه النساء، فإن جزم بأنه حيض أو شكك فهو حيض، و إلا فلا، أما إذا بلغت السبعين فليس بحيض قطعا «٤».

و اختلفت الروايات عن أحمد بن حنبل فمنها: أن المرأة لا تياس من الحيض يقينا إلى ستين سنة، و ما تراه فيما بين الخمسين و الستين مشكوك فيه لا تترك له الصلاة و لا الصوم، لأن وجوبهما متيقن فلا يسقط بالشك.

و منها: أنه جعل الحد خمسين سنة لأن المرأة بعد الخمسين لا تحيض، و بهذا

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢١٢.

(٢) المبسوط ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) نهاية المحتاج، ج ١ ص ٣٠٨.

(٤) الجواهر الزكية ص ٨٤.

ص: ٢٣٥

قال إسحاق بن راهويه: بأنه لا يكون حيضا بعد الخمسين، و يكون حكمها فيما تراه من الدم حكم المستحاضة، لما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: «إذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض» «١».

و الذى يظهر أن العمل عندهم على رواية الخمسين لإطلاق بعضهم ذلك بدون ذكر لمورد الشك، قال موفق الدين بن قدامة: كل دم تراه الأنتى قبل تسع سنين و بعد الخمسين فليس بحيض «٢» و كذلك قال صاحب الروض الندى و لم يقيد بالشك «٣».

و على كل حال فهم يوافقون ما عليه المشهور عند الشيعة من تحديد اليأس بالخمسين فى غير القرشية.

أما فى القرشية فقد قال فى المغنى: إن نساء الأعاجم ييأسن من المحيض فى خمسين، و نساء بنى هاشم و غيرهم من العرب إلى ستين سنة، و هو قول أهل المدينة، لما روى الزبير بن بكار فى كتاب النسب، عن بعضهم أنه قال: لا تلد لخمسين سنة إلا العربية، و لا تلد لستين إلا قرشية.

و قال أحمد فى امرأة من العرب رأت الدم بعد الخمسين: إن عاودها مرتين أو ثلاث فهو حيض، و ذلك لأن المرجع فى هذا إلى الوجود، و قد وجد حيض من نساء ثقات اخبرن به عن أنفسهن بعد الخمسين، فوجب الاعتقاد بكونه حيضا، كما قبل الخمسين «٤».

و المشهور عند الشيعة فى القرشية أنها لا تياس، إلا إذا بلغت ستين، و قد وردت بذلك عن أهل البيت عليهم السلام أخبار كما تقدم.

الأحكام:

أجمع المسلمون على أن الحائض يحرم عليها العبادة المشروطة بالطهارة، كالصلاة، و الصوم، و الطواف.

---

(١) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٤٣.

(٢) كتاب الهادى أو عمدة الحازم ص ١٤ لابن قدامة.

(٣) الروض الندى ص ٥٤.

(٤) المغنى ج ١ ص ٢٤٣.

ص: ٢٣٤

كما أجمعوا على أنها تقضى الصوم دون الصلاة، و الخوارج يخالفون المسلمين بوجوب قضاء الصلاة عليها.

و كيف كان فإن العلماء اتفقوا على تحريم أمور على الحائض كمس كتابة القرآن، و اللبث فى المساجد، و غير ذلك.

أما قراءة القرآن فقد حرم الشيعة سور العزائم أو آيات السجدة فقط، كما تقدم فى الوضوء، أما قراءة غيرها على كراهية، و أجاز مالك بن أنس قراءة القرآن للحائض دون الجنب، لأن الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال، فيلزمه تقديمه على القراءة، و الحائض عاجزة عن ذلك، فكان لها أن تقرأ، و قد تقدم الكلام فى بحث الجنابة، و إن عمدة ما يستدل به المانعون هو حديث ابن عمر، و قد ذكرنا ما فيه من عدم صلاحيته للاستدلال، و كل حكم بلا دليل إنما هو تحكم.

و لا حاجة إلى بسط القول فى الموضوع. بقى الكلام فى حرمة وطء الحائض و وجوب الكفارة فى ذلك.

حرمة الوطء:

اتفق المسلمون على حرمة وطء الحائض، و اختلفوا فى جواز الاستمتاع فيها بما دون ذلك. كما اختلفوا فى جواز الوطء بعد انقضاء الحيض و قبل الغسل.

أما حرمة وطئها. فمجمع عليه لأن الله تعالى أمر باعتزال النساء بقوله عز اسمه:

قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ قِيلَ الْمَرَادُ: أَنْ الْأَذَىٰ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ، وَ هُوَ مَنْهَىٰ عَنْهُ، وَ مَأْمُورٌ بِالْإِعْتِزَالِ مِنْهُ، أَمَا سَائِرُ جَسَدِهَا فَغَيْرُ مَشْمُولٍ. وَ قِيلَ بِالْعُمُومِ إِلَّا مَا خَصَّصَتْهُ السَّنَةُ كَمَا سَيَأْتِي.

و كيف كان فإن من وطأ زوجته فى زمان الحيض عالما بالحكم و الموضوع، فإن عليه الكفارة، و هى دينار فى أوله، و نصف دينار فى وسطه، و ربع دينار فى آخره، يتصدق به عينا أو قيمة. هذا هو المشهور عند الشيعة.

أما الحنفية فالمرؤى عن أبى حنيفة أنه قال لا كفارة، و ذهب أكثر علماء الحنفية إلى استحباب التصديق بدينار أو نصفه، و يتوب و يستغفر.

و صرح بعض الحنفية بكفر مستحل الوطء فى الحيض، و قيل لا يكفر و عليه العمل عندهم.

و قال الحصكفي في شرح التنوير: و يندب الصدقة بدينار، أو نصفه، و مصرفه كالزكاة. و هل على المرأة تصدق؟ قال في الضياء لا «١».

و عند المالكية: أن الوطء ممنوع، فمن فعل ذلك أثم، و لا غرم عليه، و دليلهم من جهة القياس أن هذا محرم لا لحرمة عبادة، فلم تجب فيه كفارة كالزنى «٢».

و للشافعي قولان: أحدهما ليس عليه كفارة، و الآخر أن عليه كفارة و هي دينار، يتصدق به، إن كان في أوله، و إن كان في آخره يتصدق بنصف دينار، لما روى عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ قال: «في الذي يأتي امرأته و هي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار» «٣».

و بهذا قال أحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه، لما رواه النسائي و أبو داود في ذلك.

قال ابن قدامة: و في قدر الكفارة روايتان: إحداها أنها دينار أو نصف دينار، على سبيل التخيير أيهما أخرج أجزأ. روى ذلك عن ابن عباس.

و الثانية: أن الدم إن كان أحمر فهي دينار، و إن كان أصفر فنصف دينار و هو قول إسحاق.

و قال النخعي إن كان في فور الدم فدينار، و إن كان في آخره فنصف دينار، لما روى ابن عباس عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أنه قال: إن كان دماً أحمر فدينار، و إن كان دماً أصفر فنصف دينار، رواه الترمذي «٤».

قبل الاغتسال:

و اختلف الفقهاء في وطء الحائض في طهرها و قبل الاغتسال، فذهب أبو حنيفة و أصحابه إلى أن ذلك جائز، إذا طهرت لأكثر أمد الحيض، و هو عنده عشرة أيام «٥» و به قال الأوزاعي.

(١) حاشية ابن عابدين.

(٢) المنتقى ج ١ ص ١١٧.

(٣) المهذب للشيرازي ج ١ ص ٣٨.

(٤) المغنى ج ١ ص ٢٣٦.

(٥) مراقى الفلاح ص ٤٤ و ملتقى الأبحر ص ٧.

ص: ٢٣٨

و ذهب مالك و الشافعى و أحمد إلى عدم الجواز حتى تغتسل و سبب اختلافهم الاحتمال الذى فى قوله تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ [البقرة: ٢٢٢] فهل المراد به الطهر الذى هو انقطاع دم الحيض أم الطهر بالماء؟

ثم إن كان الطهر بالماء فهل المراد طهر جميع الجسد أم طهر الفرج. كما ذهب إليه الأوزاعى؟ لأن الطهر فى كلام العرب و عرف الشرع اسم مشترك يقال على هذه المعانى الثلاثة.

و قد رجح المانعون بأن صيغة التفعّل إنما تنطلق على ما يكون من فعل المكلفين لا على ما يكون من فعل غيرهم، فيكون قوله تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ أَظْهَرَ فى معنى الغسل بالماء منه فى الطهر الذى هو انقطاع الدم، و الأظهر يجب المصير إليه حتى يدل الدليل على خلافه «١».

و غسل الحيض كغسل الجنابة فى الكيفية من الارتماس و الترتيب، نعم المشهور عند الشيعة أنه لا يجزى عن الوضوء.

[غسل] الاستحاضة:

اختلف المسلمون فى وجوب غسل الاستحاضة، فمنهم من أوجبه لكل صلاة، و منهم من لم يوجبه، و منهم من أوجب عليها طهرا واحدا فى اليوم و الليلة، و منهم من أوجب عليها ثلاثة أطهار للصبح غسل، و لصلاة الظهر و العصر غسل، و لصلاة المغرب و العشاء غسل، و بهذا قال الشيعة و أوجبوه فى الاستحاضة الكثيرة.

أما المتوسطة فعليها مع الوضوء غسل واحد لصلاة الصبح فقط، و القليلة منها ليس عليها شىء إلا الوضوء لكل صلاة، فريضة كانت أو نافلة، كما هو مذكور مفصل فى محله من كتب الفقه.

و كيف كان فإن الشيعة يذهبون لوجوب غسل الاستحاضة إن كانت متوسطة أو كثيرة مع الوضوء، و إن كانت قليلة فلا يجب إلا الوضوء كما تقدم.

و قال بوجوب الغسل جماعة من السلف كابن الزبير و عطاء بن أبى رباح و عائشة، و هو المروى عن على عليه السّلام.

---

(١) ابن رشد فى البداية ج ١ ص ٥٦.

ص: ٢٣٩

و قال سعيد بن المسيب و الحسن البصرى: بوجوب الغسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر.

و فى الباب أحاديث صحيحة تدل على وجوب الغسل، و لكنهم حملوها على الاستحباب، منها حديث عائشة أنها قالت: استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبى صلى الله عليه و آله و سلم: اغتسلى لكل صلاة «١». فكانت عائشة تذهب إلى وجوب الاغتسال كما فى بعض الروايات عنها.

و منها حديث أسماء بنت عميس: أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أمر فاطمة بنت أبى حبيش أن تغتسل للظهر و للعصر غسلا واحدا، و تغتسل للمغرب و العشاء غسلا واحدا، و تغتسل للفجر غسلا واحدا «٢» أخرجه أبو داود.

و منها حديث عائشة عن أم حبيبة بنت جحش أنها استحاضت فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن تغتسل لكل صلاة «٣».

و منها حديث عائشة أيضا قالت: استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

فأمرت أن تعجل العصر، و تؤخر الظهر حتى تغتسل لهما غسلا، و أن تؤخر المغرب و تعجل العشاء و تغتسل لهما غسلا، و تغتسل لصلاة الصبح غسلا «٤».

و منله حديث سهيلة بنت سهيل أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أمرها أن تجمع بين الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل، و تغتسل للصبح «٥».

فإن هذه الأحاديث و غيرها تدل بمجموعها على التفصيل الذى ذهبت إليه الشيعة، مضافا لما ورد عن أهل البيت عليهم السلام بالطرق الصحيحة، من حيث وجوب الغسل على المستحاضة كما ذهب إليه كثير من علماء السلف.

قال ابن رشد القرطبي: فلما اختلفت ظواهر هذه الأحاديث ذهب الفقهاء فى تأويلها أربعة مذاهب: مذهب النسخ، و مذهب الترجيح، و مذهب الجمع، و مذهب

---

(١) سنن أبى داود ج ١ ص ٦٨.

(٢) سبيل السلام للأمير الصنعانى ج ١ ص ١٠١.

(٣) صحيح مسلم شرح النووى ج ٤ ص ٢٢.

(٤) سنن أبى داود ج ١ ص ٧٠.

(٥) المصدر السابق.



بناء، و الفرق بين الجمع و البناء: أن البانى ليس يرى أن هناك تعارضا فيجمع بين الحديتين، و أما الجامع فهو يرى أن هنالك تعارضا فى الظاهر. الخ «١».

و قال ابن دقيق العيد: و ذهب قوم إلى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، و قد ورد الأمر بالغسل لكل صلاة فى رواية ابن إسحاق خارج الصحيح، و الذين لم يوجبوا الغسل لكل صلاة حملوا ذلك (أى الأخبار الدالة على الوجوب) على مستحاضة ناسية للوقت و العدد، يجوز فى مثلها أن ينقطع الدم عنها فى وقت كل صلاة «٢».

و على كل حال: فإن التفصيل الذى ذهب إليه الشيعة فى الاستحاضة، و وجوب الغسل عليها لم يذهب إليه أحد من أئمة المذاهب، و حملوا أخبار الوجوب على الاستحباب، أو أنهم ذهبوا إلى الترجيح، و أن الأصل عدم الوجوب.

قال النووى: و اعلم أنه لا يجب على الاستحاضة الغسل لشيء من الصلاة، و لا فى وقت من الأوقات، إلا مرة واحدة فى وقت انقطاع حيضها، و بهذا قال جمهور العلماء من السلف و الخلف، و هو مروى عن على و ابن مسعود، و ابن عباس، و عائشة رضى الله عنهم، و هو قول عروة بن الزبير، و أبى سلمة و مالك و أبى حنيفة و أحمد.

و روى عن ابن عمر، و ابن الزبير، و عطاء بن أبى رباح أنهم قالوا: يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة، و روى هذا أيضا عن على و ابن عباس.

و روى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلا واحدا، و عن المسيب و الحسن قالوا: تغتسل من صلاة الظهر دائما.

و قال ابن حزم بعد أن أورد الأخبار الدالة على وجوب الغسل: هذه آثار فى غاية الصحة، رواها عن رسول الله أربع صواحب: عائشة أم المؤمنين، و زينب بنت أم سلمة، و أسماء بنت عميس و أم حبيبة بنت جحش، و رواها عن كل واحدة من عائشة و أم حبيبة: عروة، و أبو سلمة، و رواه أبو سلمة عن زينب بنت سلمة، و رواه عروة عن أسماء، و هذا نقل تواتر يوجب العلم.

و بعد أن ذكر الأخبار التى تدل على ما أفتى به بعض الصحابة فى وجوب الغسل، كعلى عليه السلام و ابن عباس، و أم حبيبة، و ابن الزبير، و ابن عمر.

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٩.

(٢) العدة ج ١ ص ٤٨٤.

ثم قال: فهؤلاء من الصحابة: أم حبيبة و على بن أبى طالب و ابن عباس، و ابن عمر، لا مخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم، إلا رواية عائشة أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر، و رويناه هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة مبينا: كل يوم عند صلاة الظهر. و من التابعين عطاء، و سعيد بن المسيب و النخعي و غيرهم، كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة.

ثم أخذ ابن حزم في الرد على من يترك الأخذ بالسنة الصحيحة تقليدا لإمامه، و توجيهها لموافقة آرائه، و بين في رده فساد أدلتهم على عدم الوجوب «١».

و على كل حال: فإن مسألة وجوب غسل الاستحاضة قد وردت فيه نصوص صريحة تقول بالوجوب كما مر بيانه، و القول بأن الأصل عدم الوجوب لعدم ورود أمر من الشارع في ذلك مردود بالسنة الصحيحة، و المسألة تحتاج إلى مزيد بيان لا يسمح به الوقت و لا يتسع له المجال.

[غسل] النفاس:

قال الجرجاني: هو دم يعقب الولادة، و قيل: إنه مشتق من تنفس الرحم به، و قيل هو النفس الذي هو عبارة عن الدم، و قيل هو من النفس التي هي الولد، فخروجه لا ينفك عن دم يتعقبه، و قيل: إنه دم حيض مجتمع يخرج بعد فراغ جميع الرحم. و قيل غير ذلك.

اتفق الجميع على وجوب غسل النفاس، و اختلفوا في تحديده قلة و كثرة، فالشيعة يقولون: لا حدّ لليله، و حد كثيره عشرة أيام من حين الولادة لا قبلها، و إذا رأته بعد العشرة لم يكن نفاسا، و كذا إن لم تره أصلا.

هذا هو المشهور عند الشيعة، و وافقهم الشافعية، و المالكية، و الحنابلة. أما الحنفية فقد نقل عن أبي حنيفة أنه قال: إن أقل مدة النفاس خمسة و عشرون يوما، و نقل عن أبي يوسف أنه قال: إن أقله أحد عشر يوما، ذكر ذلك أبو موسى في مختصره، و ابن رشد في بداية المجتهد «٢».

---

(١) المحلى ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٨.

(٢) البداية ج ١ ص ٥٠.

ص: ٢٤٢

و لكن الحنفية اتفقوا على عدم التحديد «١» و قالوا: إن المراد بقول أبي حنيفة إن أقله خمسة و عشرون يوما هو إذا وقعت الحاجة إلى نصب العادة لهذا في النفاس، لا ينقص ذلك من خمس و عشرين يوما إذا كانت عاداتها في الطهر خمسة عشر، لأنه لو نصب لها دون هذا القدر أدى إلى نقص العادة ... الخ «٢».

و بهذا فقد حصل الاتفاق من الجميع على عدم التحديد، لأقل مدة النفاس.

و اختلفوا فى أكثره فقال الشيعة: بأن أكثره عشرة أيام. و ما ذكره صاحب البحر:

من أن أكثره عند الإمامية نيف و عشرون يوما «٣» و تبعه الشوكانى فى قوله: و قالت الإمامية نيف و عشرون و النص يرد عليهم «٤» فهو غير صحيح إذ المشهور عند الإمامية أنه أكثر النفاس عشرة أيام، نعم هناك قول متروك ينسب إلى ابن أبى عقيل أنه قال: إن أيامها أيام حيضها، و أكثره واحد و عشرون يوما.

و إن نسبة ذلك إلى جميع الشيعة، و إنه مذهبهم فغير صحيح، و أمثال هذه الأمور التى تنسب إلى الشيعة بدون صحة كثيرة، و سنفرد لها فصلا خاصا إن شاء الله تعالى.

و كذلك نسب صاحب البحر و تبعه الشوكانى إلى الإمام موسى بن جعفر عليهم السلام أنه قال: أكثر النفاس أربعون يوما، و هو غير صحيح، و لم يثبت عن الإمام موسى ذلك.

و ذهب الحنفية إلى أن أكثر النفاس أربعون يوما، و ما زاد فهو استحاضة على خلاف بين أبى حنيفة و أصحابه فى تخلل الظهر الفاصل بين هذه المدة «٥».

و قالوا: إن أكثر أيام النفاس أربعة أمثال أكثر الحيض «٦» و هم يقولون بأن أكثر أيام الحيض عشرة. و من يقول بأن أكثره خمسة عشر يلزمه القول بأن أكثر أيام النفاس ستين.

---

(١) القدورى ص ١٠ طبع الهند و شرح الهداية ج ١ ص ٢٠ و ملتقى الأبحر ص ٧ و غيرها.

(٢) المبسوط ج ٣ ص ٢١١.

(٣) البحر الزخار ج ١ ص ١٤٦.

(٤) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٨٣.

(٥) ذكر ذلك السرخسى فى المبسوط مفصلا ج ٣ ص ١١٢ - ١١٩.

(٦) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٠٩.

ص: ٢٤٣

و المالكية عندهم أن أكثر مدة النفاس ستون يوما، و هو أحد أقوال مالك، و مرة يقول: إنه أربعون، و رجوع عن ذلك و قال تسأل النساء عن ذلك، و أصحابه ثابتون على القول الأول «١» و هو الستون.

و الشافعية يوافقون المالكية فى ذلك، و قال المزنى بقول الحنفية إنه أربعون، و كذلك الحنابلة يقولون: إنه أربعون يوماً، فإن تجاوز دمها الأربعين و صادف عادة حيضها و لم يزد، أو زاد و لم يتجاوز أكثره فحيض، و إلا فاستحاضة «٢».

و هذا الاختلاف حاصل لعدم ورود حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى ذلك، و ما روى عن أم سلمة أنها قالت: كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أربعين يوماً، و كنا نطلى وجوهنا بالورس من الكلف. رواه الخمسة إلا النسائي فقد ناقش الحفاظ هذا الحديث و ضعفه، لأن فيه من هو ضعيف الرواية، و منه مجهول الحال.

و روى من طريق آخر كما أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس و سلام هذا ضعيف، كذبه ابن معين.

و فى الباب عن أبى الدرداء و أبى هريرة قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: تنتظر النفساء أربعين يوماً. و فيه العلاء بن كثير و هو ضعيف جداً، و بهذا لا يصح أن يقال بورود أثر صحيح.

قال ابن رشد: و سبب الخلاف عسر الوقوف على ذلك بالتجربة، لاختلاف أحوال النساء فى ذلك، و لأنه ليس هناك سنة يعمل عليها، كالحال فى اختلافهم فى أيام الحيض و الطهر «٣».

و قال ابن حزم: فأما من حد ستين يوماً فما نعلم لهم حجة. و أما من قال:

أربعين يوماً فإنهم ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الأزديّة، و هى مجهولة ... الخ.

و قال: فلما لم يأت فى مدة النفاس نص قرآن، و لا سنة، و كان الله تعالى قد

---

(١) البداية للقرطبي ج ١ ص ٥٠.

(٢) البداية ج ١ ص ٥١.

(٣) غاية المنتهى لابن يوسف الحنبلي ج ١ ص ٨٣.

ص: ٢٤٤

فرض عليها الصلاة و الصيام بيقين، و أباح وطأها لزوجها لم يجز لها أن تمتنع من ذلك، إلا حيث يمتنع بدم الحيض، لأنه حيض «١».

و على أى حال: فإن القول بالتحديد المذكور إما على القياس و هو باطل، أو اعتماد على أثر و هو غير صحيح.

أما الشيعة فقد صح عندهم ما روى عن أهل البيت صلوات الله عليهم. قال شيخنا المحقق في المعتبر: لنا مقتضى الدليل لزوم العبادة و ترك العمل به في العشرة إجماعا فيما زاد، و لأن النفاس حيضة حسبها الاحتياج إلى غذاء الولد، فانطلاقها باستغنائه عنها، و أقصى الحيضة عشرة. و يؤيد ذلك المستفيض عن أهل البيت: منه ما رواه الفضيل عن أحدهما (الباقر أو الصادق عليهم السلام) قال: النفساء تكف أيام أقرائها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل، و تعمل ما عمله المستحاضة.

و الخلاصة: أن المشهور عند الشيعة أن أكثره عشرة أيام لورود النصوص المستفيضة عن أهل البيت، و إن كان هناك ما يدل على الأكثر فلم يشتهر بها العمل.

و النفساء بحكم الحائض، فيحرم عليها ما يحرم على الحائض، و يكره لها ما يكره للحائض، و تقضى الصوم دون الصلاة، و لا يصح طلاقها إلى غير ذلك من أحكام الحائض.

غسل الأموات:

اتفق الجميع على وجوب غسل الميت المسلم، ما عدا الشهيد المقتول في المعركة في حفظ بيضة الإسلام، و اتفقوا على أن غير المسلم لا يجوز تغسيله، و أجاز الشافعية ذلك «٢».

و اختلفوا في نزع قميص الميت هل ينزع إذا غسل، أم يغسل في قميصه؟ فقال الشيعة: ينزع قميصه من طرف رجله، و إن استلزم فتقه، بشرط إذن الوارث، و تستر عورته.

---

(١) المحلى ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٥.

(٢) المهذب لأبي إسحاق ج ١ ص ١٢٨.

ص: ٢٤٥

و قال مالك: تنزع ثيابه و تستر عورته، و به قال أبو حنيفة. أما الشافعي فقال:

يغسل الميت في قميصه.

و قال الحنابلة: باستحباب تجريده من ثيابه، و ستر ما بين سرتة و ركبته، و ستره عن العيون تحت ستر أو سقف.

و كيف كان فالكلام هنا يقع في أمرين وقع الاختلاف فيهما بين الشيعة و غيرهم من المذاهب و هما: كيفية غسل الميت، و وجوب الغسل على من مس ميتا.

١- كيفية الغسل:

أما كيفية الغسل ففيه واجب و مستحب: أما الواجب عند الشيعة فهو إزالة النجاسة عن جميع بدن الميت قبل الشروع، كما يجب فيه طهارة الماء و إباحته، و إباحة الصدر و الكافور. بل الفضاء الذي يشغله الغسل.

و أن يغسل ثلاث مرات: الأولى بماء الصدر، و الثانية بماء الكافور و يعتبر في كل من الصدر و الكافور ألا يكون كثيرا بمقدار يوجب خروج الماء عن الإطلاق إلى الإضافة، و لا قليلا بحيث لا يصدق أنه مخلوط بالسدر و الكافور. و الثالثة بماء القراح، و يشترط فيه الترتيب: بأن يغسل في كل مرة رأسه ثم الجانب الأيمن، ثم الجانب الأيسر، و لا بد فيه من النية.

و يستحب أن يغسل رأسه برغوة الصدر و أن يبدأ بغسل يديه إلى نصف الذراع، و أن يقف الغاسل على الجانب الأيمن من الميت، و غير ذلك مما ذكره العلماء.

و يكره إقعاده حال الغسل و ترجيل شعره، و قص أظافره، و حلق عانته، و قص شاربه، و غسله بالماء الساخن، و جعله بين رجلي الغاسل.

أما المذاهب الأخرى فلم يوجبوا شيئا من ذلك و إنما هي أمور مستحبة لأن الأكثر منهم لا يرون وجوب كيفية خاصة لغسل الميت، بل المطلوب هو تطهيره بالماء «١».

و ما ذهبوا إليه من الغسل بالسدر و الكافور، فهو على جهة الاستحباب و الحنفية

---

(١) ملتقى الأبحر ص ٢٤ و القدوري ص ٢٤ طبع الهند و الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ٩٢ و الهداية ج ١ ص ٢٣ و غنية المتملى ص ٣٥٢ و غيرها من كتب الفقه الحنفى.

ص: ٢٤٦

يوجبون النية لإسقاط الفرض عن الجميع لأنه واجب كفائي، و إذا وجد غريق فإنه يجزى في غسله عندهم أن يحرك في الماء بنية الغسل «١».

و قال في مراقى الفلاح: و النية في تغسيله لإسقاط الفرض عنا، حتى إذا وجد غريقا يحرك في الماء بنية غسله.

و على قول أبي يوسف أنه يحرك ثلاثا كما في الفتح، و عن محمد الشيباني أنه إن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرة على وجه السنة، و الفرض قد سقط بالنية عند الإخراج «٢».

و قال الكاساني: الواجب هو الغسل مرة واحدة، و التكرار سنة، و ليس بواجب حتى لو اكتفى بغسلة واحدة، أو غسله واحدة في ماء حار، لأن الغسل إن وجب لإزالة الحدث - كما ذهب إليه بعضهم - فقد حصل بالمرة الواحدة كما في غسل الجنابة، و إن وجب لإزالة النجاسة المتشربة كرامة له على ما ذهب إليه العامة، فالحكم بالزوال بالغسل مرة واحدة أقرب إلى معنى الكرامة، و

لو أصابه المطر لا يجزى عن الغسل، لأن الواجب فعل الغسل، ولم يوجد و لو غرق في الماء فأخرج إن كان المخرج حركه كما يحرك الشيء بقصد التطهير سقط الغسل، وإلا فلا ... «٣».

و الشافعية لا يوجبون النية في غسل الميت في قول، لأن القصد منه التنظيف فلم تجب فيه النية كإزالة النجاسة. و قول: بأنها تجب، لأنه تطهير لا يتعلق بإزالة عين، فوجب فيه النية كغسل الجنابة «٤».

ولهذا اختلفوا في الغريق فقول: بأنه لا يغسل، و غرقه يكفى عن غسله، إذ النية ليست بشرط. و قول آخر أنه يجب غسل الغريق «٥».

و الغسل الأكمل عندهم أن يغسل بسدر و كافور بماء بارد، خلافا للحنفية إذ

---

(١) حلية الناجي ص ٥٣١.

(٢) حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ص ٣١٢.

(٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٣٠٠.

(٤) المهذب للشيرازي ج ١ ص ١٢٨.

(٥) منهاج الطالبين للنووي ص ٢١ و السراج الوهاج للغمراوي.

ص: ٢٤٧

قالوا باستحبابه و استحباب الترتيب في الغسل، و تنظيف أسنانه و منخريه إلى آخر ما ذكره من المستحبات.

المالكية:

قال مالك: ليس لغسل الميت عندنا شيء موصوف، و لا لذلك صفة معلومة و لكن يغسل و يطهر.

قال القاضي أبو الوليد الباجي: هذا كما قال (مالك): إنه ليس لغسل الميت صفة لا يجوز أن تتعدى فتكون شرطا في صحة غسله، لكن الغرض من ذلك تطهيره، و يستحب أن يبدأ في المرة الأولى من غسله فيصب عليه الماء، و يبدأ بغسل رأسه و لحيته، ثم بجسده يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر.

و على هذا فالغسل عند المالكية هو تطهير جسد الميت بالماء كيف اتفق، و ليس له صفة مخصوصة.

و الحنابلة يشترطون النية فى الغسل كبقية المذاهب فى الاكتفاء بمجرد الغسل بالماء، و لا يجب فيه فعل مخصوص، فلو ترك الميت تحت ميزاب و نحوه و حضر من يصلح لغسله، و نوى و مضى زمن يمكن غسله فيه صح «١».

و على هذا فإن كل ما يجرونه فى غسل الميت هو على طريق الاستحباب لا الوجوب، كغسله بماء السدر و الكافور عند الجميع، و الترتيب فيه، أما بقية الأمور من تقليم الأظفار و تسخين الماء عند الحنابلة و الحنفية، فقد كرهها المالكية و الشافعية إلى غير ذلك من الأمور الاستحسانية فى زيادة تطهيره.

فتبين مما ذكرناه أن الشيعة لا تتفق مع جميع المذاهب فى حكم غسل الميت، فى أن المطلوب هو تطهيره بدون صفة خاصة، كما تطهر الأشياء النجسة بأى كيفية اتفق مع اشتراط النية من المطهر عند بعضهم، بل الواجب عند الشيعة تطهير الميت بصفة خاصة، بينها الشارع المقدس فوجب اتباعه.

أخرج مسلم فى صحيحه بسند عن أم عطية الأنصارية قالت: دخل علينا النبى صلى الله عليه و آله و سلم و نحن نغسل ابنته (زينب) فقال صلى الله عليه و آله و سلم: اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر - إن

---

(١) التنقيح المشيع ص ٧٠.

ص: ٢٤٨

رأيتن ذلك - بماء و سدر، و اجعلن فى الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور ...

الحديث «١».

و مثله عن يحيى بن يحيى، عن حفصة بنت سيرين، و بهذا اللفظ أخرجه مسلم أيضا عن أيوب، عن محمد، عن أم عطية، و به فى حديث ابن عليه «٢».

و أخرجه الجماعة بهذا اللفظ، و فى رواية لهم إبدان بيمانها و مواضع الوضوء منها.

و بهذا استدل جماعة على وجوب غسل الميت بالسدر و الكافور، كما هو ظاهر الأمر على ذلك.

قال ابن دقيق العيد: و الاستدلال بصيغة هذا الأمر على الوجوب عندى يتوقف على مقدمة أصولية، و هى جواز إرادة المعنيين المختلفين بلفظة واحدة من حيث أن قوله صلى الله عليه و آله و سلم ثلاثا غير مستقل بنفسه، فلا بد أن يكون داخلا تحت صيغة الأمر، فتكون محمولة فيه على الاستحباب، و فى أصل الغسل على الوجوب، فيراد بلفظ الأمر على الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل، و الندب بالنسبة إلى الإيتار «٣».

و قال الأمير الصنعانى فى تعليقه: إنه صلى الله عليه و آله و سلم قيد بقوله اغسلنها فهو داخل تحت الأمر، أى مأمور به «٤».



وقال الزين بن المنير فى هذا الحديث: ظاهره أن الصدر يخلط فى كل مرة من مرات الغسل، لأن قوله بماء و سدر يتعلق بقوله اغسلنها. قال و هو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير، لأن الماء المضاف لا يتطهر به.

و تعقبه الحافظ بمنع لزوم مصير الماء بذلك، لاحتمال أن لا يغير الصدر وصف الماء بأن يمعك بالسدر ثم يغسل بالماء فى كل مرة، فإن لفظ الخبر لا يباه «٥».

و أخرج أحمد عن ابن عباس قال: بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته

---

(١) صحيح مسلم شرح النووى ج ٧ ص ٢.

(٢) صحيح مسلم ج ٧ ص ٣ و ٤.

(٣) انظر العدة ج ١ ص ٢٣٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) نيل الأوطار للشوكانى ج ٤ ص ٣١.

ص: ٢٤٩

فوقصته - أى صرعه فكسرت عنقه - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اغسلوه بماء و سدر، و كفنوه فى ثوبيه و لا تحنطوه.

و فى هذا دليل على وجوب الغسل بالماء و الصدر، و ان المحرم لا يحتنط كما هو مذهب الشيعة، و وافقهم الشافعى لأن عنده المحرم إذا مات يبقى فى حقه حكم الإحرام، و خالف فى ذلك مالك، و أبو حنيفة، و هو مقتضى القياس عندهم لانتقطاع العبادة بزوال محل التكليف، و هو الحياة، و لكن الشافعى اتبع الحديث، و هو مقدم على القياس عنده. و بذلك قالت الحنابلة «١» ..

و الخلاصة: أن الأثر الوارد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالأمر فى غسل الميت، هو بالكيفية التى عليها مذهب الشيعة مضافا إلى ما استفاد عن أهل بيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك.

قال الإمام الصادق عليه السلام فى كيفية غسل الميت: اغسله بماء و سدر، ثم اغسله على أثر ذلك مرة أخرى بماء و كافور، و ذرية إن كانت، و اغسله الثالثة بماء قراح ثلاث غسلات لجسده.

و قال عليه السلام: يغسل الميت ثلاث غسلات، مرة بالسدر و مرة بالماء يطرح فيه الكافور و مرة أخرى بالماء القراح.

هذا ما يتعلق بالأمر الأول مما اختلف فيه، ذكرناه بصورة موجزة، أما الأمر الثاني فهو غسل المس.

٢- غسل المس:

أوجب الشيعة الغسل على من مس ميتا من الناس بعد برده وقبل تطهيره، وذهب بقية المذاهب إلى الاستحباب، وقال الشافعي في الجديد: الغسل من غسل الميت أكد من غسل الجمعة، لأن غسل الجمعة غير واجب، والغسل من غسل الميت متردد بين الوجوب وغيره.

وقال البويطي: إن صح الحديث قلت بوجوبه «٢» وهو ما رواه أبو هريرة عن

---

(١) عمدة الفقه لابن قدامة ص ٣١.

(٢) المهذب ج ١ ص ١٢٩.

ص: ٢٥٠

النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من غسل ميتا فليغتسل، و من حملة فليتوضأ، أخرجه الجماعة، و لم يذكر ابن ماجة الوضوء.

وقد وقع الاختلاف في صحة هذا الحديث، فحسبه الترمذي، و الحافظ ابن حجر، و قال الذهبي: هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء، و ذكر الماوردي:

أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة و عشرين طريقا.

و الحديث يدل على وجوب الغسل. و في الباب عن علي عليه السلام عند أحمد أنه قال: من غسل ميتا فليغتسل. و رواه أبو داود، و النسائي، و أبو يعلى و البزار، و البيهقي.

و عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه. فقال حذيفة اغسله، فإذا فرغت فاغتسل.

و عن عائشة عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم قال: يغتسل من أربع: من الجمعة، و الجنابة و الحجامة، و غسل الميت.

و قد ورد عن أهل البيت ذلك قال الإمام الصادق عليه السلام: من غسل ميتا فليغتسل. فقال له حريز: فمن مسه قال عليه السلام: فليغتسل.

و قال عليه السّلام: من مسه (أى ميت الإنسان) و هو سخن فلا غسل عليه: فإذا برد عليه الغسل. إلى غير ذلك من النصوص المتواترة فى وجوب الغسل على من مس ميتا، و هو المشهور عند الشيعة، بل قيل إنه إجماع. إلا ما ذهب إليه السيد المرتضى من القول بالاستحباب.

و لا يعارض هذه الأدلة ما ورد عن أسماء بنت عميس أنها غسلت أبا بكر فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين: إني صائمة، و إن هذا يوم شديد البرد. فهل على من غسل؟ قالوا: لا، و غير ذلك مما يمكن أن يتمسك به المانعون.

فإن حديث أسماء بعد التسليم بأنها تولت غسل الخليفة دون غيرها من المهاجرين و الأنصار، و أقربائه من الصحابة، فإن ذلك لا يثبت للمانعين به شيئا، لأن الراوى له هو القاضى عبد الله بن أبى بكر بن عمرو بن حزم و لا يصح ذلك عنه لأنه ولد سنة ٦٥ من الهجرة، و كانت هذه القضية سنة ١٣ من الهجرة أى سنة وفاة أبى بكر

ص: ٢٥١

فكيف تصح روايته عن أسماء بنت عميس و هو لم يولد بعد!!! و القضية قبل ولادته باثنتين و خمسين سنة.

و حديث أسماء هو عمدة ما فى الباب، و هو كما ترى من عدم الصحة على ما فيه من موهنات أخرى.

و الحاصل أن بعضهم حمل أحاديث الباب على المعنى المجازى، لما فيه من الجمع بين الأدلة بوجه مستحسن عندهم، و هو الاستحباب، و به قال مالك و أصحاب الشافعى «١»، و الحنابلة.

و قال أبو حنيفة و أصحابه: إنه لا يجب و لا يستحب، لحديث (لا غسل عليكم من غسل الميت). كما أخرجه البيهقى عن ابن عباس، و لم يرفعه إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و لا حجة فى ذلك، و لا يصلح لصرف تلك الأحاديث الصحيحة عن معناها الحقيقى، و هو الوجوب، و لو حملها على الاستحباب كغيره لكان أليق.

و على كل حال: فإن مس ميتة الإنسان توجب الغسل على الماس، اختيارا كان المس أم لا، و سواء كان صغيرا أم كبيرا، و كذلك يجب الغسل بمس القطعة المبانة من الحى أو الميت، إذا كانت مشتملة على العظم دون الخالية منه، و دون العظم المجرد من الحى هذا هو المشهور عند الشيعة «٢».

و هم يعتبرون مس الميت كحكم الحدث الأصغر فيمنع من الأعمال التى يشترط فيها الوضوء فقط، فيجوز لمن عليه غسل المس دخول المساجد، و المكث فيها، و قراءة العزائم، و لا يجوز مس كتابة القرآن و نحوها، مما لا يجوز للمحدث.

الصلاة [على الميت]:

أما الصلاة على الميت فقد وقع الخلاف بين الشيعة و غيرهم من المذاهب فى عدد التكبيرات، إذ الشيعة يوجبون خمس تكبيرات. و غيرهم يراها أربعا، كما اختلفت المذاهب فيما بينها فى قراءة الفاتحة فى الأولى، كما ذهب الشافعى لذلك، و به قالت الحنابلة.

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٣٨.

(٢) غاية المنتهى ج ١ ص ٤٨.

ص: ٢٥٢

أما المالكية و الحنفية فهم يتفقون مع الشيعة فى عدم وجوب قراءة الفاتحة، إذ لم يثبت ذلك بأثر صحيح.

أما التكبيرات فإن الشيعة يخالفون جميع المذاهب فى وجوب الخمس، لأن ذلك هو الثابت من فعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و أهل بيته، و كثير من أصحابه، كابن عباس، و أبى ذر، و زيد بن أرقم، و حذيفة اليمانى و غيرهم.

و كبر زيد بن أرقم على جنازة خمس تكبيرات، فسأله فقال: كان رسول الله يكبرها. رواه مسلم و الترمذى و أبو داود و النسائى.

و صلى حذيفة على جنازة فكبر خمسا، ثم التفت فقال: ما نسيت، و لا و همت، و لكن كبرت كما كبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، صلى على جنازة فكبر خمسا. رواه أحمد.

و روى ابن المنذر عن ابن مسعود: أنه صلى على جنازة رجل من بنى أسد، فكبر خمسا.

و غير ذلك من الآثار الدالة على تعيين الخمس، مضافا لما روى عن أهل البيت عليهم السلام فى ذلك.

و أما ما يروى من أن عمر بن الخطاب هو الذى جمع الناس على أربع تكبيرات، لاختلاف الناس فى ذلك، كما رواه الطحاوى فى معانى الآثار «١»، فهذا شىء لا يمكن الركون إليه، لعدم الثقة بالراوى و جهله أولا، و بتنزيه عمر عن إحداث فريضة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، إذ ليس له حق التشريع، و لو فعل فلا يجب اتباعه، لأن ذلك من وظيفة النبى صلى الله عليه و آله و سلم فنحن نتبع ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، دون سواه. و لم يرد عنه صلى الله عليه و آله و سلم ذلك و سيأتى تفصيل صلاة الميت فى كتاب الصلاة و نلفت أنظار القراء الكرام إلى ما افتراه بعض الكتّاب على الشيعة، بأن صلاة الميت عندهم تختلف عدد ركعاتها عليه، تبعا لمكانته، و هذا شىء لم يقل به أحد منهم، و إجماعهم على وجوب خمس تكبيرات، كما ذكرنا و ما يأتى تفصيله.

و إنما اختلاف عدد الركعات عند غيرهم، و لكن أولئك الكتاب لم يراعوا الصدق، و لم يحتفظوا بأمانة التاريخ، فويل لهم مما كسبت أيديهم من افتراء فى القول، و كذب فى النقل، و ويل لهم مما يكتبون، بدون تثبت و عن غير دراية، و قد أشرنا لهذا القول من قبل.

أما الصلاة على الغائب فذهب الشيعة إلى عدم جوازها، و وافقهم الحنفية و المالكية، و ستأتى الإشارة لذلك إن شاء الله تعالى. هذا ما يتعلق به الكلام فى هذا الباب، و قد أعرضنا عن كثير من المسائل خشية الإطالة إذ الاستقصاء ليس من شرط هذا الكتاب.

التيمم

و هو فى اللغة التقصد، يقال يمت فلانا أى قصدته. و منه قول الشاعر:

تيممتمكم لما فقدت أولى النهى  
و من لم يجد ماء تيمم بالتراب

و فى الشرع: قصد الصعيد الطاهر، و استعماله بصفة مخصوصة، لإزالة الحدث، أو أنه: مسح الوجه و اليدين بالصعيد، و قيل: إيصال التراب إلى الوجه و اليدين بشرائط مخصوصة، و قيل غير ذلك.

و قد أجمع المسلمون على مشروعية التيمم فى الجملة. لقوله تعالى: فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا.

و اختلفوا فى مسوغاته و كفيته، هل هو بدل عن الطهارة الكبرى و الصغرى؟ أم عن الصغرى فقط؟ و فى صفة الصعيد الذى يتيمم به، و هل النية شرط فيه أم لا؟ و هل يصح قبل دخول الوقت أم لا؟ و هل هو رافع أم مبيح؟ إلى غير ذلك مما يطول الكلام فيه و تقتصر هنا على بيان مسوغاته و كفيته.

مسوغاته:

اتفقت المذاهب الإسلامية على أن عدم وجدان الماء، أو عدم التمكن من الوصول إليه، أو حصول الضرر فى تحصيله أو استعماله مسوغ للتيمم.

و اختلفوا فى وجوب الطلب لفاقد الماء، فمنهم من لم يحدد مقداره، فذهب

مالك أنه لا يحد بحد. وقال: إنه كل ما يشق على المسافر طلبه، و الخروج إليه و إن خرج فاته أصحابه، و المشهور من مذهبه أن طلب الماء شرط في صحة التيمم، و به قال أبو حنيفة «١».

و قال الشافعي: يجب الطلب للماء بعد دخول الوقت، سواء في رحله أو مع رفقته، فيسأل رفيقه عن الماء، فإن بذله لزمه قبوله فإنه لا منة عليه، و كيفية الطلب أن ينظر عن يمينه، و شماله، و أمامه، و وراه، فإن كان بين يديه حائل من جبل أو غيره صعده «٢».

و قال الحنفية: بوجوب الطلب على فاقد الماء في المصر مطلقا، ظن قربه أو لم يظن، أما إذا كان مسافرا فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل و جب عليه.

و قال الكاساني: و الأصح أنه قدر ما لا يضر بنفسه و رفقته بالانتظار. و نقل عن أبي يوسف أنه قال: إن كان الماء بحيث لو ذهب إليه لا تنقطع عنه جلبه العير، و يحس بأصواتهم و أصوات الدواب. إلى آخر ما هنالك من الاختلاف عند الحنفية في تحديث الطلب «٣».

و الحنابلة يذهبون: إلى وجوب مطلق الطلب، و هو شرط في جواز التيمم، فلا يجوز التيمم حتى يطلب الماء في رحله، و رفقته، و ما قرب منه، فإن بذل له أو بيع بزيادة يسيرة على مثله لا يجحف بماله لزمه قبوله، و إن علم بماء لزمه قصده، ما لم يخف عن نفسه و ماله، و لم يفت الوقت «٤» و خالفهم الشافعي فقال: لا يلزمه شراؤه بزيادة يسيرة و لا كثيرة لذلك «٥».

و بهذا يظهر أن المذاهب تتفق مع الشيعة في وجوب الطلب، و هو الفحص عن الماء إلى اليأس أو ضيق الوقت، و إذا كان في مفازة فيكفي الطلب عندهم مقدار غلوة سهم في الأرض الحزنة، و غلوة سهمين في الأرض السهلة. في الجوانب الأربع،

---

(١) المنتقى ج ١ ص ١١٠.

(٢) المهذب للشيرازي ج ١ ص ٣٤.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٤٦.

(٤) الهادي أو عمدة الحازم ص ١٣.

(٥) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٤١.

بشروط وجود الماء في الجميع، وإلا اختص الطلب بما يحصل الرجاء به، وبشروط عدم الخوف في الطلب، على النفس، أو العرض، أو المال.

و ذهب الشيعة أيضا إلى أن وجدان المقدار من الماء غير الكافي للغسل أو الوضوء كعدمه، فيجب التيمم، و وافقهم الحنفية و المالكية في ذلك.

و ذهبت الشافعية و الحنابلة إلى وجوب استعمال ما تيسر له منه، في بعض أعضاء طهارته، ثم يتيمم عن الباقي.

و الحنابلة و الشافعية يتفقون مع الشيعة بأن حصول المنة و الهوان في استيهاب الماء مسوغ للتيمم «١».

و اتفقوا على أن خوف الضرر من استعمال الماء مسوغ للتيمم كمن يخاف حدوث المرض أو بقاء البرء من استعماله.

و كيف كان فإن مسوغات التيمم عند الشيعة سبعة، و هي عدم ما يكفيه من الماء لوضوئه أو غسله، و عدم التمكن من الوصول إلى الماء لعجز أو خوف على نفسه أو ماله أو عرضه، و منه ما لو كان الماء في إناء مغصوب، و أن يكون هناك واجب يتعين صرف الماء فيه على نحو لا يقوم غير الماء مقامه، مثل إزالة الخبث، و ضيق الوقت عن تحصيل الماء أو عن استعماله بحيث يلزم من الوضوء وقوع الصلاة أو بعضها خارج الوقت، و تحصيل الماء على الاستيهاب الموجب للذلة و الهوان، أو شرائه بثمن يضر بحاله، و خوف الضرر من استعمال الماء بحدوث مرض أو زيادته أو بطئه، و خوف العطش على نفسه أو على نفس محترمة.

و إذا لخصنا موارد الخلاف فإننا نجد أن المذاهب تتفق كلها في بعض المسوغات و تختلف في البعض الآخر، و كذلك خلافهم مع الشيعة مرة و اتفقهم أخرى، لاختلاف الآثار الواردة و المباني العامة.

كيفية:

اتفق المسلمون على أن الواجب في التيمم هو مسح الوجه و اليدين، و لكنهم اختلفوا في كيفية المسح، هل يمسح الوجه كله أم بعضه؟ و هل تمسح اليدين كلها إلى

---

(١) انظر المهذب ج ١ ص ٣٤ و المعنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٤٠.

ص: ٢٥٦

المرافق كما في الوضوء، أم يكفي مسح الكف؟ كما أنهم اختلفوا في عدد الضربات هل تكفي الواحدة أم الاثنتان أو ثلاث؟

و لا بد لنا هنا من الوقوف على كيفية التيمم عند المذاهب، لنعرف مدى الخلاف بينهم.

الشيعة:

قالوا بأن كيفية التيمم: أن يضرب بيديه على الأرض دفعة واحدة، و أن يكون بباطنهما، ثم يمسح بهما جميعا تمام جبهته، و جبينه من قصاص الشعر إلى الحاجبين، و إلى طرف الأنف الأعلى المتصل بالجبهة، ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم مسح تمام ظاهر الكف اليسرى كذلك بباطن الكف اليمنى.

الحنفية:

و عند الحنفية: وضع اليدين على الأرض ثم يرفعهما و ينفضهما، و يمسح بهما وجهه، ثم يضع يديه ثانية على الأرض، ثم يرفعهما فينفضهما ثم يمسح بهما كفيه و ذراعيه من المرفقين «١».

المالكية:

و عند المالكية: أن التيمم ضربة للوجه، و ضربة لليدين، يمسحهما إلى المرفقين، و فى رواية أن فرض اليدين مسحهما إلى الكوعين «٢» و هما طرف الزندين مما يلي الإبهام، و فسرهم فى العشماوية: بأنه مفصل الكف من الساعد.

الشافعية:

و عند الشافعية: التيمم مسح الوجه و اليدين مع المرفقين بضربتين أو بأكثر. قال الشيرازى: و الدليل عليه حديث أبى أمامة و ابن عمر رضى الله تعالى عنهما: أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: التيمم ضربتان ضربة للوجه، و ضربة لليدين.

---

(١) المبسوط ج ١ ص ١٠٦.

(٢) المنتقى ج ١ ص ١١٤.

ص: ٢٥٧

و حكى بعض أصحابنا عن الشافعى رحمه الله قال فى القديم: التيمم ضربتان:

ضربة للوجه، و ضربة للكفين «١».

و فى المنهاج أن الضرب مستحب، بل يكفى عندهم نقل التراب مع النية «٢».

و قال النووى عن الشافعى: إنه يكفى مسح اليدين إلى الكوعين، و هما طرف الزندين، و رجحه فى شرح المهذب، و التنقيح، و قال فى الكفاية: إنه الذى يتعين ترجيحه «٣».



الحنابلة:

و عند الحنابلة: التيمم مسح الوجه و اللحية، حتى مسترسلها، لا ما تحت الشعر و مسح يديه إلى كوعيه «٤».

و قال الخرقى: و التيمم ضربة واحدة، يضرب بيديه على الصعيد الطيب و هو التراب، فيمسح بهما وجهه و كفيه.

و قال ابن قدامة: و يجب مسح اليدين إلى الموضع الذى يقطع منه السارق. أو ما أحمد إلى هذا لما سئل عن التيمم فأوماً إلى كفه، و لم يجاوزه، و قال: قال الله تعالى:

وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا مِنْ أَيْنِ تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ أَلَيْسَ مِنْ هَاهُنَا؟ وَ أَشَارَ إِلَى الرَّسْغِ «٥».

و الجميع يشترطون فيه النية، حتى الحنفية الذين لم يقولوا بوجوبها للوضوء و الغسل، و لم يخالف منهم إلا زفر، فإنه ذهب إلى أن النية ليست بشرط، و الشيعة يشترطون الترتيب و الموالاة و وافقهم المالكية، فإنهم يشترطونهما «٦».

و الشافعية يقولون بالموالاة للضرورة فتجب على صاحب الضرورة، و تندب لغيره، و فى قول للشافعية: إنها تجب، أما الترتيب فيوجبونه بين الوجه و اليدين،

---

(١) المهذب ج ١ ص ٣٢.

(٢) و (٣) مغنى المحتاج للنووى ج ١ ص ٩٩.

(٤) غاية المنتهى ج ١ ص ٦٢.

(٥) المغنى ج ١ ص ٢٥٥.

(٦) الجوهرة ص ٩٩.

ص: ٢٥٨

فيلزم تقديم الوجه، و أما اليدان فيستحب أن يقدم اليمنى على اليسرى «١».

و الحنابلة يشترطون الترتيب و الموالاة «٢». أما الحنفية فإن الترتيب و الموالاة عندهم من السنن لا الواجبات «٣».

الاتفاق و الافتراق بين المذاهب:

رأينا فيما سبق من عرض صور كيفية التيمم أن الأكثر يتفق مع مذهب الشيعة فيه، فالمالكية لهم قول في الاكتفاء بمسح الكفين، وكذلك الشافعية على قول للشافعي، و أما الحنابلة فلا خلاف عندهم في وجوب مسح الكفين كما هو مذهب الشيعة.

نعم الحنفية يرون لزوم مسح اليدين إلى المرفقين، و لهم قول بالاكتفاء بمسح أكثر الوجه و اليدين، و صحح هذا القول عندهم، و روى الحسن عن أبي حنيفة: أن مسح الكفين إلى الرسغين، و روى الحسن أيضا عن أبي حنيفة: أن الاستيعاب ليس بواجب، حتى لو ترك شيئا أقل من الربع من الوجه أو اليدين - الواجب مسحهما في التيمم - يجزيه «٤».

و قد احتج القائلون بمسح اليد إلى المرفقين بالآية، و بالقياس على الوضوء بأن المرفقين ممسوحين في التيمم فكان في الوضوء كغسله، و لأن الله تعالى أمر بمسح الأيدي فلا يجوز التقيد بالرسغ - و هو ما بين الساعد و الكف - إلا بدليل، و قد قام دليل التقيد بالمرفق، و يعنون بالدليل المقيد بالمرفقين ما روى عن ابن عمر مرفوعا بلفظ:

ضربة للوجه و ضربة لليدين إلى المرفقين.

و قد تكلم الحفاظ فيه، و طعنوا في إسناده، لأن فيه على بن ضبيان. و قال أبو زرعة: حديث باطل. و قال أحمد بن حنبل: ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم إنما هو عن ابن عمر. و هو عندهم حديث منكر.

و قال الخطابي: (هذا الحديث) يرويه محمد بن ثابت، و هو ضعيف.

---

(١) السراج الوهاج ص ٢٨ و المهذب ج ١ ص ٣٥.

(٢) الروض الندى ص ٦٣.

(٣) مراقى الفلاح ص ٣٧.

(٤) مراقى الفلاح ص ٣٦ و المنية ص ٣٢.

ص: ٢٥٩

و قال ابن عبد البر: لم يروه غير محمد بن ثابت و به يعرف، و من أجله ضعف عندهم، و هو عندهم حديث منكر «١».

و كل ما ورد عن ابن عمرو و غيره بتعين المسح إلى المرفقين، فهو غير صحيح كما نص عليه كثير من الحفاظ، و قد ناقش ابن حزم جميع الأحاديث التي احتج بها القائلون بالمسح إلى المرفقين «٢» بما لا حاجة إلى التعرض لذكرها.

و قال الحفاظ بن حجر في الفتح: لم يصح في التيمم سوى حديث أبي جهم و حديث عمار، فحديث أبي جهم ورد مجملا، و حديث عمار يذكر الكفين في الصحيحين.

و قال الشافعي: و مما يقوى الاقتصار على الوجه و الكفين أن عمارا ما كان يفتى بعد النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم إلا بالوجه و الكفين ضربة واحدة، و راوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره، و لا سيما الصحابي المجتهد «٣».

و باختصار إن عمدة ما يستدل به القائلون بوجوب المسح إلى المرافق، هو القياس على الأمر بالوضوء، و حديث ابن عمر و حديث أبي أمامة. و حديث الأسلع بأن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: فى المسح إلى المرفقين.

و كل هذا لا حجة فيه: أما حديث ابن عمر فقد مرت مناقشته، و أما حديث أبي أمامة الباهلى يرويه جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة.

فإن جعفر بن الزبير ضعيف الحديث، بل وضاع كما قال ابن حبان: إنه يروى عن القاسم و غيره أشياء موضوعة، و روى عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة.

و قال شعبة: إنه وضع على رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم أربعمئة حديث كذب. و كذلك أن بين الراوى جعفر بن الزبير و بين محمد بن عمر اليافعى رجل مجهول لم يسمه الراوى، بل قال: عن رجل عن جعفر بن الزبير.

و أما حديث الأسلع (أو الأشلع) كما فى مبسوط السرخسى فهو حديث لا يصح الاحتجاج به، لأن سنده مظلم، و كلهم لا يعتمد عليهم، و لأن أسلع شخصية يصعب

---

(١) المعنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٤٥ و نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ٢٤٤.

(٢) انظر المحلى ج ١ ص ١٤٦-١٥٢.

(٣) تعليقة كتاب تيسير الوصول ج ٣ ص ٩٨ و نيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٥.

ص: ٢٦٠

إثباتها. إذ لم يعرفه حفاظ الحديث، و لم يرو عنه أحد إلا هذا الحديث رواه البيهقى، و مثل هذا لا يصح أن يعتمد عليه، و لا تصلح هذه الأحاديث الواهية لمعارضة حديث عمار بن ياسر رضوان الله عليه، الذى نص الحفاظ على أنه أصح حديث فى هذا الباب، أخرجه أصحاب الصحاح، و فيه أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال له فى صفة التيمم: إنما يكفيك هكذا و ضرب النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم بكفه الأرض، و نفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه و كفيه.

و فى لفظ: إنما يكفيك أن تضرب بكفيك فى التراب، ثم تنفخ فيهما، ثم تمسح بهما وجهك و كفيك إلى الرسغين. رواه الدار قطنى بهذا اللفظ.

و قد أجاب الحنابلة على تلك الأحاديث التي جاء فيها ذكر المسح إلى المرفقين كما أشرنا لبعضه و قال الخلال: الأحاديث في ذلك ضعيفة جدا لم يرو منها أصحاب السنن إلا حديث ابن عمر.

و أجاب ابن قدامة عن الاحتجاج بالقياس بقوله: و قياسهم ينتقض بالتيمم عن الغسل الواجب، فإنه ينقص عن المبدل، و كذلك في الوضوء فإن فيه أربعة أعضاء و التيمم في عضوين، و كذا نقول في الوجه فإنه لا يجب مسح ما تحت الشعور الخفيفة، و لا الممضضة و الاستنشاق «١».

و أما استيعاب الوجه في المسح كما ذهب إليه الشافعية، و الحنابلة، و المالكية فإنهم و إن قالوا بوجوب مسح الوجه كله، إلا أنهم لا يوجبون تتبع غضون الوجه، و الحنفية يجوزون الإخلال ببعض الوجه، و كل ذلك لا يتفق مع مذهب الشيعة، فإنهم أوجبوا مسح الجبين و استدلوا بالآية الكريمة: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ و إن الباء للتبويض، و لو لم تكن للتبويض لبطلت فائدتها، إذ لا وجه للزيادة إذ الزيادة لها لغو، و إلغاؤها خلاف الأصل، و أنها استعملت مع الفعل المتعدى للتبويض، فيكون حقيقة فيه، دفعا للمجاز كما في قوله تعالى: وَ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ في آية الوضوء، و الكل قائل بأن الواجب في المسح هو البعض، كما روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ دَلَّتْ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي ذَلِكَ؛ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ رَوَاهُ الصَّدُوقُ وَ غَيْرُهُ، فِي بَيَانِ كَيْفِيَةِ التَّيْمِمِ، وَ فِيهِ مَسْحُ الْجَبْهَةِ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ مِمَّا يَطُولُ بَيَانُهُ.

---

(١) المعنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٤٦.

ص: ٢٤١

مع أن أخبار التيمم لا تعين كيفية مسح الوجه هل كله أو بعضه؟ و الآية دالة على التبويض، و إنكار ورود الباء للتبويض غير مسموع بشهادة أكثر اللغويين.

و قد قال الإمام الباقر عليه السلام: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وصف التيمم لعمار بقوله: أ فلا صنعت كذا ثم أهوى يديه إلى الأرض، فوضعهما على الصعيد، ثم مسح جبينه بأصابعه، و كفيه إحداهما بالأخرى «١».

و عن زرارة أنه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن التيمم؟ ف ضرب عليه السلام يديه الأرض، ثم رفعهما، و مسح بهما جبهته مرة واحدة.

كما أن العرف يقضى بأن إطلاق الوجه على الجبهة مستعمل كما يقال: سجد وجهي، و ضرب وجهه.

و قال بعض الصحابة لرجل رآه ساجدا و قد جعل بينه و بين التراب وقاية: ترب وجهك «٢». و لا يريد منه إلا وضع الجبهة على الأرض.

و الخلاصة: أن الخلاف فى أن مطلق الوجه و الیدین هل یدل على مجموع العضو فیلزم تعمیمه بالمسح؟ و إذا كان كذلك لزم مسح الید إلى الإبط كما ذهب إليه الزهرى، و یلزم مسح الوجه حتى مواضع التحذیف، و هم لم یلتزموا بذلك لأن الید عند الإطلاق تحمل على الکفین، كما فى آیه السرقة، و قیل إن الید حقیقة فى الکف، و فیما فوقها مجاز «٣» و قیاس التیمم باطل كما تقدم، و قد ذهب الظاهرية إلى مسح الجبهة فى التیمم، و ما روى عن على أنه كان یرى مسح الذراعین فى التیمم فذلك غیر صحیح.

ما یصح التیمم به:

اتفقت المذاهب الإسلامیة على أن التیمم لا یصح إلا بالصعید، للآیه الکریمة، و الصعید هو التراب أو وجه الأرض، لقوله صلّى الله علیه و آله و سلّم: جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا.

---

(١) من لا یحضره الفقیه ج ١ ص ٥٧.

(٢) القیاس فى الشرع الإسلامى لابن تیمیة ص ١٩.

(٣) العدة لابن دقیق العید ج ١ ص ٤٣٩.

ص: ٢٤٢

و قد وقع الخلاف بینهم فى مصداق اسم الأرض، هل هو التراب فقط؟ أم هو ما تصاعد علیها حتى الثلج و المعادن؟

أما الشیعة فقالوا: إنه التراب أو ما یرصدق علیه اسم الأرض سواء أ كان ترابا، أم رملا أم جصا، مدرا أم صخرا أم لیس، و قیل منه أرض الجص و النورة قبل الإحراق.

و لا یجوز التیمم بما لا یرصدق علیه اسم الأرض، و إن كان منها كالرماد و النبات، و المعادن كالعقیق و الفیروزج و نحوهما. مما لا یسمى أرضا و یشرط فیما یتیمم به أن یرصدق طاهرا، و مباحا، إذ لا یصح بالنجس و لا بالمغصوب.

أما الحنفیة فجوزوا التیمم بكل جنس الأرض: كالتراب و الرمل و الزرنیخ و النورة و المغرة - و هى الطین الأحمر - و الكحل و الکبریت، و الفیروزج و العقیق و سائر أحجار المعادن، و الملح الجبلی «١» على خلاف من أبى یوسف، فإنه لا یجوز إلا بالتراب و الرمل. ثم رجع «٢» إلى قول الشافعی بأنه لا یجوز إلا بالتراب.

و أجاز أبو حنیفة التیمم على حجر الجدران، و إن لم یکن فیها غبار، و لصاحبه محمد قولان، الجواز و عدمه.

أما المالكية: فيجوزونه على التراب و الرمل و الحجارة، و كل ما تصاعد من الأرض من ثلج أو سبخة، أو خضخاض - و هو المكان المترب تبلة الأمطار - و بكل معدن غير نقد و جوهر، إلا أن لا يجد غيرهما و أدركته الصلاة، و هو بأرض ذهب و فضة أو جوهر فتييم عليها «٣».

و ذهب مالك إلى أن العادم للماء و التراب كالمریض و المربوط لا تجب عليه الصلاة، لأنه محدث لا يقدر على رفع الحدث، و لا استباحة الصلاة بالتيمم، فلم تكن عليه صلاة كالحائض «٤».

و الشافعية يجوزونه بكل تراب طاهر حتى ما يداوى به (كالأرمی و السبخ الذى

---

(١) مراقى الفلاح ص ٣٦ و المبسوط ج ١ ص ١٠٨.

(٢) المبسوط ج ١ ص ١٠٨.

(٣) المنتقى ج ١ ص ١١٦ و العشماوية ص ٩٧.

(٤) المنتقى ج ١ ص ١١٦.

ص: ٢٦٣

لا يثبت) و بالرمل إن كان فيه غبار و لا يصح عندهم بالمعدن، و لا بسحاقة الخزف، و لا المختلط بدقيق و نحوه، و قيل: إن قل الخليط جاز.

و الحنابلة يوافقون الشافعية فى اشتراط التراب، و يجوزونه فى الرمل على رواية عن أحمد، و رواية أخرى أنه جوز التيمم فى السبخة و الرمل، و إذا اضطر يجوز له فى النورة و الجص «١».

و قال ابن قدامة: فإن ضرب بيده على لبد أو ثوب أو جوالق، أو برذعة، أو فى شعير فعلق يده غبار فتييم به جاز. نص على ذلك أحمد «٢».

و انفرد أحمد بن حنبل بأن المكلف إذا كانت على بدنه نجاسة و عجز عن غسلها لعدم الماء تيمم لها و صلى، إذ هو بمنزلة الجنب عنده.

نواقضه:

ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث، كما أنه ينتقض بوجودان الماء، أو زوال العذر.

هذا هو المشهور عند الشيعة و ادعى عليه الإجماع، و قد اتفقت المذاهب على ذلك، و اختلفوا فى جواز الجمع بين صلاتين بتيمم واحد، فأجازته الحنفية و منعه المالكية، و قال الحنابلة: فى جواز الجمع فى القضاء لا فى الأداء، و زاد بعض الحنابلة: أن التيمم ينتقض بظن وجود الماء، و قال بعضهم: إنه لو نزع عمامة، أو خفا يجوز المسح عليه فإنه يبطل تيممه. نص على ذلك أحمد، لأنه مبطل للوضوء فأبطل التيمم كسائر المبطلات.

هذا ما يتعلق الكلام به حول التيمم، و ما وقع الاختلاف فى بعض مسائله، و ما اتفقوا عليه، و قد تركنا كثيرا من ذلك، لضيق المجال و الاكتفاء بالبعض عن ذكر الجميع.

---

(١) نهاية المحتاج ج ١ ص ٢٧٣.

(٢) المغنى لابن قدامة.

ص: ٢٤٤

النجاسات

النجاسة: فى اللغة اسم لكل مستقذر. و فى الشرع: قذارة خاصة، اقتضت وجوب هجرها فى موارد مخصوصة، فكل جسم خلى عن تلك القذارة فهو طاهر.

و قيل هى الخبث. و هى كل عين مستقذرة شرعا، إلى غير ذلك من التعريفات.

و الفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين: نجاسة حكمية، و نجاسة حقيقية.

و كذلك قسموا الطهارة إلى قسمين: طهارة حكمية، و هى الطهارة عن الحدث و قد مر الكلام حولها، و القسم الثانى هى الطهارة الحقيقية، و هى الطهارة عن الخبث.

و الحنفية قسموا النجاسة إلى قسمين: غليظة باعتبار قلة المعفو عنها كالخمر، و الدم المسفوح، و لحم الميتة و إهابها قبل دبغها، و خفيفة: باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس فى المغلظة: كبول الفرس، و بول ما يؤكل لحمه من النعم الأهلية، و الوحشية كالغنم، و الغزال ... الخ.

و على كل حال: فإن الخلاف بين المذاهب فى تعداد النجاسة، و كيفية تطهيرها، و ما يتعلق بذلك أمر يطول البحث باستقصائه، و ليس من غرضنا ذلك، و لكننا نستعرض المهم فى الموضوع من بيان الخلاف بين المذاهب أجمع، بعد أن نعطي صورة موجزة عما ذهب إليه الشيعة فى تعداد الأعيان النجسة، ثم نستعرض ما اتفقوا عليه و ما اختلفوا فيه لنعرف مدى الخلاف فى ذلك، بدون إطالة و استقصاء.

الشيعة:

قالوا بأن عدد الأعيان النجسة اثنا عشر:

١- ٢: البول و الغائط من كل حيوان له نفس سائلة محرم الأكل، بالأصل أو بالعارض كالجلال، و الموطوء، أما ما لا نفس له سائلة، أو كان محلل الأكل فليس كذلك.

٣- المنى من كل حيوان له نفس سائلة، و إن حل أكل لحمه.

٤- الميتة من الحيوان ذى النفس السائلة إنسانا كان أو غيره، حل أكله أو حرم، برياً أم بحرياً، و كذا أجزاءها المبانة منها.

٥- الدم من ذى النفس، أما ما لا نفس له سائلة كدم السمك و نحوه فدمه طاهر.

ص: ٢٦٥

٦- ٧: الكلب، و الخنزير البريان، بجميع أجزاءهما، و فضلاتهما، و رطوباتهما.

٨- الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة بجميع أقسامه.

٩- الفقاع و هو شراب مخصوص متخذ من الشعير.

١٠- الكافر بجميع أقسامه: أصلياً أو مرتداً، فطرياً أو ملياً، حريباً أو ذمياً، كتابياً أو غير كتابياً، جاحداً لله تعالى أو لوحدانيته أو لرسالة محمد صلى الله عليه و آله و سلم.

١١- ١٢- عرق الجنب من الحرام، و عرق الإبل الجاللة.

هذه هى الأعيان النجسة التى يجب الاجتناب عنها، و إزالة ما يتعلق منها فى بدن المصلى أو ثيابه أو مكانه، كما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى، و عن الأوانى لاستعمالها، فيما يتوقف على طهارتها، و عن المساجد و الأماكن المقدسة و المصاحف المشرفة.

كما أنه عفى عما دون الدرهم البغلى، من غير الدماء الثلاثة، كما عفى عن دم الجرح و القرع مع السيلان، دائماً أو فى وقت لا يسع زمن فواته الصلاة، كما سيأتى بيانه.

البول و الغائط:

اتفق الجميع على نجاستهما من الآدمى، و اختلفوا فيما عداه من الحيوانات، فقال أبو حنيفة بنجاسة بول الفرس، و بول ما يؤكل لحمه من النعم الأهلية و الوحشية كالغنم و الغزال نجاسة مخففة.



أما روث الخيل، و البغال، و الحمير، و خنى البقر، و بعر الغنم، فإن نجاسته مغلظة عنده، و قد ذهب صاحبه محمد بن الحسن الشيباني إلى خلافه فقال بطهارتها «١».

و قال زفر: ما يؤكل لحمه طاهر، و هو قول مالك، و قال: إنه وقود أهل المدينة، يستعملونه استعمال الحطب.

---

(١) مراقى الفلاح ص ٤٧، و بدائع الصنائع ج ١ ص ٦٢.

ص: ٢٦٦

و الشافعية يذهبون إلى ترادف الروث و العذرة، أى نجاسة الروث و لو من طير مأكول اللحم أو مما لا نفس له سائلة أو سمك أو جراد «١».

و كيف كان فقد اختلفوا فى تطهير الثوب و البدن من البول على مذاهب:

١- و جوب غسله عن الثوب و البدن، إلا إذا كان بول رضيع ذكرا، أما الأنثى فلا، فإن الأول يكتفى بالنضح عليه، و به قال عطاء و الزهرى، و أحمد و إسحاق بن راهويه.

٢- يكتفى النضح فيهما، و هو مذهب الأوزاعي، و حكى ذلك عن مالك و الشافعى.

٣- هما سواء فى وجوب الغسل، و لا فرق بين الصبى و الجارية، و هو مذهب الحنفية و المالكية.

المنى:

اختلفت فيه أقوال أئمة المذاهب، فأبو حنيفة و مالك يذهبان لنجاسته، إلا أنهما اختلفا فى تطهيره، فأبو حنيفة يذهب إلى وجوب غسله، رطبا، و فرکه يابسا، و ذهب مالك إلى غسله مطلقا.

و قال الشافعى: بطهارة المنى مطلقا، إلا من الكلب و الخنزير، و الأصح من مذهب أحمد بن حنبل أنه طاهر من الآدمى.

و تمسك من ذهب إلى طهارة المنى مطلقا، بل جعله بعضهم هو مثل البصاق بلا فرق، بما روى عن عائشة: أنها كانت تفرك المنى عن ثوب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و فى خبر آخر أنها قالت: لقد رأيتنى و إنى لأحكه عن ثوب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بأظفري، إلى غير ذلك مما هو منقول من فعل عائشة، و لا يدل ذلك على الالتزام به، فإنه لم يكن من فعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم، أو تقريره.

و نحن ننزه مقامه صلى الله عليه و آله و سلم من ذلك، بأن تبقى قذارة المنى فى ثوبه حتى تجمد، و هو المنزه، و الكامل بكل صفاته و كيف يكون ذلك منه؟! و هو صلى الله عليه و آله و سلم تنام عيناه و لا ينام قلبه.

و قد ورد عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أحاديث تنص على نجاسة المنى، و وجوب غسله.

و من الافتراء الواضح أيضا نسبة ذلك للإمام على عليه السَّلَام و أنه قائل بطهارة المنى، كيف و قد استفاض عنه عليه السَّلَام و عن أبنائه الطاهرين ما يدل على النجاسة للمنى!!! و هذا الباب واسع، و قد أفضى الأمر إلى تلفيق حجج واهية، و أقوال فارغة، كتكريم ابن آدم، و بكون الآدمى طاهر كما يدعى من يقول بالطهارة في محاوراة خيالية بين القائل بها و بين المانع كما ذكرها ابن القيم الجوزية «١».

الكلب و الخنزير:

الكلب نجس عند الشافعى و أحمد، و يغسل الإناء من ولوغه فيه سبعا لنجاسته.

و قال أبو حنيفة بنجاسته و لم يشترط فى غسل ما تنجس به بل جعل غسله كغسل سائر النجاسات، فإذا غلب على ظنه زواله و لو بغسله كفى، و إلا فلا بد من غسله حتى يغلب على ظنه إزالة نجاسته و لو عشرين مرة.

و قال مالك هو لا ينجس ما ولغ فيه لكن يغسل الإناء تعبدا.

و الخنزير حكمه كالكلب، و ذهب الشافعى إلى وجوب غسل ما تنجس به سبعا، و قال أبو حنيفة: يغسل كسائر النجاسات.

قال ابن تيمية: أما الكلب فللعلماء فيه ثلاثة أقوال معروفة:

أحدها: أنه نجس كله حتى شعره كقول الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين عنه.

و الثانى: أنه طاهر حتى ريقه كقول مالك و المشهور عنه.

و الثالث: أن ريقه نجس و أن شعره طاهر، و هذا مذهب أبى حنيفة و المشهور عنه، و هو الرواية الأخرى عن أحمد، و المشهور عنه و له (أى لأحمد) فى الشعور الثابتة على محل نجس ثلاث روايات أحدها: أن جميعها طاهر حتى شعر الكلب و الخنزير، و هو اختيار أبى بكر عبد العزيز، و الثانية: أن جميعها نجس كقول الشافعى، و الثالثة: أن شعر الميتة إن كانت طاهرة فى الحياة كالشاة، و الفأرة، طاهر، و شعر ما هو نجس فى حال الحياة نجس كالكلب و الخنزير و هى المنصورة عند أكثر

ص: ٢٤٨

أصحابه، و القول الراجح هو طهارة الشعور كلها، الكلب و الخنزير و غيرهما، بخلاف الريق، و على هذا فإذا كان شعر الكلب رطباً و أصاب ثوب الإنسان فلا شيء عليه، كما هو مذهب جمهور الفقهاء أبى حنيفة، و مالك، و أحمد فى إحدى الروايتين عنه «١».

أما الشيعة فيذهبون إلى أن الكلب نجس بالإجماع سواء، أ كان شعره أم ريقه، و يوجبون غسل ما ولغ به من الأوانى ثلاث مرات، أولهن بالتراب، و كذلك الخنزير نجاسته إجماعاً، و يجب غسل الإناء الذى شرب منه بالماء سبع مرات.

و الشافعى يوافقهم فى القول بالنجاسة مطلقاً، و كذلك أحمد فى إحدى الروايتين، و كذلك أبو حنيفة إلا أنه يختلف فى القول بطهارة شعره كما نقل عنه.

أما مالك فخالف فى هذه المسألة جميع فقهاء الإسلام، و ذهب إلى أن الكلب طاهر كله، و سيأتى بقية الكلام حول رأيه فى الكلب، و حرمة أكله و حليته.

الميتة:

نجسة من كل ماله نفس سائلة، حلالاً كان أو حراماً، و كذا أجزاؤها المبانة منها، و إن كانت صغاراً، عدا ما لا تحله الحياة فيها، كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار، و المخالب و الريش و السن، و البيضة إذا اكتست القشر الأعلى.

و هذا الحكم مجمع عليه عند الشيعة، تبعاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام، فلا يجوز استعمال جلد الميتة و لا يطهرها شيء، و الروايات بذلك عنهم عليهم السلام كثيرة، و هذا هو رأى عمر بن الخطاب و ابنه عبد الله و عائشة، و من أئمة المذاهب أحمد بن حنبل فى أشهر الروايتين عنه، و مالك ابن أنس؛ و نجاسة جلد الميتة وقع فيه الاختلاف و الأقوال فيه سبعة.

الأول: قول الشيعة و هو أن نجاسته عينية لا تطهر.

الثانى: أن جميع جلود الميتة تطهر بالدباغ ظاهراً و باطناً إلا الكلب و الخنزير و المتولد من أحدهما، و هو مذهب الشافعى.

---

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٣٧ - ٣٨.

ص: ٢٤٩

الثالث: يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم، و لا يطهر غيره، و هو مذهب الأوزاعى و ابن المبارك و أبى ثور و إسحاق بن راهويه.

الرابع: يظهر جلود جميع الميتات بالدباغ إلا الخنزير، و هو مذهب أبى حنيفة، و خالفه أبو يوسف فقال: إن جلد الخنزير يطهر بالدباغة و يجوز بيعه، و الانتفاع به و الصلاة فيه «١».

الخامس: يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة، من غير فرق بين مأكول اللحم و غيره إلا أنه يظهر ظاهره دون باطنه، فلا ينتفع به فى المائعات، و هذا محكى عن مالك أيضا.

السادس: يظهر الجميع حتى الكلب و الخنزير ظاهرا و باطنا قال النووى: و هو مذهب داود و أهل الظاهر. و حكى عن أبى يوسف كما تقدم.

السابع: أنه ينتفع بجلود الميتة و إن لم تدبغ، و يجوز استعمالها فى المائعات و اليابسات قال النووى: و هو مذهب الزهرى.  
أجزاء الميتة:

اختلفوا فى أجزاء الميتة مما تحله الحياة و ما لا تحله، و من حيث الطهارة و النجاسة.

ذهب الشافعية إلى نجاسة جميع أجزاء الميتة من لحم و عظم و شعر و وبر و غير ذلك، لأنها تحلها الحياة عندهم.

و خالفهم بقية المذاهب، و لكنهم اختلفوا فى تحديد ما لا تحله الحياة.

قال الحنفية: إن لحم الميتة و جلدها مما تحله الحياة فهما نجسان، بخلاف نحو العظم و الظفر و المنقار و المخلب، و الحافر و القرن و الظلف و الشعر، إلا شعر الخنزير، فإنها طاهرة لأنها لا تحلها الحياة، و استدلوا بقوله صلى الله عليه و آله و سلم فى شاة ميمونة:

(إنما حرم أكلها) و فى رواية «لحمها».

و المالكية قالوا: إن أجزاء الميتة التى تحلها الحياة هى اللحم و الجلد و العظم

---

(١) غنية المتملى ص ٧٤.

و الحنابلة قالوا: إن جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة، فهي نجسة إلا الصوف و الشعر و الوبر، فإنها طاهرة، و استدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى: وَ مِنْ أَصْوَافِهَا وَ أَوْبَارِهَا وَ أَشْعَارِهَا أَثَانًا وَ مَتَاعًا إِلَى حِينٍ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا يَعْمُ حَالَتِي الْحَيَاةِ وَ الْمَوْتِ، وَ قَيْسُ الرِّيشِ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

الخارج من الميتة:

و اختلفت المذاهب فى الخارج من الميتة من لبن و أنفحة و بيض رقيق القشر أو غليظه، و نحو ذلك مما كان طاهرا فى حال الحياة.

الحنفية قالوا: بطهارة ذلك، و هو قول أبى حنيفة، و خالفه أبو يوسف و محمد فذهبا إلى نجاسة اللبن و الإنفحة و قالوا: إن اللبن و إن كان طاهرا فى ذاته لكنه صار نجسا لمجاورة النجس «١».

الشافعية قالوا: بنجاسة اللبن فى الضرع، لأنه ملاق للنجاسة فهو كاللبن فى إناء نجس، و أما البيض فى الدجاجة الميتة فإن لم يتصلب قشره فهو كاللبن نجس، و إن تصلب قشره لم ينجس، كما لو وقعت بيضة فى شىء نجس «٢».

الدم:

قال الشيعة: إن الدم من كل نفس سائلة نجس. إنسانا أو غيره، كبيرا أو صغيرا، قليلا كان الدم أو كثيرا.

و أما دم ما لا نفس له كالسمك و البق و البرغوث، فطاهر، و يستثنى من الحيوان الدم المتخلف فى الذبيحة بعد خروج المتعارف، سواء أ كان فى العروق أم اللحم أو فى القلب أو الكبد.

و وافقهم الحنفية فى ذلك، إلا ما يروى عن أبى يوسف بأنه قال: بنجاسة دم السمك و به أخذ الشافعى، اعتبارا بسائر الدماء. و عند أبى حنيفة، و محمد أنه طاهر

---

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٦٣.

(٢) المهذب ج ١ ص ٢١.

ص: ٢٧١

لإجماع الأمة على إباحتها تناوله مع دمه، و كذلك الدم الذى يبقى فى العروق، و اللحم بعد الذبح طاهر عندهما، لأنه ليس بمسفوح.

و قال أبو يوسف إنه معفو عنه فى الأكل دون الثياب، لتعذر الاحتراز منه فى الأكل، و إمكانه فى الثوب «١».

و اختلفت الروايات عن مالك بن أنس فمنها أنه قال: ما قل من الدم أو كثر يغسل. و حصلها أن الدماء على ثلاثة أضرب: ضرب يسير جدا لا يجب غسله، و لا يمنع الصلاة، كقدر الأنملة و الدرهم، و ضرب ثالث كثير جدا يجب غسله، و يمنع الصلاة «٢».

و عن الشافعي القول بنجاسة الدم مطلقا، و فى دم السمك وجهان: الطهارة لأنه ليس أكثر من الميتة، و ميتة السمك طاهرة، و القول الثانى أنه نجس كغيره «٣».

و أما الدم الباقي على اللحم و عظامه من المذكاة فنجس. معفو عنه كما قال الحلبي. و معلوم أن العفو لا ينافى النجاسة «٤» و كذلك الكبد، و الطحال طهران، لأنهما ليسا بدم مسفوح.

و الحنابلة يقولون: بنجاسة جميع الدم إلا الكبد و الطحال و دم السمك، و أما دم البق و البراغيث و الذباب ففيها روايتان؛ و الدم المتخلف فى اللحم معفو عنه، و إن علت حمرة القدر «٥».

و على كل حال: فإنهم اتفقوا على نجاسة دم الحيوان و اختلفوا فى دم السمك، فمن قائل بطهارته، لأنه دم غير مسفوح، و لا ميتة داخله تحت عموم التحريم، جعل دمه كذلك، فأخرجه عن النجاسة كما أخرج الميتة قياسا عليها.

و منهم من قال بنجاسته على أصل الدماء، و هو قول مالك فى المدونة. و كذلك اختلفوا فى العفو عن قليل الدماء، فمن قائل بالعفو عن القليل، و من قائل بأن الدماء

---

(١) بدائع الصنائع ج ١ ص ٦١ و مراقى الفلاح ص ٤٦.

(٢) المنتقى ج ١ ص ٤٣.

(٣) المهذب ج ١ ص ٤٧.

(٤) نهاية المحتاج ج ١ ص ٢٢٢.

(٥) زوائد الكافي و المحرر على المقنع ص ١٣.

ص: ٢٧٢

حكمها واحد، لورود تحريم الدم مطلقا، و لم يفرق بين المسفوح و هو الكثير، و غير المسفوح و هو القليل، و لكل حجته و دليله، مما لا حاجة إلى التعرض لها.

الخمير:

و هو نجس بإجماع المسلمين، و إن الشيعة زادوا قيذا فقالوا: بنجاسة الخمر بل نجاسة كل مسكر مائع بالأصالة، و إن صار جامدا بالعرض فإنه يبقى على النجاسة، أما الجامد كالبنج و إن غلى و صار مائعا بالعرض، فهو طاهر و إن كان حراما. و بهذا قالت الشافعية؛ و أن البنج و الأفيون و الحشيشة و إن أسكرت فإنها طاهرة عندهم.

قال شهاب الدين المعروف بالشافعي الصغير: و ما وقع فى بعض شروح الحاوى من نجاسة الحشيشة غلط، و قد صرح فى المجموع: بأن البنج و الحشيش طاهران مسكران ... «١».

هذا ما دعت الحاجة إلى عرضه من مسائل الأعيان النجسة باختصار دون استقصاء. أما المطهرات فهي:

### المطهرات

اتفق المسلمون على وجوب إزالة النجاسة عن الأبدان و الثياب و المساجد، كما اتفقوا على أن الماء الطاهر يزيل النجاسة، و اختلفوا فيما سوى ذلك، كما اختلفوا فى كيفية التطهير. أما غير الماء من المائعات فاتفقت الشيعة، و المالكية، و الشافعية، و الحنابلة، بأنها لا تزيل حدثا و لا خبثا.

و أما الحنفية فقال أبو حنيفة: إن المائعات الطاهرة تحصل بها الطهارة الحقيقية.

و هى الطهارة من الخبث. و وافقه أبو يوسف، و لكنه فرق بين الثوب و البدن، فقال:

بأنها تطهر الثوب دون البدن. و خالف فى ذلك محمد بن الحسن و زفر.

و روى عن أبى يوسف: أنه لو غسل الدم عن الثوب بدهن أو سمن أو زيت، حتى ذهب أثره جاز.

فعلى قول أبى حنيفة و هو القول الأصح عندهم أن إزالة النجاسة تحصل بكل

---

(١) نهاية المحتاج للرملى ج ١ ص ٢١٨.

مزيل من المائع الطاهر، كالخل، و ماء الورد، و المستخرج من البقول. كما عدوا من المطهرات بغير الماء أن التدى إذا تنجس بالقيء فطهارته رضاع الولد له ثلاث مرات، و فم شارب الخمر يطهر بترديد ريقه و بلعه، و لحس الأصبع ثلاثا إذا تنجس.

و الخلاصة أنه لا خلاف فى تطهير الماء المطلق للنجاسة، أما المائع فالخلاف فيه من الحنفية، و هم كما ترى فى الخلاف حوله. أما بقية المطهرات فقد وقع الخلاف بين المذاهب كما و كيفا، فلنستعرض ذكر بعضها بموجز من البيان.

الشمس:

تطهر الأرض و كل ما لا ينقل من الأبنية، و ما اتصل بها من أخشاب و أعتاب و أبواب و أوتاد، و كذلك الأشجار و الثمار و النبات، و الخضروات و إن حان قطفها.

هذا هو المشهور عند الشيعة بشرط زوال عين النجاسة، و أن يكون المحل رطباً عند إشراق الشمس عليه، فإذا كانت الأرض النجسة جافة و أريد تطهيرها صب عليها الماء، فإذا بيس بالشمس عرفا و إن شاركها غيرها فى الجملة من ريح و غيره طهرت الأرض.

و الحنفية يكتفون بتطهير الأرض بمطلق الجفاف، و ذهاب أثر النجاسة عن الأرض بالشمس و غيرها «١».

و لكن عبارة القدورى تومى إلى اشتراط الجفاف بالشمس إذ يقول: و إذا أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس، و ذهب أثرها جازت الصلاة على مكانها، و لا يجوز التيمم عليها «٢».

و قال الفرغانى فى الهداية: و إن أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس و ذهب أثرها، جازت الصلاة على مكانها.

و استدل بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: (زكاة الأرض بيسها) و قال: و إنما لا يجوز التيمم بها، لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب، فلا تتأدى بما ثبت بالحديث «٣».

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣١٩ و مراقى الفلاح ص ٥٠.

(٢) القدورى ص ١١.

(٣) الهداية فى شرح بداية المبتدى ج ١ ص ٢١.

ص: ٢٧٤

و بهذا يظهر أنهم يتفقون مع الشيعة فى الجملة بتطهير الشمس للأرض النجسة.

أما المالكية و الشافعية، و الحنابلة فإنهم يخالفون فى ذلك.

الأرض:

تطهر باطن القدم و ما توقى به كالتعل و الخف و نحوهما، بالمسح بها، أو المشى عليها، بشرط زوال عين النجاسة بهما، هذا هو المشهور عند الشيعة، أو المجمع عليه.



و وافقهم الحنفية فى الجملة، قال الفرغانى: إذا أصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث، و العذرة، و الدم، و المنى فجفت فدلكه فى الأرض جاز، و هذا استحسان، و قال محمد رحمه الله لا يجوز و هو القياس إلا فى المنى ... الخ «١».

و أما الشافعية فإنهم يفتلون فيما إذا كانت النجاسة رطبة لم تطهرها الأرض و إن كانت يابسة فللشافعى قولان: ففى الإملاء و القديم أن الأرض تطهر أسفل الخف، مستدلا بما روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر نعليه، فإن كان بهما خبث فليمسحه فى الأرض. ثم ليصلّ فيهما «٢» و لأنه تتكرر فيه النجاسة، فأجزأ فيه المسح كموضع الاستنجاء.

أما المالكية فقد اختلفت الروايات عن مالك فى الخف، فقال مرة إنه يغسل.

و جعله مثل التوب المتنجس، و مرة قال: إنه لا يغسل، لأنه لا يمكن حفظ الخف من النجاسات، و يمكن حفظ التوب، مع أن الخف يفسده الغسل «٣».

أما الحنابلة فعن أحمد روايتان: إحداهما يجب غسل الخف، و الثانية يجزى ذلك فى الأرض «٤».

الاستحالة:

ذهب الشيعة إلى أن الاستحالة إلى جسم آخر هو مطهر، فيطهر الجسم النجس

---

(١) الهداية ج ١ ص ٢١.

(٢) المهذب ج ١ ص ٥٠.

(٣) المنتقى للباغى ج ١ ص ٤٥.

(٤) عمدة الحازم ص ١٤.

ص: ٢٧٥

أو المتنجس إذا أحواله النار رمادا، أو دخانا أو بخارا، إلى غير ذلك مما ذكر فى كتب الفقه و الحنفية يوافقونهم فى كثير من موارد الاستحالة.

و الشافعية قالوا: لا يطهر شىء من النجاسات بالاستحالة إلا شيئان: أحدهما جلد الميتة إذا دبغ. و الثانى الخمر إذا استحوالت بنفسها خلًا فتطهر بذلك.

و وافقهم الحنابلة فى استحالة الخمر خلا، لأن عندهم لا يطهر شىء من النجاسات بالاستحالة إلا الخمر إذا انقلبت بنفسها، فإن خللت قیل تطهر و قیل لا تطهر.

و الجميع يتفقون مع الشيعة فى طهارة الخمر إذا انقلبت خلا.

الديغ:

و من المطهرات الديغ فإذا دبغت جلود الميتة بالدباغة الحقيقية كالعفص، و قشور الرمان، أو بالدباغة الحكمية كالترتيب و التشميس، و الإلقاء فى الهواء، فهى طاهرة عند الحنفية، و تجوز بها الصلاة إلا جلد الخنزير، و جلد الآدمى «١».

و وافقهم الشافعية فى طهارة الديغ فى الجملة إلا أن لهم شرائط فى ذلك، و تطهر الجلود كلها بالدباغ عندهم إلا الكلب و الخنزير.

و اتفقت الشيعة، و الحنابلة، و المالكية، على عدم تطهير جلد الميتة بالدباغ، و كذلك الذكاة مطهرة للجلود و إن كانت غير مأكولة اللحم عند الحنفية.

أما عند مالك إن الذكاة تعمل إلا فى الخنزير.

و عنده: إذا ذكى سبع أو كلب فجلده طاهر يجوز بيعه، و الوضوء فيه و إن لم يدبغ، أما اللحم فعند أبى حنيفة إنه محرم و عند مالك إنه مكروه.

الفرك و المسح:

ذهبت الحنفية إلى نجاسة المنى و لكنه يطهر الثوب منه بالفرك إن كان يابساً، و يغسل إن كان رطباً.

أما إذا كان على البدن فهل يكون حكمه حكم الثوب؛ المروى عن أبى حنيفة

---

(١) مراقى الفلاح ص ٥٠.

أنه لا يطهر البدن من المنى إلا بالغسل، و ذكر الكرخى إنه يطهر «١».

و الحنفية لعلهم ينفردون بهذا الحكم عن جميع المذاهب. فالشيعة يحكمون بنجاسة المنى، و لا يطهر إلا بالماء و وافقهم المالكية.

و أما الشافعية فقالوا: بطهارة منى الآدمي، و وافقهم الظاهرية، و البصاق مثله فلا تجب إزالته «٢».

أما الحنابلة فإنهم يوافقون الشافعية في طهارة المنى، و إن اختلفت الروايات فيه، قال الخرقى: و المنى طاهر. و هى الرواية الصحيحة اختارها الوالد السعيد و شيخه، و بها قال الشافعي و داود، لما روى ابن عباس رضى الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن المنى يصيب الثوب؟ فقال صلى الله عليه و آله و سلم: إنما هو بمنزلة البصاق و المخاط، و إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو اذخرة.

و نقل الخرقى رواية أخرى: إنه كالدّم. و قال أبو بكر فى (التنبيه) إن كان رطبا غسل، و إن كان يابساً فرك، فمتى لم يفعل و صلى فيه أعاد الصلاة، و به قال أبو حنيفة و قال مالك يغسل المنى بكل حال «٣».

فالحنابلة تختلف عندهم الروايات فى المنى، و لكن العمل عندهم على أنه طاهر، و أما الفرك أو الغسل فهو اختيار أبى بكر عبد العزيز غلام الخلال، و قد أخذ بحديث عائشة إذ قالت: أمرنى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بغسل المنى من الثوب، إذا كان رطبا، و بفركه إذا كان يابساً.

و هذا الحديث غريب لا أصل له كما نص عليه كثير من الحفاظ. و على كل حال: فإن الحنفية ينفردون بالتطهير بالفرك و هو عندهم من المطهرات.

و ذهب الحنفية إلى أن النجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف اكتفى بمسحهما «٤» و المروى عن مالك أن السيف يطهر بالمسح «٥».

---

(١) الرحمة فى اختلاف الأئمة بهامش الميزان ج ١ ص ١١.

(٢) المحلى ج ١ ص ١٢٥.

(٣) مسائل عبد العزيز غلام الخلال ص ١٦.

(٤) مراقى الفلاح ص ٤٧.

(٥) المنتقى ج ١ ص ٥١.

ص: ٢٧٧

و قد عد بعض الحنفية المطهرات إلى نيف و ثلاثين و جعلوا منها طهارة القطن بالندف و الحنطة المتنجسة بالقسمة، و التصرف و الأكل و غير ذلك «١».

و الخلاصة أن المذاهب تختلف في تعداد المطهرات و كيفية التطهير، و عدد الأعيان النجسة، و قد تعرضنا لذكر البعض و لا يتسع الوقت لبسط الكلام فيها، كما أننا لم نتعرض لبقية المطهرات عند الشيعة كالانتقال، و الإسلام إذ هو مطهر للكافر؛ و التبعية كطهارة ولد الكافر لأبيه، و استبراء الحيوان الجلال، إذ الإطالة تدعو إلى اتساع الموضوع.

و سيأتي في لباس المصلي ما له صلة بالموضوع، من حيث العفو عن قليل النجاسة، دون كثيرها و التفصيل في ذلك.

و سنوضح هناك آراء المذاهب في إزالة النجاسة عن بدن المصلي و مكانه و ثوبه، هل هي واجبة أم مستحبة؟. أما ما يتعلق بهذا الباب، و ما يلحق به من الكلام حول المياه، و أقسامها، و الأسار و أحكامها، و غير ذلك فقد تركناه اختصاراً.

و لننتقل الآن إلى البحث عن الصلاة، و واجباتها، و شروطها، و أحكامها و ما يتعلق بالموضوع من اتفاق، و افتراق بين المذاهب، و سنبدل قدر الاستطاعة جهدنا، في بيان أهم المسائل و من الله نستمد التوفيق.

---

(١) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٢٣.

ص: ٢٧٩

الصلاة

فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا [النساء: ١٠٣] قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ يُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَ عَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْعُ فِيهِ وَ لَا خِيَالٌ [إبراهيم: ٣١] اتل ما أوحى إليك من الكتابِ وَ أقمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ وَ لَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ [العنكبوت: ٤٥]

تمهيد:

الصلاة لغة: هي الدعاء.. و الصلاة من الله تعالى الرحمة. و شرعاً: الأعمال المخصوصة بأداء المكتوبة أو الفرض.

الصلاة أحب الأعمال إلى الله تعالى، و هي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فإن قبلت قبل ما سواها و إن ردت رد ما سواها.

و قد ورد في الحث عليها و الاهتمام بها، و تهويل العقوبة على تركها من الشارع المقدس أخبار سارت مسار الأمثال، و اشتهرت في الأمة شهرة عظيمة كقوله صلى الله عليه و آله و سلم:

«الصلاة عمود الدين إن قبلت قبل ما سواها و إن ردت رد ما سواها».

ص: ٢٨٠

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ليس منى من استخف بصلاته».

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته».

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون و هامان و كان حقا على الله أن يدخله النار مع المنافقين».

و كان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جالسا فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه و سجوده فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: نقر كنقر الغراب!؛ لئن مات هذا و هكذا صلاته ليموتن على غير دينى.

إلى كثير من وصاياہ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و هى أكثر من أن تحصى.

و لما دنت الوفاة من الإمام الصادق عليه السلام قال: أجمعوا كل من بينى و بينه قرابة، فلما اجتمعوا نظر إليهم و قال: إياكم و ظلم من لا يجد عليكم ناصرا إلا الله، و إن شفاعتنا لا تنال مستخفا بالصلاة.

و لا يمكن حصر ما ورد من الحث عليها و وجوب المحافظة على إقامتها من الشارح المقدس فى الكتاب العزيز و سنة الرسول الأعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

و لم يكن ذلك الاهتمام منه و شدة تأكيده لإقامة هذا الفرض و أداء هذا الواجب لغرض يعود إليه أو غاية تتوول بالمنفعة عليه، و إنما هو لما يعلم فيه من ضمان الصالح العام، و حفظ نظام الجامعة البشرية إذ وصفها تعالى: بأنها تنهى عن الفحشاء و المنكر، إذ هى صلة بين العبد و بين ربه، و مناجاة المخلوق لخالقه، اعترافا له بالعبودية، و إقرارا له بالوحدانية، و تقريبا إليه تعالى، و طلبا لمرضاته، و خوفا من سخطه و عقوبته، و كل ذلك يمنح الإنسان قوة الإرادة، و رسوخ ملكة ضبط النفس عن الرذائل، و ترويضها على الفضائل، و ناهيك بما وراء ذلك من النفع العام، و ما يؤول إليه من الصلاح بما ينفع المجتمع فى النظام، و عدم الجرأة على ارتكاب ما حرمه تعالى؛ و كم بها من فوائد و فوائد، فهى سعادة فى الدنيا بحصول الكرامة، لأنها تؤدى إلى التقوى: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ و سعادة فى الأخرى، لأنها تؤدى إلى دخول الجنة و نعم أجر المتقين.

و لا خلاف بين جميع المسلمين فى وجوب الصلاة، و إن جحودها مخرج عن الإسلام.

و اختلفوا فى حكم تارك الصلاة لا عن إنكار و جحود، بل تهاونا و كسلا،

ص: ٢٨١

فذهب مالك، و الشافعى، إلى أنه لا يكفر بل يفسق، فإن تاب و إلا قتلناه بالسيف حدا، كالزانى المحصن.

و ذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، و هو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، و به قال عبد الله بن المبارك، و إسحاق بن راهويه.

و ذهب أبو حنيفة و جماعة من أهل الكوفة، و المزنى صاحب الشافعى: إلى أنه لا يكفر، و لا يقتل بل يعزر و يحبس حتى يصلى، و لكل منهم دليل لما يذهب إليه فى احتجاجه، و لا مجال لذكر ما احتج كل طرف لما ذهب إليه و تجد ذلك مفصلا فى محله من كتب الفقه «١».

و الشيعة يحكمون بكفر كل من أنكر ضرورة من ضروريات الدين، أما المتهاون و المتكاسل فقيل يؤدب بما يراه الحاكم الشرعى، فإن ارتدع. و إلا أدبه ثانية فإن تاب، و إلا أدبه ثالثا، و إن استمر قتل فى الرابعة «٢».

و قال المحقق الحلى: من ترك الصلاة مستحلا قتل إن كان ولد مسلما، و استتيب إن كان أسلم عن كفر، فإن امتنع قتل، فإن ادعى الشبهة المحتملة درىء عنه الحد.

و إن لم يكن مستحلا عزر، فإن عاد ثانية عزر و إن عاد ثالثة قتل، و قيل بل يقتل فى الرابعة «٣».

و على كل حال: فلا خلاف بين المسلمين فى وجوب الصلاة على كل مكلف، جامع لشرائط التكليف.

كما لا خلاف بينهم فى أن الصلاة تنقسم إلى واجبة و مندوبة، و الصلاة الواجبة أهمها الفرائض الخمس اليومية، و أنها أحد الأركان التى بنى عليها الإسلام، و لنقتصر هنا على ذكر بعض ما يتعلق بها من شروط و مقدمات، و جملة من أحكامها، مقتصرين على أهم المسائل المتعلقة بها، و ما وقع فيها من اتفاق و افتراق بين المذهب الشيعى

---

(١) نيل الأوطار للشوكانى، و المحلى لابن حزم، و البداية للقرطبي، و رحمة الأمة لعبد الرحمن الدمشقى و غيرها.

(٢) كشف الغطاء للشيخ جعفر الكبير تحت عنوان حكم تارك الصلاة.

(٣) شرائع الإسلام ج ١ ص ٣٥.

ص: ٢٨٢

و المذاهب الأخرى، أو بينها أنفسها، و نحن نحاول الاختصار فى الموضوع قدر الاستطاعة إلا بما تدعو الحاجة إليه فى الإطالة للموضوع، و من الله نطلب التوفيق، و هو المسدد للصواب.

الصلاة اليومية:

لا خلاف بين المسلمين بأن الصلاة اليومية خمس، و عدد ركعاتها سبع عشرة ركعة: الصبح ركعتان، و الظهر أربع، و العصر مثلها، و المغرب ثلاث، و العشاء أربع، و فى السفر و الخوف تقصر الرباعية، فتكون ركعتين.

هذا ما عليه إجماع المسلمين فى عدد الركعات الواجبة، و الفرائض الموقته إلا ما ينقل عن أبى حنيفة، بأنه يذهب إلى وجوب صلاة الوتر، و هى عنده ثلاث ركعات بتسليمه واحدة، و وقتها بعد العشاء مرتبة عليها، فلا يجوز إتيانها قبل العشاء و آخر وقتها ما لم يطلع الفجر، و يجب فيها التقنوت، و لا تتعين فيها قراءة، و بهذا تصبح الصلاة اليومية الواجبة عند أبى حنيفة ست صلوات.

و قد اختلفت الروايات عنه فى ذلك، فروى يوسف بن خالد عن أبى حنيفة أنه قال: صلاة الوتر واجبة. و روى حماد بن زيد عنه بأنه قال: إن الوتر فرض. و فرق بين الواجب و الفرض عندهم.

و روى نوح بن أبى مريم: أن أبا حنيفة قال: بأن الوتر سنة و بهذا أخذ أبو يوسف، و قال: إن الوتر سنة مؤكدة أكد من سائر السنن الموقته.

و أما سقوط الركعتين فى السفر فعليه إجماع المسلمين، إلا أن الخلاف واقع فى كيفية سقوطهما، هل هو على سبيل الوجوب كما تقول به الشيعة، و وافقهم أبو حنيفة و جميع الكوفيين، أم أنه غير واجب، بل هو على سبيل الرخصة لا العزيمة كما سنذكره؟.

الوقت:

لا خلاف بين المسلمين بأن الصلاة موقته بأوقات لا يجوز للمكلف تقديمها عليها، أو تأخيرها عنها، و إنما الخلاف بينهم فى تحديد أوقات الصلاة بعد دخولها

ص: ٢٨٣

و اختصاص كل فريضة بوقتها، و اشتراكها مع اللاحقة فيه، و بيان الوقت المختار و غيره.

و قد أجمعوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس، و أنها تجب بالزوال وجوبا موسعا إلى أن يدخل وقت العصر، فيتعين الوقت لها.

أما أبو حنيفة فإنه قال: بأن وجوب صلاة الظهر متعلق بآخر وقتها، و أن الصلاة فى أوله نفل «١».

و كذلك اتفقوا على أن وقت المغرب من غروب الشمس، و يدخل وقت العشاء بعد مضى وقت المغرب، على اختلاف فى تعيين وقت العصر و العشاء من حيث الاختيار و الاضطرار.

فالشيعة يقولون: وقت الظهرين من الزوال إلى المغرب، و تختص الظهر من أوله بمقدار أدائها، كما تختص العصر من آخره كذلك.

و وقت العشاءين للمختار من المغرب إلى نصف الليل، و تختص المغرب من أوله بمقدار أدائها، كما يختص العشاء بآخره كذلك، و ما بين الزوال و الغروب، و بين الغروب و نصف الليل، وقت مشترك.

و وقت صلاة الصبح: من طلوع الفجر الصادق، إلى طلوع الشمس.

و المراد من اختصاص الظهر و المغرب بأول الوقت، أنه لو صلى العصر أو العشاء عمداً أو سهواً، بأول الوقت فلا تصح صلاته، كما أنه إذا صلى الظهر و لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فلا تصح صلاته، بل يصلى العصر، و يقضى الظهر. كما أنه يجب الترتيب بأن يقدم الظهر على العصر، و المغرب على العشاء.

و بقية المذاهب يتفقون مع الشيعة فى كثير من أحكام الوقت، و يختلفون فى بعضها.

فالحنفية يرون أن أول وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها إذا صار ظل شيء مثليه سوى فى الزوال.

و خالف أبو يوسف و محمد فقالا: إذا صار الظل مثله، و أول وقت العصر إذا

---

(١) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ج ١ ص ٤٧.

ص: ٢٨٤

خرج وقت الظهر على القولين، و أول وقت المغرب إذا غربت الشمس، و آخر وقتها ما لم يغيب الشفق، و اختلف أبو حنيفة و أصحابه فى الشفق، فقال أبو حنيفة: إن الشفق هو البياض الذى فى الأفق بعد الحمرة، و قال أصحابه هو الحمرة.

و أول وقت العشاء إذا غاب الشفق، و آخر وقتها ما لم يطلع الفجر «١».

و المالكية و الحنابلة يجعلون لكل صلاة وقتين، وقت اختيار و وقت اضطرار، على خلاف فى تحقيق الوقت فى زيادة الظل عند المالكية «٢».

و عند الشافعية أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، و زاد أدنى زيادة، و آخره إذا صار ظل كل شيء مثليه، ثم يذهب وقت الاختيار و يبقى وقت الجواز و الأداء إلى غروب الشمس، و قال أبو سعيد الاصطخرى: إذا صار ظل كل شيء مثليه، فاتت الصلاة، و يكون ما بعده وقت القضاء.

و أول وقت المغرب من غروب الشمس بمقدار أدائها.

و أول وقت العشاء إذا غاب الشفق و هو الحمرة، و قال المزنى: الشفق البياض «٣» كما أنه يجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت.

القبلة:



استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الواجبة، بإجماع المسلمين، لقوله تعالى:

قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ [البقرة: ١٤٤].

والقبلة هي الكعبة - زادها الله شرفا - و من كان قريبا منها، فعين الكعبة قبلته بإجماع المسلمين، أما البعيد عنها فقبل إن المسجد الحرام قبلة من في الحرم، و الحرم من بعد عن المسجد.

و المشهور عند الشيعة أن البعيد عن الكعبة قبلته جهتها لا عينها، لأن ذلك متعذر، و وافقهم الحنفية، و المالكية، و الحنابلة.

قال في ملتقى الأبحر: و قبلة من بمكة عين الكعبة و من بعد جهتها، فإن جهتها

---

(١) الهداية ج ١ ص ٢٤.

(٢) المختصر للشيخ خليل بن إسحاق ص ١٥.

(٣) المهذب للشيرازي ج ١ ص ٥٢.

ص: ٢٨٥

و لم يجد من يسأله عنها تحرى و صلى، فإن علم بخطئه بعدها لا يعيد «١».

و قال في الجوهرة الزكية: و استقبال القبلة و هي الكعبة البيت الحرام، فيجب استقبال عينها على من بمكة، و جهتها على من كان خارجا عنها «٢».

و في عمدة الفقه: أن المصلي إن كان قريبا من الكعبة لزمته الصلاة إلى عينها، و إن كان بعيدا فإلى جهتها، و إن خفيت القبلة في الحضر سأل و استدل بمحاريب المسلمين، و إن أخطأ فعليه الإعادة، و إن خفيت في السفر اجتهد و صلى، و لا إعادة عليه «٣».

أما الشافعي فاشتراط التوجه إلى عين الكعبة، و إن ذلك فرض كما جاء في كتاب الأم.

و قال المزني: إن الفرض هو الجهة، لأنه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل، لأن فيهم من يخرج عن العين «٤».

و قال الدمياطي: يجب استقبال عين القبلة، فلا يكفي جهتها خلافا لأبي حنيفة، إلا في حق العاجز «٥».

و كيف كان فإن المذاهب أكثرها تتفق فى استقبال القبلة، و لا خلاف إلا من الشافعى، إذ اشترط استقبال العين دون الجهة، و خالفه صاحبه المزنى فى ذلك.

و أجمع العلماء على أن من ترك الاستقبال أعاد فى الوقت و خارجه، و قال أبو حنيفة: بأن من ترك الاستقبال متعمدا فوافق ذلك الكعبة، فهو كافر بالله تعالى «٤».

ستر العورة:

ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع، و هو شرط فى صحة الصلاة إلا عند مالك فإنه قال: إنه واجب و ليس بشرط فى صحة الصلاة.

---

(١) ملتقى الأبحر للشيخ إبراهيم الحنفى ص ١١.

(٢) الجوهرة للشيخ أحمد بن تركى المالكى ص ١١٠.

(٣) عمدة الفقه لابن قدامة الحنبلى ص ١٧.

(٤) المهذب للشيرازى ج ١ ص ٦٧.

(٥) الفتح المبين ج ١ ص ١٢٣.

(٦) غنية المتملى فى شرح منية المصلى ص ١١٣.

ص: ٢٨٤

و اختلفوا فى تحديد العورة من الرجل و المرأة فحد العورة من الرجل عند أبى حنيفة ما بين السرة و الركبة «١».

و عند الشافعى كذلك، إلا أن الركبة و السرة ليستا من العورة، و من أصحابه من ذهب إلى أنهما من العورة «٢».

و عن مالك و أحمد روايتان: إحداهما ما بين السرة و الركبة، و الأخرى أنهما القبل و الدبر.

و أما عورة المرأة الحرة، فقال أبو حنيفة: كلها عورة إلا الوجه، و الكفين، و القدمين «٣».

و قال مالك و الشافعى: إنها كلها عورة إلا وجهها و كفيها.

و عند الحنابلة: أن الحرة جميعها عورة إلا الوجه و فى الكفين روايتان عن أحمد. و أما الأمة فعورتها كعورة الرجل، و عن أحمد رواية أنها الفرجان فقط «٤».

و قال مالك و الشافعى: إن عورة الأمة كعورة الرجل. و قال بعض أصحاب الشافعى: إن الأمة كلها عورة، إلا مواضع التقليل، و هى التى تقلب فينظر باطنها و ظاهرها عند الشراء، و الأصح عندهم أنها ما بين السرة و الركبة كعورة الرجل «٥».

أما عند الشيعة: فعورة الرجل التى يجب سترها فى الصلاة هى عورته فى حرمة النظر.

أما المرأة فكلها عورة حتى الرأس و الشعر فيجب ستره فى الصلاة، ما عدا الوجه بالمقدار الذى يغسل فى الوضوء، و عدا الكفين إلى الزندين، و القدمين إلى الساقين، و لا بد من ستر شيء مما هو خارج عن الحدود من غير فرق بين الحرة و الأمة، نعم لا يجب على الأمة ستر الرأس و شعره و العنق.

و ستر العورة مع الاختيار واجب فى الصلاة و توابعها من الركعات الاحتياطية

---

(١) الهداية ج ١ ص ٢٨.

(٢) المهذب ج ١ ص ٦٤.

(٣) رحمة الأمة ج ١ ص ٥٣.

(٤) عمدة الحازم لابن قدامة ص ١٨.

(٥) منهاج الطالبين للنووى ج ١ ص ١١.

ص: ٢٨٧

و الأجزاء المنسية، حتى مع الأمن من الناظر.

أما لباس المصلى مطلقا فيشترط فيه أمور، على خلاف بين المذاهب فى ذلك، و شروطه هى:

الطهارة:

اتفقت المذاهب الإسلامية على اشتراط الطهارة فى لباس المصلى، فلا تصح الصلاة فى النجس أو المتنجس إلا ما عفى عنه.

و قد اختلفت أقوال العلماء فى قليل النجاسات على ثلاثة أقوال: فمنهم من قال: إن قليلها و كثيرها سواء، و بهذا قال الشافعى. و قد فصل الشافعية القول فى ذلك، إذ النجاسة لا بد أن تكون من الدماء أو غيرها، فإن كانت من الدماء فلا يعفى عن قليله و كثيره إلا أن يكون دم برغوث و غيره مما يشق الاحتراز منه.

و أما غير الدم: فإن كانت النجاسة بقدر يدركه الطرف لم يعف عنه، و إن كان لا يدركه الطرف ففيه تفصيل فى العفو عنه و عدمه «١».

و القول الثانى: إن قليل النجاسات معفو عنه، و حدوده بقدر الدرهم البغلى، و بهذا قال أبو حنيفة، و عنده إذا كانت النجاسة بقدر الدرهم، و كانت متراكمة بذلك المقدار بحيث لو بسطت لعمت جميع الثوب، فإنه لا يجب غسلها «٢».

و قال صاحبه محمد بن الحسن: إذا كانت النجاسة ربع الثوب فما دونه جازت به الصلاة.

و القول الثالث: إن قليل النجاسة و كثيرها سواء، إلا الدم، و مذهب الشيعة أن ما كان منه أقل من الدرهم البغلى معفو عنه، بشرط أن لا يكون دم نجس العين، أو دم حيض أو استحاضة أو نفاس، كما عفى عندهم عن دم الجروح و القروح مع السيلان، و مع ضيق الوقت، و حصول المشقة بالإزالة أو التبديل، و لا فرق بين أن يكون ذلك فى الثوب أو البدن، و وافقهم بعض الشافعية فى ذلك «٣».

---

(١) المهذب للشيرازى ج ١ ص ١٠.

(٢) المنتقى ج ١ ص ٤٣.

(٣) ضوء الشمس لأبى الهدى ج ١ ص ١٦٠.

ص: ٢٨٨

كما عفى عن ثوب المريبة للصبى، إذا لم يكن عندها غيره، بشرط غسله فى اليوم و الليلة، و لا يتعدى العفو عن نجاسة البول إلى غيره، كما أنه مختص بالثوب دون البدن، و كذلك عفى عما لا تتم به الصلاة على تفصيل فى محله.

و أما المالكية فمذهب مالك أن النجاسات قليلها و كثيرها سواء، إلا الدم، فإن قليله مخالف لكثيره، و الدماء عنده كلها سواء، دم الحوت و غيره، إلا دم الحيضة فاختلفت أقواله: فمرة أنه كسائر الدماء يعفى عن قليله، و أخرى أن قليله و كثيره سواء تجب إزالته.

و أما مقدار الدم اليسير المعفو عنه عند مالك فقيل: إنه إذا كان قدر الدرهم فلا تعاد منه الصلاة، و قيل إنه يعفى عنه إذا كان بقدر الخنصر «١».

و روى أبو طاهر عن ابن وهب: أن من صلى بدم حيضة، أو دم ميتة، أو بول أو رجيع، أو احتلام، فإنه يعيد أبدا.

و قد وقع الخلاف عند المالكية في وجوب إزالة النجاسة، هل هي واجبة وجوب الفرائض، و يكون من صلى بها عامدا ذاكرا أعاد؛ أم أنها من السنن، فيكون من صلى بها عامدا أثم و لا إعادة عليه.

و عند الحنابلة أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي و ثوبه و موضع صلاته شرط، إلا المعفو عنها كيسيير الدم و نحوه، و إن صلى و عليه نجاسة لم يكن يعلم بها، أو علم بها ثم نسيها فصلاته صحيحة، و إن علم بها في الصلاة أزالها و بنى على صلاته «٢».

الإباحة:

أن يكون مباحا، فلو صلى في الثوب المغصوب بطلت صلاته عند الشيعة من غير فرق بين الساتر و غيره، و ما لا تتم به الصلاة و غيره بشرط العلم بالغصبية، كما لا فرق في الغصب بين أن يكون عين المال مغصوبا أو منفعتة أو تعلق فيه حق الغير.

أما الحنفية فتصح عندهم الصلاة في الثوب المغصوب على كراهية «٣».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عمدة الفقه على مذهب الإمام أحمد ص ٢٦.

(٣) مراقى الفلاح ص ٧٨.

ص: ٢٨٩

و عند الشافعية أن المصلي لو أخذ الثوب قهرا من مالكة، - و إن كان لا يجوز- و صلى به صحت صلاته مع الحرمة «١».

و الحنابلة يتفقون مع الشيعة في بطلان الصلاة بالثوب المغصوب، فإذا صلى فيه عالما ذاكرا تجب عليه الإعادة «٢» و بطلان الصلاة في الثوب المغصوب هي الرواية الصحيحة عن أحمد، و اختارها الخلال و قال: إنها صحيحة «٣».

و قال ابن قدامة: و من صلى في ثوب مغصوب أو دار مغصوبة لم تصح صلاته «٤» إلا أن أحمد أجاز صلاة الجمعة في مواضع الغصب، لأنها تختص بموضع معين، فالمنع من الصلاة فيه إذا كان غصبا يفضى إلى تعطيلها، و لهذا أجاز صلاة الجمعة خلف الخوارج و أهل البدع و الفجور «٥».

الحرير:

لا خلاف بين المسلمين فى حرمة لبس الحرير للرجال دون النساء، أما الصلاة فقد اختلفوا فى صحتها.

فذهب الشيعة إلى الحرمة مطلقا فى الصلاة و غيرها، فلو صلى الرجل فيه لا تصح صلاته. نعم يباح لهم لبسه فى الحرب أو للضرورة، كالبرد و المرض حتى فى الصلاة.

و وافقهم الحنابلة فى إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل و نقل صاحب البحر عنه أنه قال: من لم يجد غير الحرير يصلى عاريا.

و قد نص صاحب الروض الندى على لزوم إعادة الصلاة فى الحرير، أو الذهب، و الفضة على الرجال «٦».

و أما الحنفية و الشافعية: فإنهم لا يرون بطلان الصلاة فيه، و لكن يكره ذلك،

---

(١) حاشية إعانة الطالبين للدمياطى ج ١ ص ١١٤.

(٢) الروض الندى ص ٦٥.

(٣) مسائل عبد العزيز الخلال ص ٧٨.

(٤) عمدة الفقه ص ١٦.

(٥) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٥٨٨.

(٦) الروض الندى ص ٦٥.

ص: ٢٩٠

لأن التحريم عندهم لا يختص بالصلاة، و لا النهى يعود إليها، فلم يمنع الصحة، كما لو غسل ثوبه من النجاسة بماء مغصوب، و كما لو صلى و عليه عمامة مغصوبة.

أما مالك فإن الصلاة لا تجزى عنده بالحرير، و تلزم لإعادة فى الوقت كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر فى الفتح.

و على كل حال: فإن الأخبار صريحة بحرمة لبس الحرير على الرجال.

روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: «أحل الذهب و الحرير للإناث من أمتى، و حرم على ذكورها».

رواه أحمد و النسائى و الترمذى، و صححه و أخرجه أبو داود و الحاكم.

و ذكر ابن حازم الهمداني أخبار جواز لبس الحرير، ثم ذكر الأخبار الناسخة لها، و منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: إنه ليس من لباس المتقين «١».

و جاء عن أهل البيت صلوات الله عليهم النهي عن الصلاة في الحرير حتى القلنسوة.

أما لبسه للمرض فاختلقت فيه أقوال العلماء: فعن الشافعية أنه يجوز إذا كان في السفر، لحديث أنس: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ رخص لعبد الرحمن بن عوف و الزبير في لبس الحرير لحكمة كانت فيهما، رواه الجماعة، أو للقمل كما عند الترمذي، و أن ذلك في غزاة لهما.

و منع مالك بن أنس ذلك مطلقا، و عن أحمد روايتان الجوز للمرض.

الذهب:

لا تصح الصلاة في الذهب عند الشيعة لباسا أو لبسا، كالكخاتم حلة أو حلية خالصا أو ممزوجا، تمت الصلاة به أو لا تتم كالزر و نحوه، فجميع ذلك مبطل لصلاة الرجال دون النساء، و أما لبسه في غير الصلاة حرام يؤثمون عليه.

قال الإمام الصادق عليه السلام: جعل الله الذهب في الدنيا زينة النساء فحرم على الرجال لبسه و الصلاة فيه.

---

(١) كتاب الاعتبار لابن حزم ص ٢٣٠.

ص: ٢٩١

أما بقية المذاهب فلا خلاف عندهم في حرمة لبسه، و إنما الخلاف في الصلاة فيه، قال ابن قدامة: و لا نعلم في تحريم ذلك على الرجال اختلافا إلا لعارض أو عذر. قال ابن عبد البر: هذا إجماع، فإن صلى فيه فالحكم فيه كالصلاة في الثوب الغصب «١».

الميتة:

و يشترط في لباس المصلى أن لا يكون من أجزاء الميتة التي تحلها الحياة، كما مر بيان ذلك و الخلاف فيه، و الشيعة يحكمون ببطلان الصلاة في شيء منها و كذلك الكلام فيما لا يؤكل لحمه، و لا فرق بين ذى النفس و غيره و بين ما تحله الحياة من أجزائه و غيره.

المكان:

يشترط في مكان المصلي أن يكون مباحا، فلا تجوز الصلاة في المكان المغصوب، عينا أو منفعة، للغاصب و لا لغيره، ممن علم بالغصب، و إن صلى عامدا عالما و الحال هذه كانت صلاته باطلة.

هذا ما عليه إجماع الشيعة. و وقع الخلاف بين المذاهب في هذه المسألة:

فمنهم من قال بالبطلان، و منهم من قال بالصحة. مع الكراهة و عدمها.

و قال في البحر الزخار: الشرط السادس إباحة المكان فيحرم المنزل الغصب إجماعا، و لا تجزى الغاصب و غيره، إذ المعصية نفس الطاعة، و لاقتضاء النهي الفساد، و عند الفريقين (الحنفية و الشافعية) تجزى من حيث كونها صلاة، و يعاقب للغصب.

ثم أجاب عن أدلتهم على الجواز بما لا حاجة إلى ذكره «٢».

و قد صرح الحنفية بالكراهة في الصلاة في أرض الغير بلا رضا، و لو ابتلى بين الصلاة في أرض الغير أو في الطريق، فإن كانت مزروعة أو لكافر فالطريق أولى و إلا فهي «٣».

---

(١) المغنى ج ١ ص ٥٨٨.

(٢) البحر الزخار ج ١ ص ٢١٨.

(٣) غنية المتملى ص ١٧٧ و مراقى الفلاح ص ٦٣.

ص: ٢٩٢

و في خزائن الفتاوى: الصلاة في أرض مغصوبة جائزة، و لكن يعاقب لظلمه، فإن كان بينه و بين الله تعالى يثاب، و ما كان بينه و بين العبد يعاقب «١».

و قد خالف بشر بن غياث المريسي أحد أئمة الحنفية، و ذهب إلى عدم جواز الصلاة في الأرض المغصوبة، أو في ثوب مغصوب، لأن الصلاة عبادة، لا تتأدى بما هو منهي عنه «٢».

و الشافعية يوافقون الحنفية في صحة الصلاة في الأرض المغصوبة، و إن كان اللبث فيها يحرم في غير الصلاة «٣».

و قال الرملى المعروف بالشافعى الصغير: الصلاة في الدار المغصوبة مظنة أن يثاب فاعلمها و أن لا يثاب، إذ يحتمل أن يعاقب على الغصب بحرمان ثواب العبادة، و أن يعاقب بغير الحرمان، فمن أطلق أنه لا يثاب قصد بالإطلاق الورع عن إيقاع الصلاة في المغصوبة، مريدا أنه قد لا يثاب، و من قال: يثاب أراد أنه لا مقتضى لحرمان الثواب كله بكونه عقوبة الغصب «٤».



و أنت خبير بما فى هذا القول من مخالفات للواقع، إذ الصلاة تقرب لله تعالى، و طلب لمرضاته، فكيف يتقرب إليه ما لا يحب، و تطلب مرضاته فيما يغضب على فعله، و هو الغضب، و التصرف فى أموال الناس. من دون طيب نفس، و لا يطاع الله من حيث يعصى، و النهى فى العبادة يقتضى الفساد؟!.

و عند الحنابلة أن الصلاة فى الدار المغصوبة لا تصح، لأن الصلاة قربة و طاعة، و هى منهى عنها على هذا الوجه، فكيف يتقرب بما هو عاص به، أو يؤمر بما هو منهى عنه؟.

و عن أحمد روايتان فى ذلك: الصحة و عدمها «٥» كما أنه حكم ببطلان الصلاة فى مواضع ورد النهى عن الصلاة فيها، كالمجزرة، و الحمام و المزبلة، و قارعة الطريق

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام على أفندى ج ١ ص ٤.

(٢) الكاسانى ج ١ ص ١١٦.

(٣) المهذب ج ١ ص ٦٤.

(٤) فتاوى الرملى بهامش فتاوى ابن حجر ج ١ ص ١١٦.

(٥) عمدة الحازم ص ٢٠ و المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٥٨٧.

ص: ٢٩٣

و معاطن الإبل، فى رواية عنه، و فى رواية أخرى أنه حكم بالكراهة كما تقول به سائر المذاهب الذين حملوا أخبار النهى على الكراهة.

مسجد الجبهة:

أجمع المسلمون على اشتراط الطهارة لموضع الجبهة فى السجود، إلا ما يروى عن أبى حنيفة فى إحدى الروايتين عنه: أنه ذهب إلى عدم اشتراط ذلك، و خالفه صاحبه أبو يوسف و محمد، و قولهما الأصح فى ذلك عند الحنفية «١».

و قد وقع الخلاف فيما يصح السجود عليه و فى أعضاء السجود هل هى سبعة أم ثمانية، يجعل الأنف واحدا منها؟ و هل السجود على الأنف واجب أم مستحب؟

و على القول بالوجوب فهل يجزى السجود عليه دون الجبهة، كما ذهب إليه أبو حنيفة و بعض أصحاب مالك أم لا يجزى «٢»؟.

إلى كثير من مسائل الخلاف فى هذا الموضوع، كالسجود على كور العمامة كما ذهب إليه أبو حنيفة و مالك، و أحمد فى إحدى الروايتين عنه.

و ذهب الشيعة إلى عدم الجواز، و وافقهم الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين عنه، لأنه لم يثبت عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه سجد على كور عمامته و كان ينهى عن ذلك.

نعم روى عبد الله بن محرر عن أبى هريرة: أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم سجد على كور عمامته. و هذا غير صحيح، لأن عبد الله متروك الحديث كما قال ابن حجر و أبو حاتم، و الدار قطنى، و قال البخارى: إنه منكر الحديث، و هو أحد قضاة الدولة، و لم يذكر علماء الرجال سماعه من أبى هريرة.

و قال الحافظ ابن حجر: لم يذكر عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه سجد على كور عمامته، و لم يثبت ذلك عنه فى حديث صحيح و لا حسن «٣».

و على كل حال: فالخلاف فى مسألة السجود فى عدة مواضع أهمها فيما يصح السجود عليه.

---

(١) حاشية الطحاوى على مراقى الفلاح ص ١١٤ و نور الإيضاح بهامش مراقى الفلاح ص ٣٧.

(٢) النووى فى شرح مسلم ج ٤ ص ٢٠٨.

(٣) شرح المواهب اللدنية للزرقانى ج ٧ ص ٣٢١.

ص: ٢٩٤

و الشيعة يشترطون فى مسجد الجبهة - مضافا إلى طهارته و إباحتها - أن يكون على الأرض أو ما أنبتته، من غير المأكول و الملبوس، و لا يجوز السجود على ما خرج عن اسم الأرض من المعادن، كالذهب، و الفضة، و لا على الملبوس من القطن و الكتان و غيرهما، مما يكون منه اللبس، و السجود على الأرض أفضل، لأنه أبلغ فى التواضع و الخضوع لله عز و جل.

الأذان و الإقامة:

اختلف العلماء فى الأذان و الإقامة، هل هما من الواجبات أم من السنن و المشهور عند الشيعة أنهما من السنن لا الواجبات، بل مستحبان استحبابا مؤكدا، و منهم من ذهب إلى الوجوب.

و وافقهم بالقول بالاستحباب مالك و أبو حنيفة، و الشافعى، فقالوا: بأنهما مستحبان لكل صلاة، فى الحضر و السفر، للجماعة و المنفرد، لا يجبان بحال «١».

و عن أحمد بن حنبل: انهما فرض كفاية و اختار أكثر أصحابه أنهما من السنن.

و قال بعض أصحاب الشافعي، و أصحاب مالك: بأنهما فرض كفاية. و عن مالك: إنما يجبان في مسجد الجماعة.

و عن محمد بن الحسن الشيباني القول بالوجوب، و قيل: إن المراد من قول أبي حنيفة انهما من السنن المؤكدة، أراد بذلك الوجوب، و لكن المشهور عند الحنفية أنهما من السنن لا الواجبات.

و لا فرق عندهم بين الأذان و الإقامة من حيث تكرار الألفاظ، و عند المالكية، و الحنابلة، و الشافعي: أن الإقامة بالإفراد إلا لفظ قد قامت الصلاة، فقال أحمد، و الشافعي: إنها مرتان «٢».

ألفاظ الأذان:

لا خلاف بين المسلمين بأن للأذان و هو الإعلام بدخول وقت الصلاة، ألفاظا

---

(١) الترهيب و الترغيب للمندري ج ١ ص ١٠٦ في التعليقة.

(٢) غنية المتملى ص ١٧٧.

ص: ٢٩٥

مخصوصة، و لكن الخلاف في لفظتين و هما: حى على خير العمل، بعد قول حى على الفلاح، كما يذهب إليه الشيعة.

و الثانية قول: الصلاة خير من النوم بعد قول: حى على الفلاح.

و صورة الأذان عند الشيعة بالإجماع: الله أكبر أربع مرات، أشهد أن لا إله إلا الله مرتان، و أشهد أن محمدا رسول الله مرتان، حى على الصلاة مرتان، حى على الفلاح مرتان، ثم حى على خير العمل مرتان، ثم الله أكبر مرتان، ثم لا إله إلا الله مرتان.

و الإقامة كذلك إلا أن فصولها مرتان، و قول لا إله إلا الله في آخرها مرة واحدة، و يزداد فيها بعد حى على خير العمل و قبل التكبيرات: قد قامت الصلاة مرتان.

و لا خلاف عند جميع المذاهب في ذلك إلا في أمرين.

١- تكرار الألفاظ في الأذان و الإقامة، فمنهم من يوافق الشيعة في ذلك، و منهم من يقول بأن الأذان مرتان، و الإقامة مثله، و منهم من يقول إن الأذان مرتان و الإقامة مرة، و عند المالكية أن التكبير الأول في الأذان مرتين.

٢- كلمة حى على خير العمل كما تذهب الشيعة إلى وجوبها، وكلمة الصلاة خير من النوم كما تذهب إليه بقية المذاهب، ولا بد لنا من الإشارة هنا حول ذلك. أما كلمة حى على خير العمل، فإن الثابت من طريق أهل البيت عليهم السلام أنها جزء من الأذان والإقامة، وقد قال الإمام زين العابدين عليه السلام: أنه هو الأذان الأول (أى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كما أخرجه البيهقي فى سننه الكبرى.

وقال الإمام الباقر عليه السلام: وكانت هذه الكلمة (حى على خير العمل) فى الأذان، فأمر عمر بن الخطاب أن يكفوا عنها مخافة أن تتبسط الناس عن الجهاد، ويتكلموا على الصلاة «١».

وحكى سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على شرح العنبر: عن عمر أنه كان يقول: ثلاث كن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحرمهن وأنهى عنهن: متعة الحج، ومتعة النكاح، وحى على خير العمل.

---

(١) البحر الزخار ج ١ ص ١٩٢.

ص: ٢٩٦

وروى البيهقي بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يؤذن بحى على خير العمل.

وقال ابن حزم: وقد صح عن ابن عمر وأبى أمامة أنه كانوا يقولون حى على خير العمل «١».

وروى المحب الطبرى فى أحكامه عن زيد بن أرقم: أنه أذن فى حى على خير العمل.

وقال الشوكانى: نقلا عن كتاب الأحكام: وقد صح لنا أن حى على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذن بها، ولم تطرح إلا فى زمان عمر. وهكذا قال الحسن بن يحيى «٢».

وروى محمد بن منصور فى كتابه الجامع عن أبى محذور، أحد مؤذنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول فى الأذان: حى على خير العمل.

وفى الشفاء عن هذيل بن بلال المدائنى قال: سمعت ابن أبى محذور يقول:

حى على خير العمل «٣».

وفيه أيضا عن الإمام على عليه السلام أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (إن خير أعمالكم الصلاة) وأمر بلالا أن يؤذن: حى على خير العمل.

وقال برهان الدين الشافعي في سيرته: و نقل عن ابن عمر و عن علي بن الحسين أنهما كانا يقولان: حتى على خير العمل. بعد حتى على الفلاح «٤».

و الخلاصة: أن الشيعة قد أجمعوا على لزوم الإتيان بلفظ: حتى على خير العمل، لأنها ثابتة على عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله و سلم و قد أمر أهل البيت عليهم السلام أتباعهم بذلك، فكانت شعارهم في جميع أدوار التاريخ.

و لا نود أن نطيل الكلام في هذا الموضوع، و قد أشرنا له في الجزء الأول من هذا الكتاب.

---

(١) المحلى ج ٣ ص ١٦٠.

(٢) نيل الأوطار ج ٢ ص ٣٢.

(٣) البحر الزخار ج ١ ص ١٩٢.

(٤) السيرة ج ٢ ص ١٠٥.

ص: ٢٩٧

و الأمر الثانى: هو كلمة الصلاة خير من النوم، و الشيعة لا يجيزون ذلك، و ذهب الشافعي في قوله الجديد إلى الكراهة.

إذ من المعلوم أن هذه اللفظة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و أول من جعلها فى الأذان عمر بن الخطاب.

جاء فى موطأ مالك أن المؤذن جاء عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائما فقال المؤذن: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها فى نداء الصبح «١».

و قال الإمام على عليه السلام عند ما سمع ذلك: لا تزيدوا فى الأذان ما ليس منه.

و أما ما يدعى من أن النبى صلى الله عليه وآله و سلم أمر بلالا أن يقول: الصلاة خير من النوم فى الأذان فهو غير صحيح لا يقره التحقيق، لأن الذى روى عن بلال ذلك هو عبد الرحمن بن أبى ليلى، و هذا غير صحيح، لأن ولادة عبد الرحمن كانت سنة ١٧ «٢» من الهجرة النبوية، و توفى سنة ٨٤ ه و وفاة بلال سنة ٢٠ من الهجرة، فكيف يصح أن يروى عن بلال و عمره ثلاث سنين، هذا شىء غريب؟! و ادعى أيضا أن بلالا أتى النبى صلى الله عليه وآله و سلم فوجده راقدا، فقال: الصلاة خير من النوم.

فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ما أحسن هذا اجعله في أذانك. وهذا لا يصح أيضا، لأن الراوى هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ٢٨٢ هـ عن أبيه زيد بن أسلم عن بلال؛ و عبد الرحمن ضعيف الحديث لا يعتمد عليه كما نص على ذلك أحمد، و ابن المدينى، و النسائى، و غيرهم.

هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن زيدا لم يسمع من بلال، لأن ولادة زيد كانت سنة ٦٦ هـ و وفاته سنة ١٢٦ هـ «٣».

فكيف يصح سماعه من بلال، و هو لم يولد إلا بعد وفاة بلال بست و أربعين سنة؟!!!!

---

(١) موطأ مالك فى هامش مصابيح السنة للبعوى ج ١ ص ٣٧.

(٢) تهذيب الأسماء و اللغات لمحيى الدين النووى ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ١٢٤، و تهذيب الأسماء و اللغات للنووى ج ١ ص ٢٠٠، و الخلاصة للخزرجى ص ١٣١، و غيرها من كتب التراجم و الرجال.

ص: ٢٩٨

و على أى حال: فإن المقطوع به أن التثويب لم يكن على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و أن هذه الكلمة كانت فى أيام عمر. و بدون شك أن الأذان كان بأمر من الله و وحى أنزله على نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و أما ما يقال فى إحداث الأذان بأنه كان لرؤيا رآها عبد الله بن زيد، و عمر بن الخطاب، فأقرها النبي إلى غير ذلك. فهى أمور بعيدة عن الواقع، و نحن فى غنى عن إعطاء صورة لرواة هذه الأمور لنعرف مقدار الاعتماد عليهم، و منهم عبد الله بن خالد الواسطى، و قد نص الحفاظ على كذبه، و أقل صفاته أنه رجل سوء، كما قال يحيى بن معين.

و قد أنكر الحسين بن على عليه السلام عند ما سمع الناس يتحدثون عن رؤيا عبد الله بن زيد فى تشريع الأذان فغضب و قال: الوحي ينزل على الرسول و يزعمون أنه أخذ الأذان عن عبد الله بن زيد؟! و الأذان وجه دينكم، و لقد سمعت أبى على بن أبى طالب يقول: أهبط الله ملكا عرج برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى السماء ... الحديث.

و كيف كان فقد اختلفت أقوال أئمة المذاهب فى كلمة: الصلاة خير من النوم، هل تقال فى جميع الأوقات؟ أم فى وقت دون وقت، أم تقال للأمر دون غيره؟ مما يطول شرحه.

و قد أجمع المسلمون على عدم جواز تقديم الأذان على أوقات الصلاة، و لا يكون إلا بلفظ العربية، و أجاز المالكية و الشافعية الأذان بغير العربية للأعجمى، إذ يجوز له أن يؤذن بلغته لنفسه. و لجماعته الأعاجم.

و الشيعة لا يجوزون الأذان بغير العربية مطلقا و وافقهم الحنابلة على ذلك.

و للأذان عند المسلمين شروط و مستحبات، للأذان و للمؤذن، أعرضا عن ذكرها اختصارا.

و بهذا ينتهى البحث فى هذا الجزء عن الفقه الإسلامى، إذ لم يتسع نطاقه لأكثر من هذا، و سنلتقى بعون الله فى الجزء السادس للبحث عن بقية ما يتعلق بمسائل العبادات و المعاملات. و الله ولى التوفيق.

و لا يفوتنى أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى الأمور التالية:

١- أن البحث عن المذاهب كما قلت مرارا بحث شائك، و يتصف بصعوبة لا

ص: ٢٩٩

يستهان بها، و قد واجهت مصاعب لا يعلمها إلا الله، و عنده احتسب ذلك بالأخص موضوع فقه المذاهب، إذ ليس من السهل إعطاء صورة واقعية عنه، لأن أقوال أئمة المذاهب تختلف، و ربما يكون فى المسألة الواحدة أقوال متعددة حسب الرواية عنه، و ربما يكون لأعيان المذاهب رأى يخالف فيه إمامه، كما و أن الذين ينقلون رأى صاحب المذهب أو عمل أهله كثيرا ما يخطئون فى النقل، لأنى و قفت حسب تتبعى على كثير منه مما دعانى إلى أن أعزو القول المنسوب للمذهب إلى كتبهم الخاصة قدر جهدى و استطاعتى، و لا أضمن لنفسى السلامة من الخطأ فى ذلك.

أما فقه الشيعة الإمامية فإنى قد اقتضرت على مسائل منه بدون تفصيل، لأنه غير مستطاع، لاتساع موضوعه و شدة اهتمامهم فى تدوين الفقه، و استنباط الأحكام، إذ باب الاجتهاد مفتوح عندهم على مصراعيه.

و إن تعبيرى بالشيعة هو أوضح من غيره، و طبعاً، أقصد بهم الإمامية الاثني عشرية، أما الفرق المنحرفة عن مبدأ التشيع إن كان لهم آراء فلا أقصد التعبير عنهم فى شىء.

٢- إن كثيرا من كتاب عصرنا لا زالوا يعيشون بعقلية عصور الظلمة، تلك العصور التى استغل ظروفها المندسون فى صفوف المسلمين لنشر المفتريات، و خلق الأكاذيب، ليفرقوا بين الأخ و أخيه بتوسيع شقة الخلاف، و قد جر ذلك على المسلمين مآسى من جراء الانقسام و التفكك، أشرت له فى عدة مواضع.

نعم إن أولئك الكتاب قد جمدوا على عبارات سلف عاشورا فى عصور التطاحن و التشاجر، فقلدوهم بدون تفكير أو تمييز، حتى أصبحت القضية خارجة عن نطاق الأبحاث العلمية، و هى إلى المهارات أقرب منها إلى المناقشات المنطقية.

كل ذلك من أثر التعصب المردى و التقليد الأعمى، و لعننا قد أوضحنا للقارئ الكريم جانبا كبيرا من تلك الأمور فى هذا الجزء و ما سبقه من أجزاء، ليكون على بينة من الأمر. و نحن نأمل أن يكون هدف الكتاب أشرف هدف و أنبل غاية، و هو إظهار الحقيقة و استخلاص الحق مما خالطه به من باطل، و أن يكون الحكم للعلم لا للمغالطات، فحكمه العدل و قوله الفصل.

٣- ربما يكون هناك أناس يؤمنون بصحة قول القائل حول فقه الشيعة و أنه غير فقه المسلمين، و قد أوضحنا هذا الجانب و الحكم للقارئ المتحرر.

ص: ٣٠٠

كما يظهر الجواب على ما ذهب إليه صاحب كشف الظنون من امتزاج المذهب الشيعي و المذهب الشافعي، و أن الإمامية يتبعون محمد بن إدريس الشافعي. و قد أوضحت أسباب هذا الاشتباه فيما سبق كما نبهت على خطأ بعض الأساتذة في تقليده لصاحب كشف الظنون.

و سنوضح فيما بعد- إن شاء الله- أخطاء الكثيرين ممن يسيرون على غير هدى فيما يكتبونه حول الشيعة، سواء في المعتقدات و الآراء أو الفقه و الأحكام، مما يبعث على الأسف لما يتصف به أولئك الكتاب من التغاضي عن الحقيقة، و التجاهل أمام الواقع.

فهم عند ما يتناولون موضوع البحث عن الشيعة بالذات، أو بالعرض سواء في المعتقدات أو الآراء الفقهية، أو الحوادث التاريخية، فلا تجد إلا ما يخالف الحقيقة، و أكثرهم يكتب بلغة الكذب و الافتراء و التهجم، كل ذلك نتيجة للتعصب البغيض الذي أسر عقولهم، و حرّمهم حرية التفهم للحوادث طبقا لواقعها الذي يجب أن يزول عنه قناع التضليل، و يجلى عن جوهره غبار الخداع و التمويه.

و نحن نأمل أن تكون الدراسات للحوادث على نهج التحرر من قيود التقليد الأعمى، لتبدو الأمور على ما هي عليه، و لعل القارئ الكريم قد وقف على كثير من الأمور التي سجلت في تاريخ الشيعة على غير واقعها تجنبا و افتئاتا فيما تعرضنا له في أبحاثنا السابقة، و أزلنا الستار عن كثير من الأمور اتخذها المهرجون وسيلة للدعاية ضد الشيعة، و نحن نقول لأولئك المتقولين بأن العلم سيخمد أصواتهم، و الوعي الإسلامي بوجود التقارب و التفاهم سيظهر قبح ما انطوت عليه ضمائرهم، من البغض لوحدة المسلمين و تقاربهم، على ضوء الكتاب الكريم و تعاليم الرسول الأعظم.

و نحن نسأل الله الهداية للجميع و التوفيق لما يحبه و يرضاه، كما نسأله تعالى أن يتقبل أعمالنا و يجعلنا ممن يدعو للحق و يتبعه.

و إلى هنا ينتهي البحث في الجزء الخامس من كتابنا الإمام الصادق و المذاهب الأربعة، و إلى اللقاء في الجزء السادس إن شاء الله، و أسأله الهداية و السداد إنه سميع مجيب.

ص: ٣٠١

الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَ كُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ [آل عمران: ١٠٣].

ص: ٣٠٣

تقديم و تمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - فى آخر الجزء الخامس من هذا الكتاب وعدت القراء بأن نلتقى فى هذا الجزء و هو السادس لمواصلة البحث عما يتعلق فى بقية أبواب الفقه.

و قد تعرضت هناك- بعرض سريع و بيان موجز- لبعض المسائل من كتاب الطهارة، و مقدمات الصلاة إذ لم يتسع المجال لأكثر من ذلك.

و كنت مصمما على المضى فى إكمال الموضوع بدراسة مستفيضة تكشف عن كثير من الخلافات الحاصلة فى أكثر المسائل من حيث الاختلاف فى المباني و الآراء.

و حيث كان الموضوع له أهمية فقد توسعت فى البحث مما أدى إلى الخروج عن دائرة الاختصار التى نهجتها فى أول البحث. و بهذا فإن هذا الجزء لم يتسع نطاقه لذكر جميع الأمور التى يلزم ذكرها فتجاوز حدود سلسلة الكتاب بتعدد أجزائه، أو أن نهمل كثيرا من الأبحاث التى لا يمكن إهمالها.

و لهذا فإنى قد ارتأيت بأن اقتصر هنا على إكمال ما يتعلق بمسائل الصلاة و كفيئتها، و ما يتعلق بها كمسألة القصر و الإتمام، و الجمع و التفریق، لنعرف مدى الخلاف الحاصل فى هذه المسائل بين المذاهب بعضها مع بعض، و بينها و بين مذهب الشيعة.

أما بقية أبواب الفقه فإنى قررت- بعون الله- بأن أبرز فيها كتابا مستقلا ليعم نفعه و يسهل تناوله.

ص: ٣٠٤

- ٢ -

و نحن نأمل أن نوفق إلى إيضاح ما أحاط بهذه الأمور من غموض، و ما اكتنفها من سوء فهم بحقيقة الأمر، مما أدى بالبعض إلى حصر الفقه الإسلامى بجهة دون أخرى، أو بمذهب دون غيره.

أما ما يتعلق بفقه الشيعة قد جهلوا حقيقته، و أساءوا فيما وصفوه، بما لا يليق به، و ما تقولوه عليه بدون دراية.

و قد أعطينا فيما مضى صورة - موجزة - عن الفقه الشيعي، و مقارنة فقه بقية المذاهب به، من حيث الاتفاق و الافتراق.

و سنعود إن شاء الله بعد إكمال هذه السلسلة إلى دراسة واسعة توضح لنا جانباً كبيراً عما أدى إليه سوء الفهم من الحكم على الشيء قبل معرفته.

و سنتعرض به إلى الحديث و المحدثين، و بيان أثر الشيعة في ذلك، و ذكر رجال الحديث منهم، ممن أصبحوا أئمة في الحديث و مرجعاً في الفقه و أساتذة لكبار العلماء و أعيان المحدثين.

- ٣ - كما و أني لم أستوف الغرض في بحثي حول المستشرقين في الجزء الخامس و ما ارتكبه من جنائية في أبحاثهم التي يحورون بها الحقائق، و يبدلون لتلبس تلك القوالب التي يفرضونها فرضاً، و هي قوالب أفكار لا تمت إلى الواقع بشيء بل هي تخيلات وهمية، ترسم لنا صورة الاندفاع وراء مضللات العاطفة و مرديات التعصب الأعمى.

و قد سلكوا في كثير من أبحاثهم ما يكدر الصفو من إبراز الخلافات المذهبية بإطارات يروق لهم إبرازها فيها، من حيث التشويه و التهويل كما أنهم خلقوا خلافات أخرى.

ولهذا رأيت نفسي مضطراً لأن أعود إلى الحديث عن عظيم جنائيتهم على الأمة الإسلامية، بكثير من أبحاثهم التي لم يقصدوا بها إلا إثارة الفتنة و خلق عقبات في طريق وحدة الصف، و تأليف القلوب، و جمع الكلمة.

ص: ٣٠٥

و لم أنفرد بهذا الرأي بل هناك جمع غير قليل من قادة الفكر و رجال الأدب قد استشهدت بأقوالهم، و إن كان أمر أولئك الكتاب من المستشرقين لا يحتاج إلى أكثر من مراجعة أقوالهم، و تصفح بحوثهم، فهي تعطى تلك الحقيقة التي نقولها و يقررونها بأقوالهم، فهم مدفوعون بدافع الحق على الإسلام ليشفوا غليلهم بإثارة الفتن بين أبنائه لتفريق صفوفهم.

(تمهيد): تقدم البحث عن مقدمات الصلاة و ما يتعلق بها من خلاف بين المذاهب في تلك المسائل، و قد أوضحنا مذهب الشيعة في كثير مما ينفردون به للأدلة التي تأولها غيرهم فذهبوا إلى خلاف ما ذهبوا إليه.

و نحن هنا نذكر بقية ما يتعلق بأحكام الصلاة من أفعال و غيرها، كمسألة القصر و الإتمام، و الجمع و التفريق، مع استعراض يسير للأدلة و مناقشات علمية لا تتعدى حدود إظهار الحقيقة، و بيان ما هو الواقع.

و قد سلكت في بحثي هنا - و فيما سبق - طريق النقل عن أهل المذاهب من كتبهم الخاصة، دون اعتماد على نقل الغير عنهم، إلا فيما هو مشهور لا يحتمل الخطأ في النقل، و ذلك لأنني وجدت كثيراً من النقل لا يستند إلى صحة، إما عن اشتباه أو غير ذلك.

كما و إنى لم أقف موقف نقد ورد، و إنما كان عرضا لإيضاح المسألة دون ترجيح لرأى على رأى، أو تقديم قول على آخر، لأنى لم أقصد الإحاطة بجميع ما يتعلق بموضوع الخلاف، و إنما هى مسائل أردت بها تصوير الخلاف الحاصل بين المذاهب أجمع، و قرب بعضها من بعض مرة و بعدها أخرى، و أن الخلاف لم يقتصر بين الشيعة و السنة فحسب - كما يتوهمه البعض - بل هو حاصل بين المذاهب السنية نفسها.

و إننا لعلى يقين من أن القارئ الكريم يستطيع أن يتبين بهذا النزر القليل - خطأ أولئك الذين نظروا لفقهِ الشيعة من زاوية الجهل، فحكموا عليه بالشذوذ و الانفراد أو أنه لا يلتقى مع بقية المذاهب بقليل و لا كثير و يذهب إلى اتصاله بالمذهب الشافعى

ص: ٣٠٦

دون غيره و كل ذلك لا نصيب له من الواقع و حكم على الشىء بدون معرفة، و الحكم على الشىء قبل معرفته خطأ لا يغتفر، و جناية على العلم.

و قد مرت الإشارة إلى بعض تلك الأخطاء التى ارتكبتها البعض فى نقل أشياء ليس لها نصيب من الصحة.

كما أشرنا إلى خطأ من جعل الفقه الشيعى مستمدا من الفقه الشافعى، و قد أوضحنا أن ذلك ناشئ عن جهل أو اشتباه إلى غير ذلك.

و لسنا الآن فى معرض ما توالى على المذهب الشيعى من حملات، و ما تعرض له من طعون نتيجة للتعصب الأعمى يوم كانت الأمور تسير على نهج التضليل و الخداع، و المكر و التمويه، لتسود الفرقة و يعظم التباعد بين المسلمين الذين هم كجسم واحد إن تألم البعض تألم الكل فقد أشرنا إليها عبر الأجزاء السابقة كلها.

و نتيجة لتلك الخلافات - قد تبدلت الوحدة بالفرقة، و المحبة بالبغضاء و نمت بينهم روح التباغض و لم يشعروا بخطر ذلك إلا بعد أن أثر أثره، و ضرب العدو ضربته. و إن ما ترتب على ذلك التفرق من الضرر الذى أفضى إلى ضعف المسلمين، و تمكن الأجانب من الاستيلاء على بلادهم، و إغراء عوامل نفور بعضهم من بعض إنما هو نفع للعدو الذى يترصد بهم الدوائر.

و يجب أن نتساءل عن الفائدة التى حصلنا عليها من الفرقة و الخلافات، و لحساب من يكون ذلك؟ كما يجب أن نتساءل عن عواملها و أسباب اتساعها؟ و ننظر بعين الحقيقة إلى الأضرار الناجمة من ورائها، و هناك يتضح لنا الطريق إلى الحلول الجذرية التى يجب أن تتخذ لرفع أثرها، و لا يكون ذلك إلا أن نفهم الأمور عن طريق الواقع، و التماس الحلول على ضوء الواقع لتزول الشوائب التى تطمس معالم الحق، و تضلل من ينشدونه.

و بدون شك إن الأمور إذا سارت فى طريقها الصحيح ارتفع الالتباس و حلت جميع المشاكل، و إننا نود أن نؤكد هنا بأن دراسة الفقه الشيعى من قبل من يتعاملون عليه لم تكن دراسة صحيحة كاملة، بل هى دراسة ناقصة، لأنهم لم يأخذوا عنه من مصادره، أو لم يفهموا أصوله و مبانيه، فكان تعاملهم عاطفيا خالصا و العاطفة عمياء، كما تحكمت فيهم آراء مسبقة و وجهات نظر مغرضة.

ص: ٣٠٧

و إننا لنأمل أن تتوسع دائرة دراسة الفقه المقارن بين المذاهب فيعم الانتفاع، و تتجلى الحقيقة التي طالما حجبتها سحب الأباطيل.

كما نأمل أن تزول أشباح المآسى الهائلة التي وقفت في طريق وحدة المسلمين، و أدت إلى ذلك التفكك في الرابطة الإسلامية، فنحن اليوم نمر في مرحلة حاسمة و معركة خطيرة، و لا نكسب المعركة إلا بوحدة الصف، و جمع الكلمة، و نبذ أحقاد الماضي، و الالتقاء على صعيد تعاليم الإسلام الصحيحة، فإن خطر الموقف بتدخل دعاة الفرقة و ذوى الغايات الاستعمارية و ذلك يدعو إلى طرح الخلافات، و الاعتصام بحبل الله و ما النصر إلا من عند الله.

ص: ٣٠٩

أفعال الصلاة واجباتها - مستحباتها - مبطلاتها

[واجبات الصلاة]

النية:

وقع الخلاف فى النية و وجوبها، فهل هى شرط فى الصلاة؟ أم ركن؟ و هل يشترط التلفظ بها أم يكفى الاخطار فى القلب؟

أما وجوب النية فلا خلاف فيه، لأن الأعمال بالنيات، و لكل امرئ ما نوى، و لكنهم اختلفوا فى أمور تتعلق بها من حيث إنها شرط أم ركن؟ و هل يجب موافقة نية المأموم للإمام و هل يجب تعيين الفرض أم مطلق النية بإتيان الصلاة يكفى، إلى غير ذلك من موارد الخلاف، مما يطول شرحه و نبعد عن الاختصار فى بيانه.

و كيف كان فإن النية هى القصد إلى الفعل بعنوان الامتثال و القربة، و لا يجب التلفظ بها بل يكفى إحضار صورة الفعل فى أول الصلاة، و استدامة حكمها، بمعنى أنه لا ينوى قطعها، و إذا تردد بين المضى و القطع بطلت الصلاة و إن لم يقطعها كما هو مذهب الشيعة و وافقهم الحنابلة و الشافعية.

قال ابن قدامة: و إذا دخل الرجل فى الصلاة بنية مترددة بين إتمامها و قطعها لم تصح، لأن النية عزم جازم، و مع التردد لا يصح الجزم، و إن تلبس بها بنية صحيحة ثم نوى قطعها و الخروج منها بطلت، و بهذا قال الشافعى، و قال أبو حنيفة: لا تبطل بذلك لأنها عبادة صح دخوله فيها فلم تفسد بنية الخروج منها كالحج «١».

و قال أبو إسحاق الشافعى: و لو نوى الخروج من الصلاة أو نوى أنه سيخرج أو

(١) انظر ج ١ ص ٤٦٦ المغنى فى الفقه الحنبلى.

شك يخرج أم لا بطلت صلاته، لأن النية شرط في جميع الصلاة؛ وقد قطع ذلك بما أحدث كالطهارة؛ إذا قطعها بالحدث «١». و يشترط في النية أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام فلا تصح أن يفصل بينها وبين التكبيرة بشيء كما لا يصح الإتيان بها بعد التكبير و على هذا اتفاق الشيعة و المالكية و الشافعية.

أما الحنفية فإن الأفضل عندهم المقارنة للتكبير و لو نوى قبله حين توضأ و لم يشتغل بعده بعمل يقطع نيته جاز «٢».

قال في الغنية: روى عن محمد بن الحسن؛ أن المصلى لو نوى عند الوضوء أن يصلى الظهر أو العصر مع الإمام و لم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة يعني سوى المشى إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضر النية جازت صلاته بتلك النية و مثله عن أبي حنيفة و أبي يوسف رحمه الله فعلم بهذا جواز الصلاة بالنية المتقدمة «٣» و ذهب الكرخي من الحنفية إلى جواز الاعتداد بالنية المتأخرة.

و كذلك يجزى عند الحنابلة إن تقدمت النية قبل التكبير و بعد دخول الوقت لأنها عبادة فجاز تقديم النية عليها كالصوم و تقديم النية على الفعل لا يخرجها عن كونه منويا ... الخ «٤».

قال الشافعي و ابن المنذر: يشترط مقارنة النية للتكبير لقوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فقوله مخلصين حال له في العبادة فإن الحال وصف هيئة الفاعل وقت الفعل و الإخلاص هو النية. و قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات» و لأن النية شرط فلم يجز أن تخلو العبادة منها كسائر شروطها.

و قال الشيخ الطوسي في الخلاف: وقت النية مع تكبيرة الافتتاح لا يجوز تأخيرها و لا تقديمها عليها .. إلى أن يقول: دليلنا أن النية إنما يحتاج إليها ليقع الفعل على وجه دون وجه، و الفعل في حال وقوعه يصح ذلك فيه، فيجب أن يصاحبه

(١) انظر المهذب ج ١ ص ٧٠.

(٢) انظر المبسوط للسرخسي ١ - ١٠.

(٣) غنية المتملى ١٢٧.

(٤) المغنى ١ - ٤٦٩.

ما يؤثر فيه حتى يصح تأثيره فيه؛ لأنها كالعلة في إيجاد معلولها فكما أن العلة لا تتقدم على المعلول فكذلك ما قلناه، و أيضا فإذا قارنت صحت الصلاة و إذا تقدمت لم يقد دليل على صحتها.

تكبيرة الإحرام:

و هي التي يحصل الدخول بها في الصلاة و يحرم ما كان محللا قبلها من الكلام و غيره، و يجب التلفظ بها باللفظ العربي و هو: (الله أكبر) فلا يجرى غيره كما لا يجرى غير لفظ (الله أكبر) من سائر ألفاظ التعظيم، لأنه الوارد عن صاحب الشرع فلا تجوز مخالفته. هذا هو مذهب الشيعة. و عليه إجماعهم.

و وافقهم مالك و ذهب إلى أنه لا يجرى غير هذا اللفظ «١». و كذلك أحمد بن حنبل فإن الصلاة لا تتعقد عنده إلا بلفظ: الله أكبر «٢».

أما الشافعي فهو موافق في الجملة، و أن الصلاة لا تتعقد عنده إلا بلفظ: الله أكبر. و لكنه جوز أن يقال: الله الأكبر، لأن الألف و اللام عنده لم تغيره عن بنيته و معناه، و إنما أفادت التعريف «٣».

أما أبو حنيفة فقد ذهب إلى انعقاد الصلاة بكل اسم على وجه التعظيم كقول:

الله العظيم، أو كبير، أو جليل، أو سبحان الله و الحمد لله، و لا إله إلا الله و نحوه و وافقه صاحبه محمد بن الحسن الشيباني.

أما أبو يوسف فإنه يوافق بقية المذاهب في اشتراط لفظ: الله أكبر، إلا أنه يجيز قول: الله الأكبر أو الكبير و زاد في الخلاصة جواز الله الكبار «٤».

و أجاز أبو حنيفة إتيان التكبيرة بالفارسية نحو (خدای بزرگست). كما أجاز الاكتفاء عن التكبير بقول: الله أجل أو أعظم، أو رحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو تبارك الله أو غيره من أسماء الله و صفاته أجزاء «٥» و وافقه محمد بن الحسن.

---

(١) شرح الموطأ للباقي ج ١ ص ١٤٢.

(٢) المغني لابن قدامة ج ١ ص ٤٦٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر غرر الحكام في شرح درر الأحكام للقاضي محمد بن فراموز الحنفي ج ١ ص ٦٦.

(٥) غنية المتملى ص ١٢٨.

و الحنابلة يوافقون الشيعة في تعيين صيغة التكبير و هي: الله أكبر و لا يجزى غيرها من أسماء الله و صفاته.

قال في المغنى: (لنا) أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: «تحریمها التكبير» رواه أبو داود، و قال صَلَّى الله عليه و آله و سلم - للمسيء في صلاته -: إذا قمت إلى الصلاة فكبر. متفق عليه.

و في حديث رفاة أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه، ثم يستقبل القبلة، فيقول: الله أكبر، و كان النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم يفتتح الصلاة بقوله: الله أكبر، و لم ينقل عنه عدول عن ذلك، حتى فارق الدنيا و هذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه، و ما قاله أبو حنيفة يخالف دلالة الأخبار فلا يصار إليه و لا يصح القياس على الخطبة لأنه لم يرد عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم فيها لفظ بعينه في جميع خطبه و لا أمر به و لا يمنع من الكلام فيها و الصلاة بخلافه «١».

و التكبيرة ركن عند الشيعة فنبطل الصلاة بالإخلال بها عمداً أو سهواً و وافقهم مالك و أحمد و الشافعي و بهذا قال أكثر العلماء كالثوري و ربيعة و إسحاق و أبي ثور و ابن المنذر و غيرهم.

و ذهب الحنفية إلى أن تكبيرة الافتتاح شرط حتى لو كان حاملاً للنجاسة عند ابتداء التكبير أو مكشوف العورة أو منحرفاً عن القبلة أو قبل دخول الوقت فألقاها (أى النجاسة) و استتر بعمل يسير و استقبل و دخل الوقت مع انتهائه جاز و صح شروعه «٢».

و ذهب مالك بن أنس إلى استئناف الصلاة لمن نسي تكبيرة الافتتاح «٣».

و الذى يظهر أن النسيان عمداً أو سهواً للتكبيرة مبطل للصلاة عندهم و قد أشار لذلك أبو الوليد بقوله: لأن تكبيرة الإحرام ركن من أركان الصلاة فإذا أسقطها الإمام ساهياً أو عمداً لم تصح صلاته و تعدى فساد ذلك إلى صلاة المأموم كما لو ترك الركوع و السجود «٤».

---

(١) المغنى ج ١ ص ٤٦٠.

(٢) غنية المتملى ١٢٨.

(٣) شرح الموطأ للبايى ١ - ١٤٦.

(٤) نفس المصدر.

وكذلك عند الحنابلة أن الصلاة لا تتعد إلا بتكبيرة الإحرام سواء تركها عمدا أو سهوا «١».

وقال الشافعي: فيمن أغفل التكبيرة فصلّى فأتى على جميع عمل الصلاة منفردا أو إماما أو مأموما أعاد الصلاة ... الخ «٢».

وبهذا يظهر الاتفاق بين الشيعة وبقية المذاهب في ركنية التكبيرة للصلاة - ما عدا الحنفية - وأن تركها عمدا أو سهوا مبطل للصلاة وعلى ذلك إجماع الشيعة.

سئل الإمام الصادق عليه السلام عن رجل سها خلف الإمام فلم يفتح الصلاة؟

قال عليه السلام: يعيد ولا صلاة بغير افتتاح، وغير ذلك من الأخبار المستفيضة، كصحيح زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة الافتتاح؟ قال عليه السلام:

يعيد الصلاة.

أما رفع اليدين في تكبيرة الإحرام فهو مستحب عند الشيعة ووافقهم مالك، وادعى الإجماع على استحبابه، حكاه النووي، وابن حزم، وابن المنذر وذهب بعضهم إلى الوجوب، ولكن لا تبطل الصلاة بتركه، كما عن أحمد بن حنبل، وداود الظاهري. ونقل عن أبي حنيفة ذلك. وبعضهم يذهب إلى بطلان الصلاة بتركه، أما القول بحرمته وعدم جوازه فلا قائل به وما يدعى عن الزيدية بأنهم يحرمونه فغير صحيح وادعاء باطل.

وذهب جمهور من العلماء من الصحابة رضی الله عنهم فمن بعدهم: يستحب أيضا رفعهما عند الركوع وعند الرفع منه وهي رواية عن مالك ... الخ «٣».

وبهذا يحصل الاتفاق بين الشيعة وبين سائر المذاهب، لأن ذلك هو الثابت من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وروى معاوية بن عمار قال: «رأيت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود وإذا أراد أن يسجد الثانية».

---

(١) المغنى لابن قدامة ١ - ٤٤١.

(٢) الأم ١ - ١٠١.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٤ - ٩٥.



القيام:

لا خلاف بين المسلمين في وجوب القيام وهو عند الشيعة ركن في حال تكبيرة الإحرام، وعند الركون وهو المعبر عنه بالقيام المتصل بالركوع، فمن كبر للافتتاح وهو جالس بطلت صلاته، أو ركع لا عن قيام فكذلك.

أما في حال القراءة، فهو واجب غير ركن وكذلك هو بعد الركوع. ويجب فيه الاعتدال والانتصاب عرفا.

ولا خلاف في ركنية القيام عند جميع المذاهب على تفصيل عندهم، فلا تجوز الصلاة بدونه من غير عذر عند الجميع، إلا أبو حنيفة فقد أجاز الصلاة في السفينة قاعدا بدون عذر، وخالفه أصحابه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، وقال:

لا تصح إلا من عذر، لحديث ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الصلاة في السفينة؟

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق.

واستدل أبو حنيفة لرأيه بفعل أنس إذ صلى في السفينة جالسا من دون عذر. ولا حجة في فعل صحابي بعد ورود الأمر من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وإن قوى بعض الحنفية هذا القول على قول أبي يوسف «١» فلا وجه لذلك، والأكثر على خلافه.

فإن عجز المكلف عن القيام أصلا ولو منحيا أو مستندا إلى شيء صلى قاعدا، ويجب الانتصاب والاستقرار، والطمأنينة، والاستقلال، هذا مع الإمكان وإلا اقتصر على الممكن، فإن تعذر الجلوس حتى الاضطراب صلى مضطجعا على الجانب الأيمن ووجهه إلى القبلة كهيئة المدفون، ومع تعذره فعلى الأيسر عكس الأول، وإن تعذر صلى مستلقيا ورجلاه إلى جهة القبلة كهيئة المحتضر.

هذا ما عليه مذهب الشيعة ووافقهم جميع المذاهب، فالمالكية يذهبون إلى هذه الكيفيات مع اختلاف يسير، كمن عجز أن يصلى على جنبه الأيمن فهل يصلى على جنبه الأيسر أو على ظهره؟ قال ابن القاسم: يصلى على ظهره وقال ابن المواز:

يصلى على جنبه الأيسر «٢».

---

(١) انظر مراقى الفلاح ص ٧٦.

(٢) شرح الموطأ لابن الباجي ١ - ٢٤٢.

أما الحنفية فالفرض عندهم أنه إذا عجز عن الصلاة قاعدا فإنه يستلقى على ظهره، و جعل رجليه إلى القبلة فأوماً بهما، و إن استلقى على جنبه الأيمن و وجهه إلى القبلة جاز. و الاستلقاء أفضل عند القدرة عليه «٢».

و الحنابلة يوافقون الشيعة فى الانتقال عند العجز عن الجانب الأيمن إلى الجانب الأيسر، و عن أحمد رواية فى صحة صلاة من صلى على ظهره مع إمكان الصلاة على جنبه لأنه نوع استقبال.

قال ابن قدامة الحنبلى: و الدليل يقتضى أنه لا يصح لأنه خالف أمر النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «فعلى جنب «٣»» و لأنه نقله إلى الاستلقاء عند عجزه عن الصلاة على جنبه، فيدل على أنه لا يجوز ذلك مع إمكان الصلاة على جنبه، و لأنه ترك الاستقبال مع إمكانه «٤».

و على أى حال: فالاتفاق حاصل فى هذه المسألة فى الجملة، و قد وردت أحاديث عن صاحب الرسالة صلى الله عليه و آله و سلم فى ذلك.

أما الصلاة فى السفينة فإن العلماء أجازوا القعود فيها للضرورة، و ذلك لخوف الغرق، أو لدوران الرأس، أو غير ذلك من الأعذار، و لم يقل أحد بجوازها مطلقا إلا أبو حنيفة و قد مر ذلك.

القراءة:

اختلف المسلمون فى القراءة هل تتعين الفاتحة فى كل الركعات؟ أم فى

---

(١) انظر معنى المحتاج للشربى ١ - ١٥٥.

(٢) الغنية - ١٣١.

(٣) الحديث أخرجه البخارى و أبو داود و النسائى و هو قوله صلى الله عليه و آله و سلم - لعمران بن حصين -: (صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا؛ فإن لم تستطع فعلى جنب) و زاد النسائى: (فإن لم تستطع فمستلقيا).

(٤) المغنى لابن قدامة ٢ - ١٤٦.

ص: ٣١٦

الركعتين الأوليين فقط؟ أو لا تتعين فى شىء من ذلك؟ و هل البسملة جزء منها أم لا؟.

أما تعيين الفاتحة دون غيرها فى الصلاة فذهب إلى ذلك الشيعة، و المالكية و الشافعية، و الحنابلة؛ و عن أحمد بن حنبل رواية بعدم التعيين و الاجتزاء بآية من القرآن من أى موضع كان «١» و هذا مذهب أبى حنيفة كما سيأتى:

و قد وردت أحاديث عن صاحب الرسالة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بتعيين قراءة الفاتحة دون غيرها:

فمنها ما رواه عبادة بن الصامت أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب» رواه البخارى، و مسلم، و أصحاب السنن، و هو متفق عليه.

و عن عائشة قالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج».

رواه أحمد و ابن ماجه، و عن أبى هريرة، أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمره أن يخرج فينادى:

«لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب» رواه أحمد و أبو داود. و إن كان حديث أبى هريرة لا يصح الاستدلال به، و لكن شواهده كثيرة و فى حديث أبى هريرة هذا من لا يعتمد على روايته «٢».

و كيف كان فإن الأحاديث متواترة فى تعيين فاتحة الكتاب فى الصلاة، و أنه لا يجزى غيرها؛ و قد ذهب علماء المسلمين من الصحابة، و التابعين، فمن بعدهم إلى ذلك.

أما أبو حنيفة فذهب إلى عدم التعيين، و الاكتفاء بقراءة آية واحدة و دليله فى ذلك قوله تعالى: فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ هو أمر بمطلق القراءة من دون تعيين للفاتحة. (و ليس فى شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها) «٣».

و لا حجة فيما احتج به و قد أبطله علماء المذاهب بأدلة كثيرة «٤» يطول التعرض لها و الأحاديث النبوية شاهدة على التعيين بالفاتحة.

---

(١) المغنى لابن قدامة ١- ٤٧٦.

(٢) نيل الأوطار ٢- ٢١٤.

(٣) الهداية ج ١ ص ٣٦.

(٤) نيل الأوطار ٢- ٢١٤.

ص: ٣١٧

و اختلف مشايخ الحنفية فى الآيه القصيرة كقوله تعالى: ثُمَّ نَظَرَ فعند أبى حنيفة- فى أظهر الروايات عنه- أنها تجزى. و عند صاحبيه أبى يوسف و محمد لا تجزى إلا ثلاث آيات قصار نحو ثُمَّ نَظَرَ. ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ، أو آية طويلة هو مقدار ثلاث آيات قصار.

أما الآية التي هي حرف واحد أو كلمة واحدة مثل (ق، ص، ن) فإن كل حرف منها آية عند بعض القراء، أو كلمة (مدهامتان). فمنهم من جوز ذلك، ومنهم من لم يجوز.

وكذلك اختلف الحنفية في الآية الطويلة، كآية المداينة وهي قوله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِ الْآيَةِ. فلو قرأ المصلي نصفها في ركعة، والبعض الآخر منها في الركعة الأخرى. فقال بعضهم: لا يجوز لأنها دون آية. وقال بعضهم:

بالجوز على قول أبي حنيفة «١».

وجوب القراءة بالعربية:

تجب القراءة باللغة العربية، ولا يجزى غيرها من اللغات، ويجب التعلم على ما لا يحسنها، هذا ما عليه مذهب الشيعة، ووافقهم الشافعية والحنابلة «٢» وهو قول مالك.

أما الحنفية فقد أجاز أبو حنيفة القراءة بالفارسية مطلقا، كما أجاز بها الأذان، والتلبية، والتسمية في الذبح «٣».

وأجاز أبو حنيفة قراءة التوراة في الصلاة، إذا كان ما يقرؤه موافقا لما في القرآن، لأنه يجوز عنده قراءة القرآن بالفارسية وغيرها من الألسنة، فيجعل كأنه قرأ القرآن بالسريانية فتجوز الصلاة عنده لهذا «٤».

وخالفه أبو يوسف ومحمد، لأن القرآن اسم لمنظوم عربي كما نطق به النص.

إلا أنه عند العجز يكتفى بالمعنى كالإيماء «٥».

---

(١) انظر الغنية ١٣٧ و ١٣٨.

(٢) انظر المهذب ١-٧٣ و المغنى لابن قدامة ١-٤٨٧.

(٣) المبسوط ١-٣٧.

(٤) انظر المبسوط ١-٢٣٤.

(٥) الهداية ١-٣٠.

و لا يسع المقام استيفاء جميع موارد الخلاف فى المسألة، لأن فيها مسائل كثيرة وقع الاختلاف بها.

و قد أجمع الشيعة على وجوب الفاتحة فى صلاة الصبح و الركعتين الأوليين من سائر الفرائض، و قراءة سورة كاملة غيرها بعدها، إلا فى المرض، و الاستعجال، و ضيق الوقت، فيجوز الاقتصار على الحمد.

و لا يجوز تقديم السورة على الحمد، و لا يجوز قراءة السور الطوال التى يفوت الوقت بقراءتها.

و البسمة جزء من كل سورة، فيجب قراءتها إلا سورة براءة، و تجب القراءة بالعربية و لا يجوز غيرها، كما تجب عليه القراءة الصحيحة بأداء الحروف و إخراجها من مخارجها على النحو اللازم من لغة العرب، و أن تكون هيئة الكلمة موافقة للأسلوب العربى من حركة البنية و سكونها، و حركات الإعراب و البناء و سكتاتها، و الحذف و القلب، و الإدغام، و المد الواجب فإذا أدخل بشيء بطلت.

و يجب على الرجال الجهر فى الصبح و الأوليين من المغرب و العشاء، و الإخفات فى الظهر و العصر.

و يتخير المصلى فى ثالثة المغرب و أخيرتى الرباعيات بين الفاتحة و التسبيح و صورته:

سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر. و يجزى مرة واحدة و قيل ثلاثة و تجب المحافظة على العربية فيها.

و أما الخلاف فى (بسم الله الرحمن الرحيم) هل هى آية من الفاتحة فقط؟

أو هى آية من كل سورة؟ أو أنها ليست بقرآن؟ و هل قراءتها سرا أم جهرا؟

و قد كثر الخلاف بين الطوائف، حتى أفرد بعض العلماء هذه المسألة فى التصنيف، فصنف فيها أبو أسامة المقدسى مجلدا ضخما، و قبله سليم الرازى، و ابن عبد البر و غيرهم، و صنف الدار قطنى بمصر كتابا فى الجهر بالبسمة. و أورد فى سننه للاستدلال على الجهر بها عدة أحاديث «١».

---

(١) الأم ١-١٠٧ و مختصر المزنى ١٤.

ص: ٣١٩

و قد ذهب العلماء فيها إلى مذاهب: فأبو حنيفة و مالك و أحمد- فى رواية عنه- أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية فى الفاتحة و لا أوائل السور.

و قال الشافعى: هى آية فى أول الفاتحة قولاً واحداً، و أن من تركها فى الصلاة أو حرفاً واحداً منها لم تجزه الركعة التى تركها فيها «١». و اختلف قوله فى غيرها من السور «٢».

وكان مالك يستفتح القراءة بالحمد دون البسمة، و يقرؤها بعد ذلك بين كل سورتين إلا سورة براءة، و أصحابه يقرءونها في النوافل «٣».

و أما كيفية قراءتها على جهة الوجوب أو الاستحباب؟ فقد اختلفوا في ذلك أيضا فمذهب أبي حنيفة و أحمد: أن قراءتها سرا لا جهرا، و مذهب الشافعي الجهر بها في الجهرية، و مذهب مالك عدم قراءتها سرا و جهرا.

و ذهب ابن أبي ليلى و إسحاق و الحكم، إلى التخيير فمن شاء جهرا، و من شاء خافت.

و عند الشيعة هي جزء من كل سورة، فيجب قراءتها عدا سورة براءة. و وافقهم الشافعية، فإن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة فلو لم تكن قرآنا لما أجازوا ذلك لكونه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا، و لو كانت لمجرد الفصل لأثبتت أول براءة.

و لا حجة للنافين بحديث أنس أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أبا بكر و عمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين.

و في رواية عنه: صليت مع أبي بكر، و عمر و عثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم.

و في رواية عنه أيضا: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءتها و لا في آخرها.

فهذه الروايات لا تدل على شيء يصح الاستدلال به هذا بالإعراض عن مناقشتها سندا.

---

(١) العدة ٢ - ٤١٠.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي.

(٣) المنتقى ١ - ١٥١.

ص: ٣٢٠

قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس ما لفظه: هذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد الفقهاء الذين يقرءون «بسم الله الرحمن الرحيم» و الذين لا يقرءون بها و قد سئل أنس عن ذلك فقال: كبرت و نسيت «١».

و عن أبي سلمة سعيد بن زيد قال: سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: إنك تسألني عن شيء لا أحفظه، و لا سألتني عنه أحد قبلك «٢».

و قد روى البخارى عن قتادة قال: سئل أنس كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

فقال: كانت مداً، ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم ... الخ) و فى هذا دلالة على مشروعية البسملة، و أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمد قراءته بها، و قد استدلل به القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسملة فى الصلاة.

و أما ما ذكره عن ابن مغفل و نهى أبيه له عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فلا حجة فيه لجهالة الراوى و ضعف الحديث و طعن الحفاظ بصحته.

و إن الأحاديث التى وردت عن قراءة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لها و انها من القرآن كثيرة منها:

حديث أم سلمة عند ما سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ.

رواه أحمد و أبو داود و منها حديث ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح ببسم الله الرحمن الرحيم. أخرجه الترمذى.

و غير ذلك من الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و قد جاء من طريق أهل البيت ما يؤيدها و يدل دلالة صريحة على أنها جزء من كل سورة.

قال الشوكانى و ذكر البيهقى فى الخلافيات أنه أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم. و مثله فى الجامع الكافى و غيره من كتب العترة، و قد

---

(١) انظر سبل السلام فى شرح بلوغ المرام للكحلانى ١- ١٧٢.

(٢) العدة للسيد محمد بن إسماعيل الصنعانى ١- ٤١٠.

ص: ٣٢١

ذهب جماعة من أهل البيت إلى الجهر بالبسملة «١».

و قد أنكر الصحابة على معاوية عند ما ترك قراءة البسملة قبل السورة و قالوا:

سرقت الصلاة أم نسيت؟! و بهذا استدلل الشافعى و غيره من الأحاديث «٢».

قال الشيخ محمد رشيد: فالحق الصريح مع القائلين بأن البسمة آية من الفاتحة، وأن قراءتها واجبة، فإنه لا يوجد في ديننا و لا في شىء مما تناقله البشر خلفا عن سلف أصح من نقل هذا القرآن بالكتابة، ثم بحفظ الألف له، و لا سيما فاتحته في عصر التنزيل ثم حفظ كل ما دخل في الإسلام لها جيلا بعد جيل.

و أظهر ما قيل في الأحاديث النافية لقراءة بسملتها في الصلاة أن المراد عدم الجهر بها، و عدم سماع الراوى، و أكثر الناس لا يسمعون أول قراءة الإمام لاشتغالهم بالتكبير و دعاء الافتتاح، و لأن العادة الغالبة على الناس أن القارئ يرفع صوته بالتدريب. ثم إن هذا النفي معارض بإثبات قراءتها و سماع المأمومين لها و منهم أنس «٣» الذى اعتمد النافون على روايته. و هذه المسألة من المسائل التى كثر فيها الخلاف حتى قالوا: هل يكفر من يقول بجزئيتها أو نفيها لأنه إثبات ما ليس من القرآن أو نفي ما هو منه؟ و لكنهم نقلوا الإجماع على عدم التكفير لكثرة الخلاف.

الركوع:

و هو التواضع و التذلل و فى الصلاة الانحناء بصورة مخصوصة و قد اتفق المسلمون على وجوبه فى الصلاة و اختلفوا فى مقدار الواجب منه و الطمأنينة و هى السكون و استقرار جميع الأعضاء حين الركوع.

و هو ركن عند الشيعة تبطل الصلاة بزيادته و نقيصته عمدا أو سهوا عدا صلاة الجماعة فلا تبطل بزيادته للمتابعة بمعنى لو رفع رأسه قبل الإمام ظانا أنه رفع رأسه ثم عاد للركوع.

و كذلك النافلة فلا تبطل بزيادته سهوا، و يجب فيه أمور:

---

(١) انظر نيل الأوطار ٢ - ٢٠٠.

(٢) انظر الأم ١ - ١٠٨.

(٣) انظر المعنى لابن قدامة ١ - ٤٧٨ تعليقة.

ص: ٣٢٢

١- الانحناء بقصد الخضوع قدر ما تصل أطراف الأصابع إلى الركبتين.

٢- الذكر و يجب منه سبحان ربي العظيم و بحمده، أو سبحان الله ثلاثا و يشترط فيه العربية.

٣- الطمأنينة كما تقدم.

٤- رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما.



## ٥- الطمأنينة حالة القيام.

و يستحب فيه التكبير، و رفع اليدين حال التكبير، و وضع الكفين على الركبتين، اليمنى على اليمنى، و اليسرى على اليسرى، ممكنا كفيه من عينيهما، ورد الركبتين إلى الخلف، و تسوية الظهر؛ و مد العنق موازيا للظهر، و أن يكون نظره بين قدميه، و أن يجنح بمرفقيه و تكرر التسبيح ثلاثا، أو خمسا، أو سبعا، و أن يدعو بالمأثور: اللهم لك ركعت ... الخ، و أن يقول بعد الانتصاب: سمع الله لمن حمده.

و يكره فيه أن يطأطئ رأسه أو يرفعه إلى فوق و يضم يديه إلى جنبيه و أن يقرأ القرآن فيه و أن يجعل يديه تحت ثيابه فيه.

و لا خلاف بين المذاهب فى ركنية الركوع، و ركنيته عند أبى حنيفة و محمد متعلقة بأدنى ما يطلق عليه اسم الركوع، و على هذا فلا يشترط الطمأنينة «١».

و بهذا يظهر خلاف أبى حنيفة لبقية المذاهب فى اشتراط الطمأنينة لأنها عنده سنة، و عند الشيعة و المالكية و الشافعية و الحنابلة الطمأنينة فرض «٢» و عند أبى يوسف الطمأنينة مقدار تسبيحة واحدة فرض «٣».

أما رفع الرأس من الركوع و الاعتدال فهو واجب عند الشيعة و به قال الشافعى، و أحمد، و هو المشهور و المعول عليه من مذهب مالك.

و قال أبو حنيفة: لا يجب بل يجزى أن ينحط من الركوع إلى السجود «٤».

---

(١) الغنية - ١٣٩.

(٢) الرحمة فى اختلاف الأئمة لعبد الرحمن الدمشقى ١- ٤٥.

(٣) بدائع الصنائع ١- ١٦٢.

(٤) المصدر السابق ١- ٧٥.

ص: ٣٢٣

و أما الذكر فهو واجب عند الشيعة و وافقهم الحنابلة فى وجوبه.

و صورته عندهم: سبحان ربى العظيم و بحمده ثلاثا و هى أدنى الكمال و إن قال مرة أجزاءه.

و عند الشافعية أن ذلك على الاستحباب «١» و ليس بواجب و قال مالك: ليس عندنا فى الركوع و السجود شىء محدود، و قد سمعت أن التسبيح فى الركوع و السجود «٢».

و قد ذهب إلى وجوب التسبيح إسحاق بن راهويه و عنده أن تركه عمدا موجب للإعادة.

و قال الظاهري: إنه واجب مطلقا.

و احتج الحنابلة للوجوب برواية عقبه بن عامر قال: لما نزلت فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ قال النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم: اجعلوها فى ركوعكم.

و عن ابن مسعود أن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: «إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات (سبحان ربى العظيم) و ذلك أدناه»؛ أخرجهما أبو داود و ابن ماجه.

و روى حذيفة أنه سمع رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يقول إذا ركع: (سبحان ربى العظيم) ثلاث مرات رواه الأثرم و رواه أبو داود و لم يقل ثلاث مرات و يجزئ تسبيحة واحدة لأن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم أمر بالتسبيح فى حديث عقبه، و لم يذكر عددا، فدل على أنه يجزئ أدناه ... الخ «٣».

و قال الشوكاني: و الحديث (أى حديث حذيفة) يدل على أن التسبيح فى الركوع و السجود بهذا اللفظ فيكون مفسرا لقوله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فى حديث عقبه: اجعلوها فى ركوعكم، اجعلوها فى سجودكم، و إلى ذلك الجمهور من أهل البيت و به قال جميع من عداهم.

و قال الهادى و القاسم و الصادق: إنه سبحان الله العظيم و بحمده فى الركوع و سبحان الله الأعلى و بحمده فى السجود، و استدلوا بظاهر قوله تعالى: فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ و سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ... الخ «٤».

---

(١) المهذب ١ - ٧٥.

(٢) المغنى لابن قدامة.

(٣) المغنى لابن قدامة ١ - ٥٠١.

(٤) نيل الأوطار ٢ - ٢٤٥.

أقول: و الصحيح هو قول سبحان ربي العظيم و بحمده و سبحان ربي الأعلى و بحمده كما هو المشهور عند الشيعة و المروى عن أهل البيت و عليه العمل.

و قد وافقهم أحمد بن حنبل بذلك و أنه لا بأس به، و قد سأله أحمد بن نصر عن تسبيح الركوع و السجود أيهما أحب أو أعجب إليك؟ سبحان ربي العظيم أو سبحان ربي العظيم و بحمده؟.

فقال أحمد بن حنبل: قد جاء هذا و جاء هذا و ما أَدفع منه شيئاً. و قال أيضاً: إن قال (المصلى): و بحمده فى الركوع و السجود أرجو أن لا يكون به بأس، و ذلك لأن حذيفة روى فى بعض طرق حديثه أن النبى عليه السلام كان يقول فى ركوعه: سبحان ربي العظيم و بحمده و فى سجوده سبحان ربي الأعلى و بحمده و هذه زيادة يتعين الأخذ بها ... الخ «١».

السجود:

و هو سجدتان فى كل ركعة و هما ركن من أركان الصلاة و لا خلاف بين المسلمين فى وجوبهما و لكن الخلاف فى الكيفية.

و قد اتفق علماء الإسلام على وجوب السجود على الجبهة و وضعها على الأرض و لم يخالف فى ذلك إلا أبو حنيفة فإنه ذهب إلى التخيير بين الجبهة و الأنف «٢».

أما بقية أعضاء السجود و هى الكفان و الركبتان و إبهاما الرجلين، فقد اختلفوا فى وجوب السجود عليها، فعند الشيعة و الحنابلة و الشافعى فى أحد قوليه أنه واجب و عند مالك أن الفرض يتعلق بالجبهة و الأنف فإن أخل به أعاد فى الوقت.

و عند الحنفية: أن وضع اليدين و الركبتين فى السجود ليس بواجب بل يجب وضع القدمين أو أحدهما، فلو سجد و لم يضع قدميه أو أحدهما على الأرض لا يجوز سجوده، و لو وضع أحدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة «٣».

---

(١) المغنى ١- ٥٠٢.

(٢) المجموع للنووى ٣- ٤٢٤.

(٣) الغنية ١٤٠.

ص: ٣٢٥

و الأحاديث الواردة عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم تدل على وجوب وضع الأعضاء السبعة على الأرض منها قوله صلى الله عليه و آله و سلم: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: اليدين، و الركبتين، و القدمين، و الجبهة) و هذا الحديث متفق عليه و أخرجه البخارى و مسلم و الجماعة.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: (إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب: وجهه، وكفاه و قدماه) رواه الجماعة إلا البخارى.

وقال الإمام الباقر عليه السلام: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «السجود على سبعة أعظم:

الجبهة، و اليدين، و الركبتين، و الإبهامين من الرجلين، و ترغم أنفك إرغاماً» أما الفرض فهذه السبعة و أما الإرغام بالأنف فسنة.

و أما ما روى من أحاديث فيها ذكر الأنف كحديث عكرمة فهو لا يصح الاستدلال به لإرساله و لا يقاوم الأحاديث الصحيحة، و حمل ورود السجود على الأنف فى بعض الأخبار على الاستحباب.

و قد تمسك أبو حنيفة ببعضها و لعله ذهب إلى أن الجبهة و الأنف عضو واحد و لم يذهب إلى ذلك أحد.

قال ابن المنذر: لا أعلم أحدا سبقه إلى هذا القول و لعله ذهب إلى أن الجبهة و الأنف عضو واحد، لأن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لما ذكر أشار إلى أنفه، و العضو الواحد يجرئه فى السجود على بعضه، و هذا قول يخالف الحديث الصحيح و الإجماع الذى قبله فلا يصح «١».

و قد نقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجزى السجود على الأنف وحده.

و خالفه صاحبه أبو يوسف و محمد الشيبانى فقالا: لا يجوز إلا من عذر «٢».

و أما مباشرة الجبهة للأرض فهو واجب عند الشيعة و قال النووى: إن العلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض و أما المروى عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه سجد على كور عمامته فليس بصحيح، قال البيهقى: فلا يثبت فى هذا شىء، و أما القياس

---

(١) ابن قدامة ١ - ٥١٧.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ١ - ٥٠.

ص: ٣٢٦

على باقى الأعضاء أنه لا يختص وضعها على قول، و إن وجب ففى كشفها مشقة بخلاف الجبهة «١».

و على أى حال: فإن عمل النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و أقواله تدل على ذلك و كان الصحابة يسجدون على الأرض و شكوا إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حر الرضاء فلم يشكهم و كانوا يسوون التراب للسجود عليه «٢» و كان بعضهم إذا خرج يخرج بلبنة يسجد عليها فى السفر «٣».

و قد تقدم الكلام فى هذا الكتاب «٤» حول موضع الجبهة فى السجود فلا حاجة إلى الإطالة.

أما واجبات السجود عند الشيعة فهى:

١- وضع المساجد السبعة على الأرض كما تقدم الكلام فيه.

٢- الذكر الواجب و الكلام فيه كالركوع.

٣- الطمأنينة بمقدار الذكر الواجب و خلاف المذاهب كالخلاف فى الركوع.

٤- رفع الرأس ثم الجلوس بعده مطمئنا ثم الانحناء للسجدة الثانية.

و وافقهم الشافعى و مالك و أحمد و قال أبو حنيفة: لا يجب ذلك بل هو سنة.

و وافقهم الشافعى و مالك و أحمد و قال أبو حنيفة: لا يجب ذلك بل هو سنة.

٥- كون المساجد السبعة فى محالها إلى تمام الذكر الواجب فلو رفع بعضها بطل و أبطل إن كان عمدا، و يجب تداركه إن كان سهوا.

٦- مساواة موضع الجبهة للموقف بمعنى عدم علوه و انخفاضه أزيد من مقدار لبنة أو أربع أصابع. و عند الحنفية مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين و المراد بهما لبنة بخارى و هى ربع ذراع عرضه ست أصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع اثنتا عشرة إصبعاً.

٧- وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه من الأرض و ما نبت منها غير المأكول و الملبوس، و قد تقدم الخلاف فيه.

---

(١) المجموع ٣- ٤٢٦.

(٢) شرح صحيح مسلم ٥- ٣٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٦- ٧٩ ط ٢.

(٤) انظر ٥- ٢٨١ من هذا الكتاب.

ص: ٣٢٧

٨- طهارة موضع الجبهة «١».

التشهد:

و اختلفوا فى التشهد الأول فقال الشيعة بوجوبه و وافقهم أحمد بن حنبل و قال أبو حنيفة و مالك و الشافعى باستحبابه.

و صورة التشهد الواجب عند الشيعة: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد.

أما غيرهم فاتفقوا على أنه يجزى كل واحد من التشهد الوارد من طريق الصحابة: عبد الله بن عمر، و عبد الله بن مسعود، و عبد الله بن عباس.

فاختار الشافعى و أحمد تشهد ابن عباس، و أبو حنيفة تشهد ابن مسعود و مالك تشهد ابن عمر.

فتشهد ابن عباس صورته: التحيات المباركات الصلاة الطيبات، السلام عليك أيها النبى و رحمة الله و بركاته، السلام علينا و على عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله، رواه مسلم فى صحيحه.

و أما تشهد ابن مسعود: التحيات لله و الصلاة و الطيبات السلام عليك أيها النبى و رحمة الله و بركاته، إلى آخر ما رواه البخارى.

و تشهد ابن عمر: بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزاكيات لله السلام على النبى و رحمة الله و بركاته السلام علينا و على عباد الله الصالحين، شهدت أن لا إله إلا الله شهدت أن محمدا رسول الله. يقول هذا فى الركعتين الأوليين «٢».

التسليم:

اختلفوا فى وجوب التسليم فهو عند الشيعة واجب و جزء من الصلاة فيجب فيه جميع ما يشترط فيها، و به يخرج المصلى من الصلاة و تركه عمدا مبطل، و وافقهم فى الوجوب مالك، و الشافعى، و أحمد.

---

(١) انظر الجزء الخامس من هذا الكتاب ٢٩٣-٣٩٤.

(٢) شرح الموطأ للزرقانى ١-١٨٨.

و صورة التسليم عند الشيعة، أن يقول المصلى - بعد أن يفرغ من صلاته و يشهد الشهادتين و يصلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم - كما فى التشهد الأول: السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته، السلام علينا و على عباد الله الصالحين، السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

و الواجب منه إحدى الصيغتين فإن قرأ الصيغة الأولى - و هى السلام علينا و على عباد الله الصالحين - كانت الثانية مستحبة، و إن قرأ الثانية و هى: السلام عليكم و رحمة الله و بركاته اقتصر عليها، و أما السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد و ليس واجبا بل هو مستحب، و قيل: إنه واجب.

و يجب فيه المحافظة على أداء الحروف و الكلمات على النهج الصحيح مع العربية و الموالاتة.

و اختلفوا فى الواجب من السلام فقال أبو حنيفة و أحمد: هو تسليمتان و قال مالك: واحدة. و للشافعى قولان أحدهما تسليمتان، و قال مالك: التسليمة الأولى فرض على الإمام و المنفرد، و زاد الشافعى و على المأموم، و قال أبو حنيفة: ليست بفرض و عن أحمد روايتان المشهور منهما أن التسليمتين جميعا واجبتان، و التسليمة الثانية سنة عند أبي حنيفة.

نية الخروج من الصلاة:

اختلفوا فى نية الخروج من الصلاة، فالشيعة لم يشترطوا ذلك لأن السلام هو المخرج قهرا، إذ الصلاة تحريمها التكبير و تحليلها التسليم، و وافقهم الشافعى فى أصح الأقوال عنه.

و عند أبي حنيفة: الخروج من الصلاة بفعل المصلى فرض، و خالفه أصحابه «١» و مراده بفعل المصلى: هو كل فعل اختياري بأى وجه كان من قول، أو فعل ينافى الصلاة بعد تمامها، أو يضحك فقهته، أو يحدث عمدا، أو يتكلم أو يذهب «٢».

---

(١) الغنية - ١٤٤.

(٢) انظر ضوء الشمس لأبى المهدي ١ - ١٧٥.

ص: ٣٢٩

و اختلف الحنفية فى فرضيته فذهب البردعى إلى ذلك، و تبعه كثير منهم، و إذا قعد المصلى قدر التشهد فأحدث عمدا، أو تكلم، أو عمل عملا ينافى الصلاة، كالأكل و الشرب، تمت صلاته بالاتفاق عندهم، لتمام جميع فرائضها، و إن سبقه الحدث من غير تعمد منه فى هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند أبى يوسف و محمد:

و قال أبو حنيفة: يتوضأ، و يخرج عن الصلاة بفعله قصدا، فلو لم يتوضأ و لم يخرج بصنعه تبطل صلاته «١».

و هذه المسألة عندهم أصل يبتنى عليه مسائل تلقب بالاثني عشرية «٢».

الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

و أما وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فقد أوجبته الشيعة كما تقدم في التشهد، و التسليم، و وافقهم الشافعية و الحنابلة.

قال الشافعي: فرض الله الصلاة على رسوله فقال: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.

فلم يكن فرض الصلاة عليه أولى منه في الصلاة ... الخ «٣».

و قال أبو إسحاق في المهذب: فإذا فرغ (المصلى) من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و هو فرض في الجلوس، لما روت عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (لا يقبل الله صلاة إلا بطهور و بالصلاة على) و الأفضل عندهم أن يقول: اللهم صلى على محمد و على آل محمد كما صليت على إبراهيم و آل إبراهيم و بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد «٤».

و أما الحنابلة فيوجبون هذه الصورة و هى التى رواها كعب بن عجرد «٥».

و ممن قال بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد: عمر بن الخطاب و ابنه

---

(١) الغنية ١٤٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الأم ١ - ١١٧.

(٤) المهذب ١ - ٧٩.

(٥) انظر عمدة الفقه - ١٩.

ص: ٣٣٠

عبد الله و ابن مسعود و جابر بن زيد و الشعبي و محمد بن كعب القرظي و غيرهم «١».

و ذهب الشافعي و أحمد في قوله الأخير إلى بطلان الصلاة بتركه في التشهد و قال: كنت أتهيب ذلك فإذا الصلاة واجبة «٢».



و قد اختلفوا فى صورة الصلاة على النبى فمنا ما رواه البخارى و مسلم و بقية الجماعة ما صورته عن كعب بن عجرد قال: قلنا يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة؟ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: قولوا: اللهم صل على محمد و على آل محمد «٣»... الخ. و هى الصورة المتقدمة التى اختارها الشافعى و أحمد.

و منها ما أخرجه البخارى فى الأدب المفرد ص ٦٣ من طريق أبى هريرة عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من قال: (اللهم صل على محمد و على آل محمد كما صليت على إبراهيم و على آل إبراهيم و بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على إبراهيم و على آل إبراهيم و ترحم على محمد و على آل محمد كما ترحمت على إبراهيم و على آل إبراهيم) شهدت له يوم القيامة بالشهادة و شفعت له.

و منها: ما رواه أبو بكر قال: كيف يصلى عليك يا رسول الله؟ قال: يقول:

اللهم صلى على محمد و على آل محمد فى الأولين و الآخريين و فى الملائة الأعلى إلى يوم الدين «٤».

و منها: عن زيد بن خارجة قال: سألت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كيف الصلاة عليك؟

قال: صلوا و اجتهدوا ثم قولوا: اللهم بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد «٥».

و مثله عن بريدة الخزاعى، و طلحة بن عبيد الله أخرج ذلك أحمد فى مسنده، و كثير من الأخبار فى ذلك مع اختلاف فى الألفاظ.

---

(١) نيل الأوطار ٢ - ٢٨٥.

(٢) المغنى لابن قدامة ١ - ٥٤٢.

(٣) و أخرجه الخطيب فى ج ٦ - ٢١٦.

(٤) كشف الغمة للشعرانى ٢ - ٢٢٠.

(٥) أخرجه أحمد فى مسنده ج ٢ - ١٦٢ ط ٢.

و هذا ما اختارته الشيعة و نحن لا نقف هنا طويلا حول بيان المقصود من الآل المشمولين لهذا الحكم، فإن ذلك يستوجب نقاشا طويلا، إذ البحث يدعو إلى استعراض الأقوال الشاذة التي نجمت عن التعصب، و ظهرت على صفحة الأغراض السياسية، و المطامع الدنيوية، في تحريف لفظ الآل عن مصداقه الصحيح، و انطباقه الحقيقي على أهل البيت الذين أنزل الله فيهم: **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدْخِلَ عَنكُمُ الرَّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيراً** و قد بين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ المقصود منهم في عدة بيانات و هم: علي و فاطمة و الحسن و الحسين صلوات الله عليهم و قد تقدم بيان ذلك «١».

مستحبات الصلاة:

أما مستحبات الصلاة فهي كثيرة، و لا يسعنا بسط القول فيها، و نحن هنا نذكر مستحبات الصلاة عند كل مذهب من المذاهب، إتماما للفائدة فقد ذكرنا الواجبات قبلها- التي مر بعضها- على سبيل الاختصار و بعدها المستحبات ليطلع القارئ على المفارقات بين كل مذهب، أما الواجبات عند الحنفية فاقصرنا على ذكر الأركان منها لكثرة الخلاف فيها، و اكتفينا بما ذكرناه مفصلا في فصل البحث عن الواجبات.

الشيعة:

واجبات الصلاة عند الشيعة أحد عشر:

النية، و القيام، و تكبيرة الإحرام، و الركوع، و السجود، و القراءة، و الذكر، و التشهد، و التسليم، و الترتيب، و الموالاتة.

منها أربعة هي أركان تبطل الصلاة بتركها عمدا أو سهوا و هي: تكبيرة الإحرام، و القيام، و الركوع، و السجود. و الباقي أجزاء غير ركنية تبطل الصلاة بتركها عمدا.

و في ضمن هذه الواجبات واجبات يجب الإتيان بها، و الإخلال بها عمدا

---

(١) تقدم البحث حول آية التطهير في الجزء الأول من هذا الكتاب.

ص: ٣٣٢

مبطل، كوجوب الطمأنينة في أداء الأفعال من ركوع و سجود و غيرها، و قد تقدم ذلك.

و كذلك واجبات القراءة، و تكبيرة الإحرام، مما لا حاجة لإعادته.

(المستحبات:) و هي كثيرة منها ما يأتي في كل فعل من أفعال الصلاة.

و منها ما هو مستقل كالفنوت في كل ثانية قبل الركوع و بعد القراءة.

و منها التوجه بست تكبيرات مضافة إلى تكبيرة الإحرام، بأن يكبر ثلاثا، ثم يدعو، ثم يكبر اثنتين، ثم يدعو، ثم يكبر اثنتين، ثم يدعو و يتوجه.

و منها شغل النظر فى حال قيامه إلى موضع سجوده، و فى حال القنوت إلى باطن كفيه، و فى حال الركوع إلى ما بين رجليه، و فى حال السجود إلى طرف أنفه، و فى حال التشهد إلى حجره.

و منها شغل اليدين: بأن يكونا فى حال قيامه على فخذه بحذاء ركبتيه، و فى حال القنوت إلى تلقاء وجهه، و فى حال الركوع على ركبتيه، و فى حال السجود بحذاء أذنيه و فى حال التشهد على فخذه.

و منها التعقيب بالأدعية و الأذكار الواردة، و تسييح الزهراء صلوات الله عليها.

و أما بقية المستحبات التى هى فى ضمن الأفعال فكثيرة و قد ذكرنا بعضا منها.

الحنفية:

أركان الصلاة عندهم ثمانية، ستة على الوفاق بين أئمتهم، و اثنان على الخلاف بينهم.

أما المتفق عليها فهى: تكبيرة الافتتاح. و هى شرط لا ركن. و لكنها عدت مع الأركان لشدة اتصالها بها، و القيام، و القراءة، و الركوع، و السجود و القعدة الأخيرة مقدار قراءة التشهد.

أما المختلف فيها فهى: الخروج من الصلاة بصنعة، و الطمأنينة فى الصلاة فذهب أبو يوسف إلى أنها فرض، و عند غيره أنها ليست بفرض، إذ المقصود إيجاد مسمى الركوع أو السجود و غيره.

و أما السنن فهى كثيرة لأن أكثر أفعال الصلاة مستحبة غير واجبة، بمعنى يجوز

ص: ٣٣٣

تركها، و ليس عليه شىء فى عدم فعلها، و قد ذكر بعضهم أنها خمسون، و لكن الصحيح أن أكثرها ليست سننا و لكنها آداب كما يقولون و ذكر صاحب المنية أنها عشرون و هى: الأذان، و رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير، و نشر الأصابع عند التكبير، و جهر الإمام بالتكبير، و الثناء و هو قول: سبحانك اللهم ... الخ، و التعوذ، و التسمية، و التأمين، و الإخفاء بهن، و وضع اليمين على الشمال، و كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل و على الصدر للمرأة، و التكبيرات التى يؤتى بها فى خلال الصلاة، و تسييح الركوع و السجود، و أخذ الركبتين باليدين فى الركوع، و افتراش الرجل اليسرى و القعود عليها، و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم بعد التشهد فى القعدة الأخيرة، و الدعاء فى آخر الصلاة بما يشبه القرآن، و الإشارة بالمسبحة (و هى السبابة) عند الشهادتين.

و اختلفوا فى قراءة الفاتحة فى الركعتين الأخيرتين. فقيل سنة، و قيل واجب، و كذلك الخروج من الصلاة بلفظ السلام، و قد تقدم و السلام عن اليسار سنة.

و من السنن رفع الرأس من الركوع، و القيام بعده مطمئنا و غير ذلك.

و ذكرها بعضهم و بلغ عددها إلى خمسين أو أكثر و لكن فى ضمنها آداب لا سنن.

الشافعية:

فروض الصلاة عند الشافعية أربعة عشر:

النية، و تكبيرة الإحرام، و القيام، و قراءة الفاتحة، و الركوع مطمئنا و الرفع من الركوع معتدلا، و السجود مطمئنا و الجلوس بين السجدين كذلك و الجلوس فى آخر الصلاة، و التشهد فيه، و الصلاة على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و التسليم الأولى، و نية الخروج، و ترتيب أفعالها.

(السنن:) و سنن الصلاة عندهم خمس و ثلاثون: رفع اليدين فى تكبيرة الإحرام و عند الركوع، و الرفع منه، و وضع اليمين على الشمال، و النظر إلى موضع السجود، و دعاء الاستفتاح، و التعوذ، و التأمين، و قراءة السورة بعد الفاتحة و الجهر و الإسرار،

ص: ٣٣٤

و التكبيرات، سوى تكبيرة الإحرام، و التسميع و التحميد فى الرفع من الركوع، و التسبيح فى الركوع، و التسبيح فى السجود، و مجافاة المرفق عن الجنب فى الركوع و السجود، و إقلال البطن عن الفخذ فى السجود و الدعاء فى الجلوس بين السجدين، و جلسة الاستراحة، و وضع اليدين على الأرض عند القيام و التورك فى آخر الصلاة، و الافتراش فى سائر الجلسات و وضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة، و الإشارة بالمسبحة (و هى السبابة) و وضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة، و التشهد الأول، و الصلاة على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فيه، و الصلاة على آله فى التشهد الأخير، و الدعاء فى آخر الصلاة، و التسليم الثانية.

المالكية:

و عند المالكية فروض الصلاة ثلاثة عشر و عدها بعضهم خمسة عشر و هى النية، و تكبيرة الإحرام، و القيام لها، و قراءة الفاتحة، و القيام لها، و الركوع، و الرفع منه، و السجود، و الرفع منه، و الجلوس بقدر السلام، و السلام المعرف بالألف و اللام، و الطمأنينة، و الاعتدال فى الفصل بين الأركان، و منها نية الصلاة المعينة، و نية الاقتداء، و ترتيب الأداء، يعنى أداء الأفعال بأن يأتى بالنية قبل الإحرام، و الإحرام قبل القراءة، و هكذا.

(السنن:) و أما السنن فهي اثنتا عشرة: السورة بعد الفاتحة، و القيام لها، و السر فيما يسر فيه و الجهر فيما يجهر فيه و هو الصحيح و أولتا المغرب و أولتا العشاء، و كل تكبيرة سنة إلا تكبيرة الإحرام، و قول سمع الله لمن حمده للإمام و المفرد، و الجلوس الأول على المشهور و قيل واجب و الزائد على قدر السلام من الجلوس الثاني ورد المقتدى على إمامه السلام، و كذا رد السلام على من على يساره إن كان على يساره أحد، و السترة للإمام و الفذ، و أما المأموم فالإمام سترته.

الحنابلة:

و عند الحنابلة فروض الصلاة أربعة و عشرون، خمسة عشر منها أركان و الباقي واجبات و عددها في العمدة اثنا عشر و الواجب سبعة و في غاية المنتهى الأركان أربعة عشر، أما الأركان فهي:

ص: ٣٣٥

القيام مع القدرة، و تكبيرة الإحرام، و قراءة الفاتحة، و الركوع و الطمأنينة فيه، و الرفع منه، و السجود على سبعة أعضاء، و الجلوس عنه، و الطمأنينة في هذه الأركان، و التشهد الأخير، و الجلوس له، و التسليمة الأولى، و ترتيبها على ما ذكر.

فهذه الأركان لا تتم الصلاة إلا بها و لا تسقط عمداً أو سهواً أو جهلاً.

و الواجبات سبعة و قيل تسعة و هي: التكبير غير تكبيرة الإحرام، و التسييح في الركوع و السجود مرة مرة، و التسميع، و التحميد في الرفع من الركوع و قول رب اغفر لي بين السجدين، و التشهد الأول، و الجلوس له و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم في التشهد الأخير.

فهذه الواجبات إن تركها بطلت صلاته، و إن تركها سهواً سجد لها و ما عدا هذا فسنن و هي:

الاستفتاح، و التعوذ، و قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، و قول آمين، و قراءة السورة بعد الفاتحة، و قول ملء السماء بعد التحميد، و ما زاد على التسييح الواحدة على الركوع، و السجود على أنفه، و جلسة الاستراحة على إحدى الروايتين فيها، و الدعاء في التشهد الأخير، و القنوت في الوتر.

مبطلات الصلاة:

و هي أمور كثيرة متفق عليها و منها مختلف فيها، و نحن نتعرض هنا للبعض اختصاراً للموضوع ثم نفرد لكل مذهب ما يذهبون إليه في ذلك مقتصرين على نقل عبارة كتب المذاهب:

١- الكلام: و أقله ما كان مركباً من حرفين و لو مهملين غير مفهمين للمعنى، أو بحرف واحد مفهم للمعنى إن كان عن عمد هذا ما عليه الشيعة، و وافقهم الشافعي، و أحمد، و مالك.

أما الحنفية فلم يفرقوا في الحكم ببطلان الصلاة بالكلام بين صدوره عمداً، أو سهواً.

٢- كل فعل ماح لصورة الصلاة، وهذا مبطل بالاتفاق و منهم قيده بالكثرة، و منهم من قيد العمل باليدين كبعض الحنفية.

ص: ٣٣٦

٣- الأكل و الشرب بالاتفاق، و لكن الخلاف فى المقدار المبطل منهما و السهو و العمد.

٤- الحدث الأكبر و الأصغر باتفاق، أينما وقع، و لو قبل الأخير بحرف من غير فرق بين العمد و السهو و الاضطراب عدا المسلوس و للشافعى قولان فى الاضطراب، و الأصح البطلان.

و عند الحنفية أن الحدث إذا حدث قبل القعدة بقدر التشهد و إذا طراً بعده فلا.

و اختلفوا هل يقتضى الإعادة من أولها إذا كان قد ذهب منها ركعة أو ركعتان قبل طروء الحدث، أم يبني على ما قد مضى و إليك تفصيل ذلك عند كل مذهب:

الحنفية:

و يفسد الصلاة عندهم أمور هى:

التكلم بحرفين أو حرف مفهم، عمدته و سهوه قبل قعوده قدر التشهد، ورد السلام بلسانه لا بيده.

و التنحنح بلا عذر بحرفين، أو غرض صحيح كتحسين صوته أو للإعلام و الدعاء بما يشبه كلام الناس، و الأنيب، و التأفيف، و البكاء، إلا لذكر جنة أو نار.

و يفسدها تسميت العاطس لغيره، و جواب خبر سوء بالاسترجاع، و كذا كل ما قصد به الجواب أو الخطاب يا يحيى خذ الكتاب بقوة و فتحه على غير إمامه، بخلاف فتحه على إمامه.

و الأكل و الشرب مطلقاً، إلا إذا كان بين أسنانه مأكول فابتلعه، و القراءة فى المصحف، و كل عمل كثير، و السجود على نجس، و عند أبى يوسف أن الصلاة لا تفسد بل تفسد السجدة، فلو أعاد السجدة على طاهر لم تفسد، و يفسدها أداء ركن، أو تمكنه منه مع كشف عورة، أو نجاسة عند أبى يوسف.

و أن يصلى على مصلى مضرب نجس البطانة بخلاف غير مضرب، و مبسوط على نجس، إن لم يظهر لون أو ريح، و تحويل صدره عن القبلة بغير عذر، و المشى الكثير، و لو كان معه حجر فرمى به طائراً لم تفسد، و لو رمى إنساناً تفسد، و ارتداد بقلبه، و موت، و جنون، و إغماء؛ و كل موجب لوضوء، و ترك ركن بلا قضاء، و شرط

ص: ٣٣٧

بلا عذر، و مسابقة المؤتم بركن لم يشاركه فيه إمامه، كأن ركع و رفع رأسه قبل إمامه و لم يعد معه «١».

الشافعية:

مبطلات الصلاة عندهم هي:

النطق بحرفين أو حرف مفهم؛ و كذا مده بعد حرف في الأصح، و التنحنح، و الضحك؛ و البكاء، و الأئين، إن ظهر به حرفان و إلا فلا، و يعذر في يسير الكلام، إن سبق لسانه أو نسي الصلاة، أو جهل تحريمه؛ إن قرب عهده بالإسلام لا كثيره في الأصح، و لو أكره على الكلام بطلت في الأظهر، و لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم، ك يا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ، إن قصد معه قراءة لم تبطل، و إلا بطلت و لا تبطل بالذكر و الدعاء، إلا أن يخاطب كقوله للعاطس: يرحمك الله، و لو سكت طويلا بلا غرض لم تبطل في الأصح.

و يسن لمن نابه شيء كتنبيه إمامه، و إذنه، و إنذاره أعمى أن يسبح و تصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار، و لو فعل في صلاته غيرها، إن كان من جنسها بطلت إلا أن ينسى و إلا فتبطل بكثيره لا قليله، و الكثرة بالعرف، فالخطوتان أو الضربتان قليل و الثلاث كثير إن توالى، و تبطل بالوثبة الفاحشة، لا الحركات الخفيفة المتوالية، كتحرريك أصابعه أو حك في الأصح.

و سهو الفعل الكثير كعمده في الأصح، و تبطل بقليل الأكل إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه، فلو كان بفمه سكرة فبلغ ذوبها بطلت في الأصح «٢» ... الخ.

و قال أبو إسحاق الشيرازي: إذا قطع شرطا من شروطها كالطهارة و الستار و غيرهما، بطلت صلاته، فإن سبقه الحدث ففيه قولان قال في الجديد: تبطل صلاته، لأنه حدث يبطل الطهارة. و قال في القديم: لا تبطل صلاته، بل ينصرف و يتوضأ و يبنى على صلاته «٣» ... الخ.

---

(١) انظر حاشية ابن عابدين: شرح تنوير الأبصار ١ - ٤٤١.

(٢) انظر منهاج الطالبين للنووي - ١١.

(٣) المهذب ١ - ٨٨.

ص: ٣٣٨

المالكية:

و المبطلات عند المالكية هي:

ترك ركن من أركانها عمدا، و ترك ركن من أركانها سهوا، و لم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال و طال الأمر عرفا.

أما إذا سلم معتقدا الكمال ثم تذكر عن قرب فإنه يلغى ركعة النقص، و يبني على غيرها، و تصح صلاته، و أما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا- فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة فإنه يأتي به و يتمم صلاته، و إن كان من غير الأخيرة إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص، و لا يأتي بالركن المتروك (و عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا إلا في ترك الركوع فإن عقد التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها).

و منها: رفض النية و إلغاؤها، و زيادة ركن، و القهقهة عمدا أو سهوا، و الأكل و الشرب عمدا، و الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا، فإن كان الكلام لإصلاحها: فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره، و تعدد النفخ بالفم، و التصويت و القىء عمدا و لو كان قليلا، و السلام حال الشك في تمام الصلاة، و طروء ناقض للوضوء، و سقوط التجاسة على المصلي أو علمه بها أثناء الصلاة و فتح المصلي على غير إمامه، و العمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة، و طروء شاغل عن إتمام فرض كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا.

و ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا «١» مع ترك السجود لها حتى سلم و طال الأمر عرفا.

الحنابلة:

تبطل الصلاة عندهم بأمر هي:

من زاد فعلا من جنس الصلاة عمدا بطلت، و سهوا يسجد له، و إن قام لزائدة

---

(١) انظر مختصر خليل في الفقه المالكي ص ٢٤ و الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية ١٥١ و الفقه على المذاهب الأربعة ٢٢٢-١.

ص: ٣٣٩

جلس متى ذكر و تشهد إن لم يكن تشهد و سجد و سلم، و إن نبهه تقنان فلم يرجع بطلت صلاته إن لم يجزم بصواب نفسه، و صلاة من تبعه عالما لا جاهلا أو ناسيا، و لا من فارقه و عمل متوال مستكثر عرفا من غير جنسها بلا ضرورة سهوا، و لا تبطل بيسير أكل و شرب سهوا، و لا نفل بيسير شرب عمدا.

و إن سلم قبل إتمامها عمدا بطلت، و سهوا فإن ذكر قريبا و لو خرج من المسجد أو شرع في أخرى، و بقطعها تكلم يسير لمصلحتها أتمها و سجد، و إن أحدث أو قهقه بطلت كفعلهما في صليهما، و إن نفخ أو انتحب لا من خشية الله تعالى أو تنحنح بلا حاجة فبان حرفان بطلت، و من ترك ركنا غير تكبيرة الإحرام فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت المتروك



فيها، و صارت التي شرع في قراءتها مكانها، و إن قبله يعود فيأتي به و بما بعده و بعد سلامه فكثر ركعة ما لم يكن تشهدا آخر، و كره إن استتم قائما، و حرم رجوعه، و بطلت إن شرع في القراءة لا إن نسي أو جهل تحريم رجوعه، و يجب السجود لذلك السهو مطلقا.

و يبني على اليقين من شك في ركن أو عدد، و لا سجود لشك في ترك واجب أو زيادة، إلا إذا شك في وقت فعلها، و لا على مأوم إلا تبعا لإمامه لكن لو ترك الإمام السجود المترتب عليه سجد المأموم و هو لما تبطل بعده واجب، و كذا اللحن في السورة يحيل المعنى سهوا أو جهلا.

و تبطل بترك ما قبل السلام إن كان واجبا، ما لم يأت به مع قرب، و يكفي لجميع السهو سجدتان، و محله قبله (أى قبل السلام) ندبا، إلا إذا سلم عن نقص ركعة فأكثر، فالسجود بعد السلام ندبا، و متى سجد بعده، كبر و سجد ثم جلس فتشهد وجوبا و سلم، و قبله يسجد بعد التشهد الأخير و يسلم «١».

الشيعة:

مبطلات الصلاة عندهم هي:

فقد بعض الشرائط في أثناء الصلاة كالستر، و إباحة المكان، و اللباس و نحو ذلك و قد تقدم بيانه.

---

(١) الروض الندى ٨٥ - ٨٨.

ص: ٣٤٠

الحدث الأكبر و الأصغر فإنه مبطل أينما وقع فيها و لو قبل الآخر بحرف، من غير فرق بين أن يكون عمدا أو سهوا أو اضطرارا، عدا المسلوس و المبطون و المستحاضة.

تعتمد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف أو اليمين أو اليسار بل و إلى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال.

تعتمد الكلام بحرفين و لو مهملين غير مفهمين للمعنى أو بحرف واحد بشرط كونه مفهما للمعنى نحو «ق» فعل أمر من وقى.

و يجوز رد التحية في أثناء الصلاة، بل يجب و يكون الرد بمثل ما سلم، و لو سلم على جماعة منهم المصلى فرد الجواب غيره لم يجز له الرد، و يكره السلام على المصلى.

تعتمد القهقهة، و هي الضحك المشتمل على الصوت و المد.

تعتمد البكاء المشتمل على الصوت، إلا أن يكون من خوف الله و لأمر الآخرة.

كل فعل ماح لصورة الصلاة قليلا كان أو كثيرا مما هو مناف للصلاة، وكذا السكوت الطويل الماحى لصورة الصلاة.

الأكل و الشرب عمدا كانا أو سهوا.

الشك فى ركعات الثنائية و الثلاثية و الأوليين من الرباعية، على ما سنبينه إن شاء الله.

زيادة جزء أو نقصانه عمدا، إن لم يكن ركنا و مطلقا إن كان ركنا.

تنبيه:

لم نتعرض هنا لكثير من المسائل التى وقع الخلاف فيها بين المذاهب خشية الإطالة فى الموضوع، كبيان الاختلاف فى وضع اليمين على الشمال فى الصلاة، إذ الشيعة يرون بطلانه، أو أن حرمة حرمة تشريعية.

كما أن الخلاف واقع بين المذاهب الأخرى، فمنهم من يرى استحبابه، كأبى حنيفة و الشافعى و أحمد و إسحاق و أبى ثور و غيرهم.

ص: ٣٤١

و منهم من لا يرى استحبابه و كان يرسل يديه فى الصلاة، كالحسن البصرى، و النخعى؛ و ابن سيرين و غيرهم.

و قال الأوزاعى بالتخيير، و روى ابن القاسم عن مالك: الإرسال و هو الأشهر و عليه جميع أهل المغرب من أصحابه، و احتجوا بحديث المشى صلاته و بأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم علمه الصلاة و لم يذكر اليمين على اليسار «١».

و قال ابن المنذر فى بعض تصانيفه: لم يثبت عن النبى فى ذلك شىء فهو مخير.

و المسألة تحتاج إلى نقاش للأحاديث الواردة من طريق أبى هريرة، و قد صح عند الشيعة من طريق أهل البيت حرمة ذلك و انه لم يرد فيه عن النبى شىء.

و أما ما رواه أبو داود عن على عليه السلام أن من السنة فى الصلاة وضع الأُكف على الأُكف فى الصلاة، فإن هذا لم يوجد إلا فى نسخة ابن الأعرابى دون غيرها، و مع ذلك فإن الراوى لا يعتمد على حديثه، و قد ورد عن الإمام على عليه السلام ما يدل على حرمة و المشهور أن حقيقته الشرعية قائمة على استحسان عمر بن الخطّاب للتكفير لما رأى أسارى العجم كفروا- وضع اليد على الأخرى- أمامه، فسأل عن ذلك، فأجابوه بأننا نستعمله خضوعا و تواضعا لملوكنا، فرأى أن يكون فى الصلاة و لنترك هذا لمناسبة أخرى.

كما إننا لم نتعرض للحديث حول كلمة (آمين) بعد الفاتحة و انها مستحبة للإمام أو المأموم أو للجميع و الأحاديث الواردة لا تصلح للمشروعية فذهب الشيعة إلى البطلان؛ و حكى المهدي في البحر عن العترة جميعا: أن التأمين بدعة و استدل بحديث معاوية بن الحكم السلمي.

و الموضوع يدعو إلى بسط القول في الدلالة، فلنترك ذلك، كما نترك كثيرا من المسائل، و نتحول إلى البحث عن صلاة المسافر و من الله التوفيق.

---

(١) المجموع للنووي ٣- ٣١٢.

ص: ٣٤٣

صلاة المسافر

اختلف المسلمون في حكم قصر الصلاة في السفر على أقوال:

أحدها: أن المسافر فرضه المتعين عليه هو قصر الصلاة، و هو مذهب الشيعة و وافقهم أبو حنيفة و أصحابه، و الكوفيون بأسرهم على خلاف في تحقيق المسافة الموجبة لقصر الصلاة كما سيأتى.

الثانى: أن القصر و الإتمام كلاهما فرض مخير له كالخيار في واجب الكفارة، و بدأ قال بعض أصحاب الشافعى.

الثالث: انه سنة، و به قال مالك في أشهر الروايات عنه.

الرابع: أن القصر رخصة، و ان الإتمام أفضل، و إليه ذهب الشافعى في أشهر الروايات عنه.

الخامس: جواز القصر، و أنه أفضل من الإتمام، و إليه ذهب الحنابلة.

و هذه المسألة من مهمات المسائل التى وقع فيها الخلاف بين السنة و الشيعة حتى ظن بعض الناس أن ذلك من المسائل التى انفرد بها الشيعة.

و لا بد لنا هنا من استعراض المسألة، لينكشف لنا كثير من المفارقات فيها باستعراض الأدلة من الكتاب و السنة و الإجماع فى أصل هذه المسألة.

أما الكتاب فقولته تعالى: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا ...

الآية.

قال يعلى بن أمية: قلت لعمر بن الخطاب: ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم الذين كفروا، و قد أمن الناس؟!.

ص: ٣٤٤

فقال عمر: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: صدقة تصدق بها الله عليكم، فاقبلوا صدقته «١».

و روى أن زرارة بن أعين و محمد بن مسلم سألا الإمام أبا جعفر محمد الباقر عليه السلام:

فقالا له: ما تقول في الصلاة في السفر؟ كيف هي؟ و كم هي؟

قال عليه السلام: إن الله سبحانه يقول: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ فَالتقصير واجب في السفر كوجوب التمام في الحضر.

قالا: إنه تعالى قال: لا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة و لم يقل قصرُوا فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام؟

قال عليه السلام: أو ليس قال تعالى في الصفا و المروة: فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما. أ لا ترى أن الطواف واجب مفروض لأن الله ذكره في كتابه و صنعه نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و كذا التقصير في السفر شيء صنعه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و ذكره الله في الكتاب. قالوا: قلنا فمن صلى في السفر أربعاً أ يعيد أم لا؟

قال عليه السلام: إذا كانت قرئت عليه آية التقصير و فسرت له فصلى أربعاً أعاد، و إن لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا إعادة عليه و قال عليه السلام: الصلاة في السفر كل فريضة ركعتان، إلا المغرب فإنها ثلاث ليس فيها تقصير تركها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في السفر و الحضر ثلاث ركعات «٢».

قال الشيخ الطبرسي - بعد إيراد هذا الخبر-: و في هذا دلالة على أن فرض المسافر مخالف لفرض المقيم، و قد أجمعت الطائفة (الشيعة) على ذلك (و أجمعت) على أنه ليس بقصر و قد روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: فرض المسافر ركعتان غير قصر.

(و أما السنة:) فهي كثيرة تدل بصراحة على وجوب التقصير و قد رويت من طريق صحاح الجمهور و نصوص أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) صحيح مسلم ٥- ١٩٦ شرح النووي.

(٢) مجمع البيان ج ٥ ص ٢١١ ط بيروت.

فمن الصحاح ما أخرجه مسلم عن ابن عمر أنه قال: صحبت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللهُ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللهُ، وَصَحِبْتُ عُمَرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللهُ، ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ «١».

وَأَخْرَجَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ اللهُ فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَي لِسَانِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَي الْمَسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ وَ عَلَي الْمَقِيمِ أَرْبَعًا وَ فِي الْخَوْفِ رَكَعَةً «٢».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنِ أَنَسٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَكَانَ يَصَلِي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ «٣».

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ، وَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ، وَ مَعَ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطَّرِيقُ وَ وَدِدْتُ أَنْ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَيْنِ مُتَقَبِّلَتَيْنِ «٤».

وَقَالَ أَنَسٌ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْتُ وَأَقَمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقَصَرَتِ الصَّلَاةُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ «٥».

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَ شَدَّدَ ابْنُ عُمَرَ عَلَي مَنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ فَرَوَى أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ صَلَاةِ السَّفَرِ؟

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: رَكَعَتَانِ فَمَنْ خَالَفَ السَّنَةَ كَفَرَ. وَقَالَ بَشْرُ بْنُ حَرْبٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ صَلَاةُ السَّفَرِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟

قَالَ: أَمَا أَنْتُمْ تَتَّبِعُونَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرْتَكُمْ وَأَمَا لَا تَتَّبِعُونَ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ فَلَا أَخْبَرْتُمْ.

قُلْنَا: فَخَيْرٌ مَا تَتَّبِعُ سُنَّةَ نَبِيِّنَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا «٦».

(١) النووى شرح صحيح مسلم ٥ - ١٩٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) صحيح البخارى ٢ - ٥١.

(٤) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٢٥٥.

(٥) البخارى ج ٣ ص ٥١.

(٦) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٢٧٠.

ص: ٣٤٦

و روى مسلم بسند عن يحيى الهنائى قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة.

فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ (الشك من الراوى) صلى ركعتين.

و روى البخارى عن عبد الرحمن بن يزيد يقول: صلى بنا عثمان بن عفان بمنى أربع ركعات فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنى أربع ركعات الحديث «١».

و أخرج مالك عن عمر بن الخطاب أنه صلى بالناس بمكة ركعتين فلما انصرف قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر «٢».

و عن حارثة بن وهب قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ونحن أكثر ما كنا قط و آمنه - بمنى ركعتين. أخرجه مسلم «٣» و أصحاب السنن.

و عن ابن عباس قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا رب العالمين فصلى ركعتين ركعتين. أخرجه الترمذى و صححه النسائى.

و أخرج مسلم عن حفص بن عاصم عن ابن عمر قال: صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنى صلاة المسافر و أبو بكر و عمر و عثمان ثمانى سنين أو قال ست سنين (و هو قيد لصلاة عثمان).

قال: حفص و كان ابن عمر يصلى بمنى ركعتين ثم يأتى فراشه فقلت: أى عم لو صليت بعدها ركعتين.

قال: لو فعلت لأتممت الصلاة «٤».

و عن كعب بن عجرد قال: قال عمر بن الخطاب صلاة الأضحى ركعتان و صلاة الفطر ركعتان و صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم و قد خاب من افترى «٥».

(٢) تيسير الوصول للشيباني ج ٢: ٢٨٦.

(٣) انظر صحيح مسلم ٥: ٢٠٥ شرح النووي.

(٤) المصدر السابق ٢٠٤ و صحيح البخارى ٢: ٥١.

(٥) انظر المحلى لابن حزم ٤: ٢٦٥.

ص: ٣٤٧

و عن محمد بن المنكدر و إبراهيم بن ميسرة سمعا أنس بن مالك يقول: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الظهر بالمدينة أربعاً و العصر بذي الحليفة ركعتين «١».

و أخرج الدارمي في سننه عن أنس قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالمدينة أربعاً بذي الحليفة ركعتين «٢».

و أخرج عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى بمنى ركعتين و أبو بكر ركعتين، و عثمان ركعتين صدرا من إمارته ثم أتمها بعد ذلك «٣».

و أخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب، عن أمية بن عبد الله بن خالد ابن أسيد أنه سأل عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إنا نجد صلاة الخوف، و صلاة الحضر في القرآن، و لا نجد صلاة السفر.

فقال ابن عمر: يا ابن أخي إن الله عز و جل بعث إلينا محمدا صلى الله عليه و آله و سلم و لا نعلم شيئا فإنما نفعل كما رأينا يفعل «٤».

و على هذا فإن صلاة السفر في نظر ابن عمر هي ثابتة بالسنة لا بالقرآن و هو خلاف ما يذهب إليه الصحابة، و منهم أبوه و قد تقدم جوابه ليعلى بن أمية قريبا.

و كيف كان فالأحاديث متواترة من صحاح الجمهور، و نصوص أهل البيت عليهم السلام بأن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ما سافر إلا صلى ركعتين إلا المغرب و لم يثبت عنه صلى الله عليه و آله و سلم أنه أتم في السفر، و لو كان هناك تخيير لما ترك صلى الله عليه و آله و سلم العمل به، و لاختار الإكمال في كثير من أسفاره، تعليما لذلك في حق الأمة.

و لما صلى صلى الله عليه و آله و سلم بمكة قاصرا قال صلى الله عليه و آله و سلم: «أتموا يا أهل مكة، فإنما نحن قوم سفر» فلو جاز الأربع لما اقتصر على الركعتين (أولا) لاغتنام زيادة العمل في الحرم، لما للعبادة فيه من تضاعف. (و ثانيا) إنه كان إماما، و خلفه المقيمون من أهل مكة، فكان ينبغي أن يتم كيلا يحتاج أولئك القوم إلى الانفراد و تفوتهم فضيلة الإتمام معه «٥».

(١) أخرجه أبو داود في سننه ١: ٢٧٤ و الدارمی ج ١: ٣٥٤.

(٢) سنن الدارمی ١: ٣٥٤.

(٣) نفس المصدر.

(٤) شرح الموطأ للزرقانی ١: ٢٩٥.

(٥) بدائع الصنائع ١: ٩٢.

ص: ٣٤٨

و أما ما يروى أن عثمان أتم في السفر، و كذلك روى عن عائشة أنها قالت:

أفطرت و صمت و قصرت و أتممت ... الخ مع أن المشهور عنها أنها قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر و السفر، فأقرت صلاة السفر، و زيد في صلاة الحضر.

قال الزهري: قلت لعروة: فما بال عائشة تتم؟! قال: تأولت كما تأول عثمان رحمه الله.

قال القاضي أبو الوليد المالكي: و قد اختلف في تأويل ذلك.

فقيل: تأول (أى عثمان) أنه لما كان الخليفة، و أن كل موضع يمر فيه فهو قطره، و إن من فيه ملتزم لطاعته، فهو بمنزلة استيطانه فيه، فحكمه لذلك أن يتم.

و تأولت عائشة: أنها لما كانت أم المؤمنين و أن كل منزل تنزله فهو منزل لمن يحرم عليها بالبنة، كان حكمها لذلك أن تتم «١».

و قال أبو الوليد: و يحتمل عندى أن يكون عثمان و عائشة اعتقدا في ذلك التخيير على ما ذهب إليه الشافعي فأثرا الإتمام، و تأولا أفعال النبي صلى الله عليه و آله و سلم في القصر أنه قصد به التخفيف عن أمته كالفطر «٢».

و أنت ترى ما في هذه التأويلات من البعد عن الواقع، فلم يك عثمان أولى من النبي صلى الله عليه و آله و سلم بالمؤمنين، و لم لم يكن صاحبا بهذه المنزلة؟ فقد كانا يقصران الصلاة في السفر؟! و قد استغرب ابن مسعود فعل عثمان، و استرجع عند ما بلغه أن عثمان صلى أربعا في السفر، و قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ركعتين، و مع أبى بكر ركعتين، و مع عمر ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرق.



و أما أم المؤمنين عائشة فليس لها مزيد اختصاص عن سائر أزواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و هن أمهات المؤمنين، و لم يعرف عن واحدة منهن أنها أتمت في السفر.

و أحسن وجه يتأول به فعل عثمان و عائشة في إتمام الصلاة في السفر هو:

---

(١) شرح موطأ مالك ١: ٢٤١.

(٢) نفس المصدر.

ص: ٣٤٩

احتمال أن يكون عثمان و عائشة إنما أتمتا بمنى بعد المقام بمكة مدة الإتمام كما لم يكن في الخروج إلى عرفة مسافة قصر لمن احتسب في القصر بالخروج خاصة دون الرجوع. كما ذكر ذلك القاضي أبو الوليد المالكي «١».

و يؤيد ذلك ما روى أن عثمان لما أتم الصلاة بمنى فأنكر عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حتى قال لهم: إني تأهلت بمكة، و قد سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول:

من تأهل بقوم فهو منهم «٢».

و على أى حال لا يصلح الاستدلال بفعل عثمان، فإن إنكار الصحابة عليه، و اعتذار عثمان يدلان على أن الفرض هو القصر دون التمام، و لو لا ذلك لما كان محلا للإنكار، و لا موجب للاعتذار عن شيء جائز في الشرع، و مرخص على فعله.

و قد روى عن ابن عباس أنه قال: لا تقولوا قصرا فإن الذى فرضها فى الحضر أربعا هو الذى فرضها فى السفر ركعتين «٣».

و روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: صلاة المسافر ركعتان، و صلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «٤».

حجة الشافعى:

و ذهب الشافعى إلى عدم وجوب القصر فى السفر، و أن قوله تعالى فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إنما هو تخفيف من الله عز و جل عن خلقه، لا أن فرضا عليهم أن يقصروا.

و قال: فالاختيار و الذى أفعل مسافرا، و أحب أن يفعل قصر الصلاة فى الخوف و السفر، و فى السفر بلا خوف، و من أتم الصلاة فيهما لم تفسد عليه صلاته، جلس فى منى قدر التشهد أو لم يجلس، و أكره ترك القصر .. الخ «٥».

وقال: وأكره ترك القصر رغبة عن السنة، فأما أنا فلا أحب أن أقصر في أقل من

---

(١) شرح الموطأ ج ١ ص ٢٤١.

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٩٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) بدائع الصنائع ج ١ ص ٩٢.

(٥) كتاب الأم ج ص ١٧٩.

ص: ٣٥٠

ثلاثة أيام احتياطاً على نفسى، وإن كان ترك القصر مباح لى قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتم «١».

والصحيح أن النبي لم يتم فى السفر و لم يرو عنه ذلك أبداً، إلا ما أخرجه الدار قطنى عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر فى السفر، و يتم، و يفطر و يصوم.

و قد أنكر الحفاظ هذا الحديث و كذبوه، و لأنه مخالف لما عليه فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع أسفاره.

و قد أجاب ابن حزم عن جميع ما احتج به الشافعية فيما ذهبوا إليه بقوله:

احتج الشافعيون فى قولهم: إن المسافر مخير بين ركعتين، أو أربع ركعات، بهذه الآية و إنها جاءت بلفظ (لا جناح) و هذا يوجب الإباحة لا الفرض.

و بخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة (أنها اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة، فلما قدمت مكة قالت: يا رسول الله بأبى أنت و أمى قصرت و أتممت، و أفطرت و صمت. قال: أحسنت يا عائشة).

و من طريق عطاء عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافر فيتم الصلاة و يقصر.

و بأن عثمان أتم الصلاة بمنى بحضرة جميع الصحابة رضى الله عنهم فأتموها معه.

و بأن عائشة - و هى روت (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين) كانت تتم فى السفر.

قال على بن حزم: هذا كل ما احتجوا به، وكله لا حجة فيه: أما الآية فإنها لم تنزل في القصر المذكور بل في غيره على ما نبينه بعد هذا إن شاء الله.

أما الحديثان فلا خير فيهما:

أما الذي من طريق عبد الرحمن بن الأسود فانفرد به العلاء بن زهير الأزدي، لم يروه غيره و هو مجهول.

و أما حديث عطاء فانفرد به المغيرة بن زياد و لم يروه غيره، و قال فيه أحمد بن حنبل: هو ضعيف كل حديث أسنده فهو منكر.

---

(١) مختصر المزني ص ٢٤.

ص: ٣٥١

و أما فعل عثمان و عائشة (رضى الله عنهما) فإنهما تأولا تأويلا خالفهما فيه غيرهما من الصحابة «١».

ثم أورد ابن حزم أخبارا خرجها من طريقه منها: قول صفوان بن محرز: قلت لابن عمر حدثني عن صلاة السفر قال: أ تخشى أن تكذب علي؟ قلت: لا. قال ابن عمر: ركعتان من خالف السنة كفر.

و منها قول ابن عباس: من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

و منها ما أخرجه من طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: اعتل عثمان و هو بمنى فأتى علي فقيل له: صل بالناس.

فقال علي عليه السلام: إن شئتم صليت لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم. يعنى ركعتين.

قالوا لا: إلا صلاة أمير المؤمنين يعنون عثمان - فأبى عثمان «٢» (و في نسخة فأبى بدون ذكر عثمان أى فأبى علي عليه السلام) و هكذا عمن بعدهم روينا عن عمر بن عبد العزيز و قد ذكر له الإتمام في السفر لمن شاء؟ فقال: لا. الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرهما.

فإذا اختلف الصحابة فالواجب رد ما تنازعا فيه إلى القرآن و السنة «٣».

و الحاصل: أن القصر هو الواجب على المسلم لأن فعل النبي كان في جميع أسفاره هو قصر الصلاة و لم يتمها يوماً ما و لم يثبت عنه غير قصر الصلاة في السفر البتة و لنا في رسول الله أسوة حسنة.

قال الخطابي: كان مذاهب أكثر علماء السلف و فقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب فى السفر، و هو قول على عليه السلام و عمر و ابن عمر و ابن عباس (و أكثر الصحابة) و روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز و قتادة و الحسن.

و قال حماد بن أبى سليمان: يعيد من يصلى فى السفر أربعاً و قال مالك: يعيد ما دام فى الوقت.

---

(١) انظر المحلى ج ٤ ص ٢٦٩.

(٢) انظر المحلى ج ٤ ص ٢٧٠.

(٣) نفس المصدر ص ٢٧١.

ص: ٣٥٢

حجة الحنابلة:

المشهور عن أحمد بن حنبل: أن المسافر إن شاء صلى ركعتين و إن شاء أتم، و روى عنه أنه توقف و قال: أنا أحب العافية من هذه المسألة.

و استدلوا على جواز الإتمام بالآية الكريمة و هى قوله تعالى: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا.

و كذلك استدلوا بما ورد عن عائشة أنها قالت: خرجت مع رسول الله فى عمرة رمضان فأفطر و صمت، و قصر و أتممت، فقلت: يا رسول الله، بأبى أنت و أمى أفطرت و صمت، و أتممت و قصرت فقال أحسنت.

رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده و قالوا: هذا صريح فى الحكم و روى أيضا بإسناد عن عطاء عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يتم فى السفر و يقصر.

و كل هذا لا يصح الاحتجاج به: أما الآية فقد تقدم الجواب عنها فى حجة الشافعية.

و أما ما ورد عن عائشة فأما الحديث الأول ففيه العلاء بن زهير و هو لا يحتج بحديثه لأنه كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات، فبطل الاحتجاج به مع أن فيه مخالفة صريحة من عائشة لفعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و الواجب يقضى عليها اتباعه، فكيف يصح أن النبى كان يفطر و تصوم هى، و يقصر و تتم؟! هذا من جهة و من جهة أخرى أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم لم يعتمر إلا أربع عمر ليس منهن شىء فى شهر رمضان.

قال فى البدر المنير: إن فى متن هذا الحديث نكارة و هو كون عائشة خرجت معه صلى الله عليه و آله و سلم فى عمرة رمضان، و المشهور أنه لم يعتمر إلا أربع عمر ليس منهن شىء فى رمضان، بل كلهن فى ذى القعدة إلا التى مع حجته فكان إحرامها (أى العمرة) فى ذى القعدة، و فعلها فى ذى الحجة قال: هذا هو المعروف فى الصحيحين و غيرهما ...

الخ.

و أما الخبر الثانى: فهو كالأول لا يصلح للاستدلال لمعارضته لما فى الصحاح و مخالفته لعمل النبى و الصحابة، و عمل أم المؤمنين عائشة و قد طعن فيه بطعون توجب سقوطه زيادة على ما فيه من المخالفات. يقول ابن تيمية:

إن النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى جميع أسفاره كان يصلى الرباعية ركعتين، و لم ينقل عنه أحد

ص: ٣٥٣

أنه صلى الرباعية أربعاء، بل و كذلك أصحابه معه، و الحديث الذى يروى عن عائشة أنها أتمت، و أفطرت، حديث ضعيف، بل قد ثبت عنها فى الصحيح: أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين، ثم زيد فى صلاة الحضر و أقرت صلاة السفر.

و ثبت فى الصحيح عن عمر بن الخطاب أنه قال: صلاة السفر ركعتان، و صلاة الجمعة ركعتان، و صلاة الأضحى و صلاة الفطر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه و آله و سلم.

و أما قوله تعالى: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَإِنْ نَفَى الْجُنَاحَ بِيَانِ الْحَكْمِ و إزالة الشبهة، لا يمنع أن يكون القصر هو السنة كما قال تعالى: إِنَّ الصَّافَا وَ الْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا نَفَى الْجُنَاحَ لِأَجْلِ الشَّبْهَةِ التى عرضت لهم من الطواف بينهما، لأجل ما كانوا عليه فى الجاهلية من كراهية بعضهم للطواف بينهما، و الطواف بينهما مأمور به باتفاق المسلمين، و هو إما ركن و إما واجب، و إما سنة مؤكدة، و هو سبحانه ذكر الخوف فى السفر لأن القصر يتناول قصر العدد، و قصر الأركان، فالخوف يبيح قصر الأركان، و السفر يبيح قصر العدد ... الخ «١».

المسافة:

وقع الخلاف بين علماء الإسلام فى مقدار المسافة التى يقصر فيها الصلاة و ورد فيها نحو من عشرين قولاً.

أما الخلاف بين المذاهب فى ذلك فقد ذهب الحنفية إلى أن المسافة التى يصير بها المقيم مسافراً سبب ثلاثة أيام سير الإبل، و مشى الأقدام، قال الكاسانى:

«و أما بيان ما يصير به المقيم مسافراً: فالذى يصير به المقيم مسافراً نية مدة السفر، و الخروج من عمران المصر، فلا بد من اعتبار ثلاثة أشياء:

أحدها: مدة السفر و أقلها غير مقدر عند أصحاب الظواهر، و عند عامة العلماء مقدر، و اختلفوا فى التقدير قال أصحابنا (أى الحنفية): ثلاثة أيام سير الإبل و مشى الأقدام، و هو المذكور فى ظاهر الروايات، و روى عن أبى يوسف يومان و أكثر

---

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ١٢٢.

ص: ٣٥٤

الثالث، و كذا روى الحسن عن أبى حنيفة، و ابن سماعة عن محمد (الشيبانى) و من مشايخنا من قدره بخمسة عشر فرسخا، و جعل لكل يوم خمسة فراسخ، و منهم من قدره بثلاث مراحل ... «١».

و أكثر الحنفية لا يعتبر التقدير بالفراسخ، و قدر أبو حنيفة المسافة بالمرحل و أبو يوسف قدرها بيومين، و أكثر اليوم الثالث. و دليلهم فى تقدير المسافة بثلاثة أيام بلياليها- و منهم من حذف الليالى- هو ما ورد عن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم: يمسح المقيم كمال يوم و ليلة، و المسافر ثلاثة أيام و لياليها «٢».

و قوله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام إلا مع محرم أو زوج «٣».

و ليس فيما أوردوه ما يصلح للاستدلال: فخير المسح لا يصح مطلقا و إن صح فهو بيان الفعل و ليس فيه بيان لحد السفر.

و أما الدليل الثانى فإنه لم يكن لبيان مسافة السفر، بل لبيان النهى للمرأة عن الخروج وحدها، هذا إن كان بلفظ ثلاثة أيام و إلا فإن ألفاظ الحديث مختلفة فمنها يوم و ليلة كما روى عن أبى هريرة.

و فى آخر عن أبى هريرة أيضا (تسافر مسيرة يوم و فى لفظ تسافر بريدا) و فى آخر (لا تسافر إلا ليلة) الخ.

فاضطراب الحديث و اختلاف ألفاظه لا يصلح للاستدلال، إن كان يصح ذلك.

و قد ورد هذا الحديث عن ابن عباس عن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم أنه قال: (لاى خلون رجل بامرأة، إلا و معها ذو محرم، و لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم) بدون تقييد فى مدة بل هو لعموم السفر.

و كيف كان فما استدلووا به من ألفاظ حديث أبى هريرة لا يصح.

و قال الشافعى: فللمرء عندى أن يقصر فيما كان مسيرة ليلتين قاصدتين و ذلك

---

(١) بدائع الصنائع ١: ٩٣.

(٢) بدائع الصنائع ١: ٩٣.

(٣) الهداية ١: ٥٦.

ص: ٣٥٥

سنة و أربعون ميلا بالهاشمى و لا يقصر فيما دونها «١» ...

و نقل النووى عن الشافعى: أنه لا يجوز القصر إلا فى مسيرة مرحلتين قاصدتين، و هى ثمانية و أربعون ميلا هاشمية، و الميل ستة آلاف ذراع و الذراع أربع و عشرون إصبعاً معترضة، و الأصباح ست شعيرات معترضات معتدلات «٢».

و جاء فى نهاية المحتاج أن المسافة ثمانية و أربعون ميلا ذهاباً تحديداً لا تقريبا «٣».

و قال أبو إسحاق الشيرازى: و لا يجوز ذلك (أى القصر) إلا فى مسيرة يومين و هو أربعة برد و كل برید أربعة فراسخ فذلك ستة عشرة فرسخاً لما روى عن ابن عمر و ابن عباس (رضى الله عنهما) كانا يصلبان ركعتين و يفطران فى أربعة برد فما فوق ذلك ... الخ «٤».

و المشهور عن مالك أنه يوافق الشافعى فى ثمانية و أربعين ميلا.

و روى عن مسيرة يوم و ليلة، و روى ابن القاسم أن مالكا رجع عنه.

و عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلاة فى مثل ما بين الطائف و مكة، و فى مثل ما بين مكة و عسفان، و فى مثل ما بين مكة و جدة، قال مالك: و ذلك أربعة برد، و ذلك أحب ما تقصر إلى فيه الصلاة «٥».

قال الزرقانى - فى شرحه: أحب عائد لاختياره يعنى أنه لا يقصر فى أقل منها و هى: ستة عشر فرسخاً ثمانية و أربعون ميلا.

و روى أشهب عن مالك القصر فى خمسة و أربعين ميلا، و روى أبو زيد عن ابن القاسم أن من قصر فى ستة و ثلاثين ميلا لا يعيد.

و قال ابن المواز يعيد و عن ابن الحكم يعيد فى الوقت فإن قصر فى أقل من ذلك أعاد أبداً «٦».

---

(١) الأم ١: ١٨٢.

(٢) شرح مسلم للنووى ٥: ١٩٥.

(٣) انظر ج ٢: ٢٤٥.

(٤) المهذب ١: ١٠٢.

(٥) موطأ مالك شرح الزرقانى ١: ٢٩٩.

(٦) المنتقى ١: ٢٩٢.

ص: ٣٥٦

و وافقهم أحمد بن حنبل فى تحديد المسافة بستة عشر فرسخا أو ثمانية و أربعين ميلا بالهاشمى فإنه سئل فى كم تقصر الصلاة؟ قال: فى أربعة برد.

قيل له مسيرة يوم تام؟ قال: لا، أربعة برد ستة عشر فرسخا و مسيرة يومين.

قال ابن قدامة: فمذهب أبى عبد الله - أحمد بن حنبل - إن القصر لا يجوز فى أقل من ستة عشر فرسخا، و الفرسخ ثلاثة أميال فتكون ثمانية و أربعين ميلا. قال القاضى و الميل اثنا عشر ألف قدم و ذلك مسيرة يومين قاصدين «١».

و لا يخفى ما فى المسألة من خلاف و كثرة أقوال، فإنهم اختلفوا فى تحديد المسافة بالزمن و بالتقدير بالأميال أو الفراسخ.

أما التقدير فى الزمن فهو يوم و ليلة أو يومان و أكثر الثالث أو ثلاثة أيام بلياليها كما تقدم.

و أما الاختلاف فى تقدير المسافة فإن اختلافهم فى الميل و تحديده و مقداره.

فمنهم من قال: إن الميل هو من الأرض منتهى مد البصر لأن البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه.

و قيل أن ينظر إلى الشخص فى أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو أم امرأة أو ذاهب أو آت.

و قال النووى: الميل ستة آلاف ذراع و الذراع أربعة و عشرون إصبعا متراسة معتدلة، و الإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة.

و منهم من عبر عن ذلك باثنى عشر ألف قدم بقدم الإنسان.

و قيل هو أربعة آلاف ذراع و قيل ثلاثة آلاف ذراع و قيل خمسمائة و قيل ألفا ذراع، و منهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل «٢».

و قيدوا الأميال بالهاشمية و حدوده باثنى عشر ألف قدم ستة آلاف ذراع أربعة آلاف خطوة.



(١) المغنى لابن قدامة ٢: ٢٥٥.

(٢) نيل الأوطار ٤: ٢٠٥.

ص: ٣٥٧

أما الأميال الأموية فالميل منها ينقص عن الهاشمي بنسبة واحد من ستة، أى أن الفرسخ الأموي ميلان و نصف «١».

أما المسافة التي يجب معها القصر عند الشيعة فهي: ثمانية فراسخ امتدادية أو ملفقة من أربعة ذهابا و أربعة إيابا، و الفرسخ ثلاثة أميال و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد و هو من المرفق إلى أطراف الأصابع.

و ذلك هو الوارد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ من طريق أهل البيت عليهم السَّلام.

الإقامة:

اختلف علماء الإسلام في تحديد المدة التي يصير بها المسافر مقيما فيجب عليه إتمام الصلاة و أداء الصيام على أقوال:

ف عند الشيعة أن المسافر إذا عزم على الإقامة عشرة أيام متوالية في مكان واحد أو أنه يعلم ببقائه المدة المذكورة فيجب عليه الإتمام و الصيام؛ لانقطاع السفر في ذلك.

و كذا لو تردد في البقاء و عدمه ثلاثين يوما فإنه يجب عليه القصر إلى نهاية الثلاثين، و بعدها يجب عليه التمام إلى أن يسافر سفرا جديدا.

و ذهب أبو حنيفة إلى أن مدة الإقامة خمسة عشر يوما، و هو أحد قولي ابن عمر «٢» و له قول آخر و هو: إذا أجمعت إقامة اثنتي عشرة ليلة فأتتم الصلاة، و به قال سعيد بن المسيب في أحد أقواله، و قوله الآخر: إذا أقمت أربعة فصل أربعة، و له قول آخر إذا أقمت ثلاثا فأتتم.

و ذهب مالك بن أنس إلى أن مدة الإقامة التي يباح بها التمام هي أربع ليال.

حدث يحيى عن مالك عن عطاء الخراساني أنه سمع سعيد بن المسيب قال:

من أجمع إقامة أربع ليال و هو مسافر أتم الصلاة. قال مالك: و ذا أحب ما سمعت إلى «٣».

قال ابن حزم: - بعد أن ذكر قول ابن المسيب: إذا أقمت أربعة فصل أربعة - و به

---

(١) غاية المنتهى ١: ١٩٥.

(٢) المبسوط للسرخسى ١: ٢٣٦.

(٣) شرح الموطأ للزرقانى ١: ٣٠١.

ص: ٣٥٨

يأخذ مالك، و الشافعى؛ و الليث، إلا أنهم يشترطون أن ينوى إقامة أربع فإن لم ينوها قصر حولا «١».

و قال أبو الوليد: اختلف أصحابنا (أى المالكية) فروى ابن القاسم أنه يراعى فيها أربعة أيام كاملة. قال عنه عيسى و لا يعتد بيوم دخوله إلا أن يدخل فى أوله. و قال الماجشون و سحنون: إذا نوى مقام زمان تجب فيه عشرون صلاة فإنه يتم.

قال أبو الوليد: وجه رواية ابن القاسم أن الخبر المستفاد منه حكم المقام إنما ورد بلفظ الأيام، و ذلك يقتضى تعلق الحكم بها.

و وجه الرواية الثانية: أن الحكم إنما يتعلق بالأيام من أجل الصلاة فوجب أن يعتبر بها «٢».

و لا يخفى أن لفظ الخبر الوارد فى قول أبى الوليد لم يكن خبرا عن النبى إذ ربما أن يتوهم ذلك، إذ لا خبر فى الموضوع و إنما يقصد الخبر الوارد عن مالك، فليتأمل.

و الشافعى يختار تحقيق الإقامة فى أربعة أيام كما جاء فى كتاب الأم و حكى عنه ذلك، قال فى الأم:

إذا أزمع المسافر بموضع أربعة أيام و لياليهن ليس فيهن يوم كان فيه مسافرا فدخل فى بعضه و لا يوم يخرج فى بعضه أتم الصلاة، و استدلالا بقول رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا. و إنما يقضى نسكه فى اليوم الذى يدخل فيه و المسافر لا يكون دهره سائرا و لا يكون مقيما مقام سفر و سائرا «٣» ... الخ، و هذا عين ما استدل به مالك.

و أجيب عن هذا الاستدلال: بأنه لا حجة لهم فيه لأنه ليس فى هذا الخبر نص و لا إشارة إلى المدة التى إذا أقامها المسافر أتم، و إنما هو فى حكم المهاجر، فما الذى أوجب أن يقاس المسافر يقيم على المهاجر يقيم؟! هذا لو كان القياس حقا، و كيف و كله باطل؟!!

---

(١) المحلى ج ٥: ٢٣.

(٢) شرح الموطأ لابن الباجى ١: ٢٦٥.

(٣) الأم ١: ١٨٦.

ص: ٣٥٩

و المشهور عن أحمد بن حنبل أن المدة التي تلزم المسافر الإتمام بنية الإقامة فيها هي: ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة.

و عنه أيضا إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم، و إن نوى دونها قصر، و هذا قول مالك و الشافعي و أبي ثور.

و استدلوا له بدليل قول النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم يقيم المهاجر بعد قضاء منسكه ثلاثا.

و استدلوا أيضا بأن عمر لما أخلى أهل الذمة ضرب لمن قدم منهم تاجرا ثلاثا و قال إن الثلاث بحكم السفر و ما زاد في حكم الإقامة «١».

و كيف كان فقد اختلفت أقوال الصحابة و التابعين في هذه المسألة فعن ابن عباس القول بأن الإقامة عشرة أيام و المتردد إلى تسعة - عشرة يقصر فإذا زاد أتم. و له قول آخر و هو: إن الإقامة خمسة عشر يوما و له قول: بأن المتردد إلى سنة يصلي قصرا.

و قال ابن عمر بمثل قوله هذا و له قول آخر و هو إن الإقامة اثنتا عشرة ليلة و له قول إن المتردد إلى ستة أشهر يصلي قصرا.

و ذهبت عائشة إلى أن وضع الزاد و المزاد موجب للتمام و إليه ذهب الحسن البصري فقال: صل ركعتين ركعتين إلى أن تقدم مصرا فأتم الصلاة و صم.

و قال ربيعة الرأي: إن الإقامة يوم و ليلة.

و قال الأوزاعي: إن الإقامة ثلاث عشرة ليلة.

و قال سعيد بن المسيب: إن الإقامة أربع. و له قول آخر: إنها ثلاثة.

و قال سعيد بن جبير: إن الإقامة أكثر من خمسة عشر، و له قول آخر إن الإقامة تحصل بمجرد وضع الرحل إلى آخر الأقوال و الآراء التي لا يعرف لهم فيها مستند شرعي و إنما ذلك اجتهاد من أنفسهم كما قيل عنهم ذلك.

و صفوة القول إن الأقوال في هذه المسألة مختلفة و لا يكاد الإنسان أن يلمس منها قولاً يمكن أن يكون عمدة في الباب و لم يكن هناك أثر يدل على ما تظمن النفس

---

(١) المغنى لابن قدامة ١: ٢٨٨.

إليه و حيث كان الأمر كذلك فلا بد من الرجوع إلى أهل البيت و هم أدري به لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ قرَنهم بكتاب الله فمن اتبعهم اهتدى، فهم أعلام الإسلام و حكام الأنام و لهذا فإن الشيعة يأخذون بما ورد عنهم عليهم السَّلام و يستمدون تعاليمهم منهم.

و قد وردت في هذه المسألة نصوص عن أهل البيت أخذ بها الشيعة و عملوا بموجبها، فقد روى عن الإمام على عليه السَّلام أنه قال: يتم الذى يقيم عشرا، و الذى يقول اليوم أخرج غدا أخرج يقصر شهرا «١».

قال الشوكانى: و ذهب القاسمية و الإمامية و الحسن بن صالح و هو مروى عن ابن عباس أنه لا يتم الصلاة إلا من نوى إقامة عشر و احتجوا بما روى عن على عليه السَّلام (و ذكر الحديث).

و قال ابن قدامة: و روى عن على رضى الله عنه قال: يتم الصلاة الذى يقيم عشرا و يقصر الصلاة الذى يقول: أخرج اليوم أخرج غدا شهرا. و هذا قول محمد بن على (الباقر) و ابنه (جعفر الصادق) و الحسن بن صالح «٢».

قال الإمام الباقر عليه السَّلام: و إن لم تدر ما مقامكم بها، تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر فإذا تم لك شهر فأتتم الصلاة و إن أردت أن تخرج من ساعتك.

و قال الإمام الصادق عليه السَّلام: «إن شئت فانو المقام عشرا و أتم، و إن لم تنو المقام فقصر ما بينك و بين شهر فإذا مضى لك شهر فأتتم الصلاة «٣».

و فى بعض الأخبار عنهما عليه السَّلام تحديد مدة التردد ثلاثين يوما.

و روى معاوية بن وهب عن الإمام الصادق عليه السَّلام قال: و إن أقيمت تقول غدا أخرج أو بعد غد و لم تجمع على عشر فقصر ما بينك و بين شهر فإذا تم الشهر فأتتم الصلاة».

و قال عليه السَّلام: إذا عزم الرجل أن يقيم عشرا فليتم الصلاة و إن كان فى شك لا

(١) انظر نيل الأوطار للشوكانى ج ٣: ٢٠٨ و المغنى لابن الحنبلى ٢: ٢٨٨.

(٢) المغنى ج ٢: ٢٨٨.

(٣) المستمسك للإمام الحكيم ٨: ١٣٨.

يدرى ما يقيم فيقول: اليوم أو غدا فليقصر ما بينه وبين شهر فإن أقام بذلك البلد أكثر من شهر فليتم الصلاة.

و بهذا أخذ الشيعة و عليه العمل فهم يحكمون على من نوى إقامة عشرة أيام يجب عليه القصر و إن كان مترددا فإنه يقصر حتى يمضى شهر فإذا مضى شهر أتم.

و وافقهم سفيان الثوري و جماعة آخرون و الذى يظهر من الخرقى الحنبلى اختيار القول فى مدة التردد إلى شهر دون تحديد الإقامة بعشر كما جاء فى مختصره قال:

و إذا نوى المسافر الإقامة فى بلد أكثر من إحدى و عشرين صلاة أتم، و إن قال: اليوم أخرج غدا أخرج قصر و إن أقام شهرا «١».

و ذهب الحنفية إلى أن المسافر الذى لم ينو إقامة خمسة عشر يوما و يقول غدا أخرج أو بعد غد أخرج و استمر على ذلك لا يصير مقيما عندهم و لو بقى سنين عديدة «٢».

و للشافعية أقوال فى ذلك: إنه إذا أقام فى بلد على حاجة إذا تنجزت رحل و لم ينو مدة فليل إنه يقصر سبعة عشر يوما. و قيل يقصر أبدا و خرج أبو إسحاق قولا ثالثا أنه يقصر إلى أربعة أيام «٣».

و عند الحنابلة: أن من لم يجمع الإقامة مدة تزيد على إحدى و عشرين صلاة فله القصر و لو أقام سنين، و الذى يظهر من عبارة ابن قاسم الخرقى أن مدة التردد إلى الشهر.

السفر المبيح للقصر:

اختلفوا فى السفر المبيح للقصر، فعند الشيعة أن سفر المعصية لا تقصر فيه الصلاة لأنه سفر محرم، سواء أ كان بنفسه حراما كالفرار من الزحف و إباق العبد، و سفر الزوجة بدون إذن زوجها فى غير الواجب، و سفر الولد مع نهى الوالدين فى غير الواجب، و كما إذا كان مضرا لبدنه.

---

(١) المغنى ١: ٢٩٢.

(٢) الغنية ٢٤١.

(٣) المهذب للشيرازى ١: ١٠٣.

أم كان السفر غايته أمراً محرماً: كما إذا سافر لقتل نفس محرمة، أو للسرقة أو للزنى، أو لإعانة الظالم، أو لأخذ أموال الناس ظلماً و نحو ذلك. و وافقهم الشافعي و أحمد.

قال الشافعي: و ليس لأحد سافر في معصية أن يقصر، و لا يسمح مسح المسافر، فإن فعل أعاد «١».

و قال الرملي - المعروف بالشافعي الصغير-: لا يترخص العاصي بسفره كآبق، و ناشزة، و قاطع طريق و مسافر بلا إذن، إذ مشروعية الترخيص في السفر للإعانة، و العاصي لا يعان، لأن الرخص لا تنال بالمعاصي ... الخ «٢».

و أما أحمد بن حنبل فإنه نص على عدم جواز القصر لمن كان سفره سفر معصية كإباق العبد، و قطع الطريق؛ و التجارة في الخمر و المحرمات «٣».

و قال أيضاً: إذا خرج الرجل إلى بعض البلدان تنزهاً و تلذذاً، و ليس في طلب حديث و لا حج و لا عمرة و لا تجارة فإنه لا يقصر الصلاة، لأنه إنما شرع إعانة على تحصيل المصلحة، و لا مصلحة في هذا.

أما الحنفية فذهبوا إلى الجواز و أن العاصي و المطيع في سفرهما واحد و يستوى المقدار المفروض على المسافر من الصلاة سفر الطاعة من الحج و الجهاد، و سفر المباح كسفر التجارة و نحوه، و سفر المعصية كقطع الطريق و البغى «٤».

و عن مالك روايتان: فالمشهور من مذهبه أن سفر المعصية لا تقصر فيه الصلاة، لأن سفر المعصية ممنوع منه مأمور بالرجوع عنه، فلا يصح تناول النية الشرعية لمسألة القصر فيه.

و الرواية الثانية: جواز القصر لأن هذا معنى يترخص به سفر الطاعة فجاز أن يترخص به في سفر المعصية.

---

(١) مختصر المزني: ٢٥.

(٢) نهاية المحتاج ٢: ٢٥٣.

(٣) المغنى لابن قدامة ١: ٢٦٢.

(٤) انظر بدائع الصنائع ١: ٩٣ و الهداية ١: ٥٧.

هذا ما تعلق الغرض ببيانه حول صلاة المسافر و أن فرضه المتعين هو القصر كما أجمعت عليه الشيعة و وافقهم كثير من علماء المسلمين في ذلك و أن الذي يتم في السفر مع حصول شرائط القصر عليه الإعادة.

و هنا لا بد أن نشير بإيجاز إلى حكم الصائم في السفر، و قد أجمع المسلمون على جواز الإفطار في شهر رمضان لكل من سافر فيه سفراً تقصر فيه الصلاة، كما جاء في كتاب الله العزيز بقوله تعالى: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ الْآيَةَ.**

و قد اختلفوا في الإفطار في السفر هل هو رخصة أم عزيمة؟ فذهب الشيعة إلى أنه عزيمة، و لا يصح الصوم في السفر، كما لا يصح إتمام الصلاة فيه، لأنه هو الذي شرعه الله في دين الإسلام، و أن المقتضى من السفر لأحدهما هو بعينه المقتضى للآخر. كما ورد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذ قال: (إن الله وضع عنه الصيام و نصف الصلاة) أخرجه النسائي عن عمر بن أمية الضمري.

و أخرج مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب، فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام. فقال صلى الله عليه و آله و سلم: «أولئك العصاة أولئك العصاة» (١).

و أخرج البخاري عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في سفر فرأى زحاما و رجلا قد ظلل عليه فقال صلى الله عليه و آله و سلم: ما هذا؟ فقالوا صائم. فقال صلى الله عليه و آله و سلم:

(ليس من البر الصوم في السفر) (٢).

و أخرج أبو داود عن قرعة قال أتيت أبا سعيد الخدري و هو يفتي الناس و هم مكبون عليه، فانتظرت خلوته، فلما خلا سألته عن صيام رمضان في السفر؟

فقال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه و آله و سلم في رمضان عام الفتح، فكان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يصوم و نصوم، حتى بلغ منزلا من المنازل فقال صلى الله عليه و آله و سلم: إنكم قد دنوت من عدوكم، و الفطر

---

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٧: ٢٣٢.

(٢) صحيح البخاري ٣: ٤٣.

أقوى لكم، فأصبحنا منا الصائم، و منا الفاطر. قال: ثم سرنا فنزلنا منزلا فقال صلى الله عليه و آله و سلم:

(إنكم تصبحون عدوكم و الفطر أقوى لكم فأفطروا) فكانت عزيمة من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (١).

و أخرج الترمذى عن رجل من بنى عبد الله بن كعب بن مالك اسمه أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن الله وضع شطر الصلاة عن المسافر و رخص له فى الإفطار) «٢».

و أخرج مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر، و كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره «٣» و فى لفظ و إنما يؤخذ من أمر رسول الله بالآخر فالآخر «٤».

و كيف كان فإن الشيعة قد أجمعوا على أن الإفطار فى السفر عزيمة و لا يجزى الصوم عن الفرض، بل من صام فى السفر وجب عليه قضاؤه فى الحضر.

و قال الشوكانى: و هذا هو قول بعض الظاهرية، و حكاه فى البحر عن أبى هريرة و داود و الإمامية، قال فى الفتح: و حكى عن عمرو ابن عمر، و أبى هريرة، و الزهرى، و إبراهيم، و النخعى و غيرهم «٥».

و قال ابن حزم- بعد أن استدلى على وجوب الإفطار فى السفر-: و لم يبق علينا إلا أن نذكر من قال بمثل قولنا لتلا يدعى علينا خلاف الإجماع، فالدعوى لذلك منهم سهلة، و هم أكثر خلافا للإجماع ..

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر عن رجل من بنى عبد القيس أنه صام فى السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد. و من طريق

---

(١) سنن أبى داود ١: ٥٦٠.

(٢) تيسير الوصول للشيبانى ٢: ٣٣٧.

(٣) صحيح مسلم ٧: ١٣٠.

(٤) انظر نيل الأوطار ٤: ٢٢٣.

(٥) نيل الأوطار ٤: ٢٢٣.

ص: ٣٦٥

سفيان بن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلا أن يعيد صيامه فى السفر.



و روى عن عبد الرحمن بن عوف قال: نهتني عائشة أم المؤمنين عن أن أصوم في السفر. و عن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر فقال: (من كان منكم مريضا أو على سفر فعده من أيام أخر).

و سئل عن الصوم أيضا فقال: إنما هو صدقة تصدق بها الله عليك، أ رأيت لو تصدقت بصدقة فردت عليك؟ ألم تغضب؟

و أن امرأة صحبتته في السفر فوضع الطعام فقال لها: كلى. فقالت إني صائمة.

قال ابن عمر: لا تصحبيها.

و عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر؟ قال: لا يجزئه. يعنى لا يجزئه صيامه.

و عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر.

و عن سعيد بن المسيب أن رجلا سأله: أتم الصلاة في السفر و أصوم؟ قال:

لا. فقال: إني أقوى على ذلك. فقال سعيد: رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان أقوى منك، قد كان يقصر و يفتقر.

و عن الزهري قال: كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و إنما يؤخذ من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالآخر.

و عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: الصائم في السفر في رمضان كالمفطر في الحضر.

و عن محمد بن علي بن أبي طالب أن أباه كان ينهى عن صيام رمضان في السفر ... الخ «١».

و على أى حال: فإن الأخبار متواترة في وجوب الإفطار على المسافر في شهر رمضان و حسبنا حجة لذلك قوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ.

---

(١) انظر المحلى ٥: ٢٥٦ - ٢٥٨ ذكرنا هذه الأخبار بحذف الإسناد اختصارا.

ص: ٣٦٦

قال سيدنا شرف الدين: فإن في الآية دلالة على وجوب الإفطار من وجوه:

أحدها: أن الأمر بالصوم في الآية إنما هو متوجه للحاضر دون المسافر، و لفظه كما تراه: فمن شهد منكم الشهر - أى حضر في الشهر - فليصمه و إذا فالمسافر غير مأثور، فصومه إدخال في الدين ما ليس من الدين تكلفا و ابتداعا.

ثانيها: أن المفهوم من قوله تعالى: **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**. أى من لم يحضر فى الشهر لا يجب عليه الصوم، و مفهوم الشرط حجة كما هو مقرر فى أصول الفقه، و إذا فالآية تدل على عدم وجوب الصوم فى السفر بكل منطوقها و مفهومها.

ثالثها: أن قوله عز و جل: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** تقديره فعليه عدة من أيام آخر، هذا إن قرأت الآية برفع عدة، و إن قرأتها بالنصب كان التقدير فليصم عدة من أيام آخر و هذا يقتضى وجوب إفطار السفر إذ لا قائل بالجمع بين الصوم و القضاء على أن الجمع ينافى اليسر المدلول عليه بالآية.

رابعاً: قوله تعالى: **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ اليسر هنا إنما هو الإفطار، كما أن العسر هنا ليس إلا الصوم، و إذا فمعنى الآية يريد الله منكم الإفطار و لا يريد منكم الصوم «١».**

الجمع بين الصلاتين:

لا خلاف بين المسلمين فى جواز الجمع بعرفة وقت الظهر بين الفريضتين - الظهر و العصر، كما لا خلاف بينهم فى جواز الجمع فى المزدلفة وقت العشاء للحجاج بين الفريضتين - المغرب و العشاء.

و اختلفوا فيما عدا ذلك فمنهم من جوز الجمع بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء تقديماً و تأخيراً بعذر السفر عند مالك و الشافعى و أحمد.

أما أبو حنيفة فمنع من ذلك و قال: لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال.

قال فى الغنية: و لا يجوز الجمع عندنا (الحنفية) بين صلاتين فى وقت واحد، سوى الظهر و العصر بعرفة، و المغرب و العشاء بمزدلفة و عند الثلاثة يجوز الجمع بين

---

(١) انظر مسائل فقهية ٥١ - ٥٢.

ص: ٣٦٧

الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء فى وقت واحد بعذر السفر أو المطر، تقديماً أو تأخيراً، بأن يصلى المتقدمة فى وقت المتأخرة «١».

أما عذر المطر فقد أجاز الشافعى الجمع بين الصلاتين تقديماً فى وقت الأولى منهما.

قال أبو إسحاق الشيرازى: و يجوز الجمع بين الصلاتين فى المطر لما روى ابن عباس رضى الله عنه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الظهر و العصر و المغرب و العشاء جمعاً من غير خوف و لا سفر، قال مالك: أرى ذلك فى وقت المطر ... الخ.

و حديث ابن عباس- الذى سيأتى- لا حجة لهم فى جعل المطر مسوغا للجمع بل هو مطلق و إنما كان رأى مالك أن يكون الجمع لعلة المطر و الحديث كما ترى دليل لمن يقول بجواز الجمع مطلقا لأن تعليل ابن عباس لذلك هو أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أراد أن لا يخرج أمته «٢».

قال ابن المنذر: لا معنى لحمل الأثر على عذر من الأعذار، لأن ابن عباس أخبر بالعلة و هو قوله: أراد أن لا يخرج أمته.

مع أن مالك بن أنس لم يجز الجمع بين الظهر و العصر بعذر المطر و قد اختلف أصحابه فى ذلك فقال أشهب: أحب إلى أن لا يجمع بين الظهر و العصر فى سفر و لا حضر إلا بعرفة.

و قد روى عن ابن قاسم فى المجموعة ما يقرب من قول أبى حنيفة أنه قال: من جمع بين المغرب و العشاء فى الحضر لغير عذر مرض أعاد العشاء أبدا «٣». و كذلك روى عن مالك كراهية جمع الظهر و العصر بضرورة المطر أو أنه لا يجوزته كما تقدم.

و أحمد يوافق مالك فى جواز الجمع بين العشاءين فقط لعذر المطر لا بين الظهر و العصر سواء قوى المطر أو ضعف إذا كان المطر يبيل الثوب و يوجد معه مشقة و كذلك يجوز للوحد و ريح باردة شديدة فى ليلة مظلمة «٤».

---

(١) غنية المتملى ٢٤٤.

(٢) انظر الجواهر النقى فى الرد على البيهقى ١: ٢٢٦.

(٣) شرح الموطأ للباجى ١: ٢٥٧.

(٤) الروض الندى - ١١١.

ص: ٣٦٨

قال النووى فى شرح صحيح مسلم:- بعد ذكر أخبار الجمع- و أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به بل لهم أقوال: منهم من تأوله على أنه صلى الله عليه و آله و سلم جمع بعذر المطر، و هذا مشهور عن كبار المتقدمين و هو ضعيف بالرواية الأخرى:

(من غير خوف و لا مطر).

و منهم من تأوله على أنه كان فى غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم، و بأن وقت العصر دخل فصلاها. و هذا أيضا باطل، لأنه و إن كان فيه أدنى احتمال فى الظهر و العصر، لا احتمال فيه فى المغرب و العشاء.

و منهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها فصارت صلاته صورة جمع، و هذا أيضا ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتل، و فعل ابن عباس الذى ذكرناه حين خطب، و استدلاله بالحديث لتصويب فعله، و تصديق أبى هريرة له، و عدم إنكاره صريح فى رد هذا التأويل.

و منهم من قال: هو محمول على الجمع بعذر المرض أو نحوه مما هو فى معناه عن الأعداء، و هذا قول أحمد بن حنبل و القاضى حسين من أصحابنا و اختاره الخطابى و المتولى، و الرويانى من أصحابنا و هو المختار فى تأويله لظاهر الحديث، و لفعل ابن عباس، و موافقة أبى هريرة و لأن المشقة فيه أشد من المطر.

و ذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع فى الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة، و هو قول ابن سيرين، و أشهب من أصحاب مالك، و حكاه الخطابى عن القفال، عن أبى إسحاق المروزى، عن جماعة من أصحاب الحديث، و اختاره ابن المنذر و يؤيده ظاهر قول ابن عباس: أراد أن لا يخرج أمته. فلم يعلله بمرض و لا غيره و الله أعلم «١».

و قال أشهب: إن للمقيم رخصة الجمع بين الصلاتين لغير عذر مطر و لا مرض.

قال الباجى: و هذا هو قول ابن سيرين «٢».

و قال الفخر الرازى - فى تفسير قوله تعالى: أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ..... الآية - بعد أن فسر الدلوك و الغسق - ما هذا لفظه: فإن فسرنا الغسق بظهور

---

(١) شرح النووى لصحيح مسلم ٥: ٢١٨-٢١٩.

(٢) شرح موطأ مالك، ١: ٢٥٥.

ص: ٣٦٩

أول الظلمة كان الغسق عبارة عن أول المغرب و على هذا التقدير يكون المذكور فى الآية ثلاثة أوقات وقت الزوال و وقت المغرب و وقت الفجر و هذا يقتضى أن يكون الزوال وقتا للظهر و العصر، فيكون هذا الوقت مشتركا بين الصلاتين و أن يكون أول المغرب وقتا للمغرب و العشاء، فيكون هذا الوقت مشتركا أيضا بين هاتين الصلاتين فهذا يقتضى جواز الجمع بين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء مطلقا، إلا أنه دل الدليل على أن الجمع فى الحضر من غير عذر لا يجوز فوجب أن يكون الجمع فى السفر و عذر المطر و غيره «١».

و قال البغوى: حمل الدلوك على الزوال أولى القولين لكثرة القائلين به و لأننا إذا حملنا عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها، فدلوك الشمس يتناول صلاة الظهر و العصر، و إلى غسق الليل يتناول المغرب و العشاء و قرآن الفجر هو صلاة الصبح «٢».

(الأخبار): أخرج مسلم عن أنس قال: كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّفَرُ يُوَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُوَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ «٣».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ «٤».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفِظٍ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

---

(١) التفسير الكبير ٢١-٢٢.

(٢) معالم التنزيل بهامش تفسير الخازن ٤: ١٤١.

(٣) صحيح مسلم ج ٥ ص ١١٤-٢١٥ شرح النووي.

(٤) البخاري ج ٢ ص ٥٥.

ص: ٣٧٠

الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ.

قَالَ أَبُو الزَّيْبَرِ فَسَأَلَ سَعِيدًا لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يَحْرَجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ «١».

وَأَخْرَجَ عَنْ مَعَاذٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَكَانَ يَصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. وَعَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ - أَبُو الطَّفِيلِ - حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ «٢».

قَالَ أَبُو الطَّفِيلِ فَقُلْتُ لَهُ مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يَحْرَجَ أُمَّتَهُ.

وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا.

و أخرج مالك بن أنس عن أبي هريرة: أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم كان يجمع بين الظهر و العصر فى سفره إلى تبوك «٣».

و أخرج مالك عن معاذ بن جبل أنهم خرجوا مع رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم عام تبوك فكان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم يجمع بين الظهر و العصر، و المغرب و العشاء قال: فأخر الصلاة يوماً، ثم خرج فصلى الظهر و العصر جميعاً، ثم خرج فصلى المغرب و العشاء جميعاً «٤».

و أخرج أبو داود عن جابر أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف «٥» (و هو موضع قريب من مكة).

و أخرج مسلم عن جابر بن زيد عن ابن عباس: أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم صلى بالمدينة سبعا و ثمانيا الظهر و العصر، و المغرب و العشاء «٦».

و عن عبد الله بن شقيق قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس، و بدت النجوم، و جعل الناس يقولون الصلاة الصلاة. قال فجاء رجل لا يفتر

---

(١) مسلم ج ٥ ص ٢١٥ شرح النووى.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٦.

(٣) موطأ مالك ج ١: ٢٩١ شرح الزرقانى.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سنن أبى داود ج ١: ٢٧٧.

(٦) صحيح مسلم ٥: ٢١٧.

ص: ٣٧١

و لا ينثنى فقال: الصلاة الصلاة. فقال ابن عباس: أ تعلمنى بالسنة لا أم لك؟! ثم قال: رأيت رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّم جمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء.

و قال عبد الله بن شقيق فحاك من ذلك فى صدرى شىء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته «١».

و فى رواية أخرى قال رجل لابن عباس: الصلاة فسكت ثم قال: الصلاة فسكت، ثم قال: الصلاة، فسكت، ثم قال ابن عباس: لا أم لك أ تعلمنا بالصلاة؟! كنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «٢» أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن شقيق.

و أخرج البخارى عن سهل بن حنيف قال سمعت أبا أمامة يقول: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلى العصر، فقلت يا عم ما هذه الصلاة التى صليت؟

قال العصر و هذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التى كنا نصلى معه «٣».

و أخرج ابن جرير عن ابن عمر قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يؤخر الظهر، و يعجل العصر، فيجمع بينهما، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء، و يجمع بينهما «٤».

و عن أبى الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الظهر و العصر ليس بينهما شىء، و المغرب و العشاء ليس بينهما شىء فعل ذلك من شغل «٥».

هذه الآثار تدل بصراحة على جواز الجمع بين الصلاتين و أنه مشروع و علة تشريعه هى التوسعة على الأمة و عدم إحراجها بسبب التفريق.

و هذه الآثار منها ما يدل على الجواز فى السفر و منها ما هو مطلق لا يختص

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ٢١٨.

(٣) البخارى ١: ١٣٧.

(٤) نيل الأوطار ٣: ٢١٧.

(٥) شرح الموطأ للزرقانى ١: ٢٩٤.

بمورد، و هذا يدل على ما نقوله و أن تأويلها على خلاف ذلك أو حملها على شىء غيره أمر لا يتفق مع الواقع و قد تقدم ذلك فيما ذكره النووى.

و الأحاديث الواردة فى جواز الجمع متفق على صحتها، و لزوم الأخذ بها و إن كان البخارى قد أهمل الكثير منها، فذلك لا يضر بعد أن كان تخريجها على شرطه.

و كيف كان فإن النبى صلى الله عليه و آله و سلم شرع ذلك لثلا يحرّج أمته، كما نطقت به الأخبار السابقة و ورد ذلك عن أهل البيت عليهم السلام.

قال الإمام الصادق عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع بين الظهر و العصر بأذان و إقامتين، و جمع بين المغرب و العشاء فى الحضر من غير علة بأذان واحد و إقامتين.

و عنه عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى الظهر و العصر فى مكان واحد من غير علة و لا سفر، فقال له عمر: أحدث فى الصلاة شىء؟ قال صلى الله عليه و آله و سلم: لا و لكن أردت أن أوسع على أمتى.

و عنه عليه السلام قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس فى جماعة من غير علة و صلى بهم المغرب و العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علة فى جماعة، و إنما فعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ليتسع الوقت على أمته «١» إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى الباب.

و على أى حال: فإن المتتبع المنصف لا يجد دليلا على منع الجمع فى الحضر من غير عذر، و إنما كانت هناك تأويلات و ظنون، أو حمل للأخبار على غير مؤداها.

و قد جمع النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى حال العذر كما جمع فى حال عدمه لثلا يحرّج أمته، و قد وردت عنه صلى الله عليه و آله و سلم سنة صحيحة صريحة، و نطق الكتاب به كقوله تعالى: أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا كما تقدم بيانه فى كلمة الرازى السابقة و عليه جمع من المفسرين.

و قد أخذ الشيعة بتلك النصوص الصريحة فجوزوا الجمع، و وافقهم جمع من علماء المسلمين، و لا خلاف بينهم بأن التفريق أفضل.

---

(١) انظر الوسائل ج ٥: ٢٧٧ طبع مصر.

و الذى يظهر من مجموع الأقوال و موارد الخلاف أن المراد بالجمع بين الصلاتين هو إيقاعهما فى وقت واحد تقديما أو تأخيرا من غير وقوع شىء بينهما من نافلة و أوراد مستحبة.



و إذا نظرنا بعين الواقع فإن عمل أكثر الشيعة يقع على جهة التفريق من حيث الالتزام بالنوافل، و أداء المستحبات، و بذلك تقع الصلاة فى وقت الفضيلة، و يحصل التفريق. و سنوضح ذلك إن شاء الله فى بيان أوقات الصلاة فى الأبحاث الفقهية المستقلة عن هذا الكتاب.

و لنقف عند هذا الحد من البحث فى موضوع الفقه، لأننا قد آثرنا أن نبرز كتابا مستقلا فى الفقه الإسلامى، و نستعرض فيه آراء علماء المذاهب الإسلامية فى جميع أبواب الفقه، من عبادات، و معاملات و غير ذلك. و لعل ما نقوم به فى البحث حول موضوع الفقه الإسلامى، و التعرض لآراء علماء المذاهب هو أعظم خدمة للأمة الإسلامية، من حيث التقارب و التفاهم فى أمر لا بد و أن يكشف الخلاف حوله للوقوف على الحقيقة التى احتجبت وراء سحب النعرات الطائفية، و حملات المعادين للشيعة ممن هدد منهمج الشيعة مصالحهم و أغراضهم.

و لا أقول بأن ما قمت به الآن أو أقوم به فيما بعد- إن شاء الله- قد انفردت به:

أو أنتى السابق لسد تلك الثغرة، بل أنا أحد من ساهم فى هذه الخدمة، و قد سبق إلى ذلك رجالنا من علماء الدين، ممن لهم السبق فى معالجة مشاكل الخلافات الطائفية، و ممن أوقفوا أنفسهم لخدمة المسلمين، فألفوا كتباً فى الفقه المقارن قديما و حديثا.

و نحن نأمل أن يتسع هذا المجال و أن لا يستغل الفقه لطائفة دون أخرى و أن يدرس هذا الموضوع بعناية خاصة، بجميع نواحيه، لنصل إلى نتائج مثمرة، تعود على الأمة بالنفع الكثير من حيث التقارب و التفاهم، و أن يعطى الدارس لنفسه حرية الرأى، و الابتعاد عن نزعات الطائفية، و مرديات التعصب.

و إن الفقه الشيعى الذى يستند إلى كتاب الله و سنة رسوله، و يستمد من ينبوع أهل البيت الذين هم عدل القرآن، و وريثة صاحب الرسالة، قد أهمله كثير من الكتاب

ص: ٣٧٤

غير المنصفين، و منهم من حكم عليه بأحكام خاطئة، مما يدل على الجهل الناشئ من عدم الاطلاع على مصادر الفقه الشيعى، أو الاكتفاء بالاطلاع على مصادر خصومهم، من دون تحرى الصدق فيما يجدونه فى كتب الخصوم، تحريا دقيقا يوصلهم إلى الحقيقة ذاتها.

و قد تعرضنا فيما سبق إلى بعض الأحكام الجائرة التى حكموا بها على الشيعة، سواء فى عقائدهم، أو فقههم، مما لا يستند إلى أدلة أو شواهد نقلية جديرة بالثقة، و قد تداول بعض الناس ذلك دون أن يسائلوا أنفسهم عن صحتها أو خطئها. و ما الفائدة من التجافى عن العدل و إغفال الأمانة و إهمال روابط الإخاء فليس عن ضعف يصدر القول منا فى إهمال أو إغفال الفقه الشيعى، فكل ما يتصل بالشيعة فقها و تاريخا واجه ما هو أعظم من الإهمال و الإغفال، فليس وراء الحرب و استهداف القضاء على وجود الشيعة من قبل الحكام و المتسلطين وسيلة أشد و أبلغ، و كلنا ندعو- رعاية للعلم و حرصا على عطاء أمة الإسلام- شباب المسلمين أن يلقوا نظرة على الفقه الشيعى و يحكموا بأنفسهم على ما تضمنه أصولهم و مصادرهم، و أن ينزعوا قيود

التقليد و التأثر بمواقف آخرين وقعوا فى فخ التفرقة و التعصب دون أن يدركوا ما ذا يعنى إهمال ثروة من العلم و كنوز من المعرفة و ذخيرة من الحكم تتبع كلها من ينبوع الرسالة. فلقد كان رجال الشيعة أسبق الناس عملا لنصرة الحق و حرية العقول و الحضّ على العطاء.

و نأمل أن لا تكون خطوة وحيدة لا أخت لها تلك التى أقدمت عليها حكومة مصر، فأخذت من الفقه الجعفرى أحكاما و أدخلتها فى قانون الأحوال الشخصية، كما أن طبع كتاب (المختصر النافع) و هو من كتب فقه الشيعة، من قبل وزارة الأوقاف المصرية يحىى الأمل فى إدانة سياسة الحكّام الأقدمين الذين سنّوا سنّة سيئة بمحاربتهم الفقه الشيعى.

و لا تعجب إذا قلت إن شيخ السلفية و التعصب أخذ ببعض آراء الشيعة و أحكامهم، و يبدو أنها كانت بادرة و عى قصيرة الأمد.

و لعل فى هذا البيان من ذكر اختلاف الآراء و كثرة الأقوال التى تعرضنا لها فى الموضوع يسهل على من يستوعبها أن يتبين انحراف من صورّ الفقه الشيعى فى غير

ص: ٣٧٥

صورته الواقعية و أبرزه على خلاف أغراضه و مبانيه، و ما ذلك إلا من جراء التعصب الأعمى.

و لسنا نشك بأن الحقيقة ستنكشف على نحو لا يقبل الدجل و التميويه، و ذلك لما نلمسه من الوعى الإسلامى، و الشعور المتزايد بوجوب تدارك خطر الفرقة، و أضرار التعصب الطائفى، و إن ذلك الركّام الذى حجب الحقيقة أخذ ينهار يوما بعد آخر، و يندك ساعة بعد ساعة.

إن تلك الأقوال التى أطلقها أصحابها حول الشيعة من دون قيد أو شرط لم تكن صادرة عن تفكير و تدبر، بل أطلقها متحيز غير منصف، أو جامد لا يتمتع بحرية الرأى بل هو آلة صماء تتحرك فى حيز محدود من غير أن يكون لها دافع أو ضابط من عقل، و ذوق سليم.

و لا أشك بأن أكثر المنحرفين عن الواقع قد سلكوا فى أبحاثهم، طريق التقليد للمستشرقين الذين هم دعاة الفرقة، و خدمة الاستعمار و أبطال معركة الخلاف، و هم كما يقول الدكتور أبو الوفاء التفتازانى:

و كان من بين العوامل التى أدت إلى عدم إنصاف الشيعة أيضا أن الاستعمار الغربى أراد فى عصرنا هذا أن يوسع هوة الخلاف بين السنة و الشيعة، و بذلك تصاب الأمة الإسلامية بداء الفرقة و الانقسام، فأوحى إلى بعض المستشرقين من رجاله بتوخى هذا الغرض باسم البحث الأكاديمى الحر، و مما يؤسف له أشد الأسف أن بعض الباحثين من المسلمين فى العصر الحاضر تابع أولئك المستشرقين فى آرائهم دون أن يتفطن إلى حقيقة مراميهم «١».

و قد تعرضت فى الجزء الخامس لبعض ما يتعلق بآراء بعض المستشرقين و نواياهم السيئة و لهذا آثرت أن أعود- و العود أحمد- إلى البحث عن نهجهم فى دراساتهم لأنهم قد دسوا السم بالعسل و لقنوا كثيرا من كتابنا ما يكدر صفو الإخوة الإسلامية.

(١) انظر مقدمة وسائل الشيعة ج ٣ طبع مصر.

ص: ٣٧٤

أهم المراجع:

إن الكتب الفقهية التي اعتمدنا عليها في نقل الأقوال- في هذا الجزء و في الجزء الخامس- كثيرة لا يمكن حصرها و نحن نشير إلى الأهم منها:

[مصادر الجمهور:]

- ١- المهذب لأبى إسحاق الشيرازى الشافعى - مطبعة الحلبي.
- ٢- شرح موطأ مالك للزرقانى - مطبعة الاستقامة.
- ٣- شرح موطأ مالك للقاضى أبى الوليد الباجى - مطبعة السعادة.
- ٤- غنية المتملى شرح منية المصلى لإبراهيم الحلبي الحنفى - طبع استانبول.
- ٥- الهداية للشيخ على الفرغانى الحنفى - مطبعة الحلبي.
- ٦- بدائع الصنائع لعلاء الدين أبى بكر الكاسانى - مطبعة شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧-١٣٢٨ هـ.
- ٧- حاشية ابن عابدين الطبعة الأولى.
- ٨- بداية المجتهد لابن رشد القرطبى المالكى - مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٧١.
- ٩- المغنى لابن قدامة الطبعة الثالثة - مطبعة دار المنار سنة ١٣٦٧.
- ١٠- أحكام القرآن لأبى بكر ابن العربى - مطبعة الحلبي ١٣٧٦.
- ١١- المبسوط لشمس الدين السرخسى - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤.
- ١٢- شرح صحيح مسلم للنووى - مطبعة حجازى بالقاهرة.
- ١٣- شرح العشماوية- المطبعة العلمية سنة ١٣١٦.

١٤- زوائد الكافى و المحرر على المقنع لعبد الرحمن بن عيدان الحنبلى المطبوع بدمشق.

١٥- مختصر خليل فى الفقه المالكى - مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٤٦.

١٦- ضوء الشمس للسيد محمد أبو الهدى الرفاعى الحنفى المطبوع سنة ١٣٠١.

١٧- نيل الأوطار لمحمد بن على الشوكانى - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧.

١٨- المحلى لعلى بن حزم الأندلسى - إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

١٩- غاية المنتهى للشيخ مرعى بن يوسف الحنبلى - مطبعة دار السلام بدمشق.

ص: ٣٧٧

٢٠- التنقيح المشيع فى تحرير أحكام المقنع لعلاء الدين على بن سليمان المرادوى الحنبلى - المطبعة السلفية.

٢١- الروض الندى فى شرح كافى المبتدى لمفتى الحنابلة بدمشق أحمد بن عبد الله البعلى - المطبعة السلفية.

٢٢- السراج الوهاج فى شرح متن المنهاج للشيخ محمد الزهرى طبع مصر سنة ١٣٥٢.

٢٣- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الشريبنى الشافعى - مطبعة مصطفى البابى ١٣٧٧ هـ.

٢٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأحمد بن حمزة الرملى الشهير بالشافعى الصغير - مطبعة الحلبي ١٣٥٧.

٢٥- الجواهر النقى فى الرد على البيهقى لعلاء الدين على بن عثمان بن إبراهيم الماردىنى الشهير بابن التركمان الحنفى.

٢٦- شرح المواهب اللدنية لمحمد بن عبد الباقي الزرقانى.

٢٧- الهادى أو عمدة الحازم فى المسائل الزوائد عن مختصر أبى القاسم لابن قدامة.

و غيرها من كتب الحديث و الفقه كالصحيح و كتب السنن مما لا يسعنا ذكره كمدونة مالك، و الأم للشافعى، و مختصر المزنى، و المجموع للنووى و الوجيز للغزالي و شرحه، و منهاج الطالبين و ما يتعلق به من شروح، و ملتقى الأبحر، و مراقى الفلاح و غير ذلك و قد أشرنا للبعض منها فى هامش الصفحات.

المصادر الشيعية:

أما مصادرنا فى البحث عن فقه الشيعة فهى من الكثرة بمكان و لا يمكن عدّها هنا و لكن أهمها هى:

١- شرائع الإسلام للشيخ المحقق أبو القاسم الحلبي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

٢- المعتبر له رحمه الله طبع إيران.

٣- المختصر النافع له طبع مصر نشرته وزارة الأوقاف بمصر.

٤- الخلاف لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ.

ص: ٣٧٨

٥- الانتصار لعلم الهدى الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦هـ.

٦- كشف الغطا: للشيخ الأكبر الشيخ جعفر الكبير المتوفى سنة ١٢٢٨هـ.

٧- وسائل الشريعة: للمحدث الشهير الحر العاملي المتوفى سنة ١١٠٤هـ «١».

٨- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام للشيخ المحقق الشيخ محمد حسن النجفي المتوفى سنة ١٢٦٦هـ «٢».

٩- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة للفقير المحدث الشيخ يوسف البحراني المتوفى سنة ١١٨٦هـ «٣».

١٠- تذكرة الفقهاء للشيخ جمال الدين الشهير بالعلامة الحلبي المتوفى سنة ٧٢٦هـ «٤».

١١- تبصرة المتعلمين له تعمله الله برحمته.

١٢- اللمعة الدمشقية للشهيد الأول و شرحها للشهيد الثاني المتوفى سنة ٧٨٦هـ.

١٣- الوسيلة لعلم الدين محمد بن علي بن محمد بن حمزة الطوسي من أعيان القرن الخامس.

١٤- رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل للحجة السيد علي الطباطبائي طبع إيران.

١٥- نكت النهاية لأبي القاسم جعفر بن سعيد الحلبي.

١٦- مستمسك العروة الوثقى للإمام الحكيم دام ظلّه.

١٧- منهاج الصالحين له أيضا.

١٨- الغنية لعز الدين حمزة بن علي بن زهرة الحلبي - طبع إيران.

١٩- النهاية للطائفة أبي جعفر الطوسي - طبع إيران.

و غير هذه الكتب التي لا نستطيع تعدادها الآن.

(١) يقع الكتاب في أكثر من عشرين مجلدا و قد أعيد طبعه في مصر و لم ينته.

(٢) يقع في أكثر من أربعين مجلدا و قد أعيد طبعه في النجف الأشرف - مطبعة النجف.

(٣) يقع في أكثر من عشرين مجلدا و قد أعيد طبعه في النجف الأشرف - مطبعة النجف.

(٤) طبع في إيران في مجلدين و أعيد طبعه في النجف في عدة أجزاء - مطبعة النجف.

ص: ٣٧٩

كتاب و مؤلفون

لا تمر فترة من الزمن إلا و يطالعنا كتاب يحمل بين طياته أفكارا هدامة لكيان المجتمع الإسلامي بعبارات مسمومة و وخزات مؤلمة و حملات ظالمة و أقوال فارغة لا تقف أمام الواقع إلا كما يقف الرماد إذا اشتدت به الريح.

و لقد تطرقت لهذا الموضوع أكثر من مرة و قضيت وقتا طويلا أتصفح تلك الصفحات التي سودت بمداد الحقد و رقمت بأقلام شط بأصحابها سوء التفكير عن الخط الذي يجب أن تسير عليه لخدمة الأمة و صالح المجموع.

كنت أفكر في الأسباب التي دعت لهذه التهجمات و أتعرف على الوسائل المبررة لما يرتكبه هؤلاء الكتاب من سوء الصنع مع إخوان لهم في الدين يقرون لله بالوحدانية و لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم بالرسالة و يؤدون فرائض الإسلام و هم مائة مليون أو يزيدون.

و قد قلت: إن مهمة المؤرخ عن الشيعة هي أشد صعوبة من مهمة من يؤرخ لغيرهم من طوائف المسلمين، لوجود عوامل و عقبات يجب أن يجتازها المؤرخ بنفسه، لا أن يقطعها على أجنحة التقليد و الاتباع بدون معرفة و تدبر.

و إن انفصال الشيعة عن الدولة القائمة آنذاك، و عدم مؤازرتها هو السبب الوحيد لكل ما علق بهذه الطائفة من عيوب هم براء منها، حتى تحامى الناس الميل إليهم، فكانت التهم تكال جزافا.

و أصبح بحكم الظروف القاسية أن تنسب إليهم فرق لا تمت إليهم بصلة، و يلصق بهم أناس لا تربطهم و إياهم روابط الاعتقاد.

و إن من يقف على أسماء الفرق المنسوبة للشيعة يجد هناك أسماء بلا مسميات، أو أشخاصا وهمية، و من الغريب أن تعداد فرق الشيعة لا زال بين المد و الجزر فهي

ص: ٣٨٠

تبلغ بالعد إلى عشرين ثم يترقى الأمر و يرتفع العدد إلى أكثر فأكثر حتى يبلغ ثلاثمائة كما ذكرها بعضهم لأنهم يكتبون بدون تثبت و تدبر.

و ما دام الخيال واسعاً، و البحث لم يكن على أسس عملية، و الأقوال تطلق بدون قيد فلا يستغرب أن يصل العدد إلى الألف.

و قد وضحنا فيما سبق أخطاء كتاب الفرق، و ما ارتكبه من الخلط و الخبط، و إنهم قد تعصبوا تعصبا دفعهم إلى ارتكاب ما لا يغتفر لهم في حق الأمة، مما خلفوه للأجيال من تلك الافتعالات، و ما أثبتوه من خرافات، و ما جنوه من أخطاء في تشويه الحقائق بدافع من الميول و التعصب و الاتجاه في الأبحاث على غير ما تقتضيه الأصول و القواعد.

و لقد كان لتحويل الحقائق، و التلاعب بالنصوص التاريخية، دور فعال في بث روح البغضاء بين طوائف المسلمين، مما أدى إلى تفكك أوصال ذلك المجتمع، و قد عاش المسلمون في ظروف ساد فيها القلق، و تركزت فيها عوامل الحقد، فتبدلت الوحدة بالفرقة، و الاخاء بالعداء، و الوصل بالقطيعة.

فيجب علينا أن نتساءل عن الفائدة التي حصلنا عليها من هذه الفرقة كما يجب أن نتساءل عن عواملها و أسباب اتساعها، و ننظر بواقعية إلى تلك الأضرار الناجمة عن ذلك التباعد، و هناك يتضح لنا الطريق إلى الحول الجذرية التي يجب أن تتخذ لرفع تلك الآثار السيئة التي خلفها سوء الفهم، و عدم الخضوع للواقع.

و على أي حال فإن كثيرا من الكتاب و المؤلفين قد تعرضوا للبحث عن تاريخ الشيعة من حيث عقائدهم، أو آدابهم، أو تاريخ نشأتهم، أو غير ذلك، و لكن بمزيد الأسف - أن الغالب من هؤلاء لم يتجهوا بإخلاص للبحث، أو حرية في الرأي، ليدركوا الأشياء على حقيقتها، و يتركوا وراء ظهورهم رؤيا الخيال المريض، و وحى العاطفة الكاذب ليسلموا من ارتكاب الأخطاء و خيانة أمانة التاريخ، لأن السير على غير منهج العلم السديد يوقع صاحبه في شباك أخطاء تنحرف به عن الواقع.

ص: ٣٨١

و من المؤسف له أيضا أن أكثر أولئك الكتاب يولعون بتتبع الأساطير و القصص التي لا تثبت صحتها، لينبوا منها أحكاما كلها أوهاام و خيالات، و إسراف في إصدار النتائج و الأحكام بما لا يسيغه العقل و لا يقره الوجدان.

و للإيضاح نضع بين يدي القراء ما أورده الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير و المفسرون دليلا لما احتج به على وضع الشيعة للحديث، و اتهم جابر بن يزيد الجعفي التابعي الكبير بوضع الحديث و هو قول انفرد به الدكتور لأن جابر قد شهد له أقرانه بفضله. و لما أعوزت الدكتور الحجة استدل بأسطورة من وضع الجاحظ و دعابته.

قال الدكتور: و يعجبني هنا ما ذكره أبو المظفر الأسفراييني في كتابه التبصير في الدين و هو:

إن الروافض - و المقصود بهم الشيعة طبعاً- (لما رأوا الجاحظ يتوسع في التصانيف و يصنف لكل فريق، قالت الروافض: صنف لنا كتاباً، فقال لهم: لست أدري لكم شبهة حتى ارتبها و أتصرف فيها، فقالوا له: إذا دلنا على شيء نتمسك به.

فقال لا أرى لكم وجهاً إلا أنكم إذا أردتم أن تقولوا شيئاً تزعمونه تقولون إنه قول جعفر بن محمد الصادق، لا أعرف لكم سبباً تستندون إليه إلى غير هذا الكلام ...

فتمسكوا بحقهم و غباوتهم بهذه السوأة التي دلهم عليها، فكلما أرادوا أن يخلقوا بدعة، أو يخترعوا بدعة نسبوا إلى ذلك السيد الصادق، و هو عنها منزه، و من مقالاتهم في الدارين برىء) «١».

هذه هي الأضحوكة التي أعجب بها الدكتور أو الكاتب أو أستاذ علوم القرآن و الحديث أو الأستاذ بكلية الشريعة بالأزهر الشريف.

لقد أعجب الأستاذ بما نقله نتيجة لقوة إدراكه، و اتساع تتبعه، حتى جاءنا بما لا يتناوله الشك، و لا يهبط إلى مستوى النقد!! و ما عشت أراك الدهر عجباً، لقد بلغت الحالة في الأبحاث العلمية إلى هذا

---

(١) التفسير و المفسرون ج ٢ ص ٣٩.

ص: ٣٨٢

المستوى الشائن و هل هذا إلا لغة الماجن العاجز، الذي لا يستطيع أن يدعم قوله بحجة منطقية، و أدلة عقلية؛ و قد كشف الدكتور الشيخ عن مستوى مداركه و أعلن عن براعته و معلوماته.

و قبل أن أناقش الدكتور - مرغماً- أود أن أذكر استشهاداً آخر بأساطير الجاحظ و دعابته لمؤلف أراد أن يدعم قوله بما ذكره من الأسطورة و لعله أعجب بذلك كما أعجب الدكتور الذهبي.

هذا الأستاذ عبد الحسيب طه حميدة المدرس في كلية اللغة العربية يذكر في كتابه (أدب الشيعة) - مستندلاً على أن التشيع أصبح بغيضاً إلى النفس و سبباً إلى السخرية و التهكم - يقول الأستاذ نقلاً عن الجاحظ: كان معنا شيخ شرس الأخلاق، طويل الأطراف، و كان إذا ذكر له الشيعة غضب و أربد وجهه و زوى عن حاجبه.

قال الجاحظ: فقلت له يوماً: ما الذي تكرهه من الشيعة؟! فأني رأيتك إذا ذكروا غضبت، و قبضت، فقال: (ما أكره فيهم إلا هذه الشين في أول اسمهم فأني لم أجدها قط إلا في كل شر، و شؤم، و شيطان و شغب) و وو ... الخ.

قال أبو عثمان: فما ثبت بعدها لشيعة قائمة «١». هذا ما ذكر الأستاذ حميدة.



ولست أدري هل حاسب الأستاذ نفسه عن مؤدى هذه السخافة و ما هو مورد ذكر هذه الدعابة فى موضوع بحث الأدب.

و لا أستبعد أن الأستاذ المؤلف قد أثارت بنفسه هذه الأسطورة من الاشمئزاز و البغض ما جعله يخرج عن ميزان الاعتدال فى كثير من أبحاثه حول الشيعة، و لئن أودع هذا الشىء فى نفسه ما أودعه فى قلب ذلك الشيخ الشرس فلما ذا لم تنشرح نفس الأستاذ لما فى هذا الشين من صفات: الشرف و الشهامة، و الشجاعة و الشهادة و الشفاء و الشفاعة و. و.

و أنت تستطيع أيها القارئ أن تدرك مدى ما بلغت إليه الحالة من التفكك و الانهيار، و كيف أصبحت الأكاذيب و الأباطيل تحتل مكانا فى عقول من نأمل فيهم

---

(١) انظر أدب الشيعة ٢٠-٢١.

ص: ٣٨٣

التحرر و الانطلاق من عقال التعصب؟! سواء نظرنا إليهم من زاوية دينية علمية مشفوعة بالشهادة- الدكتوراه- و الزى- العمّة- أو من زاوية المراكز و الألقاب كحميدة، أم أن الدين لم يبق منه إلا الزى، و العلم لم يترك منه الزمن إلا التكسب و الارتزاق؟

و لقد ظل الجهل يغذى تلك الخرافات التى سادت فى عصور التطاحن المذهبى و امتد أجلها إلى القرن العشرين و كانت الطائفية تصونها و تحميها و تغذى بها عقول من تعطلت فيهم ملكات التفكير فساروا وراء دعائها سير الأغنام.

و إن أمثال هذه الأقاويل لها أثر فى السيطرة على عقول السذج من الناس يوم كان الصراع محتدما، و الفتنة ترمى بشرها كانت مدرسة الإمام الصادق عليه السلام تشق طريقها بقوتها الروحية، و تجتاز مرحلة بعد أخرى فى الانتشار، و لم يستطع أى أحد أن ينسب للإمام الصادق عليه السلام ما يشين بسمعته فهو الصادق فى لهجته- حتى لقب بذلك- القوى فى حجته حتى خضع له كل معاند، و كان المنتمون إليه هم حملة الحديث و أوعية العلم.

و لكن خصومه جاءوا من طريق حاولوا فيه الوصول إلى الطعن فيه عبر النيل من أتباعه ليشوهوا سمعة هذه المدرسة، فقالوا إن الإمام الصادق مكذوب عليه، و روجوا ذلك بدعايات و دعايات و سخافات و أساطير و تقولات و أكاذيب ليصرفوا الوقائع عن وجهتها و يشوهوا الحقائق ليطنعوا فى أصحاب الإمام الصادق و شيعته، إذا أعجزهم علم الصادق و تقواه كما أعجزتهم عقيدة الشيعة و متانة أصولها.

و قد مر بنا فى الجزء الرابع من الكتاب كيف كان الغلاة يدعون حب أهل البيت و هم يخفون أغراضهم و يضعون الأحاديث و يكذبون على الإمام الصادق و هو يتبرأ منهم و يشن حملته عليهم.

كما اشتهر جماعة كعمر و النبطى باختصاصهم بوضع الأحاديث على الإمام الصادق، و تحفظ لنا التراجم و السير اسم أحد الضعفاء فى الحديث و قيل: فيه اجتمعت كل عيوب الضعفاء و كان اسمه جعفر بن محمد، و هو مولى يروى عن المجاهيل، جاز

على ضعفه العقول أو اتخذه ضعفاء الإيمان وسيلة للطعن، و لعل الأستاذ الذهبي أراد أن يلعب ذلك الدور، فبادر لنقل هذه الأذوبة ليكون لها أثر في نفوس من لا حصانة لها عن تقبل الأكاذيب و التأثير بالدعايات الساقطة.

ص: ٣٨٤

و صفوة القول إن كثيرا من الكتاب الذين تطالعنا كتبهم بين آونة و أخرى و هى تحمل تلك الأفكار التى تضر بصالح المسلمين، و تهدم وحدتهم لا يشعرون بالأضرار الناجمة من وراء ما يكتبون من أمور لا تستند إلى أدلة أو شواهد جديرة بالثقة، و قد أثبتوا أشياء دون أن يسائلوا أنفسهم عن صحتها أو خطئها، لأنهم لم يتجردوا عن التعصب الطائفى و الهوى المذهبى.

كما أنهم قد استعذبوا ما كتبه المستشرقون فأعجبوا بذلك الأسلوب الساحر، و اعتقدوا بصحة ما يكتبون فحملوا و نقلوا بدون تفكير و تمحيص.

و مما لا جدال فيه أن المستشرقين أصحاب هوى يصدر عن أحكامهم عن عصبية و تحامل على الإسلام، و هم يتبعون الشاذ من الروايات التى أخطأ فيها بعض الرواة، أو الذى تعمده الوضاعون، مما أوضحه علماء الإسلام، فجعلوا من هذا الشاذ المنكر أصلا يبنون عليه قواعدهم، التى افتعلوها و نسبوها للإسلام و علماء الإسلام و هم يغمضون أعينهم عن الحقائق.

يقول الأستاذ مالك بن نبي: و إنه لما يثير العجب أن نرى كثيرين من الشباب المسلم المثقف، يتلقون اليوم معتقداتهم الدينية، و أحيانا دوافعهم الروحية نفسها من خلال كتابات المتخصصين الأوروبيين «١».

و يقول الأستاذ السباعى: و من المؤلم أن طلاب العالم الإسلامى الذين يدرسون باللغة الإنجليزية فى بلادهم لا يزالون مضطرين إلى دخول الجامعات الإنجليزية، فلا يجد طلاب الدراسات الإسلامية أمامهم مراجع لدراساتهم التى ينالون بها الدكتوراه غير تلك المراجع المسمومة و هم لا يعرفون اللغة العربية فتقرر عندهم أن تلك الدسائس مأخوذة من كتب الفقهاء و العلماء المسلمين أنفسهم «٢».

و قد أوضحت فيما سبق أن الآراء التى ذهب إليها بعض الكتاب للطعن على الشيعة ليست من وحي أفكارهم و لا نتيجة لتبعهم و إنما هى من مفتريات المستشرقين و افتعالاتهم و بالأخص ما كتبه أحمد أمين و هو كما يصفه الأستاذ فتحى عثمان: بأنه ضالع فى الدراسات الغربية ترجم عن كتابات الغربيين ترجمة مباشرة، و صنف جامعا

---

(١) انظر الظاهرة القرآنية ص ١٩.

(٢) كتاب السنة ٢٨.

ص: ٣٨٥

لآرائهم المتناثرة- بعد أن هضمها- بين دفتي مؤلف واحد، و بلسان عربى مبين، و قد رجع لدراسات المستشرقين فى عيون إنتاجه فجر الإسلام و ضحاه و ظهره!!! و الأستاذ أحمد يحق له أن يعنى على الاقتصار على النقل و القصور فى التعليق و إبراز الرأى الشخصى، فقد جرى- رحمه الله- فى مؤلفاته على أن يمتص ما يقرأ ثم يعرضه بأسلوبه و منطقته لاحما بين النقل و النقد، غير زاحم للكتاب بأرقام الحواشى، و تتابع النصوص، و الاقتباسات مكتفيا بإيراد ما رجع إليه من كتب فى آخر الباب جملة مستغنيا بذلك عن إيضاح ما رجع إليه صفحة صفحة و فقرة فقرة «١».

هذا ما يقوله الأستاذ فتحى عثمان و نحن نزيد و لا نبعد عن الواقع إن قلنا: إن المتتبع لما كتبه أحمد أمين لا يخالطه شك بأن الرجل مترجم للرأى و ناقل لآراء المستشرقين بدون أن ينسبها إليهم بصراحة على أنها بحث من عنده و يلبسها ثوبا رقيقا و بدون ريب إنه كان مقلدا للغربيين فى آرائه و ناقلًا لأقوالهم كأنها له دونهم و أن جميع ما كتبه حول الشيعة إنما هو للمستشرق (ولهوسن) و (دوزى) و غيرهما من المستشرقين الحاقدين على الإسلام و ليس له إلا النقل و المشاركة فى الخطأ.

و مما يؤيد ذلك ما نقله السباعى: بأن الأستاذ أحمد أمين قال للدكتور على حسن عبد القادر- و هو الذى أثيرت حوله الضجة:- بأن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين أ لا تنسبها إليهم بصراحة و لكن ادفعها إليهم على أنها بحث منك و ألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها كما فعلت أنا فى فجر الإسلام و ضحى الإسلام «٢».

و كيف كان فإن أكثر المستشرقين لم تتحرر عقليتهم من نظرة التعصب و يتوسلون بفروض و همية ليصلوا إلى تشويه الحقائق العلمية و تنجلى من خلال سطور ما يكتبونه عن الإسلام و بنى الإسلام روح العداة المستحكم للدين الإسلامى و هذه الروح العدائية للإسلام و المسلمين بقية من بقايا العداة الصليبيى.

و هؤلاء كما يصفهم المستشرق النمساوى بقوله: إن أبرز المستشرقين

---

(١) انظر أضواء على التاريخ الإسلامى - ١٧٤.

(٢) السنة للسباعى ٢١٤.

ص: ٣٨٦

الأوروبيين جعلوا من أنفسهم فريسة التحزب غير العلمى، فى كتاباتهم عن الإسلام و يظهر فى جميع بحوثهم كما لو أن الإسلام لا يمكن أن يعالج على أنه موضوع بحث فى البحث العلمى، بل أنه متهم يقف أمام قضاة!! و إن بعض المستشرقين يمثلون دور المدعى العام الذى يحاول إثبات الجريمة و بعضهم يقوم مقام المحامى فهو مع اقتناعه شخصيا بإجرام موكله، لا يستطيع أكثر من أن يطلب له مع شىء من الفتور اعتبار الأسباب المخففة «١».

و حيث كانوا هم الداء الفاتك و علة العلل فى تغذية روح العداة فى العصر الحاضر رأيت أن أعود للبحث عنهم.

من هم المستشرقون؟؟

المستشرقون قوم من أوروبا نسبوا أنفسهم إلى العلم و البحث، و شغلوا في أغلب الأحيان بالبحث في التاريخ و الدين و الاجتماع، و لكل منهم لغته الأصلية التي رضع لبانها من أمه و أبيه، و مجتمعه، و بيئته، فصارت له «اللغة الأم» كما يعبرون فهو يغار عليها و يتأثر بها و يستجيب لموحياتها، و لكن المستشرقين تعلموا اللغة العربية بجوار لغاتهم الأصلية، و مع أن كثيرين منهم قضا شطرا كبيرا من تعلم العربية و في القراءة بها، و عاشوا في أوساط عربية ردحا من الزمن، نلاحظ أن نطقهم بالعربية لم يخل من لكنة و رطانة، و كذلك حين يكتبون بها فما تكاد تسمع المستشرق أو تقرأ له حتى تحس من نبرات صوته أو طريقة كتابته أنه دخيل في العربية طارئ عليها، و أن العربية عنده لغة ثانية لا تسرى أصولها و روحها في عقله أو وجدانه أو شعوره كما تجرى لغته الأصلية «اللغة الأم».

و من هنا كان طبيعيا أن نجد هؤلاء المستشرقين لا يجيدون فهم النصوص العربية فقد يفوتهم عند مطالعتها الكثير من مجازاتها و استعاراتها و خصائصها الأسلوبية و المعنوية، و نجد بعضهم أحيانا يفهم النص العربي فهما مضحكا، و لعل هذا من الأسباب التي جعلت هؤلاء يفسرون تلك النصوص العربية تفسيرا مضحكا كذلك أو يصدرن عليها أحكاما مضحكة كذلك.

---

(١) الإسلام على مفترق الطرق.

ص: ٣٨٧

و الاستشراق لم ينشأ اعتباطا و لا مصادفة بل أغلب الظن أنه نشأ حسب خطة موضوعة، فإن الغرب قد انتهز الفرصة حينما رأى الشرق غارقا في خلافاته و فتنه و اضطراباته، فأقبل عليه بخيله و رجله يحمل دياره، و يستعبد أهله و يستثمر خيراته و طاقاته، و يستبد بثمراته و بركاته، و يشوه معالم عقائده و مبادئه، و خصائص أهله، و كان المسير لهذا الاحتلال و الاستبداد هو الأحقاد الدينية، و التارات الصليبية، و الضغائن الغربية العميقة الجذور ضد الإسلام و العرب ...

و تراهم يولعون بتناول مواطن خاصة، ينالون فيها من الإسلام، و يعرضون به، كما يولعون بتتبع الأساطير و القصص التي لا تثبت صحتها، ليينوا منها أحكاما كلها أوهام و خيالات و إسراف في إصدار النتائج و الأحكام.

و يولعون بتصوير الإسلام في صورة الدين الجامد الذي لا يصلح للتطور أو التجديد، و من كيدهم في هذا الباب أنهم يحكمون دائما على الإسلام من واقع المسلمين فهم لا يصورون الإسلام من منابعه و مصادره، بل يصورونه من واقع المسلمين السيئ، و هم بطبيعة الحال يختارون البيئات الإسلامية التي نالها الضعف، أو الهزال لهذا السبب أو ذاك و يجعلون هذه البيئات الضعيفة نموذجا للإسلام ... الخ.

هكذا عرفهم الأستاذ أحمد الشرباصي المدرس بالأزهر و الرائد العام لجمعيات الشبان المسلمين «١».

دراسة المستشرقين:

لقد قام المستشرقون بدراسات واسعة حول الإسلام، فنشروا كتباً كثيرة، و توسعوا في الدراسات إلى حد بعيد، و بذلوا جهوداً، و لكن أكثرهم - إن لم يكن كلهم - لم يسلم من التحامل على الإسلام، و العداء لأهله، و إن تحقق ذلك في شخص تخلف عن كثيرين.

و لو أنهم كانوا قد جردوا تلك الدراسات عن التحيز و التحامل و التزموا الإنصاف

---

(١) انظر التصوف عند المستشرقين ص ٦- ١٠ العدد ٢٧ من سلسلة الثقافة الإسلامية.

ص: ٣٨٨

في أبحاثهم و لم يندفعوا وراء عواطفهم، و لم يبتغوا غير الحق لذات الحق، فكانت تلك الدراسات نافعة، و جهودهم مشكورة.

لكن دراساتهم لم تكن خالية من التحامل و الطعن، بل تكون في غالب الأحيان عند أكثرهم منصبة على الإسلام بالدس و النقول بالباطل، لأنها لم تكن للعلم من حيث العلم، بل كانت أولاً بوحى من الكنيسة الكاثوليكية خاصة، للانتقاص من تعاليم الإسلام و إهدار قيم تعاليمه، حرصاً على مذهب «الكنائكة» من جانب و تعويضاً عن الهزائم الصليبية في (تحرير بيت المقدس) من جانب آخر.

ثم تبنى الاستعمار الغربى هذه الدراسة في الجامعات العربية نفسها حتى يقوى القائمون بأمرها على تصديرها إلى الشرق الإسلامى ... «١».

و الاستشراق أول ما ظهر بين الرهبان عند ما قامت روما تحاول تنصير العرب، فاعدت لهم الوعاظ علمتهم العربية، و انشأت مدرسة للدعاية سنة ١٦٢٧ سبقتها مدرسة لليسوعيين و غيرهم، و هذه المدرسة أسسها البابا الثامن، و جعلها مركزاً لدراسات اللغات السامية، ثم أنشأ الكاردينال (يورميو) مكتبة (امبروزيانا) تحت إشراف الدكتور جيجو.

و أنشأ الأب ماتوريبا المعهد العالى للغات الشرقية فى نابلس سنة ١٧٣٢. ثم أنشئ المعهد البابوى للغات الشرقية، و ألحقت به مكتبة غنية بالمخطوطات العربية، و تبعه مؤسسة كايثانى و المعهد الشرقى المنشأ فى روما سنة ١٩٢١ و يتولى نشر مجلة الحديث.

فلا غرو إن كان ظهور الاستشراق أول ما ظهر بين الرهبان «٢».

و لقد قام بعضهم بأعمال خطيرة هى أكثر مما تقوم بها الجيوش. فهذا الكاردينال (لافيجرى) كما يحدث هو عن نفسه فى الجزائر و تونس فى رسالة له: أنه قام بأكثر مما يقوم به جيش بأكمله. و لم يكن عمله ذلك لخدمة الديانة المسيحية بل كان لخدمة الاستعمار، و محاولة محو الإسلام من نفوس الجزائريين لأنه هو الموجج لروح المقاومة فيهم «٣».

(١) انظر الفكر الإسلامي الحديث للدكتور محمد البهي ص ٥.

(٢) انظر أضواء على التاريخ الإسلامي ص ١٥٣.

(٣) انظر مجلة البيئة السنة الأولى العدد ٦ ص ٣٠.

ص: ٣٨٩

لقد شوه المستشرقون كثيرا من الحقائق و ادخلوا في التاريخ الإسلامي ما ليس منه، و كانت لهم اليد الطولى فى توسعة شقة الخلاف بين طوائف المسلمين بما ينشرونه من دفتان، و يبرزونه من أقوال شاذة، و آراء مقبورة، بأسلوب ماكر خداع، كما أنهم قاموا بنشاط واسع فى خدمة الاستعمار، و قد وصفهم الدكتور مصطفى السباعى بأنهم: عملاء الاستعمار، و هم أداة هدم الإسلام، و تشويها لسمعة المسلمين.

و لا بد لنا هنا بأن نترك الموضوع للأدباء و الكتاب ليتحدثوا عن المستشرقين و ما قاموا به من نشاط فى محاربة الإسلام، و ما نجم من وراء ذلك و كيف انخدع بهم كثير من الكتاب، و كيف أصبحت كتبهم مصدرا يستمد منه كُتابنا معلوماتهم عما يتعلق بتاريخ الإسلام و ما يتعلق به من بحوث، فلنصغ لحديث الأدباء و الكتاب ممن تحضرنا كتبهم الآن.

حديث عن المستشرقين:

يقول الأستاذ السباعى: اتضحت لى - عن المستشرقين - الحقائق التالية:

أولاً: أن المستشرقين - فى جمهورهم - لا يخلو أحدهم من أن يكون قسيساً أو يهودياً و قد يشذ عن ذلك أفراد.

ثانياً: أن الاستشراق فى الدول الغربية غير الاستعمارية - كالدول الاسكندنافية أضعف منه عند الدول الاستعمارية.

ثالثاً: أن المستشرقين المعاصرين فى الدول غير الاستعمارية يتخلون عن (جولد تسهير) و آرائه بعد أن انكشفت أهدافه.

رابعاً: أن الاستشراق بصورة عامة ينبعث من الكنيسة و فى الدول الاستعمارية يسير مع الكنيسة و وزارة الخارجية جنباً إلى جنب يلقي منهما كل تأييد.

رابعاً: أن الاستشراق بصورة عامة ينبعث من الكنيسة و فى الدول الاستعمارية يسير مع الكنيسة و وزارة الخارجية جنباً إلى جنب يلقي منهما كل تأييد.

خامساً: أن الدول الاستعمارية كبريطانيا و فرنسا ما تزال حريصة على توجيه الاستشراق وجهته التقليدية، من كونه أداة هدم للإسلام، و تشويها لسمعة المسلمين.

ففى فرنسا لا يزال «بلا شير» و «ماسينيون» و هما شيخا المستشرقين فى وقتنا الحاضر يعملان فى وزارة الخارجية الفرنسية كخبيرين فى شئون العرب و المسلمين.

ص: ٣٩٠

و فى إنجلترا رأينا- كما ذكرت- أن الاستشراق له مكان محترم فى جامعات لندن، و أكسفورد، و كمبردج و أدنبره و جلاسجو و غيرها، و يشرف عليها يهود و إنجليز استعماريون و مبشرون و هم يحرصون على أن تظل مؤلفات جولد سهير، و مرجليوث «١»- ثم شاخت من بعدهما- هى المراجع الأصلية لطلاب الاستشراق من الغربيين، و للراغبين فى حمل شهادة الدكتوراه عندهم من العرب و المسلمين، و هم لا يوافقون أبدا على رسالة لطلب الدكتوراه يكون موضوعها إنصاف الإسلام، و كشف دسائس أولئك المستشرقين.

إلى أن يقول:

و من المؤلم أن طلاب العالم الإسلامى الذين يدرسون باللغة الإنجليزية فى بلادهم لا يزالون مضطرين إلى دخول الجامعات الإنجليزية، فلا يجد طلاب الدراسات الإسلامية أمامهم مراجع لدراساتهم التى ينالون بها الدكتوراه غير تلك المراجع المسمومة و هم لا يعرفون اللغة العربية، فتقرر عندهم أن تلك الدسائس مأخوذة من كتب الفقهاء و العلماء المسلمين أنفسهم «٢».

هذا بعض ما ذكره الدكتور مصطفى السباعى عن حقيقة المستشرقين و قد ذكر أشياء كثيرة ينقم فيها عليهم لسوء ما ارتكبه فى حق المسلمين من تحامل و عدا، و تشويه للحقائق، و تحريف للنصوص، و تأويل للوقائع التاريخية وفق مخطط مرسوم و هدف معين و هو العدا للإسلام ...

و يقول الأستاذ مالك بن نبي «٣»:

و إنه لما يثير العجب أن نرى كثيرين من الشباب المسلم المثقف يتلقون اليوم معتقداتهم الدينية، و أحيانا دوافعهم الروحية نفسها من خلال كتابات المتخصصين الأوروبيين. إن الدراسات الإسلامية التى تظهر فى أوروبا بأقلام كبار المستشرقين

---

(١) مرجليوث: المتولد سنة ١٨٥٨ و المتوفى سنة ١٩٤٠ من أشهر أئمة مستشرقى الإنجليز و كان فى المجمع العلمى بدمشق له مؤلفات كثيرة منها عدة رسائل عن الدين و التاريخ الإسلامى.

(٢) انظر كتاب السنة ٢٤-٢٨.

(٣) الظاهرة القرآنية ١٩-٢١.

ص: ٣٩١

واقع لا جدال فيه، و لكن هل يمكن أن نتصور المكانة التي يحتلها هذا الواقع في الحركة الفكرية الحديثة في البلاد الإسلامية؟

إن الأعمال الأدبية لهؤلاء المستشرقين قد بلغت في الواقع درجة خطيرة من الإشعاع لا نكاد نتصورها، و حسبنا دليلاً على ذلك أن يضم مجمع اللغة العربية في مصر بين أعضائه عالماً فرنسياً، و ربما أمكننا أن ندرك ذلك إذا لاحظنا عدد رسالات الدكتوراه، و طبعة هذه الرسالات التي يقدمها الطلبة السوريون و المصريون كل عام إلى جامعة باريس وحدها. و في هذه الرسالات كلها يصير أساتذة الثقافة العربية في الغد أولئك الذين سيكونون باعثي النهضة الإسلامية يصرون - كما أوجبوا على أنفسهم على ترديد الأفكار التي زكاها أساتذتهم الغربيون.

و عن هذا الطريق أوغل الاستشراق في الحياة العقلية للبلاد الإسلامية محمداً لها اتجاهها التاريخي إلى درجة كبيرة.

و أيا ما كان الأمر فإن الشباب المسلم المتقف في بعض ديار الإسلام يرى نفسه مضطراً إلى أن يلجأ إلى مصادر المؤلفين الأجانب خضوعاً لمقتضيات عقلية جديدة، و لعله يقدم إلى حد كبير منهجها الوضعي الديكارتي و هناك أيضاً قضاة و شيوخ و معممون مدرسون يتذوقون فيها رشاقته الهندسية.

هذا كله لا غبار عليه لو لم يضم الاستشراق بمناهجه سوى الموضوع العلمي و لكن الهوى السياسي الذي قد كشف عن نفسه بكل أسف في تأليف هؤلاء المتخصصين الأوروبيين في الدراسات الإسلامية برغم أنها تدعو إلى الإعجاب حقاً.

فلم يكن الأب لامانس «١» الذي ظل نموذجاً للمستشرق الطاعن على الإسلام و رجاله - الحالة الوحيدة التي يمكن أن تلحظ فيها العمل الصامت لتقويض دعائم الإسلام فقد كان لهذا الرجل (الشاطر) فصل في الكشف عن بغضه الشديد للقرآن و لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم.

---

(١) هو هنري لامنس اليسوعي ١٨٤٢ - ١٩٣٧ بلجيكي المولد فرنسي الجنسية من أوائل الجامعة اليسوعية ببيروت تنقل شرقاً و غرباً ما بين سنة ١٨٩١ - ١٨٩٧ فدرس اللاهوت في إنجلترا و تولى إدارة التبشير في بيروت.

له مؤلفات كثيرة: الحكام الثلاثة أبو بكر و عمر و أبو عبيدة و منها كتاب فاطمة بنت محمد عليه السلام و السيرة، و موقف الإسلام من الفنون المصورة، و مهد الإسلام و غير ذلك.

ص: ٣٩٢

و يوضح لنا الأمير شكيب ارسلان جانباً مهماً من دسائسهم و يحذر المسلمين عن الانخداع بما يكتبون فيقول:

(إنه مما يجدر بأن يطلع عليه الشرقيون و المسلمون خاصة، ما يصدر في أوروبا من الكتابات المتعلقة بهم، و التصانيف الباحثة عن مصيرهم، و المقالات المصورة لأحوالهم و شئونهم بلون مخيلات الكتاب الذين حرروها، الناطقة عن هوى الأحزاب التي ينتمي هؤلاء الكتاب إليها، بحيث يعرف منها الشرقي أو المسلم أو المستضعف على أمره كائننا من كان ما ذا يطبخ له في الخفاء



و ما ذا يدس بحقه تحت الستار، و ما ذا يدبر عليه بدون علمه، مما لا يطلع عليه إلا فى الندرى و مما هو رام إلى إدامة استغلاله) «١».

و فى موضع آخر يوضح لنا الأمير صورة عن دراستهم و أنهم: إذا عثروا على حكاية شاذة؛ أو نكتة فاردة فى زاوية كتاب قد يكون محرفا سقطوا عليها تهافت الذباب على الحلوى، و جعلوها معيارا و مقياسا- لا بل صيروها محكا يعرضون عليه سائر الحوادث، و يغفلون أو يتغافلون عن الأحوال الخاصة، و الأسباب المستثناة، و يرجع كل هذا التهور إلى قلة الاطلاع فى الأصل، هذا إذا لم يشب ذلك سوء قصد، لأن الغربى لم يبرح عدوا للشرقى و رقيبا له و النادر لا يعتد به «٢».

و يقول الأستاذ أحمد شاكـر- حول نظرة المستشرقين للقرآن:-

فهم (المستشرقون) يرون أن علماء الإسلام، و قراء القرآن كاذبون مفترون اخترعوا هذه الروايات و هذه القراءات توجيهها لما يتحملة رسم المصحف تشكيكا منهم فى هذا الكتاب المحفوظ بحفظ الله و تكذيبا للوعد بحفظه، و بأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه و ثارا من المسلمين باتهامهم بالتحريف كما اتهم الذين من قبلهم بأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه إلى أن يقول:

ذلك بأنهم أصحاب هوى، و ذلك بأنهم لا يؤمنون بصدق رسالة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، و ذلك بأنهم يؤمنون بأن أصحاب رسول الله و تابعيهم من بعدهم لا خلاق لهم،

---

(١) انظر حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٣٠٤.

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ١٠٠.

ص: ٣٩٣

يصدرون عن هوى و عصبية فيظنون فيهم ما فى غيرهم من الكذب على الدين، و الجرأة على الله و حاشا الله.

و ذلك بأنهم- أى المستشرقون- يتبعون الشاذ من الروايات الذى أخطأ فيها بعض روايتها أو الذى كذب فيها بعض الوضعيين، و هما اللذان بينهما علماء الإسلام و خاصة علماء الحديث أدق بيان و أوثقه و أوضحه، فيجعلون هذا الشاذ المنكر أصلا بينون قواعدهم التى افتعلوها و نسبوها للإسلام و علماء الإسلام، و يدعون الجادة الواضحة وضوح الشمس، و يغمضون عنها أعينهم و يجعلون أصابعهم فى آذانهم، ثم يستهون منا من ضعفت مداركهم، و ضوول علمهم بقديمتهم من المعجبين بهم، و المعظميهم الذين نشؤوا فى حجوهم و رضعوا من لبانهم، فأخذوا عنهم العلوم حتى علوم الفقه، و القرآن، فكانوا قوما لا يفقهون «١».

و يقول الشيخ محمد زاهد الكوثرى حول نظرة المستشرقين للقرآن أيضا:

و نرى فى المدة الأخيرة اهتماما خاصا لمستشرقى الغرب بنشر مؤلفات علماء الإسلام الأقدمين مما يتعلق بالقرآن الكريم و علومه، من كتب القراءات و كتب الطبقات، بل يواصلون سعيهم فى ذلك، و فى نشر ما للأقدمين من المؤلفات فى الحديث و الفقه و اللغة، إلى غير ذلك من المشرقيات، و مسعى أغلبيتهم قصدهم لإحياء عهد الصليبيين بطريقة أخرى فى الحملات الممثلة تعصبا و جهلا نحو النور الوضاء، الذى أشرق من القرآن على هذه الكرة المظلمة حتى استنارت بذلك النور الوهاج، فدخل الناس فى دين الله أفواجا، فتبدلت الأرض.

و غاية هذا الفريق مكشوفة جدا مهما تظاهر بمظهر البحث العلمى البرىء كذبا و زورا و خداعا.

و بتلك الإمامة اليسيرة فى تاريخ القرآن الكريم يظهر أن محاولتهم هذه ما هى إلا محاولة خائبة منكوسة، و أنهم لو ابتغوا نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء ليأتوا بما له مساس بكتاب الله المنزل على حبيبه المرسل - صلوات الله عليه و على سائر الأنبياء - من قرب أو بعد لما وجدوا إلى ذلك أدنى سبيل ... الخ «٢».

---

(١) الشرح و اللغة للأستاذ أحمد شاکر ص ٢٦، ٢٨.

(٢) مقالات الكوثرى ص ١٧.

ص: ٣٩٤

و يقول الأستاذ عبد الباقي سرور- فى حديثه عن المستشرقين و بالأخص المستشرق اليهودى جولد تسهير:- و من الأفق الغربى تأتى حملة أخرى على الروحانية الإسلامية، حملة أشد خبثا و أدهى أسلوبا، حملة سحرت أعين الناس، و جاءت بما يستهوى الأفئدة لأنها تتقنع بالعلم و تستتر بالمعرفة، و تتوارى وراء كلمات براقية خداعة هى حرية البحث أو قداسة العلم!! فرأينا يهوديا هو- جولد تسهير «١»- يكتب عن العقيدة و الشريعة فى الإسلام، و يفسر القرآن كما يهوى، و يجرح صحابة الرسول كما يجب، و يخطئهم فى فهمهم لدينهم، ثم يبتدع هو ما يشاء تفسيرا لروح القرآن و هدى الرسول، و نهج العقيدة فى الإسلام.

إلى أن يقول: و يأتى فى أعقاب هذا اليهودى إخوان له خدع بهم الشرق، بل خدعت بهم طائفة غير قليلة من رجال القلم و الفكر عندنا فظنواهم سدنة العلم الإسلامى و حملة مفاتيح كنوزه «٢».

و يقول الأستاذ أحمد فارس الشدياق عن المستشرقين و كيفية خبطهم فى الأبحاث و خلطهم للأشياء: إن هؤلاء الأساتيد لم يأخذوا العلم عن شيوخه ... و إنما تطفلوا عليه تطفلا، و توثبوا توثبا، و من تخرج فيه بشىء فإنما تخرج على القسس ...

إذ أدخل رأسه فى أضغاث أحلام أو أدخل أضغاث أحلام فى رأسه، و توهم أنه يعرف شيئا و هو يجهله، و كل منهم إذا درس فى إحدى لغات الشرق أو ترجم شيئا منها تراه يخطب فيها خبط عشواء فما اشتبه عليه منها رقعته من عنده بما شاء و ما كان بين الشبهة و اليقين حدس فيه و خمن فرجح منه المرجوح و فضل المفضول «٣».

و يصف الأستاذ قدرى حافظ طوقان تحامل المستشرقين على العرب خاصة بقوله:

(١) جولد تسهير هو من أسرة يهودية ولد سنة ١٨٥٠ فى بلاد المجر و توفى سنة ١٩٢١-١٣ نوفمبر و سافر إلى الشرق سنة ١٨٧٣ و دخل القاهرة فأقام بها مدة و له مؤلفات منها: الجدل عند الشيعة، و العقيدة و الشرعية فى الإسلام و مذاهب التفسير الإسلامى و غيرها و ناهيك ما حوته هذه الكتب و غيرها من الدس و التضليل و القول بالباطل بالأخص ما يخص الشيعة.

(٢) انظر رابعة العدوية ص ٢٤.

(٣) المستشرقون للعفيفى ص ٢٠٠ نقلا عن ذيل الفازياق ص ٢.

ص: ٣٩٥

و نظرة بسيطة إلى ما ألفه الغربيون فى التراث اليونانى، ولدى الاطلاع على آرائهم فى نتاج القريحة العربية يظهر التحامل جليا واضحا، و يثبت الإجحاف، و إن بعض علماء الغرب عمدوا إلى الانتفاص من قدر الحضارة العربية، و قد قصدوا تشويه صفحات لامعات فى تاريخ العرب لمآرب غير خافية على أحد «١».

و يقول الأستاذ إبراهيم هاشم:

لقد اشتهر كتاب الغرب بعمق التفكير، و غزارة المادة و دراسة الموضوع الذى يريدون الكتابة عنه دراسة مستفيضة حتى لا تفوتهم صغيرة و لا كبيرة من شئونه.

هذه حقيقة لا سبيل إلى نكرانها، و لكن لمست إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى و هى: أنهم لم يستطيعوا على غزارة علمهم أن يتخلوا و لو قليلا عن ماديتهم.

إلى أن يقول:

و يفترضون فروضا وهمية، ليصلوا إلى بعض الحقائق العلمية، و قد تؤدي تلك الفروض الوهمية إلى النتائج المطلوبة، يرون كل ذلك و يؤمنون به ثم يقفون جامدين مكابرين لبعض الحقائق التى عجزت عقولهم عن إدراكها فى مجال العقائد الدينية، و لا يكلفون أنفسهم عناء النقاش، و قرع الحجة بالحجة خشية الاندحار ...

و آفة أخرى تتبين لنا خلال سطورهم فى كل ما يكتبون عن الإسلام و نبي الإسلام، تلك هى: روح العداة المستحكم للدين الإسلامى و معتنقيه، و هذه الروح العدائية للإسلام و المسلمين بقية من بقايا العداة الصليبي ما استطاعوا أن ينقوا أعماقهم منها، رغم تمدحهم بالتسامح الذى يزعمونه لأنفسهم، و إلى أن يخلصوا من هاتين الآفتين، و نرجو أن تتخلص عقليتهم مما يزرى بها فى مجال التفكير السليم «٢».

و الخلاصة:

إننا نستوضح من هذه الأقوال و نستكشف من هذه الآراء التي قدمناها هنا للقراء عن هؤلاء الأساتذة: أن كتابة المستشرقين عن الإسلام لم يكن مقصودا بها خدمة الحق و التاريخ، - إلا المنصفين منهم و قليل ما هم - بل إنما كانت كتاباتهم بدافع

(١) الخالدون العرب ص ٣.

(٢) انظر كتاب أين نحن اليوم، ص ٣٦.

ص: ٣٩٦

الحقد و العداة للإسلام و أهله، و إن ذلك يدعو إلى ضياع الحق و تشويه الحقيقة التي هي رائد كل كاتب حر.

و إن الذي يعنيننا الآن هو الإشارة إلى الأثر السيئ الذي ترتب على انخداع كثير من كتابنا بتلك الآراء، و أخذهم بتلك الأقوال المخالفة للواقع، و كأنها عندهم هي الصواب بعينه أو اليقين الذي لا يتطرق إليه شك، و لعل الكثير منهم كان يعتمد الاعتماد عليها لما فيها من الحط فيمن يتحامل عليه، انصاعا لزعمة الطائفية أو الخلافات المذهبية.

و نود أن نعود للأستاذ مصطفى السباعي لتكملة ما يتعلق بهذا الموضوع في حديثه إذ هو قد أعطى صورة واضحة عن هؤلاء المستشرقين، و من تابعهم بالقول، ثم نعود لبيان الموضوع.

يقول الدكتور السباعي - بعد بيان طويل -: لا يزال حتى اليوم أكثر الذين يشتغلون منهم بهذه الدراسات من رجال الدين، الذين يعنون بتحريف الإسلام و تشويه جماله، أو من رجال الاستعمار الذين يعنون ببلبلة بلاد الإسلام في ثقافتها، و تشويه حضارتها في أذهان المسلمين، و تتسم بحوث هؤلاء بالظواهر الآتية:

١- سوء الظن و الفهم لكل ما يتصل بالإسلام و أهدافه و مقاصده.

٢- سوء الظن بالمسلمين و علمائهم و عظمائهم.

٣- تصوير المجتمع الإسلامي في مختلف العصور و خاصة في العصر الأول بمجتمع متفكك تقتل الأنانية رجاله و عظماءه.

٤- تصوير الحضارة الإسلامية تصويرا دون الواقع بكثير تهوينا لشأنها، و احتقارا لآثارها.

٥- جهلهم بطبيعة المجتمع الإسلامي على حقيقة، و الحكم عليه من خلال ما يعرفونه من أخلاق شعوبهم، و عادات بلادهم.

٦- إخضاعهم النصوص للفكرة التي يفرضونها حسب أهوائهم، و التحكم فيما يفرضونه، و يقبلونه من النصوص.

٧- تحريفهم للنصوص فى كثير من الأحيان تحريفا مقصودا وإساءتهم فهم العبارات حين لا يجدون مجالا للتحريف.

٨- تحكمهم بالمصادر التى ينقلون منها، فهم ينقلون مثلا من كتب الأدب ما

ص: ٣٩٧

يحكمون به فى تاريخ الحديث، و من كتاب التاريخ ما يحكمون به فى تاريخ الفقه، و يصححون ما ينقله «الدميرى» فى كتاب الحيوان، و يكذبون ما يرويه «مالك» فى «الموطأ» كل ذلك انسياقا مع الهوى، و انحرافا عن الحق.

و بهذه الصفات المشوبة بروح العداة للإسلام و المعبرة عن جهلهم الفاضح عبر السباعى عن هؤلاء الكتاب من المستشرقين الذين أصبحت مؤلفاتهم مصدرا لكتاب عصرنا الحاضر- إلا القليل منهم- و قد أوضح الأستاذ ذلك أيضا بقوله:

و قد أتاح لهم أى للمستشرقين تشجيع حكوماتهم، و وفرة المصادر بين أيديهم، و تفرغهم للدراسة، و اختصاص كل واحد منهم بفن أو ناحية من نواحي ذلك الفن، يفرغ له جهده فى حياته كلها، ساعدهم ذلك كله على أن يصبغوا بحوثهم بصبغة علمية، و أن يحيطوا بثروة من الكتب و النصوص ما لم يحط به علماؤنا الذين يعيشون فى مجتمع مضطرب فى سياسته و ثروته و أوضاعه، فلا يجدون متسعا للتفرغ لما يتفرغ له أولئك المستشرقين، و كان من أثر ذلك أن أصبحت كتبهم و بحوثهم مرجعا للمتقنين منا ثقافة غربية، و الملمين بلغات أجنبية، و قد خدع أكثر هؤلاء المثقفين ببحوثهم، و اعتقدوا بمقدرتهم العلمية و إخلاصهم للحق .. و جروا وراء آرائهم ينقلونها كما هى و منهم من يفاخر بأخذها عنهم، و منهم من يلبسها ثوبا إسلاميا جديدا، و لا أريد أن أضرب لك الأمثال فقد رأيت من صنيع الأستاذ «أحمد أمين» فى فجر الإسلام مثلا لتلامذة مدرسة المستشرقين من المسلمين «١».

هذا ما قرره السياغى و قد وصفهم من قبل أنهم عملاء للاستعمار يرتبطون ارتباطا مباشرا بوزارة الخارجية الاستعمارية كما وصفهم غيره بذلك.

و قد اتضح لنا مما سبق انخداع كثير من الكتاب بما يدسه المستشرقون فى كتبهم من الطعن على الإسلام و ما أكثر الشواهد على ذلك.

و لا نعدو الحقيقة إن قلنا إن الأستاذ أحمد أمين من أشد أولئك الكتاب الذين تعرضوا للشبهة فى كتبهم مستندين على أقوال المستشرقين.

---

(١) انظر كتاب السنة للدكتور السباعى ص ٣٦٦.

ص: ٣٩٨

و القارئ لما كتبه أحمد أمين يجد هناك عظيم تعصبه على الشيعة و انحرافه عن الحق فيما ذكره حولهم لأنه أخذ كل معلوماته عن أساتذته المستشرقين و الذى كان من أبرز تلامذتهم.

و قد تعرضنا لبعض أقواله فى الشيعة التى استمدتها من أستاذه (ولهوسن) و (دوزى) «١».

و كتاب أحمد أمين فجر الإسلام قد تضمن تلك الآراء مصبوغة بعباراته و تعبيره مما يدل بوضوح على عدم تعمقه و قلة اطلاعه و قد أصبح كتابه مصدرا لكتاب آخرين و هكذا تتوسع دائرة الابتعاد عن الحق.

و هكذا هو فى بقية كتبه يقدم للأمة ما يثير الضغائن و يبعث فى نفوس بعضهم الحقد على البعض الآخر.

و هو فى جميع مؤلفاته يسير على نهج واحد من اتباع المستشرقين و التقليد لهم.

و قد جاء فى فجر الإسلام أيضا كثير من ذلك و للمثال هنا نذكر ما يلى:

يقول الدكتور أحمد أمين - بعد أن يذكر قول المستشرق (برون) فى نظرية الحق الإلهى لملوك الفرس :-

هذه مذاهب الفرس الدينية و قد ذابت فى المملكة الإسلامية بعد الفتح و كثير منهم أسلموا و لم يتجردوا من كل عقائدهم التى توارثوها أجيالا، و بمرور الزمان صبغوا آراءهم القديمة بصبغة إسلامية فنظرة الشيعة فى على و أبنائه هى نظرة آبائهم الأولين من الملوك الساسانيين و ثنوية الفرس كانوا منبعا يستقى منه «الرافضة» فى الإسلام ... الخ «٢».

و هذه النظرية استقاها من أساتذته و لا زال يردد هذه النغمة المؤلمة و قد صرح بهذا أساتذته و من امتص آراءه منهم «٣».

---

(١) انظر ج ٣، ٣٠ - ٣٦ ط ١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ظهر الإسلام.

(٣) انظر الخوارج و الشيعة للمستشرق «فلهوزن» ص ٢٣٥ - ٢٤٩ تجد ذلك و ان أحمد أمين ليس له إلا الترجمة و بعض التعبير.

اعتقاده أن التشيع فارسي في الأصل فارسي في العقيدة إلى آخر ما يتذوقه الأستاذ في اتباعه لأساتذته. وقد أسهم في الجناية على التاريخ و أساء للعلم الذى يحمل صفته بما جرى عليه من متابعة المستشرقين و تقليدهم فى جهله لمذهب الشيعة و مقوماته.

و كأن التشيع نشأ فى عصور متأخرة و ليس له قبول فى النفوس إلا عند الفرس فقط، و قد خلت منه البلاد العربية و لم يكن منشأه الحجاز فى عهد صاحب الرسالة صلى الله عليه و آله و سلم و انتشر فى البلاد الإسلامية على أيدي كبار قادة المسلمين و عظماء الأمة.

و على أى حال فما تقدم كاف للجزم بمنحى التعصب الذى نحاه و الكشف عن مصادر آرائه و أصول اعتقاداته فى التشيع التى لا تمت إلى الإسلام بصلة بل تنتسب إلى أعدائه و الحاقدين عليه.

و لئن كان أحمد أمين من أبرز تلامذة مدرسة المستشرقين فى عصره - على حد تعبير السباعي - فإننا نرى أن الأستاذ (الذهبي) مؤلف كتاب (التفسير و المفسرون) من أولئك التلامذة الذين انخدعوا بتلك الأساليب، و تشبعت روحهم بتلك الأبحاث، و انعكست فيهم تلك الآراء الشاذة، و لعبت بعقولهم تلك الأهواء المرديّة، فراحوا يحققون ما للمستشرقين من أهداف.

و لقد تجلت فى هذا الرجل روح شيخ المستشرقين فى الجيل الماضى و هو المستشرق اليهودى المجرى «جولدتسيهر» الذى كان أشدهم خطرا و أوسعهم باعا و أكثرهم خبثا و إفسادا، و أشدهم طعنا فى العقائد الإسلامية.

فلقد كانت بحوث هذا المستشرق مرجعا خصبا و مصدرا للدكتور الذهبي و إن من يقارن بين ما كتبه فى كتابه (التفسير و المفسرون) حول الشيعة و بين ما كتبه المستشرق «جولدتسيهر» فى كتابه مذاهب التفسير الإسلامى فإنه يجد روح ذلك المستشرق و نزعته تتجلى فيما كتبه الذهبي. و لا يجد الذهبي غضاضة فى كيل المديح

ص: ٤٠٠

و زيادة الإطراء و هو يذكر أستاذه اليهودى هذا و كأنه يطرى واحدا من علماء الإسلام لا يهوديا جمع بين حقد اليهودية و أغراض الاستشراق الغربية.

لقد أخذ كثيرا من الأبحاث عن أحمد أمين الذى تأثر بتلك الروح، و ظهر فى كتاباته ما يدل على أن المشرب واحد.

و أود هنا إعطاء نظرة عن كتاب التفسير و المفسرون للأستاذ الذهبي و ليس بوسعنا نقد جميع أخطائه و بيان الأمور التى ارتكبتها متبعا خطى المستشرقين الذين زلت أقدامهم عن طريق الصواب، و أود أن أشير بإيجاز إلى منهجه فى البحث و بيان اتجاهه فى دراسته و المخطط الذى سار عليه فى ذلك، و لعل الفرص تواتينا فنعود لمناقشته و نسأل الله أن يفسح لنا فى الأجل لإدراك هذا الغرض.

التفسير و المفسرون:

الكتاب يقع فى ثلاثة أجزاء و مؤلفه محمد حسين الذهبى أستاذ فى علوم القرآن و الحديث؛ و هذا الكتاب فيه عرض لنشأة التفسير و تطوره، و ألوانه و مذاهبه، مع عرض شامل لأشهر المفسرين، و تحليل كامل لأهم كتب التفسير على حد تعبير المؤلف.

و الذى يهمنا حول هذا الكتاب هو ما تعرض له فى الجزء الثالث من العرض لتفسير القرآن عند الشيعة، و ما قدم لذلك فى كلامه عنهم و عن عقائدهم، و قد اعترف فى بدء حديثه: أن الشيعة هم الذين شايعوا عليا و أهل بيته، و قالوا: إن عليا هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أن الخلافة حق له استحقها بوصية من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ... الخ.

ثم يمضى المؤلف فى بيانه حتى يأتى حول تفرق الشيعة فى الآراء و يقصر بحثه على الزيدية و الإمامية و يقول: فى ص ٥ و لست بمستوعب كل هذه الفرق و لكن سأقتصر على فرقتين هما الزيدية و الإمامية (الاثنا عشرية و الإسماعيلية) لأننى لم أعر على مؤلفات فى التفسير لغير هاتين الفرقتين من الشيعة.

ثم يعرف الإمامية الاثني عشرية: بأنهم الذين يرون أن الإمامة بعد جعفر الصادق انتقلت إلى ابنه موسى ... الخ.

و بعدها يأتى فى البيان إلى أشهر تعاليم الإمامية فيحصرها فى أربعة: العصمة، و المهديّة، و الرجعة، و التقية.

ص: ٤٠١

ثم يأخذ فى بيان ذلك حسب ذوقه و تفكيره و يملئ بما أدى إليه نظره. و نحن نتركه يستمر فى بيانه من باب (خل سبيل من و هى سقاؤه).

إلى أن يأتى آخر هذا الفصل و يختمه بكلمة للاسفرائينى و بها يحاول أن يعطى صورة عن الشيعة الإمامية، بالأخص تلك الصورة التى يحاول بها أن تكون صورة واقعية عن الشيعة إذ أنهم كفرة يستحلون محارم الشريعة، و لا يعتمدون على القرآن إلى آخر ما وراء ذلك من أغراض و أهداف. (كبرت كلمة تخرج من أفواههم).

(يقول المؤلف:) و قبل أن أخلص من هذه العجالة أسوق كلمة أنقلها بنصها عن أبى المظفر الأسفرائينى فى كتابه التبصير فى الدين:

(و اعلم أن الزيدية و الإمامية منهم يكفر بعضهم بعضا و العداوة بينهم قائمة دائمة، و الكيسانية يعدون فى الإمامية، و اعلم أن جميع من ذكرناهم من فرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة و يدعون أن القرآن قد غير عما كان و وقع فيه الزيادة و النقصان من قبل الصحابة. و يزعمون أنه قد كان فيه النص على إمامة على فأسقطه الصحابة منه، و يزعمون أنه لا اعتماد على القرآن الآن، و لا على شىء من الأخبار المروية عن المصطفى صلى الله عليه و آله و سلم و يزعمون أنه لا اعتماد على الشريعة التى فى أيدي المسلمين، و ينتظرون إماما يسمونه المهدي يخرج و يعلمهم الشريعة، و ليسوا على شىء من الدين، و ليس مقصودهم من هذا الكلام فى الإمامة و لكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم حتى يتوسعوا فى استحلال



المحرمات الشرعية، و يعتذرون عند العوام من تحريف الشريعة و تغيير القرآن من عند الصحابة، و لا مزيد على هذا النوع من الكفر، إذ لا بقاء فيه على شىء من الدين).

هذا ما نقله المصنف عن الأسفرايينى معتقدا صحة هذا القول و صدقه و ما أبعدته عن ذلك و الباحث المنصف بقليل من التأمل - لا يسعه إلا أن يرى الشطط الفكرى و الخطأ التاريخى الذى وقع فيه الأستاذ مدرس علوم القرآن و الحديث فيما كتبه حول هذا الموضوع.

و إن هذه الكلمة التى ساقها تمهيدا لبحثه نقلها عن أحد كتّاب الفرق الذين

ص: ٤٠٢

اتسموا بمعاداة و مهاجمة كل من خالفهم فى رأى، فارتكبوا من الافتعالات اندفاعا وراء عواطفهم و نصرة لمذاهبهم ما جعلهم فى موضع النقد، و عدم الثقة بما يكتبون.

و قد وصفهم العلامة شيخ الجامع الأزهر فى العصر الحاضر الشيخ محمود شلتوت بقوله:

لقد كان أكثر الكاتبيين عن الفرق الإسلامية متأثرين بروح التعصب الممقوت، فكانت كتاباتهم مما تورث نيران العداوة و البغضاء بين أبناء الملة الواحدة، و كان كل كاتب لا ينظر إلى من خالفه إلا من زاوية واحدة، هى تسخيف رأيه، و تسفيه عقيدته، بأسلوب شره أكثر من نفعه، و لهذا كان من أراد الإنصاف لا يكون رأيه عن فرقة من الفرق إلا من مصادرها الخاصة ليكون هذا أقرب إلى الصواب و أبعد عن الخطأ «١».

فهل كانت هذه النزعة إلى الخير فى مدرس الأزهر اقتداء بشيخ الأزهر؟! و هل أنصف المؤلف فى اعتماده على نقل ما قاله رجل فى عصور مظلمة يسود فيها الصراع العقائدى مما يبعث على التألم مما حل بالمسلمين من ذلك و ما جرّه عليهم النزاع من ويلات الدمار، و عوامل الانهيار؟

و لا بد أن تلقى على هذه الكلمة نظرة خاطفة و نتبين ما هو محلها من الصدق؟! - و ما أبعدتها عن ذلك - لنعرف اتجاه الأستاذ المؤلف و منحاه فى تفسيره و مقدار تعمقه فى البحث و تأكده فى النقل و إلى القراء النقاط التالية:

١- يقول: إن الزيدية و الإمامية منهم يكفر بعضهم بعضا و العداوة بينهم قائمة دائمة.

و تقول: هل استطاع صاحب هذا القول أن يدعّمه و لو بحادث واحد أو شاهد من قول لإحدى الطائفتين؟! و هل اشتهر عنهم ذلك الخلاف حتى أدى إلى تكفير بعضهم بعضا؟! كما اشتهر بين غيرهم من طوائف المسلمين حتى اشتهرت كلمات التكفير لبعضهم البعض كقول المظفر الطوسى الشافعى:

(١) انظر إسلام بلا مذاهب ص ٧.

ص: ٤٠٣

(لو كان لى من الأمر شيء لأخذت على الحنابلة الجزية) «١» و قول محمد بن موسى الحنفى: (لو كان لى من الأمر شيء لأخذت على الشافعية الجزية) «٢» و قول الشيخ أبى حاتم الحنبلى: (من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم) «٣». و اشتهر عن الشيخ أبى بكر المقرئ الواعظ فى جوامع بغداد بأنه كفر جميع الحنابلة «٤».

و نودى بدمشق و غيرها: من كان على دين ابن تيمية حل ماله و دمه. و أفتى بعضهم بتكفير من يطلق على ابن تيمية أنه شيخ الإسلام «٥» و ابن تيمية هو شيخ الحنابلة و مقدمهم و معنى هذا أن كل حنبلى كافر. إلى غير ذلك مما لا أود استقصاءه.

ثم نقول للمؤلف: أين هذه العداوة التى دامت بين الزيدية و الإمامية؟ فهل سمع أن فتنة قامت بينهم فأغلقت الأسواق و هدمت الدور كما حدث بين الشافعية و الحنابلة فى فتنة القشيري «٦»، و ذلك فى سنة ٤٦٩، و كما اضطرت الفتنة بين الحنفية و بين الشافعية بسبب تحويل أبى سعد المتوفى سنة ٥٦٢ من مذهب الحنفى إلى مذهب الشافعى و قامت الحرب على ساق و اضطرت نيران الفتنة بين الفريقين فكانت تملأ ما بين خراسان و العراق «٧»، إلى غير ذلك مما يحز فى النفس و يعظم استقصاؤه.

٢- يقول: و اعلم أن جميع من ذكرناهم من فرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة.

هكذا نقل الأستاذ عن الأسفرايينى و لم يقصد بذلك إلا الطعن على الشيعة و إثارة البغضاء نحوهم بما افتراه الأسفرايينى و قرره الذهبى و هما فى الوزر سواء.

و من الخير أن نلفت نظر الأستاذ المدرس بالأزهر الشريف إلى ما يجب عليه من تحرى الصدق فهو مسئول عن هذا الجيل الذى يغذيه بأفكاره، نسأل الله لهم العصمة و الوقاية من تلك السموم القاتلة التى يبثها بهذه الأكاذيب و الافتراءات.

(١) مرآة الزمان ج ٨ ص ٤٤ القسم الأول.

(٢) مختصر تاريخ دول الإسلام للذهبي ١: ٢٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٣: ٣٥٧.

(٤) شذرات الذهب ٣: ٢٥٢.

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ٣٢٠.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١: ٢٢.

(٧) طبقات الشافعية ٣: ٢٢.

ص: ٤٠٤

ألا كانت من الأستاذ الذهبي صباية إنصاف و مسكة من عقل و قليل من تتبع فيعرف رأى الإمامية فى الصحابة؛ و متى كفروهم جميعا؟ و مع التنازل كيف يصح أن تكفر الشيعة صحابة محمد الذين مدحهم الله بكتابه، و لا أقل إن أغلبهم عرف بالولاء لعلى عليه السلام و شهد معه حروبه و منهم أبطال التشيع.

و على سبيل المثال أود أن أذكر للقارئ الكريم بعضا من أولئك البررة تشيعوا لعلى و وازروه و الذين شهدوا معه حروبه، و ناصروه على الباغين عليه، و فى طليعتهم:

١- عمار بن ياسر المعذب فى الله، و الممتحن لإسلامه، و من قال فيه رسول الله: يا عمار تقتلك الفئة الباغية، و عن أبى هريرة أن النبى قال له: (ابشر عمار تقتلك الفئة الباغية) «١».

و أخرج الترمذى بسند عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ما خير عمّار بين أمرين إلا اختار أُرشد هما «٢».

٢- و أبو ذر الغفارى المتوفى سنة ٣٢ و هو من كبار الصحابة و فضلائهم و كان من شيعة على عليه السلام و وسمه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالصدق فقال صلى الله عليه و آله و سلم: ما أظلت الخضراء و أقلت الغبراء من ذى لهجة أصدق من أبى ذر. و قال صلى الله عليه و آله و سلم: أبو ذر فى أمتى على زهد عيسى بن مريم.

و قال الإمام على عليه السلام: و عى أبو ذر علما عجز الناس عنه ثم أوكئ عليه فلم يخرج منه شيئا «٣».

٣- خزيمة بن ثابت بن الفاكه ذو الشهادتين شهد بدرا و ما بعدها من المشاهد كلها، و قد جعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم شهادته بشهادة رجلين، و حضر مع على صلى الله عليه و آله و سلم حرب الجمل، و صفين و بها قتل سنة ٣٧ «٤».

٤- أبو قتادة الحارث بن ربعى حارس النبى ليلة بدر و قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: اللهم

---

(١) أسد الغابة ٤: ٤٦.

(٢) انظر أسد الغابة ٤: ٤٥.

(٣) المصدر السابق ٥: ١٨٧.

احفظ أبا قتادة كما حفظ نبيك هذه الليلة، و شهد مع على عليه السلام مشاهده كلها، و مات بالكوفة سنة أربعين و هو الذى قال له معاوية حين قدم المدينة: تلقانى الناس غيركم يا معاشر الأنصار.

قال أبو قتادة: لم يكن معنا دواب. قال معاوية: و أين النواضح؟! قال: عقراها فى طلبك و طلب أبيك يوم بدر. ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال لنا: إنا سنرى بعده أثره. قال معاوية: فما أمركم به عند ذلك؟ قال: أمرنا بالصبر.

قال معاوية: فاصبروا حتى تلقوه. فبلغ ذلك عبد الرحمن بن حسان بن ثابت فأنشأ أبياته المشهورة (ألا أبلغ معاوية ابن صخر ... الخ) «١».

٥- كعب بن عمرو بن عباد شهد بدر و العقبة - و هو أسر العباس بن عبد المطلب يوم بدر، و هو الذى انتزع راية المشركين يوم بدر و كانت بيد عزيز بن عمير، و شهد صفين مع على عليه السلام و مات فى المدينة سنة ٥٥.

٦- سلمان الفارسى الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم سلمان منا أهل البيت.

٧- عمير بن قرة الليثى شهد مع على عليه السلام صفين، و كان شديدا على معاوية و أهل الشام حتى حلف معاوية إن ظفر به ليذيين الرصاص فى أذنيه.

٨- أبو عمرة الأنصارى شهد العقبة و بدر، و شهد مع على عليه السلام صفين و كان يقاتل و هو صائم «٢».

٩- أبو الهيثم مالك بن التيهان شهد العقبة و بدر، و شهد مع على عليه السلام صفين و بها قتل.

١٠- قيس بن سعد بن عبادة شهد مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مشاهده كلها و كان حامل الراية يوم الفتح و شهد مع على عليه السلام صفين و الجمل.

١١- عبد الله بن العباس بن عبد المطلب المتوفى سنة ٦٨ حبر الأمة شهد مع على عليه السلام صفين و الجمل و النهروان.

---

(١) الاستيعاب ج ٣: ٤٠٢.

(٢) الإصابة ٤: ١٤٠.

١٢- عبد الله بن بديل قتل هو وأخوه بصفين.

١٣- قيس بن المكشوح وهو أحد الذين قتلوا الأسود العنسي في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شهد صفين مع علي عليه السَّلام ومعه راية بجيلة وقتل بها.

١٤- يزيد بن حويرث الأنصاري شهد أحدا وما بعدها وشهدا صفين مع علي عليه السَّلام.

١٥- جبلة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البياضي شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

١٦- الحارث بن عمر الخزرجي شهد أحدا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

١٧- ربيع بن عمر الأنصاري شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

١٨- زيد بن أرقم بن زيد بن قيس غزا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سبع عشرة غزوة وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

١٩- أسيد بن ثعلبة الأنصاري شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

٢٠- أبو بردة الحارث بن عمر الأنصاري شهد بدرًا وما بعدها مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين و الجمل مع علي عليه السَّلام.

٢١- أبو حبة البدرى شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام «١».

٢٢- أبو فضالة الأنصاري شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

٢٣- أبو أيوب الأنصاري شهد العقبة و بدرًا و أحدا و الخندق مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد مع علي عليه السَّلام صفين و الجمل و كان على مقدمة الجيش يوم النهروان.

---

(١) أنكر الواقدي أن أبا حبة شهد بدرًا؛ وإنكاره لا يضر، فقد صح ذلك ممن هو أوثق منه.

ص: ٤٠٧

٢٤- أبو محمد الأنصاري شهد بدرًا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وشهد صفين مع علي عليه السَّلام.

٢٥- أبو ليلى الأنصاري شهد مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أحداً و ما بعدها و شهد مع علي عليه السلام مشاهده كلها.

٢٦- زيد بن عبد الخولاني شهد صفين مع معاوية و كانت معه الراية فلما قتل عمار تحول إلى معسكر علي عليه السلام لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال لعمار: يا عمار. تقتلك الفئة الباغية.

٢٧- جبلة بن عمر الأنصاري - الساعدي - كان من فضلاء الصحابة و فقهاءهم شهد صفين مع علي عليه السلام.

و غير هؤلاء كالمقداد بن الأسود هو من الصحابة الذين أمر الله رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بحبهم و هم: علي عليه السلام و أبو ذر و المقداد و سلمان.

و منهم وهب بن عبد الله أبو جحيفة، و أبو عطية الوداعي، و أبو الورد المازني، و أبو قدامة بن الحارث، و عبد الله بن ذئاب بن الحارث، و يعلى بن عمير بن حارثة النهدي، و يزيد بن قيس الهمداني، و عدى بن حاتم بن عبد الله الطائي، و الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري، و قرصة بن كعب الأنصاري الخزرجي، و المغيرة بن نوفل بن الحارث، و مخنف بن سلم الغامدي، و محمد بن بديل، و المهاجر بن الوليد المخزومي، و يزيد بن طعمة بن جارية الأنصاري، و يعلى بن أمية، و قد شهد الجمل مع عائشة، و شهد صفين مع علي عليه السلام و بها قتل، و نهشل بن جري بن حمزة رئيس بني حنظلة، و أبو الطفيل عامر بن وائلة، و البراء بن عازب، و ثعلبة بن عمرو الأنصاري، و هند بن أبي هالة، و عبد الله بن أبي طلحة و غيرهم «١».

قال عبد الرحمن بن أبي الخزاعي: شهدنا مع علي عليه السلام صفين في ثلاثمائة ممن بايع الرضوان قتل منهم ثلاثة و ستون منهم عمار بن ياسر «٢».

(١) انظر أسد الغابة لابن الأثير، و الجرح و التعديل لابن أبي حاتم، و الإصابة لابن حجر و طبقات ابن سعد، و الاستيعاب بهامش الإصابة لابن عبد البر القرطبي و غيرها من كتب الرجال و التاريخ.

(٢) الاستيعاب ٢: ٤٧٨.

ص: ٤٠٨

و عبد الرحمن هذا هو ممن حضر صفين مع علي عليه السلام و هو الذي قال فيه عمر بن الخطاب: إنه ممن رفعه الله بالقرآن.

و علي كل حال فإنه لم يتأخر عن مناصرة علي عليه السلام إلا نفر قليل منهم:

عبد الله بن عمر بن الخطاب و قد ندم بعد ذلك علي ترك القتال معه، و لما حضرته الوفاة قال: ما أجد في نفسي من أمر الدنيا شيئا إلا أنني لم أقاتل الفئة البغية مع علي بن أبي طالب «١».

أما معاوية فلم يحضر معه صفين إلا نفر ممن لفظهم الإسلام و لم يتمكن من قلوبهم الإيمان أمثال عمرو بن العاص. و أبى الغادية قاتل عمار، و أبى الأعور السلمى الذى كان على عليه السلام يدعو عليه.

و على أى حال: فإن الطعن على الشيعة بدعوى تكفيرهم الصحابة إنما كان لغرض فى نفوس حكام ذلك العصر الذى كانوا يصبغون فيه التاريخ بالصبغة التى يميلون إليها من الطعن فى أعدائهم بما ليس فيهم، و كان الطعن على الشيعة - و هم من أشد المعارضين لحكام الجور - هو الثمن الذى يقدمه المتزلفون للحكام لينالوا قربهم، و جزيل صلاتهم و قد (استحال التاريخ رسمياً يكتبه الوزير، و ينقحه النديم، و يقره الملك، و بلغ من الضعف أن يصانع القابض على القلم لكتب الحوادث بغمزة تصدر له من صاحب الشأن، و أما إذا كان هناك مغنم فالمؤرخ ينسى نفسه و يستهويه تهافته).

و إن هذا الموضوع و هو موضوع - الشيعة و الصحابة - لا زال بحاجة إلى مزيد من البيان و كثير من الإيضاح فهو النافذة التى يدخل منها أولئك المتداخلون فى صفوف المسلمين، و قد تعرضت لهذا الموضوع أكثر من مرة فلا حاجة إلى الإطالة فيه «٢».

و حسبنا كتاب الله حكما فهو الحكم العدل و القول الفصل - فإننا نبرأ إلى الله من المنافقين الذين مرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ «٣» و ممن كان يؤذى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و الَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ «٤» و ممن اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا

---

(١) أسد الغابة ٣: ٢٢٨ و الاستيعاب ٢: ٣٤٥.

(٢) انظر الجزء الثانى من هذا الكتاب ص ٥٨٧ - ٦٢٣.

(٣) التوبة: ١٠١.

(٤) التوبة: ٦١.

ص: ٤٠٩

يَعْمَلُونَ وَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ «١».

و ممن خالفوا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أحدثوا من بعده ما استوجبوا فيه عذاب الله و قد أشار إليهم صلى الله عليه و آله و سلم بقوله: (أنا فرطكم على الحوض و لأنازعن أقواما ثم لأغلبن عليهم فأقول: يا ربى أصحابى. فيقول: لا تدرى ما أحدثوا بعدك) «٢».

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم بلفظ: و إنى ممسك بحجوركم ان تهافتوا فى النار كتهافت الفراش «٣» أخرجه أحمد من طريق عبد الله بن مسعود.

و أخرج الترمذى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ (و يؤخذ بأصحابى ذات اليمين وَ ذات الشمال فأقول: يا ربى أصحابى فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فإنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم فأقول كما قال العبد الصالح: إن تعذبهم فإنهم عبادك) «٤».

و أخرج مسلم مثله من طريق عائشة ج ٤ ص ٦٥ و من طريق أم سلمة ص ٦٧ مثله، فنحن فى تمييز الصحابة لا نتعدى حدود القرآن و لا نقول بعد التهم أجمع، و لنا مع القراء فى هذا الموضوع لقاء آخر إن شاء الله.

٣- يقول: و ينتظرون إماما يسمونه المهدي يخرج و يعلمهم الشريعة ... الخ.

(أقول:) الشيخ الذهبى ينكر على الشيعة قولهم فى خروج المهدي عليه السّلام و قد تقدم منه فى هذا الجزء من تفسيره ص ٨ أن أول من قال بخروج المهدي كيسان مولى على بن أبى طالب بأن المهدي يخرج فى آخر الزمان فيملا الأرض أمنا و عدلا بعد أن ملئت خوفا و جورا.

و لا أريد أن أناقش أستاذ الحديث و حامل الشهادة العالمية فيه حول هذا الموضوع و لكن أود أن أوضح للقارئ الكريم زيف ما يدعيه و أن ذلك لم يكن من قول كيسان، و قد وردت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أحاديث تشير إلى خروج المهدي عليه السّلام

---

(١) النساء: ١٤٢-١٤٣.

(٢) مسند أحمد ٥: ٢٣١.

(٣) مسند أحمد ٦: ٥١.

(٤) صحيح الترمذى ٢: ٦٨.

ص: ٤١٠

و منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله رجلا من أهل بيتى يملؤها عدلا كما ملئت جورا» أخرجه الترمذى و أبو داود و ابن ماجه.

و الشيخ الذهبى يتقم على الشيعة القول بخروج المهدي عليه السّلام لأنه ينكر ذلك و نحن نكل الجواب لعالم من كبار علماء السنة و هو: ابن حجر فقد أجاب فى فتاواه الحديثية عند ما سئل: عن يدعون أن المهدي الموعود قد مات و هم بذلك ينكرون خروج المهدي المنتظر.



قال ابن حجر: فهؤلاء منكرون للمهدى الموعود به آخر الزمان و قد ورد فى حديث عند أبى بكر الإسكافى أنه صلى الله عليه و آله و سلم قال: من كذب بالدجال فقد كفر، و من كذب بالمهدى فقد كفر، و هؤلاء مكذبون به صريحا، فيخشى عليهم الكفر، فعلى الإمام أيد الله به الدين، و قسم بسيف عدله رقاب الطغاة ... إلى أن يقول ..

فتملى عليك من الأحاديث المصرحة بتكذيب هؤلاء و تضليلهم و تفسيقهم ما فيه مقنع و كفاية لمن تدبره:

أخرج أبو نعيم أنه صلى الله عليه و آله و سلم قال: يخرج المهدي و على رأسه عمامة و معه مناد ينادى: هذا المهدي خليفة الله فاتبعوه.

و أخرج هو و الخطيب رواية أخرى: يخرج المهدي و على رأسه ملك ينادى: إن هذا المهدي فاتبعوه. و الطبراني فى الأوسط أنه صلى الله عليه و آله و سلم أخذ بيد على عليه السلام فقال:

يخرج من صلب هذا فتى يملأ الأرض قسطا و عدلا فإذا رأيتم ذلك فعليكم بالفتى التميمي، فإنه يقبل من قبل المشرق و هو صاحب راية المهدي.

و أخرج أحمد، و نسيم بن داود، و الحاكم و أبو نعيم أنه صلى الله عليه و آله و سلم قال: إذا رأيتم الرايات السود قد أقبلت من خراسان فأتوها و لو حبوا على الثلج، فإن فيها خليفة الله المهدي. و هكذا يستمر ابن حجر فى ذكر الأحاديث الواردة فى ذكر المهدي كحديث حذيفة و ما فيه وقعة الزوراء، و كحديث نزول عيسى، و خروج المهدي إلى مكة و مبايعة الناس له، و ان المهدي من ولد فاطمة إلى كثير من الأحاديث التى تتضمن خروج المهدي و نسبه، و صفته و علامات خروجه.

إلى أن يقول: و بقيت علامات أخر تعرف من كتابي: (المختصر فى علامات المهدي المنتظر) .... الخ.

ص: ٤١١

هذا جواب ابن حجر و به نكتفى بالإجابة عن ذلك؛ فإن الشيعة لم تختص وحدها بانتظار المهدي و لكن الإنكار عليهم جاء لأنهم يقولون بأنه عليه السلام من ولد على و فاطمة كما نطقت به أحاديث الرسول صلى الله عليه و آله و سلم من الفريقين.

و أما قول: يعلمهم الشريعة فذلك صحيح إنما يعلمهم شريعة الإسلام و يطبق أحكام الله و يسير بسيرة جده صلى الله عليه و آله و سلم. فلا فرق و لا مذاهب خلافا لبعض الحنفية فإنهم يدعون بأن المذهب الحنفى هو المذهب الوحيد الذى يكون حكم الشريعة الإسلامية عليه.

و قد تقدم من أسطورة تعلم الخضر عليه السلام العلم من أبى حنيفة فى حياته و بعد مماته و إنه كان يجلس الخضر على قبر أبى حنيفة و يتعلم منه العلم و يكون الحكم به فى آخر الزمان «١».

و قال القاضي زاده شريف: و قيل إن الخضر عليه السلام تعلم الأحكام الشرعية منه و إن الإمام المهدي بعد خروجه يعمل بطريقته، و إن عيسى يحكم بمذهبه «٢».

و قال أيضا: و اعلم أن المذهب لا يقلده الصحابة و التابعون إلا أبو حنيفة، فإن عيسى حين ينزل من السماء يحكم بمذهبه «٣».

(و بعد ذلك:) يستمر الأستاذ في بحثه حول موقف الشيعة من التفسير ص ١٢ إلى ص ٢٢ و هو يحاول أن يذكر الفرق المنسوبة إلى التشيع، كفرقة السبئية.

تلك الفرقة كونتها عوامل سياسية للحط من اتباع أهل البيت، كالسبائية و البيانية و المغيرية و غيرها، و يذكر تأويلهم للقرآن إلى أن يأتي إلى آخر الفصل فيقول: إذا فالأجدر أن نمسك عن موقف هذه الفرق البائدة من تفسير القرآن ما دامت قد بادت، و لم يبق لها أثر، و ما دما لم تقف على شيء في التفسير أكثر من هذه النبذ المتفرقة،

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ط ٣ ص ٣١٢.

(٢) انظر مقدمة جامع الرموز للقاضي زاده شريف مخدوم ١: ٣.

(٣) جامع الرموز ١: ١١.

ص: ٤١٢

التي وجدناها للبعض منهم و جمعناها من بطون الكتب المختلفة.

و الذي يستحق عنايتنا و بحثنا بعد ذلك هو تلك الفرق الثلاث التي لا تزال موجودة إلى اليوم محتفظة بتعاليمها و آرائها، و سنبدأ أولا بالإمامية الاثني عشرية، ثم بالإمامية الإسماعيلية ثم بالزيدية.

(و نحن نقول:) إن الأستاذ قد استمر ببحثه الطويل و غرب و شرق و جاء بأشياء مخالفة للحقيقة، و هو يحاول أن يعطي عن الغلاة صورة و يجعلها في إطار التشيع.

و إن قوله في الأخير: إن الذي يستحق عنايتنا هو تلك الفرق الثلاث التي لا تزال موجودة. و منها الإمامية الاثني عشرية.

فهل يا ترى أن المؤلف أعطى الإمامية الاثني عشرية ما يستحقه البحث الحر؟

و هل تجرد الأستاذ من العاطفة و جعل بحثه للحق و التاريخ؟

و هل بحث عن كل فرقة من هذه الفرق الثلاث: الاثنى عشرية، و الإسماعيلية و الزيدية، كل على حدة؟

و هل ترك آراء الغلاة جانبا و إنها قد بادت مع فرقهم؟

هذه أسئلة يستطيع القارئ النبيه أن يحصل على الجواب عنها فيما جاء من بحثه بعد هذا الفصل بعنوان: موقف الإمامية الاثنى عشرية من تفسير القرآن الكريم.

و تحت هذا العنوان يتحدث من ص ٢٣ إلى ٤١ و هو بهذا البحث الطويل قد خرج عما رسمه لنفسه من البحث عن الإمامية الاثنى عشرية فقد عاد إلى آراء تلك الفرق البائدة من الغلاة، فنسب آراءهم للاثنى عشرية كما فى ص ٣٤ إذ يقول:

و أعجب من هذا أنهم جعلوا لفظ الجلالة و الإله و الرب مرادا به الإمام، و كذا الضمائر الراجعة إليه سبحانه ... الخ.

و المؤلف - عافاه الله - يكتب و لا يدرى ما يكتب، إنما هو كحاطب ليل إنه يريد أن يحمل الشيعة كل تبعه، و يريد أن يبرزهم بأقبح صورة، خضوعا لنزعتة أو طعما فى الشهرة.

ص: ٤١٣

أنا لا أريد أن أقف معه فالوقت أثنى، و لا أود أن أناقشه هنا، بل أترك تقدير هذا الخبط للقارئ النبيه، و كذلك أترك بيان خلطه بين الإسماعيلية و الاثنى عشرية فى هذا الموضوع بالأخص.

و لنقف مليا عند قوله فى ص ٢٦: (و أما السنة فهم - أى الشيعة - غير أمناء، و لا ملتزمين ما صح منها، و ستعرض لها فيما بعد أيضا).

هذا ما يقوله. و لا أدري و لا المؤلف يدرى، لما ذا أطلق هذا القول: أكان عن خبرة و دراية، و تتبع و تعمق فى البحث؟ أم أنه قلد غيره؟

أو هى فكرة يحاول أن يصل بها إلى هدف معين؟! إن المرء لتأخذ الحيرة فى أمر من يطلق القول بدون حجة، و هو يدعى أنه ممن له إمام و معرفة!! لنسأل الأستاذ: لما ذا لم يكن الشيعة أمناء على السنة؟ و لما ذا لم يلتزموا بما صح منها؟! و لعله أراد أن يكون جوابا عن ذلك ما ذكره فى ص ٢٧ تحت عنوان: (موقفهم من الأحاديث النبوية) و هو قوله:

و لقد رأى الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم أمام كثرة الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و أمام كثرة من الروايات المأثورة عن الصحابة رضوان الله عليهم (أجمعين) و فى تلك الآثار ما يخالف تعاليمهم مخالفة صريحة لذا كان بديها أن يتخلص القوم من كل هذه الروايات، إما بطريق ردها و إما أن يكون قولاً لصحابي، و إما أن يكون قولاً لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن طريق صحابي، و هم يجرحون معظم الصحابة؛ بل و يكفرونهم لمبايعتهم أبا بكر ..

ثم يمضى أستاذ الحديث فى بيانه و يتعرض لمسألة المتعة و المسح على الخفين ورد الشيعة له، لأن رواية المغيرة بن شعبة رأس المناققين - على حد تعبيره - إلى أن يقول:

وليت الأمر وقف بهم عند هذا الحد - حد الثقة بأشياعهم و الاتهام لمن عداهم، بل وجدنا رؤساء من الشيعة كجابر بن يزيد الجعفى و غيره، قد استغلوا أفكار

ص: ٤١٤

الجمهور الساذجة، و قلوبهم الطيبة الطاهرة، و حبهم لآل بيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فراحوا يضعون الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و على آل بيته و يضمنونها ما يرضى ميولهم المذهبية، و أغراضهم السيئة الدنية. و لم يفهم أن يحكموا أسانيد هذه الأحاديث الموضوععة حتى اغتر بها العامة لسلامة نواياهم، و سكت عنها الشيعة لأنها جدوها مؤيدة لدعواهم ...

(أقول:) لقد طغى الحقد على قلب المؤلف حتى ملكه، فأصبح قلبه وراء لسانه لا لسانه وراء قلبه. و لهذا وجد الشذوذ مرتعا خصبا فى لسانه و قلمه و لعله ما كان يؤمن بما يقول، و لكنه يقصد أن يقال إنه جاء بشيء جديد عن خصمه.

إن ما أورده فى هذا الفصل و الذى قبله و ما بعده - بعيد كل البعد عن روح الحق و أمانة التاريخ و منهج العلم.

و لعله كما قلت إنه لا يؤمن بصحة ذلك و لا يعتقد، و لكن هناك دواعى أدت إلى ذكره، أمور استوجبت أن ينهج هذا النهج فى دراسته التى كشف عن نفسه بأنه لم يكن مؤرخا يتحرى الصدق، أو كاتباً يمسك قلمه عن الخطأ، بل هو متحامل حاقد، و كاتب لا يتأمل فيما يكتب، و فى ذلك تساهل معه كبير و إلا فهو جاهل يقحم نفسه فى مجال يعجز عن الخروج منه.

إنه ملاً هذه الصحائف و سودها بمداد الافتراء، و نسب الشيعة إلى أمورهم أبعد ما يكونون عنها، كالقول بتحريف القرآن و نقصانه، مع أن إجماعهم خلاف ذلك.

و المؤلف يتبع نهج المستشرقين فى الاعتماد على الشاذ النادر أو المحرف فيكون اعتمادهم على ذلك من دون التفات إلى واقع الأمر.

و لا أريد أن أرجع إلى ما ذكره فى أول هذا الفصل من مخالفات و بعد عن الواقع، و أكتفى هنا فى التنبيه على النقاط التالية:

١- يقول: لقد رأى الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم أمام كثرة من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أمام كثرة من الروايات المأثورة عن الصحابة، و فى تلك الأحاديث ما يخالف تعاليمهم مخالفة صريحة ...

ص: ٤١٥

هذا ما يقوله الأستاذ حول موقف الإمامية من الأحاديث النبوية و آثار الصحابة.

و لعل القارئ يظن أن أستاذ علم الحديث الذهبي قد قال هذا عن خبرة و دراية، و تتبع في الدراسة حتى أصدر حكمه على الشيعة بأنهم يرون تلك الأحاديث و الآثار المخالفة لتعاليمهم مخالفة صريحة.

و لا أدري ما ذا يقصد في ذلك؟ أ كان يريد بأن الشيعة يردون أحاديث جميع الصحابة، أم يردون البعض دون البعض الآخر؟ فإن كان يريد الأول فهو أمر يكذبه الوجدان.

و إن كان يريد الثاني و هو أنهم يأخذون عن بعض و يتركون آخرين فهذا شيء لا تنكره الشيعة، لأنهم لا يقولون بعدالة جميع الصحابة كما هو مقرر عندهم، و قد تعرضنا لذلك و قلنا: إن أصالة العدالة في حق الصحابة لا أصل لها و إثبات ذلك يحتاج إلى مشقة، و النتيجة لا تثبت أى ثمرة هناك.

أما السنة فقد أثبتوا العدالة لكل صحابي - و إن ارتكب ما يخالفها - بحجة أنه مجتهد و الاجتهاد في مقابلة النص لا يصح - و استدلوا بأدلة ذكرت في محلها و مع ذلك فقد اختلفوا فذهبت طائفة إلى عدالة الصحابة أجمع بدون استثناء و آخرون ذهبوا إلى عدالة من لم يلبس الفتنة (أى من حين مقتل عثمان).

و ذهبت المعتزلة إلى فسق من قاتل عليا منهم. و حكى ابن الصلاح الإجماع على تعديل من لم يلبس الفتنة.

و حكى الآمدى و ابن الحاجب قولاً: إنهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم. إلى غير ذلك من الأقوال «١».

أما الشيعة - كما تقدم - فإنهم لا يذهبون لعدالة الجميع فلا يروون إلا عن ثقة، و لهم شروط في قبول الرواية مقررة في محلها، إذا الحديث هو دستور المسلمين - بعد القرآن - و فيه منهاج حياتهم الدينية و الاجتماعية لذلك اجتهد المسلمون في دراسته من حيث السند و الدلالة.

و الشيعة يتشددون أكثر من غيرهم في قبول الرواية، و تمحيصها بكل دقة

---

(١) انظر شرح ألفية العراقي ٤: ٣٥ و كفاية الخطيب البغدادي ٨١ - ٨٣.

و اعتدال، فلا يأخذون إلا عن الصادق الثقة، و لم يقفوا أمام كتب الحديث وقفة تهيب عن مناقشتها كما يقف إخوانهم السنة أمام صحيح البخارى و من بعده صحيح مسلم وقفة تهيب، و ينظرون إليها نظرة إكبار و تقديس، و أن جميع ما فيها صحيح ... إلى آخر ما هنالك من اعتقاد راسخ في كتب الصحاح و بالأخص البخارى.

و لكن الشيعة يتوقفون عن قبول الرواية ما لم تكن صحيحة من حيث السند و الدلالة، و لا يشترط أن تكون عن شيعي - كما يقال عنهم - أو إلا أن تكون في الكتب الأربعة من كتب الحديث، بل المدار عندهم هو الصدق و الوثاقفة و العدالة؛ و قد جعلوا الكذب على الله و على رسوله من مفطرات الصيام.

و إن اختصاصهم بالأخذ عن أهل بيت الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هو الذي جعلهم عرضة لهجمات المغرضين، و مؤاخذة من لا يعرف من الحق موضع قدمه.

٢- يقول المؤلف: فمثلا نجدهم يردون الأحاديث و الآثار التي تثبت في تحريم نكاح المتعة و نسخ حله، كما نجدهم يردون أحاديث المسح على الخفين و يقولون إنها من رواية المغيرة بن شعبة رأس المنافقين ... الخ.

أورد الأستاذ هذه الأمثلة كدليل لما يقوله في رد الشيعة للأحاديث و أنهم غير أمناء عليها، و لعل المؤلف لم يجد غير ذلك، فإن كانت هذه مؤاخذته فما أقل تتبع أستاذ الحديث؟! لأن الشيعة لم ينفردوا برد ما ورد في تحريم المتعة، بل قد ردها جماعة من الصحابة و التابعين و ثبتوا على تحليلها، منهم:

جابر بن عبد الله، و أسماء بنت أبي بكر، و ابن مسعود، و ابن عباس و معاوية، و عمرو بن حريث، و أبو سعيد و سلمة ابنا أمية بن خلف، و رواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة حياة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و مدة أبي بكر إلى قرب آخر خلافة عمر بن الخطاب «١».

و أما من التابعين فمنهم ابن جريح فقيه مكة و لهذا قال الأوزاعي: يترك من قول

---

(١) انظر المحلى لابن حزم ٩: ٥١٩.

ص: ٤١٧

أهل الحجاز خمس: متعة النساء «١» و منهم ابن جريح «٢» و طاوو و عطاء و غيرهم.

و روى عن عمر بن الخطاب أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان «٣».

و قال ابن بطلان: روى أهل مكة و اليمن عن ابن عباس إباحة المتعة و روى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة، و إجازة المتعة عنه أصح و هو مذهب الشيعة «٤».

و أخرج مسلم في صحيحه عن نظرة قال: كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال إن ابن عباس و ابن الزبير اختلفا في المتعتين.

فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما.

و نهى عمر بن الخطاب عن المتعتين مشهور و هو قوله: (متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أنهى عنهما و أعاقب عليهما).

و أخرج عبد الرزاق و ابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس قال: يرحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رحمة من الله رحم بها أمة محمد، و لو لا نهيه عنهما ما احتاج إلى الزنا إلا شقى «٥».

و قال على عليه السلام: لو لا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقى «٦».

و أسباب نهى عمر عن المتعة مشهورة كما رواه البيهقي فى السنن و غيره من المحدثين و المفسرين فلا حاجة لنقل ذلك «٧» كما لا حاجة إلى المضى فى بسط القول حول هذا الموضوع إذ المسألة قد حررها العلماء، و بسطوا القول فيها و كثر حولها النقاش و الجدل و لا خلاف فى مشروعيتها على عهد الرسول، و إنما الخلاف فى نسخها فالشيعة يردون أخبار النسخ تمسكا بالكتاب و سنة الرسول و وافقهم جماعة من الصحابة و التابعين و علماء الأمة.

---

(١) نيل الأوطار ٦: ١٣٥.

(٢) نيل الأوطار ٦: ١٣٦.

(٣) المحلى ٩: ٥٢٠.

(٤) العدة لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ٤: ١٩٥.

(٥) الدر المنثور ٢: ٤١.

(٦) الدر المنثور للسيوطى ٢: ٤٣.

(٧) بحثنا تشريع المتعة فى الجزء الأول من الكتاب و فى مواضع أخرى كثيرة منها المزيد.

ص: ٤١٨

و أما المسح على الخفين فقد تعرضنا له فى الجزء الخامس ط ٣، ص ٢٠٠ - ٢٠٥ و ملخص القول فيه:

إن هذه المسألة قد وقع فيها الخلاف بين المسلمين على أقوال:

١- الجواز مطلقا.

٢- الجواز فى السفر دون الحضر.

٣- عدم الجواز بقول مطلق و هو ما تذهب إليه الشيعة لا لأن الرواية عن المغيرة بن شعبة رأس المنافقين كما يقول الأستاذ و إن كان هذا هو وحده كاف فى الرد، و لكن منع ذلك لعدم ثبوته فى الدين، و أن القرآن على خلافه هو معارض لآية الوضوء و لم تكن منسوخة و لا آية واحدة منها.

و قد أنكر جماعة من الصحابة المسح على الخفين و فى طليعتهم الإمام على بن أبى طالب عليه السلام و كان يقول: سبق الكتاب المسح على الخفين.

و لما سئلت عائشة عن المسح على الخفين، قالت: سلوا عليا فإنه كان أكثر سفرا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و ورد عن ابن عباس أنه كان ينهى عن المسح على الخفين و كان يقول: لأن أمسح على جلد حمار أحب إلى من أن أمسح على الخفين.

و ورد النهى أيضا عن أبى هريرة و عائشة و كانت تقول: لأن تقطع قدماى أحب إلى من أن أمسح على الخفين.

و فى لفظ لأن أقطع رجلى أحب إلى من أن أمسح عليهما «١».

و سئل ابن عباس هل مسح رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على الخفين؟ فقال و الله ما مسح رسول الله على الخفين بعد نزول المائدة و لأن أمسح على ظهر غير فى الفلاة أحب إلى من أن أمسح على الخفين «٢» و جاء فى العتبية عن مالك بن أنس ما يدل على المنع. و قال الشيخ أبو بكر فى شرح المختصر الكبير: إنه روى عن مالك: لا يمسح المسافر و لا المقيم.

---

(١) نيل الأوطار ١: ١٧٧ و تفسير الرازى ٣: ٣٧١.

(٢) بدائع الصنائع ١: ٧.

ص: ٤١٩

و قد سبق من الأستاذ فى ص ٢٧ ج ٢ أنه نسب الشيعة إلى الشذوذ و التعصب فى المسائل الفقهية إذ يقول:

و فى الفقه لهم مخالافات يشذون بها، فمثلا نراهم يقولون: إن فرض الرجلين هو المسح دون الغسل؛ و لا يجوزون المسح على الخفين، و جوزوا نكاح المتعة، و جوزوا أن تورث الأنبياء ... إلى أن يقول:

لهذا كان طبيعيا أن يقف الإمامية الاثنا عشرية من الآيات التى تتعلق بالفقه و أصوله موقفا فيه تعصب و تعسف، حتى يستطيعوا أن يخضعوا هذه النصوص و يجعلوها أدلة لآرائهم و مذهبهم ... إلى آخره.



و هكذا عبر الأستاذ و نسب القول بمسح الرجلين، و عدم المسح على الخفين و جواز نكاح المتعة إلى الشذوذ، و كأن ذلك لم يكن له دليل من الكتاب و لا قائل به من الأصحاب، و قد أوضحنا في الجزء الخامس ط ٣، ص ١٩٢ - ٢٠٠ بعض ما يتعلق بمسألة فرض الأرجل في الوضوء و اختلاف العلماء فيه.

و الذى يهمنا ذكره هنا هو قوله: لهذا كان طبيعياً أن يقف الإمامية الاثنا عشرية ... الخ. و لا أدري ما هذا التعسف و التعصب؟ و ما معنى إخضاع النصوص لجعلها أدلة للمذهب؟

و الشيخ مصرّ على مخالفة الواقع و تستبد به روح التحكم بالنصوص و يستسهل طرح الأدلة و تحكيم الرأى، و هى مذاهب يلجأ إليها غالباً عند ما تأبى النصوص و الأدلة التحريف لأنها ظاهرة شأنها شأن اللجوء إلى التفسير بغير الواقع كما فسر غيرهم المأقنين بالخفين، عند الاستدلال على جواز المسح عليهما، فيما أخرجه أبو داود:

من أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يمسح المأقنين - و هما مؤخر العينين «١» - قالوا إنهما الخفان، و أين المأقنين من الخفين؟

و قد حكم بعضهم بأفضلية المسح على الخفين لا للدليل، و إنما كان ذلك

---

(١) انظر تيسير الوصول ٣: ٧٦ و انظر الحديث فى سنن أبى داود ١: ٣٤ ط ١.

ص: ٤٢٠

الحكم لأجل طعن الشيعة فى أدلة المسح، و قال: و إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه «١».

و قد طغت موجة التعصب على كثير من الفقهاء فتركوا أشياء قد ورد الدليل من الشارع فى استحبابها أو وجوبها، و لكنهم رجحوا الترك لأن العمل بها يدعو إلى التشبه بالشيعة، و التشبه بالشيعة ينبغى تجنبه، كما أفتى بذلك الحافظ العراقى «٢».

و قد أشار ابن تيمية لذلك إذ يقول فى منهاجه: - عند بيان التشبه بالشيعة -:

و من هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات، إذ صارت شعاراً لهم (أى للشيعة) فإنه و إن لم يكن الترك واجباً لذلك، لكن فى إظهار ذلك مشابهة لهم.

فلا يتميز السننى من الرافضى، و مصلحة التمييز عنهم لأجل هجرانهم و مخالفتهم، أعظم من مصلحة المستحب.

و هنا يجب الالتفات إلى هذا الأمر، و ما حدث من ورائه من ترك للأعمال المستحبة و لعله أدى إلى ترك بعض الواجبات استناداً إلى هذه الحجة و هى مراعاة المصلحة، و بالطبع انها مهمة، لأن من مصلحة الإنسان المحافظة على نفسه، و ما يصل بذلك من مقومات حياته، من استقرار و مال و تقرب للولادة الذين نظروا إلى الشيعة نظرة خصم يجب القضاء عليه.

نعم إن مصلحة التمييز عن الشيعة أهم من مصلحة المستحبات الشرعية عندهم و لعله من هذا الباب يفتح ترك الأخبار الصحيحة الواردة عن صاحب الرسالة لأن في نقلها و إثباتها يثبت التشيع و المصلحة تدعو إلى التمييز عنهم فيلزم تركها، كحديث الغدير و حديث أنا مدينة العلم و عليّ بابها و غير ذلك من الأحاديث الصحاح، و من المصلحة تأويل بعض الآيات و وضع الأحاديث بما يدعو إلى إظهار التجنب عن تهمة التشيع.

---

(١) نيل الأوطار ١: ١٧٦.

(٢) شرح المواهب اللدنية للزرقاني.

ص: ٤٢١

و من المصلحة قالوا: بمنع المصلى عن اختصاص جبهته بما يسجد عليه من أرض و غيرها، لأن ذلك الاختصاص من شعار الشيعة «١».

و طبعا إن اتخاذ شعار الشيعة فيه خطر، فمن المصلحة تركه، لأن الشيعة قد التزموا بالسجود على الأرض أو ما أنبتته الأرض لقوله صلى الله عليه و آله و سلم: (جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا).

و كان أصحاب محمد صلى الله عليه و آله و سلم يسجدون على الأرض فأثر ذلك فى جباههم، و قد مدحهم الله تعالى إذ يقول: سِيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ و كان يقال لهم ذوو الثفنتان، و كان على بن الحسين عليه السلام يعرف بذي الثفنتان لكثرة سجوده.

و قد أدت الحالة نظرا لرعاية مصلحة التمييز بين السنة و الشيعة - كما يقولون - بأن يترك السجود على الأرض و أصبح ذلك - على ممر الزمن - من المنكرات لأن الشيعة يلتزمون بذلك، و يحملون معهم حجرا طاهرا - كما كان بعض العلماء من التابعين يحمل معه فى السفر لبنة يسجد عليها - إذ ربما لا يتسنى لهم الحصول على أرض طاهرة فى السفر و غيره فالتزموا بذلك.

و حيث كان الشيعة يفضلون السجود على تربة أرض كربلا المقدسة و هى التربة الحسينية حملهم بعض من يحمل أسوأ البغض للشيعة على أنهم يسجدون للصنم - معبرين عن تلك التربة الطاهرة التى يسجدون عليها لله جل و علا بأنها صنم، متناسين أن الشيعة فى سعة، فإذا لم توجد التربة التى يطمئن لطهارتها و التى اختارها المسلم الشيعى موضعا لجبهته، يسجد الشيعة على الأرض أو ما أنبتت.

و قد عبر بعض من أكل الحقد قلبه عنها بلفظ: إنها وثن إذ يقول: لا تجد شيعيا يصلى فى بقعة من بقاع الأرض حتى المسجد الحرام بمكة، و مسجد الرسول إلا و يضع و ثنا من شقفة طين كربلا تحت جبهته تقديسا لها، و اعتقادا أنها أفضل بقاع الأرض لأن دم الحسين اختلط بها ... الخ «٢».

---

(١) انظر غاية المنتهى فى الجمع بين الإقناع و المنتهى ١: ١٣٥ فى الفقه الحنبلى.

(٢) انظر خاتمة كتاب السنة و الشيعة تأليف السيد رشيد رضا بقلم أحمد حامد الفقى و هذا الرجل قد تحامل تحاملا أخرجه عن اتزانه و لم يحسب للمؤاخذة أى حساب و نحن نعرض عما كتبه فى الخاتمة تهاونا بشأنه و ترفعا عن نقده.

ص: ٤٢٢

و غير ذلك من الألفاظ التى لا ترتبط مع الواقع بصلة، و لم يكن مبعثها إلا الجهل و سوء الظن بهذه الطائفة، و كيف يحسنون بها الظن و يقول بعضهم: إنه لا يحل و الله حسن الظن بمن يترفض «١». و الرفض و التشيع عندهم شىء واحد.

و على كل حال فإن الشيعة قالوا باستحباب السجود على تربة أرض كربلا اقتداء بأئمتهم عليهم السلام و لا يضرهم ما يرميهم به الجاهلون.

٣- يقول الأستاذ: و ليت الأمر وقف بهم عند هذا الحد- حد الثقة بأشباعهم و الاتهام لمن عداهم- بل وجدنا رؤساء من الشيعة كجابر بن يزيد الجعفى و غيره قد استغلوا أفكار الجمهور الساذجة، و قلوبهم الطيبة الطاهرة، و حبهم لآل بيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فراحوا يضعون الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و على آل بيته ..

الخ.

أقول:

بعد أن تكلم الأستاذ حول الحديث و الفقه بما يخص الشيعة فى قضية ردهم لروايات بعض الصحابة، و ضربه المثل فى مسألة المتعة و المسح على الخفين و قد رأينا مدى اطلاعه و اتساع معلوماته.

راح يتكلم عما وجده عند الشيعة من وضع الحديث و يقول: وجدنا رؤساء من الشيعة كجابر بن يزيد الجعفى و غيره ... الخ.

و لم يذكر هنا إلا جابر بن يزيد الجعفى المتوفى سنة ١٢٧ و هو أحد حفاظ الحديث، و قد روى عنه شعبة، و سفيان الثورى، و سفيان بن عيينة، و زهير بن معاوية، و إسرائيل، و شريك، و الحسن بن حى، و معمر، و أبو عوانة و غيرهم.

و قد خرج حديثه الترمذى، و أبو داود، و ابن ماجة.

و قال عبد الرحمن بن المهدي: سمعت سفيان الثورى يقول: كان جابر ورعا فى الحديث ما رأيت أروع فى الحديث من جابر.

و قال إسماعيل بن عليّة: سمعت شعبة يقول: جابر الجعفي صدوق في الحديث «١».

و قال وكيع: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابرا ثقة «٢».

و قال ابن أبي الحكم سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر لأتكلمن فيك، و كان جابر يحفظ مائة ألف حديث «٣».

و قال يحيى بن أبي كثير: كنا عند زهير بن معاوية فذكروا جابر الجعفي فقال زهير: كان جابر إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس «٤».

و بهذا وصف العلماء جابر الجعفي و هكذا قال عنه معاصروه و تلامذته و لم يقل أحد إنه كان يضع الحديث.

و سئل أحمد بن حنبل عن جابر الجعفي، فقال: تركه عبد الرحمن. و قصارى ما ورد في حقه من خصومه بأنه ضعيف أولين الحديث، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه على الاعتبار.

و ليس لمن رماه بالكذب حجة يدعم بها ما يدعيه إلا أنه يقول بالرجعة أو أنه شيعي، لأنه يعلن بالرواية عن أهل البيت و يقول - عند ما يحدث عن الإمام الباقر عليه السلام -: حدثني وصي الأوصياء.

و هذا أمر يعظم تحمله في عصر هبت فيه زويعة الخلافات، و اشتد غضب السلطة على اتباع أهل البيت و أنصارهم، و كان جابر في طليعتهم، و بطبيعة الحال أن يبتعد الناس عن يتهم في معارضة الدولة، و يرمى بكل كريهة تقع موقع الرضا من ولاية الأمر، و لهذا كانت كلمات من اتهم جابر بالكذب مشوشة، و أدلتهم واهية.

أما الأستاذ الذهبي - على ما يظهر - فإنه استند في هذا القول إلى حجة هو معجب بها و جعلها دليلا قاطعا على ما يقوله في نسبة وضع الحديث إلى الشيعة،

(١) انظر الجرح و التعديل لابن أبي حاتم القسم الأول من المجلد الأول ص ٤٩٧ و تذهيب الكمال للخزرجي ص ٥١.

(٢) تذهيب التهذيب ٢: ٤٨.

(٣) نفس المصدر.

(٤) الجرح و التعديل لابن أبي حاتم.

و ذلك ما عقب كلامه و ختم هذا الفصل بذكره و هو ما نقلناه آنفا و نحب أن نكرره هنا.

يقول الأستاذ:

و يعجبني هنا ما ذكره أبو المظفر الأسفراييني في كتابه التبصير في الدين هو: أن الروافض (لما رأوا الجاحظ يتوسع في التصانيف، و يصنف لكل فريق قالت له الروافض: صنف لنا كتابا. فقال لهم الجاحظ: لست أدري لكم شبهة حتى أرتبها و أتصرف فيها. فقالوا له: إذا دلنا على شيء نتمسك به، فقال: لا أرى لكم وجها إلا أنكم إذا أردتم أن تقولوا شيئا تزعمونه تقولون إنه قول جعفر بن محمد الصادق لا أعرف لكم سببا تستندون إليه غير هذا الكلام ... فتمسكوا بحمقهم و غباوتهم بهذه السوءة التي دلهم عليها، فكلما أرادوا أن يختلقوا بدعة، أو يخترعوا كذبة. نسبوها إلى ذلك السيد الصادق، و هو عنها منزه، و من مقالتهم في الدارين برىء).

هذا ما ذكره الأستاذ و أعجب به و نحن لا نعجب من مؤثرات العاطفة و بواعث الحقد.

لقد أعجب الأستاذ بهذه الدعابة و هي من سخرية الجاحظ - إن صح ذلك - التي يضل بها البسطاء، و تشكيك الضعفاء، يضعها في كتبه للمضاحيك و العبث، يريد بذلك استمالة الأحداث و شراب النبيذ «١».

و من العجيب أن تكون هذه الدعابات دليلا في الأبحاث العلمية، و حجة يستدل بها على المقصود، و أعجب من ذلك أن مثل هذا يصدر ممن يفترض فيه أن يكون أستاذا متحررا و مثقفا متنورا، و هو الأستاذ الذهبي المدرس بالأزهر، و الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى؛ التي أسست على التقوى، و خدمت العلماء و نشرت الثقافة، و قامت بالإصلاح.

إننا لنفخر بها و نعز و هي مسئولة عن تصفية الخلافات بين المسلمين، و إيضاح الحق دون تعصب و تحيز، ليتقارب المسلمون، و تتوحد كلمتهم ليكونوا قوة متماسكة، تتسلح بالإيمان بالله، و تهتدى بهدى الرسول، لرد هجمات المعتدين،

(١) انظر مختلف الحديث لابن قتيبة ٧١ تجد وصف الجاحظ بذلك.

و صد تيارات الملحدين، في هذا العصر الذي انتشرت فيه الدعوة لغير الله تعالى و تتضاعف فيه الحملات المعادية للإسلام.

من المؤسف حقا أن الشيخ المدرس في الأزهر الشريف يحاول بهذه الدعابة المضحكة أن يبرز لقرائه أو يغذى عقول تلامذته بأن جميع ما عند الشيعة من أخبار و تراث علمي إنما هو موضوع حسب ما أقره الأسفراييني بأسطوره، و ذكره في خرافته، و أعجب به الأستاذ في دراسته!! غريب و أيم الحق فهل كانت الشيعة أمة يسودها الجهل أو يضافى عليها النسيان ذيله، و ليس لهم

فى الحركة الفكرية الإسلامية أى أثر؟! أتجاهل الأستاذ أم جهل مدرسة الشيعة التى غذت الفكر الإسلامى بعلومها، و خدمت الأمة بآثارها؟

أ ليس من رجال الشيعة من كانوا حملة حديث، و أئمة فقه، و إليهم تشد الرحال من البلدان الإسلامية لأخذ العلوم منهم، و الرواية عنهم، فى عصر الجاحظ و قبله و بعده.

و كان منهم عدد غير قليل من كبار شيوخ البخارى صاحب الصحيح و المعبر عنه (بأمر المؤمنين فى الحديث) فقد أخذ عن الشيعة، و حضر عند جماعة منهم، و روى فى صحيحه عنهم أمثال:

خالد بن مخلد القطوانى المتوفى سنة ٢١٣.

إسماعيل بن أبان الوراق المتوفى سنة ٢١٦.

جرير بن عبد الحميد بن قرط المتوفى سنة ١٨٨.

عبد الله بن موسى المتوفى سنة ٢١٣.

مالك بن إسماعيل النهدي المتوفى سنة ٢١٧.

سعيد بن كثير بن عفير المتوفى سنة ٢٢٦.

سعيد بن محمد بن سعد الجرمى المتوفى سنة ٢٣٣.

الفضل بن دكين المتوفى سنة ٢١٨.

و غير هؤلاء كما ستقف على تراجعهم فى هذا الجزء إن شاء الله.

ص: ٤٢٦

و كذلك الإمام أحمد بن حنبل حضر عند جماعة منهم و أخذ العلم عنهم، منهم:

سعيد بن خيثم بن رشد بن هلال أبو معمر الكوفى المتوفى سنة ١٨٠.

عبد الله بن داود أبو عبد الرحمن الهمدانى المتوفى سنة ٢١٢.

عبد الرزاق بن همام الصنعانى المتوفى سنة ٢١١.

محمد بن فضيل بن غزوان المتوفى سنة ١٩٥.

عائذ بن حبيب الملاح الكوفى المتوفى سنة ١٩٠.

على بن غراب أبو الحسن الفزارى الكوفى المتوفى سنة ١٨٤.

تليد بن سليمان المحاربى أبو سليمان الكوفى المتوفى سنة ٢٠٥.

على بن هشام بن البريد العابدى أبو الحسن الكوفى المتوفى سنة ١٨٠.

على بن الجعد أبو الحسن الهاشمى المتوفى سنة ٢٣٠.

الفضل بن دكين المعروف بأبى نعيم المتوفى سنة ٢١٩.

هشيم بن بشير الواسطى المتوفى سنة ١٨٣.

و غير هؤلاء من رجال الشيعة الذين كانوا قبل أن يولد الجاحظ، و بعضهم كان معاصرا له فهل يصح يا أستاذ الحديث أن يكون مثل هؤلاء الذين هم أئمة الفقه و علم الحديث، أن يقال ليس لديهم شىء فالتجئوا إلى الجاحظ ليضع لهم شيئا فلم يجد إلا أنه دلهم على الكذب!!! ثم نعود و نقول إن الإمام الشافعى قد أخذ العلم عن الشيعة و كان فى طليعة شيوخه إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى المدنى المتوفى سنة ١٨٤ و هو من تلامذة الإمام الباقر عليه السلام و ولده الإمام الصادق عليه السلام، و له كتاب مبوب فى الحلال و الحرام فى فقه الشيعة، و قد أكثر الشافعى من النقل عنه و روى عنه أيضا ابن جريح، و الحسن بن عرفة و هو من شيوخهما و ستقف قريبا إن شاء الله على ترجمته و تراجم غيره من رجال الشيعة الذين روى عنهم أصحاب الصحاح و السنن.

و بعد هذا نقول:

إن الأستاذ حكم هواه فوجد رؤساء من الشيعة يضعون الحديث نصرة

ص: ٤٢٧

للمذهب، و لم يذكر منهم إلا جابر الجعفى المحدث الكبير، و لم يأت بدليل على ما يقول، و لم يسند ذلك لمصدر.

و لو سلمنا جدلا أن هناك من يضع الحديث من الشيعة لنصرة المذهب فنحن نستحلفه بما يدين هل سلمت بقية الفرق و المذاهب من ذلك؟؟ عند ما هبت عواصف الآراء فى المجتمع و تحكمت الأهواء، و اشتدت الخلافات و لعبت الضغائن لعبتها، و تدخلت الفتنة المحمومة تدخلها.

لا أظن أن أحدا له أدنى معرفة أو إلمام ينكر ما بلغت إليه الحالة من الافتراء و التزوير و الكذب على الله و على رسوله، تقوية للمبدأ و انتصارا للمذهب، يوم تحكمت الخلافات و اشتد الصراع العقائدى.

يقول الأستاذ عبد اللطيف دراز- مدير الأزهر و المعالم الدينية:- و قد غذيت هذه الخلافات و هذه السياسات بكثير من الروايات الملققة و الأحاديث الموضوعة، و الأخبار المفتراة، و امتلأت كتب التفسير و المغازى و المناقب بما لا يحصى من الأكاذيب، و أصبح بجوار كل آية فى كتاب الله تعالى رواية من الروايات تحمل عليها، و فسر القرآن بما يوافق أصحاب الآراء و قبل من الأحاديث ما يؤيدهم، و طعن فيما يخالفهم، و اشتبه الأمر فيما يقبل و فيما يرضى، و فيما يصح ليس على الوسط من الناس فحسب و لكن على بعض ذوى العقول الراجحة و الذكاء الألمعى أيضا، و لم يسلم من ذلك إلا من عصم الله و قليل ما هم.

و قد شهدت الأمة الإسلامية مع هذا نوعا آخر من أنواع الخلاف و التفرق هو خلاف الاتباع و المتعصبين للأئمة الذين ظنوا التزام مذهب من المذاهب بعينه ديننا لا يجوز للمسلم أن يخالفه، و أدرجوا ذلك فى حكم العقائد، و رتبوا عليه مسائل فقهية حكم من قلد غير الأربعة، و من قلد غير إمامه من الأربعة و من لفق فى العبادة أو المعاملة بين مذاهب عدة، و من أفتى بغير الراجح أو المعول عليه أو المفتى به، أو بتعبير أدق بغير ما وصف فى الكتب بأنه كذلك إلى غير هذا من المسائل التى ما أثارها إلا العصبية المذهبية و التى قامت بنصيبها فى تفريق الأمة الإسلامية ... الخ «١».

---

(١) رسالة الإسلام العدد الثالث السنة الأولى ١٣٦٨.

ص: ٤٢٨

فكم حدثنا التاريخ عن أناس تعمدوا الكذب على الله و على رسوله انتصارا لمذاهبهم و طعنا على مخالفهم.

فهذا محمد الثلجى شيخ الحنفية المتوفى سنة ٢٦٦ قالوا عنه بأنه كان يضع أخبار التشبيه و ينسبها إلى أصحاب الحديث ذكر ذلك ابن العماد نقلا عن ابن عدى «١».

و نعيم بن حماد المتوفى سنة ٢١٨ كان يضع الحديث فى تقوية السنة و يذكر حكايات مزورة فى ثلب أبى حنيفة «٢».

و أبو العشائر البلوى المتوفى سنة ٦١٠. كان غالبا فى التسنن شديد التعصب، متحاملا على آل البيت و شيعتهم، و كان يقول أشياء منكرا لا نحب ذكرها «٣».

و أحمد بن عبد الله الأنصارى: كان من الوضاعين لنصرة السنة و كان يفسر قوله تعالى: يوم تبيض وجوه (يعنى أهل السنة) و تسود وجوه يعنى أهل البدعة «٤».



و أبو بشر أحمد بن محمد الكندى المتوفى سنة ٣٢٤ كان إماما فى السنة و الرد على المبتدعة، و كان وضاعا للحديث كذابا «٥».

و عبد العزيز بن الحارث التميمى المتوفى سنة ٣٧١ من رؤساء الحنابلة وضع فى مسند أحمد بن حنبل حديثين منكرين «٦».

و أبو عبد الرحمن السلمى محمد بن الحسين النيسابورى المتوفى سنة ٤١٢.

كان مصنفا و محدثا، صنف فى التفسير و التاريخ و غيره، و كان يضع الحديث للصوفية «٧».

و أحمد بن محمد بن حرب كان وضاعا للحديث و قد وضع لنصرة الحنابلة

---

(١) شذرات الذهب ٢: ١٥١.

(٢) المصدر السابق ٢: ٦٧.

(٣) شذرات الذهب ٥: ٤٣.

(٤) لسان الميزان ٤: ١٩٣.

(٥) مرآة الجنان لليافعى ٢: ٢٨٧.

(٦) الخطيب ١٠: ٤٦٢.

(٧) شذرات الذهب ٣: ١٩٦.

ص: ٤٢٩

حديثا عن أبى هريرة أن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ قال: من قال القرآن مخلوق فهو كافر «١».

و إسماعيل بن عبد الله بن أويس الأصبهى المتوفى سنة ٢٢٧ ابن أخت مالك بن أنس و نسيبه، كان يضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا فيما بينهم «٢».

و أحمد بن محمد بن عمر بن مصعب بن بشر بن فضالة المروزى المتوفى سنة ٣٢٣ هو أحد الوضاعين و الكذابين، مع كونه كان محدثا إماما فى السنة و الرد على المبتدعة «٣».

و قال الدار قطنى: كان حافظا عذب اللسان و الرد على المبتدعة، لكنه يضع الحديث «٤».

و قال ابن حبان: كان ممن يضع المتون و يقلب الأسانيد. لعله قد قلب على النقات أكثر من عشرة آلاف حديث و فى الآخر ادعى شيوخا لم يرهم، فصرت أنكر عليه، فكتب يعتذر إلى، على أنه من أصلب أهل زمانه فى السنة، و أبصرهم بها، و أذبهم لحریمها، و أقمعهم لمن خالفها «٥».

و أحمد بن الصلت بن المغلس أبو العباس الحمانى المتوفى سنة ٢٨٠.

كان يضع الأحاديث فى مناقب أبى حنيفة، و منها ما يضعه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم و منها ما يضعه عن العلماء فى فضل أبى حنيفة كما حدث عن سفيان بن عيينة أنه قال:

العلماء ابن عباس فى زمانه، و الشعبى فى زمانه، و أبو حنيفة فى زمانه، و الثورى فى زمانه.

و إنما وضع ابن المغلس هذا القول عن لسان ابن عيينة لأن ابن عيينة كان سيئ الرأى فى أبى حنيفة و يعلن بدمه و سوء القول فيه «٦».

---

(١) لسان الميزان ١: ٢١٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ٣١١.

(٣) الشذرات ٢: ٢٩٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ٣: ٢٤.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣: ١٤ و ميزان الاعتدال ١: ٧٠.

(٦) تأريخ بغداد ٤: ٢٠٨.

ص: ٤٣٠

و قد توسعت دائرة الوضع فى المناقب لأصحاب المذاهب إلى حد بعيد خرجوا فيه عن حدود المعقول، و قد سبقت الإشارة لذلك.

و كان من أعظم الجرأة على الله و رسوله هو وضع الأحاديث فى نصرة المذهب أو تأييد القول الذى يخالف الآخرين حبا للغلبة حتى لو كان الخلف بين أهل المذهب الواحد.

فهذا أصبغ بن خليل القرطبى المتوفى سنة ٢٧٢ كان حافظا للرأى على مذهب مالك، و دارت عليه الفتيا.

قال الذهبي: و لم يكن له علم بالحديث و لا معرفة بطرقه و كان يعاديه و يعادى أصحابه و بلغ من عصبته لرواية ابن القاسم فى عدم ترك رفع اليدين فى الصلاة؛ أن افتعل حديثا فى ترك رفع اليدين.

و الغريب أن بعضهم اعتذر عن هذا الافتعال و الكذب على الله و على رسوله بأنه لم يقصد الكذب، و إنما قصد تأييد مذهبه.

قال القاضى عياض: و هذا كلام لا معنى له، و كل من كذب على النبي فإنما كذب لتأييد غرضه «١».

و من الخير أن نشير إلى الرواية التى وضعها أصبغ عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى ترك رفع اليدين.

و هى عن عبد الله بن مسعود أنه قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و خلف أبى بكر و عمر اثنتى عشرة سنة و خمسة أشهر، و خلف عثمان اثنتى عشرة سنة، و خلف على بالكوفة خمس سنين، فلم يرفع أحد منهم يديه إلا فى تكبيرة الافتتاح.

هذه هى الرواية التى وضعها أصبغ لتأييد مذهبه، و نود أن نوضح بعض ما فيها من مخالفات للواقع بالإعراض عن مناقشة السند فإن فيه رجالا لم يسمع بعضهم من بعض، و لكننا نشير لمخالفات المتن و هى:

---

(١) انظر لسان الميزان ١: ٤٥٨.

ص: ٤٣١

إن عبد الله بن مسعود توفى سنة ٣٢ و كانت وفاة عثمان سنة ٣٥ أى أنه مات قبل وفاة عثمان بثلاث سنين.

و أيضا هو لم يدرك زمن على عليه السلام بالكوفة، لأن وفاته كانت سابقة عليه.

قال الذهبي: و ابن مسعود ما صلى خلف عمر و عثمان إلا قليلا لأنه كان فى غالب دولتهما فى الكوفة فهذا (الحديث) من وضع أصبغ «١».

و لعلنا فيما أوردناه على سبيل المثال قد أوضحنا جانبا مهما نستطيع أن نعرف مدى التعصب الذى ابتليت الأمة بسببه، و ما خلفته آثاره السيئة من خلاف و تشويه للحقائق.

إن افتعال عشرة آلاف حديث أو تغيير متونها و تقليب أسانيدنا نصره للمبدأ، و تعصبا على من خالفه لهو أمر عظيم و حدث جسيم فى إثارة الضغائن و إيقاد نار الفتنة بين الطوائف كما فعله المروزي الآنف الذكر.

و أعظم من هذا أنه يرى ذلك نصره للسنة، و محاربة للبدعة، و كم مثله من أناس وضعوا الأحاديث لغرض فى نفوسهم.

نقل الحاكم عن الحافظ سهل بن السرى أن أحمد الجويبارى و محمد بن تميم و محمد بن عكاشة، و ضعوا على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عشرة آلاف حديث.

و كثير أمثال هؤلاء الذين اجترءوا على وضع الأحاديث، نصره لمبادئهم و كانوا يرون هذا حسنا يتقربون به إلى الله، كما يقول ابن كادش - عند ما وضع حديثا فى فضل أبى بكر، مقابلة لحديث ورد فى فضل على عليه السلام -: أ ليس فعلت جيدا؟

و لا نريد أن نمضى فى البيان عما وجدنا من الوضاعين للحديث تعصبا و عسى أن يقتنع الأستاذ بهذا التذر فيعترف بخطئه عما نسبته للشيعنة و حدهم من الوضع - أو وجدهم كذلك على حد تعبيره-. و هذه النسبة مجرد ادعاء فارغ من دون تثبيت و روية بل هو مقلد لغيره فى الافتراء و الكذب على الشيعة و عساه يرجع إلى ما يفرضه عليه العلم من التتبع خدمة للعلم و هناك يتضح له خطأ ما ذهب إليه و كذب ما ادعاه.

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ١٢٥.

ص: ٤٣٢

و إذا أردنا أن نولى وجه البحث شطر المتعصبين للمذاهب الأربعة بصورة خاصة فإننا نجد هناك ما يبعث على الاستغراب - بل الألم الذى يحز فى النفوس - مما أدت إليه سوء الحال خضوعا للعصبية و اتقيادا للعاطفة العمياء حتى (تمسكوا بأقوال أئمتهم تمسكا جعلهم يقدمونها على كتاب الله و سنة رسوله) «١».

و أصبحوا (إذا قيل لهم: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقولون قال (فلان) «٢» أى رئيس المذهب و كانوا يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم «٣».

و يقول السيد محمد صديق حسن - حول التمسك بآراء المتأخرين من الفقهاء -:

و قد ابتلى بهذه البلية من متأخرى المقلدة للمذاهب الأربعة المشهورة فابرزوا من التفريعات و التخريجات ما لا تظله السماء، و لا تقله الأرض، و منذ حدثت هذه البدع رفعت من السنة غالبها، حتى أن الجاهل من هؤلاء يزعم أن كل مسألة فى كل كتاب فقهي من المذهب الحنفي مثلا و الشافعي مثلا هى فى أم الكتاب.

و يتحرج عن العمل بما ثبت من القرآن و الحديث صراحة و نسا، و ظاهرا و لا يتحرج عن العمل بما قاله إمامه.

و منهم من يؤول الحديث إلى مؤدى المذهب، و لا يصرف المذهب إلى مدلول الحديث «٤».

و يقول أيضا: و اتخذوا مقالات الأئمة الكرام ديانة لهم، و منهاجا يهجون إليه، و شرعة يسلكونها.

إذا وقفوا على آية محكمة أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة تخالف مذهبهم صاروا يؤولونها على غير تأويلها، و يصرفونها عن ظاهرها إلى ما تقرر عندهم من المذاهب و المشارب، و طفقوا يطعنون على من عمل بفحواها الظاهر، و مبناها الباهر.

مع أن كتاب الله سابق على وجود إمامهم و مقالاته، و سنة رسوله سابقة على هذه المجتهديات «٥».

(١) انظر همم ذوى الأبصار ٥١.

(٢) توالى التأسيس لابن حجر ٧٦.

(٣) الاعتصام للشاطبي ٣: ٢٥٩.

(٤) انظر الدين الخالص ٣: ٢٤٥.

(٥) المصدر السابق ٣: ٢٦٣.

ص: ٤٣٣

(ملاحظة): إن أهم ما نلاحظه فى منهج الأستاذ المؤلف تنكّره لفضائل أهل البيت عليهم السلام، لأنه يرى أن كل آية جاءت فى حقهم هى موضوعة، و هو بذلك يتأسى برجال قبله أساءوا إلى أنفسهم و فسدت دنياهم و ضاعت جهودهم و انعكست عليهم كأنما كانوا يسعون إلى إحياء ذكر أهل البيت و إفشاء محبتهم بين الناس كلما ازدادوا نصبا لهم و افتراء عليهم.

و عند كلامه حول تفسير الطبرسى يقول فى ص ١٣٧ ج ٢:

هذا و لا يفوتنا أن نقول إن الطبرسى رحمه الله لم يكن صادقا فى وصفه لكتابه هذا بأنه محجة للمحدث، ذلك لأننا تتبعناه فوجدناه غير موفق فيما يروى من الأحاديث فى تفسيره، فقد أكثر من ذكر الموضوعات خصوصا ما وضعه الشيعة و نسبوه إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو إلى أهل البيت، مما يشهد لمعتقداتهم و يدل على تشيعهم.

إلى أن يقول: فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى: **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ نَجِدَ أَنَّهُ** يذكر من الروايات ما هو موضوع على السنة الشيعة ثم يمر عليها بدون تعقيب منه، مما يدل على أنه يصدقها و يقول بها، فهو بعد أن ذكر أقوالا أربعة فى معنى هذه الآية نقل عن ابن عباس أنه قال: لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أنا المنذر و على الهادى من بعدى؛ يا على، بك يهتدى المهتدون.

و نقل بسنده إلى أبى بردة الأسلمى أنه قال: دعا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالظهور و عنده على فأخذ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بيد على بعد ما تطهر فألزمها ب صدره ثم قال صلى الله عليه و آله و سلم: إنما أنت منذر و لكل قوم هاد ..

و مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى نجد أنه يذكر أقوالاً ثلاثة ... إلى أن يقول: و هنا يسوق (أى الطبرسى) الروايات عن أهل البيت و غيرهم ما يصرح بأن الذين أمر الله بمودتهم على و فاطمة و ولدهما ... الخ.

و فى حديثه عن تفسير فتح القدير للشوكانى يؤاخذ فى نقله روايات تدل على فضل أهل البيت عليهم السّلام و أنها موضوعة فيقول:

غير أنى آخذ عليه - كرجل من أهل الحديث - أنه يذكر كثيراً من الروايات الموضوعة أو الضعيفة، و يمر عليها بدون أن ينبه عليها.

ص: ٤٣٤

فمثلاً نجد عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية: (٥٥) من سورة المائدة: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ... الآية. و قوله فى الآية: (٦٧) منها: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ... الآية يذكر من الروايات ما هو موضوع على ألسن الشيعة، و لا ينبه على أنها موضوعة ... الخ.

(و نحن نقول:) إن ما ذكره الأستاذ فى هذا المورد من المؤاخذات هو غير صحيح، لأن هذه الروايات لم تكن واردة فى تفسير الشيعة فقط أو من تخريجهم فحسب، حتى توصف بأنها موضوعة كما يدعى المؤلف مغالطة منه و نصبا.

فقد وردت فى تفاسير إخواننا أهل السنة و خرجها العلماء الذين هم أعلم بصحة الروايات من الأستاذ و أعرف بالرجال منه و توضيحاً للقارئ تقتطف فيما يلى ما رواه بعض المفسرين من غير الشيعة فى هذا الموضوع.

أخرج ابن جرير و ابن مردويه و أبو نعيم فى المعرفة، و الديلمى و ابن عساکر و ابن النجار، قال: لما نزلت: إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ وَضَع رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يده على صدره فقال أنا المنذر و أوماً بيده إلى منكب على رضى الله عنه، فقال: أنت الهادى، يا على بك يهتدى المهتدون من بعدى.

و أخرج ابن مردويه عن أبى برزة الأسلمى رضى الله عنه سمعت رسول الله يقول: إنما أنت منذر و وضع يده على صدر نفسه، ثم وضعها على صدر على و يقول: لكل قوم هاد.

و أخرج ابن مردويه و الضياء فى المختارة عن ابن عباس رضى الله عنهما فى الآية قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم المنذر، و الهادى على بن أبى طالب رضى الله عنه.

و أخرج عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند و ابن أبى حاتم و الطبرانى فى الأوسط و الحاكم و صححه و ابن مردويه و ابن عساکر عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فى قوله: إنما أنت منذر و لكل قوم هاد. قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم المنذر، و الهادى رجل من بنى هاشم يعنى نفسه «١».

---

(١) انظر الدر المنثور ٤: ٤٥.

ص: ٤٣٥

و روى ابن كثير فى تفسيره عن ابن أبى حاتم بسند عن على عليه السلام وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الهاد رجل من بنى هاشم، قال الجنيد: هو على بن أبى طالب.

قال ابن أبى حاتم: و روى عن ابن عباس فى إحدى الروايات عنه و عن أبى جعفر محمد بن على نحو ذلك «١» أى أن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم هو المنذر و على الهادى.

و قال الفخر الرازى - فيما نقله عن المفسرين -؛ القول الثالث المنذر النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم و الهادى على.

قال ابن عباس رضى الله عنهما: وضع رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يده على صدره فقال:

أنا المنذر، ثم أوماً إلى منكب على رضى الله عنه و قال: (أنت الهادى يا على بك يهتدى المهتدون) «٢».

و لا نطيل بذكر الشواهد على عدم صحة ما يقوله المؤلف فنخرج عن الغرض و نكتفى بهذا النزر القليل حول ما ورد فى هذه الآيه و قد ذكرها أكثر المفسرين و أوردوا الروايات مما يدل على شهرة ذلك.

أما ما يتعلق بالآيه الثانية و هى:

(آيه المودة فى القربى): لم يختلف المفسرون فى أن هذه الآيه نزلت فى قرابة النبى و مودتهم و إنما الخلاف بينهم فى المقصود منهم.

قال علاء الدين المعروف بالخازن: و اختلفوا فى قرابته صَلَّى الله عليه و آله و سلم فقيل: على و فاطمة و الحسن و الحسين رضى الله عنهم.

و قيل: من تحرم عليهم الصدقة من أقاربه و هم بنو هاشم و بنو المطلب «٣».

و قال أبو محمد الحسين الفراء: و اختلفوا فى قرابته فاطمة الزهراء و على

---

(١) تفسير ابن كثير ٢: ٥٠٢.

(٢) تفسير الفخر الرازى ١٩: ١٤.

(٣) تفسير الخازن ٦: ١٠٢.

ص: ٤٣٦

و ابناهما و فيهم نزل: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً.

و قيل هم الذين تحرم عليهم الصدقة من أقاربه و يقسم فيهم الخمس «١».

و قد أخرج الحفاظ عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية قيل يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ فقال صلى الله عليه وآله و سلم: على و فاطمة و ابناهما.

أخرجه أحمد في المناقب و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و الطبراني و الواحدى و الثعالبي و أبو نعيم و البغوى و غيرهم.

و رواه السيوطى عن ابن المنذر و ابن أبي حاتم و الطبراني و ابن مردويه عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس «٢».

و رواه ابن حجر عن أحمد و الحاكم و الطبراني عن ابن عباس «٣» ثم ذكر أبيات ابن العربى و هى:

رأيت ولائى آل طه فريضة  
على رغم أهل البعد يورثنى القربى

فما طلب المبعوث أجرا على الهدى  
بتبليغه إلا المودة فى القربى

قال: و أخرج أحمد عن ابن عباس فى قوله تعالى: وَمَنْ يُقْتَرِفْ حَسَنَةً قَالَ هِىَ الْمَوْدَةُ لآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ.

روى النيسابورى فى تفسيره عن سعيد بن جبیر لما نزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله: من هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم لقرابتك فقال صلى الله عليه وآله و سلم: على و فاطمة و ابناهما.

قال النيسابورى: إن هذا فخر عظيم و شرف تام، و يؤيده ما روى أن عليا رضى الله عنه: شكأ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم حسد الناس فيه.

فقال صلى الله عليه وآله و سلم: أ ما ترضى أن تكون رابع أربعة أول من يدخل الجنة أنا و أنت و الحسن و الحسين و أزواجنا عن أيماننا و شمائلنا.

(١) انظر تفسير معالم التنزيل ٦: ١٠١ بهامش تفسير الخازن.

(٢) انظر الدر المنثور ٦: ٧.



(٣) انظر الصواعق المحرقة ١٠١.

ص: ٤٣٧

و عنه صَلَّى الله عليه و آله و سلم حرمت الجنة على من ظلم أهل بيتي، و آذاني في عترتي، و من اصطنع صنعة إلى أحد من ولد عبد المطلب و لم يجازه عليها فأنا أجازه عليها.

و كان يقول: فاطمة بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها، و ثبت بالنقل المتواتر أنه صَلَّى الله عليه و آله و سلم كان يحب الحسن و الحسين و إذا كان كذلك و جب علينا محبتهم لقوله تعالى:

فَاتَّبِعُوهُ و كفى شرفاً لآل رسول الله و فخراً ختم التشهد بذكرهم و الصلاة عليهم «١».

هذا ما يقوله النيسابوري نظام الدين الحسن بن محمد في تفسيره لهذه الآية و هو باعتراف المؤلف ليس من تفاسير الشيعة و لا شيء يدل على تشييعه فيه.

و أخرج ابن جرير في تفسيره بسنده عن أبي الديلم قال: لما جرى بعلي ابن الحسين عليه السلام فأقيم على درج دمشق قام رجل من أهل الشام فقال: الحمد لله الذي قتلكم و استأصلكم و قطع قرني الفتنة.

فقال له علي بن الحسين رضي الله عنه: أقرأت القرآن، قال نعم. قال:

أقرأت؟ قال قرأت ...

قال: قرأت، قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى؟

قال: و إنكم لأنتم هم؟! قال نعم «٢».

و أخرج الحافظ الكنجي في الكفاية:

عن جابر بن عبد الله: جاء أعرابي إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم و قال: يا محمد أعرض علي الإسلام.

فقال صَلَّى الله عليه و آله و سلم: تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا عبده و رسوله.

قال: تسألني عليه أجراً؟ قال صَلَّى الله عليه و آله و سلم: لا إلا المودة في القربى.

قال: قرابتي أو قرابتك؟

قال صَلَّى الله عليه و آله و سلم: قرابتي. قال: هات أبايعك فعلى من لا يحب قرابتك لعنة الله.

فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: آمين «٣»

(١) انظر تفسير غرائب القرآن ج ٢٥ ص ٣١ بهامش تفسير الطبري ط ١ الميمنية بمصر.

(٢) تفسير الطبري ٢٥: ١٤.

(٣) كفاية الطالب.

ص: ٤٣٨

و قال الزمخشري في تفسيره: و القريبى كالزلفى مصدر بمعنى القرابة، و المراد فى أهل القريبى: روى أنها لما نزلت قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: على و فاطمة و ابناهما.

و يدل عليه ما روى عن على عليه السلام. شكوت إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حسد الناس لى.

فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أ ما ترضى أن تكون رابع أربعة أول من يدخل الجنة - أنا و أنت و الحسن و الحسين. و أزواجنا عن أيماننا و شمائلنا، و ذريتنا خلف أزواجنا.

و روى أن الأنصار قالوا: فعلنا و فعلنا، كأنهم افتخروا، فقال عباس و ابن عباس: لنا الفضل عليكم، فبلغ ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فأتاهم فى مجالسهم.

فقال: يا معشر الأنصار أ لم تكونوا أذلة فأعزكم الله بى؟

قالوا: بلى يا رسول الله.

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أ لم تكونوا ضلالا فهداكم الله بى؟ قالوا: بلى يا رسول الله.

قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: تقولون: أ لم يخرجك قومك فأويناك؟! أولم يكذبوك فصدقناك؟ أو لم يخذلوك فنصرناك؟ فما زال يقول حتى جثوا على الركب، و قالوا: أموالنا و ما فى أيدينا لله و لرسوله. فنزلت هذه الآية «١» و هى: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فى الْقُرْبَى.

و قال الفخر الرازى:- فى تفسير هذه الآية - المسألة الثالثة نقل صاحب الكشاف عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال:

من مات على حب آل محمد مات شهيدا، ألا و من مات على حب آل محمد مات مغفورا له، ألا و من مات على حب آل محمد مات تائبا، ألا و من مات على حب آل محمد مات مؤمنا مستكمل الإيمان، ألا و من مات على حب آل محمد بشره ملك

---

(١) الكشاف ٢: ٢٩٦ ط بولاق.

ص: ٤٣٩

الموت بالجنة ثم منكر و نكير، ألا و من مات على حب آل محمد يزف إلى الجنة كما تزف العروس، ألا و من مات على حب آل محمد فتح الله له فى قبره بابين إلى الجنة، ألا و من مات على حب آل محمد جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ألا و من مات على حب آل محمد مات على السنة و الجماعة.

ألا و من مات على بغض آل محمد مات كافرا، ألا و من مات على بغض آل محمد لا يشم رائحة الجنة.

قال الفخر الرازى: هذا هو الذى رواه صاحب الكشاف و أنا أقول: آل محمد هم الذين يؤول أمرهم إليه، فكل من كان أمرهم إليه أشد و أكمل كانوا هم الآل.

و لا شك أن فاطمة و عليا و الحسن و الحسين كان التعلق بينهم و بين رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أشد التعلقات، و هذا كالمعلوم بالنقل المتواتر فوجب أن يكونوا هم الآل.

و أيضا اختلف الناس فى الآل فقيل: هم الأقارب و قيل هم أمته فإن حملناه على القرابة فهم الآل و إن حملناه على الأمة الذين قبلوا دعوته فهم أيضا آل فثبت على جميع التقديرات هم الآل أى على و فاطمة و الحسن و الحسين عليهم السلام.

و أما غيرهم فهل يدخلون تحت لفظ الآل؟ فمختلف فيه.

و روى صاحب الكشاف أنه لما نزلت هذه الآية قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟

فقال صلى الله عليه و آله و سلم: على و فاطمة و ابناهما.

فثبت أن هؤلاء الأربعة أقارب النبى صلى الله عليه و آله و سلم و إذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم، و يدل عليه وجوه:

الأول: قوله تعالى: **إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى** و وجه الاستدلال به ما سبق.

الثانى: لا شك أن النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم كان يحب فاطمة عليها السلام قال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها»، و ثبت بالنقل المتواتر عن محمد صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم أنه كان يحب عليا و الحسن و الحسين و إذا ثبت ذلك و جب على كل الأمة مثله (حب على و فاطمة و الحسن و الحسين) لقوله تعالى: وَ اتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ و لقوله تعالى:

ص: ٤٤٠

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ و لقوله تعالى: قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ، و لقوله سبحانه: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

الثالث: أن الدعاء للآل منصب عظيم، و لذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهد في الصلاة و هو قوله: اللهم صل على محمد و على آل محمد و ارحم محمدًا و آل محمد.

و هذا التعظيم لم يوجد في حق غير الآل فكل ذلك يدل على أن حب آل محمد صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم واجب و قال الشافعي:

و اهتف بساكن خيفها و الناهض

يا راكبا قف بالمحصب من منى

فيضا كما نظم الفرائض

سحرا إذا فاض الحجيج إلى منى

فليشهد التقلان أنى رافضى «١»

إن كان رفضا حب آل محمد

هذا ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره و هذا ما استدل به على أن لفظ الآل و القربى هو منحصر في على و فاطمة و الحسن و الحسين عليهم السلام و قد وردت في ذلك روايات كثيرة عن صاحب الرسالة الأعظم صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم.

قال السيد صديق بن حسن القنوحى البخارى في تفسيره لهذه الآية: و عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم و آله و سلم في هذه الآية: تحفظونى فى أهل بيتى و تودّوهم بى، أخرجہ الديلمى و أبو نعيم «٢».

و عنه - أى عن ابن عباس - قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله، من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟

قال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: على و فاطمة و ولدهما. أخرجہ ابن المنذر، و ابن أبى حاتم، و الطبرانى، و ابن مردويه «٣».

و رواه ابن حيان فى تفسيره الكبير عن ابن عباس بلفظ: من قرابتك الذين أمرنا

---

(١) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٧: ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) تفسير فتح البيان لمقاصد القرآن للسيد صديق بن حسن ٨: ٢٧٠.

(٣) نفس المصدر.

ص: ٤٤١

بمودتهم؟ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: علي و فاطمة و ابناهما «١» و رواه أيضا الشيخ إسماعيل حقي البروشوي المتوفى سنة ١١٣٧ في تفسيره عن ابن عباس بهذا اللفظ و قال و يدل عليه ما روى عن علي عليه السّلام أنه قال شكوت إلى رسول الله حسد الناس لي فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أ ما ترضى أن تكون رابع أربعة أول من يدخل الجنة أنا و أنت و الحسن و الحسين. الحديث «٢».

ثم ذكر بعض الأحاديث الواردة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و منها يقول قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا و من مات على حب آل محمد مات مغفورا له ألا و من مات على حب آل محمد مات تائبا ... الخ كما تقدم ذكره عن الفخر الرازي.

و عقبه بقوله: و آل محمد هم الذين يؤول أمرهم إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فكل من كان مآل أمرهم إليه أكمل و أشد كانوا هم، و لا شك أن فاطمة و عليا و الحسن و الحسين كان التعلق بينهم و بين رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أشد التعلقات بالنقل المتواتر فوجب أن يكونوا هم الآل «٣».

و لو أردنا أن نمضى فى هذا الموضوع من تتبع أقوال المفسرين و تخريج الحفاظ لطال بنا المدى و اتسع الموضوع و لكننا نكتفى بهذا القدر القليل من أقوال هؤلاء العلماء.

و قول المؤلف بأن ما أورده الطبرسى و غيره من مفسرى الشيعة فى هذه الآية، أنها نزلت فى علي و فاطمة و الحسن و الحسين من الأخبار الموضوعة أمر يدعو إلى الاستغراب.

لذا لا نعجب منه إذ لم يأت دليل يثبت ما يدّعيه، و إنما كل ما يحاوله أنه وارد من طريق الشيعة فحسب، و ما أورده هنا يكفى أن يكون مقنعا له، إن كان هدفه الحقيقة، و هى هدف كل باحث منصف.

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط ٧: ٥١٦.

(٢) انظر تفسير روح البيان ٨: ٣١١.

(٣) روح البيان ٨ ص ٣١٢.

ص: ٤٤٢

و لا أدري لما ذا يستنكر الأستاذ ورود أمثال هذه الآية و غيرها فى أهل البيت؟! و قد وردت عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى لزوم حبهم أحاديث هى أكثر من أن تحصى و قد خرجها حفاظ الحديث من علماء السنة. منها:

أخرج الترمذى عن على عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أخذ بيد حسن و حسين فقال من أحبني و أحب هذين و أباهما و أمهما كان معي فى درجتي يوم القيامة «١».

و أخرج من طريق أسامة بن زيد قال: طرقت باب النبي ذات ليلة فى بعض الحاجة، فخرج النبي صلى الله عليه و آله و سلم و هو مشتمل على شيء لا أدري ما هو، فلما فرغت قلت:

ما هذا الذى أنت مشتمل عليه؟ قال: فكشفه فإذا حسن و حسين على وركيه.

فقال صلى الله عليه و آله و سلم هذان ابناي، و ابنا ابنتي، اللهم إني أحبهما و أحب من يحبهما «٢» و أخرج من طريق أبى هريرة مثله.

و روى ابن كثير أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم بينما هو يخطب إذ رأى الحسن و الحسين عليهم السلام فنزل إليهما، فاحتضنهما، و أخذهما معه إلى المنبر و قال صلى الله عليه و آله و سلم صدق الله أنما أموالكم و أولادكم فتنّة. إني رأيت هذين يمشيان و يعثران فلم أملك أن نزلت إليهما. ثم قال صلى الله عليه و آله و سلم: إنكم لمن روح الله و إنكم لتبجلون و تحبون «٣».

و روى ابن كثير عن أحمد بن حنبل بطريق عن أبى هريرة قال: نظر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى على و حسن و حسين و فاطمة فقال صلى الله عليه و آله و سلم: أنا حرب لمن حاربتم و سلم لمن سالمتم «٤».

و عن أبى هريرة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «الحسن و الحسين من أحبهما فقد أحبني و من أبغضهما فقد أبغضني» «٥».

و أخرج البخارى عن البراء بن عازب قال: رأيت النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الحسن على عاتقه يقول اللهم إني أحبه فأحبه «٦».

---

(١) صحيح الترمذى ٢: ٣٠١.

(٢) صحيح الترمذى ٢: ٣٠٩.

(٣) تاريخ ابن كثير ج ٨: ٣٣.

(٤) تاريخ ابن كثير ج ٨ ص ٣٦٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) البخارى ٥: ٣٣ و أخرجه مسلم ٧: ١٢٧.

ص: ٤٤٣

و أخرجه مسلم عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبُهُ فَأَحْبِبْهُ وَ أَحَبِّ مِنْ يَحِبُّهُ «١».

و أخرج البخارى فى ج ٥ ص ٢٦ أن النبي قال: فاطمة بضعة منى فمن أغضبها أغضبني. و مثله رواه فى ص ٣٦.

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة والآيات الشريفة الواردة فى حقهم على العموم كحديث الثقلين و غيره.

و آية التطهير و أمثالها أو على خصوص كل واحد منهم صلوات الله عليهم مما نطق به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلزاما للأمة بمحبتهم و اتباعهم لأنهم أئمة الحق و أعلام الدين و أسنة الصدق كما يقول الإمام على عليه السلام.

و هم كسفينة نوح من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق و هوى و وصايا رسول الله فى آله كثيرة لا تحصى، و لو اتسع المقام لذكرنا شطرا منها و لكنها نظرة خاطفة و قبسة عجلان.

(آية الولاية): يزعم الأستاذ أن نزول آية الولاية- فى الإمام على عند ما تصدق بخاتمه- و هى قوله تعالى: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ وَضْعِ الشَّيْخَةِ وَ أَكَاذِبِهِمْ، و هو إذ يطلق هذا القول و يصدر هذا الحكم و لا يحسب للمؤاخذة عليه أى حساب و هو رجل له منزلة فى مجتمعه إذ هو يتولى تدريس الحديث و التفسير فلا بد أن يكون له علم بكتب التفسير أو له إمام بما ذكره المفسرون و الحفاظ من علماء السنة حول نزول هذه الآية.

أقول لا يعقل ذلك حسب رتبته و شهادته التى أهلته لأن يكون مدرسا فى أكبر مؤسسة إسلامية و يربى جيلا يتولى توجيه الأمة و إرشادها. و من الغريب أن الأستاذ المؤلف فى كثير من أبحاثه يتوارى وراء ستار شفاف ينم عما وراءه فيفضح أسراره و يكشف نواياه، كما لا تخفى عمته و زيه شيئا من حقيقته.

---

(١) صحيح مسلم ٧: ١٢٧.

إنه يؤاخذ المفسرين من الشيعة كرجل من أهل الحديث «١» و إذا كان كذلك كيف يجهل ما ذكره المفسرون و الحفاظ حول هذا الموضوع؟! و لا أعتقد أنه يتجاهل و إنما ذلك أقصى جهده و غاية علمه، و إلا فانه تجاهل بقصد العناد الذى ينعكس عن روح التعصب الأعمى الذى يذهب بكل رونق للمسلم و يبطل أثر التحصيل فى الفكر.

و نحن هنا نقدم للقراء - كدليل على ما نقوله - بعضا من أولئك الرجال الذين ذكروا أن نزول هذه الآية فى الإمام على عليه السلام ملتزمين طريقة الاختصار على البعض خشية الإطالة و اتساع الموضوع.

قال الواحدى فى أسباب النزول: إن هذه الآية نزلت فى على بن أبى طالب لأنه أعطى خاتمه سائلا و هو راع.

و عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم خرج إلى المسجد و الناس بين قائم و راع فنظر سائلا فقال صلى الله عليه و آله و سلم: هل أعطاك أحد شيئا؟

قال: نعم خاتم.

قال صلى الله عليه و آله و سلم: من أعطاك؟

قال: ذاك القائم و أشار بيده إلى على عليه السلام.

فقال صلى الله عليه و آله و سلم: على أى حال أعطاك؟

قال: أعطانى و هو راع فكبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ثم قرأ: و من يتولى الله و رسوله و الذين آمنوا فإن حزب الله هم المفلحون. ١ هـ «٢».

و قال السيوطى فى اللباب: و له شاهد قال عبد الرزاق حدثنا عبد الوهاب عن مجاهد عن ابن عباس فى قوله تعالى: إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الآية نزلت فى على بن أبى طالب.

و أخرج ابن جرير عن مجاهد و ابن أبى حاتم عن سلمة بن كهيل مثله «٣».

(١) التفسير و المفسرون ٢: ٢٨٨.

(٢) أسباب النزول للواحدى - ١٤٨.

(٣) لباب النقول فى أسباب النزول للسيوطى - ٩.



و ذكر محب الدين أبو العباس الطبري أن هذه الآية نزلت في علي و هي من بعض الآي الذي نزل في حقه «١».

أخرج ابن جرير «٢» بطريق عن مجاهد أنه قال: في قوله تعالى: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ ... الآية: إنها نزلت في علي بن أبي طالب.

و أخرج عن عبد الملك أنه قال: سألت أبا جعفر عن قول الله: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ ... الآية.

قال: نزلت في علي بن أبي طالب تصدق و هو راع. و أخرج مثله عن هناد عن عبد الملك.

و أخرج بطريق عن عتبة بن حكيم في هذه الآية: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا قال: هو علي بن أبي طالب.

و قال نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري في تفسيره: روى أن عبد الله بن سلام قال: لما نزلت هذه الآية قلت: يا رسول الله أنا رأيت عليا تصدق بخاتمه علي محتاج و هو راع فنحن نتولاه.

و روى عن أبي ذر أنه قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوما صلاة الظهر فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد فرفع يده إلى السماء و قال: اللهم اشهد أني سألت في مسجد الرسول فما أعطاني أحد شيئاً. و علي عليه السلام كان راعاً فأوما إليه بخنصره اليمنى و كان فيها خاتم فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم ثم قرأ النبي صلى الله عليه و آله و سلم فقال اللهم إن أخى موسى سألك فقال: رب اشرح لى صدرى: إلى قوله و أشركه فى أمرى. فأنزلت قرآنا ناطقا: سنشد عضدك بأخيك و نجعل لكما سلطانا، اللهم و أنا محمد نبيك و صفيك فاشرح لى صدرى و يسر لى أمرى و اجعل لى وزيراً من أهلى علياً أشدد به أزرى.

(١) انظر ذخائر العقبى - ٨٨.

(٢) تفسير الطبري ج ٦ ص ١٦٥.

قال أبو ذر: ما أتم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم هذه الكلمة حتى نزل جبرائيل فقال يا محمد اقرأ: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ ... الآية «١».

و قال الزمخشري: إنها نزلت في علي كرم الله وجهه حين سأله سائل و هو راع في صلاته فطرح له خاتمه، كأنه كان مرجاً في خنصره فلم يتكلف لخلعه كثير عمل تفسد فيه صلاته.

ثم أورد علي نفسه فقال: فإن قلت: كيف صح أن يكون لعلى رضى الله عنه و اللفظ لفظ جماعة؟

قلت: جىء به عن لفظ الجمع و إن كان السبب فيه رجلا واحدا ليرغب الناس فى مثل فعله، فينالوا ثوابه و لينبه على أن سجية المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البر و الإحسان و تفقد الفقراء حتى إن لزمهم أمر لا يقبل التأخير و هم فى الصلاة لم يؤخروه إلى الفراغ منها «٢».

و قال أبو بكر الجصاص الحنفى: روى عن أبى جعفر و عتبة بن حكيم أنها نزلت فى على بن أبى طالب حين تصدق بخاتمه.

و قال - بعد ذكره لقوله تعالى: وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ: يدل على أن صدقة التطوع تسمى زكاة لأن عليا تصدق بخاتمه تطوعا «٣».

و قال السيوطى: أخرج الخطيب فى المتفق عن ابن عباس قال تصدق على بخاتمه و هو راع فقال النبى صلى الله عليه و آله و سلم للسائل: من أعطاك هذا الخاتم؟

قال: ذاك الراكع فأنزل الله تعالى: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ.

و أخرج عبد الرزاق و عبد بن حميد و ابن جرير و أبو الشيخ و ابن مردويه عن ابن عباس فى قوله: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ... الآية قال: نزلت فى على بن أبى طالب.

و أخرج الطبرانى فى الأوسط و ابن مردويه عن عمار بن ياسر قال وقف بعلى سائل و هو راع فى صلاة تطوع فنزع خاتمه فأعطاه السائل فأتى رسول الله فأعلمه ذلك فنزلت على النبى هذه الآية: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ الآية.

---

(١) تفسير النيسابورى ٦: ١٤٥ بهامش تفسير ابن جرير.

(٢) الكشاف ١: ٢١٨.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢: ٥٤٢ - ٥٤٣.

ص: ٤٤٧

و أخرج ابن مردويه و أبو الشيخ عن على مثله... و ذكر السيوطى عدة طرق فى أسباب نزول هذه الآية و أنها نزلت فى على عليه السلام «١».

و قد خرج حديث نزول هذه الآية كثير من الحفاظ و المفسرين ما يربو عددهم على الستين.

كالحافظ أبى عبد الرحمن النسائى المتوفى سنة ٣٠٣ فى سننه.

و الحافظ أبى القاسم الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ فى الأوسط.

و الفقيه ابن المغازلى الشافعى المتوفى سنة ٤٨٣ من خمسة طرق.

و الحافظ أبى عبد الله محمد بن عمر الواقدى المتوفى سنة ٢٠٧.

و غيرهم ممن ذكرناهم آنفا و ممن لم نذكرهم اختصارا للموضوع و فى هذا القدر- بل بعضه- كفاية على رد ما يزعمه الأستاذ حول وضع حديث نزول هذه الآية فى الإمام على و انها من موضوعات الشيعة و لم يكن لقوله هذا حجة و لا لحكمه برهان.

بينات أبنائها أدياء

و الدعاوى إن لم تقام عليها

و غريب من الأستاذ هذا الجمود الفكرى الذى لا يتناسب مع ألقابه العلمية و هو مع كثرة ما دبح يراعه من مؤلفات لم يجعل لتفكيره مجالا للخروج من ربة التعصب و قيود الاستسلام، لأن الذهبى- و لو أضفنا ميمما فى أول لقبه لكان أدل- له مؤلفات أخرى.

(آية التبليغ): و هى قوله تعالى: يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ «٢».

و قد صدع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بتبليغها يوم غدیر خم، و أقام فى ذلك الهجير، و خطب هناك و بلغ، و قال صلى الله عليه و آله و سلم فيما قال: (من كنت مولاه فهذا على مولاه)، و حديث الغدير حديث شجون فقد تنكر له بعض و حرفه آخرون و لا نستطيع هنا إيراد نصوصه و ذكر أسانيده.

(١) الدر المنثور ٢: ٢٩٣.

(٢) سورة المائدة: ٦٧.

ص: ٤٤٨

و قد ذكر أكثر المفسرين نزول هذه الآية يوم الغدير، و أنكرها آخرون و قد تعرضنا لهذا الموضوع فى الجزء الأول، و هو أعظم من أن يدرس بمثل هذه السرعة.

و قد تكفل شيخنا العلامة الأمينى فى كتابه (الغدير) جميع ما يتعلق بهذا الموضوع و استخراج أحاديثه ببحث علمى يتركز على المنطق الصحيح و نكتفى فى الإشارة بالرجوع إليه فى هذا الموضوع «١».

وإننا - كما قلنا - لم نتعرض لرد ما أورده من المخالفات جملة جملة و فقرة فقرة.

و أود هنا أن ألفت نظر المؤلف حول التأويل للأحاديث عند الشيعة نصرة للمذهب - كما يقول و لا صحة لقوله - فهل خفي عليه أبواب التأويل التي فتحت عند غيرهم لحمل الأخبار بل الآيات القرآنية على غير مؤداها.

و للمثال نذكر ما قال النووي في صحيح مسلم عند تخريجه لرواية سعد بن أبي وقاص في مناقب الإمام على عليه السلام و أن معاوية أمر سعدا أن يسب عليا فامتنع سعد فقال معاوية: ما منعك أن تسب أبا تراب؟

فقال: أما ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم له فلن أسبه، لأن تكون لى واحدة منهن أحب إلى من حمر النعم:

سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول له: أ ما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى.

و سمعته يقول له يوم خيبر: (لأعطين الراية رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله). فتناولنا لها فقال صلى الله عليه و آله و سلم: ادعوا لى عليا فأتى به أرمذ فبصق فى عينه، و دفع الراية إليه.

و لما نزلت هذه الآية: **فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ ...** الآية دعا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عليا و فاطمة و حسنا و حسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلى «٢»

---

(١) الكتاب موسوعة كبيرة يقع فى عشرين مجلدا.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووى ١٥: ١٧٧.

ص: ٤٤٩

قال النووي: قال العلماء: الأحاديث الواردة فى ظاهرها دخل على صحابى يجب تأويلها ..

ثم أخذ النووي فى التأويلات المبررة من أمر معاوية سعدا بالسب و ذكر وجوها.

و ما أوسع هذا الباب الذى تدخل فيه الأحاديث بصورة و تخرج بصورة أخرى و كذلك الحوادث التاريخية تصب فى غير قالبها و تبرز فى غير إطارها تقوية للرأى و نصرة للمذهب و ما أكثر الأمثال على ذلك و لتترك الخوض فى مثله، و قد ترفع الشيعة عن هذا المسلك، و امتنعوا عن نصرة التشيع بما لم يتأيد دليله و برهانه ..

(و قبل الختام نقول: إن الذين يسترعى الانتباه: هو أن المؤلف قسم التفسير بالرأى إلى قسمين:

الأول: التفسير بالرأى الجائز وفيه يذكر كتب التفسير للسنة كتفسير الرازى و البيضاوى وغيرهما من ص ٢٨٨ إلى ص ٣٦٢ ج ١.

الثانى: التفسير بالرأى المذموم، أو تفسير الفرق المبتدعة، و تبتدئ من ص ٣٦٣ إلى ص ٤٨٢ من الجزء الأول.

و هنا يتكلم أولاً عن المعتزلة و موقفهم من تفسير القرآن، و أول ما يذكر من تفاسيرهم: تفسير القاضى عبد الجبار، ثم يذكر أمالى السيد المرتضى علم الهدى المتوفى سنة ٤٣٦ و هو من كبار علماء الشيعة الإمامية، و علم من أعلامهم، و لكن الأستاذ نسبه للاعتزال و جعل أماليه من تفاسير المعتزلة بدون استناد.

نعم ذهب لهذا المستشرق جولد تسهير فى كتابه مذاهب التفسير الإسلامى عند ما ذكر اتحاد طريقة السيد المرتضى فى التفسير مع طريقة أبى على الجبائى من حيث اللغة، و حمل العبارات الدالة على التشبيه، أو التى لا تليق بمقام الألوهية، على تأويلات أليق و أبعد عن التشبيه ... الخ «١».

و الأستاذ المؤلف سار على ذلك الفرض فجزم بأن السيد المرتضى معتزلى

---

(١) انظر كتاب مذاهب التفسير الإسلامى ١٣٦: ١٤٠.

ص: ٤٥٠

و جعل تفسيره لهم تقليدا للمستشرقين و اتبعا لهم فيما يذهبون إليه فى آرائهم المخالفة للحقيقة.

ثم ذكر تفسير الكشاف للزمخشري و ينتهى فى آخر الجزء من البحث حول المعتزلة أو الفرقة المبتدعة.

و فى أول الجزء الثانى يأتى دور الفرقة الثانية و هم الشيعة و منهم الإمامية الاثنا عشرية، و هناك يتكلم الأستاذ حسب ذوقه و إدراكه، و هو إذ يتناول البحث عنهم فإنما يرى أن طعنهم شىء مستحسن، بل من الدين ذلك كما يراه، لأنهم مبتدعة، و كل بدعة ضلالة فهم ضالون فى نظره و الإسلام محتكر له - عافاه الله - و من دين الذهبى أن يبرزهم فى إطار التضليل و الابتعاد عن الإسلام.

و على هذا التفكير وضوء هذه النظرة سار فى بحثه معتمدا على أباطيل المستشرقين، و خرافات المغرضين. و كلما توغلنا فى بحثه ازددنا ثقة بخطر رأيه و قصر نظره.

و من هذا و ذاك - فإنه لم ينظر إلى الحقائق بصفته أستاذا فى علوم القرآن و الحديث، بل سار فى طريق بحثه مكبلا بقبود التعصب، ينظر الأمور بمنظار قاتم، و قد ترك الحقيقة وراء ظهره، فلم يسند أقواله بدليل استقاه من تعمقه بالبحث، أو استنتجه

من تتبعه فى دراسة الموضوع، و لم يقف على الأمور التى هى جديرة بالنظر موقف متأمل ليعرف الحق لأنه حق بالبرهان و يعرف الباطل لأنه باطل بالبرهان من دون تحيز و تعصب.

إن الواجب يقضى عليه أن لا يتعصب أو يتحيز، لأنه أستاذ فى جامعة إسلامية كبرى تعدّ طلابا ستقع عليهم مسؤولية عظيمة، و يجب عليه أن يدلهم على طريق الاستقامة، و الحيطة فى النقد و الدعوة إلى الحق لذات الحق.

و إلى هنا ينتهى حديثنا مع الأستاذ و هنا أسدل الستار عن بقية أخطائه لأنى لم أجد وقتنا يساعد على الاستمرار معه، و عسى أن تسمح الظروف بالعودة إلى مناقشته و العود أحمد و نسأل الله لنا و له الهداية و التوفيق و إلى اللقاء - إن شاء الله - أيها الأستاذ المحدث.

ص: ٤٥١

أدب الشيعة:

إذا أردنا أن تحدث عن أدب الشيعة فإن أهم سماته و أبرز ملامحه هى شدة تأثيره بآداب الإسلام و ثقافته أحسن تأثر، و اتصف شعراؤهم بذهنية صقلتها التجارب فكانت أكثر ما تعنى بالأفكار العميقة، و المعانى الدقيقة، و هم يمتازون بالعواطف الثورية الهائجة، لاستنهاض الأمة من كبوتها، و إيقاظها من غفلتها.

و ضمنّ شعراء الشيعة قصائدهم تلك الصور الفريدة التى تعبر عن مآسى الدهر و أفعال أعداء الرسول بأهل بيته الكرام. و لئن كانت فاجعة كربلاء و استشهاد السبط الإمام الحسين فى نهضة الإباء ضد ظلم أمية، مصدر إلهام ثر و عطاء فياض رسم صور البطولة و جسد ألوان التضحية، فإن سير الأئمة من أهل البيت كانت هى الأخرى توحى للشعراء بألوان من الحكمة و ضروب من التبصر مما يجعل بناء القصيدة قائما على الفكرة الهادفة، و العاطفة الهياجة و المشاعر النبيلة، و ترى الجزالة فى النظم و التفوق فى القول، و غاية ما يرجوه الشاعر أن ينشد شعره بين يدي إمامه و مرجعه من أئمة الهدى فى وقت يتهافت فيه الشعراء على أعتاب الحكام بنماذج من المديح الكاذب و التملق الدنىء و الود الزائف فتنهمر الهدايا و الجوائز من قبل الملوك و كلها من بيت مال المسلمين.

لقد كان شعراء الشيعة يأبون الانحدار إلى الكذب، و اللجوء إلى التزلف للطغاة و الظالمين طمعا فى حطام و رغبة فى دنيا.

و قد منحهم ابتعادهم عن الدولة و انتصارهم لآل البيت أسلوبا صريحا لا أثر فيه للخداع و التملق، و لا يشوهه الحرص الممقوت على الصلات و الجوائز.

و إن نظرة خاطفة على موافق أولئك الأبطال - فى مقابلة حكام عصرهم و ولاة الأمور الذين انحرفوا عن طريق الحق و ساروا بالأمة كما يريدون لا كما يريد العدل - تعطينا صورة صادقة عن موقف البطولات التى يتصف بها العربى المخلص لأمتة، و المسلم المتفانى فى عقيدته، و قد اشتهر منهم رجال كانت لهم زعامة الأدب و قد حازوا قصب السبق فى جميع الأدوار حتى قيل: و هل ترى أديبا غير شيعى؟.

وإذا أرادوا أن يبالغوا فى رقة شعر الرجل و حسن إبداعه، و مهارته فى التصوير، قالوا: يترفض فى شعره.

ص: ٤٥٢

و لشعراء الشيعة و أدبائهم فى المجتمع العربى الأصيل مكانة هامة، فهم من أعيان تلك المدرسة، و فرسان تلك الحبللة منهم:

الفرزدق بن همام بن غالب التميمى المتوفى سنة ١١٠.

و أبو صخر كثير- بالتصغير- بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة المتوفى سنة ١٠٥.

و الكميت بن زيد الأسمى صاحب الهاشميات المتوفى سنة ١٢٦.

و إسماعيل بن محمد المعروف بالسيد الحميرى توفى ببغداد سنة ١٧٩.

و دعبيل بن على الخزاعى و قيل اسمه الحسن و لقبه دعبيل المتوفى سنة ٢٤٦.

حبيب بن أوس أبو تمام الطائى صاحب ديوان الحماسة المتوفى سنة ٢٣١.

و أبو الفضل منصور بن سلمة المتوفى فى عصر الرشيد.

و السيد الشريف أبو الحسن محمد بن الحسين الرضى المتوفى سنة ٤٠٦.

و أمير الشعراء أبو فراس الحمدانى المتوفى سنة ٣٧٥. و غيرهم:

كابن التعاوىذى المتوفى سنة ٤٢٨ و الحسين بن الحجاج المتوفى سنة ٣٩١.

و مهيار الديلمى المتوفى سنة ٤٢٨ و الحسن بن هانى المتوفى سنة ١٩٦. و الوزير الصاحب بن عباد المتوفى سنة ٣٢٦ و

الحسن بن هانى الأندلسى المتوفى سنة ٣٦٢.

و الناشء الصغير المتوفى سنة ٣٦٦ و غيرهم من شعراء و كتاب و خطباء.

و ليس الحديث هنا عن أدب الشيعة و أثره فى المجتمع كما يقتضيه العنوان.

و يتبادر إلى ذهن القارئ، و لكننا تحت هذا العنوان نريد أن نشير إلى كتاب صدر بهذا الاسم و هو: (أدب الشيعة إلى نهاية

القرن الثانى عشر الهجرى) طبع فى القاهرة سنة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٦ م.

و مؤلف هذا الكتاب هو الأستاذ عبد الحسيب طه أحميده المدرس فى كلية الأدب العربى بمصر.

و الكتاب لم يكن موضوعه أدب الشيعة فحسب، ولكنه يتعرض إلى تاريخ التشيع و تطوره، و نشأته، و عقائد الشيعة و فرقهم، فهو كتاب تاريخ أكثر منه كتاب أدب.

ص: ٤٥٣

و الشيء الذى يسترعى الانتباه هو: أن المؤلف قد اعتمد على آراء المستشرقين فى أبحاثه، و اقتبس عبارات كتاب رددوها من قديم فلم يأت بشيء جديد فى بداية بحثه، و جزم بأشياء كان الأجدر به إما تركها، أو مناقشتها حسب ذوقه الأدبى أو التاريخى.

و لا أقصد هنا أن أتقد الكتاب أو أطريه، فهو لا يخلو من دواعى النقد أو الإطراء فى آن واحد، و عسى أن تتاح لنا فرصة نستوفى الكلام حوله.

إن قصدى - و الله من وراء القصد - تنبيه الأستاذ على أشياء تستوجب التنبيه عسى أن يتدارك ذلك فيما بعد، ليؤدى بذلك خدمة للحق الذى يشده كل مسلم، و إظهارا للحقيقة التى هى هدف كل باحث منصف، فقد انحجبت أنوارها عن أعين عشاقها بسحب الدجل و التمويه و الافتراء، و القول بالباطل، فإننا فى عصر كثود يجب أن نهدف إلى تحقيق مبادئ الإسلام، لنجلو عن الحقيقة تلك الغشاوة التى حجبته عن بعض الأنظار مدة من الزمن، و نتبع الحق و الحق أحق أن يتبع.

و كيف كان فإنى أبدى بعض ملاحظاتي على ما ورد فى هذا الكتاب و كلى أمل أن يتسع صدر الأستاذ لما أبدية، و لا يحمل ذلك على تحامل أو حقد، فلست بالناقد الحاقد.

و أهم شيء أحاول تحقيقه فى هذا البحث هو: رفع سوء الفهم لقضية ابن سبأ، و اتخاذها عند كثير من الكتاب كأساس تبنى عليها حقائق، و يستنتج منها نتائج يحسبونها صحيحة تقع فى أدلة الاحتجاج، مع أن كبرى ذلك القياس و صغراه غير صحيحتين فالنتيجة باطلة.

و قد أن الأوان لتقرير هذه الحقيقة التى يزداد الانتباه إلى وجودها بإدراك بواعثها و الإصغاء إلى القرائن و الأدلة على اختلاق سيف بن عمر الكذاب لقضية ابن سبأ، و انها لم يكن لها ذرة من الواقع قبل وضعها من قبله.

و سنتناول هنا قضية ابن سبأ - و إن أشرنا إليها من قبل و لكن الأستاذ الأديب قد اعتمد عليها أكثر من غيره، و جعلها دليلا يسير عليه ليصل إلى الغاية. و ما هى إلا كسراب بقية يحسبه الظمان ماء.

ص: ٤٥٤

مقدمة الكتاب:



و لنقتطف هنا من مقدمة الكتاب بعض ما جاء فيها مما يدلنا بوضوح على منهجه فى بحثه، و خطته التى سار عليها بعنوان أنه أديب:

يقول: يرجع ألقى إلى هذا النوع من الأدب السياسى إلى السنة الثانية من سنى دراستى فى كلية اللغة العربية، حينما كنت مكلفا فى دراسة الأدب الأموى، و الوقوف على قديمه و جديده، فإذا أنا أمام ثروة مشرقة من آدابنا الحزبية، تظاهرت على إنضاجها عقول صقلها الإسلام، و هذبها كتابه، و أقامتها حياة اجتماعية و سياسية ...

و يقول: ثم كانت دعوة كريمة، ناشدت أبناء الأزهر و علماء أن يدرسوا الأحزاب الإسلامية، و يقفوا على طريق الجدل و الحجاج فيها، و ناشدتهم - بوجه خاص - أن تكون دراستهم لنشدان الحق، و وجه العلم بعيدة عن التعصب و الهوى ...

أما لما ذا اخترت أدب الشيعة موضعا لرسالتى؛ فلأنه - أولا - أدب يمجد آل الرسول - صلى الله عليه و سلم - و ينتصر لحقهم، و يبكى مصارع قتلاهم و لأنه - ثانيا - أدب يصور العاطفة المتأججة، و الحب الصادق، و الأدب إذ تظاهرت على إبرازه:

عاطفة و إحساس، و عقيدة ... كان فى عرف المتأدبين جديرا بالبحث و حقيقا بالحياة ...

و بعد ذلك يبين منهجه فى البحث ثم يقول: و خصصت فصلا ثالثا للعقائد الشيعية و أثرها فى الأدب.

و هنا غلبتني أزهريتي فوقفت قليلا عند جمهرة من هذه العقائد أناقشها و استدلت لها، و عليها، و هنا كذلك و ضحت الفكرة الشيعية و استبانة أطوارها فأوجزتها فى كلمات قدمت بها رسالتى.

أما قسم الأدب، فله منهج فى البحث، و سبيل جديد عمدت إلى أدب الشيعة فنشرته بين يدي متوخيا عصوره، مستقصيا مناهجه و أصوله، فإذا أنا أمام أدب يتدرج فى حجاجه و مناحيه، تدرج الفكرة الشيعية فى سذاجتها و عمقها، فهو عربى صريح أيام أن كانت الفكرة الشيعية عربية صريحة، و هو عنيف، نائر، فى الوقت الذى

ص: ٤٥٥

تغلغت فيه الفكرة الشيعية، و أبرزتها الفواجع العلوية فى صور من العقائد، فاستقل لتبيان ذلك الفصل الرابع ... الخ.

هذا بعض ما اقتطفناه من مقدمة الكتاب لنستنتج منه بعض ما لا بد من إيضاحه قبل الدخول فى صميم الموضوع، و هنا أمور يدركها القراء:

١- إن الأدب الأموى تظاهرت على إنضاجه عقول صقلها الإسلام، و هذبها كتابه.

٢- و إلى جانب الأدب الأموى الأدب الشيعى، أو بعبارة أصح الأدب العلوى فهو فى نظر الأستاذ لم يكتسب تلك الدرجة، و لم تصبغه تلك الصبغة الإسلامية من حيث الصقل و الإنضاج - كما اتصف الأدب الأموى - فالأدب الشيعى أدب عاطفة متأججة، و حب صادق يتدرج تدرج الفكرة الشيعية فى سذاجتها ... الخ.

٣- إن الأستاذ في دراسته هذه ينشد الحق لذات الحق و وجه العلم و هذا هو أمنية كل مسلم، و هدف كل منصف، و سنرى فيما بعد هل تحقق عند المؤلف ما كان ينشده؟ أم أن ذلك لا يعدو إلا القول دون العمل؟ أو أنه حبر على ورق؟.

تعقيب:

و لا أدرى ما هو قصد الأستاذ من قوله: إن الأدب الأموى الذى تظاهرت على إنضاجه عقول صقلها الإسلام و هذبها كتاب الله؟

أ كان يقصد أدب الخطباء الذين كانوا ينالون من أهل البيت و يعلنون سيهم؟ أ هذه هى العقول التى صقلها الإسلام، و هذبها كتاب الله؟!!!! أم يقصد أدب الشعراء الذين يتقربون للأمويين فى هجاء العلويين و أنصارهم؟ أم العقول التى صقلها الإسلام و هذبها كتاب الله عقل حكيم بن عباس الأعور الكلبى الذى يفتخر بقتل زيد فيقول:

و لم نر مهديا على الجذع يصلب

صلبنا لكم زيدا على جذع نخلة

و عثمان خير من على و أطيب؟!

و قستم بعثمان عليا سفاهة

قال ابن عساكر: فلما بلغ شعره إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام رفع يديه إلى السماء و هما تنتفضان رعدة فقال عليه السلام: اللهم إن كان كاذبا فسلط عليه كلبا من كلابك، فخرج حكيم من الكوفة فأدلج فافترسه الأسد

ص: ٤٥٦

فأكله، و أتى البشير أبا عبد الله و هو فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم فخر لله ساجدا، و قال:

الحمد لله الذى أصدقنا وعده «١».

أ هذا الأدب الذى أنضجته عقول صقلها الإسلام، و هذبها كتاب الله؟! و يكون شعر الكميت الشاعر الشيعى فى رثاء زيد بن على عليه السلام شعرا عاطفيا محضا فمن قوله:

يعز على أحمد بالذى أصاب ابنه أمس من يوسف - يقصد يوسف بن عمر الثقفى عامل هشام - و لا نضرب الأمثال، إذ ليس من قصدنا التوسع فى المقارنة و ضرب الأمثلة فى هذا الموضوع فهو واسع لا يحاط به بقليل من البيان. و ما ضمته كتب الأدب و الدواوين يعد ثروة أدبية متميزة.

و أصرح الأستاذ بأن ما ذهب إليه فى هذا الموضوع خطأ و إن حصلت عنده قناعة شخصية فهى تزول بقليل من التأمل.

أما قوله: إن الأدب الشيعى يصور العاطفة المتأججة و الحب الصادق و إنه أدب يمجد آل الرسول صلى الله عليه و آله و سلم.

فهذا هو الواقع فإن الشيعة قد أحبوا أهل البيت حبا صادقا، واعتقدوا بهم اعتقادا لم يخرجوا به عن حدود ما رسمه الإسلام.  
فهم أهل بيت الرسول الذين أمر الله بمودتهم، و الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أوحى بإكرامهم، و حفظهم، و قد قرنهم  
بالكتاب العزيز، و هم حبل الله الذي أمر بالاعتصام به، و هم كسفينة نوح من ركبها نجا، و من تأخر عنها غرق و هوى و ... و  
...

فحبهم كان لله و رسوله لا حب دنيا و فى ذلك يقول الشاعر العبلى الأموى النسب، و العلوى العقيدة:

و رأوا ذاك فى داء دويا	شردوا بى عند امتداحى عليا
تختلى مهجتى بحبى عليا	فو ربي لا أبرح الدهر حتى
كنت أحببتهم لحب النبيا	و بنيه لحب أحمد أنى
حب حب يكون دنياويا	حب دين لا حب دنيا و شرال

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساکر ٤: ٤٢٣.

ص: ٤٥٧

و يقول شاعرهم الكميت:

اسم فيهم ملامة اللوام	ما أبالى إذا حفظت أبا القى
أبدا رغم ساخطين رغام	لا أبالى و لن أبالى فيهم

و على هذا يسير الأدب الشيعى فى طريق أهل البيت، و ما أكثر الأمثال على ذلك و لا أخطئ إن قلت إنه أكثر من أن يحصى.  
فحب الشيعة لأهل البيت إنما هو حب لله و لرسوله، امتتالا لأمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إذ يقول:

«أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، و أحبوني بحب الله و أحبوا أهل بيتى بحبى» أخرجه الترمذى عن ابن عباس «١».

و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أيها الناس إنى أوشك أن أدعى إلى لقاء ربي فأجيب و إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله  
و عترتى أهل بيتى، و إن اللطيف الخبير أخبرنى: أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروا بما ذا تخلصونى فيهما «٢».

إلى كثير من وصاياه صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم التي أكد فيها وجوب المحافظة على العترة، و الولاء لهم بما يطول المقام بذكر بعضها و قد أشرنا إلى البعض من وصاياه صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم فيما سبق.

و الخلاصة: إن حب الشيعة حب صادق لا لغرض من حطام الدنيا و قد تحمل الشيعة فى سبيل المحافظة على وصايا الرسول ما لا يمكن إنكاره.

و إن العاطفة التي يذكرها الأستاذ إنما هي شعور بالمسؤولية التي تدعو إلى التضحية و تحمل على الوقوف إلى جانب الحق. و هذا الشعور هو الذى جعل الشيعة أمة ثورية مما دعا إلى تجمع القوى المختلفة ضدها، فكان ما كان من دعاية و تهريج و اتهام بالباطل، و الرمى بكل كراهية ... الخ.

و الأستاذ يدرك هذا و قد أشار إليه فى بعض أبحاثه و تعرضنا له من قبل.

و قد نوهنا برقة الشعر الشيعي أو فقل برقة المشاعر الشيعية عامة لأن المآسى و الأهوال التي أصابت أهل البيت عليهم أفضل الصلاة و السلام تثير مشاعر مصحوبة

---

(١) انظر صحيح الترمذى ١٣: ٢٠١ فى مناقب أهل البيت و شرح المواهب اللدنية ٧: ٩.

(٢) مصادر هذا الحديث كثيرة و صحيحة و قد رواه مسلم و الترمذى و النسائى و غيرهم كما ذكره المفسرون و قد أشرنا له فى الجزء الأول و الخامس ط ١ من هذا الكتاب و ذكرنا بعض مصادره فلا حاجة إلى التكرار.

ص: ٤٥٨

بعواطف مشبوبة و أحزان متدققة تجعل من الشاعر الشيعي مصورا للأحداث بقصيده و ناطقا بالحق بعواطفه حيث تتداخل العقيدة و ما تبته النفس فهؤلاء أئمتهم عترة المصطفى و هم أثر وجوده و بقية نسبه تتلاقفهم السيوف و تغص بهم السجون و تزدهم برفاتهم ساحات الحروب ففى كل زاوية نص من عقيدة يحض على ولايتهم و حبهم و فى كل ناحية من الدنيا ألوان من الفجائع و المآسى التي تثير عواطف ممن ليسوا على دين الإسلام فكيف بمن ينذر نفسه لصاحب الرسالة و للذب عن مبادئ القرآن و حملتها من أهل البيت النبوى الكريم؟ لا بد أن يكون الشعر الشيعي فياضا بالعاطفة مملوء بالإيمان.

٣- و أما النقطة الثالثة فإنها بادرة حسنة، و الأزهر الشريف جدير بأن يقوم بهذا العبء و نحن ناشد المصلحين من الكتاب و المؤلفين الذين يدرسون تاريخ الشيعة أن تكون دراستهم لنشدان الحق، و وجه العلم، بعيدة عن التعصب و التحيز، و لا سيما فى هذا العصر الذى اشتد فيه و عى المسلمين - بعد طول تجارب - بالحاجة إلى الدعوة لجمع كلمة الأمة الإسلامية، و قد سعى المصلحون إلى تقاربهم عن طريق التفاهم، و الشعور بوجود ترك ما خلفته العصبية السوداء و الطائفية العمياء، و نسيان مآسى الماضى فى عصور اشتد بها النزاع الحاد بين المسلمين، و ما جرى بسببه من دمار و انهيار.

و نسأل الله جلّت قدرته أن يهيئ للمسلمين من أمرهم رشداً، و أن يجمع بين قلوبهم، و ينزع ما فى صدورهم من غل - على بعضهم البعض - فيصبحوا بنعمته إخوانا كما أراد الله لهم ذلك، و جاء به رسوله الأعظم.

ثم يتحول الأستاذ من اختصاصه بالأدب إلى محدث ناقد، و راوية مختص فهل يجوز علميا بحكم تخصصه بالأدب أن يتجاوز ذلك فيتناول موضوع الأحاديث الموضوعية، و يسير على نفس الطريقة التي سار عليها غيره من الكتاب فى اتهام الشيعة بوضع الحديث دعما لما يدعونه، و حجة يقصدون بها تقوية مذهبهم كما يقول فى ص ١٤:

و هذه الدعاوى (أى الشيعة) لا بد لها من حجج تعضدها و تقويها، فالتمسوها

ص: ٤٥٩

فى القرآن يؤولون آياته، و الحديث يفسرون نصوصه، و ليس من سبيل إلى اختراع قرآن يتفق مع مذهبهم، و يسد حاجة نفوسهم، فعصم الله قرآنه منهم، و لكن السبيل سهل ميسور إلى اختراع الأحاديث، و الكذب على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و التقول على أبنائه عليهم السلام فوضع الشيعة الأحاديث فى فضل على ... الخ.

(و نحن نقول:) و لذلك وضعنا كتاب حميدة فى جملة من رأينا ضرورة ردهم من بين عشرات أو مئات الكتب التى تقطر حقدا و كذبا، و مثل هذا القول من أوضح آيات العجز و من أدل الأمور على القصور عن سلوك طرق العلم و اتباع أساليبه فهذه العبارات أو هذا التعبير لم يكن بالشىء الجديد و لم يكن هو صاحب هذه الفكرة و إنها وليدة دراسته الأدبية.

إنها ألفاظ مجها السمع لكثرة ترادها، و ملت الصحائف منها لكثرة سوادها، و إلا فإن العلم الذى أهّل أصحاب الشهادات لحمل الألقاب و تبوأ المناصب يقضى بالإنصاف و الاطلاع على الآثار و الأفكار بتجرد، و من أبسط مواصفات المثقف طرح التعصب لأنه عدو العلم و لا يؤدى بمن سلك طريقه إلا البوار.

هذا عين ما نطق به المستشرقون «١» و تبعهم المقلدون، و كنا قريبا ناقش الأستاذ الذهبى حول هذه الفكرة و التى لا يخلو منها كتاب جديد و ما هو بالشىء الجديد.

و أقول لما ذا يتكلف محبو على عليه السلام وضع أحاديث فى فضله حتى (تتحمل وزره إلى يوم الدين) كما يقول المؤلف.

كأن الإمام عليا عليه السلام لم تكن له فضائل واقعية حتى يلجأ محبوه إلى الفضائل الادعائية؟! و هل هناك مسلم ينكر ما جاء لعلى من الفضائل؟! إن قول المؤلف هذا بعيد عن الواقع، و لو أنه تعمق فى الدراسة، و نظر الموضوع بعين الإنصاف لما عبر بقوله فى ص ١٥: فما لعلى و المهدي المنتظر، و ما لعلى و التحدث عن الدول المستقبلية، و موقعة كربلا، و ولاية الحجاج، و ما سيكون! و لكن الشيعة تريد أن تدعى لعلى من الفضائل ما لا يتحمله بشر، و تضعه فى منزلة - تساوى - إن لم تفق مقام الرسالة

...

---

(١) انظر حضارة الإسلام ص ٢٥٠.

ص: ٤٦٠

إنها لعمر الله جرأة على الحق، إنه يشير بطرف خفي إلى التشكيك في نهج البلاغة، و الذي أحدث هذا التشكيك هو ابن خلكان في القرن السابع الهجري، و أخذه من بعده المغرضون، فوسعوا دائرته من دون رعاية للحق.

ولهذا فقد التزم المنصفون بردّ ابن خلكان، و إثبات ما أورده الشريف الرضى من مصادر قبله بعدة سنين.

و قد كانت خطب الإمام على في القرون السالفة هي المعول عليها عند الخطباء و عليها تدور خطاباتهم.

(و قد حفظ الناس عنه الخطب، فإنه خطب بأربع مائة خطبة، حفظت عنه و هي التي تدور بين الناس، و يستعملونها في خطبهم و كلامهم) «١».

هكذا يقول المؤرخ ابن واضح و هو من أعلام القرن الثالث الهجري و ليس من قصدنا في هذا العرض أن نتعرض لهذه المسألة، و لكن المؤلف طلع علينا بصورة من يشهد الحق و وجه العلم، و من الحق تنبيهه على خطئه و سوء تعبيره.

و ما أبعد قوله هذا عن الحق و وجه العلم و رميه الشيعة بادعاء الفضائل لعلى عليه السلام ... الخ لم يكن إلا انصياعا للعاطفة، و خروجا على الحق و ابتعادا عن العلم.

إن على بن أبي طالب لم يكن بحاجة إلى الفضائل الادعائية، فهو أجل من ذلك.

و لنترك ما جاء من طريق الشيعة و نولى وجهنا شطر ما ورد في كتب المسلمين من غير الشيعة، فهل بإمكان أحد أن يدعى ذلك بأنه من الأمور الادعائية نصرّة للمذهب بقول الإمام أحمد بن حنبل: ما ورد لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثلما ورد لعلى عليه السلام «٢».

و بهذا قال إسماعيل القاضي و النسائي و أبو على النيسابوري و غيرهم «٣».

---

(١) انظر مشاكلة الناس لزمانهم - ١٥.

(٢) مناقب أحمد لابن الجوزي - ١٦٣.

(٣) مناقب الإمام على للعيني - ١٢.

و على أى حال: فإن على بن أبى طالب عليه السّلام قد اختص بمزيد فضل و علو منزلة لا يدانيه فيها أحد فقد رباه النبي فى حجره و نشأ فى ظله و تغذى تعاليمه منه، و أودعه أسراره «١» و لازمه طول حياته، و سبق إلى تصديقه فى الرسالة قبل كل أحد و لبي دعوته فى مؤازرته يوم نزلت و أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ و فداه بنفسه يوم أزمع كفار قريش على قتله صلّى الله عليه و آله و سلّم و أمره الله بالهجرة «٢».

و اختصه النبي بمواخاته يوم آخى بين أصحابه فأخذ بيد على عليه السّلام و قال: هذا أخى «٣» و هو منه صلّى الله عليه و آله و سلّم بمنزلة هارون من موسى «٤» و كان أصحاب محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم يعبرون عن سب عليا بأنه قد سب النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم «٥» كما كانوا يعرفون المنافقين ببغضهم لعلى بن أبى طالب عليه السّلام لأن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: «يا على، لا يحبك إلا مؤمن و لا يبغضك إلا منافق» «٦».

قال جابر بن عبد الله، ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم عليا و مثله عن أبى سعيد الخدرى «٧».

و قد شهد النبي لعلى فى إقدامه و شدة بلائه فى الله و قوة إيمانه و محبته لله و رسوله و محبة الله و رسوله بقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم يوم خيبر «لأعطين الراية غدا رجلا يحبه الله و رسوله و يحب الله و رسوله يفتح الله على يديه».

أخرجه البخارى فى عدة مواضع من صحيحه و مسلم و أحمد بن حنبل و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و غيرهم.

إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم شهد لعلى عليه السّلام بهذه الشهادة فى أخرج المواقف عند ما اعتصم اليهود فى حصونهم و لم يستطع أحد من الإقدام فىكون الفتح على يديه فأعلن

(١) انظر مناقب الإمام على عليه السّلام للعيني.

(٢) انظر سيرة ابن هشام ٢: ٩٥.

(٣) الرياض النضرة و كنز العمال، الإصابة و غيرها.

(٤) أخرجه البخارى و مسلم و خرج الحفاظ بطرق متعددة.

(٥) الرياض النضرة ٢: ٢١٩ و خصائص النسائي ٢٤.

(٦) أخرجه مسلم ٢: ٦٤ من شرح النووى.

(٧) صحيح الترمذى ٢: ٢٩٨.

ص: ٤٤٢

رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم بأن الفتح لا يكون إلا عند رجل هذه صفته و هو على عليه السلام الذي يحبه الله و رسوله، و يحب الله و رسوله.

قال ابن تيمية: إن في ذلك شهادة لعلى عليه السلام بإيمانه باطنا و ظاهرا و إثباتا لموالاته لله تعالى و رسوله صَلَّى الله عليه و آله و سلم و وجوب موالاته المؤمنين له «١».

و يمكننا أن نقول بإيجاز: لو لم تكن السياسة قد كمنت وراء الواقع و نصبت حبالها لمن ينطق بالحق لما تجرأ أحد على كثير من الحقائق و لما استطاع أحد أن يتجاهل أمورا هي كالشمس في رائعة النهار أو تحدثه نفسه بالتشكيك أو التطاول، و لو لا بقايا تلك الأعمال التي لجأ إليها الطغاة و الخوارج في النبل من الإمام على علامة استفهام و تعجب.

و إن الأستاذ الأديب في إثارته لهذا الموضوع ليثير عندنا كثيرا من الشكوك في تفهمه للقضايا و تعمقه في دراسة الموضوع و حيث كنا بمعزل عن قصد الخوض في مثل هذه الأبحاث فإننا نترك بسط القول فيه و نكتفي بأن نلفت نظر الأستاذ إلى التوسع في الدراسة ليقف على أمور تكشف له حقيقة الواقع.

و إذا أردنا الخوض في هذا الموضوع فباستطاعتنا أن نقدم له آلاف المناقب المفتعلة لأناس هم دون على و لا يجارونه في الفضل و شرف المحتد و علو المنزلة و نحن نؤثر أن نترك هذا الموضوع فما هو بالشىء الجديد أو البحث الذي لم يدرس، و لا تجنييه و افتئاته بغريب على واقع العلم و الأدب.

(يقول المؤلف في ص ١٦): اقرأ - إن شئت - في أوثق كتبهم و أصحابها عندهم لترى كيف أصبح التشيع بعد القرن الثاني - خاصة - عقيدة تشل الفكر و تمييت العقل كما أصبحت خطرا على الإسلام و المسلمين و شرا مستطيرا على الدين ... ثم ينقل عن أحمد أمين في ضحى الإسلام ٣: ٢١٣ حديثا عن الكافي و إن الكافي هو كالبخارى عند أهل السنة.

(١) انظر فتح المجيد لعبد الرحمن حفيد محمد بن عبد الوهاب - ٩٠.

ص: ٤٤٣

(أقول): أورد المؤلف هذا بعد كلام طويل أعرضنا عنه لأن الخوض فيه يدعو إلى الإطالة و فيه أيضا تعبير عما يحمله الأستاذ من فكرة خاطئة حول الشيعة و تطور نظرية الإمامة، و هو بهذه الأفكار يلتحق بالجماعات الذين شهدناهم على مر التاريخ و قد ملأوا الصفحات الطوال للإساءة للشيعة، فرأينا الإعراض عنها أولى من التعرض لها.

و هنا يحكم الأستاذ الأديب بأن عقيدة الشيعة - أو التشيع - تشل الفكر و تمييت العقل بمعنى أنها عقيدة جامدة لا مجال فيها للعقل و حكمه و لا حق للتفكير فيها هكذا يقول.



و الأستاذ لم يحسن التعبير فإن هذا القول المفتعل أو هذه النظرة لم تكن من بنات أفكاره وإنما هو مقلد فيها للمستشرقين فهم قد ادّعوا ذلك «١» و لم يستطع الأستاذ أن يطلق لفكره العنان في صحة ذلك و نكتفى بالجواب عما أورده هنا برد الأستاذ عباس محمود العقاد لهذه الشبهة التي أثارها المستشرقون إذ يقول - في بحثه حول الاختلاف فيما يتعلق بمواضع النظر و أسباب الفهم و التفكير :-

هكذا خطر لبعض المستشرقين و كتاب الغرب، الذين بحثوا في علاقة اختلاف الشعوب باختلاف مذاهب النظر و الاجتهاد، فظن بعضهم أن طوائف الشيعة آمنت بالإمام، لأنها ورثت تقديس الرؤساء و الأحبار، و قيدت من حق العقل في البحث و الفهم، بمقدار ما اطلقت من سلطان الإمام، و وكلت إليه من حق القيادة و الإرشاد.

و في هذا الظن من المستشرقين و هم لا شك فيه، لأن هذه المسألة بذاتها - مسألة الدراسة العقلية - قد كانت في طبيعة المسائل التي اشتغل بها الشيعة الإماميون، و من أفوه الشيعة الإماميين تلقى أساطين الفلسفة الإسلامية كلامهم في العقل و النفس، و في مذهب الافلاطونية الحديثة، و مذهب افلوطين منها على التخصيص، و يقول الشيخ الرئيس ابن سينا فيما رواه عنه تلميذه الجوزجاني «كان أبي ممن أجاب داعي المصريين و يعد من الإسماعيلية، و قد سمعت منهم ذكر النفس و العقل، على الوجه الذي يقولونه، و يعرفونه و كذلك أخي».

---

(١) الإسلام للمستشرق هنري ماسية ١٩٥.

ص: ٤٤٤

و الفارابي أستاذ ابن سينا بالاطلاع و القدوة نشأ فيما وراء النهر، و وعى أقوال الشيعة الإمامية في شروط الإمامة، و مزج بينها و بين شروط افلاطون في كتاب الجمهورية، فجعل الإمام صفوة الخلق في كمال الصفات، و اجتماع الفضائل العقلية و النفسية، بل فضائل الجسد التي نزهت عن شوائب الضعف و المرض، و كان إخوان الصفا يدينون بمذهب في الإمامة كهذا المذهب، و يؤلفون الرسائل مع هذا في المنطق، و في علوم الرياضة، و الفلك و ما إليها، من علومهم العقلية.

فالدراسات المنطقية، و سائر الدراسات العقلية - كانت من شواغل الشيعة الإماميين، و لم يكن إيمانهم بالإمامة مما يصرف العقل عن التوسع في علم من العلوم، و ربما أخذت عليهم طوائف المسلمين افراطا في هذا الباب، و لم تأخذ عليهم تفريطا فيه يتعمدونه أو يساقون إليه على غير عمد «١».

هذا ما اقتطفناه من كلمة الأستاذ العقاد في رده على المستشرقين حول فكرتهم الخاطئة - و كم لهم من أخطاء - فيما يكتبونه عن الإسلام بصورة عامة، و عن الشيعة بصورة خاصة، للأسباب التي مر ذكرها «٢».

و من المؤسف له - أن كثيرا من الكتاب قد تأثروا تأثرا أخرجهم عن حدود ما يجب عليهم أن يتبعوه في كتاباتهم و منهم المؤلف.

و إن القول بأن الشيعة قد قيدوا العقل أو أنهم جامدون إلى آخر ما فى حقيبتهم من أفكار خاطئة ينطوى على غرض لا يخفى على أى منصف فقد رأينا أصل مثل هذا الاتهام؟ و جاء البعض و سمح لنفسه بأن يأخذ أفكاره من المستشرقين و هم من قادة حملة السيطرة الأجنبية و أدوات النهب الاستعماري و من السهل أن يعتذر الإنسان للأجانب و يتسامح معهم لأن عوائق كثيرة تحول دون استيعابهم للأمر و تمثلهم للمسائل؟ و لكن بما ذا نعتذر لمن هم من أبناء الإسلام.

و يبقى الباحث بين ترديد هذه الدعاوى و جريانها على أقلام إخواننا و أبنائنا و بين صفات التخصص و المراكز و الألقاب العلمية فى حيرة.

---

(١) انظر التفكير فريضة إسلامية للأستاذ عباس محمود العقاد ص ٦٠ - ٦١.

(٢) انظر الجزء الخامس من هذا الكتاب ط ٣ ص ٢٣ و الجزء السادس ص ٣٨٤ و ٤٠٠.

ص: ٤٦٥

فإذا جهل الأستاذ حميدة أن الشيعة كما يخففوا من آثار سياسة الحاكمين فى تقييد العقل و حرية الرأى جعلوا العقل قبل القياس فى حركة الرأى و لم يطمئنوا إلى القياس خشية أن لا يكون ضابطاً قويا فى استنباط الأحكام فجعلوا العقل محل ذلك فهل جهل الأستاذ ما تناوله العلماء و الباحثون فى الحركة العقلية فى الإسلام كحقيقة ثابتة و مساهمات الشيعة الكبرى فى كل نتاجات العقل الإسلامى.

يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس، أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة:

إن أول من كتبوا فى «الإمامة» كتابة علمية، و أول من تصدوا إلى إثبات مذهبهم بالأدلة المنطقية، سواء أ كانت الأدلة مبنية على أساس «دينى» - ثيولوجى - أم عقلى هم: الشيعة، فالشيعة لهم الفضل فى خلق هذا النوع من العلم المسمى بالإمامة و هم الذين أوجدوه، و أفردوا له مكانا بين مباحث علم الكلام، و إذا كان من المعروف أن «علم الكلام» فيما يختص بالعقائد الدينية إنما نشأ كنتيجة للمناقشة و الجدل بين الشيعة و المعتزلة و أهل الحديث، فكذلك مباحث الإمامة - و هى الجانب السياسى منه - إنما وجدت للنقاش بين الشيعة و مخالفهم: من خوارج، و معتزلة، و أهل السنة.

و هذه الحقيقة ذات دلالة كبيرة، إذ أنه ترتب على أن الشيعة هم الذين أوجدوا هذا العلم و أنهم طبعوه بطابعهم، و صاغوه الصياغة التى ارتضوها.

و مراعاة هذه الفكرة تفسير لنا أشياء كثيرة: فالشيعة - فى الغالب - هم الذين اختاروا للإمامة مصطلحاتها الفنية، بل هم الذين سموها بهذا الاسم، و هم الذين قسموا العلم و بوبوا أبوابه و عينوا مجاله، و رسموا حدوده، و هذا يشرح: لما ظل علم الإمامة أو علم «النظريات السياسية الإسلامية» محصورا هكذا فى نطاق محدود لا يعدوه، و لما لم يتسع نطاق البحث فيه حتى يشمل مسائل هامة كان ينبغى لمفكرى الإسلام أن يبحثوها؟ فالحقيقة أن الشيعة هم الذين وضعوا الأساس، و أنه كان على

غيرهم من أهل الفرق الأخرى أن يملئوا الفراغ الذى حدد بها الأساس، و أن يقيموا البناء معتمدا عليه، أو قل بتعبير آخر: إن أبحاث الفرق الأخرى إنما كانت محصورة فى أنها أجوبة على الأسئلة التى يضعها الشيعة، و لم تكن إلا مجموعة من الردود على الدعاوى التى كان الشيعة يبدءون بإثارتها. بهذا شابته صيغة الجواب صيغة السؤال،

ص: ٤٦٦

و جاء مطابقا للدعوى التى أريد منه أن يدفعها «١».

و لو أطلق الأستاذ مؤلف كتاب أدب الشيعة عقله من عقاله، و جعل لأدبه دورا فى هذا الموضوع لما وقف جامدا على أقوال المستشرقين فى اتهامهم للمسلمين بكل ما يوافق نعاتهم التعصبية و الأغراض التى بيتوها.

و إن هذا القول الذى تقبله بدون تمحيص، و جزم بصحته لدليل واضح على عدم خبرته و عدم تعمقه فى الدراسة، و إلا كيف يعقل أن تكون عقيدة الشيعة فى الإمامة (تشمل الفكر و تमित العقل) - على حد تعبير المؤلف - و قد كان القرن الثانى عصر جدل و مناظرات حادة و كانت المجالس تعقد للمناظرة؛ و تشد الرحال للمدارسة و الاحتجاج، لا سيما فى الإمامة.

و قد انبرى للرد على الشيعة كل من الخوارج، و المعتزلة، فكانت مناظرات و جدل و قد اشتهرت مناظرات هشام بن الحكم المتكلم الشيعى المتوفى سنة ١٩٧ و هو من كبار تلامذة الإمام الصادق عليه السلام فقد ناظر علماء المعتزلة كعمر بن عبيد، و أبى الهذيل، و أبى بكر الأصب.

و كان هشام متفوقا فى علم الكلام، و سرعة الجواب، و ممن فتح الكلام فى الإمامة، و هذب المذهب و النظر، و كان حاذقا بصناعة الكلام «٢» و وضع كتابا فى الإمامة.

و لسنا بحاجة إلى التعرض إلى رجال الشيعة المتكلمين الذين تفوقوا بوضوح البرهان و قوة الحجة، كعلى بن إسماعيل التمار مؤلف كتاب الإمامة و الاستحقاق، و هشام بن سالم و محمد بن النعمان و آل نوبخت الذين اختصوا بعلم الكلام و خاضوا تلك المنازعات الكلامية و غيرهم كنصير الدين الطوسى الذى (كان آية فى التحقيق و حل المواضع المشككة، سيما لطف التحرير الذى لم يلتفت إليه المتقدمون) «٣»، لأن الأمر بات من الحقائق التى لم يملك أعداء الشيعة من قبل إلا الاعتراف بها، سواء كان ذلك منهم على كره و مضض أو عن صدق و أمانة، فإن الدور السيئ للمستشرقين

---

(١) النظريات السياسية فى الإسلام للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ٨١ - ٨٢.

(٢) فهرست ابن النديم ٢٤٩.

(٣) مفتاح السعادة ١: ٢٦١.

بعد فضحه يبين لنا فيما جرى عليه المحدثون الذين رضوا لأنفسهم الانقياد لأعد الإسلام و الامتثال لأوامرهم و تقليد أفكارهم.

أسطورة:

و يختم المؤلف هذا الفصل بأسطورة ينقلها ابن عبد ربه، عن الجاحظ و الجاحظ ينقلها عن رجل من التجار: انه حدثه عن شيخ كان معهم فى السفينة، شرس الأخلاق، يريد وجهه لذكر الشيعة، فلما سئل عن السبب؟ قال: ما أكره فيهم إلا هذه (الشيخين) التى فى أول اسمهم فإنى لم أجدها قط إلا فى كل شر، و شؤم وو ... الخ.

قال أبو عثمان (أى الجاحظ) فما ثبت لشيعة بعدها قائمة «١».

هذه الأسطورة أو الدعاية التى ذكرها المؤلف كدليل على قوله: بأن التشيع أصبح بغيضا إلى النفس، و سبيلا إلى السخر و التهكم «٢».

و كان الأجدر بالمؤلف و هو يدرس هذا الموضوع بروحه الأدبية كما يقول:

(نسير فى التاريخ السياسى للشيعة بروح الأديب لا بروح المؤرخ)، أن يترك الخوض فى مثل هذه الأكاذيب التى اخترعوها للدعاية و المجون للحط من خصومهم، و السيطرة على عقول السذج، لأنها أساليب تنافى العلم و تكشف عن العجز و لكن الأستاذ حميدة ما دام قد ارتضى لنفسه منهج الاتباع الذى يلغى العقل و العلم، فلا غرابة أن تكون مادته من ذلك و لا مانع من أن نحاربه.

و أقول للمؤلف الأديب، لو أن السنة كانت موجودة فى عصر الجاحظ و كان هذا الاسم معروفا فى ذلك الوقت لوضع الجاحظ إلى جنب هذه الأسطورة أسطورة أخرى، و اخترع من بنات أفكاره وجود شيخ يكره السنة و يبغضهم لأن السين فى أول اسمهم لا يجدها الا فى كل سوء، و سقم، و سهاد، و سقر، و سل و .و .

و لكن اشتهار السنة كان فى عصر متأخر عن عصر الجاحظ لأن هذا الاسم لم يظهر إلا بعد الثلاث مائة من الهجرة و إنما ظهر هذا الاسم فى القرن الرابع الهجرى.

عند ما قام أبو الحسن الأشعري فى أول القرن الرابع الهجرى فى الرد على

---

(١) انظر العقد الفريد ١: ٣٦٠.

(٢) انظر أدب الشيعة ٢٠.

المعتزلة- بعد أن كان منهم فأظهر دعوته إلى السنة، و مذاهب السلف «١» فانتشر مذهبه، و أظهر فيه مذهب السنة، و عرف اتباع عقيدته بهذا الاسم.

و قد انتشر مذهب الأشعري أيام وزارة نظام الملك، الذى كان أشعري العقيدة، و كان صاحب الكلمة النافذة أيام السلجوقيين و أصبحت عقيدة الأشعري شبه عقيدة رسمية تتمتع بحماية البلاط.

و زاد فى انتشارها و قوتها مدرسة بغداد النظامية التى كانت أكبر جامعة فى العالم الإسلامى، كان الانتساب إليها شرفا و فخرا للطالب و المتخرج، و كانت وظيفة التدريس فيها مجدا للعالم، و شهادة علمية، فكان طبيعيا أن ينتشر المذهب الأشعري و يسود فى العالم الإسلامى «٢».

و الغرض أن أمثال هذه الأمور ليس من العسير اختراعها فى عصور اشتد فيها الخصام حتى اختل فيها توازن النقد و التهجم.

و من الغريب إيراد أمثال هذه الأساطير فى معرض الاستدلال و الأبحاث الأدبية؛ و لا أدري ما معنى قوله: (فما ثبتت لشيعة بعدها قائمة) هل أن أثر هذه الأسطورة قضى على دعوة التشيع فاستراح خصومهم، و هدأ جو المنازعات، إذ انتهى الدور الذى كان يدعو لذلك بمجرد أن تكلم ذلك الشيخ المجهول؟! أ كانت هذه الكلمات أقوى من سيف معاوية بن أبى سفيان و أدهى من سياسة زياد تجاه الشيعة، تلك السياسة التى يصفها المؤلف نفسه فى ص ٣١: بأنها قامت على العسف و التنكيل، بكل من يحس فيه روح التشيع، و قد كان زياد من شيعة على عليه السلام فكان بالشيعة أعرف، فأخذ يتتبعهم فى كل سبيل، حتى أباد الألوف من شيعة الكوفة و البصرة، و مثل بهم أشنع تمثيل، فقطع الأيدي، و الأرجل، و سمل العيون، و صلبهم فى جذوع النخل.

و ناهيك بما فعلته غارات معاوية و حملاته على بلدان الشيعة الآمنة من قتل و نهب، و تخريب، و أعظمها غارة بسر بن أرطاة فى اليمن و غيرها.

و استمرت الحالة بعد معاوية حتى جاء عهد الحجاج ذلك العهد الأسود فحكم

---

(١) مفتاح السعادة ٢: ٣٧.

(٢) رجال الفكر و الدعوة فى الإسلام للنووى - ١٣٨.

السيف فى رقاب الشيعة، فكان أحب إلى الرجل أن يقال له زنديق و كافر، من أن يقال له شيعى. و قد وصفه المؤلف بقوله:

و لكن الحجاج و إن غلت يده عن الهاشميين فقد انطلقت فى شيعتهم يقتلهم، و يسفك دماءهم، حتى أن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له شيعة على و حتى خشى الناس من أن يتسموا بأسماء علوية.

وقف رجل فى طريق الحجاج فقال: أيها الأمير، إن أهلى عقونى فسمونى عليا، و إنى فقير بائس، و أنا إلى صلة الأمير محتاج، فتضحك الحجاج و قال: بلطف ما توسلت به قد وليتك موضع كذا.

كل ذلك لم يخمد جذوة التشيع و لم يقعد بعزائمهم عن المضى فى مناصرة أهل البيت، و المناوأة لخصومهم، و كانت دماء شهدائهم تسقى بذور شجرة العقيدة- حتى استطاعوا أن يهدموا صرح الدولة الأموية قبل أن تهدم صرح التشيع.

و هكذا تمر الأيام و لهم فى كل دور مواقف مشهودة و واجهوا من النكبات و عسف الولاة ما لم تواجهه طائفة أخرى، و ليس بالإمكان عرض تلك الحوادث بهذه العجالة، و قد احتفظ التاريخ بها.

كل هذا و هم لم يخضعوا لسلطان جائر، و لم ينقضوا العهد الذى عاهدوا الله عليه، فى سبيل المحافظة على وصايا رسوله الأعظم فى آله الكرام.

و لم يترك خصوم الشيعة وسيلة فى القضاء عليهم إلا استعملوها، حتى اتهموهم بالزندقة، و الخروج عن الدين، على خلاف المعقول و الواقع كل ذلك تشويها للدعوة التى قام بها الشيعة، بإلقاء الشبهات عليهم من الوجهة الدينية، و صدرت الفتاوى بحقهم فى الإبادة، قتل الآلاف منهم بسبب ذلك، مما يطول بيانه- و ليس بالشىء الجديد ذكره- فلم يقعد بالشيعة عن مواصلة الجهاد شىء من ذلك.

و أخيرا نأمل من المؤلف و غيره من إخواننا الكتّاب- الذين يسوقون فى معرض حديثهم عن الشيعة أمثال هذه الأساطير، فالأمر أرفع من ذلك- أن يخوضوا هذه الأبحاث أحرارا غير مقيدين فى حدود ضيقة لا توصلهم إلى الحق و العدل، و أن لا يقبلوا كل شىء وقفوا عليه إلا بعد التمحيص فما أكثر الأمور الملقفة، التى كانت من وراء الدوافع النفسية، و العوامل السياسية و قد تحمل تبعاتها قوم خضعوا لذلك، و نقلها

ص: ٤٧٠

آخرون و هكذا ضاعت الحقيقة وراء حجب الأغراض و الله حسبنا و نعم الوكيل.

التاريخ السياسى للشيعة:

يقول المؤلف فى بداية الحديث تحت هذا العنوان:

نسير فى التاريخ السياسى للشيعة بروح الأديب لا بروح المؤرخ. نسجل أثره الأدبى، و فواعله النفسية، فذلك بموضوعنا أليق:

منذ وفاة الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم - و شيعة على تتطلب الخلافة له و لنسله - لأمر تجلت قبل، لذلك ظلت حياتهم بين وثبة و استعداد للوثبة، و غدا تاريخهم صفحة دامية، تذيب القلب و تستنزف الدمع.

ثم يستمر الأستاذ في الحديث فيتعرض لخلافة على عليه السلام و نكت طلحة و الزبير للبيعة، و يمضى للحديث عن صفيين و بيان التحكيم ... و كل هذا لا نريد أن نتحدث عنه، و لا تناقش الأستاذ في شيء منه لا لأن كل ما ذكره هو وجه الصواب ففيه ما يستوجب النقاش و لفت النظر، و لكن ضيق المجال يدعو لأن تقتصر على أمور نشير إليها بإيجاز لأن استيعاب ذلك أمر ليس من الممكن حصوله الآن، لأننا في معرض التنبيه عن أمور خاصة فلا نتعرض لأخطائه في سياسة الإمام على عليه السلام كما في ص ٣٥ و لنترك حديثه حول الصلح كما أننا نستدل الستار بيننا و بين حديثه حول واقعة كربلا و استشهاد على صفة قتل الحسين عليه السلام بقول زجر بن قيس إذ يصف ذلك عند يزيد كما في ص ٣٧ ذلك الوصف الذي يمثل الحسين عليه السلام و أصحابه في معرض الهزيمة و الاندحار، و لكن الأديب المؤلف قد دله ذوقه الأدبي أن يستشهد بأحد قواد المعركة و هو رجل بمنتهى الإجرام، و قد مثل دور الوثنية، و عهود الجاهلية فيها.

ألا كان من المناسب - أو حسن الأدب - أن يستعرض واقعة كربلا بدراسة واقعية، بعيدة كل البعد عن اتباع ذوى الآراء الشاذة، ممن انغمسوا في أتون العصبية، فافترضوا بتحملهم البغيض فروضا بعيدة عن الحق لا تتفق مع مقام الحسين عليه السلام و مكانته.

نعم لو درس دراسة واقعية لأعطى البحث حقه، و لوقف على حقيقة الأمر، و ظهر له أن من النقص أن يستشهد بقول رجل مجرم - كزجر بن قيس الذي اشترك في

ص: ٤٧١

قتل ابن بنت رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم و سبى عياله، و حمل رأسه، إلى يزيد طاغية زمانه، و عدو الإسلام اللدود، لنترك مناقشة المؤلف هنا و نعرض عن هذا الحديث - فهو حديث شجون - كما أننا نفضل الاختصار في الرد و الإيجاز في النقد، و نمضى بسرعة و نترك المؤلف حائرا يجيل و جهات النظر في المعاذير لمعاوية بن أبي سفيان في إعلانه سب على بن أبي طالب عليه السلام على المنابر و يحلو له أن تعج تلك المنابر بسب على و آله.

و يقف المؤلف هنا حائرا و هو يخاطب نفسه فيقول في ص ٣٠: لن نستطيع أن نجتمع بين أمرين، دين معاوية و حلمه، و دهائه يحسبه الجاهل خورا، حلما يتسع به صدره إلى أن يسمع الاقذاع من الناس، و النقد لسياسته، فيقابل إساءتهم بالصفح، و اقذاعهم بالعطاء ثم هو مع ذلك يحلو له أن تعج منابره بسب على و آله.

بهذا كان يفكر الأستاذ و يجيل النظر حتى اهتدى إلى حل هذه المشكلة بقوله:

و لعل معاوية- كساسة اليوم- قد علم أن الدعاية من أشد أسلحة الحرب مضاء، و أبلغها نفاذا، فاستعمل هذا السلاح ليصرف الناس عن آل البيت و يحول قلوبهم عنهم، و فى هذا دوام ملكه، فاستحل سياسيا ما حرمه الدين، و وضع لمن بعده شرعة السباب لهذا البيت الكريم، فاستعملها خلفاء بنى أمية حتى غدت سخرية الناس و تندرهم إلى أن أبطلها إمام عادل .... الخ.

و بهذا انحلت تلك المشكلة التى تقف أمام الأستاذ فى دراسته، فمعاوية استساع سب على لأجل الدعاية و ذلك لا ينافى الدين كما يظن الأستاذ و هكذا يبدو المؤلف بهذا الموضوع بتفكيره الجديد فى حل هذه المشكلة رغم عظيم وقعها.

و نحن كما قلنا لا نريد أن نقف هنا طويلا، و من الخير أن نشير إلى إنكار الصحابة؛ منهم: أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها فقد انكرت على معاوية فيما ارتكبه، فإنها أرسلت إلى معاوية تقول له:

(إنكم تلعنون الله و رسوله، إذ تلعنون على بن أبى طالب و من يحبه و أشهد أن الله و رسوله يجبانه).

و مر ابن عباس يقوم يسبون عليا عليه السلام فقال لقتاده: أ ما سمعت هؤلاء ما يقولون؟!

ص: ٤٧٢

قال: سبوا عليا.

قال: فردنى إليهم. فرده.

فقال: أيكم الساب لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟! قالوا: سبحان الله من سب رسول الله فقد كفر!! فقال: أيكم الساب لعلى؟

قالوا: أما هذا فقد كان. قال ابن عباس: فأنا أشهد بالله لسمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: من سب عليا فقد سبنى، و من سبنى فقد سب الله و من سب الله عز و جل أكبه الله على منخريه فى النار «١».

و لدينا أمثلة أخرى من إنكار الصحابة على معاوية فيما ارتكبه من سب على عليه السلام، و أصبح ذلك أمرا عاما فى جميع أطراف المملكة، و لكن المسلمين كانوا يقابلون ذلك بالإنكار، لأن صوت رسول الله يقرع أسماعهم فى إعلانه بأن عليا نفسه، و هو منه كما أخرج البخارى أن النبى قال لعلى: (أنت منى و أنا منك) «٢» و أخرج ابن النجار عن ابن عمر و التضيرى عن عائشة أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: (على نفسى).

و لسنا بحاجة إلى إيراد كل ما صرح به صلى الله عليه و آله و سلم من بيان منزلة على عليه السلام و أنه نفسه و أنه (منه) بمنزلة رأسه من بدنه) «٣».

و قد شهد أصحابه صلى الله عليه و آله و سلم بشتى المناسبات بأنه كان يشرك عليا فى عمله، و ينزله منزلة نفسه.



قال غرقه بن الحرث الكندي: شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتى بالبدن فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ادعوا لى أبا حسن. فدعى له. فقال صلى الله عليه وآله وسلم: خذ بأسفل الحربة، وأخذ صلى الله عليه وآله وسلم بأعلاها، ثم طعنا بها البدن. (يوم النحر) فلما فرغ صلى الله عليه وآله وسلم ركب وأردف عليا «٤».

قال الحافظ: اشترك صلى الله عليه وآله وسلم هو و على فى نحر ثلاث و ثلاثين بدنة. فهو صلى الله عليه وآله وسلم كان

---

(١) النسائي فى الخصائص ٢٤ و الرياض النضرة ٢: ٢١٩.

(٢) البخارى ٥: ٢٢.

(٣) الخطيب ٧: ٤١.

(٤) شرح المواهب ٨: ١٩٤.

ص: ٤٧٣

ينزل عليا منزلة نفسه كما خصه الله تعالى فى ذلك بقوله عز و جل: قال تعالوا ندعو أبناءنا و أبناءكم و نساءنا و نساءكم و أنفسنا و أنفسكم.

و يحدثنا البيهقى: أن رجلا قام فى مجلس ابن أبى عائشة فقال: يا أبا عبد الرحمن، من أفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: أبو بكر، و عمر، و عثمان، و طلحة، و الزبير.

فقال الرجل: فأين على بن أبى طالب؟! فقال ابن أبى عائشة: تستفتينى عن أصحابه أم عن نفسه صلى الله عليه وآله وسلم؟

فقال الرجل: عن أصحابه. فقال ابن أبى عائشة: إن الله تبارك و تعالى يقول:

فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ نِسَاءَنَا وَ نِسَاءَكُمْ وَ أَنفُسَنَا وَ أَنفُسَكُمْ ... الآية فكيف يكون أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم مثل نفسه؟

إذا فكيف يجتمع الدين مع إعلان السب لله و رسوله! و هل يكون الإنسان معذورا إذا وجد طريقا سياسيا لمخالفة الدين؟ هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ذلك السب منبث عن البغض لعلى عليه السلام و بغض على علامة النفاق، أخرج الترمذى عن عدى بن ثابت عن زر بن حبيش عن الإمام على قال: لقد عهد إلى النبى الأمى صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يحبك إلا مؤمن و لا يبغضك إلا منافق قال عدى بن ثابت: أنا من القرن الذى دعا لهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم «١». و إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار.

و كذلك نترك الأستاذ المؤلف يماشى الشيخ الخضرى و يذهب مذهبه فى توجيه اللائمة على الحسين عليه السلام فى خروجه على يزيد بن معاوية «٢»، لأننا نفضل ترك الخوض فى هذا الموضوع لأنه يخرجنا عن الصدد فى استعراض أخطاء الشيخ الخضرى، و تهجمه على مقام الحسين عليه السلام مما يدل على نزعته، و انحرافه عن طريق الصواب.

---

(١) صحيح الترمذى ج ١٣ ص ١٧٧.

(٢) محاضرات الشيخ محمد الخضرى ج ١ ص ١٢٩.

ص: ٤٧٤

و المؤلف فيما يظهر يؤيد ما ذهب إليه عن قناعة غير ناشئة عن تفهم الموضوع تفهما واقعيا، لكنه استعذب القول فنقله بدون تريث كما هو شأنه فى كثير من آرائه التى لا يعترف بها العقل و لا يقرها المنطق.

و على أى حال فليس من قصدنا أن نستوعب جميع ما فى الكتاب من أشياء تستوجب النقد و الرد.

و لتتحول الآن إلى أهم ما قصدناه فى هذا العرض و أردنا إيضاحه و هو قضية ابن سبأ فلنجعلها بعنوان مستقل و نبعتها على ضوء الواقع لنقف على الحقيقة التى هى أسمى هدف للمنصفين.

ص: ٤٧٥

ابن سبأ مرة أخرى

تمهيد:

قلما يصدر كتاب يتناول البحث عن تاريخ الإسلام إلا و عبد الله بن سبأ يحتل مكانا فى البحث و يشغل صحائف من الكتاب.

إن هذا الرجل الموهوم قد صوروه بألوان من الصور و أبرزوه بمختلف الأشكال.

و قد وصفوه بأنه بطل يخوض غمار الأهوال، و يتحمل متاعب الانتقال، و مشقة الأسفار- فمن المدينة لمكة، و منها إلى البصرة، ثم الكوفة فالشام، ثم يجوب البرارى و يقطع القفار. فلا يخلو منه مكان: هو موج ساحر أو برق خاطف يسير بسرعة الصوت.

إنه داعية إلحاد و شرك، يضل الناس بآرائه، و يسمم العقول بقوله. يدعو إلى المبادئ اليهودية، و العقائد الزرادشتية له سيطرة على العقول، و هيمنة على الأفكار، يقول فيصدق و يأمر فيطاع، يسوق العرب بعصاه، حتى انصاع له جمع من الصحابة- و العباد بالله- و اعتنقوا مبادئه- كما يقولون و ما أعظم ما يقولون- و أصبح أبو ذر خريج مدرسة محمد صلى الله عليه و آله و سلم و

من شهد له الرسول بالصدق و عمار بن ياسر، المعذب - هو و أبوه و أمه - فى الله من أنصار دعوته، و حملة عقيدته، و المتأثرين بأفكاره.

فتورة أبى ذر على ذوى الأثرة الذين جعلوا مال الله دولا و عباده خولا كانت من آثار ابن سبأ!! - كما يفترون - و الثورة على عثمان من دسائسه، و حرب الجمل من تصلبه، و وقعة صفين عن أمره، و مبادئ التشيع من تفكيره و آرائه!!! و. و. و.

ص: ٤٧٤

فيا لمهزلة العقل و إسفاف الآراء، و خفة الأحلام! و يا لضياح الحق و ظهور الباطل.

إن أعظم شىء أن يحال بين العقل و بين الحقيقة و يزج به فى متاهات من الاختلافات و التزييف و التضليل ليكون من نتائجه التصديق بأكذوبة ابن سبأ و ظهور تناجات و كتابات كالتى نحن بصدد تفنيدها.

لقد حان الوقت لأن نلتفت إلى الورا لنكشف حقيقة نشأة هذه الأسطورة، و نقف على عوامل تلك الأباطيل التى طالما ظلت أيد سوداء ممتدة فوقها فى سكون و صمت.

إن تلك الأيدى العابثة بمقدسات الدين، و التى تثير الغبار فى طريق وحدة المسلمين، تتحرك اليوم بارتجاف و اهتزاز، لأن الوقت قد حان لرفع الستار الذى تكمن وراءه، و افتضح أولئك المحركين لها، لأن الوعى بوجود تدارك خطر الفرقة أصبح يندر أولئك الدسائسين بالخطر.

و يخطئ من يقول: بأن بحث قضية ابن سبأ من الأمور التى لا جدوى من بحثها الآن و إثارتها فى هذا العصر، فالزمن قد تغير، و هذه من دفائن الماضى و ليس من الصحيح نبش تلك الدفائن و نشر صحائف مطوية، أكل الدهر عليها و شرب.

و إننا نقول: إن هذه القضية ليست كما يتوهم المتوهمون بأنها من الصحائف المطوية، و الآثار المنسية، بل هى فى كل وقت غضة جديدة لا تغيرها الأيام مهما طال زمانها، فهى تنشر فى كل وقت و تجعل من الأسس التى يستند إليها أكثر كتاب عصرنا الحاضر كوسيلة لطعن على الشيعة، و فى طليعة أولئك الكتاب شيوخ يرجى بهم سد ثغرة الخلاف، و السعى فى إصلاح ما أفسدته ظروف قاسية، و عصور مظلمة.

و هناك أساتذة يؤمل بهم تنوير عقول الناشئة الإسلامية، بما يعود على الجميع بالنفع.

و لكنهم بمزيد الأسف استسلموا لعوامل كان أليق بهم أن يقفوا أمامها موقفا واعيا يتمشى مع مسئوليتهم الملقاة على عواتقهم فى تربية النشء و خدمة الأمة الإسلامية، فى اتباع مناهج الإسلام فى التثبت فى النقل، و الاعتدال فى النقد.

إنهم قد نقلوا أشياء كثيرة بدون تثبت من صحتها، أو رجوع إلى مصادرها

ص: ٤٧٧

الموثوق بها. و أجلى مثال لذلك الاسترسال فى تقبل كل شىء هو إيراد أسطورة ابن سبأ كدليل قاطع، و برهان واضح لا يمكن رده و ليس من المستطاع تكذيبه.

فقد توالى العصور و الناس تتداول هذه الأكذوبة و تردد هذه الأسطورة و لا بد من النظر إلى الغد عند ما تتجلب هذه الغمامة و تلك الحجب عن العقول و البصائر و يأخذ الجيل الواعى بنقد ما لا يقره العقل و المنطق، و نحن نرى اليوم الكثير من الكتاب و الأساتذة الذين حكّموا العقل و نزعوا قيود الاستسلام يبادرون إلى رفض قصة عبد الله بن سبأ و كشف زيفها و التباسات قيامها، عند ذاك ما ذا ستكون النظرة لمن أسهم فى ترويح هذه الأكذوبة و نشر هذه الأسطورة؟.

نحن نرى أن لا مندوحة من التأكيد على الحقائق التى تضمها وقائع التاريخ منذ مبعث النبى المصطفى صلى الله عليه و آله و سلم، و لا نرى بحال أن ذلك نبشا للماضى، لأن جذور التشيع نمت فى ظل الرسالة و ولدت بذرتة معها، فحقائق الرسالة و السيرة النبوية و ولاية الإمام على عليه السلام و دور الأوصياء فى حفظ الدين و رعاية الدعوة هى الوقائع التى تصاحب تطورات الأحداث و تختزن جوهر التاريخ. و لو نظرنا إلى حملات العداة و الكراهية لآل البيت الأطهار و من يتولاها على امتداد العصور و الأدوار لعلنا أن القصد مصلح كاد يمحها الإسلام، و أغراضا سياسية يحاربها الدين. و لقد كانت قصة عبد الله بن سبأ واحدة من محاولات أعداء الحق و أهله و محاربي دعاة العدل بقصد الإساءة إلى مبادئ أهل البيت و تلوخيخ تاريخهم الناصع الوضأ.

و من المؤسف أن نرى اليوم من يستسلم لمثل هذه الأسطورة و يتخلى عن الأخذ بمقاييس العلم و أحكام العقل مستسلما للنقل رغم وضوح جوانب الوضع و تهافت هذه القصة الأكذوبة.

و للمثال نذكر ما كتبه بعض أولئك الرجال حول قضية ابن سبأ و استنتاجهم منها أمورا تركز بحثم عليها فمنهم:

أبو زهو:

الشيخ محمد أبو زهو- من علماء الأزهر الشريف و أستاذ كلية أصول الفقه فى الوقت الحاضر- قال تحت عنوان (التشيع ستار لأعداء الإسلام):

و يقينى أن التشيع كان ستارا احتجب وراءه كثير من أعداء الإسلام، من الفرس

ص: ٤٧٨

و اليهود، و الروم، و غيرهم ليكيّدوا لهذا الدين و يقلبوا نظام هذه الدولة الإسلامية ...

إلى أن يقول: أخذوا (أى أعداء الإسلام) يتحسسون أبواب الضعف، فلم يجدوا بابا أنجح لهم من الحيلة و الخداع، فآظهر جماعة منهم الإسلام، و انضموا إلى أهل التشيع مظهرين محبة أهل البيت، و سخطهم على من ظلم عليا رضى الله عنه، ثم أخذوا

يسلكون به مفاوز الفتن و المهالك، حتى أبعدها كثيرا منهم عن التدين الصحيح، بما بثوه فيه من العقائد الزائفة، التي يدور معظمها على هدم قواعد الدين، و التحلل من تعاليم الإسلام و أحكامه، و أصل هذه الفتنة على ما ذكره المؤرخون:

رجل يهودى يدعى عبد الله بن سبأ، غلا فى حب على حتى زعم أن الله تعالى حل فيه، و أخذ يؤلب الناس على عثمان ... الخ.

هذا ما يقره أخونا الشيخ المعاصر محمد أبو زهو و يرسله إرسال المسلمات، فيلقيه على طلابه ليؤدى رسالة الأجيال التي تحمل فى طياتها انتصار اليهود على المسلمين، و أن رجلا واحدا منهم استطاع بمكره و خداعه، أن يسوق أصحاب محمد صلى الله عليه و آله و سلم و يستدرجهم لأغراضه، و يفتنهم بدعوته فيستسلمون له بدون تدبر و تفكير، و يقومون بأمر لا باعث له إلا دعاية رجل يهودى فاستجابوا لدعوته، و خضعوا لإرادته و حاشاهم من ذلك، و هم أجل و أسمى، من أن ينزلوا إلى هذا الحضيض. و لكن الشيخ (سلمه الله) اقتنع بدون ما يوجب ذلك فنسأل الله لنا و له الهداية.

محمد أبو زهرة:

الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، يقول - «١» بعد ذكر الأسباب التي أدت إلى الفتن فى عهد عثمان -: و لقد كان من نتائج هذا تولية (عثمان) ولاية من أقاربه، أن حرك عوامل الاتهام بالمحاباة، و بعض هؤلاء لم يكونوا من ذوى السبق فى الإسلام و بعضهم كان النبى صلى الله عليه و آله و سلم قد أباح دمه إذ ارتد بعد إيمان «كعبد الله ابن سعد بن أبى سرح» و قد ولاه (عثمان) بعد عمرو بن العاص و قد أخذ هذا (أى ابن العاص) يؤلب الناس على «عثمان» بسبب ذلك حتى كان يقول:

«و الله إن كنت لألقى الراعى فأحرضه عليه» (أى على عثمان) و انتشرت بتولية عبد الله

---

(١) انظر المذاهب الإسلامية ٤٦: ٤٧.

ص: ٤٧٩

قائلة السوء عنه: إذ أخذ الناس يتحدثون عنه، و هو الرجل الذى آمن ثم كفر ثم كذب على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ...

إلى أن يقول: و من الأسباب و هو أعظمها وجود طوائف من الناقمين على الإسلام الذين يكيدون لأهله، و يعيشون فى ظله، و كان أولئك يلبسون لباس الإسلام، و قد دخلوا فى الإسلام ظاهرا، و اضمروا الكفر باطنا، فأخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين «عثمان» و يذكرون «على بن أبى طالب» رضى الله عنه بالخير و ينشرون روح النقمة فى البلاد، و يتخذون مما يفعله بعض الولاة ذريعة لدعايتهم، و كان الطاغوت الأكبر لهؤلاء: عبد الله بن سبأ و قد قال فيه ابن جرير الطبرى:

كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء أمه سوداء فأسلم زمان عثمان ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالهم فبدأ ببلاد الحجاز، ثم البصرة ثم الشام فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى مصر فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع و يكذب بأن محمدا يرجع، و قد قال الله تعالى إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد، ثم محمد أحق بالرجعة من عيسى ...

ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي، و لكل نبي وصى، و كان على وصى محمد صلى الله عليه و آله و سلم ثم قال: محمد خاتم النبيين و على خاتم الأوصياء.

ثم قال بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، و هذا وصى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، و أيدوه بالطعن على أمرائكم، و أظهروا الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، لتستميلوا الناس ... فبث دعواته و كان ممن استفسد في الأمصار و كاتبه و دعوا في السر إلى ما عليه رأيهم، و أظهروا الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و جعلوا يكتبون إلى الأمصار كتباً، يضعونها في عيوب ولائهم، و يكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك، و وسعوا الأرض إذاعة، و هم يريدون غير ما يظهرون و يسرون غير ما يبديون.

و هكذا نرى شيخ المؤرخين «الطبرى» بين كيف كانت مؤامرة هؤلاء لإفساد المسلمين و اتخذوا من الشكوى من بعض ولاية عثمان ذريعة للدعوة إلى الانتفاض و بث الأفكار المنحرفة، المفارقة إلى أن يقول:

ص: ٤٨٠

و فى ظل هذه الفتنة نبت المذهب الشيعى و إن كان الشيعة و معهم غيرهم يقول:

إن جذوره تمتد إلى وقت وفاة النبي صلى الله عليه و آله و سلم ... انظر المذاهب الإسلامية ص ٤٦-٤٧.

أحمد أمين:

و هذا الأستاذ أحمد أمين يصفه بأنه ممن أوعز إلى أبى ذر - صاحب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم - بتعاليمه فتأثر بها إذ يقول:

و نلمح وجه الشبه بين رأى أبى ذر الغفارى و بين رأى مزدك فى الناحية المالية فقط، فالطبرى يحدثنا: «أن أبا ذر قام بالشام و جعل يقول: يا معشر الأغنياء و اسوا الفقراء، بشر الذين يكتزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها فى سبيل الله بمكاوى من نار تكوى بها جباههم و ظهورهم. فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك، و أوجبوه على الأغنياء، و حتى شكوا الأغنياء ما يلقونه من الناس» ثم بعث به معاوية إلى عثمان بن عفان بالمدينة حتى لا يفسد أهل الشام. و لما سأله عثمان: ما لأهل الشام يشكون ذريكم؟ قال: لا ينبغى للأغنياء أن يقتنوا مالا.

يقول أحمد أمين - فنرى من هذا أن رأيه قريب جدا من رأى مزدك فى الأموال.

و لكن من أين أتاه هذا الرأى؟

و بعد أن يوجه الأستاذ أحمد أمين هذا السؤال و يفكر عن وجود هذه الفكرة عند الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى رحمه الله و هنا ينقدح له الجواب عن ذلك فىقول:

يحدثنا الطبرى أيضا عن جواب السؤال فىقول: «إن ابن السوداء لقى أبى ذر فأوعز إليه بذلك، و إن ابن السوداء هذا أتى أبى الدرداء و عبادة بن الصامت، فلم يسمعا لقوله، و أخذه عبادة إلى معاوية و قال له: هذا و الله الذى بعث عليك أبى ذر «١».

ثم يقول بعد ذلك: و نحن نعلم أن ابن السوداء هذا لقب لُقّب به عبد الله بن سبأ، و كان يهوديا من صنعاء، أظهر الإسلام فى عهد عثمان، و إنه حاول أن يفسد على المسلمين دينهم، و بث فى البلاد عقائد كثيرة ضارة قد نعرض لها فيما بعد، و كان قد طوف فى بلاد كثيرة - فى الحجاز، و البصرة، و الكوفة، و الشام، و مصر، فمن المحتمل القريب أن يكون قد تلقى هذه الفكرة من مزدكية العراق أو اليمن،

---

(١) الفجر ١١٠ ط ٢.

ص: ٤٨١

و اعتنقها أبو ذر حسن النية فى اعتقادها و صبغها بصبغة الزهد التى كانت تجنح إليها نفسه، فقد كان من اتقى الناس، و أوردعهم و أزهدهم فى الدنيا، و كان من الشخصيات المحبوبة، التى أثرت فى الصوفية «١».

الخطيب:

و نرى أنفسنا مضطربين لأن ننقل ما كتبه الخطيب المعروف (بمحب الدين) ليستبين القارئ ما بلغته الحالة من الاعتماد على الأكاذيب، و الأخذ بالأساطير، و جعل ذلك فى طريق الحجاج كما يتجلى التحدى لمقام الصحابة الكرام، و الطعن عليهم بدون مبرر و إنما هو جرأة على مخالفة الحق و الانصياع لداعية الهوى.

و هذا الرجل قد صب هذه الأسطورة بقالب رغباته، و أبرزها فى إطار هواه - و كم له من اختراع فى شتى المجالات - بدون أن يستند إلى دليل، أو يعتمد على مصدر.

يقول: - بعد ذكره لابن سبأ - إن هذا الشيطان هو عبد الله بن سبأ من يهود صنعاء، كان يسمى ابن السوداء، و كان يبيث دعوته بخبث و تدرج و دهاء، و استجاب له ناس من مختلف الطبقات ...

إلى أن يقول: و عنى بالتأثير على أبناء الزعماء من قادة القبائل، و أعيان المدن، الذين اشترك آباؤهم فى الجهاد و الفتح، فاستجاب له من بلهاء الصالحين، و أهل الغلو من المتنطعين جماعات- كان على رأسهم فى الفسطاط: الغافقى ابن حرب العلكى، و عبد الرحمن بن عديس البلوى التجيبى الشاعر، و كنانة بن بشر، و سودان بن حمران، و عبد الله بن زيد بن ورقاء، و عمرو بن الحمق الخزاعى، و عروة بن النباع الليثى و قتيبة السكونى ...

و كان على رأس من استغواهم ابن سبأ فى الكوفة: عمر بن الأصم، و زيد بن صوحان العبدى، و الأشتر مالك النخعى، و زياد بن النظر الحارثى و عبد الله بن الأصم.

---

(١) المصدر السابق - ١١١.

ص: ٤٨٢

و من البصرة: حرقوص بن زهير السعدى، و حكيم بن جبلة العبدى، و ذريح بن عباد العبدى، و بشر بن شريح، و الحطم ضبيعة القيسى، و ابن المحرش بن عبد.

أما المدينة فلم يندفع فى هذا الأمر من أهلها إلا ثلاث نفر: محمد بن أبى بكر، و محمد بن أبى حذيفة، و عمار بن ياسر.

و من دهاء ابن سبأ و مكروه: أنه كان يبيت فى جماعة الفسطاط الدعوة لعلى، و فى جماعة الكوفة الدعوة لطلحة، و فى جماعة البصرة الدعوة للزبير .. ثم يذكر تزوير الرسائل من قبل ابن سبأ.

ثم يوجه (الخطيب) لومه على أهل المدينة بل نقده للصحابة فيقول: و كان ينبغي أن يكون ذلك سببا ليقظتهم و يقظة على أيضا إلى أن بين المسلمين من يزور عليهم الفساد لخطئة مرسومة تنطوى على الشر الدائم و الشرر المستطير، و كان ذلك كافيا لإيقاظهم إلى أن هذه اليد الشريرة هى التى زورت الكتاب على عثمان، بدليل أن حامله كان يتراءى له معتمدا ثم يتظاهر بأنه يتكتم عنهم، ليثير ريبتهم فيه، فراح المسلمون إلى يومنا هذا ضحية سلامة قلوبهم فى ذلك الحين ... الخ «١».

و هكذا رسخت هذه الأسطورة فى أدمغة كثير من الكتاب المعاصرين و غيرهم، و لا نود الاستمرار بأقوال الآخريين منهم، و بما ذكرنا كفاية لإيضاح الموقف و خطره.

فابن سبأ- كما مر عليك من الأقوال و كما تقف عليه فى غير هذه الكتب- هو الذى حرك أبا ذر على معارضة معاوية فى تصرفه بالأموال، و أن تلك الفكرة لم تكن من روح الإسلام و تعاليمه، و إنما هى فكرة مزدكية و كأن الآيات التى استشهاد بها أبو ذر كانت من تعاليم ابن سبأ لا من تعاليم الإسلام.



كما أن هؤلاء الذين ذكرهم الخطيب من صحابة و تابعين، أصبحوا يتراأسون دعوة ابن سبأ و هم (البلهاء، أو أهل الغلو) - على حد تعبير الخطيب - كعمار بن ياسر الذى ستقف على ترجمته قريبا و عبد الله بن زيد، و عمرو بن الحمق الخزاعى، و حكيم بن جبلة العبدى و زيد بن صوحان و. و.

---

(١) حملة رسالة الإسلام ٢٣ - ٢٤.

ص: ٤٨٣

و أى جناية أعظم من هذه الجناية فى هذا التهجم العظيم على رجال الأمة و عظمائها.

و لا ندرى ما هو دليل هذا الحكم، و سند هذه الأقوال. نعم ليس له مصدر إلا الطبرى كما سيأتى.

و هذا الكاتب بالأخص - و هو الخطيب - لا يثق بأقوال الطبرى إلا بشروط ستقف عليها. و لكن قضية ابن سبأ قد وافقت هوى فى نفسه، فأصبح فيها - كحاطب ليل - خضوعا لهواه.

من أين و إلى أين ...

إن قضية ابن سبأ قد لاقت هوى فى قلوب كثير من الكتاب من مستشرقين و غيرهم فأحاطوها بعناية خاصة، و منحوها مزيدا من البيان فأسبغوا عليها ألفاظا براقة خلاصة دبجتها أقلامهم و صاروا يقررونها و يرددونها ترديد المؤمن بصحتها الواثق بوقوعها، و كأنها من الحقائق التى لا تقبل التشكيك، و لا ينالها النقاش من دون التفات إلى ما وراء الأكمة من الخطر.

و بمزيد الأسف انهم غفلوا أو تعافلوا عن مصدر هذه القضية من أين ابتدأت و إلى أين انتهت بأثرها العظيم و ما كان من ورائها من نتائج سيئة و عواقب و خيمة.

فابن سبأ يقولون عنه - كما تقدم - هو مثير الخلافات بين المسلمين و هو مؤسس مذهب يربو على مائة مليون، و هو البطل الذى استطاع أن يحقق آماله فى مصر - بعد أن فشل فى غيرها من البلدان الإسلامية - فجمع الجموع، و توجه إلى عاصمة المسلمين، و فيها الخليفة عثمان ليقلب نظام الحكم، و قد تم له ما أراد كما ذكره الشيخان أبو زهو و أبو زهرة و غيرهما.

و هو الذى سيطر على مشاعر أبى ذر الصحابى الجليل - الذى وصفه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالصدق - فأعلن على معاوية إنكاره فى احتكار الأموال.

و إن ابن سبأ لئن أبا ذر فكرة مزدك المجوسى الإباحى - نعوذ بالله من خطر الرأى -.

و إن ابن سبأ استطاع أن يجعل من كبار الصحابة أعضاء لدعوته، و دعاة لفكرته، إلى آخر ما أحيطت بهذه القضية من مبالغات، و هى تزدد على ممر الأيام و لا نعلم إلى

أين ينتهي ذلك ما دام ضوء البحث و التتبع لم يتوجه إليها و ما دامت الأقلام تكتب بدون مراعاة لحق العلم.

و يجب على كل مفكر أن يتساءل عن مصدر هذه القصة، و ما هو المنبع الذى استقى منه المؤرخون، و من بعدهم الكتاب من مستشرقين و غيرهم.

و هل تواتر النقل من طرق متعددة حتى يصبح الاعتماد عليها و تكون ذات قابلية لاعتبارها من الأمور التاريخية التى تعالج بعناء من حيث الدقة فى تعيينها. لما فيها من ملابس، و ما تضمنته من أمور لا يقبلها العقل حتى لو وردت بطرق متعددة موثوق بها.

ربما يظن أن لهذه القضية مصدرا موثوقا به نظرا لشهرتها و انتشارها، فى عدة كتب من كتب التاريخ و الأدب، و لكن كل ذلك لم يكن، و ليس لها أى مصدر يمكن الركون إليه كما سنبينه إن شاء الله.

و بغض النظر عن مصدر القصة، و البحث عن سندها، و معرفة رجالها فإن العقل يحكم بسقوطها عن الاعتبار، لما فيها من مخالفة للعقل و بعد عن الحق و عدم ارتباطها بالواقع.

و لهذا فإن اللائق بمقام الأديب الباحث، أو المؤرخ المنصف، أو الأستاذ المثقف، أن يقف موقف المتثبت كما يقتضيه الحق و يفرضه الواجب العلمى، إذ المسألة ذات أهمية كبرى، لأنها تضمنت الحط من مقام المسلمين و سلبتهم ميزة التفكير، و النظر فى الأمور عند ما أطاعوا رجلا لم يعرفوه، و ساروا وراء خداعه سير الأغنام.

و فيها طعن على كبار الصحابة، و توهين لرجال الإسلام، و وصفهم بالبلاهة - على حد تعبير بعضهم - و انصياعهم لأقوال و افد غريب، و داعية شرك و إلحاد، هذا من جهة.

و من جهة ثانية أن فكرته لم تلق نجاحا إلا فى مصر، فإنهم انخدعوا فيه بسرعة، و مالوا إليه بأقصر وقت، و هو داعية مجهول، و رائد غريب كيف يقوم فيهم بكل صراحة، و من دون حذر، يدعوهم و يؤلبهم على الانتفاضة ضد سلطان قائم، و يحثهم على العصيان، بدون سبب و لا سابقة!!

فأين أهل الرأى و ذوو الحزم و ذوو التفكير، أ كانوا كلهم (بلهاء) «١» لا يعقلون؟! إن هذا ليس من العقل و لا من المنطق أن تخضع مصر بهذه السرعة و هى الأمة المسلمة، و فيها أصحاب محمد صلى الله عليه و آله و سلم من ذوى العقول الراجحة، و الفكر الثاقب، و ذوى الخبرة و التجارب.

و لنترك الحديث للدكتور طه حسين حول أسطورة ابن سبأ و ما فيها من مخالفات للواقع (باختصار).

يقول الدكتور فى كتابه الفتنة الكبرى عثمان الفصل ١٤:

و هناك قصة أكبر الرواة المتأخرون من شأنها، و أسرفوا فيها حتى جعلها كثير من القدماء مصدرا لما كان من الاختلاف على عثمان، و لما أورت هذا الاختلاف من فرقة بين المسلمين لم تمح آثاره، و هى قصة عبد الله بن سبأ الذى يعرف بابن السوداء.

قال الرواة: كان عبد الله بن سبأ يهوديا من أهل صنعاء حبشى الأم فأسلم فى أيام عثمان، ثم جعل يتنقل فى الأمصار يكيد للخليفة و يغرى به، و يحرض عليه، و يذيع فى الناس آراء محدثة أفسدت عليهم رأيتهم فى الدين و السياسة جميعا ...

و إلى ابن السوداء يضيف كثير من الناس كل ما ظهر من الفساد و الاختلاف فى البلاد الإسلامية، أيام عثمان، و يذهب بعضهم إلى أنه أحكم كيده إحكاما، فنظم فى الأمصار جماعات خفية تستتر بالكيد؛ و تنداعى بينها إلى الفتنة، حتى إذا تهيأت لها الأمور و ثبت على الخليفة فكان ما كان من الخروج و الحصار و قتل الإمام.

و يخيل إلى أن الذين يكبرون من أمر ابن سبأ إلى هذا الحد يسرفون على أنفسهم و على التاريخ إسرافا شديدا، و أول ما نلاحظه أنا لا نجد لابن سبأ ذكرا فى المصادر المهمة التى قصت أمر الخلاف على عثمان، فلم يذكره ابن سعد حين قص ما كان من خلافة عثمان، و انتقاض الناس عليه، و لم يذكره البلاذرى فى أنساب الأشراف، و هو فيما أرى أهم المصادر لهذه القصة و أكثر تفصيلا. و ذكره الطبرى عن سيف بن عمر و عنه أخذ المؤرخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر.

---

(١) هكذا يعبر الخطيب المعروف (بمحب الدين).

ص: ٤٨٦

و لست أدري أكان لابن سبأ خطر أيام عثمان أم لم يكن؟ و لكن اقطع بأن خطره- إن كان له خطر- ليس ذا شأن، و ما كان المسلمون فى عصر عثمان ليعبث بعقولهم و آرائهم و سلطانهم طارئ من أهل الكتاب أسلم أيام عثمان ...

و من أغرب ما يروى من أمر عبد الله بن سبأ هذا أنه هو الذى لقن أبا ذر نقدا معاوية فيما يقولون من أن المال هو مال الله، و علمه أن الصواب أن يقول: إنه مال المسلمين. و من هذا التلقين إلى أن يقال إنه هو الذى لقن أبا ذر مذهبه كله فى نقد الأمراء و الأغنياء ...

فالذين يزعمون أن ابن سبأ قد اتصل بأبى ذر فألقى إليه بعض مقاله يظلمون أنفسهم، و يظلمون أبا ذر و يرقون بابن السوداء هذا إلى مكانة ما كان يطمع فى أن يرقى إليها.

و الرواة يقولون: إن أبا ذر قال ذات يوم لعثمان بعد رجوعه من الشام إلى المدينة: لا ينبغي لمن أدى زكاة ماله أن يكتفى بذلك حتى يعطى السائل، و يطعم الجائع، و ينفق فى سبيل الله، و كان كعب الأخبار حاضرا هذا الحديث. فقال: من أدى الفريضة فحسبه. فغضب أبو ذر و قال لكعب: يا بن اليهودية! ما أنت و هذا؟

أ تعلمنا ديننا؟! ثم وجأه بمحجته. فأبو ذر ينكر على كعب الأبحار أن يعلمه دينه، بل أن يدخل في أمور المسلمين حتى بإبداء الرأي، مع أن كعب الأبحار مسلماً أبعد عهداً بالإسلام من ابن سبأ و كان مجاوراً في المدينة ...

و أكبر الظن أن عبد الله بن سبأ هذا إن كان كل ما يروى عنه صحيحاً إنما قال ما قال و دعا إليه بعد أن كانت الفتنة، و عظم الخلاف، فهو قد استغل الفتنة و لم يثرها، و أكبر الظن كذلك أن خصوم الشيعة أيام الأمويين و العباسيين قد بالغوا في أمر عبد الله بن سبأ هذا ليشككوا في بعض ما نسب من الأحداث إلى عثمان و ولاته من ناحية و ليشنعوا على علي و شيعته من ناحية أخرى، فيردوا بعض أمور الشيعة إلى يهودى أسلم كيدا للمسلمين .. إلى أن يقول:

هذه كلها أمور لا تستقيم للعقل و لا تثبت للنقد، و لا ينبغي أن تقام عليها أمور التاريخ ..

ثم يأخذ الدكتور في بيان أسباب الثورة على عثمان. تركنا التعرض لها.

ص: ٤٨٧

المدينة المنورة:

ثم نعود لعاصمة المسلمين المدينة المنورة و فيها المهاجرون و الأنصار الذين خاضوا غمار الحرب في سبيل إعلاء كلمة الإسلام، و في طليعتهم الإمام علي بن أبي طالب.

كيف يصح أن يقال بأنهم استسلموا و لم يقفوا موقف الحزم أمام جيش قاده ابن سبأ، و قطع به تلك المسافة البعيدة من مصر إلى المدينة، فيحتلها، و يقلب نظام الحكم، و يقتل الخليفة، و لم يقف المسلمون موقف الدفاع، لإنقاذ الموقف و دفع هذه الكارثة.

و لكن الواقع هو غير هذا؛ فإن الثورة لم تكن من مصر فقط، و لم يكن القائد لها ابن سبأ إذ لا وجود له و إنما كانت من المدينة للاستيلاء العام الذي انتشر في بلاد الإسلام من سوء تصرف الأمويين، و أعمال مروان خاصة، مما دعا إلى تداول الرأي بين الصحابة لإصلاح الوضع الراهن كما ذكر ذلك أكثر المؤرخين.

و لنترك الحديث للأستاذ أحمد أمين في آخر مؤلف ظهر له و هو (يوم الإسلام) يقول أحمد أمين: و قد سار عثمان في السنين الست الأولى سيرة عادلة رحيمة، و لكنه في الست الأخيرة كانت قد كبرت سنه، و خضع لأقاربه من الأمويين، فترك تصرف الأمور لرئيسهم مروان بن الحكم الأموي ... فاغضب ذلك كثيراً من الصحابة، و خصوصاً علياً و الزبير و طلحة و غيرهم، فأرادوا أول الأمر أن يحرروا الخلافة من هذه السلطة، فنصحوا عثمان بالاعتزال فأبى، و لم تمض إلا فترة قصيرة حتى كان عثمان في المدينة، و ليس معه إلا نفر قليل من الأصدقاء، و كان من أكبر الشخصيات في محاربتة و تأليب الناس عليه - عائشة بنت أبي بكر، و استطاع خصومه جميعاً أن يثيروا الأمصار عليه، و اجتمع أهل المدينة حول بيته، و رفضوا أن يتزحزحوا عنه، و ثار المصريون أيضاً لما علموا أن كتاباً كتب باسم عثمان إلى عامله عبد الله بن أبي سرح يأمره فيه بالفتك بالزعماء عند عودتهم .. «١».

و يقول: و كان من أهم ما نغم الناس على عثمان أن طلب منه عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي صلة فأعطاه أربعمئة ألف درهم، و أعاد الحكم بن أبي العاص

(١) انظر يوم الإسلام لأحمد أمين - ٥٧.

ص: ٤٨٨

بعد أن نفاه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و أعطاه مائة ألف درهم، و تصدق رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم بموضع سوق المدينة على المسلمين فاقطعه عثمان الحارث بن الحكم، و اقطع مروان فدك، و قد كانت فاطمة طلبتها بعد وفاة أبيها، تارة بالميراث، و تارة بالنحلة، فدفعت عنها و حمى المرعى حول المدينة كلها، من مواشى المسلمين كلهم إلا عن بنى أمية، و أعطى عبد الله بن أبي سرح جميع ما أفاء الله عليه من فتح إفريقييا بالغرب، و هى من طرابلس إلى طنجة من غير أن يشركه أحد من المسلمين.

و أعطى أبا سفيان مائتى ألف من بيت المال فى اليوم الذى أمر فيه لمروان بن الحكم بمائة ألف و قد كان زوج ابنته أم أبان، فجاء زيد بن أرقم صاحب المال بالمفاتيح فوضعها بين يدي عثمان و بكى.

فقال عثمان: أت بكى إن وصلت رحمتى؟ قال: لا و لكن أبكى لأنى أظنك أخذت هذا المال عوضا عما كنت أنفقتة فى سبيل الله فى حياة رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و الله لو أعطيت مروان مائة درهم لكان كثيرا. فقال (عثمان): لى المفاتيح فإننا سنجد غيرك.

و أتاه أبو موسى الأشعري بأموال كثيرة من العراق فقسمها كلها فى بنى أمية.

و زوج الحارث بن الحكم فأعطاه مائة ألف من بيت المال، و نفى أبا ذر رحمه الله إلى الربذة لمناهضته لمعاوية فى الشام فى كنز الذهب و الفضة.

و ضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر أضلاعه، و عدل عن طريق عمر فى إقامة الحدود، ورد المظالم، و كف الأيدى العابثة، و الانتصاب لسياسة الرعية ..

الخ «١».

و كيف كان فإن الثورة ابتدأت من المدينة، و قام جل الصحابة فى المعارضة لإصلاح الوضع مما ارتكبه الأمويون عند ما استغلوا تلك الفرصة. و قد كاتب الصحابة أهل الأمصار: إن أردتم الجهاد فهللوا فإن دين محمد قد أفسده خليفتمكم «٢»

---

(١) يوم الإسلام لأحمد أمين ص ٥٨: ٥٩.

(٢) انظر البلاذرى ٥- ٦٠ و ابن الأثير و الطبرى و غيرهم.

ص: ٤٨٩

المصدر:

نرى أنفسنا ملزمين بأن نستعرض مصدر هذه القصة، و نقف على المنبع الذى استقى منه الكتاب معلوماتهم عنها، لأننا قد وجدنا بعض الكتاب ممن يميل إلى التشكيك فى صحتها و لكنهم لا يستطيعون أن يقولوا ذلك بصراحة لأنهم يظنون أنها متعددة الروايات متواترة عن الثقات، من المؤرخين، الأمر الذى يدعو إلى عدم طرحها و لكنه ينفى المبالغات التى فيها.

و يذهب بعضهم إلى الجزم بصحتها لأنها وردت عن راو خرج حديثه الترمذى و من هذا و ذاك اختلط الأمر على كثير منهم.

يقول الدكتور ضياء الدين الرئيس: و قد أخذ بعض المؤلفين يميل إلى الشك فى شخصية هذا الرجل (و هو عبد الله بن سبأ) و لكن تعدد الروايات عنه، و تواتر أنباء الثقات من المؤرخين تؤيد القول بوجوده، و إن كان محل المبالغة أنه ينسبون إليه كل ما حدث فى عهد عثمان و يحملونه تبعته ... الخ «١».

فالدكتور الرئيس هو واحد من أولئك الذين اشتبه عليهم الأمر فظن تعدد طرق الروايات لقضية ابن سبأ إذ وجدها مذكورة فى عدة كتب و لكنه لا يرى صحة ما أحاط بهذه الشخصية من حكايات، فهو يذهب إلى وجود شخصيته مجردة من المبالغات، و كل اعتماده فى هذا القول هو أن الروايات متعددة، و الأنباء عن ابن سبأ متواترة، قد نقلها الثقات من المؤرخين.

و نحن هنا نستشعر إدراكه للحقيقة و ميله إلى الشك بوجود شخصية فى التأريخ اسمها عبد الله بن سبأ، غير أنه لا يقوى على الافلات من تأثير الأساليب القديمة و قواعدها و التى أخذت من طبيعة العمل بالرواية و اتصالها بالحديث الشريف، فكان ما يرويه (الثقات) قطعياً و إن كان الأمر يتعلق بحوادث أو أفكار أو أشخاص لكل الناس الحق فى النظر إليها نظرة واقعية، و نرى أن واجبنا العلمى يقضى بتوجيه أشعة البحث العلمى لئلا نرى على ضوءه ما كمن فى ظلمات الجهالة من حقائق يلزم إبرازها، و إزالة كل ما يعترىها من خفاء.

---

(١) النظريات السياسية الإسلامية - ٤١.

ص: ٤٩٠

و لا شك أن مسألة كهذه يجب على كل باحث حر أن يعطيها مزيداً من الوقت، لأنها ذات نتائج و خيمة أدت بالمجتمع إلى أضرار و وقوع فوادم يذوب لها قلب كل مسلم، فلتنظر على ضوء البحث ما هو مصدرها؟

إنه المصدر الأول لهذه القضية التي لم يسبقه أحد إلى ذكرها هو:

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ صاحب التفسير الكبير و مؤلف تاريخ الأمم و الملوك المعروف بتاريخ الطبري. و هو المصدر الوحيد لهذه القصة و جميع ما يتعلق بأخبار عبد الله بن سبأ.

و أخذ عن ابن جرير كل من ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ و ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ و ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ و غيرهم.

و كل ما أورده ابن جرير حول أخبار ابن سبأ و حوادث عهد عثمان و أخبار الردة إنما كان مصدره سيف بن عمر المتوفى في عهد الرشيد أو بعده.

و ليس لنا أن نتكلم حول ابن جرير و نقله لأمثال هذه الأسطورة، فإنه نقل أقوالاً و ذكر ما بلغه و سمى قائلها، و ترك للباحث الحكم لها أو عليها و قد خرج الطبري عن عهدة المؤاخذات بما ذكره في مقدمة كتابه بقوله:

(فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة، و لا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يوت في ذلك من قبلنا، و إنما من قبل بعض ناقله إلينا، و انا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا) «١».

و بهذا فهو لم يقرر صحة كل ما نقل إليه - و قد ترك باب النقاش مفتوحاً للباحث - كما أنه يأتي في كتابه بالأخبار المتعارضة التي يستحيل أن تصح معا و لا يتعرض لها بالموازنة و الترجيح إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

و الطبري، لا شك مؤرخ جليل و فقيه عالم، نذر نفسه للعلم و المعرفة و من وجوه علمه أن يجعل في المقدمة تنبيهاً على طريقة كتابته لتاريخ الأمم و الملوك و بيان أنه أخذ أخبار الماضين كما نقلت إليه و بذلك فهو ينأى بنفسه عن مؤاخذات عدم

---

(١) تاريخ الطبري ١: ٥.

ص: ٤٩١

الصحة و الاختلاق و الوضع، و لم يجعل نفسه وراء نقوله و الأخبار التي أثبتتها، و لم يطالبنا بتصديق كل ما ورد في كتابه و الاعتراف منا بصحة ما ضمّه تاريخه.

أخبار الطبري:

و نرى من الأنفع هنا أن ننقل للقارئ الكريم ما كتبه الخطيب (المعروف بمحب الدين) حول تاريخ الطبرى. يقول الخطيب:

إنما ينتفع بأخبار الطبرى من يرجع إلى تراجم رواته فى كتب الجرح و التعديل، فتراجم شيوخه مباشرة و شيوخهم توجد فى مثل تذكرة الحفاظ للذهبي، و تراجم الرواة الذين كانوا إلى أواخر المائة الثانية توجد فى خلاصة تهذيب الكمال للصفى الخزرجى، و تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، و الذين تناولهم الجرح من الضعفاء يترجم لهم الحافظ الذهبي فى ميزان الاعتدال، و فى طبقات ابن سعد، و تاريخ بغداد للخطيب، و تاريخ دمشق لابن عساكر، و تاريخ الإسلام للذهبي، و البداية و النهاية لابن كثير، و ان كتب مصطلح الحديث تبين الصفات اللازمة للراوى و متى يجوز الأخذ برواية المخالف و لا نعرف أمة عنى مؤرخوها بتمحيص الأخبار و بيان درجاتها، و شروط الانتفاع بها كما عنى بذلك علماء المسلمين، و إن العلم بذلك من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإسلامى.

أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم، و لا يتعرفون إلى رواتها و يكتفون بأن يشيروا فى ذيل الخبر إلى الطبرى رواه فى صفحة كذا من جزئه الفلانى، و يظنون أن مهمتهم قد انتهت بذلك فهؤلاء من أبعد الناس عن الانتفاع بما حفلت به كتب التاريخ الإسلامى من ألوف الأخبار.

و لو أنهم تمكنوا من علم مصطلح الحديث و أنسوا بكتب الجرح و التعديل و اهتموا برواة كل خبر كاهتمامهم بذلك الخبر، لاستطاعوا أن يعيشوا فى جو التاريخ الإسلامى، و لتمكنوا من التمييز بين غث الأخبار و سمينها و لعرفوا للأخبار أقدارها، بوقوفهم على أقدار أصحابها «١».

---

(١) مجلة الأزهر المجلد ٢٤ ص ٢١٠ سنة ١٣٧٢.

ص: ٤٩٢

هذا ما يقرره الكاتب الخطيب. و قبل أن ندخل فى موضوع البحث عن سند الروايات فى قضية ابن سبأ نود أن نسائل هذا الكاتب:

هل التزم هو بما قرره هنا فىبحث عن رجال السند لما ينقله عن الطبرى و غيره؟! و هل تمكن من علم مصطلح الحديث؟ و أنس بكتب الجرح و التعديل فوقف عن قبول رواية من جرحوه؟ و تقبل رواية من عدلوه؟

فإن أجاب بنعم فالواقع يكذبه، لأنه أورد فى كتاباته أشياء لا تستند إلى مصدر موثوق به، فقرر قبولها طاعة لهواه.

و أجلى مثال لذلك هو ما ذكرناه هنا عن قضية ابن سبأ التى انفرد بها الطبرى و لم يكن فى سند الرواية من يتصف بصفة القبول فكيف اعتمد عليها؟! و لا أدرى أن ما ذكره هنا لما ذا لا يطبقه على نفسه بل يريد ذلك للغير و ما هو إلا من (الأميرين بالمعروف التاريخين له الناهيين عن المنكر الفاعلين له).



و إلى القراء بيان سند الرواية ليتضح لهم أن ما كتبه الخطيب لا يعدو حبرا على ورق.

السند:

رأينا فيما سبق كيف أخذت أسطورة ابن سبأ مأخذها في التاريخ الإسلامي و شقت طريقها إلى الهدف الذي وضعت من أجله، و هو الطعن في عقائد المسلمين، و إبرازهم في إطار الجهالة و الانخداع، ممن يتظاهر لهم بأمور ينسبها إلى الدين، و قد عبر كثير من الكتّاب عن أولئك الرجال العظام الذين يدعى بعض الكتّاب أنهم استجابوا لابن سبأ: بأنهم تقبلوا ذلك عن حسن نية. و بعضهم يصفهم بالבלاهة، و بعضهم بالغلو إلى آخر ما عندهم من سوء التعبير.

و قد رأينا أيضا أن ابن سبأ أصبح ذا قوة و سلطان ينشر عقائده، و ييث مفاصله في المجتمع الإسلامي، بدون خوف من سلطان، أو حذر من مؤاخذة الرأي العام، حتى استطاع أن ينحرف بأكثر المسلمين عن جادة الحق بدون أن تمسه عقوبة، أو يناله ضرر من ولاة الأمصار الذين عرفوا منه السعي بما يضر بالدولة، في دعوة الناس إلى ثورة ضد الخليفة عثمان.

ص: ٤٩٣

و قد ذكروا أن والى البصرة اكتفى بإخراجه من البلد، و أن معاوية عند ما علم بأمره لم يعمل معه أى شىء، و ابن أبى سرح فى مصر لم يؤاخذ به شىء، و هو يرى تحشد جموعه، و تأهبهم لغزو المدينة، لحدوث انقلاب إلى آخر ما ذكروه من تهويل أمره و رفع شأنه.

يقول الدكتور طه حسين - بعد ذكره لقضية ابن سبأ و استبعاده صحتها:-

فلنقف من هذا كله موقف التحفظ، و التخرج و الاحتياط، و لنكبر المسلمين فى صدر الإسلام عن أن يعبت بدينهم، و سياستهم، و عقولهم رجل أقبلى من صنعاء، و كان أبوه يهوديا، و كانت أمه سوداء و كان هو يهوديا ثم أسلم لا رغباً و لا رهبا، و لكن مكرا و كيدا و خداعا، ثم أتبع له من النجاح ما كان ينبغى، فحرض المسلمين على خليفته حتى قتلوه و فرقهم بعد ذلك أو قبل ذلك شيعا و أحزابا.

هذه كلها أمور لا تستقيم للعقل، و لا تثبت للنقد، و لا ينبغى أن تقام عليها أمور التاريخ ... «١»

نعم إن هذه الأمور التى أحاطت بهذه القصة و ما تضمنته من أشياء لا يمكن تصديقها - و هى كافية فى طرحها، و عدم الاعتماد عليها، و لا حاجة بعد هذا إلى البحث عن السند و معرفة حالة الرواة، لأن ذلك - كما هو الواقع - شىء زائد لا يحتاج إليه.

و لكن نظرا لما لهذه القصة من أهمية، و أن بعضهم يظن أن روايتها تقاددت فقد دعت الحاجة إلى معرفة حالة رجال السند، و الاستماع لأقوال علماء الرجال ليتضح الأمر، و تظهر الحقيقة، و يكون الحكم للعقل لا للعاطفة، و للعلم لا للجهل، و للحق لا للباطل.

وإن مستند هذه القصة هو واحد لا غير و هو سيف بن عمر و قد انفرد الطبري بذلك و عنه أخذ بقية المؤرخين كما سبق. و الآن نضع رجال السند أمام القراء و لهم الحكم.

---

(١) الفتنة الكبرى - ١٣٤.

ص: ٤٩٤

رجال السند:

الطبري - في حوادث سنة ٣٠ - يقول: و في هذه السنة كان ما ذكر من أمر أبي ذر، و إشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، و قد ذكر في سبب إشخاصه إياه منها (من الشام) إليها (إلى المدينة) أمور كثيرة كرهت ذكر أكثرها، فأما العاذرون معاوية في ذلك فإنهم ذكروا في ذلك قصة كتب بها إلى السري يذكر أن شعيبا حدثه عن سيف، عن عطية عن يزيد الفقعي قال: لما ورد ابن السوداء الشام لقي أبا ذر فقال: يا أبا ذر أ لا تعجب إلى معاوية يقول: المال مال الله ... الخ «١» كما ذكره أحمد أمين في استدلاله على أن ابن السوداء لقن أبا ذر مبادئ مزدك المجوسي إذ يقول أحمد أمين:

و نلمح وجه الشبه بين رأى أبي ذر و بين رأى مزدك في الناحية المالية فقط فالطبري يحدثنا:

أن أبا ذر قام بالشام و جعل يقول: (يا معشر الأغنياء و اسوا الفقراء. بشر الذين يكتزون الذهب و الفضة) ... الخ كما تقدم.

ثم يقول أحمد: و لكن من أين أتاه هذا الرأي؟ (أى أبا ذر) يحدثنا الطبري أن ابن السوداء لقي أبا ذر فأوعز إليه بذلك ... «٢».

و هو ما أشرنا إليه الآن، فحديث الطبري كان عن مكاتبة من السري أن شعيبا حدثه عن سيف عن عطية عن يزيد الفقعي.

فهؤلاء هم رجال سند هذه القصة و مستند حكم أحمد أمين على أبي ذر بأنه يرى رأى مزدك، و أنه أخذه عن ابن السوداء!

فمن هم هؤلاء الرجال؟ و ما هي منزلتهم؟ و ما محلهم من الصدق؟! ستأتي الإجابة عن ذلك قريبا إن شاء الله.

و لا يفوتنا هنا أن نلفت نظر القارئ إلى أن الطبري يجعل هذه القصة من قبل العاذرين لمعاوية، و هم المتعصبون له و ناهيك ما للتعصب من أثر في الافتعال.

---

(١) الطبري ٥: ٦٦ ط ١.

(٢) انظر فجر الإسلام - ١١٠.

أما ما يتعلق بقضية ابن السوداء و تجواله فى الأمصار الإسلامية و فشل محاولاته، و أخيراً يحط رحله فى مصر و أنه أظهر قوله فيها فى الرجعة و الوصاية و أنه بث دعائه - كما يروى الطبرى - و كاتب من كان استفسد فى الأمصار و كاتبوه و دعوا فى السر إلى ما عليه أمرهم إلى آخر ما رواه الطبرى «١» و ذكره الشيخ أبو زهرة و غيره من الكتّاب.

و إذا رجعنا لمصدر القصة فحديث الطبرى هكذا يقول: فيما كتبه إلى السرى:

عن شعيب، عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسى قال كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمه سوداء فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل فى بلدان المسلمين يحاول ضلالهم فبدأ بالحجاز، ثم البصرة ثم الكوفة. إلى آخر ما ذكر فى ج ٥ ص ٩٨ - ٩٩ ط ١.

فالحديث يدور حول الطبرى، و السرى، و شعيب و سيف و عطية و يزيد الفقعسى. هؤلاء هم رجال سند الرواية و هؤلاء مستند من ذكروا ابن سبأ فى كتبهم و عظموا أمره فى كتاباتهم و خلقوا منه شخصية قوية ذات أثر فى تاريخ المسلمين بل غير مجرى التاريخ.

و أصبحت الرواية متواترة و مشهورة و قد لعبت طريقة الاتباع دورها فى تجميد العقل و ترك التحقيق على ما فيها من مخالفة لقواعد التطور و قوانين الحياة التى تقضى باستخدام مقاييس العقل فيما يروى و يصدر عن الناس فأى مقنع فى أن تكون أقوى دعامة لعدم الرد على صحة قضية ابن سبأ تواترها أو صدورها من ثقات كالتبرى و هو رواية و لم يفصح عن تقرير كل ما حواه تاريخه؟ و لم يقل بصحة ما ضمه.

كما أن أى رواية فى قيمتها تتأثر بسندها. و قد انحصرت قصة ابن سبأ فى دائرة الطبرى و بدأ عرضها على لسان سيف و لم يشارك الطبرى أحد من المؤرخين الثقات الآخرين كما أن الفجوة الزمنية تبقى قائمة لا تغلقها أو تملأها ذبول من الأكاذيب.

فأين كان ذكر ابن سبأ قبل رواية سيف؟

و ننزل لمقتضيات الأمانة و مستلزمات التحقيق و نسلط أشعة التحقيق على رجال قصة ابن سبأ.

---

(١) الطبرى ٥ - ٩٨ ط ١.

و الواجب يقضى علينا عدم التصديق بأمنال هذه المفتريات و لكن لزيادة الإيضاح و التنازل للحصول على ما هو الواقع نجعل هؤلاء الرجال تحت أشعة التحقيق العلمى.

التحقيق:

الطبرى: أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ صاحب التأريخ الكبير المعروف بتاريخ الطبرى، و لا يتعلق لنا غرض بالبحث عن شخصيته فهو شخصية معلومة و من رؤساء المذاهب البائدة، و قد تبرأ من عهدة النقل بقوله الآنف الذكر: فما يكن فى كتابى هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنع سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها فى الصحة، و لا معنى فى الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت فى ذلك من قبلنا، و إنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، و إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا «١».

و على هذا أصبحت المسئولية على عاتق الرواة الذين روى عنهم، و هنا نجرى التحقيق العلمى عن رجال سند هذه القصة الذين روى عنهم الطبرى و هم:

السرى، و شعيب، و سيف بن عمر، و عطية، و يزيد الفقعسى. فمن هم هؤلاء و ما مقدار تحملهم للرواية؟ و ما ذا يقول عنهم علماء الرجال؟

١- السرى:

هذا هو أول سلسلة الرواية، و الطبرى عند ما يروى عنه يقول: كتب إلى السرى، أو فيما كتب إلى به السرى. من دون أن ينسبه إلى أبيه أو عشيرته.

و لكنه روى عنه مرة مشافهة فقال: حدثنى السرى بن يحيى «٢».

فظهر أن الذى يحدث عنه الطبرى هو السرى بن يحيى، و هو مع ذلك مجهول لا يعرف و يتردد هذا الاسم بين جماعة هم:

السرى بن يحيى بن اياس و هذا لم يعاصر الطبرى، لأن وفاة السرى بن يحيى

---

(١) الطبرى ١- ٥.

(٢) تاريخ الطبرى ٣: ٢١٣.

ص: ٤٩٧

سنة ١٦٧ أى قبل ولادة الطبرى بسبع و خمسين سنة إذ ولادة الطبرى سنة ٢٢٤ و وفاته سنة ٣١٠ فهذا لا يمكن أن يكون هو.

السرى بن يحيى بن السرى بن أخى هناد بن السرى ذكره ابن أبى حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ و هذا كان فى عصر الطبرى لأنه عاصر ابن أبى حاتم و لكن لم تذكر له رواية، أو يشير أحد إلى من روى عنه و لم يصفه أحد بأنه محدث أو حدث عن أحد أو حدثوا عنه و بهذا فهو مجهول.

و على أى حال لا يوجد بهذه النسبة من عرف بالحديث أو اشتهر بالرواية.

و بعضهم يرى أن السرى الذى يروى عنه الطبرى هو السرى بن إسماعيل الهمدانى الكوفى ابن عم الشعبى و كاتبه، و هذا أيضا لا يصح لأن وفاة الشعبى سنة ١٠٣ و ولادة الطبرى ٢٢٤ و لا يمكن أن يمتد عمر السرى هذا إلى زمن الطبرى فيحدثه، و مع هذا فقد اتصف بصفات توجب رد ما يرويه فهو ضعيف و متروك الحديث كما يقول ابن المبارك و أبو داود و النسائى و هو ليس بثقة و أحاديثه التى يرويها لا يتابعه عليها أحد كما يقول ابن عدى. و قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، و يرفع المراسيل إلى آخر ما وصفوه به «١».

و يرى بعضهم أن السرى الذى يروى عنه الطبرى هو: السرى بن عاصم ابن سهل أبو عاصم الهمدانى مؤدب المعتز بالله، و قد ينسب إلى جده، و هذا معاصر للطبرى لأن وفاته سنة ٢٥٨ فى بغداد و كان عمر الطبرى عند وفاة السرى هذا ثلاثين سنة فيمكن أن يكون هو.

و مع هذا فقد كذبه ابن خراش و وهاب بن عدى، و قال: يسرق الحديث و قال النقاش: إنه وضاع، و ذكر الذهبى حديثين من وضعه «٢».

و كيف كان فإن الجهالة تحيط بهذا الراوى الذى يروى عنه الطبرى، و لو فرضنا أنه معروف و أنه ثقة، و لكن يلزمنا أن نحقق عن شيخه الذى يروى عنه و هو شعيب.

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ٣: ٤٥٩ - ٤٦٠، و ميزان الاعتدال ١: ٢٧٠.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٢٧٠ و لسان الميزان ٣: ١٢.

ص: ٤٩٨

٢- من هو شعيب؟

شعيب بن إبراهيم و هو مجهول، قال الذهبى: شعيب بن إبراهيم رواية كتب سيف عنه: فيه جهالة؛ و ذكره ابن عدى و قال ليس بالمعروف و هذا لا يحتاج إلى إطالة بحث، لأن الجهالة قد أرخت عليه سدولها و لا يعرف إلا أنه راوية سيف بن عمر.

٣- من هو سيف؟

سيف بن عمر الضبي الأسدي و يقال التميمي البرجمي و يقال السعدي الكوفي المتوفى بعد سنة ١٧٠ و هو راوية أحاديث السقيفة و الردة، و حوادث عهد عثمان، و هو نقطة انطلاق أسطورة ابن سبأ، و عليه تدور أخبار السبئية، و نشأتهم و أثرهم في المجتمع الإسلامي، و ما أحدثوه من بدع، و ما أوجدوه من خلاف.

إنه هو المبدع لهذه الأساطير، و الموجد لتلك الحوادث، و المنفرد بتصوير شخصية ابن سبأ، و الباني لكيانه.

و قد وصفوه بأنه وضاع كذاب، زنديق يروى الموضوعات عن الاثبات، و لننظر أولاً إلى من يروى عنهم سيف أو بعبارة أوضح من يضع عنهم الروايات، ثم نعود إلى الحديث عن سيف.

٤- من هو عطية؟

لا يدري من هو عطية الذي يروى عنه سيف فهل هو عطية العوفى المتوفى سنة ١١٠ أم عطية بن قيس الكلابي المتوفى سنة ١٢١ أم غيرهما؟ فإن كان المراد به العوفى فذلك شيء بعيد جداً لأن عطية العوفى كان من التابعين و توفى سنة ١١٠ فسيف بن عمر لم يدركه لأنه متأخر عنه بل كان في بطون الأرحام و ليس من الصعب على سيف أن يدعى الرواية عنه و هو لم يدركه. أما عطية بن قيس الكلابي فهو شامي و لم يتصل به سيف، و نحن لا ندري من هو و لئن حصلت لنا دراية فما ذا تنفع و سيف ثبت أنه وضاع.

و من جهة ثانية ان يزيد الفقعسي و هو نهاية السلسلة و بداية الأسطورة لم يعرف من هو، و لا يوجد في الرجال من يسمى بهذا الاسم و يلقب بالفقعسي، و هنا تنقطع السلسلة، و لا يبعد أنه شخصية و همية كشخصية عبد الله بن سبأ فسيف بن عمر قادر على أن يخلق ألف شخصية و شخصية، و يخترع آلاف الأساطير. فهو وضاع بارع و يوجد من لا شيء أشياء كثيرة و إليك بعض ما وصف به:

ص: ٤٩٩

سيف بن عمر في الميزان:

و بعد أن كشف التحقيق عن رواة هذه القصة، أى قصة ابن سبأ نود أن نضع بطل هذه الأسطورة سيف بن عمر في الميزان، لنعرف قيمة روايته مما بينه علماء الرجال من حاله.

قال ابن حجر: سيف بن عمر التميمي البرجمي و يقال السعدي، و يقال الضبعي، و يقال الأسدي الكوفي صاحب كتاب الردة و الفتوح روى عن عبد الله بن عمر العمري و أبي الزبير ...

قال ابن معين: ضعيف الحديث و قال مرة فليس خير منه (أى لا يأتي منه خير) و قال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي و قال أبو داود ليس بشيء.

و قال النسائي و الدار قطنى: ضعيف، و قال ابن عدى: بعض أحاديثه مشهورة، و عامتها منكرة لم يتابع عليها، و قال ابن حبان يروى الموضوعات عن الاثبات. و قال (ابن حبان أيضا) و قالوا عنه إنه كان يضع الحديث، و اتهم بالزندقة، و قال البرقانى عن الدار قطنى: متروك. و قال الحاكم: اتهم بالزندقة «١».

و قال الذهبى: سيف بن عرم الضبى الأسدى التميمى البرجمى و يقال السعدى الكوفى مصنف الفتوح و الردة.

ثم يذكر أقوال علماء الرجال كما ذكر ابن حجر و نقل عن جعفر بن أبان أنه سمع ابن نمير يقول: كان سيف يضع الحديث، و قد اتهم بالزندقة «٢».

و قال ابن أبى حاتم: سيف بن عمر الضبى: عن يحيى بن معين أنه قال:

سيف بن عمر الضبى الذى يحدث عنه المحاربى ضعيف الحديث. و قال سئل أبى عن سيف بن عمر الضبى فقال متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدى «٣».

و فى ترجمة القعقاع عند ابن أبى حاتم أورد له حديثا رواه سيف بن عمر، عن عمر بن تمام، عن أبيه عن القعقاع، و قال ابن أبى حاتم: و سيف متروك الحديث

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٢٩١.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٤٣٨.

(٣) الجرح و التعديل لابن أبى حاتم ٢ قسم ١ ص ٢٧٨.

ص: ٥٠٠

فبطل الحديث. و إنما كتبنا ذلك للمعرفة «١» و الحديث هو ما رواه سيف عن القعقاع بن عمر قال: شهدت وفاة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فلما صليت الظهر جاء رجل حتى قام فى المسجد فأخبر بعضهم أن الأنصار قد أجمعوا أن يولوا سعدا- يعنى ابن عبادة- و يتركوا عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فاستوحش المهاجرون «٢».

قال ابن السكن: سيف بن عمر ضعيف. و ذكر ابن حجر قول ابن أبى حاتم سيف بن عمر متروك الحديث، و كذلك ذكره ابن عبد البر فى الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦٣ بهامش الإصابة.

و قال السيوطى: سيف و ضاع. و ذكر حديثا من طريق السرى بن يحيى عن شعيب بن إبراهيم عن سيف فقال السيوطى: موضوع فيه ضعفاء أشدهم سيف.

و لعلنا فيما أوردناه من أقوال علماء الرجال هو كاف لمعرفة سلسلة هذه الأسطورة، و بالأخص بطلها الأول سيف بن عمر، فقد استبان وزنه، و عرفت حالته، و لم يرد عن أحد منهم فيه كلمة ثناء كما وقفت عليه.

و ربما يقال إن سيف بن عمر خرج له الترمذى و روى له فى صحيحه فيظن أن له أحاديث فى الأحكام و غيرها، أو أن الترمذى صحح حديثه و بهذا يتثبت من يريد أن يخلق لسيف بن عمر شخصية يوثق بها.

و لكن الترمذى لم يرو له إلا حديثا واحدا و قال - بعد أن ذكره -: و هذا منكر.

و الحديث الذى رواه الترمذى هو عن أبى بكر بن نافع عن سيف بن عمر السعدى، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا رأيتم الذين يسبون أصحابى فالعنوه.

قال الترمذى: و هذا الحديث منكر. و بهذا فهو ساقط عن الاعتبار.

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ١٣٦ قسم ٢.

(٢) انظر الإصابة لابن حجر ٣: ٢٣٩ ط ١.

ص: ٥٠١

و لسنا بحاجة إلى أكثر من هذا البيان لمعرفة حالة سيف بن عمر و مقدار تحمله للرواية؛ فهو كما رأيت: و ضاع كذاب، زنديق متروك الحديث، أحاديثه منكروة و . و .

الخ.

و نحن إذ نتكلف البحث عن سند هذه الأسطورة و غيرها من أحاديث سيف التى هى أبعد ما تكون عن الواقع، فكل قصدنا التنبيه على ما يظن أو يتبادر إلى ذهن البعض بأن تلك الأساطير قد اشتهرت و ذكرها كثير من المؤرخين فلا بد أنهم و ثقوا من الناقلين فأثبتوها، فنالت هذه الشهرة.

و الواقع أن هذه الشهرة لم تكن للتواتر، و لا لصحة ما يروى عن سيف و إنما المصدر الوحيد هو الطبرى كما قدمنا، و قد أخذ عنه كل من ابن الأثير، و ابن كثير، و ابن خلدون، و أبو الفداء و غيرهم.

فأما ابن الأثير فقد صرح فى مقدمة تاريخه بأنه أخذ ما فى كتاب الطبرى و زاد عليه ... الخ «١».



و أما ابن كثير فقد ذكر فى تاريخه عن سيف بن عمر - فقط - أن سبب تألب الأحزاب على عثمان: أن رجلا يقال له عبد الله بن سبأ، كان يهوديا فأظهر الإسلام، و صار إلى مصر، فأوحى إلى طائفة من الناس كلاما اخترعه من نفسه، مضمونه أنه يقول للرجل ... الخ «٢» ثم ينقل القصة و بعد ذلك ينقل عن سيف وحده بعض الحوادث كما فى ص ١٦٩ ثم يمضى فى ذكر الحوادث، حتى يأتى إلى صفحة ٢٤٦ فيقول: هذا ملخص ما ذكره أبو جعفر محمد بن جرير رحمه الله.

و أما ابن خلدون فإنه ذكر السبئية فى حادثة الدار و الجمل و قال: هذا أمر الجمل ملخصا من كتاب أبى جعفر الطبرى «٣».

و قال فى ص ٤٥٧ منه: هذا آخر الكلام فى الخلافة الإسلامية و ما كان فيها من الردة، و الفتوحات ثم الاتفاق و الجماعة، أوردتها ملخصة من كتاب محمد بن جرير الطبرى، و هو تأريخه الكبير ... الخ.

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير ١: ٣ الطبعة الأولى سنة ١٣٠١.

(٢) تاريخ ابن كثير ٧: ١٦٧.

(٣) تاريخ ابن خلدون ٢: ٤٢٥.

ص: ٥٠٢

أما ابن عساکر فى تاريخه مدينة دمشق و هو مرجع لكثير من الكتاب: إما إليه نفسه أو إلى تهذيبه لابن بدران، و قد يرجعون إليهما معا.

فإن ابن عساکر فى حديثه عن السبئية ينقل عن الطبرى بل ينقل نفس العبارة كما فى تهذيبه «١» لابن بدران و لكنه يترك السند و فى ج ٧ ص ٤٢٩ يقول و روى سيف بن عمر عن أبى حارثة و أبى عثمان. ثم يذكر قصة ورود ابن سبأ إلى مصر.

و يروى ابن عساکر فى تاريخه عن أبى القاسم السمرقندى، عن أبى الحسين النقور عن أبى طاهر المخلص، عن أبى بكر سيف، عن السرى بن يحيى، عن شعيب بن إبراهيم، عن سيف بن عمر.

فهذا هو سند ابن عساکر لجميع ما ينقله حول ابن سبأ و أنت تراه يلتقى مع الطبرى فى السند الذى أورد فيه تلك الحوادث.

و صفوة القول ان الجميع عيال على الطبرى فى إيراد حوادث ابن سبأ، و الطبرى كما تقدم لم يضمن أصلا صحة ما أورده فى تاريخه، بل هو ناقل و ترك لقراءته البحث و التنقيب لأنه تبرأ من عهدة رواياته فى التاريخ و حملها على أكتاف رواتها له، و قد تقدم، و ان الراوى هو سيف به عمر و لا طريق غيره.

هذا و نرى أنفسنا فى غنى عن التوسع فى البحث حول هذه القضية إن كان الأمر يدور حول الواقع، و معرفة الحقيقة، و إن الحكم للعلم من دون مغالطة و تعصب.

وقد أثبت التحقيق العلمى مقدار ما لهذه الأسطورة من الواقع، فهي بعيدة كل البعد عنه.

و ما أوردته هنا من الموهنات لهذه الأسطورة و ما ورد فى نقد سلسلة رجالها ليس كل ما ورد فيها، بل هناك أشياء كثيرة لم نذكرها اختصاراً.

و من الحق و الإنصاف أن نشير إلى ما كتبه العلامة السيد المرتضى العسكرى حول أحاديث سيف بن عمر و أسطورة ابن سبأ، فى كتاب عبد الله بن سبأ «٢» بصورة

---

(١) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧: ٤٢٨.

(٢) طبع منه الجزء الأول الطبعة الأولى فى النجف الأشرف و الطبعة الثانية فى القاهرة.

ص: ٥٠٣

واسعة مستقصياً أحاديثه فى الحوادث التاريخية، و ماله من افتعالات و أحداث.

و قد تعرض إلى أسماء الصحابة الذين افتعل سيف بن عمر أسماءهم و لم توجد إلا من طريقه بل ابتكاره.

و قد سبق أن العلامة الأمينى فى الجزء الثامن من كتابه الغدير قد تعرض لأحاديث سيف بن عمر الموضوعة و أحصاها و هى ٧٠١ و قال: تحت عنوان: نظرة فى تاريخ الطبرى:

شوه الطبرى تاريخه بمكاتبات السرى الكذاب الوضاع عن شعيب المجهول الذى لا يعرف، عن سيف الوضاع المتروك، الساقط المتهم بالزندقة؛ و قد جاءت فى صفحاته بهذا الإسناد المشوه ٧٠١ رواية وضعت للتمويه على الحقائق الراهنة فى الحوادث الواقعة من سنة ١١ إلى ٣٧ عهد الخلفاء الثلاثة، و لا يوجد شىء من هذا الطريق الوعر فى أجزاء الكتاب كلها غير حديث واحد ذكره فى السنة العاشرة.

و إنما بدأ برواية تلكم الموضوعات من عام وفاة النبى الأقدس صلى الله عليه و آله و سلم و بثها فى الجزء الثالث، و الرابع، و الخامس، و انتهت بانتهاء خامس الأجزاء:

ذكر فى الجزء الثالث من ص ٢١٠ فى حوادث سنة ١١، ٦٧ حديثاً.

أخرج فى الجزء الرابع فى حوادث سنة ١٢، ٤٢٧ حديثاً.

أورد فى الجزء الخامس فى حوادث السنة ال- ٢٣- ٣٧- ٢٠٧ أحاديث فيكون المجموع ٧٠١ حديث «١».

و على أى حال فإن هذه الأسطورة التى أخذت مفعولها فى المجتمع و أثرت أثرها السيئ، هى نتيجة للتعصب الأعمى الذى ينحرف بأصحابه عن جادة الصواب و يطلق الأوهام و الخرافات من عقالها، و قد مرت قرون و هى تحتل مكانا من الكتب التاريخية، بدون أن ينالها التحقيق أو تسأل عن كفاءتها لاحتلال ذلك المكان.

و قد تصرف فيها كثير من الكتاب، وفقا لأهوائهم، و طبقا لرغباتهم و لم يهتدوا بهدى عبقرياتهم، و مواهبهم العلمية.

---

(١) الغدير ٨: ٣٣٥ - ٣٣٦.

ص: ٥٠٤

و إنا لا ننكر أن هناك من أنكر وجود هذه الأسطورة فى صفحات الكتب و استنكر وجودها، و انها لا تستحق أن تحتل ذلك المحل من التاريخ الإسلامى، فأخذ يحارب وجودها، و يطالب بإبعادها، و بعض يشك فى أمرها، و يتوقف عن نفيها أو إثباتها.

و من الغريب أن نجد من يتعصب لابن سبأ و يثبت وجوده و سعيه المنكر فى إثارة الفتنة بين الصحابة، و يتحامل على من ينكر ذلك، و يصل به تعصبه لابن سبأ إلى حد القول بأن إنكاره كمن ينكر وجود عيسى بن مريم، أو ينكر الشمس، و هذا قول بدون دليل، بل هو من المتناقضات كما سنبينه، فمن هو هذا المنكر؟ هو محمد زاهد كوثرى «١» و إليك نص قوله:

يقول الكوثرى:

عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء اليمانى، كان يتعثر فى اذباله فى سبيل الرخص وراء إثارة فتن بين الصحابة رضى الله عنهم، متنقلا بين اليمن، و الحجاز، و البصرة و الكوفة، و مصر و الشام، للدس و تعكير الصفاء بين المسلمين فى عهد عثمان و على رضى الله عنهما، أيام كان المسلمون ما خبروا أساليب الماكرين، و طرق فتن الفاتنين، من قوم بهت، أهل غدر و كذب و فجور، على ما فى صحيح البخارى و غيره، و نتائج تلك الفتن ماثلة أمام كل باحث، مدونة فى كتب ثقات المؤرخين من علماء هذه الأمة، من أمثال ابن أبى خيثمة، و ابن جرير، و ابن عساکر، و ابن كثير، و ابن السمعانى و غيرهم رغم محاولة بعض المسفسطين من أبناء اليوم إنكار وجود شخص يقال له عبد الله بن سبأ، فضلا عن أن يكون أحدث تلك الأحداث، ضاربا أقوال هؤلاء السادة عرض الحائط، فيما يمس بنى العمومة - و العرق دساس - و شأن هذا الصنف من الكتاب شأن من ينفى صلة إسماعيل عليه السلام

---

(١) الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثرى أصله من القوقاز ولد فى الأستانة المتولّد سنة ١٢٩٦ هـ و المتوفى فى القاهرة سنة ١٣٧١ هـ و كليل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية و صاحب المؤلفات الكثيرة فى المذهب الحنفى و غيره. و له تعليقات على بعض الكتب ينتصر بها للحنفية و هو شديد التحامل على من خالف مذهبه. و له رد على الخطيب البغدادى حول ما ذكره فى ترجمة أبى حنيفة.

ص: ٥٠٥

بمكة، و شأن من ينكر وجود شخص يقال له عيسى بن مريم، فى محاولة إنكار الشمس فى رابعة النهار ...

إلى أن يقول: فاستبعاد سعى ابن سبأ فى الفتنة فى عهد عثمان بعد اعتراف جولد زيهير اليهودى بذلك تحزبا لليهود فوق اليهود أنفسهم و سيف بن عمر من رجال جامع الترمذى فلا يستغنى عن أنبائه ... الخ «١».

هذا هو حكم الشيخ الكوثرى على قضية ابن سبأ، و أنها كالشمس فى رائعة النهار، و أن من أنكرها من الكتاب يكون من أبناء عمومة سيف بمعنى أنه يهودى إذ العرق دساس - على حد تعبيره - و أن سيف بن عمر لا يستغنى عن أنبائه و هو من رجال جامع الترمذى، و الراوى و هو الطبرى و هو ثقة و أن جولد تسهير ذكرها.

و هذه أدلة يسوقها الكوثرى لإثبات قضية ابن سبأ بطل الفتنة، و قائد جيش الانقلاب على الخليفة عثمان.

و لعل هناك ممن يطعن على هذا القول فيظن أن الكوثرى حكم بهذا نتيجة لتسبعه و قناعته فى الموضوع، و كل ذلك لم يكن.

و إنما كان هذا الحكم نتيجة لتعصبه و تعمده لإخفاء الحقائق و التمويه و الجدل و نحن من فمه ندينه فى نقض هذا الحكم.

من فمك أدينك ..

بين أيدينا مقال للشيخ الكوثرى عنوانه: (كلمة عن خالد بن الوليد و قتل مالك بن نويرة).

يتحدث الشيخ فى هذه الكلمة حول حادثة مالك بن نويرة، و قتل خالد له و دخوله على زوجة مالك فى ليلة قتله كما ذكرها المؤرخون.

يقف للدفاع عن خالد و يندد فى كتب الغربيين الذين نقلوا هذه الحادثة و يقول:

و كانت طريقة كتاب الغرب فى النيل من الإسلام طريقة الإفذاء المجرى ...

ثم يطعن فى كتب السير أمثال كتاب محمد بن إسحاق فيكذبه، و يكذب رواته.

---

(١) انظر تقديم كتاب المقدمات الخمس و العشرين ٣-٥.

ص: ٥٠٦

و كتاب الواقدى و أنه غير مثبت بل يروى عن كل من هب و دب و يروى الأخبار الكاذبة.

إلى أن يأتى إلى الطبرى و هو أحد رواة تلك الحادثة فيقول: و ابن جرير الطبرى عمدة أمثال ابن الأثير، و أبى الفداء، و ابن كثير، و ابن الوردى و أن الطبرى لم يضمن صحة ما أورده فى تاريخه و أنه تبرأ من عهدة رواياته فى التاريخ و حملها على أكتاف روايتها له.

و هكذا يقف الشيخ فى الدفاع عن خالد و يطعن فى كتب التاريخ و يكذب الرواة.

و ليس هذا محل التصد من ذلك بل نريد أن نستمع فى دفاعه حول سيف بن عمر و شيوخه، و من روى عن سيف و قد تقدم قوله مما يشعر بأنه من رجال جامع الترمذى و يؤخذ بأحاديثه.

فلنترك الشيخ يتحدث عن سيف فى مقام دفاعه عن خالد فيقول: سيف بن عمر التميمى صاحب كتاب الردة و الفتوح، يقول عنه أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدى. و قال الحاكم: اتهم بالزندقة و هو فى الرواية ساقط. و قال ابن حبان: إنه كان يضع الحديث، يروى الموضوعات عن الاثبات، اتهم بالزندقة و ضعفه غير واحد.

و روايته شعيب بن إبراهيم يقول عنه الذهبى: فيه جهالة.

و يقول ابن عدى: ليس بالمعروف و له أحاديث و أخبار فيها ما فيه تحامل على السلف.

و الراوى عنه السرى بن يحيى غير موثق، و هو شيخ ابن جرير فى رواياته عن سيف، و أما من فوق سيف من الرجال مجاهيل فى الغالب «١».

هذا ما جاء فى دفاع الكوثرى عن خالد بن الوليد و قد ظهر لنا أنه يطعن فى مرويات سيف و يكذبه، و هذا السند هو نفسه الذى خرج الطبرى فيه أحاديث و حوادث السبئية.

فما معنى جزمه بصحة ما جاء فى هذا السند عن حوادث السبئية و انها كالشمس

---

(١) انظر مقالات زاهد كوثرى ٤٥٥ - ٤٦٢.

ص: ٥٠٧

فى رائعة النهار، و فى قضية خالد بن الوليد و قتله لمالك و نزوه على امرأته يحكم بكذبه، و يجزم بتوهمته كما مر، على أن قضية خالد و زناؤه بزوجة مالك بن نويرة قد خرج الطبرى من طريق آخر و هو: عن عبد الحميد بسند عن عبد الرحمن بن أبى بكر: و فيه قول عمر بن الخطاب - لأبى بكر فى ذم خالد بن الوليد: عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزى على امرأته. و أقبل خالد بن الوليد قافلاً، فلما أن دخل المسجد قام إليه عمر و قال: ارتأى قتلت امرأ مسلماً ثم نزوت على امرأته و الله لأرجمنك بأحجارك ... الخ «١».

و لسنا بصدد إيراد هذه القصة و البحث عن ورودها و لكننا نريد أن نبين مدى ما بلغت إليه الحالة من التنكر للحقائق، و الابتعاد عن الواقع، نتيجة للتعصب الأعمى، و انقيادا للهوى المردي.

و لعل الشيخ الكوثري يعتذر بأمر واجب و هو أن رواية قتل مالك بعد ثبوت إسلامه و قد شهد له جماعة عند خالد و نزوه على امرأته و بذلك طعن على خالد و هو صحابي، و لا يصح الطعن، و حينئذ يجب تأويل كل رواية تتضمن ذلك و قد تقدم قول النووي: قال العلماء: الأحاديث الواردة في ظاهرها حمل على صحابي يجب تأويلها «٢».

و الشيخ الكوثري قام بواجبه في الدفاع عن خالد في ارتكابه لتلك الفعلة الشنيعة. و لأن سيفاً في بعض طرق الطبري لرواية خالد انهال عليه الكوثري ببراهين الحق، و لكن التعصب أو العناد يحول سيفاً إلى راوية ثقة و لا يستغنى عن أنبائه لأنه مصدر قصة ابن سبأ، فهل هذا من العلم و الأمانة في شيء؟! و على أي حال: فإن قضية ابن سبأ تتضمن الطعن على أغلبية الصحابة، و وصفهم في اتباع رجل يهودى يضلهم عن دينهم، و يدعوهم إلى ما نهى الإسلام عنه، و فيها أن أبا ذر تلقن مبادئ الزرادشتية و التعاليم اليهودية من ابن سبأ، و عمار بن ياسر من استهواه ابن سبأ، فأصبح على رأس الدعاة لابن سبأ و مبادئه.

---

(١) الطبري ٣: ٢٤٣.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٥: ١٧٧.

ص: ٥٠٨

و بهذا تكذيب لأقوال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و وصفه لأبي ذر بالصدق و لعمار بأنه مع الحق و الحق معه و أنه ما خير بين أمرين إلا اختار أشدهما و أن عماراً هو ميزان لمعرفة الفئة المحقة و لا تقتله إلا الفئة الباغية.

و نرى من اللازم هنا ختاماً لهذا الموضوع أن نشير لبعض الأحاديث الواردة من صاحب الرسالة الأعظم نبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلم في أبي ذر و عمار بن ياسر.

أبو ذر الغفاري:

أبو ذر جندب بن جنادة بن سكن المتوفى سنة ٣١-٣٢ بالربذة هو رابع الإسلام، و المعذب في سبيل نشر الدعوة الإسلامية، و هو الزاهد المشهور الصادق للهجة، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ما أقلت الغبراء و لا أظلت الخضراء، أصدق لهجة من أبي ذر «١».

و أخرج الترمذي بلفظ: ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق و لا أوفى من أبي ذر شبيه عيسى بن مريم.

و هذا الحديث مشهور رواه جماعة و خرجه الحفاظ كالترمذي، و ابن ماجه، و الحاكم، و أبو نعيم، و غيرهم «٢».

وكان أبو ذر هو رابع الإسلام، وأول من جهر في الدعوة، وأعلن الإسلام بين قومه، وفي مكة حتى ناله العذاب، وهو ممن أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بحبه كما عن بريدة: عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إن الله عز وجل أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبهم: علي، وأبو ذر، والمقداد، وسلمان. أخرجه الترمذي في صحيحه، وابن حجر في الإصابة، وأبو نعيم في الحلية. وأبو عمر في الاستيعاب وغيرهم.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أبو ذر في أمتي على زهد عيسى بن مريم «٣». وقال علي عليه السلام: أبو ذر وعاء ملى علمًا ثم أوكى عليه «٤»

---

(١) الإصابة لابن حجر ٤: ٦٤.

(٢) انظر صحيح الترمذي ٢: ٢٢١ و مستدرک الحاكم ٣: ٣٤٢.

(٣) انظر أسد الغابة ٥: ١٨٧.

(٤) الإصابة ٤: ٢٤ و أسد الغابة ٥: ١٨٧.

ص: ٥٠٩

و روى ابن عبد البر عن الأعمش بسند عن عبد الرحمن بن غنم قال: كنت عند أبي الدرداء إذ دخل رجل من أهل المدينة فسأله أبو الدرداء فقال: أين تركت أبا ذر؟

فقال: بالريذة.

فقال أبو الدرداء: إنا لله وإنا إليه راجعون، لو أن أبا ذر قطع مني عضوا ما هجته لما سمعت رسول الله يقول فيه «١».

وأخرج الطبراني من طريق ابن مسعود مرفوعا: من سره أن ينظر إلى شبه عيسى خلقا فلينظر إلى أبي ذر «٢».

و الأحاديث في فضله وزهده وعلمه كثيرة، و مواقفه في الذب عن الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مشهورة لا تحصى بهذه العجالة.

و بمزيد الأسف أن ذلك الرجل المجاهد قد وصفوه بما لا يليق به، وأصبح ممن تستهويه الدعايات الكاذبة فيكون ممن لقنه ابن سبأ واستهواه و صار ينطق بلسانه ويعبر عن فكره كما هو منطوق أسطورة ابن سبأ.

فأين حمل الأخبار أو الأحاديث التي فيها حمل على الصحابة، على غير الوجه التي تدل عليه، و كأن أبا ذر لا يشمله ذلك مع أنهم صدقوا في حقه من لا يصدق كيف يكون أبو ذر يحمل فكرة ابن سبأ و يدعو لها و هو الصادق للهجة؟! و في ذلك نصر لليهود، بأن يميل إليهم رجل وصفه رسول الله بالصدق و الأمانة و الزهد.

عمار بن ياسر:

أبو اليقظان عمار بن ياسر المقتول في صفين سنة ٣٦.

و كان عمار بن ياسر قد عذب هو و أبوه في أول الدعوة الإسلامية و تمسكوا بإسلامهم، رغم ما واجهوا من المحن و البلاء.

و كانت بنو مخزوم يخرجون بعمار و بأبيه و أمه، و كانوا أهل بيت إسلام - إذا حميت الظهرية يعذبونهم برمضاء مكة، فيمر بهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فيقول: صبرا آل

---

(١) الاستيعاب ١: ٢١٧.

(٢) الاستيعاب ١: ٢١٦.

ص: ٥١٠

ياسر موعدكم الجنة، صبرا آل ياسر موعدكم الجنة «١».

و قد وردت عن صاحب الرسالة الأعظم كلمات الثناء على عمار مما يدل على عظيم منزلته، و جلالة قدره كقوله صلى الله عليه و آله و سلم:

ملئ عمار إيماننا إلى أخصص قدميه. و في حديث عائشة تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: عمار ملئ إيماننا إلى مشاشه.

و أخرج ابن ماجه و أبو نعيم من طريق هاني بن هابي قال: كنا عند علي عليه السلام فدخل عليه عمار فقال مرحبا بالطيب المطيب، سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: عمار ملئ إيماننا إلى مشاشه «٢».

و عن خالد بن الوليد قال: كان بيني و بين عمار كلام فاغلظت فشكاني إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فلما جئت رفع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم رأسه، فقال صلى الله عليه و آله و سلم: من عادى عمارا عاداه الله، و من أبغض عمارا أبغضه الله «٣». قال خالد فما زلت أحبه يومئذ.

و قد حث النبي صلى الله عليه و آله و سلم على اتباع عمار عند نزول الفتن، و أن عمارا لا يكون إلا مع الحق.



روى البيهقي عن الحاكم وغيره بسند عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعمار: إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق «٤».

وجاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: إن الله قد آمننا أن يظلمنا، ولم يؤمننا أن يفتنا، أ رأيت إذا نزلت فتنة كيف أصنع؟ قال ابن مسعود: عليك بكتاب الله. فقال الرجل: أ رأيت إن جاء قوم كلهم يدعون إلى كتاب الله؟

فقال ابن مسعود: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق «٥».

ولما احتضر حذيفة بن اليمان وقد ذكر الفتنة قالوا له: إذا اختلف الناس بمن

---

(١) انظر سيرة ابن هشام ١: ٣٤٢ و حلية الأولياء ١: ١٤١.

(٢) انظر الإصابة ٢: ٥١٢.

(٣) الإصابة ٢: ٥١٢. والاستيعاب بهامش الإصابة.

(٤) تاريخ ابن كثير ٧: ٢٧٠.

(٥) نفس المصدر.

ص: ٥١١

تأمرنا؟ قال: عليكم بابن سمية فإنه لن يفارق الحق حتى يموت. أو قال: فإنه يدور مع الحق حيث دار «١».

وأخرج ابن سعد في الطبقات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ان عمارا مع الحق و الحق معه، يدور مع الحق أينما دار و قاتل عمار في النار «٢».

وقد اشتهر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن عمارا تقتله الفئة الباغية. وقد ورد هذا الحديث من طرق متعددة رواه جماعة من الصحابة منهم: عثمان بن عفان، و عائشة أم المؤمنين، و أنس بن مالك، و أبو هريرة، و جابر بن سمرة، و عبد الله بن مسعود وغيرهم.

و منهم معاوية بن أبي سفيان، و عمرو بن العاص، و أبو الغادية قاتل عمار.

و كان الناس يعرفون ذلك و لكن معاوية موّه على الناس بتأويل هذا الحديث تأويلا باطلا ليتستر بذلك عن المؤاخذة عند ما قتل عمارا و ارتبك جيش الشام، و علموا أنهم الفئة الباغية على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فلجأ معاوية إلى حيلة تؤثر على البسطاء السذج فقال: نحن لم نقتل عمارا وإنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا. وهذا من حيل ابن العاص ودهائه وقد أثرت هذه المغالطة أثرها على ضعفاء النفوس.

يقول ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية: و من التأويل الباطل تأويل أهل الشام قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعمار: تقتلك الفئة الباغية. فقالوا نحن لم نقتله وإنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا. وهذا التأويل مخالف لحقيقة اللفظ و ظاهره، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله، لا من استنصر به، و لهذا رد عليهم من هو أولى بالحق و الحقيقة منهم، فقالوا: أ فيكون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و أصحابه هم الذين قتلوا حمزة و الشهداء معه حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين؟ «٣»

---

(١) الاستيعاب ٢: ٤٨٠.

(٢) طبقات ابن سعد ٣: ١٨٧ ط ليدن.

(٣) الصواعق المرسله لابن قيم الجوزية - ١٠.

ص: ٥١٢

و إن الاستمرار في مناقب عمار و ذكر مواقفه و ما ورد فيه من أحاديث و ما نزل فيه من آيات لا يتسع المقام لاستطرادها و ليس من غرضنا أن نترجم له هنا.

إن الشيء الذي نود أن نقوله: إن من أعظم الجرأة على الله و على رسوله أن ينسب لهذا الرجل الذي بدأ حياته في الجهاد و ملاقاته العذاب و ختمها في الشهادة، دفاعا عن الإسلام، و اتباعا لحق و إحقاقه، مثل هذه الإساءات، أو يوصف بأنه ممن استهواه ابن سبأ فسار في ركابه و كان من دعائه! حتى يسلم خصومه من المؤاخذات و يتبرءوا مما ارتكبه من مخالفات؟

و ليت أنهم استدلوا بما يوجب الشبهة في ذلك فضلا عن الجزم بالحكم فيما وصفوه فيه، فرحم الله عمارا، فلقد لزم الحق و حارب الباطل و مات شهيدا بسيف الفئة الباغية كما أخبر الرسول المعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

إن الذين وصفوا عمارا بما وصفوه من اتباع ابن سبأ قد ارتكبوا إثما لا يغتفر، و قد ردوا على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أقواله في عمار.

و كذلك جنابيتهم بحق الصحابي الجليل زيد بن صوحان فجعلوه على رأس الدعاة لابن سبأ؛ و من الخير أن نشير إلى زيد بن صوحان بموجز من البيان إيضاحا لما قد يتوهم صحة ما قاله أولئك المفترون في حقه.

زيد بن صوحان:

زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث أبو سلمان العبدى المقتول سنة ٣٦ و قد سماه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بزيد الخير.

وكان زيد ممن يصوم النهار و يقوم الليل، و إذا كانت ليلة الجمعة أحيهاها.

و أخرج ابن حجر و ابن سكن، و ابن أبي شيبه و غيرهم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أخبر عن زيد بن صوحان بأنه يسبق عضو من أعضائه الجنة. و قد قطعت يده في حرب المشركين و قيل في نهاوند «١».

و قال ابن عبد البر: روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من وجوه أنه كان في مسير له فهوّم فجعل يقول: زيد و ما زيد زيد جندب و ما جندب فسئل عن ذلك؟

---

(١) انظر تهذيب ابن عساکر ٣: ٤١٠ و الإصابة ١: ٢٥٠ في ترجمة جندب بن كعب.

ص: ٥١٣

فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: رجلان من أمتي أما أحدهما فتسبقه يده أو قال: بعض جسده إلى الجنة، و أما الآخر فيضرب ضربة يفرق فيها بين الحق و الباطل.

قال أبو عمر: أصيبت يد زيد يوم جلولاء ثم قتل يوم الجمل مع على عليه السلام، و جندب بن كعب قاتل الساحر ... الخ «١» و قد شهد كعب حرب الجمل مع على عليه السلام.

و كان زيد وجيها مقداما، و قد وفد على عمر بن الخطاب فأكرمه، و جعل يرحل لزيد بيده، و يطأ على ذراع راحلته و يقول: يا أهل الكوفة هكذا فاصنعوا بزيد.

و لما أراد زيد أن يركب دابته أمسك عمر بركابه، ثم قال لمن حضره: هكذا فاصنعوا بزيد و إخوته و أصحابه «٢».

و كان سلمان يقدمه للصلاة و الخطابة و هو أمير، و أخرج الحافظ و ابن عدى عن على عليه السلام قال، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة فلينظر إلى زيد بن صوحان.

قال ابن عساکر و رواه الخطيب البغدادي، و أبو يعلى، و قال قطعت يده في جهاد المشركين، و عاش بعد ذلك دهرا حتى قتل يوم الجمل «٣».

و لما قتل زيد أوصى بأن يدفن في ثيابه، و قال قبل أن يقتل: إنى رأيت يدا خرجت من السماء تشير إلى أن تعال، و أنا لا حق بها يا أمير المؤمنين «٤».

و مهما يكن من أمر فإننا نأسف للأسف الشديد لغفلة كثير من الكتاب الذين تناولوا البحث عن التاريخ الإسلامى و لم يقفوا أمام هذه الأسطورة موقف الباحث المثبت و تساهلوا فى نقلها و التعليق عليها بما يزيد جذورها تشبثا فى المجتمع و يضعف شرها على الأمة و هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

و لو رجعوا إلى الواقع لوجدوا أنفسهم أمام صورة جامدة منحوتة بيد الأغراض

---

(١) الاستيعاب ١: ٥٦٠.

(٢) ابن عساكر ٦: ١١.

(٣) المصدر السابق ...

(٤) ذكرنا ترجمة زيد مفصلة فى كتابنا تاريخ الكوفة.

ص: ٥١٤

السياسية لتحقيق أهدافهم فى تضليل الناس بأوهام باطلة تنشر هنا و هناك و تملأ أوهام الصغار و الكبار بمشاعر لا أصل لها. و نحن نأمل أن تدرس هذه القصة و غيرها من الخرافات التى اختفى من ورائها النزاع السياسى و الصراع العقائدى دراسة واقعية على ضوء التحقيق العلمى المجرد من التعصب و التحيز ليظهر الحق و الحق أحق أن يتبع.

و إن تلك الأباطيل لا تقف أمام الواقع بل هى أشباح خيالية لا بد لها من الزوال.

و إنا لو اتقون بأنها لن تدوم فهى سحب تنجلى، و عقبات تندك، و حجب ترفع، ما دام للعلم كلمته، و للعدل حكمه.

إننا نكتب للعلم و للعدل، و ليس أجمل بالمرء من أن يتكلم على موازين العلم و لا أبهى من العدل فى الحكم بعد أن يعرفها العلم، فالحكم على الشىء قبل معرفته خطأ لا يعتفر.

خلاصة البحث:

هذه دراسة قدمناها باختصار عن أثر المستشرقين فى ثقافتنا الإسلامية و تاريخنا الذى نستمد منه معلومات أسلافنا الماضين.

و قد رأينا بهذه العجالة كيف كانت دراسة أولئك الكتاب، و أنها لم تكن دراسة تتركز على أسس علمية، و قواعد منطقية، و أمور واقعية بل كانت دراسة محدودة لا تتجاوز التعصب أو التساهل فى النقل، بل دراسة تقليد لا تعتمد على تحقيق، و ملاحظة للأمور الواقعية.

إنهم ينظرون إلى الحوادث بمنظار غيرهم من الذين يحورون الحقائق، و يبدلونها لتلبس تلك القوالب التي يفرضونها فرضاً و هي قوالب أفكار لا تمت إلى الواقع بشيء، بل تخيلات و همية ترسم لنا صورة الاندفاع وراء مضللات العاطفة، و مرديات التعصب الأعمى.

و قد أشرت سابقاً إلى ضرورة الالتفات إلى الخطر الذى يحدث بنا من أثر ما يبته أولئك المستشرقون من سموم الفرقة، بضروب مختلفة، فى تحطيم بناء وحدة

ص: ٥١٥

المسلمين، و الحيلولة بينهم و بين تمسكهم بتعاليم دينهم، ليقوموا على أنقاضها معاقل تضمن لهم تنفيذ ما يطلبه خصوم الإسلام، و تحقيق ما يرجونه.

و لا أحميد عن الواقع إن قلت: إن الاستشراق؟؟؟ أصبح طريقاً ينفذ منه المستعمرون لأغراضهم، و وسيلة من وسائل سيطرتهم على الشعوب المسلمة و قد رأينا كيف كانوا يتوارون من وراء البحث عن الإسلام لينفتخوا سموهم، و يحققوا أهدافهم.

كما اتضح لنا إعجاب كثير من الكتاب بأساليبهم الخداعة، و ألفاظهم البراقة، فنقولها كما هى بدون تمحيص، بل اجتروا آرائهم و سكبوها فى أبحاثهم، و لم يجعلوا للبحث عن الواقع محلاً، و لم يحفلوا بما يتصف به أولئك من التعصب على الإسلام.

و إننا نلرجو أن يتنبه الكتاب لخطر تلك الآراء، و أضرار تلك الأبحاث التى يشوبها الخلط و الخبط و التشويه و التمويه.

و قد تعرضت هنا- و فى الأجزاء السابقة- لمناقشة بعض الكتاب الذين تناولوا الشيعة بما لا يتفق مع الواقع، و تهاجموا عليهم دون ما إنصاف و تدبر.

و لم أكن فى مناقشتى قد جنيت على نفسى بإهمالها أو أفسح لها المجال فى ميدان العاطفة و التأثر، مما وقفت عليه من عبارات الغمز و الطعن و القول بالباطل، و لم أتخل عن المنهج الذى نهجته و هو الاستقامة فى النقد و الاتزان فى الرد.

و قد خف وزن البعض فانحدروا إلى مستوى المهارات و الجدل العقيم و يريدون أن يحشروا ألفاظاً فارغة فى تليفق التهم؛ و قد عرضنا عن أقوالهم و ألقيناهما فى سلة المهملات.

و فى الختام نقول: لقد ذهب الزمن بما فيه و مرت الحوادث بما فيها من آلام، و مضى زمن تلاعب ذوى الأغراض بمقدرات الأمة، و تكالبتهم على السيادة بوسائل التفرقة بين صفوف الأمة.

و لقد فتك داء الفرقة بجسم الأمة و لم تتل من ذلك إلا الخسارة و الدمار؛ و من الله نسأل أن يوحد كلمتهم و يجمع شملهم و أن تنمو بينهم روح المحبة و التسامح و يحصل بينهم كل ما يوصلهم إلى رضاء الله و إلى سعادة الأمة إنه سميع مجيب.

ص: ٥١٧

تمهيد:

تقدم الكلام حول تدوين العلم، و في أى عصر بدأ، و قد وقع الخلاف بين المؤرخين في ذلك، فهل هو في الصدر الأول، أم في العهد الأموي، أم في العهد العباسي؟

و قد تقدم بيان ذلك و ذكرنا سبق الشيعة إلى التدوين، فلا حاجة لإعادة القول فيه «١».

أما علم الحديث فقد اعتنى رجال الأمة بمعرفة الأحاديث النبوية و اهتموا به، لأنه المقدار لتفصيل الأحكام، و تبيين الحلال من الحرام. و كان الشيعة أعظم الجميع اهتماما و أشدهم محافظة، لأنهم قد تلقوا تلك الثروة العظيمة عن الإمام على عليه السلام في عصره، و هو باب مدينة العلم؛ و من بعده أخذوا عن أبنائه.

يقول الأستاذ مصطفى عبد الرازق - عند ذكره لأول من دون الفقه -: و على كل حال فإن ذلك لا يخلو من دلالة على أن النزوع إلى تدوين الفقه كان أسرع إلى الشيعة، لأن اعتقادهم العصمة في أئمتهم، أو ما يشبه العصمة كان حريا أن يسوقهم إلى الحث على تدوين أقضيئهم، و فتاواهم «٢».

و الذى يقرره الواقع التاريخي، أن العهد الأموي قد منع الناس عن التحدث بعلم على عليه السلام أو نقل فتاويه و أقواله للناس.

---

(١) انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب ٢٧٤ - ٣٠٢ ط ٣، تحت عنوان: تدوين العلم.

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، ٢٥٢.

ص: ٥١٨

فقد كان لاضطهاد الأمويين لأهل البيت و أتباعهم أثر كبير في منع الناس عن الحديث عنهم، و كانوا لا يتمكنون أن يتحدثوا عن على فالتجئوا إلى التورية بقولهم قال: أبو زينب «١» كما يحدثنا الحسن البصرى بذلك لأنه يريد أن يحقن دمه.

و قد كانت العلامة بين المشايخ إذا حدثوا عن على عليه السلام قالوا: قال الشيخ «٢». لأنهم لا يستطيعون أن يذكروا اسمه.

و كيف يستطيع أحد أن يذكره بخير أو يسند عنه حديثا و منابهم تعج بسبه، و مشايخهم تلهج بدمه، و قصاصهم يختمون أحاديثهم بلعنه «٣»، إلى غير ذلك من الوسائل التى حاولوا فيها القضاء على مآثر على عليه السلام فهل يستطيع أحد من المحدثين أن يروى عن على عليه السلام، أو يروى فى فضله شيئا و قد نكلوا بالحافظ النسائي عند ما حدث فى الشام بفضل على عليه السلام حتى مات من جراء ذلك.

ولهذا فقد أكب الشيعة على تدوين قضايا على عليه السلام وأحاديثه، وأخذوا عن أهل بيته الذين أودعهم تلك الثروة العظيمة، واستمر الشيعة على التدوين في كل عصر.

وقد ابتدأ التدوين عند الشيعة في عصر الإمام على عليه السلام وأول من دون الحديث أبو رافع من خواص الإمام على عليه السلام و شيعته، و ابنه عبيد الله ابن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين وأحد خواصه، و محمد بن قيس البجلي و غيرهم.

و على أى حال: فإن اهتمام الشيعة بحفظ الحديث و تدوينه كان أكثر من غيرهم، كما تعرضنا لذلك فيما سبق.

و نحن لا نريد أن نخوض في علم الحديث و تدوينه، و تبويبه و تقسيمه و لكننا نود أن نتعرض لأثرهم العظيم في التشريع الإسلامي، رغم تلك المعارضات و الحواجز التي كانت تقف أمام نشر ما تحمله من رسالة الإسلام يوم كانت السياسة تقف وراء تلك العقبات، و تثير تلك الشكوك في اتهام الشيعة بأمر هي خلاف المعقول، و لا

---

(١) انظر الحسن البصرى لابن الجوزى ٧.

(٢) مناقب أبي حنيفة للمكي ١: ١٧١.

(٣) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣: ٤٠٧.

ص: ٥١٩

يقرها المنطق، و كان القصد من ذلك هو تشويه سمعتهم بإلقاء الشبه عليهم من الوجهة الدينية، لأنهم أنصار العلويين في مقاومة الدولة.

ولهذا فقد غدت تلك الشكوك عقول كثير من المؤرخين، فاستعملوا ألفاظا فارغة عند ما يترجمون لشيعة كقولهم: مبتدع، زائغ عن الحق سيئ المذهب و غير ذلك.

و لكننا إذا أردنا أن نسأل عن مصداق ذلك ما هو الموجب لهذا فلا نجد جوابا إلا الخضوع لدعاية خصومهم الذين تجاوزوا في اضطهاد الشيعة أبعد الحدود.

و حيث كانت تلك الأقوال لا تقوم على أسس صحيحة، فقد اضطربت أقوال علماء الرجال في قبول رواية الشيعة و عدمها، و من هو الذى تقبل روايته و من ترد روايته.

و ما هي البدعة التي ابتدعتها الشيعة فاستوجبوا رد أحاديثهم و عدم قبولها و ستقف على الجواب في ترجمة أبان بن تغلب.

و قد هبت زوبعة أقوال حول رواية الشيعة للحديث و لكنها لم تؤثر إلا على ضعاف النفوس، و من لا يقفون أمام الافتعالات موقف تثبت و تدبر.

و مع كل تلك الحملات على الشيعة فقد أصبح لمدرستهم مكان فى التشريع، رغم محاولة السلطة و أعوانهم، لأن الشيعة يحملون من الآثار النبوية فى الأحكام الشرعية ما لا يمكن الاستغناء عنه و لم يجد العلماء بديلا منه.

قال على بن المدينى: لو تركت أهل الكوفة لذلك الرأى يعنى التشيع خربت الكتب.

قال الخطيب البغدادى: قوله خربت الكتب يعنى لذهب الحديث «١».

و روى الخطيب عن محمد بن أحمد بن يعقوب عن محمد بن نعيم الضبى قال سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب و سئل عن الفضل بن محمد الشعرانى؟ فقال:

صدوق فى الرواية إلا أنه كان من الغالين فى التشيع.

---

(١) انظر كفاية الأصول للخطيب - ١٢٩.

ص: ٥٢٠

قيل له فقد حدثت عنه فى الصحيح. فقال: لأن كتاب أستاذى - ملاّن من حديث الشيعة. يعنى مسلم بن الحجاج «١».

و رجال الحديث الثقات من الشيعة الذين اعتمدتهم رجال الصحاح منبئين فى الأسانيد و الطرق. أما كتب الجرح و التعديل فقد مر فى ثنايا البحث طريقتهم فى الخضوع للحق و أن لا مندوحة من الاعتراف بقول الرواية إذا كان شيعيا و ذكر صفاته من الورع و الصدق إلا أن ذلك لا يعفى أحدا من ذكر التهمة و الإشارة إلى تشيعه.

و لقد اضطر بعض العلماء - و حتى رؤساء المذاهب - إلى التعبير عن الثقة الشيعى بالقول: حدثنى من لا أتهمه ... إشارة إلى الرواية الشيعى و ما ذلك إلا امتداد لضرورات سياسة النصب التى أشرنا إلى نتائجها فى منع الرواية عن أمير المؤمنين الإمام على، و لجوء العلماء إلى الإشارة إليه بالكنية أو بلقب آخر.

و بالجملة فإن تلك الخصومة التى نشبت بين الشيعة و بين الدولة قد أثرت هذا الأثر السيئ على عقول كثير من الناس، و قد سرى ذلك إلى بعض المحدثين و علماء الرجال، ممن لم يذكروا الشيعة إلا مع التقييح و التشنيع، فأعطوا عنهم فكرة سيئة، و صورة مشوهة كما ذكرنا ذلك مرارا.

و قد أخذ القصاصون نصيبهم فى نشر تلك الصور، و استغل الموضوعون تلك الفرص فكثرت الحكايات، و انتشرت الأحاديث الموضوعة و السياسة من وراء ذلك تشد أزهرهم، و تتولى نشر ما يفترون.



وقد وضعوا على ألسنة أئمة المذاهب أقوالاً مؤداها الامتناع عن قبول رواية الشيعة، كما نجد في أكثر كتب الأصول كثيراً من ذلك؛ فمثلاً يقولون إن أبا حنيفة كان لا يجيز أخذ الآثار عن الشيعة كما أوردوا ذلك عن أبي عصمة، أنه سأل أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟

فقال أبو حنيفة من كل عدل في هواه إلا الشيعة، فإن أصل عقيدتهم تضليل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وهذه الكلمة قد أخذت مكانتها من أدمغة كثير من كتّاب الأصول والحديث في

---

(١) كفاية الأصول للخطيب ١٣١.

ص: ٥٢١

السابق والحاضر، وبنوا عليها تأييد ما يدعونه على الشيعة من الطعن على الصحابة.

وتلك أمور تخضع لدرجة علم المرء وإيمانه فإذا غلب العلم على ذهن الإنسان وساده الإيمان تحرّج من النيل من الآخرين، وهؤلاء لو أنهم قصدوا الخير وخدمة الحقيقة لبحثوا عن أصل هذه الفرية والأكذوبة، التي نسبوها لأبي حنيفة، وذلك أن أبا عصمة «١» كان من أشهر الوضاعين، وكان يرى ذلك حسبة، وأنه ينال أجراً على كذبه فيما يؤيد مذهبه، فيا لضياع العلم!! وكذلك نجد أقوالاً عن الشافعي ومالك وأحمد شبيهة بهذا والكل لا أصل له لأننا لم نجد طريقاً يصح في الإسناد إليهم، مع أنهم - أي أئمة ورؤساء المذاهب - لم ينفصلوا عن مدرسة الشيعة، فكلهم قد أخذوا الحديث منهم ورووا عنهم.

وأبو حنيفة كان من تلامذة الإمام الباقر وولده الإمام الصادق عليهم السلام ومالك من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام والشافعي تلميذ لمالك، وأحمد تلميذ للشافعي، والكل قد رووا عن رجال الشيعة وخرجوا أحاديثهم.

وهؤلاء الأئمة لم يرد عنهم حول رواية الشيعة ما يدل على الطعن، وكل ما نقل عنهم إنما هي أشياء انتحلها أناس لا يتورعون عن الكذب كما كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته من قبل، تهزهم جوائز الحكام وتطربهم انفعالات العامة فيتحللون من كل قيد ويتخلون عن كل وازع.

ثم نأتى إلى رواية الحديث وأهل الصحاح فنجد كتبهم ملآنة برواية الشيعة وأحاديثهم، فهذا البخاري وهو أمير المؤمنين في الحديث - كما يسمونه - كان شيوخه من الشيعة «٢» يربو عددهم على العشرين رجلاً، وكذلك مسلم، والترمذي وغيرهم من رواة الحديث.

---

(١) أبو عصمة هو نوح بن مريم المروزي المتوفى سنة ١٧٣ كان من الحنفية ولكنهم تركوا حديثه مع شهرته لأنه كان من

الوضاعين و له مجالس يحدث فيها و هو واضع فضائل سور القرآن عن عكرمة و غيرها انظر ترجمته فى الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ٢٢١ و شرح ألفية العرافى ١: ٢٦٨ و غيرها.

(٢) انظر ٤١١-٤١٣ من هذا المجلد.

ص: ٥٢٢

و إننا نجد اليوم كُتّابا فى علوم الحديث أو التاريخ يتغافلون عن الحقائق الراهنة، و يلبسونها أبرادا من التمويه، ليغذوا عقول الناشئة بأباطيل عصور التطاحن، فينالون بأقلامهم المسمومة الحديث عن الشيعة بكل ما توحيه إليهم عاطفتهم و يصفون الشيعة بما يروق لهم من الأوصاف التى لا يصح إطلاقها و لا يجوز ذكرها لو كان هناك أدنى أثر للروح الإسلامية أو ذمة الإيمان و صنفهم بها و لكن التعصب يوجد من لا شىء شيئا.

و كيف كان فإن الباحث المنصف لو أعطى من وقته شيئا يساعده على دراسة موضوع الحديث عند الشيعة و تشددهم فى قبول الرواية و تثبتهم فى النقل لحكم بالعدل و بذل قليلا من الجهد فى التحقيق لخرج بنتيجة على عكس ما ادعوه.

و نحن هنا نقدم طائفة من الرجال الذين حملوا الحديث فكان منهم أئمة تشد إليهم الرحال، و تقصدهم طلاب العلوم من الأقطار النائية، و قد التزمنا بذكر بعض تلامذتهم، و من خرج حديثهم من كتب الصحاح الستة و ذكرنا أقوال علماء الرجال فيهم.

و أشرنا قبل قليل إلى تعبير بعضهم عند ما يترجمون لرجل من الشيعة فيقولون:

صدوق و لكن مذهبه مذهب الشيعة أو أنه صدوق و لكننا نقموا عليه التشيع، أو أنه سيئ المذهب أو مبتدع إلى غير ذلك مما ستقف عليه.

و من الحق أن نتساءل ما هو الموجب فى مثل هذه الأمور، و هل التشيع لعلى عليه السلام و أهل بيته بدعة فى الإسلام؟! و لما ذا هذه النقمة على من يتشيع؟! و لا نجد جوابا إلا الاتهامات التى تكمن ورائها أغراض الخصوم لأهل البيت عليهم السلام الذين رموا أتباعهم بالزندقة. و قد مر تفصيل ذلك.

و من السفه و الجهل معا- أن يكون الاقتناع بكل ما ورد فيكون عقبة فى طريق البحث و النظر، و لئن أخطأ بعض الباحثين الطريق إلى الواقع لتقليدهم الغير فيما ينقلونه، فإنهم قد أساءوا لأنفسهم أولا، و لأمتهم ثانيا.

و إن تلك النظريات الخاطئة التى تصور الشيعة بغير صورتها الواقعية إنما كان من أسبابها تلك الغشاوة التى أرختها العصبية الرعناء، و قد آن الأوان لأن ننظر إلى الأمور

ص: ٥٢٣

بمنظار الواقع، و أن تترك وراء ظهورنا ما ورثناه من عصور التطاحن، فإننا أحوج ما نكون إلى ذلك اليوم.

و سيوضح بهذه الدراسة خطأ القائلين بأن السنة لا يروون عن الشيعة، أو أن الشيعة ليس لمدرستهم الفقهية فى التشريع أثر محسوس.

و هذه النظرة الخاطئة التى تصور الشيعة بمعزل عن المجتمع الإسلامى، و أنهم صفر الأكف من العلوم، و بالأخص الفقه و الحديث هى وليدة ظروف خاصة، و أغراض مقصودة، قد تعرضنا لها مرارا من قبل.

و لا بأس أن نشير هنا إلى ما أدت إليه مواقف الحكّام و الظلمة الذين اصطنعوا رجالا تزوّوا بزى العلم و لبسوا لبوس الورع، و لكنهم كانوا أعوان الفسقة و رجال الجور، فخانوا مبادئ دينهم، و تنكروا لقيم الرسالة فأصبحوا أدوات بيد الجبارين و المتسلطين، و راحوا يضيفون سمات الإسلام على النظم التى لم تتورع عن قتل الأبرياء و سفك الدماء و هتك الأعراس و انتهاب الأموال التى هى حق للمسلمين، و كان هؤلاء الذين استسلموا لأغراض الحكام يؤثرون فى عقول العامة و يشنون حربا على مبادئ أهل البيت و يرمون من نبغ منهم بالضلالة و البدع، و نجحوا فى تأليب الناس و إخضاعهم لأغراض الحكّام. و لكن علماء الشيعة على مر العصور لم تفتّر هممهم، و لم يصددهم عنف الطغاة، فكانت لهم هيئاتهم الخاصة التى تتصل بالائمة من أهل البيت و نوابهم حسب المراحل الزمنية. كما أن نتاج علماء الشيعة و مبادئ أهل البيت كانت تجد طريقها إلى النفوس فهى قرين الإيمان الحق، و كم انطوت الجوانح و ضمت الصدور ميولا و مشاعر لو لا قسوة الحكام، لوجدت طريقها و أفصحت عن نفسها فى مجامع الملوك المتسلطين و قصورهم عبر كل العهود.

و نحن بهذا البيان عن حملة العلم من الشيعة و من كانت تشدّ لهم الرحال للانتفاع منهم و الأخذ عنهم نقدم جانبا واحدا من جوانب الحركة العلمية عند الشيعة و نعطى صورة مبسطة لرجال الشيعة الذين اقتحموا حواجز العدا و اجتازوا أسوار المقاطعة فوردت أسماؤهم عسى أن نوفق لتصحيح بعض أخطاء الكتاب الذين أخطئوا الصواب فى تعاملهم على الشيعة حول الحديث بالأخص و الله الموفق.

و الآن نقدم جملة من أولئك العلماء الذين روى لهم أصحاب الكتب الستة

ص: ٥٢٤

البخارى، و مسلم، و الترمذى، و النسائى، و ابن ماجة، و أبو داود مع ذكر بعض من روى عنهم.

كما أننا لم نتعرض لأقوال الشيعة و آرائهم فيهم، بل اقتصرنا على ما ذكره علماء السنة، من منصفين و متحاملين كالجوزجاني الذى لا يذكر الشيعة إلا بسبى العبارة، لأنه شديد النصب لعلى عليه السلام و كذلك لم نستوف جميع من خرج لهم أصحاب الكتب الستة، بل اقتصرنا على البعض منهم و هم:

أبان بن تغلب:

أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح الحريرى المتوفى سنة ١٤١ «١».

خرج حديثه مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى، و ابن ماجة و روى عنه موسى بن عقبة الأزدي، و شعبة بن الحجاج و حماد بن زيد بن درهم الأزدي، و سفيان بن عيينة، و محمد بن حازم التميمي، و عبد الله بن المبارك، و زهير، و علي بن عابس، و غيرهم.

كان أبان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام و قد تقدمت ترجمته فى ج ٣ ص ٥١-٥٧ ط ٣ من هذا الكتاب.

قال ابن أبى حاتم: سئل أبى عن أبان فقال ثقة. و قال ابن حجر: أبان ثقة تكلم فيه للتشيع. و قال أحمد بن حنبل و ابن معين أبان ثقة و قال محمد بن سعيد المقرئ:

سمعت عبد الرحمن بن الحكم يذكر عن أبان صحة حديث و أدب و عقل.

و قال ابن عدى: أبان بن تغلب له نسخ عامتها مستقيمة، إذا روى عنه ثقة، و هو من أهل الصدق فى الرواية و إن كان مذهبه مذهب الشيعة، و هو فى الرواية صالح لا بأس به.

و قال الذهبي: أبان بن تغلب الكوفى شيعى جلد لكنه صدوق فلنا صدقه و عليه بدعته، و قد وثقه أحمد بن حنبل، و ابن معين، و أبو حاتم و أورده ابن عدى، و قال:

---

(١) انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب ١: ٩٣ و طبقات ابن سعد ٦: ٢٥٠ و فهرست ابن النديم ٣٠٨ و معجم الأدباء ١: ١٠٧ و بغية الوعاة ١٧٦ و مرآة الجنان ١: ٢١٠ و الجرح و التعديل ١: ١٩٦ قسم ١ و ميزان الاعتدال ١: ٤ و غيرها من كتب الرجال و الحديث و التاريخ.

ص: ٥٢٥

كان غالبا فى التشيع. و قال السعدى «١»: زائع مجاهر فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع و حد الثقة العدالة و الاتقان فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟

و جوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو و لا تحرق، فهذا أكثر فى التابعين و تابعيهم مع الدين و الورع و الصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية، و هذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل و الغلو فيه، و الحط على أبى بكر و عمر، و الدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم و لا كرامة ....

فالشيعة الغالى فى زمان السلف و عرفهم هو من تكلم فى عثمان، و الزبير، و طلحة، و معاوية، و طائفة ممن حارب عليا و تعرض لسبهم، و الغالى فى زماننا و عرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة، و يتبرأ من الشيخين أيضا، و لم يكن أبان يعرض للشيخين أصلا بل قد يعتقد عليا أفضل «٢».

أقول: هذا هو جواب الأسئلة المتقدمة و قد أورد الذهبى هذا الجواب و ظهر من فحواه أن مطلق التشيع هو بدعة و لكن هذه البدعة تختلف شدة و ضعفا، فالبدعة الصغرى غلو التشيع أو التشيع بلا غلو بمعنى مطلق الحب لعلى و مشايعته.

و لا أدرى هل يبقى بعد هذا التقسيم أحد من المسلمين غير متلبس بهذه البدعة إلا المنافقون الذين وصفهم الحديث النبوى بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: (يا على لا يحبك إلا مؤمن و لا يبغضك إلا منافق) و نعوذ بالله من النفاق.

و اتضح لنا أن هذه البدعة و هى التشيع مع الغلو- و معناه حب على عليه السلام و الإجهار فيه- كانت كثيرة فى التابعين و تابعيهم مع أنهم من أهل الورع و الدين فكيف يوسمون بالبدع؟!

---

(١) السعدى هو إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق السعدى الجوزجاني. المتوفى سنة ٢٥٦ كان حرورى المذهب شديد العداء لعلى عليه السلام و قد وصفوه بأنه صلب فى السنة و قال ابن عدى: كان شديدا إلى مذهب أهل دمشق على على عليه السلام و لكنهم وتقوه لأن أحمد بن حنبل كان يكاتبه و إبراهيم هذا كان شديد الحمل على رجال الشيعة فلا يصفهم إلا بسىئ القول لسوء عقيدته و انحراف نزعته.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٤-٥.

ص: ٥٢٦

يقول أبو قيس الأودى «١» المتوفى سنة ١٢٠: أدركت الناس و هم ثلاث طبقات: أهل دين يحبون عليا، و أهل دنيا يحبون معاوية، و الخوارج «٢».

و على أى حال: لا نريد أن نخوض فى هذا الموضوع و نسأل من أين جاء هذا التحديد؟ و لما ذا اختص الشيخان بهذه المنزلة دون غيرهم من أصحاب محمد؟ و لما ذا لا يطبق ذلك على من أعلن شتم على عليه السلام و انتقاصه؟! و كيف تقبل رواية من عرف بالعداء له مع أنهم لم يسموه بالبدعة و لم يتوقفوا عن قبول روايته أمثال عثمان بن حريز و الحصين بن نمير و الهيثم بن الأسود. و.

أحمد بن المفضل:

أبو على الكوفى أحمد بن المفضل القرشى الأموى الحفرى- محله بالكوفة المتوفى سنة ٢١٥ مولى عثمان بن عفان.

خرج حديثه مسلم و أبو داود و النسائي «٣» و روى عنه أبو زرعة و أبو حاتم و ابنا أبي شيبة و أحمد بن يوسف السلمى «٤».

و قال ابن حاتم: سمعت أبي و أبا زرعة يقولان: كتبنا عنه و سئل أبي عنه؟

فقال: كان صدوقا من رؤساء الشيعة «٥».

و قال ابن حجر: أحمد بن المفضل الحفرى صدوق شيعى و أشار إلى تخريج مسلم و أبي داود و النسائي لحديثه «٦».

و قال صفى الدين الخزرجى: أحمد بن المفضل روى عنه أبو بكر و عثمان ابنا أبي شيبة و أبو حاتم كان صدوقا من الشيعة مات سنة ٢١٥.

---

(١) أبو قيس الأودى هو عبد الرحمن بن ثروان الكوفى المتوفى سنة ١٢٠ و هو من رجال الصحيح البخارى و مسلم و الترمذى و أبي داود و النسائي.

(٢) أخرجه بن عبد البر بسند عن سفيان الثورى فى الاستيعاب ٣: ٥١.

(٣) الخلاصة لصفى الدين الخزرجى - ١١.

(٤) تهذيب التهذيب ١: ٨١.

(٥) الجرح و التعديل ١: ٧٧ - قسم ١.

(٦) التقريب ١: ٢٦.

ص: ٥٢٧

إبراهيم بن يزيد:

أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعى الكوفى المتوفى سنة ٩٦.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الجماعة، و روى عنه الأعمش و منصور بن عون، و زبيد البامى، و حماد بن سليمان، و مغيرة بن مقسم الضبى و غيرهم.

ذكره ابن قتيبة في رجال الشيعة، و ترجم له سيدنا شرف الدين في مراجعته «١» و مات إبراهيم مختفيا من الحجاج و لم يشيعه إلا سبعة رجال ...

إبراهيم بن محمد «٢»

: أبو إسحاق المدني إبراهيم بن أبي يحيى المتوفى سنة ١٨٤ شيخ الإمام الشافعي و ابن جريح - و أبو يحيى اسمه سمعان - خرج حديثه ابن ماجة، و روى عنه الحديث داود بن عبد الله الجعفرى، و يحيى بن آدم، و إبراهيم بن موسى السدى، و الحسن بن عرفة، و إبراهيم بن طهمان، و ابن جريح الشافعي، و سعيد بن أبي مریم، و أبو نعيم و طائفة غيرهم.

و قد تحامل على إبراهيم كثير من الحفاظ و اتهموه بالكذب، و وثقه آخرون. قال الذهبي: إبراهيم بن أبي يحيى الفقيه المحدث، أبو إسحاق الأسلمي، أحد الأعلام، حدث عنه الشافعي، و ابن جريح، و هو من شيوخه و إبراهيم السدى، و الحسن بن عرفة و طائفة، و كان الشافعي يمشيه و يدلسه فيقول: أخبرني من لا أتهم.

و قال: ما كان ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث و كان من أوعية العلم، و عمل موطأ كبيرا، و لكنه ضعيف عند الجماعة و لو كان عند الشافعي ثقة لصرح بذلك، كما يقول في غيره: أخبرني الثقة. و لكنه عنده غير متهم بالكذب، كما حط عليه بذلك بعضهم.

و قال الشافعي: لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب و هو ثقة في الحديث، و قال الشافعي أيضا في كتاب اختلاف الحديث: ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي.

---

(١) المراجعات ٤٢.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١: ١٥٨ - ١٦١ و الخلاصة للخزرجي ١٨ و تذكرة الحفاظ للذهبي ١: ٢٢٧.

ص: ٥٢٨

و قال أبو أحمد بن عدى: سألت أحمد بن سعيد يعنى بن عقدة فقلت له تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم غير الشافعي؟

فقال: نعم حدثنا أحمد بن يحيى الأودى سمعت حمدان بن الأصبهان قلت أ تدين بحديث إبراهيم؟ قال نعم. و قال ابن عقدة نظرت في حديث إبراهيم كثيرا و ليس بمنكر الحديث.

قال ابن عدى: و هذا الذى ابن عقدة هو كما قال و قد نظرت أنا أيضا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا، إلا عن شيوخ يحتملون، و إنما يروى المنكر من قبل الراوى عنه، أو من قبل شيخه، و هو فى جملة من يكتب حديثه، و لو الموطأ أضعاف موطأ مالك «١».

أقول كان إبراهيم من تلامذة الإمام الباقر عليه السلام و ولده الإمام الصادق عليه السلام و كان من شيوخ الإمام الشافعي، و ابن جريح و غيرهما من المحدثين. و قد أكثر الشافعي عنه، و لشدة ما تحامل الناس على إبراهيم فقد كان الشافعي لا يحدث عنه باسمه في بعض المواطن، فيقول حدثني الثقة أو يقول حدثني من لا اتهمه و يصرح باسمه في مواطن آخر.

و قد روى الشافعي عن إبراهيم عن الصادق عليه السلام في عدة أحاديث.

قال إسحاق بن راهويه: ناظرت الشافعي بمكة، في كرى بيوت مكة فاحتج بالحديث (هل ترك لنا عقيل من ظل)؟

قال إسحاق فقلت للشافعي - فيما كنت احتج فيه عليه -: كيف جعفر بن محمد الصادق عندك؟

فقال: ثقة كتبنا عن إبراهيم بن يحيى عند العمارة حديثاً عنه فقال إسحاق:

حدثني حفص بن غياث القاضي عن جعفر بن محمد .. و سردت الباب في كرى بيوت مكة «٢».

و على أى حال: فإن إبراهيم هذا من الشيعة و له كتاب مبوب في الحلال و الحرام و هو أول من وضع موطأ أضعاف موطأ مالك.

---

(١) تهذيب التهذيب ١: ١٥٩

(٢) أخبار الشافعي و مناقبه للرازي ٢: ١٨٧.

ص: ٥٢٩

و لم يكن لمن تحاملوا عليه حجة إلا ما ادعاه بعض الناس عليه من أنه كان ينال من الشيخين كما ذكر ذلك يعقوب بن سفيان في تاريخه «١».

أجلح «٢»

: أبو حجية الكندي أجلح و قيل اسمه يحيى بن عبد الله و الأجلح لقب، المتوفى سنة ١٤٥.

خرج حديثه البخارى في الأدب المفرد و مسلم في صحيحه و الأربعة. و روى عنه الثورى و ابن المبارك و يحيى القطان و شعبة و أبو أسامة و جعفر بن عوف.

قال ابن حجر: أجلح يقال اسمه يحيى صدوق شيعى مستقيم الحديث من الطبقة السابعة مات سنة ١٤٥.



وقال ابن عدى: أجلبح شيعى صدوق. وقال الجوزجاني: أجلبح مفتر. وقال النسائي له رأى سوء «٣».

وقال ابن معين: أجلبح صالح، ثقة، وليس به بأس. وقال ابن عدى: أجلبح له أحاديث صالحة و يروى عنه الكوفيون وغيرهم ولم أر له حديثا منكرا مجاوزا للحد لا إسنادا ولا متنا إلا أنه من شيعة الكوفة وهو عندى صدوق «٤».

و ذكره الشيخ الطوسى فى عداد تلامذة الإمام الصادق عليه السلام وأسماء يحيى بن عبد الله بن معاوية الكندى الأجلح.

إسحاق بن منصور:

أبو عبد الرحمن إسحاق بن منصور السلولى الكوفى المتوفى سنة ٢٠٥.

خرج حديثه البخارى و مسلم و الترمذى و أبو داود و النسائى و ابن ماجة. و روى عنه أبو نعيم و هو من أقرانه، و ابنا أبى شيبه، و عباس العبرى، و أبو كريب، و ابن

---

(١) فهرست الشيخ الطوسى ٣.

(٢) انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب ١: ١٨٩ و الجرح و العديل ١: ٣٤٦ قسم ١ و التقريب ١: ٤٩ و غيرها.

(٣) انظر ميزان الاعتدال ١: ٢٧.

(٤) التهذيب ١: ١٨٩ - ١٩٠.

ص: ٥٣٠

نمير، و القاسم بن زكريا، و أحمد بن سعيد الرباطى و عباس الدورى، و يعقوب بن شيبه السدوسى و جماعة «١».

قال ابن حجر: إسحاق بن منصور السلولى مولاهم أبو عبد الرحمن صدوق، تكلم فيه للتشيع، مات سنة ٢٠٤ و قيل بعدها «٢».

إسماعيل بن أبان:

أبو إسحاق إسماعيل بن أبان الأزدي الوراق الكوفى المتوفى سنة ٢١٦.

خرج حديثه البخارى، و الترمذى فى الصحيح، و أبو داود فى مراسيله و كان من شيوخ البخارى.

روى عنه أحمد بن حنبل، و ابن معين، و الدارمى، و أبو حاتم و أبو زرعة، و أبو خيثمة، و عثمان بن أبى شيبه، و القاسم بن زكريا بن دينار، و الذهلى، و يعقوب بن شيبه، و جماعة آخرهم إسماعيل سمويه، و أبو إسماعيل الترمذى «٣».

قال ابن حجر: إسماعيل بن أبان الأزدي أبو إسحاق أو أبو إبراهيم كوفي ثقة، تكلم فيه للتشيع مات سنة ست عشرة من الطبقة التاسعة «٤».

وقال الذهبي: إسماعيل بن أبان الكوفي الوراق شيخ البخاري حدث عنه يحيى وأحمد. وقال البخاري: صدوق. وقال غيره، كان يتشيع «٥».

وقال الجوزجاني: كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب. قال ابن عدي: حول هذا القول: الجوزجاني كان مقيما بدمشق يحدث على المنبر وكان أحمد يكتابه فيتقوى بكتابه، ويقراءه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي عليه السلام فقله في إسماعيل مائل عن الحق يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع «٦».

---

(١) تهذيب التهذيب ١: ٢٥٠.

(٢) التقريب ١: ٦١ والخلاصة لصفى الدين ٢٥.

(٣) تهذيب التهذيب ١: ٢٢٩ والجرح والتعديل ١: ١٦٠.

(٤) التقريب ١: ٦٥.

(٥) الميزان ١: ٩٩.

(٦) ميزان الاعتدال ١: ٢٦.

ص: ٥٣١

وقال ابن حجر: الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي، المنحرف عن عثمان و الصواب موالاتهما جميعا، و لا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع «١».

وقال البزاز: إنما كان عيبه (أي إسماعيل) شدة تشيعه لعلي انه غير (أو عيب) عليه في السماع، وقال الدار قطني: ثقة مأمون.

إلى آخر ما جاء حول أبان شيخ البخاري وأحمد وغيرهما وقد وصفوه بالصدق والأمانة إلا أن عيبه هو حبه لعلي عليه السلام.

وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة. صدوق والأمانة إلا أن عيبه هو حبه لعلي عليه السلام.

و قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة. صدوق في الحديث صالح الحديث، لا بأس به كثير الحديث.

تمييز:

ربما اشتبه بعضهم في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق بإسماعيل بن أبان الخياط الغنوي الكوفي المتوفى سنة ٢١٠.

فإسماعيل بن أبان الوراق ثقة صدوق شيعي كما تقدم وإسماعيل بن أبان الخياط كان كذابا.

قال عثمان بن أبي شيبة: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث قيل له:

فإن إسماعيل بن أبان عندنا غير محمود؟

قال هاهنا إسماعيل آخر يقال له: ابن أبان غير الوراق و كان كذابا «٢».

و قال الذهبي: إسماعيل بن أبان الخياط الغنوي: كذبه يحيى بن معين، و قال أحمد بن حنبل كتبنا عنه عن هشام بن عروة ثم روى أحاديث موضوعة.

ثم ذكر الذهبي الأحاديث الموضوعة عنه و إن كان يضعها على الثقات و منها حديث السابع من ولد العباس يلبس الخضرة.

و كان أبان هذا يضع الأحاديث على سفيان الثوري و جابر الجعفي و غيرهم من الثقات «٣».

---

(١) هدى السارى ٨٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ٢٧٠.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٩٨.

ص: ٥٣٢

و على أى حال: فإن زمن ابن الوراق و الغنوي واحد و ربما وقع الاشتباه بين الاسمين.

إسماعيل السدى:

أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدى - نسبة إلى سدة مسجد الكوفة - المتوفى سنة ١٢٧ من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

خرج حديثه مسلم، و الترمذى، و ابن ماجة، و أبو داود، و النسائى و روى الحديث عنه حملة الآثار منهم: سماك بن حرب، و إسماعيل بن أبى خالد، و عيسى بن عمر الهمداني، و سليمان التميمى، و عثمان بن ثابت، و مالك بن مغول، و سفيان الثورى، و زائدة، و زيد بن أبى أنيسة، و زياد بن أبى خيثمة، و أبو إسرائيل الملائي، و إسرائيل بن يونس، و حسن و على ابن صالح، و شريك بن عبد الله، و أبو عوانة و أبو الأحوص، و أبو بكر بن عياش «١».

قال ابن حجر: إسماعيل السدى أبو محمد الكوفى صدوق يتهم و روى بالتشيع من الطبقة الرابعة «٢».

و قال الخزرجى: روى بالتشيع. و قال ابن عدى: مستقيم الحديث صدوق.

و قال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما رأيت أحدا يذكر السدى إلا بخير «٣».

و سئل القطان عن السدى؟ فقال: لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكر السدى إلا بخير و ما تركه أحد ثم قال: روى عنه شعبة، و الثورى و زائدة «٤».

و قال أحمد بن حنبل: قال يحيى بن معين يوما عند عبد الرحمن بن المهدي:

السدى ضعيف، فغضب عبد الرحمن و كره ما قال «٥».

---

(١) انظر الجرح و التعديل ١: ١٨٤ ق ١.

(٢) التقريب ٢: ٢٢.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ١١.

(٤) الجرح و التعديل ١: ١٨٤ ق ١.

(٥) نفس المصدر.

ص: ٥٣٣

و كان السدى من المفسرين المشهورين و من الثقات فى الحديث و خرج حديثه الجماعة إلا البخارى، و لكنه كان شيعيا و لهذا قال فيه الجوزجاني المتعصب: حدثت عن معمر عن ليث: كان بالكوفة كذابان فمات أحدهما السدى و الكلبي «١».

و قد لفق خصومه حوله تهما و نسبوا إليه أشياء حسب ما توحىه إليهم نزعتهم المنحرفة عن الحق.

و إلا فإن الرجل من حملة الحديث، و كان يقصده العلماء للأخذ عنه، و قد وثقه جماعة منهم: أحمد بن حنبل، و ابن مهدي، و أبو حاتم و غيرهم.

و قال شريك ما ندمت على رجل لقيته الا أكون كتبت كل شيء لفظ به، إلا السدي. قال أبو محمد: يعنى السلف الماضى «٢».

إسماعيل بن خليفة:

أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة العبسى الملائى الكوفى المتوفى سنة ١٦٩.

خرج حديثه الترمذى، و ابن ماجة، و روى عنه الثورى، و عبد الرحمن الرازى، و وكيع و أبو نعيم، و إسماعيل بن صبيح اليشكرى، و أبو أحمد الزبيرى و أبو الوليد الطيالسى.

قال ابن حجر: إسماعيل بن خليفة صدوق سيئ الحفظ نسب إلى الغلو فى التشيع.

و قال أبو زرعة: إسماعيل صدوق إلا أن فى رأيه غلوا «٣» و قال يحيى بن معين:

أبو إسرائيل صالح. و قال عمر بن على: أبو إسرائيل الملائى ليس من أهل الكذب.

و قال ابن أبى حاتم: كان من النقات روى عنه أبى و أبو زرعة رحمهم الله «٤».

و قال ابن حبان فى الضعفاء: روى عنه أهل العراق، و كان رافضيا شتاما، و هو مع ذلك منكر الحديث، حمل عليه أبو داود الطيالسى حملا شديدا «٥».

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ١١٠.

(٢) الجرح و التعديل.

(٣) تهذيب التهذيب ١: ٢٩٣.

(٤) الجرح و التعديل ١: ١٦٧ ق ١.

(٥) تهذيب التهذيب ١: ٢٩٤.

ص: ٥٣٤

و قال ابن سعد: إسماعيل بن خليفة يقولون إنه صدوق و كان بهز بن أسد يحكى أنه سمع أبا إسرائيل تناول عثمانا «١».

و قال الجوزجاني: إسماعيل بن خليفة مفتر زائغ. أى أنه شيعى لأن هذه لهجة الجوزجاني فى تراجم الشيعة.

و كيف كان فالرجل وثقه العلماء و أخذ عنه جماعة منهم و قد اتهموه بالحمل على الخلفاء.

إسماعيل بن زكريا:

أبو زياد إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني المتوفى سنة ١٧٤.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى و ابن ماجة و روى عنه سعيد بن سليمان سعدويه، و محمد بن الصباح الدولابى و أبو الربيع الزهرانى، و محمد بن بكار بن الريان، و محمد بن سليمان و سعيد بن منصور، و لوين وعدة «٢».

قال الذهبى: إسماعيل بن زكريا الخلقانى الكوفى صدوق شيعى لقبه شقوصا، قال أحمد: ما به بأس و قال مرة حديثه حديث مقارب و قال مرة ضعيف الحديث، وثقه ابن معين «٣» و قال ابن خراش: إسماعيل صدوق. و قال الدورى و ابن أبى خيثمة عنه: إنه ثقة.

إسماعيل بن موسى:

أبو محمد إسماعيل بن موسى الفزارى الكوفى المتوفى سنة ٢٤٥.

روى له البخارى فى أفعال العباد و خرج حديثه أبو داود، و الترمذى و ابن ماجة.

و روى عنه ابن خزيمة، و الساجى، و أبو يعلى، و أبو عروبة، و مطين و بقى بن مخلد، و أبو حاتم، و أبو زرعة «٤».

---

(١) طبقات ابن سعد ٦: ٣٨٠ ط ٢.

(٢) تاريخ بغداد ٦: ١١٥ و تهذيب التهذيب ١: ٢٩٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ١٠٦.

(٤) تهذيب التهذيب ١: ٣٣٥.

ص: ٥٣٥

قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عنه؟ فقال صدوق. و روى عنه أبى و أبو زرعة.

وقال ابن حجر: إسماعيل بن موسى نسيب السدى صدوق يخطئ ورمى بالرفض، من الطبقة العاشرة «١».

وقال الذهبي: إسماعيل بن موسى الفزارى الكوفى روى عنه أبو داود و أبو عروبة، و ابن خزيمة و خلائق، قال أبو حاتم: صدوق، و قال النسائي ليس به بأس.

وقال ابن عدى: أنكروا منه غلوه فى التشيع «٢».

وقال مطين: كان إسماعيل بن موسى صدوقا و قال أبو داود: إسماعيل صدوق فى الحديث و كان يتشيع «٣».

و قد اتهموه بشتم السلف و كان هناد ينهى عن الحضور عند إسماعيل بن موسى لأنه يشتم السلف. و شتم السلف فى عرفهم يدخل فيه نقل كل رواية فيها حط على واحد منهم حتى لو قال أحد إن معاوية خالف الكتاب و السنة بإلحاقه زياد بن سمية بأبى سفيان، أو يقال بأنه سلط بسر ابن أوطاة على المسلمين فقتل الأطفال، و الشيوخ، و النساء، أو يقال: إنه سم الحسن بن على عليه السلام، أو يقال إن المغيرة بن شعبة زنى بأم جميل و خالد بن الوليد قتل مالك بن نويرة ظلما و نرى على امرأته إلى غير ذلك. فالتعرض لأمثال هذه الحوادث يرمى صاحبها بالفسق كما نقل الذهبي عن ابن أبى شيببة أو هناد أنه قال لمن يذهب لسماح الحديث من إسماعيل هذا (أيش عملتم عند ذاك الفاسق الذى يشتم السلف) «٤».

إسماعيل بن عبد الله:

إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب الهاشمى المتوفى سنة ١٤٥.

خرج حديثه ابن ماجه. و روى عنه ابن أخيه صالح بن معاوية و الحسين بن زيد بن على بن الحسين و عبد الله بن مصعب الزبيرى.

و وقع اشتباه فى خلاصة الخزرجى بقوله و روى عنه الحسين بن على و هذا خطأ

---

(١) التقريب ١: ٧٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ١١٧.

(٣) التهذيب ١: ٣٣٦.

(٤) انظر ميزان الاعتدال ١: ١١٧.

و الصحيح ما بيناه و هو الحسين بن زين بن علي و لهذا ذكرناه هنا لأننا لم نذكر حملة الحديث من العلويين في هذا العرض.

إسماعيل بن سلمان:

إسماعيل بن سلمان بن المغيرة الأزرق التميمي الكوفي.

خرج حديثه ابن ماجه، و البخارى فى الأدب المفرد، و روى عنه إسرائيل و وكيع، و محمد بن أبى ربيعة، و عبيد الله بن موسى. قال ابن أبى حاتم: سمعت ابن نمير يقول: إسماعيل بن الأزرق الذى يروى عن أبى عمر كان من غلاة الشيعة، و أبو عمر صاحب ابن الحنفية «١».

و قد تحامل الحفاظ على إسماعيل هذا لأنه أحد رواة حديث الطائر المشوى، الذى أخرجه الترمذى، و البغوى فى المصابيح الحسان، و أخرجه الخربى، و ابن البخارى و غيرهم عن أنس بن مالك قال: قدمت لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم طيرا، أو كان عند النبى صلى الله عليه و آله و سلم طير فقال اللهم ائتني بأحب خلقك إليك، ليأكل معى هذا الطير فجاء على عليه السلام فأكل معه.

و حديث الطائر مشهور، و أحد رواته إسماعيل بن سلمان و من أعجب الأمور أن يكون سبب تضعيف هذا الرجل لروايته لهذا الحديث و لم ينفرد هو به بل روى من طرق متعددة ليس هذا محل التعرض لها حتى أن الذهبى صححه، و جعل فيه جزءا منفردا.

و من أظرف الأشياء: أن الحفاظ عبد الله بن محمد بن عثمان الواسطى المتوفى سنة ٣٧٣ كان من العلماء الأعلام، و له حلقة درس، و من الحفاظ المتقنين، فاتفق أنه أملى على تلامذته حديث الطير، فلم تحمله نفوسهم، فوثبوا به و أقاموه، و غسلوا موضعه، فمضى و لزم بيته، و لم يحدث أحدا.

قال الذهبى: و لهذا قل حديثه عند الواسطيين «٢».

و من هذا و أمثاله يتجلى لنا شدة الأمر على الحفاظ الذين يحملون الآثار

---

(١) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح و التعديل - ٣٢٥.

(٢) انظر تذكرة الحفاظ ٣: ١٦٥.

ص: ٥٣٧

الصحيحة فى فضائل أهل البيت، مما يدعو إلى التكتّم و ترك ذلك، و لهذا قال بعض الحفاظ فى الإمام على عليه السلام: ما ذا أقول فى رجل كتّم أعداؤه فضائله حسدا له و كتّم أولياؤه فضائله خوفا من أعدائه، فظهر له ما بين ذا و ذا ما ملأ الخافقين.



أصبع بن نباتة «١»

أبو القاسم أصبع بن نباتة التميمي ثم الحنظلي الكوفي. خرج حديثه ابن ماجة روى عنه سعيد بن طريف، والأجلح و فطر بن خليفة و محمد بن السائب الكلبي و غيرهم.

كان من خواص الإمام علي عليه السلام و كان علي شرطته. قال ابن حبان: أصبع فتن بحب علي فأتى بالطامات.

و قال ابن عدى عامة ما يرويه عن علي عليه السلام لا يتابعه عليه أحد، و هو بين الضعف ثم قال: و إذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته.

و قال العجلي: أصبع كوفي تابعي ثقة. و قال ابن سعد: أصبع كان شيعيا و كان يضعف في روايته و كان علي شرطة علي عليه السلام. و قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عندهم. و قال الجوزجاني: زائع.

و لا بد هنا بأن نشير إلى ما يبدو من كلمة ابن عدى بأن: أصبع بن نباتة ثقة و لكنه مكذوب عليه و هذا غير بعيد أن يضع المغرضون عنه أخبارا غير صحيحة لتنسب إلى شيعة علي عليه السلام حتى يكون طريقا للوقعة فيهم و هذا كثير في تلك العصور.

و الغرض أن أصبع من الثقات و من خواص أمير المؤمنين و لكن تحاملهم عليه لشدة حبه لعلي عليه السلام. و لا يضر مكانته ما سدده القوم إليه، و لعمرى فإنها عليهم و ليست لهم ما دام أصبع علي بينة من دينه و علي ثقة من علمه.

بسام الصيرفي:

أبو الحسن بسام بن عبد الله الكوفي من تلامذة الإمامين الباقر و الصادق عليهما السلام خرج حديثه النسائي. و روى عنه حاتم بن إسماعيل، و خلاد بن

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١: ٣٦٢ و ميزان الاعتدال ١: ١٦٥ و الخلاصة للخزرجي ٣٣ و تقريب التقريب ١: ٨١ و الجرح و التعديل لابن أبي حاتم ١- قسم ١ و غيرها.

ص: ٥٣٨

يحيى، و ابن المبارك و وكيع، و أبو نعيم، و الحسن بن عطية، و عبيد الله الأشجعي «١».

قال يحيى بن معين: بسام الصيرفي صالح. و قال مرة إنه ثقة.

و قال أبو حاتم: بسام الصيرفي لا بأس به، صالح الحديث.

و قال الحاكم فى المستدرک: هو من ثقة الكوفيين ممن يجمع حديثه و لم يخرجاه (أى مسلم و البخارى) و ذكره ابن عقدة فى رجال الشيعة و كذلك الطوسى و ابن النجاشى «٢».

تليد بن سليمان «٣»

أبو سليمان أو أبو إدريس تليد بن سليمان المحاربى الكوفى المتوفى سنة ١٩٠.

خرج حديثه الترمذى فى صحيحه، و روى عنه هشيم بن أبى ساسان و أحمد بن حاتم الطويل، و أحمد بن حنبل، و إسحاق موسى الأنصارى و محمد بن عبد الله بن نمير، و أبو سعيد الأشج، و يحيى بن يحيى النيسابورى.

قال أحمد بن حنبل: تليد كان مذهبه التشيع. و قال البخارى: تليد تكلم فيه يحيى بن معين و رماه. و قال العجلي: تليد كوفى روى عنه أحمد بن حنبل لا بأس به كان يتشيع و يدلس.

و قال أحمد بن حنبل: كتبت عنه حديثا كثيرا. و قال يعقوب بن سفيان: تليد رافضى خبيث.

و أخرج الخطيب البغدادى عن تليد بن سليمان عن أبى الجحاف عن أبى حازم عن أبى هريرة قال: نظر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى على و فاطمة و الحسن و الحسين فقال:

«أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم».

و قد اتهم تليد بأنه يشتم عثمان، و لهذا حملوا عليه فكذبوه يقول عباس بن

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ١: ٤٣٤ و الجرح و التعديل ١: ٤٣٣ ق ١.

(٢) تهذيب التهذيب ١: ٤٣٥.

(٣) انظر تاريخ بغداد ٧: ١٣٦ و الجرح و التعديل ١: ٤٧١ ق ١ و تهذيب التهذيب ١: ٥٠٩ ميزان الاعتدال ١: ١٦٦ و غيرها.

ص: ٥٣٩

محمد: سمعت يحيى بن معين يقول: تليد كذاب كان يشتم عثمان، و كل من شتم عثمان أو طلحة، أو أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم دجال لا يكتب عنه، و عليه لعنة الله و الملائكة، و الناس أجمعين «١».

هذا ما نقل عن ابن معين و هو الرجل الحافظ المتضلع بعلم الرجال، و لكن لا ندرى هل أن ما ذهب إليه ابن معين من هذا رأى هو عام لكل من شتم أحدا من أصحاب محمد صلى الله عليه و آله و سلم، أم خاص بالبعض دون البعض؟

فإن كان ذلك على وجه العموم فبأى وجه يصدق من يحمل على أول الصحابة إسلاماً، وأعلمهم بأحكام القرآن، وأقضاهم بالحكم، وأعدلهم فى الرعية، وأقربهم من رسول الله بل هو نفسه، وهو الإمام على!! فإننا نجد كتب الحديث مملوءة من روايات من نصب العداء لعلى وولديه أمثال الخوارج كعمران بن حطان وثور بن زيد الديلى والجوزجاني وغيرهم فقد وثقوهم وأخذوا عنهم.

وكذلك النواصب كإسماعيل بن سميع الحنفى وأزهر بن عبد الله و. و. و.

ثم ما ذا يقول ابن معين فى الرواية عمن اتخذ شتم أهل البيت سنة فهل تركوه أم خرجوا أحاديثه وسموه بأنه صلب فى السنة ثقة فى الحديث؟! وإن كان هذا شيئاً يخص جماعة دون آخرين فهذا أمر لا نعرفه و ليس له دليل.

و نحن لا نريد أن نخرج عن الصدق فى الخوض بهذا الموضوع و نترك تقديره للقراء المنصفين.

ثابت بن أبى صفية:

أبو حمزة ثابت بن أبى صفية الثمالى المتوفى فى خلافة أبى جعفر المنصور.

خرج حديثه الترمذى، وابن ماجه، و النسائى فى مسند على عليه السلام، و هو من تلامذة الإمام الباقر عليه السلام.

---

(١) تاريخ بغداد ٧: ١٣٦.

ص: ٥٤٠

روى عنه الثورى، و شريك، و حفص بن غياث، و أبو أسامة و عبد الملك بن أبى سليمان و أبو نعيم، و وكيع، و عبيد الله بن موسى، و زافر بن سليمان.

قال ابن حجر: ثابت بن أبى صفية الثمالى - بضم المثلىة - أبو حمزة و اسم أبيه دينار - و قيل سعيد - كوفى رافضى من الخامسة مات فى خلافة أبى جعفر المنصور «١».

و قال الخزرجى: ثابت بن أبى صفية الثمالى أبو حمزة رافضى «٢». و على أى حال فقد ذكروا أبا حمزة بالتضعيف و ليس لهم حجة إلا أنه رافضى كان يحمل على عثمان.

ثوير بن أبى فاختة:

أبو الجهم ثوير بن أبى فاختة سعيد بن علاقة الهاشمى أبو الجهم الكوفى مولى أم هانى و قيل مولى زوجها جعدة.

خرج حديثه الترمذى فى صحيحه، و روى عنه الأعمش، و الثورى و إسرائيل، و شعبة و حجاج بن أرتاة و غيرهم.

قال يونس بن أبى إسحاق: كان رافضيا و قال ابن معين؛ ليس بشيء و قال أبو حاتم و غيره ضعيف «٣».

و قد تقموا على ثوير هذا تشييعه لعلى عليه السلام و روايته عن أبيه أبى فاختة و كان أبوه من كبار التابعين و وثقه جماعة.

و قد روى ثوير عن أبيه - كما حدث عنه أبو مريم الأنصارى - أنه سمع عليا عليه السلام يقول: لا يحبنى كافر و لا ولد زنى «٤».

جعفر بن زياد:

أبو عبد الله - و قيل أبو عبد الرحمن - جعفر بن زياد الأحمر الكوفى المتوفى سنة ١٦٧.

---

(١) التقريب ١: ١١٦.

(٢) الخلاصة - ٤٨ و طبقات ابن سعد ٦: ٣٦٤.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ١٧٤.

(٤) نفس المصدر.

ص: ٥٤١

خرج حديثه أبو داود، و الترمذى، و النسائى، و روى عنه سفيان بن عيينة، و وكيع بن الجراح، و عبيد الله بن موسى، و أبو غسان النهدى، و أسود بن شاذان، و ابن إسحاق، و إسحاق بن منصور السلولى و عبد الرحمن بن مهدى و قبيصة وعدة غيرهم «١» و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال ابن حجر: جعفر بن زياد صدوق يتشيع من الطبقة السابعة «٢».

و وثقه أحمد بن حنبل و ابن معين و أبو زرعة «٣» و قال أبو داود صدوق شيعى حدث عنه ابن مهدى، و قال ابن أبى شيبة: جعفر بن زياد صدوق ثقة و قال العجلي:

كوفى ثقة «٤».

و يقول الجوزجاني: جعفر بن زياد مائل عن الطريق. قال الخطيب البغدادي - بعد نقله لكلمة الجوزجاني -: قلت: يعنى فى مذهبه و ما نسب إليه من التشيع.

و لقد تحمل جعفر بن زياد فى سبيل حبه لآل محمد و تشييعه لهم الكثير من جور السلطة و عنف الولاية، لأنه كان من رؤساء الشيعة فى خراسان. فقد كتب المنصور إلى هراة بإشخاصه مع جماعة من الشيعة فحبسوا فى المطبق دهرا طويلا و كان إشخاصه من الإهانة و التحقير و ذلك أنهم أشخصوه فى ساجور و الساجور خشبة تعلق فى عنق الكلب أو قلادة تجعل فى عنقه و المراد هنا أنهم أشخصوه و فى عنقه حبل يجربه «٥» و قد كان لا يصلى مع الولاية و لا يميل إليهم.

و كان الحسن بن صالح يصلى الجمعة مع الأمراء و كان الحسن من الشيعة فمنعه جعفر بن زياد عن صلاة الجمعة معهم فقال له الحسن أصلى معهم ثم أعيدها.

فقال له جعفر: يراك إنسان فيقتدى بك «٦» و لهذا فقد وصفوه بالغلو مع توثيقهم له.

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٧: ١٥٩ و تهذيب التهذيب ٢: ٩٢.

(٢) التقريب ١: ١٣٠.

(٣) الجرح و التعديل ١: ١٨٠ ق ١.

(٤) تهذيب التهذيب ٢: ٩٣.

(٥) انظر تاريخ بغداد ٧: ١٥٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٢: ٩٣.

ص: ٥٤٢

جعفر بن سليمان:

أبو سليمان البصرى جعفر بن سليمان الضبعى المتوفى سنة ١٧٨ و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

خرج حديثه البخارى فى الأدب المفرد، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى، و ابن ماجه.

روى عنه هلال بن بشر، و بشر بن آدم، و الحكم بن ظبيان، و محمد بن عبد الملك بن زنجويه، و أبو حاتم الرازى، و ابن المبارك، و أبو الوليد الطيالسى، و الحسن بن الربيع، و مسدد، و عبيد الله القواريرى و عبد السلام بن مطهر و غيرهم «١».

قال أحمد بن حنبل: جعفر بن سليمان لا بأس به. فقيل له إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه.

فقال أحمد: إنما كان (جعفر) يتشيع. و أهل البصرة يغفلون في على عليه السلام «٢».

ولما قدم جعفر بن سليمان إلى صنعاء حدثهم حديثا كثيرا و كان عبد الصمد بن معقل يجيء فيجلس إليه.

و قد وثقه ابن معين، و أحمد بن حنبل، و ابن سعد و غيرهم. و حمل بعضهم عليه لتشيعه أو ميله لأهل البيت عليهم السلام.

قال ابن حبان: كان جعفر (بن سليمان) من الثقات في الروايات غير أنه ينحل الميل إلى أهل البيت، و لم يكن بداعية إلى مذهبه، و ليس بين أهل الحديث من ائمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة و لم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز «٣».

أقول: من هذا يتضح لنا أن الشيعة إنما وسموا بالبدعة لأنهم مع أهل البيت عليهم السلام، و هذه الكلمة التي ذكرها ابن حبان بمنتهى الغرابة، و ذلك بأن يكون

---

(١) المصدر السابق (٩٥) و الجرح و التعديل ١: ٤٨١ ق ١).

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٩٥.

(٣) المصدر السابق - ٩٧.

ص: ٥٤٣

مطلق الميل إلى أهل البيت بدعة، و مفهومه أن عدم الميل إليهم يكون سنة؟! و من هنا تغذت آفة التعصب و نمت سموم الفرقة.

و أى جريمة ترتكب بحق الإسلام و العلم عند ما تترك أقوال الثقات أو يغفل شأن العلماء لتشيع فيهم. و لو تساءلنا: إذا كان المرء على ورع و تقوى يشهد بهما الناس و يجمعون و لهم في الصدق منزلة فما الضير في الأخذ عنهم؟ أليس مصدر علمهم هو القرآن و منبع صدقهم هو الاتصال بمدرسة أهل البيت و الأخذ بمبادئهم؟.

و لا ندري ما نقول حول هذه الأمور، و كيف نتصور الحالة التي بلغ إليها المسلمون من الخلاف الذى هو خلاف تعاليم الإسلام و نظمه؟! و قال الذهبى في ترجمة جعفر بن سليمان: روى عنه سيار بن حاتم و عبد الرزاق، و عنه أخذ بدعة التشيع «١».

و عبد الرزاق هو ابن همام المحدث أحد الأعلام، و هو شيعى كما سيأتى فى ترجمته، فهو فى نظر الذهبى مبتدع لأنه شيعى أخذ التشيع عن جعفر لأنه من تلامذته.

و ستقف على ترجمة عبد الرزاق بن همام، و أقوال العلماء في مدحه.

و على أى حال فإن جعفر بن سليمان إنما جرحه البعض لأنه ممن يحب أهل البيت، و هو أحد رواة حديث الطير المشهور الذى رواه جماعة من الحفاظ.

و لأن حب أهل البيت و الميل إليهم كان بدعة فإن الشيعة تفتخر بهذه البدعة التى جرت فى عروقهم، و انطبعت فى قلوبهم، و قد اتبعوا فيها صاحب الرسالة النبى الأعظم محمد صلى الله عليه و آله و سلم فهم يحبون آله لحب الله و حبه صلى الله عليه و آله و سلم و قد تقدم بيان ذلك فى ثنايا أجزاء هذا الكتاب.

جميع بن عمير:

أبو الأسود جميع بن عمير التيمى الكوفى من بنى تيم الله ابن ثعلبة من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

خرج حديثه الترمذى، و النسائى، و أبو داود، و ابن ماجة. و روى عنه:

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٢٢٢.

ص: ٥٤٤

الأعمش، و العوام بن حوشب، و العلاء بن صالح، و صدقة بن سعيد الحنفى، و كثير النواء، و حكيم بن جبير، و ابنه محمد بن جميع و أبو إسحاق الشيبانى «١».

قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن جميع؟ فقال: (هو) من عتق الشيعة و محله الصدق؛ صالح الحديث، كوفى من التابعين.

و قال العجلي: تابعى ثقة، و قال الساجى: له أحاديث مناكير و فيه نظر و هو صدوق.

أقول: إنهم أنكروا على جميع روايته فى فضائل على عليه السلام منها ما رواه على بن صالح. عن حكيم بن جبير عن جميع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال لعلى عليه السلام: أنت أخى فى الدنيا و الآخرة «٢».

و لهذا حملوا عليه. قال فيه ابن نمير: إنه كان من أكذب الناس و قالوا فيه: كان رافضيا يضع الحديث إلى غير ذلك.

جميع العجلي:

أبو بكر جميع بن عمير بن عبد الرحمن العجلي الكوفى.

خرج حديثه مسلم و الترمذى و روى عنه عمرو بن محمد العنقرى، و مالك بن إسماعيل، و محمد بن يزيد الرفاعى، و عبد الله بن إسماعيل الهبارى، و أبو غسان النهدى، و سفيان بن وكيع بن الجراح، و يحيى بن عبد الحميد الحماني، و عدة «٣».

قال ابن حجر: جميع - بالتصغير - بن عمير - كذلك - أبو بكر الكوفى ضعيف رافضى، و أشار إلى تخريج مسلم و الترمذى لحديثه «٤».

و قال العجلي: جميع لا بأس به يكتب حديثه، و ليس بالقوى و ذكره ابن عدى فى الكامل، و ابن حبان فى الثقات.

---

(١) الجرح و التعديل ١: ٥٣٢ ق ١ و تهذيب التهذيب ١: ١٣٣.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ١٩٥.

(٣) انظر الجرح و التعديل ١: ٥٣٢ ق ١ و تهذيب التهذيب ٢: ١١١.

(٤) التقريب ١: ١٣٣.

ص: ٥٤٥

جابر بن يزيد:

أبو يزيد جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يعوث الجعفى الكوفى المتوفى سنة ١٢٨.

خرج حديثه أبو داود، و الترمذى، و ابن ماجة.

و روى عنه: الثورى، و شعبة، و إسرائيل، و الحسن بن حى، و شريك، و مسعر، و معمر، و أبو عوانة، و زهير، و إسرائيل و غيرهم.

و قد تقدمت الإشارة إليه فى هذا المجلد ص ٤١٠ - ٤١١ فى اتهام الذهبى له بالوضع.

جرير بن عبد الحميد:

أبو عبد الله جرير بن عبد الحميد بن قرط - بالضم - الضبى الكوفى المتوفى سنة ١٨٨ من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

احتج به البخارى، و مسلم، و الترمذى، و ابن ماجة، و أبو داود، و النسائى.



و روى عنه: إسحاق بن راهويه، و ابنا أبى شيبة، و قتيبة، و عبد ان المروزي، و أبو خيثمة، و محمد بن قدامة الطوسي، و محمد بن قدامة السلمى، و على بن المدينى و يحيى بن معين، و يحيى بن يحيى و يوسف بن موسى القطان و أبو الربيع الزهرانى، و على بن حجر و جماعة «١».

قال ابن حجر: جرير أجمعوا على ثقته و قال ابن سعد: كان ثقة يرحد إليه، و قال ابن معين و أحمد: هو أثبت من شريك، و وثقه العجلي و النسائي، و أبو حاتم، و قال يحتج بحديثه، و نسبه قتيبة إلى التشيع المفرط «٢».

و قال ابن حبان فى الثقات: كان جرير من العباد الخشن. و قال أبو أحمد الحاكم: هو عندهم ثقة. و قال قتيبة: حدثنا جرير الحافظ المقدم لكن سمعته يشتم معاوية علانية «٣».

---

(١) تهذيب التهذيب ٢: ٧٥.

(٢) هدى السارى - ٣٩٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٢: ٧٧.

ص: ٥٤٦

الحارث الهمداني:

أبو زهير الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارقي الكوفي المتوفى سنة ٦٥.

خرج حديثه الترمذى، و النسائي، و أبو داود و ابن ماجه و روى عنه الشعبى، و إسحاق السبيعي، و أبو البخترى و الطائى، و عطاء بن أبى رباح، و الضحاك بن مزاحم و غيرهم «١».

كان الحارث من أصحاب الإمام على عليه السلام، و من رجال الشيعة، و قد وثقه ابن معين، و النسائي، و أحمد بن صالح، و ابن أبى داود و غيرهم.

و كان يحيى بن سعيد القطان يحدث من حديث الحارث، و كان أبو إسحاق يصلى خلف الحارث و كان إمام قومه و كان أبو إسحاق السبيعي يقول: ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبدة و الحارث «٢».

و قال محمد بن سيرين: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم فأدرت منهم أربعة، و فاتت الحارث و كان يفضل عليهم.

و قد حمل عليه الشعبي فكذبه بدون حجة إلا أنه شيعي كما أشار لذلك الحافظ بن عبد البر إذ يقول: و أظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني: أحد الكذابين. و لم يبين من الحارث كذب و إنما تقم عليه إفراطه في حب على عليه السلام و تفضيله له على غيره، و من هنا و الله أعلم كذبه الشعبي، لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر و إلى أنه أول من أسلم، و الشعبي كذبه إبراهيم النخعي عند ما ذكر عنده، فقال إبراهيم: الشعبي ذاك الكذاب لم يسمع من مسروق «٣».

و من هذا يظهر أن الطعون على رجال الشيعة لم تكن مفسرة للجرح فيهم، و إنما جرحوهم للتشيع فقط.

و الشعبي غير صادق فيما يدعيه من التباعد عن الشيعة، و إظهاره عدم الميل لأهل البيت، لأنه كان يخشى الدولة، و يرجو نوالها في آن واحد و هو القائل: ما ذا

---

(١) انظر الجرح و التعديل ١: ٧٨ ق ٢ و تهذيب التهذيب ٢: ١٤٥.

(٢) طبقات ابن سعد ٦: ١٦٨ ط ٢.

(٣) جامع بيان العلم و فضله ١: ١٥٤.

ص: ٥٤٧

نقول في آل أبي طالب إن أحببناهم قتلنا، و إن بغضناهم دخلنا النار.

لأن حب آل البيت في تلك العصور فيه خطر على النفس و الأهل و المال.

قال الرياشي: سمعت محمد بن عبد الحميد قال: قلت لابن أبي حفص، الشاعر: ما أغراك ببني علي؟

قال: ما أحد أحب إليّ منهم، و لكن لم أجد شيئاً أنفع عند القوم منه: أي من بغضهم، و التحامل عليهم «١».

و كان ابن أبي حفص يهجو آل على عليه السلام و قد هجاهم بقصيدة فأجازه المهدي العباسي مائة ألف دينار لكل بيت ألف دينار.

الحارث بن حصيرة:

أبو النعمان الحارث بن حصيرة الكوفي.

خرج حديثه البخاري في الأدب المفرد، و النسائي في سننه و خصائص الإمام على عليه السلام.

و روى عنه: عبد الواحد بن زياد، و الثورى، و مالك بن مغول، و عبد السلام بن حرب، و عبد الله بن نمير، و أبو إسرائيل الملائى، و محمد بن كثير الكوفى، و جعفر بن زياد الأحمر، و على بن عابس «٢».

قال يحيى بن معين: الحارث بن حصيرة ليس به بأس. و قال أبو غسان سألت جرير بن عبد الحميد فقلت له الحارث بن حصيرة لقيته؟

فقال: نعم شيخ طويل السكوت يصر على أمر عظيم «٣» و قال الدار قطنى:

الحارث بن حصيرة شيخ للشيعة يغلو فى التشيع. و قال أبو داود: شيعى صدوق و وثقه العجلي، و ابن نمير و ذكره ابن حبان فى الثقات «٤».

و لما كان الحارث من رجال الشيعة فقد وصفه المتعصبون بأنه: زائغ أو مذموم

---

(١) العقد الفريد ٣: ٢٨٧.

(٢) انظر الجرح و التعديل لابن أبى حاتم ١: ٧٣- ق ٢ و تهذيب التهذيب ٢: ١٤٠.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووى ١: ١٠٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٢: ١٤٠.

ص: ٥٤٨

و سبب المذهب، و يعنون بذلك مذهب التشيع. و معنى قول الدار قطنى أنه يغلو يريد أنه يقدم عليا على الخلفاء الثلاثة كما هو مذهب الشيعة و لهذا و صفوهم بالغلو فى الخلافة.

حبيب بن أبى ثابت:

أبو يحيى حبيب بن قيس أبو ثابت بن دينار الكوفى المتوفى سنة ١١٩.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى و ابن ماجة.

و روى عنه: عطاء بن أبى رباح، و منصور، و الأعمش، و حصين و ابن عون، و مسعر، و الثورى، و شعبة، و العوام، و حوشب، و إسماعيل بن سالم، و أبو بكر بن عياش، و زيد بن أبى أنيسة، و المسعودى و ابن جريح، و حكيم بن حزام، و مطرف بن

طريف، و أبو الزبير و غيرهم «١» و هو من تلامذة الإمام الباقر و ولده الإمام الصادق عليهما السّلام وثقه العجلي و النسائي و ابن معين.

نص الشهرستاني على تشييعه «٢» و كذلك ذكره ابن قتيبة فى معارفه من رجال الشيعة.

و مما يثبت تشييع حبيب بن أبى ثابت ما ذكره ابن أبى حاتم عن شعبة بن الحجاج لما ورد البصرة قالوا له: حدثنا عن ثقات أصحابك.

فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابى فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة (و هم): الحكم بن عتيبة، و حبيب بن أبى ثابت و سلمة بن كهيل، و منصور بن المعتمر «٣».

و ذكره الشيخ الطوسى من أصحاب الإمام زين العابدين و الإمام الباقر و الإمام الصادق عليهم السّلام.

الحسن بن صالح:

أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حى الكوفى الفقيه العابد المتوفى سنة ١٦٧.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢: ١٧٨ و الجرح و التعديل ١: ١٠٧ ق ٢.

(٢) انظر الملل و النحل ١: ٣٢٥.

(٣) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح و التعديل - ١٣٩.

ص: ٥٤٩

خرج حديثه مسلم، و أبو داود، و الترمذى و النسائى و ابن ماجه.

و روى عنه: وكيع بن الجراح، و يحيى بن آدم، و يحيى بن فضيل و عبيد الله بن موسى، و قبيصة، و أحمد بن يونس، و على بن الجعد و ابن المبارك، و عبد الله بن داود الحريبي، و أبو أحمد الزبيرى، و طلق بن غنام، و حميد بن عبد الرحمن الرواسى، و الأسود بن عامر و غيرهم «١».

قال العجلي: كان الحسن حسن الفقه من أسنان الثورى أو أفقه من الثورى، ثقة ثبتا متعبدا و كان يتشييع إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه لمحل التشييع «٢».

و قال ابن حبان: كان الحسن بن صالح فقيها، ورعا من المتقشفة الخشن، و ممن تجرد للعبادة و رفض الرئاسة على تشيع فيه  
«٣».

و قال ابن سعد: كان الحسن ثقة صحيح الحديث كثيره، و كان متشيعا «٤».

و قال أبو نعيم: ما كان (الحسن) بدون الثورى فى الورع و القوة ما رأيت إلا من غلط فى شىء إلا الحسن بن صالح «٥».

و قال أبو زرعة: اجتمع فى الحسن بن حى إتقان، و فقه، و عبادة «٦».

و قال ابن قتيبة: الحسن بن صالح يكنى أبا عبد الله، و كان يتشيع و زوج عيسى بن زيد ابنته و استخفى معه حتى مات عيسى،  
و كان المهدي قد طلبهما فلم يقدر عليهما، و مات الحسن بعد عيسى بستة أشهر «٧».

حماد بن عيسى:

حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني، و قيل البصرى غريق الجحفة المتوفى سنة ٢٠٨.

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ ١: ٢٠١ و تهذيب التهذيب ٢- ٢٨٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ٢٨٨.

(٣) نفس المصدر.

(٤) طبقات ابن سعد ٦: ٣٧٥.

(٥) تذكرة الحفاظ ١: ٢٠١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المعارف ٢٢٢ ط ١.

ص: ٥٥٠

خرج حديثه الترمذى، و ابن ماجة، و روى عنه الحسن بن على الحلوانى، و أحمد بن سعيد الدارمى، و عبد بن حميد، و أبو  
موسى، و محمد بن إسحاق الصغانى، و الدورى، و إبراهيم الجوزجاني، و محمد بن بكار، و محمد بن المثنى و غيرهم «١».

قال ابن معين: حماد بن عيسى شيخ صالح، و ضعفه أبو حاتم و الدار قطنى.

و لعل تضعيفهم له إنما كان لتشييعه و انتمائه لمدرسة الإمام الصادق و له مؤلفات على مذهب الشيعة منها كتاب النوادر و كتاب الزكاة و كتاب الصلاة ذكر ذلك الشيخ الطوسي في الفهرست.

الحكم بن ظهير:

أبو محمد الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي المتوفى سنة ١٨٠.

خرج حديثه الترمذى. و روى عنه الثورى، و هو أكبر منه و ابنه إبراهيم بن الحكم، و أبو معمر القطيعى، و وهب بن بقية، و يوسف بن عدى، و أبو توبة، و إسماعيل بن موسى، و إسحاق بن شاهين الواسطى، و محمد بن حاتم الزمى و الحسن بن عرفة و جماعة آخرون «٢».

قال ابن حجر: الحكم بن ظهير - بالمعجمة مصغرا - الفزاري متروك رمى بالرفض «٣».

و قال ابن معين: ليس بثقة و قال البخارى منكر الحديث تركوه.

و كذبه يحيى بن معين و قال ابن حبان: كان يشتم الصحابة إلى غير ذلك من الأقوال، و كل هذه الأمور تعود لتشييعه، و أنه حدث عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه «٤». فليس من الغريب أن تقوم حوله ضجة الأكاذيب و الاتهامات فإن التشيع فى ذلك العصر يهرب السلطة و أعوانهم لهذا سلكوا طريق التشويه و التهويل.

---

(١) تهذيب ٣- ١٩ و الجرح و التعديل ١: ١٤٥ ق ٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٢- ٤٢٨.

(٣) التقريب ١- ٢٩١.

(٤) انظر ميزان الاعتدال ١- ٢٤٨.

ص: ٥٥١

حكيم بن جبير:

حكيم بن جبير الأسدى الكوفى و يقال مولى الحكم بن أبى العاص النقفى الكوفى.

خرج حديثه الأربعة و روى عنه: الأعمش، و السفينان، و زائدة، و فطر بن خليفة، و شعبة، و شريك، و علي بن صالح، و إسرائيل «١».

قال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن حكيم بن جبير؟ فقال: في رأيه شيء.

قلت ما محله؟ قال: الصدق.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟- يعنى ابن أبي فاختة- قال: ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع، و هما متقاربان «٢».

و قال أبو حاتم: حكيم بن جبير ضعيف الحديث، منكر الحديث له رأى غير محمود- نسأل الله السلامة- غال في التشيع «٣».

إلى آخر ما قال فيه و أن القصد من سؤال السلامة لم يكن سلامة الدين بل سلامة النفس، و الأهل و المال و الولد، فإن من يعرف بالتشيع في ذلك العصر يكون عرضة للخطر.

و إن حكيم لم يكن من الغلاة و إنما كان محبا لأهل البيت و نسبة الغلو إليه لأجل ما يرويه من الأحاديث في فضل علي عليه السلام.

منها: ما رواه حكيم عن إبراهيم عن علقمة عن علي عليه السلام أنه قال: أمرت بقتال الناكثين و القاسطين، و المارقين.

و منها: ما رواه محمد بن عبد الحميد، عن سلمة بن إسحاق، عن حكيم بن جبير عن سفيان، عن عبد العزيز بن هرون، عن أبي هريرة عن سلمان الفارسي قال:

قلت يا رسول الله لم يبعث نبيا إلا بين له من يلي بعده فهل بين لك؟ قال صلى الله عليه و آله و سلم: نعم علي «٤»

---

(١) الجرح و التعديل ١: ٢٠١ ق ٢ و تهذيب التهذيب ٢: ٤٤٥.

(٢) نفس المصدر ..

(٣) تهذيب التهذيب.

(٤) ميزان الاعتدال ١: ٢٧٤.

و قد طعنوا فى هذا الحديث لا من جهة رجاله بل استبعدوا أن يكون أحد رواته عبد العزيز بن مروان، و هو منحرف عن على عليه السلام، فكيف يروى مثل هذا؟

الحكم بن عتيبة:

أبو محمد الحكم بن عتيبة الكندى الكوفى المتوفى سنة ١١٥، ١١٤.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى، و ابن ماجه و روى عنه مسعر، و الأوزاعى، و حمزة الزيات، و شعبة، و أبو عوانة، و منصور و خلق.

ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة و نص على ذلك شعبة بن الحجاج «١».

و ذكره سيدنا شرف الدين من رواة الشيعة «٢».

خالد بن طهمان:

أبو العلاء خالد بن طهمان السلوكى الخفاف الكوفى.

خرج حديثه الترمذى و روى عنه: ابن المبارك، و أبو نعيم، و يحيى بن عباد و سفيان الثورى، و وكيع، و أحمد بن عبد الله بن يونس و أبو أحمد الزبيرى و الفريابى، و عبيد الله بن موسى، و يحيى بن هاشم السمسار و هو خاتمة أصحابه و غيرهم. «٣»

قال الخزرجى: كوفى شيعى. و قال أبو حاتم: خالد بن طهمان من عتق الشيعة، و ذكره ابن حبان فى الثقات، و لم يذكره أبو داود إلا بخير.

خالد بن مخلد:

أبو الهيثم خالد بن مخلد القطوانى البجلي الكوفى المتوفى سنة ٢١٣.

خرج حديثه البخارى، و أبو داود، و الترمذى، و النسائى، و ابن ماجه.

و روى عنه البخارى و روى له مسلم، و أبو داود فى مسند مالك، و محمد بن

---

(١) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح و التعديل - ١٣٩.



(٣) الجرح والتعديل ١: ٣٣٧ ق ٢ و الخلاصة ٨٦ و تهذيب التهذيب ٣: ٩٨.

ص: ٥٥٣

عثمان بن كرامة، و أبو كريب، و ابن نمير، و القاسم بن زكريا و عبد بن حميد، و أبو بكر بن أبي شيبة، و أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، و صالح بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان و علي بن عثمان النفيلي، و عباس الدوري، و إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي و أحمد بن فضالة النسائي و أحمد بن الخليل، و عباس بن عبد العظيم العنبري، و معاوية بن صالح الأشعري، و أحمد بن يوسف السلمى.

و حدث عنه أيضا عبيد الله بن موسى و هو أكبر منه، و أبو أمية الطرسوسى و إسحاق بن راهويه، و عثمان بن أبي شيبة، و يوسف بن موسى القطان و غيرهم.

و قال أبو داود صدوق شيعى. و قال يحيى بن معين: صدوق لا بأس به. و قال ابن عدى: هو من المكثرين لا بأس به إن شاء الله. و قال ابن سعد: منكر الحديث مفرط فى التشيع. «١»

و قال ابن حجر: خالد بن مخلد القطوانى الكوفى أبو الهيثم من كبار شيوخ البخارى، روى عنه. و روى عن واحد عنه. قال العجلي: ثقة فيه تشيع. و قال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا. و قال صالح جزرة: خالد بن مخلد ثقة إلا أنه كان متهما بالغلو فى التشيع و قال أحمد: له مناكير.

يقول ابن حجر: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ و الأداء لا يضره.

لا سيما و لم يكن داعية إلى رأيه. و أما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدى فى حديثه. و أوردها فى كامله. و ليس فيها شىء مما أخرجه له البخارى. بل لم أر له عنده من افراد سوى حديث واحد سوى حديث أبي هريرة: من عادى لى وليا. و روى له الباقر بن سوى داود «٢».

و قال الجوزجاني: و كان خالد شتاما معلنا سوء مذهبه توفى سنة ٢١٣ «٣» (أى التشيع).

و هذه هى لهجة الجوزجاني فى سوء تعبيره. و أما قوله شتاما فإنهم يقصدون

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٩٧ و غيرها.

(٢) تهذيب التهذيب ٣: ١١٦ - ١١٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٣٠٠.

مطلق ذكر أحد الصحابة بشيء. أو رواية قضية أو حديث فيها حمل عليهم. لأنهم لا بد أن يتأولوا ذلك. وهذا أوضح شيء في ادعاء العصمة مع ظهور ما ينافيها.

خلف بن سالم:

أبو محمد خلف بن سالم المخرمي المتوفى سنة ٢٣١.

خرج حديثه النسائي و وثقه، و روى عنه إسماعيل بن أبي الحارث و حاتم ابن الليث، و يعقوب بن شيبه، و أحمد بن خيثمة، و جعفر الطيالسي و عباس الدوري، و يعقوب بن يوسف المطوعي، و الحسن بن علي المعمرى، و أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، و يحيى بن عبدك القزويني، و أبو حاتم، و أبو زرعة، و أحمد بن علي المروزي، و أحمد بن علي الأبار، و أبو القاسم البغوي و غيرهم «١».

قال علي بن سهل البزاز: سمعت أحمد بن حنبل - و سئل عن خلف بن سالم - فقال: لا يشك في صدقه. و قال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين عن خلف المخرمي، فقال صدوق. فقلت له: يا أبا زكريا إنه يحدث بمساوي أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ فقال: قد كان يجمعها و أما أن يحدث بها فلا «٢».

و قال ابن سعد: كان قد صنف المسند، و كان كثير الحديث. و قال حمزة الكناني: خلف بن سالم ثقة مأمون. من نبلاء المحدثين.

و قال ابن حجر: ابن سالم ثقة حافظ صنف المسند. عابوا عليه التشيع «٣».

داود بن أبي عوف:

أبو الجحاف داود بن أبي عوف سويد التميمي البرجمي.

خرج حديثه الترمذي، و النسائي، و ابن ماجه، و روى عنه الثوري و تليد بن سليمان، و عبد السلام بن حرب، و سفيان بن عيينة، و شريك و إسرائيل «٤».

(١) انظر تاريخ بغداد ٨: ٣٢٨ و تهذيب التهذيب ٣: ١٥٢ و الجرح و التعديل ١: ٣٧١ ق ٢.

(٢) تاريخ بغداد ٧، ٨: ٣٢٩.

(٣) التقريب ١: ٢٢٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٣: ١٩٦.

ص: ٥٥٥

قال عبد الله بن داود: كان سفيان يوثق داود و يعظمه و قال ابن حجر: داود بن أبي عوف التميمي هو صدوق شيعي ربما أخطأ من (الطبقة السادسة) «١».

و قال الذهبي: داود وثقه أحمد و يحيى، و قال النسائي: ليس به بأس. و قال أبو حاتم صالح الحديث. و أما ابن عدى فقال: ليس هو عندي ممن يحتج به شيعي عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت «٢».

و ذكره الشيخ الطوسي في رجاله من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام «٣».

الربيع بن أنس:

الربيع بن أنس البكري و يقال الحنفي المتوفى سنة ١٣٩، ١٤٠.

خرج حديثه: الترمذي، و أبو داود، و النسائي، و ابن ماجه.

و روى عنه: سليمان التيمي، و يعقوب بن القعقاع، و أبو جعفر الرازي، و كتب عنه بمرور عبد العزيز بن مسلم، و أخوه المغيرة بن مسلم و ابن المبارك، و سليمان بن عامر، و حسين بن واقد، و الأعمش و سليمان بن عامر البزري، و عيسى بن عبيد الكندي، و مقاتل بن حيان و غيرهم «٤».

قال ابن حجر: الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصرى نزل خراسان صدوق له أوهام رمى بالتشيع من الطبقة الخامسة.

زييد بن الحارث:

أبو عبد الرحمن زييد - بموحدة مصغرا - بن الحارث بن عبد الكريم اليامي و يقال الأيامي الكوفي المتوفى سنة ١٢٢، ١٢٣.

خرج حديثه البخاري، و مسلم، و الترمذي، و أبو داود، و النسائي و ابن ماجه.

و روى عنه: مالك بن مغول، و العوام بن حوشب، و الثوري و شعبة، و محمد بن طلحة بن مصرف، و ابن شبرمة، و الحريش بن سليم، و الحسن بن صالح،

---

(١) التقريب ١: ٢٣٣.

(٢) ميزان الاعتدال ١: ٣٢٣.

(٣) رجال الشيخ ١٨٩.

(٤) انظر تهذيب التهذيب ٣: ٢٣٩.

ص: ٥٥٦

و زهير بن معاوية، و شريك، و قيس بن الربيع «١».

وتقه أبو حاتم. و النسائي و العجلي و ابن حبان و غيرهم.

و قال يعقوب بن سفيان: زبيد ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع، و قال ابن سعد: كان زبيد ثقة و كان فى عداد الشيوخ.

و قال العجلي: زبيد ثقة ثبت فى الحديث و كان علويا «٢» (أى محبا لعلى عليه السلام فى مقابل العثماني).

و حكى ابن أبى خيثمة عن شعبة قال: ما رأيت بالكوفة شيئا خيرا من زبيد.

و قال سعيد بن جبير: لو خيرت عبدا ألقى الله فى مسلاخه اخترت زبيد الياىمى. و قال ابن حبان: كان زبيد من العباد الخشن،

مع الفقه فى الدين و لزوم الورع الشديد. و قال البخارى: قال عمرو بن مرة كان زبيد صدوقا «٣».

و نص الذهبى على تشيعه ثم قال - بعد أن نقل توثيقه -: و قال أبو إسحاق الجوزجاني - كعوائده فى فظاظه عبارته -: كان

بالكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رءوس محدثى الكوفة مثل أبى إسحاق، و منصور، و زبيد الياىمى، و غيرهم من

أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم فى الحديث و توقفوا عند ما أرسلوا «٤».

و يقصد الجوزجاني أن مذهبهم التشيع و هو أن الناس لا يحمدونها و لا ندرى أى ناس هم؟ نعم هم من تعاون مع أعداء أهل

البيت طمعا فى الدنيا و زهدا فى الآخرة.

زياد بن المنذر:

أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني و يقال النهدي توفى سنة ١٥٠ تقريبا.

خرج حديثه الترمذى، و روى عنه مروان بن معاوية الفزارى و يونس بن بكير، و على بن هاشم بن البريد، و عمار بن محمد بن

أخت سفيان، و محمد بن بكر البرساني، و محمد بن سنان العوفى و غيرهم «٥».

(١) الجرح و التعديل ١: ٦٢٣ ق ٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٣: ٣١١.

(٣) نفس المصدر.

(٤) ميزان الاعتدال ١: ٣٤٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٣: ٣٨٦.

ص: ٥٥٧

قال أبو حاتم: كان زياد رافضيا يضع الحديث في مثالب الصحابة و يروى في فضائل أهل البيت رضى الله عنهم مالها وصول، لا يحل كتب حديثه.

و قال ابن عدى: عامة أحاديثه غير محفوظة، و عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، و هو من المعدودين من أهل الكوفة المغالين.

أقول: قد أشرنا فيما سبق بأننا لن نتعرض لأقوال الشيعة حول ما نذكره من أحوال هؤلاء الرجال من حيث الوثاقة و غيرها.

و ان أبا الجارود مهما كانت حالته فقد تقموا عليه تحامله على الصحابة الذين لم يقوموا بحق الصحبة و رواياته في فضل أهل البيت عليهم السلام كثيرة. و أنكروا عليه ذلك، لأن الأمر يدعو لمخالفة السلطة الحاكمة التي حاولت أن تطفئ شعلة فضائل آل محمد، و يأبى الله لها الا الظهور و الانتشار. و من المتقين أن نقده و الأقوال فيه و هو على الحال الأول من الولاء لأهل البيت و القرب من الشيعة و قبل أن يتغير و يعرف عنه الحال الثانى الذى يبعه عن أسماء الرجال الشيعة المعتمدين، و قد ترجمنا له هنا لأن ما كان عليه من علم الرواية لحاله الأول فى التشيع و قبل أن يضعف و يتغير، و كان سلوكه مسلك الشيعة هو سبب اشتهاه و وثاقته.

سالم العجلي:

أبو يونس سالم بن أبى حفصة العجلي المتوفى سنة ١٤٠.

خرج حديثه البخارى فى الأدب المفرد، و الترمذى فى صحيحه، و روى عنه إسرائيل، و سفيان الثورى، و سفيان بن عيينة، و عبد الواحد بن زياد، و محمد بن فضيل «١».

قال أحمد بن حنبل: سالم بن أبي حفصة أبو يونس كان شيعياً، ما أظن به بأساً في الحديث. و قال أبو حاتم: سالم بن أبي حفصة من عتق الشيعة صدوق.

و قال ابن عدى: إنما عيب عليه الغلو و أما حديثه فأرجو أنه لا بأس به «٢».

و معنى الغلو الذى يقصده ابن عدى هو كثرة رواياته عن أهل البيت عليهم السلام كما

---

(١) الجرح و التعديل ٢: ١٨٠ ق ١ و تهذيب التهذيب ٤: ٤٣٣.

(٢) الخلاصة لصفى الدين - ١١١.

ص: ٥٥٨

نقل ابن حجر عن ابن عدى أنه قال: سالم له أحاديث و عامة ما يرويه فى فضائل أهل البيت. و قال الجوزجاني زائع و بالغ فيه كعادته فى أمثاله «١».

و قد نسبوا له أنه كان من رءوس من ينتقص أبا بكر و عمر، و أنه كان أحق طويل اللحية إلى غير ذلك. و مع هذا فقد روى له الترمذى و البخارى فى الأدب المفرد.

سعيد بن خثيم:

أبو معمر سعيد بن خثيم بن رشد الهلالى الكوفى المتوفى سنة ١٨٠.

خرج حديثه الترمذى و النسائى، و روى عنه أحمد بن حنبل، و عبد الله بن أبى شيبة، و محمد بن عمران بن أبى ليلى، و خالد بن يزيد الأسدى و عمر بن محمد الناقد، و عثمان بن أبى شيبة، و أبو سعيد الأشج، و إسحاق بن موسى، و إسماعيل بن موسى الفزارى، و محمد بن عبيد المحاربى، و ابن أخيه أحمد بن رشد بن خثيم و غيرهم «٢».

و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام و ثقة ابن معين، و ابن حبان و العجلى.

و قال النسائى و أبو زرعة لا بأس به.

قال ابن حجر: سعيد بن خثيم بمعجمة و مثلثة - بن رشد - بفتح الراء الهلالى الكوفى صدوق روى بالتشيع له أغاليط «٣».

و قيل ليحيى بن معين: خثيم هو شيعى، فقال: و شيعى ثقة «٤». لأنهم أنكروا عليه توثيقه له فأجابه بأنه ثقة مع تشيعه.

أقول: أما قول ابن حجر له أغاليط فلم يثبت ذلك و لعلهم يعدون أحاديثه عن أهل البيت و فضائلهم من الأغلاط نظرا للظروف القاسية التي عاش فيها، فإن عصره كان يقضى على كل مفكر أن يكون جامدا لا يتحرك إلا في الدائرة التي تسيير عليها

---

(١) تهذيب التهذيب ٣: ٤٣٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٤: ٢٢ و الجرح و التعديل.

(٣) التقريب ١: ٢٩٤.

(٤) ميزان الاعتدال ١: ٣٧٨.

ص: ٥٥٩

سياسة الدولة، و من البين أنهم يقاومون أهل البيت بشتى الوسائل، فكان ذكر فضائلهم خرقا لأوامر الدولة، و انحرافا عن خطتها المرسومة.

سعيد بن عمرو:

سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي المتوفى سنة ١٢٠.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و روى عنه: سعيد بن مسروق الثورى و ولده سفيان، و خالد الحذاء، و زكريا بن أبى زائدة و ليث بن أبى سليم، و حبيب بن أبى ثابت، و سلمة بن كهيل، و أبو إسحاق الهمداني و أشعث بن سوار و غيرهم «١».

و حدث عنه أبو إسحاق السبعى، و عبد الملك بن عمير، و هما أكبر منه.

قال البخارى فى التاريخ الأوسط: رأيت إسحاق بن راهويه يحتج بحديثه.

و قال ابن حجر: سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي قاضيا ثقة روى بالشيخ «٢».

و قال الحاكم: سعيد بن عمرو هو شيخ من ثقات الكوفيين يجمع حديثه.

و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال النسائي ليس به بأس و لكن الجوزجاني يصفه بقوله:

سعيد بن عمرو: غال زائف زائد التشيع «٣».

قال ابن حجر: سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي من الفقهاء وثقه ابن معين و النسائي و العجلي، و إسحاق بن راهويه، و أما أبو إسحاق الجوزجاني فقال: كان زائعا غالبا يعنى فى التشيع. و الجوزجاني غال فى النصب. و احتج به - أى بسعيد - الشيخان و الترمذى «٤».

سعيد بن فيروز:

أبو البخترى سعيد بن فيروز بن أبى عمران الكوفى المقتول بدير الجماجم بدجيل سنة ٨٣ هـ.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٦٧ و الجرح و التعديل.

(٢) التقريب ١: ٣٠٢.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٣٧٥.

(٤) هدى السارى ٤٠٤.

ص: ٥٦٠

أخرج له البخارى، و احتج به الباقر. و روى عنه عمرو بن مرة و عبد الأعلى بن عامر، و عطاء بن السائب، و سلمة بن كهيل، و يونس بن خباب، و حبيب بن أبى ثابت. و يزيد بن أبى ذئاب، و مسلم البطين «١».

وثقه أبو زرعة و أبو حاتم و ابن معين قال العجلي: تابعى ثقة فيه تشيع، و نقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير.

و قال ابن حجر: سعيد بن فيروز أبو البخترى - بفتح الموحدة - ثقة ثبت فيه تشيع قليل «٢».

سعيد بن محمد:

أبو محمد سعيد بن محمد بن سعيد الجرمى الكوفى.

حدث عنه البخارى، و مسلم، و خرج له أبو داود، و ابن ماجة بواسطة الذهلى.

و روى عنه أبو زرعة، و عبد الله بن أحمد، و عبد الأعلى بن واصل و ابن أبى الدنيا، و عباس الدورى «٣».

قال ابن حجر: سعيد بن محمد بن سعيد الجرمى صدوق روى بالتشيع من كبار الحادية عشرة «٤».



و قال ابن أبى حاتم: سئل أحمد بن حنبل عنه؟ فقال: ثقة. و أثنى عليه ابن نمير، و ابن أبى شيبة، و قال أبو حاتم: سعيد بن محمد الجرمى شيخ «٥».

سعيد بن كثير:

أبو عثمان سعيد بن كثير بن عفير المصرى المتوفى سنة ٢٢٦.

خرج حديثه البخارى فى الأدب المفرد و مسلم، و ابن ماجه، و أبو داود، و النسائى، و هو من شيوخ البخارى «٦».

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٧٢.

(٢) التقريب ١: ٣٠٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٤: ٧٦.

(٤) التقريب ١: ٣٠٤.

(٥) الجرح و التعديل ٢: ٥٩ ق ١.

(٦) هدى السارى ٤٠٤.

ص: ٥٦١

و حدث عنه البخارى، و روى له فى الأدب المفرد، و مسلم، و أبو داود فى القدر، و النسائى بواسطة أحمد بن عاصم البلخى، و محمد بن إسحاق الصغانى، و محمد وزير المصرى، و عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم، و بكار بن قتيبة، و عبد الله بن حماد الآملى، و يونس بن عبد الأعلى و غيرهم «١».

قال ابن حجر: سعيد بن كثير بن عفر روى بالتشيع «٢».

و قد تحامل عليه الجوزجاني و قال: سعيد بن كثير فيه غير لون من البدع و كان مخلطا غير ثقة «٣».

و بالطبع إنه يقصد ببدعه ما نسب إليه من التشيع، و أما أنه غير ثقة فذلك فى نظر الجوزجاني أما غيره فقد وصفوه بالصدق و الوثاقة، و كان من أعلم الناس بالأنساب، و الأخبار الماضية، و أيام العرب، و مآثرها و وقائعها، و المناقب و المثالب، و كان فى ذلك كله شيئا عجيبا، و كان أديبا فصيح اللسان، حسن البيان لا تمل مجالسته و لا ينزف علمه «٤».

سعاد:

سعاد بن سليمان الجعفي الكوفي.

خرج حديثه ابن ماجة، و روى عنه على بن ثابت الدهان، و أبو عتاب الدلال، و الحسن بن عطية القرشي، و جبارة بن المغلس و غيرهم.

وثقه ابن حبان، و قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعاد كان من عتق الشيعة، و ليس بقوى في الحديث «٥».

و قال ابن حجر: سعاد بن سليمان كوفي صدوق يخطئ و كان شيعيا من الطبقة الثامنة «٦».

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٧٤.

(٢) هدى السارى ٤٠٦.

(٣) انظر تذكرة الحفاظ ٢: ١٤ و تهذيب التهذيب ٤: ٧٤.

(٤) انظر تهذيب التهذيب ٤: ٧٥.

(٥) نفس المصدر.

(٦) التقريب ١: ٢٨٥.

ص: ٥٦٢

و ذكره الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

سلمة بن كهيل:

أبو يحيى سلمة بن كهيل الحضرمي المتوفى سنة ١١٣.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى و ابن ماجة.

و روى عنه: سعيد بن مسروق الثورى، و ابنه سفيان، و الأعمش، و شعبة، و الحسن و على و صالح بنو حى، و زيد بن أنيسة، و إسماعيل بن أبى خالد، و عقيل بن خالد، و أبو المحياة يحيى بن يعلى التيمى و منصور و مسعر، و حماد بن سلمة و غيرهم

«١».

و ذكره الشيخ الطوسي في تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال الثوري: سلمة بن كهيل كان ركنا من الأركان - و شد قبضته.

و قال عبد الرحمن بن المهدي: أربعة في الكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم سلمة بن كهيل، و قال أحمد بن حنبل سلمة متقن الحديث.

و وثقه ابن معين و أبو حاتم، و أبو زرعة «٢» و قال يعقوب بن أبي شيبة: سلمة بن كهيل ثقة ثبت على تشيعه. و قال أبو داود: سلمة يتشيع «٣».

سلمة بن الفضل:

أبو عبد الله سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري المتوفى سنة ١٩١.

خرج حديثه أبو داود، و الترمذي، و ابن ماجه في التفسير، و روى عنه كاتبه عبد الرحمن بن الرازي، و يحيى بن معين، و عبد بن محمد المسندي، و عثمان بن أبي شيبة، و محمد بن حميد الرازي، و محمد بن عمرو زنيح، و وثيمة بن موسى المصري، و يوسف بن موسى القطان و علي بن بحر و علي بن هاشم بن مرزوق، و مقاتل بن محمد و غيرهم «٤».

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ١٥٦.

(٢) انظر الجرح و التعديل ٢: ١٧٠ ق ١.

(٣) تهذيب التهذيب ٤: ١٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٤: ١٥٣ و الجرح و التعديل ٢: ١٣٩ ق ١ و ميزان الاعتدال و غيرها.

ص: ٥٦٣

قال ابن معين: كتبنا عنه و ليس به بأس و كان يتشيع و كان يحيى يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة.

سليمان بن قرم:

أبو داود سليمان بن قرم بن معاذ التميمي و منهم من ينسبه إلى جده.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و أبو داود و الترمذى، و النسائى. و كان تخريج البخارى تعليقا.

روى عنه سفيان الثورى و هو من أقرانه، و أبو الجواب، و حسين بن محمد المروزى. و يعقوب بن إسحاق الحضرمى، و يونس بن محمد المؤدب و أبو الأحوص. و بكر بن عياش. و أبو داود الطيالسى. و يحيى بن آدم. و سلمة بن الفضل «١» و ذكره الشيخ الطوسى فى رجاله من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال ابن حجر: سليمان سبى الحفظ يتشيع «٢».

قال عبد الله بن أحمد: كان أبى يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز و سليمان بن قرم، و يزيد بن سباه و قال: هؤلاء قوم ثقات. و هم أتم حديثنا من سفيان و شعبة و هم أصحاب كتب. و قال أحمد أيضا: لا أرى به بأسا لكنه كان يفرط فى التشيع «٣».

و قال الحاكم - فى باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم -: سليمان غمزوه فى الغلو و التشيع و سوء الحفظ جميعا «٤» و قال ابن حبان كان رافضيا غالبا.

و لعل تحامل بعض الحفاظ عليه أنه كان يروى عن الأعمش عن عمر بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن زهير بن الأقرم عن عبد الله بن عمر قال: كان الحكم بن أبى العاص يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ينقل حديثه إلى قريش، فلعله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و ما يخرج من صلبه إلى يوم القيامة «٥».

أقول: لم ينفرد سليمان برواية هذا الحديث فقد ورد من طرق متعددة أشهرها ما

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٢١٣ و الجرح و التعديل ٢: ١٣٦ ق ١.

(٢) التقريب ١: ٢٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٤: ٢١٣.

(٤) نفس المصدر.

(٥) ميزان الاعتدال ١: ٤٢١.

ص: ٥٦٤

رواه ابن أبى خيثمة عن عائشة بأنها قالت لمروان بن الحكم: أما أنت يا مروان فأشهد أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لعن أباك و أنت فى صلبه «١».

و أخرج ابن عبد البر بسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: (يدخل عليكم رجل لعين).

قال عبد الله: وكنت قد تركت عمرا يلبس ثيابه ليقتل إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فلم أزل مشفقاً أن يكون أول من يدخل. فدخل الحكم بن أبي العاص «٢».

سليمان بن مهران:

أبو محمد سليمان بن مهران الكوفي الأعمش المتوفى سنة ١٤٨.

خرج حديثه البخاري، و مسلم و الترمذي، و أبو داود، و النسائي و ابن ماجه.

و روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، و سليمان التيمي، و الحكم بن عتيبة، و زييد الياامي، و سهيل بن أبي صالح، و سفيان الثوري، و شعبة و زائدة، و شيبان بن عبد الرحمن، و عبد الواحد بن زياد، و سفيان بن عيينة، و علي بن مسهر، و أبو معاوية، و حفص بن غياث، و وكيع و جرير بن عبد الحميد، و عبد الله بن إدريس، و عيسى بن يونس، و عبد الرحمن المحاربي، و عبد بن سليمان، و يحيى بن سعيد القطان، و عمر و يعلى و محمد بنو عبيد الطنافسي، و أبو أسامة، و عبد الله بن نمير و غيرهم «٣».

و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام و قد ذكرناه سابقاً. و كان من أقرأ الناس للقرآن، و أعرفهم بالفرائض، و أحفظهم للحديث، و وثقه ابن معين و العجلي و النسائي.

قال العجلي: كان الأعمش ثقة ثبتاً في الحديث، و كان محدث أهل الكوفة في زمانه يقال إنه ظهر له أربعة آلاف حديث، و لم يكن له كتاب و كان رأساً في القرآن عسراً سيئ الخلق عسراً عالماً بالفرائض، و كان لا يلحن حرفاً و كان فيه تشيع «٤».

---

(١) الإصابة ١: ٣٤٦ و الاستيعاب بهامش الإصابة ١: ٢١٨.

(٢) الاستيعاب ١: ٢١٧ - ٢١٩.

(٣) انظر تاريخ بغداد ٩: ٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٤: ٢٢٣ و تاريخ بغداد ٩: ٥.

ص: ٥٦٥

وعده الشهرستاني من رجال الشيعة «١» و كذلك ابن قتيبة ذكره في معارفه من الشيعة «٢».

و قد تقدم فى ترجمة زبيد اليامى أن الجوزجانى قال: كان من أهل الكوفة قوم لا تحمد مذاهبهم، هم رءوس محدثى الكوفة مثل زبيد، و أبى إسحاق، و منصور، و الأعمش، و غيرهم ... الخ «٣» و زبيد كان من الشيعة و الجوزجانى يقصد بسوء المذهب هو التشيع لا غير كما ذكر الذهبى.

و أراد هشام بن عبد الملك امتحانه فى تشييعه فكتب إليه: اكتب لى فضائل عثمان، و مساوى على.

فأخذ الكتاب و لقمه شاة عنده فقال للرسول: هذا جوابك. فألح عليه الرسول فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم.

أما بعد فلو كان لعثمان مناقب أهل الأرض ما نفعتك، و لو كانت لعلى مساوى أهل الأرض ما ضرتك. فعليك بخويصة نفسك «٤».

و كان الأعمش قويا لا يعبأ بالسلطين، قال عيسى بن يونس: ما رأيت الأغنياء و السلطين أحقر منهم عند الأعمش.

و قال أبو هشام سمعت عمى يقول: قال عيسى بن موسى لابن أبى ليلى اجمع الفقهاء، فجمعهم فجاء الأعمش فى جبة فرو، و قد ربط وسطه بشريط، فأبطئوا فقام الأعمش فقال: إن أردتم أن تعطونا شيئا و إلا فخلوا سبيلنا.

فقال عيسى: يا بن أبى ليلى قلت لك تأتى بالفقهاء تجىء بهذا؟! قال هذا سيدنا هذا الأعمش «٥».

و كان الأعمش يقال له علامة الإسلام. و كان يسمى المصحف لصدقه «٦»

---

(١) الملل و النحل ١: ٣٧٥.

(٢) المعارف ٢٦٨.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٣٤٥.

(٤) شذرات الذهب ١: ٢٢١.

(٥) تاريخ بغداد ٩: ٨.

(٦) تهذيب التهذيب ٤: ٢٢٣.

ص: ٥٦٦

سوار:

أبو إدريس سوار المرهبي الكوفي وقيل اسمه مساور.

خرج حديثه الترمذى، وابن ماجه، و روى عنه سلمة بن كهيل والأجلح، و حكيم بن جبير، و غيرهم.

قال ابن أبى حاتم: سئل أبى عن أبى إدريس المرهبي فقال: هو من عتق الشيعة «١».

و قال ابن حجر: أبو إدريس المرهبي - بضم أوله و كسر الهاء بعدها موحدة - الكوفي اسمه سوار أو مساور صدوق يتشيع «٢».

و قال الذهبي: سوار أبو إدريس المرهبي الكوفي شيعي جلد يكتب حديثه «٣».

سليمان بن طرخان:

أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمي البصرى المتوفى سنة ١٤٣.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى و ابن ماجه.

و روى عنه: ابنه معتمر، و شعبة، و السفينان، و زائدة، و زهير و حماد بن سلمة، و ابن عليه، و ابن المبارك، و عبد الوارث بن سعيد، و إبراهيم بن سعد ...

و غيرهم «٤».

قال الربيع بن يحيى عن سعيد: ما رأيت أحدا أصدق من سليمان التيمي.

و وثقه أحمد، و العجلي، و ابن معين، و النسائى.

و قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث و كان من العباد المجتهدين و كان يصلى الليل كله بوضوء العشاء، و كان مائلا إلى على بن أبى طالب «٥». و نص ابن قتيبة على تشيعه. و ذكره سيدنا شرف الدين من رواة الشيعة «٦».

---

(١) الجرح و التعديل ٢: ١٧٠ ق ١.

(٢) التقريب ٢: ٣٨٩.

(٣) ميزان الاعتدال ١: ٤٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٤: ٢٠١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المراجعات - ٦٣.

ص: ٥٦٧

شريك بن عبد الله:

أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي المتوفى سنة ١٧٧.

خرج حديثه مسلم، و الترمذى، و أبو داود، و النسائى، و ابن ماجه، و البخارى تعليقا.

و روى عنه ابن أبى مهدى، و وكيع، و يحيى بن آدم، و يونس بن محمد المؤدب و الفضل بن موسى السينانى، و عبد السلام بن حرب، و هشيم و أبو النظر هاشم بن القاسم، و أبو أحمد الزبيرى، و إسحاق الأزرق، و ابنا أبى شيبه، و قتيبة بن سعيد، و خلق كثير «١».

و ذكر له الخطيب عددا آخر ممن روى عنه. و كذلك ابن أبى حاتم فى الجرح و التعديل.

و قد وثقه غير واحد. قال يحيى بن معين: شريك ثقة. و قال العجلي: شريك كوفى ثقة، و كان حسن الحديث، و كان أروى الناس عنه إسحاق الأزرق، و قال الطبرى: كان فقيها عالما. و قال أبو داود ثقة. و قال ابن سعد: كان شريك ثقة مأمونا و كان يغلط «٢». و قال ابن العماد: سمع منه إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث «٣».

و قال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث أهل الكوفة من سفيان و مثله عن إسحاق بن إسرائيل.

و قال محمد بن عيسى: رأيت شريكا و قد أثر السجود فى جبهته. و قال الساجى كان ينسب إلى التشيع المفرط «٤».

و عده ابن قتيبة من رجال الشيعة و ذكر الذهبى قول عبد الله بن إدريس بأنه أقسم بالله أن شريكا لشيعة «٥» و وصفه الجوزجاني بأنه مائل. و هذا هو تعبيره عن الشيعة.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤: ٣٣٤ و تاريخ بغداد ٩: ٢٧٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الشذرات ١: ٢٨٧.



(٤) تهذيب التهذيب ٤: ٣٣٧.

(٥) ميزان الاعتدال ١: ٤٤٦.

ص: ٥٦٨

و لا جدال بأن شريكا كان يروى فضائل على عليه السلام و يراه أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

روى أبو داود الرهاوى أنه سمع شريكا يقول: على خير البشر فمن أبى فقد كفر.

و جاء إليه عتاب و رجل آخر فقال له: الناس يقولون: إنك شاك...؟

فقال شريك: يا أحمق كيف أكون شاكاً؟! لوددت أنى كنت مع على عليه السلام فخضبت يدي بسيفي من دمائهم «١»!! و ذكر قوم معاوية بن سفيان عند شريك فقليل كان معاوية حليماً. فقال: ليس بحليم من سفه الحق «٢».

و روى الخطيب قال: استأذن شريك على يحيى بن خالد، و عنده رجل من ولد الزبير بن العوام، فقال الزبير ليحيى: أصلح الله الأمير ائذن لى فى كلام شريك.

فقال: إنك لا تطيقه. قال: ائذن لى. قال: شأنك.

فلما دخل شريك و جلس، قال له الزبيرى: يا أبا عبد الله إن الناس يزعمون أنك تسب أبا بكر و عمر.

قال: فاطرق (شريك) ملياً، ثم رفع رأسه فقال: و الله ما استحلتت ذاك من أبيك، و كان أول من نكث فى الإسلام «٣».

تولى شريك القضاء بواسط سنة ١٥٥ و عزله المهدي العباسى كما ذكر الخطيب قال:

دخل شريك على المهدي فقال له: ما ينبغي أن تقلد الحكم على المسلمين.

قال شريك: و لم؟

قال: لخلافك على الجماعة، و قولك بالإمامة.

قال شريك: أما قولك بخلافك على الجماعة فعن الجماعة أخذت ديني فكيف

(٢) نفس المصدر.

(٣) تاريخ ٩: ٣٨٧.

ص: ٥٦٩

أخالفهم! و هم أصلى و دينى؟! و أما قولك: و قولك بالإمامة فما أعرف إلا كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه و آله و سلم. و أما قولك مثلك ما يقلد الحكم بين المسلمين فهذا شىء أنتم فعلتموه فإن كان خطأ فاستغفروا الله منه، و إن كان صوابا فامسكوا عليه.

قال المهدي: ما تقول فى على بن أبى طالب؟

قال شريك: (أقول) ما قال فيه جدك العباس و عبد الله.

قال المهدي: ما قال فيه؟

قال: فأما العباس فمات و على عنده أفضل الصحابة، و قد كان يرى كبراء المهاجرين يسألونه عما ينزل من النوازل، و ما احتاج هو إلى أحد حتى لحق بالله.

و أما عبد الله فإنه كان يضرب بين يديه بسيفين و كان فى حروبه رأسا متبعا، و قائدا مطاعا، فلو كانت إمامته على جور كان أول من يقعد عنها أبوك، لعلمه بدين الله، و فقهه فى أحكام الله. فسكت المهدي و لم يمض بعد هذا المجلس إلا قليلا حتى عزل شريك «١».

و على أى حال: فإن شريكا من العلماء، و وثقه جماعة و حمل عليه آخرون لتشييعه، و كان من أوعية العلم، حمل عنه إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث «٢».

شعبة بن الحجاج:

أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي ثم البصرى المتوفى سنة ١٦٠.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الترمذى، و النسائى، و أبو داود، و ابن ماجه.

و روى عنه خلق كثير منهم أيوب السختيانى، و الأعمش، و محمد بن إسحاق، و إبراهيم بن سعد، و سفيان الثورى، و سفيان بن عيينة و عبد الله بن المبارك، و ابن علية، و وكيع، و خالد بن الحارث و يزيد بن هارون و غيرهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٢٩، ٣٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٤٤٤.

ص: ٥٧٠

ذكر منهم الخطيب أكثر من عشرين «١» و ذكر ابن حجر جماعة آخرين لا يمكن ذكرهم لكثرتهم «٢».

قال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده، و قال الشافعي: لو لا شعبة لما عرف الحديث بالعراق، و قال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. و قال حماد بن سلمة: إذا أردت الحديث فالزم شعبة. و قال حماد بن زيد: ما أبالي بمن خالفني إذا وافقني شعبة فإذا خالفني شعبة في شيء تركته «٣» إلى غير ذلك من أقوال العلماء فيه.

و كان شعبة من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام و ذكره ابن قتيبة في معارفه من رجال الشيعة «٤» و كذلك الشهرستاني «٥» و يقول يزيد بن زريع قدم علينا شعبة و رأيه رأى سوء خبيث يعنى الرفض «٦» و معنى ذلك أنه كان يفضل عليا على جميع الصحابة و هذا عندهم رفض جريا على ما سنته السياسة و ابتدعه علماء السوء.

عائذ بن حبيب:

أبو أحمد عائذ بن حبيب بن الملاح العبسي المتوفى سنة ١٩٠.

خرج حديثه النسائي، و ابن ماجه، و روى عنه أحمد بن حنبل، و إسحاق، و محمد بن الصباح الجرجرائي، و أبو كريب، و محمد بن طريف، و محمد بن يحيى بن كثير الحراني، و أبو خيثمة، و أبو سعيد الأشج و غيرهم «٧».

قال الخزرجي: وثقه ابن حبان و قال الجوزجاني: غال زائع «٨».

و قال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل ذكره فأحسن الثناء عليه، و قال كان شيخا

---

(١) تاريخ بغداد ٩: ٢٥٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٤: ٣٤٠-٣٤٣.

(٣) نفس المصدر.

(٤) المعارف ٢٦٨.

(٥) الملل و النحل ٣٢٤.

(٦) تاريخ بغداد ٩: ٢٦٠.

(٧) انظر تهذيب التهذيب ٥: ٨٨.

(٨) الخلاصة ١٥٧.

ص: ٥٧١

جليلا عاقلا. و قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس. و ذكره ابن حبان فى الثقات، و قال أبو زرعة: عائد بن حبيب صدوق فى الحديث «١».

عباد بن العوام:

أبو سهل عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر الكلابى المتوفى سنة ١٨٥.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الباقون، و احتجوا به و روى الحديث عنه أحمد بن حنبل، و ابنا أبى شيبة، و سعيد بن سليمان الواسطى و أبو الربيع الزهرانى، و على بن مسلم، و عمران بن ميسرة، و محمد بن عيسى الطباع، و محمود بن خدش، و محمد بن الصباح الدولابى، و أحمد ابن منيع، و غيرهم.

و حدث عنه ابن عليه، و هو من أقرانه، و وثقه ابن معين و العجلي و أبو داود، و النسائى، و أبو حاتم، و قال ابن خراش عباد صدوق.

و قال ابن سعد: كان عباد يتشيع فأخذه هارون فحبسه و كان ثقة و ذكره ابن حبان فى الثقات «٢».

عباد بن يعقوب:

أبو سعيد الكوفى عباد بن يعقوب الرواجينى المتوفى سنة ٢٥٠.

خرج حديثه البخارى و الترمذى و ابن ماجه. و روى عنه أبو حاتم و أبو بكر بن البزاز و على بن سعيد بن بشر الرازى، و محمد بن على بن حكيم الترمذى و صالح بن محمد جزرة، و ابن خزيمة، و القاسم بن زكريا «٣».

و قال ابن حجر: عباد بن يعقوب الرواجينى الكوفى أبو سعيد رافضى مشهور إلا أنه كان صدوقا، وثقه أبو حاتم «٤».

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٨٨.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٥: ٩٩ - ١٠٠ و تاريخ بغداد ١١: ١٠٦ و تذكرة الحفاظ ١: ٢٤١.

(٣) تهذيب التهذيب ٥: ١٠٩.

(٤) هدى السارى ١٤٠.

ص: ٥٧٢

و قال ابن العماد: عباد بن يعقوب الأسدي الرواجيني الكوفي الحافظ الحجة.

قال ابن حبان: كان داعية للرفض «١».

و قال الذهبي في الميزان: عباد بن يعقوب من غلاة الشيعة و رءوس البدع، و لكنه صادق في الحديث.

و قال ابن عدى: و عباد فيه غلو في التشيع، و روى أحاديث أنكرت عليه في الفضائل و المثالب، و قال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان قال: و سمعته يقول: الله أعدل أن يدخل طلحة و الزبير الجنة لأنهما بايعا عليا ثم قاتلاه «٢».

و كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه «٣».

و أيا كان فإن عبادا كان من الثقات و أهل الصدق، إلا أنه شيعي أو رافضي و التشيع محبة علي و تقديمه على الصحابة، فإن قدمه على أبي بكر و عمر فهو غال في الشيع أو رافضي. كما يقول ابن حجر «٤».

و بدون شك أن عبادا كان يقدم عليا على جميع الصحابة، فهذا و سم بالرفض، و نسبه ابن حبان إلى أنه يروى المناكير عن المشاهير، و ليس له حجة في هذه الدعوى إلا ما رواه عباد عن شريك، عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال:

إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه «٥».

و كل هؤلاء الرواة من أهل الصدق و الوثاقة، و لم ينفرد عباد بهذه الرواية، فقد رواها غيره، و بسبب هذه الرواية قالوا إنه يستحق الترك، و إن كان ثقة صدوقا.

و قد وضعوا عليه حكايات لا تتناسب و مقامه و منزلته بين المحدثين لأجل أن يضعوا من مقامه عند ما أعلن بصراحة البراءة من أعداء آل محمد و أن من لم يتبرأ يحشر مع أعداء آل محمد.

---

(١) شذرات الذهب ٢: ١٢١.

(٢) تهذيب التهذيب ٥: ١٠٩.

(٣) هدى السارى ٤١١.

(٤) هدى السارى ٤٦٠.

(٥) تهذيب التهذيب ٥: ١١٠.

ص: ٥٧٣

عبد الله بن عمر:

أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموى مولا هم المتوفى سنة ٢٣٩ الكوفى و يقال له الجعفى نسبة إلى خاله حسين الجعفى. و يعرف - بمشكدانه - و هو وعاء المسك.

خرج حديثه مسلم، و أبو داود، و النسائى فى خصائص على. و روى عنه أحمد بن على المروزى، و زكريا بن يحيى خياط السنة «١» و أحمد بن بشير الطيالسى، و ابن أبى الدنيا، و محمد بن أبى إسحاق السراج، و البغوى و أبو حاتم، و أبو زرعة سماعا «٢».

قال ابن حجر: عبد الله بن عمر بن محمد صدوق فيه تشيع من الطبقة العاشرة «٣» و قال فى التهذيب: و ذكره ابن حبان فى الثقات. و قال صاحب حماه: كان غالبا فى التشيع، فكان يمتحن كل من يجيئه من أهل الحديث، و حكى العقيلى عن بعض مشايخه أنه كانت فيه سلامة يروى عنه مسلم اثنى عشر حديثا.

عبد الله بن زهير:

عبد الله بن زهير الغافقى المصرى المتوفى سنة ٨٣.

خرج حديثه أبو داود، و النسائى و ابن ماجه. و روى عنه أبو الخير البزنى، و أبو أفلح الهمدانى، و أبو على الهمدانى، و بكر بن سواده الجذامى و عبد الله بن الحارث، و عبد الله بن هبيرة، و غيرهم.

قال العجلى: مصرى تابعى ثقة. و قال ابن يونس: كان من شيعة على عليه السلام و الوافدين إليه من مصر، و قال ابن سعد: شهد مع على صفين. و قال البرقى نسب إلى التشيع و لم يضعف. و ذكره ابن حبان فى الثقات.

قال عبد الله: قال لى عبد الملك بن مروان: ما حملك على حب أبى تراب الا أنك أعرابى جاف؟ قال: فقلت له و الله لقد قرأت القرآن قبل أن يجتمع أبواك. فى قصة ذكرها ابن سعد.

(١) زكريا بن يحيى المتوفى سنة ٢٨٩ المعروف بخياط السنة لأنه كان يخطب أكفان الموتى من السنة.

(٢) تهذيب التهذيب ٥: ٣٣٣.

(٣) التقريب ١: ٤٢٥.

ص: ٥٧٤

و عن يزيد بن أبى حبيب قال: بعث عبد العزيز بن مروان إلى عبد الله بن زهير فسأله عن عثمان؟ فاعرض عنه، فقال له عبد العزيز: و الله إنى لأراك جافيا لا تقرأ القرآن.

فقال: بلى و الله إنى لأقرأ القرآن، و أقرأ منه ما لا تقرأ.

قال: و ما هو؟ قال: القنوت، أخبرنى على بن أبى طالب أنه من القرآن «١».

عبد الله بن شداد:

أبو الوليد عبد الله بن شداد بن الهاد الليثى المدنى المتوفى سنة ٨١ قتل بدجيل.

خرج حديثه أصحاب الصحاح و روى عنه: سعد بن إبراهيم و معبد بن خالد و الحكم بن عتيبة، و ذر بن عبد الله المرهبي، و ربيع بن خراش، و طاوس، و محمد بن كعب القرظى، و أبو جعفر الفراء، و محمد بن عبد الله بن أبى يعقوب الضبى و الشعبى و عبد الله بن شبرمة، و أبو عون الثقفى و غيرهم «٢».

قال الواقدي: خرج مع القراء أيام ابن الأشعث على الحجاج فقتل يوم دجيل، و كان ثقة فقيها كثير الحديث متشيعا، و قال يعقوب ابن أبى شيبة فى مسند عمر: كان عبد الله بن شداد يتشيع.

و قال ابن سعد: كان ثقة فقيها كثير الحديث متشيعا «٣» و قد وقع من الغلط أنه عثمانى كما جاء فى خلاصة الخزرجى ص ١٧٠ نقلا عن ابن سعد أنه قال: و كان عبد الله عثمانيا. فإن عبارة ابن سعد: و كان شيعيا كما نقلناها و كذلك وقع الخطأ فى تهذيب الكمال و لهذا قال ابن حجر: و ما فى الأصل عن ابن سعد كان عثمانيا فيه نظر. و نقل ابن حجر أقوال القائلين فى تشيعه.

و قد ذكره الشيخ الطوسى فى أصحاب الإمام على عليه السلام «٤».

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٢١٦-٢١٧ و الخلاصة ١٦٧.

(٢) تاريخ بغداد ٩: ٤٧٣ و تهذيب التهذيب ٥: ٢٥٢.

(٣) طبقات ابن سعد ٦: ١٢٦ ط ٢.

(٤) رجال الشيخ الطوسي ٤٧.

ص: ٥٧٥

و قال الخطيب و كان عبد الله ممن نزل الكوفة و ورد المدائن في صحبة الإمام على لما خرج إلى الخوارج.

و على كل فإن ما ذكره صفى الدين الخزرجى بأنه كان عثمانيا خطأ و لهذا تعرضنا لذكره هنا لأننا لم نلتزم بذكر التابعين من الشيعة و لا الصحابة لأن ذلك شيء يدعو إلى التوسع في الموضوع لكثرتهم.

عبد الله بن شريك:

عبد الله بن شريك العامرى الكوفى.

خرج حديثه النسائى، و روى عنه: إسرائيل، و فطر بن خليفة، و شريك، و أجلىح بن عبد الله الكندى، و جابر النخعى، و أبو الأحوص، و السفينان.

و ثقة أحمد بن حنبل و ابن معين و أبو زرعة، و قال البرقانى عن الدار قطنى: لا بأس به. و ذكره ابن حبان فى الثقات، و قال العقيلى: أسدى كوفى كان يغلو، و قال أيضا: كان غاليا فى التشيع. و قال يعقوب بن سفيان: عبد الله بن شريك ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع.

أما الجوزجاني فيقول: مختارى كذاب. و معنى قوله مختارى أنه كان مع الجيش الذى سار لمحمد بن الحنفية لخلاصه من ابن الزبير، و بهذا استحق أن يوصف بالكذب، و يتوقف عنه بعض المحدثين.

عبد الله بن الجهم:

أبو عبد الرحمن عبد الله بن الجهم الرازى.

خرج حديثه الترمذى فى صحيحه، و روى عنه أحمد بن أبى شريح، و يوسف بن موسى القطان، و نوح بن أنس، و أبو هارون الخزاز، و على بن شهاب و محمد بن بكير الحضرمى و جماعة.



قال أبو زرعة: رأيتُه و لم أكتب عنه، و كان صدوقا. و قال أبو حاتم: رأيتُه و لم أكتب عنه، و كان يتشيع.

قال ابن حجر: عبد الله بن الجهم الرازي صدوق فيه تشيع «١».

---

(١) انظر الجرح و التعديل ٢: ٢٧ ق- ٢ و تهذيب التهذيب ٥: ١٧٧ و التقريب ١: ٤٠٧.

ص: ٥٧٦

عبد الله بن عبد القدوس:

أبو محمد عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي.

خرج حديثه الترمذي، و البخاري تعليقا، و روى عنه عباد بن يعقوب، و محمد بن حميد الرازي، و محمد بن عيسى بن الطباع، و عبادة بن زياد الأسدي و الوليد بن صالح النخاس، و سعيد بن سليمان و أبو موسى الهروي و غيرهم.

قال البخاري في تاريخه: عبد الله بن عبد القدوس صدوق. وثقه ابن حبان.

و قال ابن معين خبيث رافضي ليس بشيء «١».

و قال ابن حجر: صدوق رمى بالرفض «٢» و قال أبو داود: ضعيف الحديث يرمى بالرفض. و قال ابن عدى: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت.

عبد الله بن أبي عيسى:

أبو محمد عبد الله بن أبي عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الكوفي المتوفى سنة ١٣٦.

خرج حديثه البخاري، و مسلم، و الترمذي، و النسائي، و أبو داود، و ابن ماجة.

و روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، و السفينان و شعبة، و شريك و عمار بن زريق الضبي، و الحسن بن صالح، و زهير بن معاوية، و أبو فروة مسلم بن سالم الجهني، و أبو جناب الكلبي و غيرهم و كان من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال ابن حجر: عبد الله بن أبي عيسى ثقة فيه تشيع «٣». و قال النسائي: ثقة ثبت. و قال ابن خراش و الحكم: هو أوثق آل بيته. و قال العجلي و ابن معين: ثقة.

و زاد ابن معين و كان يتشيع «٤» و قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: صالح.

عبد الله بن لهيعة:

أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة الحضرمي قاضي مصر و عالمها المتوفى سنة ١٧٠، ١٧٤.

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٣٠٣ و الجرح و التعديل ٢: ١٠٤ ق ٢ و الخلاصة ١٧٤.

(٢) التقريب ١: ٤٣٠.

(٣) التقريب ١: ٤٣٩.

(٤) هدى الساري ٤١٤.

ص: ٥٧٧

خرج حديثه مسلم، و أبو داود، و الترمذي، و ابن ماجة. و روى عنه الثوري، و شعبة و الأوزاعي، و الليث بن سعد و هو من أقرانه و آخرون ذكر منهم ابن حجر أكثر من خمسة و عشرين من الحفاظ. وثقه أحمد بن صالح. و كان ابن وهب يقول:

حدثني الصادق البار عبد الله بن لهيعة. و قال سفيان: عند ابن لهيعة الأصول و عندنا الفروع «١».

قال ابن عدي: إنه مفطر في التشيع. و ذكره ابن قتيبة في رجال الشيعة و قال الجوزجاني: لا ينبغي أن يحتج به، و لا يغتر بروايته. و لعل الجوزجاني يشير إلى ما رواه ابن لهيعة بسند عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال في مرضه: ادعوا لي أخي.

فدعى له أبو بكر فأعرض عنه، ثم قال: ادعوا لي أخي. فدعى عثمان فأعرض عنه، ثم دعى له علي عليه السلام فستره بثوبه و أكب عليه، فلما خرج عليه السلام قيل له: ما قال لك؟ قال علي عليه السلام: علمني ألف باب يفتح لي من كل باب ألف باب «٢».

و قد روى له مالك في الموطأ و لم يذكر اسمه بل قال عن الثقة قال ابن عبد البر هو ابن لهيعة و كذلك البخاري روى له و لم يصرح باسم «٣».

عبيد الله:

أبو محمد عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي المتوفى سنة ٢١٣.

خرج حديثه البخارى و مسلم فى الصحيح و الأربعة و روى عنه البخارى و هو من كبار شيوخه و إسحاق الحنظلى، و ابن أبى شيبة و غيرهم ذكر منهم فى تهذيب التهذيب أكثر من أربعين من الحفاظ.

قال الذهبى: عبيد الله بن موسى الحافظ الثبت المقرئ العابد من كبار علماء الشيعة «٤» و قال اليافعى عبيد الله بن موسى كان إماما فى الفقه و القرآن، موصوفا بالعبادة و الصلاح لكنه من رءوس الشيعة «٥» و قال أبو داود: عبيد الله كان شيعيا

---

(١) تهذيب التهذيب ٥: ٣٧٦ و شذرات الذهب ١: ٢٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٦٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٥: ٣٧٦.

(٤) تذكرة الحفاظ ١: ٣٢٢.

(٥) مرآة الحنان.

ص: ٥٧٨

محترفا. و قال أحمد بن يوسف كتبت عن عبيد الله ثلاثين ألف حديث «١» و قال ابن حجر: عبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخارى و ثقاه ابن معين، و أبو حاتم، و العجلي و ابن أبى شيبة و آخرون «٢».

عبد الجبار:

عبد الجبار بن العباس الشبامى الكوفى.

خرج حديثه الترمذى فى صحيحه، و البخارى فى الأدب المفرد و روى عنه:

الحسن بن صالح، و أبو أحمد الزبيرى، و عبيد الله بن موسى، و أبو نعيم، و ابن المبارك و سلمة بن قتيبة و غيرهم.

و قال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن عبد الجبار بن العباس فقال هو رجل من أهل الكوفة لا يكون به بأس حدثنا عنه وكيع و أبو نعيم لكنه كان يتشيع و قال ابن معين: عبد الجبار ليس به بأس و ثقاه أبو حاتم «٣».

و قال الجوزجاني: كان غالبا فى سوء مذهبه يعنى التشيع «٤» و قال ابن حجر صدوق يتشيع من الطبقة السابعة.

عبد الرحمن:

أبو محمد عبد الرحمن بن أبي الموالى المدنى المتوفى سنة ١٧٣.

خرج حديثه البخارى و الأربعة، و روى عنه: سفيان الثورى، و أبو عامر العقدى، و القعنبي، و يحيى بن صالح الوضاحى، و ابن المبارك، و النسائى، و أبو زرعة.

و كان من تلامذة الإمام الباقر و الإمام الصادق عليه السّلام و ممن ناصر محمد بن عبد الله ذا النفس الزكية، و ضربه المنصور أربعمائة سوط على أن يدلّه على عبد الله بن الحسن فلم يفعل، و تحمل العذاب و السجن «٥»

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٣٢٢.

(٢) هدى السارى ٤٢٣.

(٣) الجرح و التعديل ٣: ٣١ ق ١.

(٤) ميزان الاعتدال ٢: ٩١.

(٥) شذرات الذهب ١: ٢٨٣.

ص: ٥٧٩

وثقه أحمد و ابن معين، و النسائى و أبو زرعة، و قال ابن خراش: صدوق و قال ابن عدى مستقيم الحديث، و قال فى المغنى: عبد الرحمن بن أبى الموالى مشهور ثقة خرج مع ابن الحسن (أى ذى النفس الزكية).

و قال الذهبى: عبد الرحمن بن أبى الموالى ثقة مشهور لكنه خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن «١».

و هذا الاستدراك من الذهبى فيه ما يدل على أن خروج عبد الرحمن كان مخالفا فى نظره لوثاقته كأنه ليس من الدين الإسلامى الخروج على الظالمين و الانتصار لدعوة الإصلاح، و قد كان عبد الرحمن يحدث بسند عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: سنة لعنهم الله و كل شىء مجاب الدعوة: الزائد فى كتاب الله، و المكذب بقدر الله، و المتسلط بالجبروت ليزل ما أعز الله، و المستحل لحرم الله و من عترتى ما حرم الله، و التارك لسنتى «٢».

و قال الخطيب: و كان عبد الرحمن قد حمل من المدينة إلى بغداد هو و محمد بن عبد الله الديباج و بعض الطالبين فحبسوا ببغداد، و قيل بل حبسوا بالهاشمية.

و قال أحمد بن حنبل: و كان ابن أبى الموالى عندنا محبوبا فى المطبق ثم خلى عنه و رجع إلى المدينة «٣».

عبد الرحمن بن صالح:

أبو محمد عبد الرحمن بن صالح الأزدي العتكي الكوفي نزيل بغداد المتوفى سنة ٢٣٥.

خرج حديثه النسائي. و روى عنه: أبو حاتم و أبو زرعة، و عباس الدوري، و أبو قلابة الرقاشي، و عبد الله بن أحمد الدورقي، و أبو بكر ابن أبي الدنيا و أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، و عمر بن أيوب السقطي، و عبد الله بن محمد البغوي و غيرهم «٤»

(١) ميزان الاعتدال ٢: ١١٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٠: ٢٤١.

ص: ٥٨٠

قال ابن حجر: عبد الرحمن بن صالح صدوق يتشيع من الطبقة العاشرة «١».

و قال يحيى بن معين: يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة يقال له عبد الرحمن بن صالح ثقة صدوق شيعي، لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في نصف حرف «٢» و قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي و أبو زرعة، و سئل أبي عنه فقال: صدوق.

و قال يعقوب بن يوسف المطوعي: كان عبد الرحمن بن صالح رافضيا و كان يغشى أحمد بن حنبل فيقر به و يدينه. فقيل له: يا أبا عبد الله إن عبد الرحمن رافضي؟! فقال أحمد: سبحان الله رجل أحب قوما من أهل بيت النبي صلى الله عليه و آله و سلم نقول له لا تحبهم!! هو ثقة «٣».

و قال محمد بن موسى: رأيت يحيى بن معين غير مرة جالسا في دهليز يكتب عنه. و قال ابن عدي: عبد الرحمن معروف مشهور في الكوفيين، لم يذكر بالضعف في الحديث و لا اتهم فيه، إلا أنه محترق فيما كان فيه من التشيع «٤».

عبد الرزاق:

أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني المتوفى سنة ٢١١.

خرج حديثه البخارى، و مسلم و الجماعة، و روى عنه ابن عيينة، و معتمر و هما من شيوخه و أحمد و إسحاق، و أحمد بن صالح، و آخرون ذكر منهم ابن حجر فى تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣١١ أكثر من ثلاثين رجلا و هو من كبار شيوخ أحمد بن حنبل، و إسحاق بن راهويه، و ابن المدينى، و ابن معين.

قال ابن عدى: رحل إليه أئمة المسلمين و ثقاتهم و لم نر بحديثه بأسا إلا أنهم نسبوه للتشيع، و هو أعظم ما ذموه به.

و قال ابن حجر: عبد الرزاق أحد الحفاظ الاثبات صاحب التصانيف و ثقه الأئمة كلهم «٥».

---

(١) تقريب التهذيب ١: ٤٨١.

(٢) تاريخ بغداد ١٠: ٢٦٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٢٦٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٦: ١٩٨.

(٥) هدى السارى ٤١٨.

ص: ٥٨١

و قال الذهبى: وثقه غير واحد و حديثه مخرج فى الصحاح، و له ما ينفرد به و تقموا عليه التشيع و ما كان يغلو بل كان يحب عليا رضى الله عنه و يبغض من قاتله «١». و قال العجلي: عبد الرزاق ثقة يتشيع. و قال إبراهيم بن عباد: و كان عبد الرزاق يحفظ نحو من سبعة عشر ألف حديث «٢».

و قال ابن ناصر: وثقه غير واحد لكن تقموا عليه التشيع و ذكره ابن حبان فى الثقات.

و على أى حال: فإن عبد الرزاق كان من أئمة الحديث و أوعية العلم، رحل إليه العلماء و ثقوه. منهم يحيى بن معين و أحمد بن حنبل «٣». و كان شيعيا يحب عليا و يبغض من قاتله و بهذا استحق أن يطعن به العباس العبرى و لم يوافق أحد على ذلك «٤».

عبد السلام:

أبو الصلت عبد السلام بن سليمان الهروى نزيل نيسابور المتوفى سنة ٢٣٦.

خرج حديثه ابن ماجة، و روى عنه ابنه محمد، و محمد بن إسماعيل الأحمسي، و سهل بن زنجلة، و محمد بن رافع النيسابوري، و الدوري، و ابن أبي داود، و أحمد بن منصور الرمادي، و أحمد بن سيار المروزي و علي بن حرب الموصلي و عمار بن رجا، و محمد بن عبد الله الحضرمي و آخرون «٥».

قال يحيى بن معين: و قد سئل عن أبي الصلت؟ فقال: صدوق إلا أنه يتشيع.

و قال الحاكم: وثقه إمام أهل الحديث يحيى بن معين «٦».

و قال الحاكم: أبو الصلت ثقة مأمون و سئل صالح بن حبيب الحافظ عن أبي

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٣٣١.

(٢) تهذيب التهذيب ٦: ٣١٤.

(٣) انظر قصة رحلتها في طبقات الحنابلة ج ١ ص ١٧٥.

(٤) حذفنا في ترجمة عبد الرزاق الشيء الكثير حبا للاختصار كما حذفنا من تراجم غيره المثبتة في أصل الكتاب. كما تركنا أسماء كثير من الرواة.

(٥) تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٩.

(٦) نفس المصدر.

ص: ٥٨٢

الصلت الهروي؟ فقال: دخل يحيى بن معين و نحن معه على أبي الصلت فسلم عليه فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟

فقال: هو صدوق. فقلت إنه روى حديث أنا مدينة العلم و علي بابها. فقال ابن معين: قد روى هذا الحديث ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت.

و روى الخطيب عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح فقلت له: إنه يحدث عن أبي معاوية بحديث أنا مدينة العلم و علي بابها.

فقال ابن معين: ما تريدون من هذا المسكين أ ليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا و نحوه.

أقول:

و هذا الحديث الشريف قد رواه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم أنه قال: «أنا مدينة العلم و على بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب».

أخرجه الحاكم في المستدرک و قال هذا صحيح الإسناد و لم يخرجاه (أى البخارى و مسلم) لأنه على شرطهما.

و أخرجه الطبرانى بسند عن أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس.

و رواه عمر بن إسماعيل بن مجاهد عن أبي معاوية عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: (أنا مدينة العلم و على بابها) الحديث «١».

و رواه الذهبى عن إسحاق بن يحيى بسند عن أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم أنه قال: (أنا مدينة العلم و على بابها فمن أراد بابها فليأت عليها). قال الذهبى هذا الحديث صحيح «٢»

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ق ١ - ٩٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤: ٢٨.

ص: ٥٨٣

و سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث (أنا مدينة العلم و على بابها) الحديث؟

فقال يحيى بن معين هو صحيح «١».

و قد اشتهر هذا الحديث شهرة عظيمة و رواه جماعة من الحفاظ من طرق متعددة منها ما أخرجه الحاكم عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم يوم الحديبية و هو آخذ بيد على يقول: هذا أمير البررة و قاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله - يمد بها صوته - أنا مدينة العلم و على بابها فمن أراد العلم فليأت الباب.

كما أن هذا الحديث ورد متابعة عن أبي معاوية من غير طريق أبي الصلت من طرق متعددة و قد أرسله ابن عبد البر فى الاستيعاب إرسال المسلّمات.



وقال ابن حجر: فى شرح الهمزية فى تعداد فضائل الإمام على عليه السلام: منها العلوم التى أشار إليها النبى صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: (أنا مدينة العلم و على بابها) و فى رواية: فمن أراد العلم فليأت الباب.

و فى أخرى عند الترمذى: (أنا دار الحكمة و على بابها). و قال ابن حجر أيضا:

تنبيه - مما يدل على أن الله سبحانه و تعالى اختص عليا من العلوم ما تقصر عنه العبارة قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: (أقضاكم على) و هو حديث لا نزاع فيه و قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أنا مدينة العلم و على بابها) «٢».

و على أى حال: فإن هذا الحديث الشريف قد ورد من طرق متعددة و اشتهر شهرة عظيمة و قد ألف فيه جماعة رسائل خاصة منها: (فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على) لأحمد بن محمد بن صديق المغربى نزيل القاهرة «٣».

و لا مجال هنا إلى التوسع فى ذكر طرق هذا الحديث و بيان شهرته حتى أن بعض الحنفية جعل الأخذ بمذهب أبى حنيفة أولى لأن أبا حنيفة كان يعتمد على قول على عليه السلام و قد قال صلى الله عليه وآله وسلم: (أنا مدينة العلم و على بابها) «٤»

---

(١) تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٠.

(٢) انظر شرح همزية البوصيرى لابن حجر ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) طبع الكتاب فى القاهرة ب ١٠٢ صفحة سنة ١٣٥٤.

(٤) أحسن التقاسيم المقدسى.

ص: ٥٨٤

و لم يكن هذا الحديث منحصرًا فى طريق أبى الصلت فطرقة متعددة.

و قد كان أبو الصلت يناظر أهل الأهواء فى مجلس المأمون قال الخطيب: و كان عبد السلام يرد على أهل الأهواء من المرجئة و الجهمية و الزيدقة و القدرية و كلم بشر الميريسى غير مرة بين يدى المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له و كان يعرف بكلام الشيعة «١».

و لهذا حمل عليه أهل الأهواء المنحرفة كالجوزجاني و غيره فوصفوه بما لا يليق به، و كان أبو الصلت من تلامذة الإمام الرضا عليه السلام و من أهل الصدق.

عبد العزيز:

عبد العزيز بن سياه الأسدی الحماني الكوفی.

خرج حديثه البخاری، و مسلم، و الترمذی، و النسائی، و ابن ماجة، و روى عنه ابنه يزيد، و عبد الله بن نمير، و أبو معاوية، و يعلى بن عبيد و يونس بن بكير، و عبيد الله بن موسى، و وكيع، و غيرهم.

وثقه ابن معين، و أبو داود، و العجلي، و ابن نمير، و يعقوب بن سفيان، و ذكره ابن حبان في الثقات. و قال أبو زرعة: هو من كبار الشيعة و قال أبو حاتم:

صدوق «٢».

و لعبد العزيز هذا ولد اسمه قطبة هو من العلماء و المحدثين و رجال الصحاح و كذلك ولده يزيد أيضا كان من الحفاظ و رجال الصحاح.

عبد الملك:

عبد الملك بن أعين الكوفی الشيباني.

خرج حديثه البخاری، و مسلم، و الأربعة، و روى عنه ابن إسحاق و عبد الرحمن بن المهدي، و إسماعيل بن سميع، و عبد الملك بن سليمان، و سفيان الثوري و ابن عيينة و غيرهم و هو من تلامذة الإمام الباقر و ولده الإمام الصادق عليه السلام و توفي في عهده و دعا له و ترحم عليه.

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٧.

(٢) انظر الجرح و التعديل ٢: ٣٨٣- ق ٢ و تهذيب التهذيب ٧: ٣٤٠.

ص: ٥٨٥

قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: عبد الملك بن أعين من عتق الشيعة محله الصدق و قال ابن حجر في التقریب: عبد الملك بن أعين صدوق شيعي «١» و قال في هدى الساري: عبد الملك بن أعين الكوفی وثقه العجلي. و قال أبو حاتم: شيعي محله الصدق «٢» و ذكره ابن حبان في الثقات و قال و كان يتشيع. و قال الساجي: كان يتشيع و يحمل في الحديث.

عبد الملك بن مسلم:

أبو سلام عبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفي الكوفی.

خرج حديثه الترمذى و النسائى، و روى عنه الثورى و هو من أقرانه و عبد الرحمن بن المحاربى، و وكيع، و أبو قتيبة، و على بن نصر الجهضمى و زيد بن هارون و عبد الله بن موسى و أبو نعيم و غيرهم «٣».

قال ابن أبى حاتم سمعت أبى يقول: لا بأس به. و كذلك قال أبو داود و قال ابن معين ثقة و قال ابن خراش: ليس به بأس كان من الشيعة و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال روى عنه ابن المبارك «٤».

عثمان:

أبو اليقظان عثمان بن عمير الكوفى البجلي الثقفى المتوفى سنة ١٢٥ تقريباً.

خرج حديثه: أبو داود و الترمذى، و ابن ماجة و روى عنه الأعمش، و سفيان و شعبة، و شريك و حجاج بن أرطاة، و ليث بن أبى سليم، و مهدي بن ميمون و غيرهم «٥».

قال الخزرجى: عثمان بن عمير كوفى يتشيع يؤمن بالرجعة. و قال ابن حجر:

يغلو فى التشيع. و قال ابن عدى ردىء المذهب يؤمن بالرجعة على أن الثقات رووا عنه «٦»

---

(١) انظر التقريب ٢: ٤٢٦ و ٤٣٨.

(٢) هدى السارى - ٤٢٠.

(٣) الجرح و التعديل ٢: ٣٦٨ ق ٢ و تهذيب التهذيب ٧: ٤٢٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٧: ٤٢٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٧: ١٤٥.

(٦) ميزان الاعتدال ٢: ١٨٧.

ص: ٥٨٤

عدى بن ثابت:

عدى بن ثابت الأنصارى الكوفى المتوفى سنة ١١٦.

خرج حديثه البخارى، و مسلم و الأربعة و روى عنه أبو إسحاق السبيعي، و أبو إسحاق الشيباني، و يحيى بن سعيد الأنصاري، و الأعمش، و زيد بن أبي أنيسة، و حجاج بن أرطاة، و إسماعيل السدي، و شعبة، و مسعر، و فضيل بن مرزوق و غيرهم من الحفاظ.

وثقه أحمد، و العجلي، و النسائي، و الدار قطنى و غيرهم. قال ابن أبي حاتم:

سألت أبي عن عدى بن ثابت؟ فقال: هو صدوق و كان إمام مسجد الشيعة و قاضيهـم «١».

و قال فى المغنى: عدى بن ثابت هو كوفى شيعى جلد ثقة مع ذلك و كان قاضى الشيعة و إمام مسجدهم قال المسعودى: ما أدركنا أحدا أقول بقول الشيعة من عدى بن ثابت «٢» و قال ابن حجر: عدى بن ثابت وثقه أحمد و النسائي، و الدار قطنى إلا أنه كان يغلو فى التشيع و كذا قال ابن معين. و قال أبو حاتم: صدوق و كان إمام مسجد الشيعة و قاضيهـم و قال الجوزجاني مائل عن القصد. و قال عفان عن شعبة كان من الرفاعين (قلت) احتج به الجماعة ... «٣».

على بن بزيمة:

أبو عبد الله على بن بزيمة الجزرى الكوفى المتوفى سنة ١٣١.

خرج حديثه الترمذى، و النسائي، و أبو داود، و ابن ماجة، و روى عنه الأعمش، و شعبة، و المسعودى، و الثورى، و عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، و عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، و يونس بن راشد الجزرى، و أبو سعيد المؤدب، و معمر، و إسرائيل و غيرهم «٤»

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ٢ ق ٢.

(٢) شذرات الذهب ١: ٢٥٢.

(٣) هدى السارى ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٤) الجرح و التعديل ٣: ١٧٥ ق ١.

ص: ٥٨٧

وثقه ابن معين و النسائي و أبو زرعة و ابن سعد و ابن عمار و قال ابن حجر: ثقة رضى بالشيعة، و قال أحمد بن حنبل: على بن بزيمة صالح الحديث و لكن كان رأسا فى التشيع، و قال أيضا: ثقة و فيه شيء. و قال الجوزجاني: زائع عن الحق. بمعنى أنه شيعى يحب على بن أبي طالب.

على بن الجعد:

أبو الحسن على بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي المتوفى سنة ٢٣٠.

خرج حديثه البخاري و أبو داود و روى عنه أبو بكر بن أبي شيبة و إسحاق بن إسرائيل و الحسن بن محمد الزعفراني، و محمد بن إسحاق الصاغانى و محمد بن إسماعيل البخارى، و أبو زرعة و أبو حاتم و خلق ذكر منهم الخطيب فى تاريخه ما يقارب العشرين من الحفاظ و زاد ابن حجر فى تهذيب التهذيب بأكثر من ذلك.

و هو من كبار شيوخ البخارى، و أحمد بن حنبل، و يحيى بن معين، قال عبد الخالق بن منصور سمعت يحيى بن معين يقول: كتبت عن على بن الجعد أكثر من ثلاثين سنة «١».

قال ابن حجر: على بن الجعد ثقة ثبت روى بالتشيع «٢» و قال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى على بن الجعد «٣».

و قال الذهبي: قال ابن معين: هو أثبت البغداديين فى شعبه و هو صدوق و قيل إنه مكث ستين سنة يصوم يوما و يفطر يوما، و كان عالما نبيلًا متمولًا فيه ابتداء نال من بعض السلف «٤» و ذلك أنه ذكر عنده حديث ابن عمر كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فنقول خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر و عمر و عثمان فقال على بن الجعد: انظروا إلى هذا الصبي هو لم يحسن أن يطلق امرأته «٥» يقول: كنا

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٣٦١.

(٢) التقريب ٢: ٣٣.

(٣) هدى السارى ٤٢٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ١: ٣٦١.

(٥) يشير إلى حديث ابن عمر أنه طلق امرأته فى الحيض فأمر النبى صلى الله عليه و آله و سلم عمر بن الخطاب أن يأمره أن يراجعها. أخرجه البخارى.

ص: ٥٨٨

نفاضل!! «١» و كان على بن الجعد من حفاظ الحديث و أعلام الأمة و ربانى العلم كما يقول ابن معين «٢» و كان من شيوخ أحمد بن حنبل و لكنه تركه بعد ذلك من أجل التشيع و من أجل وقوفه فى القرآن «٣» و ذلك أنه قال: من قال إن القرآن مخلوق لم أعنفه.

على بن زيد:

أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله البصرى المتوفى سنة ١٢٩.

خرج حديثه مسلم فى صحيحه و الأربعة و البخارى فى الأدب المفرد و روى عنه: قتادة و الحمادان، و زائدة، و زهير بن مرزوق، و السفينان و سفيان ابن حسين و شعبة، و همام بن يحيى، و مبارك بن فضالة، و ابن عون، و ابن عليه و آخرون. قال العجلي: على بن زيد يتشيع لا بأس به يكتب حديثه. و قال ابن عدى: لم أر من البصريين و غيرهم امتنع من الرواية عنه. و قال ابن العماد: كان على بن زيد أحد أوعية العلم، قال فى العبر: كان أحد علماء الشيعة «٤».

على بن غراب:

أبو الحسن على بن غراب الفزارى و يقال أبو الوليد الكوفى المتوفى سنة ١٨٤.

خرج حديثه النسائى، و ابن ماجة، و روى عنه مروان بن معاوية و هو من أقرانه، و عمار بن خالد الواسطى، و أبو الشعثاء على بن الحسن، و إبراهيم بن موسى الرازى، و محمد بن عبد الله بن شابور، و أحمد بن حنبل و غيرهم.

قال المروزى عن أحمد: كان حديث على بن غراب حديث أهل الصدق و قال ابن معين: هو المسكين صدوق لم يكن به بأس و لكنه كان يتشيع. و قال: إنه ثقة.

و قال ابن أبى حاتم عن أبيه لا بأس به. و قال أبو زرعة على بن غراب هو صدوق

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٣٦٣.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ٣٦٦.

(٣) هدى السارى ٤٢٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٧: ٣٢٢ و تذكرة الحفاظ ١: ١٣٣ و شذرات الذهب ١: ١٧٦ و غيرها.

ص: ٥٨٩

عندى و أحب إلى من على بن عاصم «١».

و قال الجوزجاني: على بن غراب ساقط. قال الخطيب البغدادي بعد نقله لقول الجوزجاني: قلت: أحسب أن إبراهيم (الجوزجاني) طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع و أما روايته فقد وصفوه بالصدق «٢».

على بن قادم:

أبو الحسن على بن قادم الخزاعي الكوفي المتوفى سنة ٢١٣.

خرج حديثه أبو داود، و الترمذى، و النسائى فى الخصائص، و روى عنه أبو قريش، و أحمد بن الفرات، و أبو بكر ابن أبى شيبة، و محمد بن عبد الله بن أبى الثلج، و وهب الفامى، و المنذر بن شاذان، و القاسم بن زكريا و غيرهم «٣».

وثقه العجلى و قال أبو حاتم محله الصدوق. و قال ابن سعد: كان شديد التشيع. و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال ابن حجر: على بن قادم صدوق يتشيع من الطبقة التاسعة «٤».

على بن المنذر:

أبو الحسن على بن المنذر بن زيد الأودى و يقال الأسدى الكوفى الطريقي المتوفى سنة ٢٥٦.

خرج حديثه الترمذى، و النسائى، و ابن ماجة، و هو من شيوخهم. و روى عنه الهيثم بن خلف، و أحمد بن الحسين و خلق كثير ذكر منهم ابن حجر أكثر من عشرين من الحفاظ «٥».

قال ابن أبى حاتم: سمعت منه مع أبى و هو صدوق ثقة سئل عنه أبى فقال:

محله الصدق. و قال النسائى شيعى محض ثقة. و قال ابن نمير: هو ثقة صدوق و قال

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ٢٠٠ ق ١ و تهذيب التهذيب ٧: ٣٧١.

(٢) تاريخ بغداد ١٢: ٤٦.

(٣) انظر الجرح و التعديل ٣: ٢٠١ ق ١.

(٤) التقريب ٢: ٤٢.

(٥) تهذيب التهذيب ٧: ٣٨٦.

ص: ٥٩٠.

ابن ماجة سمعت على بن المنذر يقول، حججت ثمانيا و خمسين حجة أكثرها راجلا و قال ابن قاسم كان يتشيع «١».

على بن هاشم:

أبو الحسن علي بن هاشم بن البريد العائدي الكوفي الخزاز المتوفى سنة ١٨١.

خرج حديثه مسلم والأربعة، والبخارى فى الأدب المفرد، و روى عنه أحمد بن حنبل و ابن معين، و أبو معاوية، و أبو بكر بن أبى شيبة و غيرهم.

قال ابن حجر: على بن هاشم صدوق يتشيع. و قال على بن المدينى كان صدوقا و كان يتشيع. و قال الجوزجاني: هاشم بن البريد و ابنه على بن هاشم غاليلان فى سوء مذهبهما. يعنى انهما شيعيان حسب تعبير الجوزجاني.

قال أبو حاتم: و كان على يتشيع و يكتب حديثه، و قال أبو داود: على من أهل بيت يتشيع «٢».

عطية بن سعد:

أبو الحسن عطية بن سعد بن جنادة العوفى الجدلى المتوفى سنة ١١١.

خرج حديثه أبو داود، و الترمذى، و ابن ماجة، و روى عنه ابنه الحسن و عمر، و الأعمش، و الحجاج بن أرطاة، و آخرون. وثقه ابن سعد و قال ابن معين: صالح الحديث. و قال أبو داود: ليس بالذى يعتمد عليه. قال أبو بكر البزار كان يعده فى التشيع. و قال الساجى: ليس بحجة و كان يقدم عليا على الكل و لهذا قال الجوزجاني:

مائل.

و قد امتحن عطية فى حبه لعلى عليه السلام فإن الحجاج كتب إلى محمد بن القاسم الثقفى: أن ادع عطية فإن لعن على بن أبى طالب و إلا فاضربه أربعمئة سوط، و احلق رأسه و لحيته، فلم يفعل عطية فضربه أربعمئة سوط «٣»

---

(١) نفس المصدر و ميزان الاعتدال ٢: ٢٣٩.

(٢) ترجمته فى تاريخ بغداد ١٢: ١١٦ و الجرح و التعديل ٣: ١٧٥ ق ١ و تهذيب التهذيب ٧: ٣٩٢ و تقريب التهذيب ١: ٤٥ و غيرها.

(٣) انظر طبقات ابن سعد ٦: ٣٠٤ و شذرات الذهب ١: ١٤٤.

ص: ٥٩١

عمار بن زريق:

أبو الأحوص عمار بن زريق الضبى التميمى الكوفى المتوفى سنة ١٥٩.



خرج حديثه مسلم، و أبو داود، و النسائي، و ابن ماجة، و روى عنه: سلام بن سليم الكوفى و أبو أحمد الزبيرى، و زيد بن الحباب، و يحيى بن آدم و معاوية بن هشام و غيرهم.

وثقه ابن معين و أبو زرعة، و ابن المدينى، و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال أبو حاتم: لا بأس به «١» قال الذهبى: عمار ثقة ما رأيت فيه تلييناً إلا قول السليمانى إنه من الرافضة فالله أعلم بصحة ذلك.

أقول لم يجد الذهبى طعنا فى عمار من أحد إلا من السليمانى فإن نسبته إلى الرفض. و التشيع و الرفض شىء واحد فى أكثر الموارد عندهم، و هذه النسبة من السليمانى غير بعيدة عن عمار فإن عمار بن زريق كان من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام «٢».

عمرو بن حماد:

أبو محمد عمرو بن حماد بن طلحة القناد الكوفى المتوفى سنة ٢٢٢.

خرج حديثه مسلم، و أبو داود، و النسائي، و ابن ماجة، و روى عنه عبد الله بن محمد السندى، و سليمان بن عبد الرحمن الصلحى، و جعفر بن محمد الدهلى و أحمد بن عثمان بن حكيم، و إبراهيم الجوزجاني و إسحاق بن راهويه، و أبو حاتم و غيرهم «٣».

و ثقة ابن معين، و ابن سعد، و ذكره ابن حبان فى الثقات، و قال ابن أبى حاتم:

صدوق كان من الرافضة ذكر عثمان بشىء فهرب. و قال ابن حجر: صدوق روى بالرفض.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧: ٤٠٠.

(٢) انظر منهج المقال ٣٤٣ و رجال الشيخ الطوسى ٢٥٠.

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٨: ٢٢ و الخلاصة ٣٤٤ و الجرح و التعديل ٣: ٢٢٨ و التقريب ٢: ٤٨.

ص: ٥٩٢

عمرو بن ثابت:

أبو محمد عمرو بن ثابت بن هرمز البكرى المعروف بعمرو بن أبى المقدم المتوفى سنة ١٧٢.

خرج حديثه أبو داود و ابن ماجة فى التفسير و روى عنه أبو داود الطيالسى، و عيسى بن موسى، و يحيى بن بكير، و يحيى بن آدم، و عبد الله بن صالح العجلي، و موسى بن داود الضبى و آخرون. و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال أبو داود: هو رافضى خبيث و كان رجل سوء و لكنه كان صدوقا. و قال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا «١»، و قال ابن حجر: عمرو بن ثابت و هو ابن أبى المقدم، رمى بالرفض.

و قد كثرت حملة البعض عليه لأنهم يقولون: إنه ينال من عثمان، و يقدم عليا على الشيخين.

عمارة بن جوين:

أبو هارون عمارة بن جوين العبدى البصرى المتوفى سنة ١٣٤.

خرج حديثه الترمذى، و ابن ماجة، و البخارى تعليقا. و روى عنه عبد الله بن عون، و عبد الله بن شوذب، و الثورى، و الحمادان، و الحكم بن عبده، و خالد بن دينار، و جعفر بن سليمان، و صالح المري و نوح بن قيس، و هيثم و على بن عاصم «٢».

قال ابن حجر: عمارة بن جوين أبو هارون العبدى مشهور بكنيته متروك و منهم من كذبه «٣» و قد أوضح ابن عبد البر أسباب تكذيبهم لعمارة بقوله: و قد تحامل بعضهم فنسبه إلى الكذب روى ذلك عن حماد بن زيد و كان فيه تشيع و أهل البصرة يفرطون فيمن يتشيع بين أظهرهم لأنهم عثمانيون.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨: ٩ التقريب ٢: ٦٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٤١٢.

(٣) تقريب التهذيب ٢: ٤٩.

ص: ٥٩٣

عمار بن معاوية:

أبو معاوية عمار بن معاوية البجلي الكوفى المتوفى سنة ١٣٣.

خرج حديثه مسلم و الأربعة، و روى عنه ابنه معاوية، و شعبة و السفينان و إسرائيل، و عبيدة بن حميد، و زهير بن معاوية، و عتبة بن سعيد قاضى الرى و أبو صخر حميد بن زياد و غيرهم «١».

وثقه أحمد بن حنبل و ابن معين و أبو حاتم. و قال ابن حجر: صدوق يتشيع «٢». و كان عمار من تلامذة الإمام الباقر عليه السلام و ولده الإمام الصادق عليه السلام و قد عذب لتشييعه. نقل ابن المديني عن سفيان أن عمارا قطع بشر بن مروان عرقويه في التشيع.

الفضل بن دكين:

أبو نعيم الفضل بن دكين - و هو عمر بن حماد و لقبه دكين - بن زهير التيمي المتوفى سنة ١١٨، ١١٩.

خرج حديثه البخارى، و مسلم، و الأربعة و هو من كبار شيوخ البخارى و أحمد بن حنبل روى عنه جماعة من الحفاظ ذكر منهم ابن حجر أكثر من أربعين و ذكر الخطيب «٣» منهم أكثر من عشرين كلهم من كبار المحدثين و الحفاظ.

و كان أبو نعيم من رجال الشيعة و علماء الأمة و أعلام المحدثين و هو غاية في الإتيان و الحفظ و قال الذهبي: الفضل بن دكين حافظ حجة إلا أنه يتشيع «٤» و قال أحمد بن حنبل: أبو نعيم صدوق ثقة موضع للحجة. و قال: إذا مات أبو نعيم صار كتابه إماما إذا اختلف الناس فى شىء فزعوا إليه «٥» و قال ابن حجر: الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفى أحد الاتبات قرنه أحمد فى الثبوت بعد الرحمن بن مهدي إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع و مع ذلك فقد صح عنه أنه قال: ما كتبت على

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ٣٩٠ ق ١.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٣٠٦.

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٨: ٣٧٠ و تاريخ بغداد ١٢: ٣٤٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٢: ٣٢٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٠.

ص: ٥٩٤

الحفظة أنى سببت معاوية احتج به الجماعة «١» و قال أيضا: الفضل بن دكين روى بالتشيع «٢».

و إن تشيع أبى نعيم لم يكن لسبه معاوية بل كان شيعيا واقعا و قد اشتهر عنه ذلك و عرف به مع شدة تكتمه.

لما قدم بغداد فنزل الرميعة و نصب له كرسى عظيم فجلس عليه ليحدث فقام إليه رجل فقال: يا أبا نعيم أ تشيع؟ فصرخ وجهه عنه و تمثل:

برجع جواب السائل عنك أعجم

و مال زال بي حبك حتى كأنتي

سلمت و هل حي من الناس يسلم

لأسلم من قول الوشاة و تسلمي

فلم يفقه الرجل مراده، فعاد سائلا فقال: يا أبا نعيم أ تشيع؟

فقال أبو نعيم: يا هذا كيف بليت بك؟؟ و أى ريح هبت إلى منك. سمعت الحسن بن صالح يقول: سمعت جعفر بن محمد يقول: حب على عبادة و أفضل العبادة ما كنتم «٣».

و حدث الخطيب: أن أبا نعيم جاءه ولده يبكي فقال: مالك؟ فقال الولد: الناس يقولون أنك تشيع «٤».

و هنا يتضح لنا ما بلغت إليه الحالة من الخطر على من يعرف بالتشيع لأن التشيع كان طريقا للمحنة و شدة الابتلاء من مجتمع غذته روح السياسة بغير أهل البيت حتى أصبح حبه من أعظم الأخطار، و النفوس تبتعد عن الخطر و تسعى لحب السلامة، إلا من امتحن الله قلبه بالإيمان.

و قد ضويق أبو نعيم فأعلن بأنه: ما كتبت عليه الحفظه أنه سب معاوية. و هو صادق فى ذلك.

و لأبى نعيم حفيد هو من كبار علماء الشيعة و مصنفهم و هو: أحمد بن ميثم بن أبى نعيم قال الشيخ الطوسى كان من ثقات أصحابنا و فقهاءهم و له مصنفات منها:

---

(١) هدى السارى: ٤٣٤.

(٢) هدى السارى: ٤٦١.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب ١٢: ٣٥١.

(٤) نفس المصدر.

ص: ٥٩٥

كتاب الدلائل، و كتاب المتعة، و كتاب النوادر و كتاب الملاحم، و كتاب الشراء و البيع.

فضيل بن مرزوق:

أبو عبد الرحمن فضيل بن مرزوق الرقاشى الكوفى المتوفى سنة ١٦٠.

خرج حديثه مسلم والأربعة والبخارى فى رفع اليدين و روى عنه سفيان الثورى و يحيى بن آدم، و يزيد بن هارون، و قبيصة و عبد الله بن صالح بن مسلم و الحسن بن عطية، و على بن الجعد و غيرهم و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

وثقه الثورى و أبو حاتم و ابن معين و قال: إنه شديد التشيع «١».

و قال ابن حجر: فضيل بن مرزوق روى بالتشيع «٢» و قال الهيثم: كان من أئمة الهدى زهدا و فضلا. و قال العجلي: كان فيه تشيع «٣».

فطر بن خليفة:

أبو بكر فطر بن خليفة الحناتى المخزومى المتوفى سنة ١٥٠.

خرج حديثه البخارى والأربعة و روى عنه سعيد القطان و وكيع، و أبو نعيم و عبيد الله بن موسى و مصعب بن المقدم و غيرهم. قال ابن حجر: وثقه أحمد، و الدار قطنى، و ابن معين و النسائى و قال العجلي: كان فيه تشيع «٤» و قال الجوزجاني:

إنه زائع غير ثقة. و قال ابن حجر: صدوق روى بالتشيع «٥» و كان فطر من رواة حديث الإمام الباقر و ولده الإمام الصادق عليه السلام.

عبد الملك بن مسلم:

أبو سلام عبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفى الكوفى.

خرج حديثه الترمذى و النسائى و روى عنه الثورى و هو من أقرانه و عبد

---

(١) الجرح و التعديل ٣: ٧٥ ق ٢.

(٢) التقريب ٢: ١١٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٨: ٢٩٩.

(٤) هدى السارى: ٤٣٤.

(٥) تقريب التهذيب.

الرحمن بن المحاربي، ووكيع، وأبو قتيبة، وعلی بن نصر الجهضمی و زید بن هارون و عبد الله بن موسى و أبو نعيم النظر الرقاشی، و علی بن نصر و غیرهم «١».

قال ابن أبی حاتم سمعت أبی يقول: لا بأس به. و كذلك قال أبو داود و قال ابن معین ثقة و قال ابن خراش: ليس به بأس كان من الشيعة و ذكره ابن حبان في الثقات و قال روى عنه ابن المبارك «٢».

محمد بن عبد الله:

أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم المعروف بالزبيری المتوفى سنة ٢٠٣.

خرج حديثه البخاری، و مسلم، و الترمذی، و الباقر. و روى عنه محمود بن غيلان، و أحمد بن الفرات، و محمد بن رافع، و محمد بن عبد الله بن نمير و ابنا أبی شيبه، و عمر الناقد، و نصر بن علی، و القواريری، و غیرهم «٣».

و هو من كبار شيوخ أحمد بن حنبل قال ابن حجر: محمد بن عبد الله الزبيری أحد الاثبات المشهورين من شيوخ أحمد بن حنبل «٤» و وثقه ابن نمير و ابن معین و قال العجلي ثقة يتشيع. و قال بNDAR ما رأيت أحفظ منه «٥» و قد ذكر ابن حجر القول في تشييعه عند ذكره لشيوخ البخاری و كذلك ابن الأثير في تهذيب الأنساب «٦».

محمد بن جحاده:

محمد بن جحادة الأودى الأيامی الكوفی المتوفى سنة ١٣١.

خرج حديثه البخاری، و مسلم، و الترمذی، و أبو داود، و النسائی و ابن ماجه و روى عنه ابنه إسماعيل، و شعبة، و إسرائيل، و همام، و عمران القطان و السفينان و زهير بن معاوية و شريك و غيرهم.

---

(١) الجرح و التعديل ٢: ٣٦٨ ق ٢ و تهذيب التهذيب ٧: ٤٢٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٤٢٥.

(٣) انظر الجرح و التعديل ٣: ٢٩٧ ق ٢.

(٤) هدى السارى ٤٣٩.

(٥) تذكرة الحفاظ - ٣٢٥.

(٦) اللباب في تهذيب الأنساب ١: ٤٩٦.

ص: ٥٩٧

و قال أحمد بن حنبل: جحادة من الثقات. و وثقه النسائي، و العجلي و ابن أبي شيبة، و قال يعقوب بن أبي سفيان، قال أبو عوانة: كان يغلو في التشيع «١».

و قال ابن حجر في هدى السارى: محمد بن جحادة الكوفى روى بالتشيع.

محمد بن فضيل:

أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبى المتوفى سنة ١٩٥.

خرج حديثه البخارى، و مسلم و الترمذى و الباقون، و هو من شيوخ أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه، و روى عنه الثورى - و هو أكبر منه -، و أحمد بن أشكاب الصفار، و أبو خيثمة و غيرهم من الحفاظ ذكر منهم ابن حجر فى تهذيب التهذيب أكثر من ثلاثين كلهم من رجال الصحاح.

قال أحمد بن حنبل: محمد بن فضيل كان شيعيا حسن الحديث. و قال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم لا بأس به «٢». و قال فى المغنى: محمد بن فضيل ثقة مشهور لكنه يتشيع.

و قال ابن سعد: محمد بن فضيل كان ثقة صدوقا كثير الحديث و بعضهم لا يحتج به. و قد رد ابن حجر على ابن سعد بقوله: إنه احتج به الجماعة «٣».

و كان محمد بن فضيل من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام و رواة حديثه و كان أبوه فضيل بن غزوان من الحفاظ و رجال الصحاح خرج حديثه البخارى و مسلم و الأربعة و كذلك جده غزوان من رجال أبى داود خرج حديثه و روى عنه جماعة.

محمد بن موسى:

أبو عبد الله محمد بن موسى الفطرى المدنى.

خرج حديثه مسلم و الأربعة و روى عنه ابن أبى فديك و قتيبة، و ابن مهدى، و أبو عامر العقدى، و أبو المطرف و غيرهم.

---

(١) انظر تهذيب التهذيب ٨: ٩٢.

(٢) هدى السارى ٤٢٣ - ٤٤١.

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٩: ٤٠٦ و الجرح و التعديل ٤: ٨٢ ق ١ و الخلاصة ٣٩٤.

قال أبو حاتم صدوق يتشيع، و وثقه الترمذى، و أحمد بن صالح و ذكره ابن حبان و ابن شاهين فى الثقات «١» و قال ابن حجر: محمد بن موسى الفطرى - بكسر الفاء و سكون الطاء - المدنى صدوق رمى بالتشيع «٢».

مالك بن إسماعيل:

أبو غسان مالك بن إسماعيل الكوفى المتوفى سنة ٢١٧.

خرج حديثه مسلم، و البخارى، و أبو داود، و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و روى عنه البخارى و هو من كبار شيوخه «٣» و أبو حاتم و أبو زرعة و خلق كثير. قال ابن معين ليس بالكوفة أتقن من أبى غسان. و قال أبو حاتم: كان أبو غسان يملى علينا من أصله، و لا يملى حديثا حتى يقرأه و لم أر بالكوفة أتقن من أبى غسان لا أبو نعيم و لا غيره و أبو غسان أوثق من أبى إسحاق منصور السلولى و هو متقن ثقة، و كان له فضل و صلاح و عبادة، و صحة حديث و استقامة، و كانت عليه سجدتان، كنت إذا نظرت إليه كأنه خرج من قبر «٤» و قال ابن ناصر الدين: مالك بن إسماعيل النهدى مولا هم الكوفى ثقة متقن ذو فضل و أمانة، و عبادة و استقامة على تشيع فيه. و قال أبو داود:

مالك بن إسماعيل كان شديد التشيع «٥». و قال ابن حجر: مالك بن إسماعيل: من كبار شيوخ البخارى مجمع على ثقته ذكره ابن عدى فى الكامل من أجل قول الجوزجاني إنه كان خبيثا يعنى شيعيا و قد احتج به الأئمة «٦».

مخول بن راشد:

أبو راشد مخول - على وزن محمد - النهدى المتوفى سنة ١٤١.

خرج حديثه البخارى و مسلم و الترمذى و النسائى و ابن ماجه. و روى عنه سفيان الثورى و شعبة، و شريك و غيرهم و هو من تلامذة الإمام الباقر عليه السلام.

(١) تهذيب التهذيب ٩: ٤٨٠.

(٢) التقريب ٢: ٢١١.

(٣) هدى السارى ٤٤٢.

(٤) الجرح و التعديل ٤: ٤٠٧ ق ١.

(٥) شذرات الذهب ٢: ٤٦.



(٤) هدى السارى ٤٤٢.

ص: ٥٩٩

قال ابن حجر أبو راشد النهدي ثقة نسب إلى التشيع «١». وثقه ابن معين و ابن سعد و قال أحمد ما علمت إلا خيرا و سئل عنه أبو حاتم فقال يكتب حديثه «٢».

منصور بن المعتمر:

أبو عتاب منصور بن المعتمر السلمى أحد الحفاظ الكوفى المتوفى سنة ١٣٢.

خرج حديثه البخارى و مسلم و الأربعة و روى عنه سليمان التيمى، و أبو أيوب و حجاج بن دينار و إسرائيل و زائدة، و حماد بن زيد و غيرهم.

و قال عبد الرحمن بن المهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف أحد فى حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ منهم منصور بن المعتمر و لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور «٣». و قال ابن العماد: منصور بن المعتمر الحفاظ أحد الأعلام و كان أحفظ أهل الكوفة، صام أربعين سنة و قامها و عمى من البكاء. قال فى العبر: يقال فيه يسير تشيع «٤». و قد نص ابن قتيبة على تشيعه، و كذلك الجوزجاني، و قال العجلي: و فيه تشيع قليل «٥».

منصور الليثي:

منصور بن أبى الأسود الليثي - و يقال اسم أبيه حازم - الكوفى.

خرج حديثه أبو داود و الترمذى و النسائى و روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، و أبو نعيم، و أبو غسان، و محمد بن الصلت و أبو الربيع الزهرانى و معن بن عيسى القزاز و غيرهم و هو من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام.

قال يحيى بن معين: منصور بن أبى الأسود ثقة شيعى «٦». و قال الخزرجى:

منصور وثقه ابن معين و رماه بالتشيع. و قال ابن حجر: صدوق روى بالتشيع «٧»

---

(١) التقريب ٢: ٣٣٦.

(٢) الجرح و التعديل ٤: ٣٩٨ ق ١.

(٣) الجرح و التعديل ٤: ١٧٧.

(٤) شذرات الذهب ١: ١٨٩.

(٥) تذكرة الحفاظ ١: ١٣٥.

(٦) الجرح و التعديل ٤: ١٧٠ ق ١.

(٧) التقريب ٢: ٥٧٢.

ص: ٦٠٠

نوح بن قيس:

أبو روح نوح بن قيس بن رباح الأزدي البصرى المتوفى سنة ١٨٤.

خرج حديثه مسلم و أبو داود و الترمذى و ابن ماجة و النسائى و روى عنه عفان بن مسلم و مسلم بن إبراهيم، و موسى بن إسماعيل و نصر بن على و مسدد و غيرهم.

قال الخرزجى: نوح بن قيس روى عنه سعيد بن منصور و طائفة. وثقه ابن معين و قال أبو داود ثقة و كان يتشيع «١» و قال ابن حجر: نوح بن قيس أخو خالد صدوق روى بالتشيع «٢» و وثقه أحمد بن حنبل و يحيى بن معين «٣».

يعقوب بن سفيان:

يعقوب بن سفيان بن حران الفارسى أو الفسوى المتوفى سنة ٢٧٧.

خرج حديثه النسائى و ابن ماجة، و روى عنه أبو بكر بن داود، و الحسن بن سفيان، و ابن خراش، و ابن خزيمة، و أبو عوانة الأسفرايينى و غيرهم.

قال الحاكم النيسابورى: يعقوب بن سفيان الفارسى هو إمام أهل الحديث بفارس، قدم نيسابور، و سمع منه مشايخنا و قد نسبه بعضهم إلى التشيع. و قال ابن الأثير فى تاريخه فى حوادث سنة ٢٧٧ و فيها مات يعقوب بن سفيان الفسوى و كان يتشيع. و قال ابن كثير: و بلغ يعقوب بن الليث صاحب فارس عنه أنه يتكلم فى عثمان فأمر بإحضاره فقال له وزيره: أيها الأمير إنه لا يتكلم فى شيخنا عثمان بن عفان السنجرى و إنما يتكلم فى عثمان الصحابى فقال الأمير دعوه ما لنا و للصحابى إنما حسبته يتكلم فى عثمان السنجرى «٤».

يزيد بن أبى زياد:

أبو عبد الله يزيد بن أبى زياد القرشى الكوفى المتوفى سنة ١٣٧.

خرج حديثه مسلم والأربعة وروى عنه إسماعيل بن خالد وشعبة وأبو عوانة

(١) الخلاصة ٣٤٧.

(٢) التقريب ١: ٣٠٨.

(٣) الجرح والتعديل ٤: ٤٨٣ ق ١.

(٤) البداية والنهاية ١١: ٥٩.

ص: ٦٠١

وغيرهم قال ابن فضيل: كان من كبار الشيعة وقال ابن عدى يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق ردىء الحفظ «١».

يحيى بن عثمان:

أبو زكريا يحيى بن عثمان بن صالح المصرى السهمى المتوفى سنة ٢٢٨.

خرج حديثه ابن ماجه وروى عنه أبو غسان وموسى بن إسماعيل ومسلم بن إبراهيم وغيرهم. قال ابن أبي حاتم كتبت عنه وكتب عنه أبى وتكلموا فيه «٢». قال ابن حجر صدوق روى بالتحقيق.

يحيى بن عيسى:

يحيى بن عيسى التميمى الكوفى نزيل الرملة المتوفى سنة ٢٠١.

خرج حديثه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه والبخارى فى الأدب المفرد وروى عنه ابنا أبى شيبه ومهدى بن جعفر الرملى وسعيد بن أسد وغيرهم. وثقه العجلي وأحسن التناء عليه أحمد بن حنبل وقال ابن حجر صدوق يتشيع «٣»

يونس بن خباب:

أبو حمزة بن خباب الأسدى ويقال أبو الجهم الكوفى.

خرج حديثه الترمذى وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبخارى فى الأدب المفرد وروى عنه ابنه محمد ومنصور بن المعتمر وأبو الزبير وهما من أقرانه وحماد بن زيد ومعتمر بن سليمان وغيرهم. حدث عنه سفيان الثورى. قال الساجى تكلموا فيه من جهة رأيه السوء ووثقه ابن معين وابن أبى شيبه. وقال الدار قطنى: رجل سوء فيه شيعية مفرطة وقال العجلي: شيعى غال

و قال الجوزجاني كذاب مفتر و قال أبو داود ليس فى حديثه نكارة إلا أنه زاد فى حديثه عذاب القبر و على عليه السلام ولى «٤» و ذكره الشيخ الطوسى فى رجال الباقر عليه السلام.

(١) تهذيب التهذيب ١١: ٣٣٠ و الخلاصة ٣٧١.

(٢) الجرح و التعديل ٤: ١٧٥ ق ٢.

(٣) الجرح و التعديل ٤: ١٧٨ ق ٢ و تقريب ٢: ٣٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ١١: ٤٣٨.

ص: ٦٠٢

يونس بن أبى يعفور:

يونس بن أبى يعفور العبدى الكوفى. خرج حديثه مسلم فى صحيحه و ابن ماجة و روى عنه محمد بن سعيد الأصبهاني و عثمان بن أبى شيبة و سعد بن منصور و جماعة قال أبو حاتم صدوق و وثقه الدار قطنى و قال العجلي لا بأس به و قال الساجى فيه ضعف و كان ممن يفرط فى التشيع «١».

و لضيق المجال نقف عند هذا الحد من ذكر حملة الحديث و أعلام الأمة من رجال الصحاح، الذين عرفوا بتشييعهم لأهل البيت عليهم السلام و أكثرهم كانوا من خريجي مدرسة الإمام الصادق عليه السلام.

و نود أن نوضح هنا: أولاً: بأننا قد اقتصرنا على ذكر بعض رجال القرن الثانى، و الثالث، و لم نتعرض للتابعين إلا من يتعلق لنا غرض بذكره، لأن ذكر التابعين من الشيعة الذين حملوا تراث الإسلام، فأصبحوا أعلاماً يهتدى بهم، و مرجعاً يرحل إليهم، يدعو لوضع كتاب خاص فيهم.

كما أننا لم نتعرض لذكر أعلام الإسلام من أهل البيت عليهم السلام و هم زعماء الشيعة، و أعيان الأمة، و لهم المكانة و الأثر العظيم فى التشريع الإسلامى و أحاديثهم مشهورة خرجها أصحاب الصحاح و غيرهم. و لضيق المجال تركنا ذلك.

ثانياً: إننا لم نستوعب جميع الرواة من رجال الشيعة فى الصحاح فلم نذكر الكثير منهم: أمثال: على بن صالح الهمداني المتوفى سنة ١٥١ و هشام بن سعد المدني المتوفى سنة ١٦٠ و هارون بن سعيد العجلي المتوفى سنة ١٥١ و على بن عاصم الواسطى المتوفى سنة ٢٠١ و عمر بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي الهمداني المتوفى سنة ١٢٧ و معاوية بن عمار الدهني المتوفى سنة ١٧٥ و موسى بن قيس الحضرمي، و هانى بن هانى الهمداني.

كذلك نفيح بن الحارث و محمد بن السائب بن بشر الكلبى النسابة المتوفى سنة ١٤٦ و غالب بن الهذيل الكوفى، و غيرهم ممن  
تعمدنا تركهم لضيق المجال.

---

(١) تهذيب التهذيب ١١: ٤٢٨.

ص: ٦٠٣

كما أن هناك جماعة من الحفاظ قد نسبوه إلى التشيع و لكننا لم نتعرض لذكرهم لأننا لا نأخذ بمطلق النسبة و من هؤلاء  
الحفاظ:

محمد بن إدريس الرازى المعروف بأبى حاتم المتوفى سنة ٢٧٧ و كذلك ولده شيخ الإسلام عبد الرحمن صاحب الجرح و  
التعديل المتوفى سنة ٣٣٧ و هو أشهر من أبيه فى نسبة التشيع «١» و كذلك الحفاظ على بن عمر بن أحمد الدار قطنى المتوفى  
سنة ٣٧٦ «٢» و أبو عروبة محدث حران المتوفى سنة ٣١٧ «٣». و غير هؤلاء من حفاظ الحديث ممن قالوا عنهم بأنهم شيعة  
و لكننا لا نأخذ بمجرد القول فى ذلك. نعم كان ابن أبى حاتم يتهم بالميل للإسماعيلية و قد ذكره فى كتبهم و انه من فلاسفتهم  
و كبار علمائهم و لهذا نسبوه للتشيع لأن فرقة الإسماعيلية تعد من فرق الشيعة و إن خرجت عن تعاليمهم و تنكرت لمبادئهم.

و لا بد لنا من القول هنا: بأن هذا العرض لرجال الصحاح من الشيعة لم يكن على سبيل الحصر للموضوع، و إنما كان من باب  
إقامة الحجة على من يدعى أو يحكم على الشيعة بأنهم لا أثر لهم فى الحياة العلمية، أو أنهم صفر الأكف من تراث الإسلام، أو  
أن أبناء السنة لا يروون عن الشيعة إلى غير ذلك من تلك الادعاءات الكاذبة، و الأقوال الفارغة، كما رأينا قريبا من تهجم  
الأستاذ الذهبى، و وصفه للشيعة بما يتنافى مع الحقيقة، و قد استدل بأسطورة الجاحظ مما لا فائدة فى إعادة القول فى ذلك، و  
هو بهذا قد ظلم العلم حقه، و حجب عن العقل نوره.

و قد رأينا فيما قدمناه من الحديث عن رجال الصحاح من الشيعة بأنهم حملة علم، و حفاظ حديث، و منهم من كان من كبار  
شيوخ البخارى، و مسلم، و الشافعى، و أحمد بن حنبل و غيرهم من حفاظ الحديث، و أعلام الأمة كسفيان الثورى، و ابن  
عبينه، و عبد الرحمن بن المهدي، و ابن معين و القطان، و ابن المدينى، و أبو زرعة، و أبو حاتم، و آخرون كما تقدم بيانه ممن  
أخذوا عن رجال الشيعة، و احتجوا بهم.

و لا يفوتنى أن أشير إلى وجود جماعات من الحفاظ و أعلام الأمة من الشيعة لم تكن لهم رواية فى الصحاح لتأخرهم فى  
الزمن، و منهم:

---

(١) تهذيب التهذيب ٨: ٣٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣: ١٨٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣: ٩٤.

ص: ٦٠٤

الحافظ المسند أحمد بن محمد بن السرى محدث الكوفة المتوفى سنة ٣٥١ سمع منه جماعة من الحفاظ كالحاكم، و ابن مردويه، و أبو بكر الحيرى «١».

و الحافظ أحمد بن محمد بن عمران بن موسى بن عروة المتوفى سنة ٣٩٦ المعروف بابن الجندى أخذ عنه جماعة من المحدثين، كالحسين بن محمد الخلال و محمد بن على بن مخلد الوراق، و البرذعى، و العتيقى. و عدة غيرهم قال العتيقى:

كان يرمى بالتشيع و له أصول حسان «٢».

و الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة المتوفى سنة ٣٣٢ فقد كان إليه المنتهى فى قوة الحفظ، و كثرة الحديث، و صنف و جمع و ألف فى الأبواب و التراجم «٣» و كان يحفظ مائة ألف حديث باسنادها و يذكر بثلاثمائة ألف حديث و يجيب بثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت و بنى هاشم، و لم ير بالكوفة من زمن ابن مسعود إلى زمنه أحفظ منه «٤» و هو الذى جمع من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام أربعة آلاف من ثقاتهم.

و الحافظ المحدث محمد بن إبراهيم بن حيون المتوفى سنة ٣٠٥.

محدث الأندلس و لم يكن فيها قبله أبصر بالحديث منه، حدث عنه جماعة:

منهم قاسم بن أصبغ، و أحمد بن سعيد بن حزم، و خالد بن سعد.

رحل إلى العراق و الحجاز و اليمن قال الذهبى: و كان من كبار عصره لكنه فيه تشيع. قال خالد بن سعد: لو كان الصدق إنسانا لكان بن حيون «٥».

و قال ابن العماد: محمد بن إبراهيم بن حيون الأندلسى الحجازى أبو عبد الله ثقة صدوق «٦»

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣: ٩٤.

(٢) تاريخ بغداد ٥: ٧٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣: ٥٥.

(٤) شذرات الذهب ٣: ٩٤.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣: ٤.

(٦) شذرات الذهب ٣: ٢٤٦.

ص: ٦٠٥

و الحسن بن أحمد بن صالح الهمداني السبيعي الحلبي المتوفى سنة ٣٧١.

روى عنه الدار قطنى، و عبد الغنى الأزدي، و أبو طالب بن بكير و الشيخ المفيد محمد بن النعمان و غيرهم. قال ابن أسامة الحلبي: لو لم يكن للحليين من الفضيلة إلا الحسن بن أحمد السبيعي لكفاهم. و كان وجيها عند الملك سيف الدولة، و كان يزور السبيعي فى داره، و صنف له (كتاب التبصرة فى فضل العترة المطهرة) و إليه ينسب درب السبيعي الذى بحلب، قال الذهبى: هو من أئمة هذا الشأن على تشيع فيه. وثقه أبو الفتح ابن أبى الفوارس «١».

و أحمد بن عبد الله بن جلينى المروزى البغدادى المتوفى سنة ٣٧٩ روى عنه القاضى أبو القاسم التنوخى و كان مشهورا بالتشيع أو الرافض كما يقولون «٢».

و الحافظ المتجول أبو محمد الفضل بن المسيب المعروف بالشعرانى المتوفى سنة ٣٢٠، و روى عنه خزيمة و محمد بن المؤمل، و حفيده إسماعيل و غيرهم، و كان كثير التجوال للإفادة و الاستفادة. قال ابن المؤمل: كنا نقول: ما بقى بلد لم يدخله الفضل الشعرانى فى طلب الحديث إلا الأندلس.

و الحافظ عبد الرحمن بن يوسف المعروف بابن خراش المتوفى سنة ٢٨٣ صاحب الجرح و التعديل، قال أبو نعيم بن عدى: ما رأيت أحفظ منه و رحل فى طلب العلم ما بين مصر و خراسان، و لقي متاعب فى ذلك و قد حملوا عليه لأنه صنف جزءين فى المثالب، و كان ينفى صحة حديث (ما تركناه صدقة) و يحتج على ذلك.

و غير هؤلاء من رجال القرون المتأخرة، ممن كانت لهم مكانة علمية و قد أفرد الشيعة عدة معاجم و فهارس، تتضمن تراجم أولئك الأعلام، و ما لهم من نشاط فى الحياة الفكرية، و الصفات التى يتحلون بها.

و ما دنا نحصر على الاختصار فى الموضوع فلنكتف بما قدمناه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر كما بينت ذلك.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣: ١٥٢.

(٢) اللباب لابن الأثير ١: ٢٣٤.

ص: ٦٠٦

و بعد هذا نقول:

إن ما قدمناه من تراجم أولئك الرجال من أعلام القرون الأولى، و أهل السبق فى تدوين الكتب، قبل أن يولد الجاحظ - يرينا أن فيما ذهب إليه الأسفرايينى و تبعه الأستاذ محمد حسين الذهبى و غيره محاولة مكشوفة لطمس مكانة رجال الشيعة، و ما لهم من أثر فى النهضة العلمية.

و ليست محاولة الأستاذ الذهبى هى الأولى، فقد وقفنا على كثير من أمثالها ممن يحاولون التمويه على عقول البسطاء فى تلك المغالطات، التى لا تقف أمام الأبحاث العلمية، إذ ليس لأى كاتب يلتزم بشروط البحث، و يتجرد عن التحيز و التعصب، أن ينكر ما للشيعة من آثار دوتها التاريخ، و هى مصادر تستقى منها الأجيال رغم الحملات الظالمة التى يشنها دعاة الفرقة من ذوى الآراء المنحرفة عن الواقع، خدمة لسلطة الاستبداد التى تحاول القضاء على أبطال المعارضة من دعاة الحق. و قد لا حظنا ما انطوت عليه عبارات أهل الجرح و التعديل من تناقض يفضح أسباب ما استسلمت له الأذهان و تقلدته الأفكار، فقد طبقوا قواعد علم الحديث و أصول مصطلحاته و تحروا الطرق و وجدوا كتب الصحاح الستة مليئة برجال الشيعة و لا يملكون إنكار صلة أئمة المذاهب الأربعة و تلقيهم عن علماء الشيعة فأرغمهم ذلك على الإتيان بخصائص هؤلاء العلماء من الشيعة لكنهم أساءوا و لم يتمكنوا من التخلص من العقلية الضيقة فألصقوا بهم الزيف أو البدع.

نقول هذا و الواقع التاريخى يقرر ذلك، و قد تطرقنا للبحث حول مناهضة الشيعة لسلطان الأمويين و غيرهم انتصارا لأهل البيت، الذين وقفوا أمام تلك السلطات الجائرة، موقف البطولة، فبدلوا كل إمكانياتهم فى سبيل إعلاء كلمة الإسلام.

كما تطرقنا فى كثير من أبحاثنا لبيان خطر ذلك الانقسام، و ما تكمن من ورائه من أهداف يحاول أعداء الدين تحقيقها لنيل مآربهم.

وإن الواجب يدعو بأن نوحده صفوفنا، و نعمل بوحي من مبادئ ديننا، و نوجه شبابنا بتعاليم الإسلام، و إننا مسئولون أمام الله عن ذلك و إن فتح باب الخلافات، و توسيع شقة الفرقة يفسح المجال أمام أعداء الدين لتدخلهم فى صفوف المسلمين للعمل على تصديع وحدة الصف.

ص: ٦٠٧

إن دعوتنا إلى وحدة الصف، و التحلى بمبادئ الإسلام التى تحقق التكافل الاجتماعى، هى من متطلبات ظروفنا الحاضرة فهى أخطر مرحلة يجتازها المسلمون اليوم، فعلىنا أن نصغى لنداء الإسلام (و كونوا جميعا و لا تفرقوا) و لننزع من قلوبنا كل حقد، و نزيل كل ضغن، و نرفع عن طريقنا عقبات خلفتها أحقاد سالفة، و أهواء منحرفة، و بذلك نحقق مبادئ ديننا فى الإخاء و المحبة، و التعاون على البر و التقوى.

إننا اليوم فى مرحلة تتطلب منا أن ننظر إلى الواقع، و نلتزم بحدود البحث العلمى المتجرد من كل تحامل و تحيز، لنرتفع بأبحاثنا إلى المستوى الذى تتطلبه طلائع الجيل المسلم، فليس أضر على العلم، و لا أضيع للحق من الانقياد وراء العاطفة.



و أملنا فى الوصول إلى ما نطلبه ینعقد على حملة رسالة الفكر الإسلامى من ذوى الأقلام الحرة، و مربى جیلنا الحاضر، الذین یشعرون بمسئولية أمانة التاریخ، و تحمل أعبائها و مصاعبها.

و لا تصیبا الخیبة، أو یعتبرنا الفشل عند ما تقف على بعض ما یکتبه أساتذة أساءوا لأمتهم، فى استذواقهم لما دبجته أقلام المستشرقین أو جمودهم على نقل عبارات سلف خضع لظروفه الخاصة، و بیئته المتفکكة، فتخلى عن شروط البحث، و أصول التحقیق العلمى، فإن أملنا- و من الله نطلب تحقیق الآمال- بأن تزول غشاوة التمویه عن کثیر من الحقائق، و أن یزول ذلك الرکام عن طریق الوصول إلى الواقع، لتزول عوامل الخلافات، و تقلع جذور التفرقة، لیصبح المسلمون إخوانا كما أراد الله و رسوله، و دعا إليه المصلحون من هداة الأمة، و رجال الإصلاح. و من الله نسأل أن یوفق المسلمین لاتباع أوامر الدین و السیر على هدى الرسول الأعظم و أن ینصرهم على أعدائهم- و ما النصر إلا من عند الله- إنه سمیع مجیب و إلى اللقاء و الله ولى التوفیق.

المؤلف